







Suleymaniyev		Qutubhanesi
№	905	
Qutubhanesi		



صفحة	مقدمة في مسائل من العقائد وما يناسبها	صفحة
٣	كتاب الطهارة	١٠
١٠	كتاب الصلاة	١٢
١٢	باب الجنائز	١٤
١٤	كتاب الزكاة	١٤
١٥	كتاب الصوم	١٧
١٧	كتاب الحج	١٧
٢١	كتاب النكاح	٢١
٢٢	كتاب الاولياء والاكفاء	٢٢
٢٤	باب المهر	٢٤
٢٨	كتاب الطلاق	٢٨
٣٠	باب الخلع	٣٠
٣٢	باب العدة	٣٢
٣٣	باب ثبوت النسب	٣٣
٣٦	باب الحضنة	٣٦
٤٢	باب النفقة	٤٢
٤٤	كتاب الايمان	٤٤
٤٥	كتاب الحدود	٤٥
٤٧	كتاب التعزير	٤٧
٤٩	كتاب الجهاد	٤٩
٥٥	كتاب الشركة	٥٥
٦٦	كتاب الوقف	٦٦
٧٦	كتاب البيوع	٧٦
٧٨	باب البيع الفاسد والموقوف	٧٨
٨١	باب خييار العيب	٨١
٨٣	باب الافالة وبيع الوفاء	٨٣
٩٠	باب الاستحقاق	٩٠
٩٢	باب السلم	٩٢
٩٣	باب القرض	٩٣
٩٥	باب الربا	٩٥
٩٦	باب الصرف	٩٦
	باب الحوالة	

# الفتاوى الكاملية في الحوادث الطرابلسية

على مذهب الامام أبي حنيفة النعمان عليه صحائب

الرحمة والرضوان جمع العالم العلامة الحبر

الفهامة الشيخ محمد كامل ابن مصطفى

ابن محمود الطرابلسي الحنفى

حفظه الله

آمين



5486

630



Süleymaniye Kütüphanesi

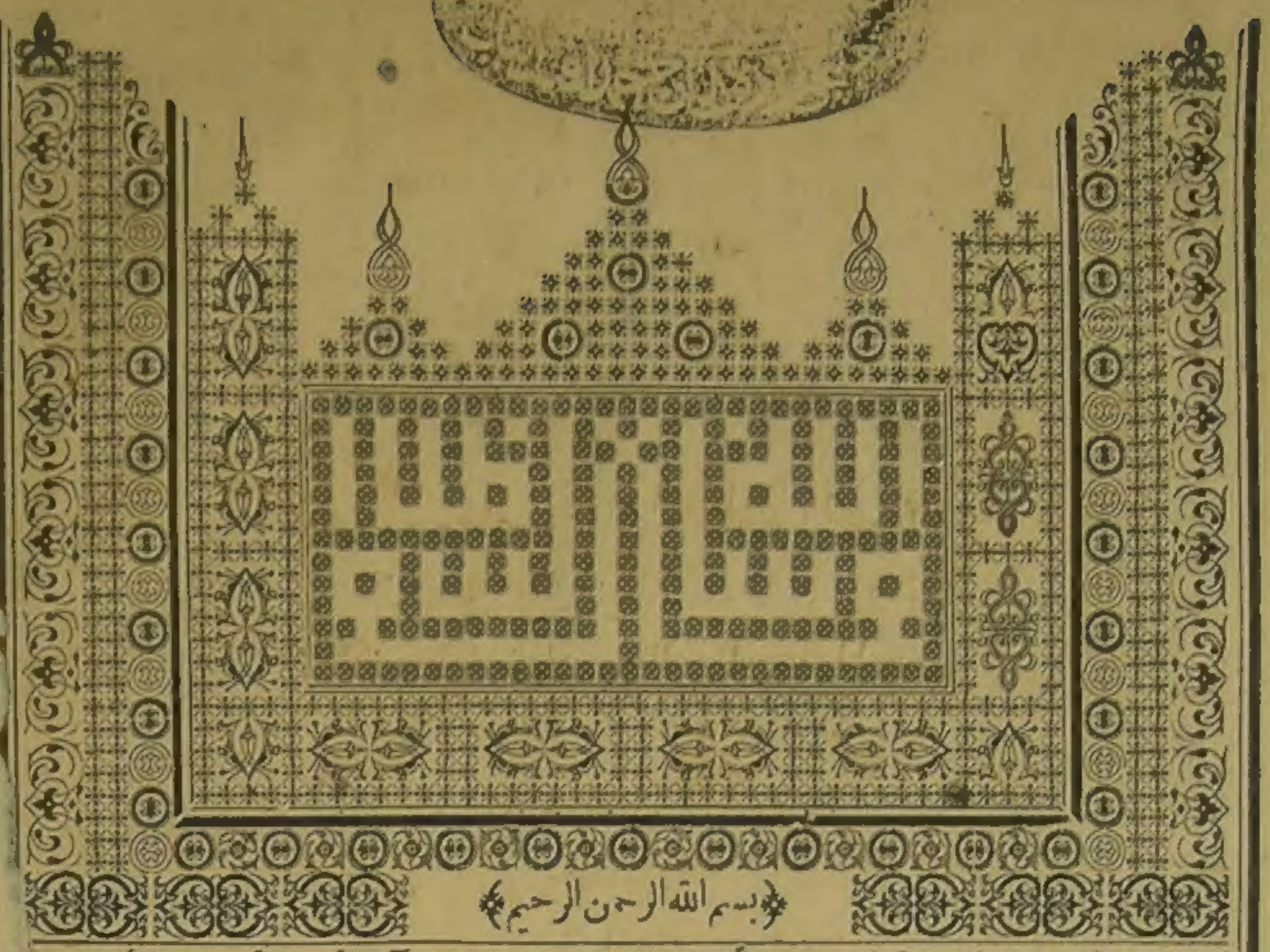
Izmir

905

٢٧٩

باب في الحيطان والطرق وما يتضرر به  
الجيران  
كتاب الحظر والاباحة  
كتاب الوصية  
باب الوصى  
كتاب الفرائض  
خاتمة الكتاب بكريم خليل بعض المحاضر  
والسجلات





الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وآله وأصحابه أجمعين  
فيقول العبد الفقير محمد كامل بن مصطفى بن محمود الطرابلسي الحنفي الأشعري الشاذلي بينما كنت حال  
صغرى مشغولاً بحفظ القرآن العظيم اذ تذكر والدي وجدتي وعمي ورحمهم الله تعالى ورجني معهم  
ورحم جميع المسلمين في شأني وقالوا ان وطن طرابلس الغرب لم يبق به عالم ماهر في المذهب الحنفي ينشره  
ويعلمه الناس فاتفقت آراؤهم على ارسالي الى الجامع الازهر بمصر القاهرة لتحصيل المذهب الحنفي  
ونشره في الوطن المذكور بعد الرجوع اليه فأرسلني والدي رحمه الله تعالى اليه في سنة ألف ومائتين  
وثلاث وستين وأنا حينئذ ابن تسع عشرة سنة وقد حفظت بفضل الله تعالى القرآن العظيم واشغلت  
بقراءة العلم قبل ذلك بنحو ثلاث سنين على بعض علماء الوطن فلما وصلت الجامع الازهر والمسجد الانوار  
لازال ان شاء الله تعالى بأنوار العلوم معموراً اشتغلت بتحصيل العلوم المتنوعة ومنها مذهب سيدنا  
مالك رحمه الله تعالى فقرأت فيه شرح أقرب المسالك لمؤلفه سيدي أحمد الدردير بجواشي الشيخ الصاوي  
وشرح الاستاذ المذكور على مختصر الشيخ خليل بجواشي الشيخ الدسوقي مع مراجعة الخرشى ومجموع  
الشيخ الامير ثم أخذت في قراءة المذهب الحنفي فقرأت شرح العيني على الكنز بعد قراءة مرآتي الفلاح  
وحواشيه لسيدي أحمد الطحطاوي وتحفة الملوك والسلاطين ثم قرأت شرح الدر المختار على متن  
تنوير الابصار بجواشي الشيخ الطحطاوي المذكور وفي أوائل سنة سبعين من القرن المذكور  
رجعت بحمد الله تعالى الى وطني المذكور فوجدت جدتي وعمي قد ماتا رحمه الله تعالى ووجدت  
والدي حياً فاشتغلت بالتدريس ونشر العلوم والافتاء على المذهب الحنفي ولم أزل مداوماً على ذلك والحمد  
لله تعالى الى هذه السنة الثامنة بعد الالف والثلاثمائة فلاح لي أن أجمع من القيود المتفرقة المسائل  
التي كنت سئلت عنها في أثناء تلك المدة وقيدتها وصرت أقدم رجلاً وأخيراً أخرى ثم عزمت على جمعها  
في معناتي هذه الاوراق وحذف منها المكرر الا ما قل كما جمعت ما بقي بخاطري غير مفيد قاصداً  
بذلك نفعي ونفع من ابتلي بالافتاء من الاخوان العلماء وقد اختصرت الاسئلة وقت النقل من القيود  
وربما اختصرت الجواب أيضاً وربما زدت فيه نقولاً وفوائد وعزوت لكل مسألة الى محلها الا قليلاً

عما اشتهر في غالب الكتب المتداولة فحاشا بحمد الله تعالى مجموعة تسمر الناظرين ولا سيما من هم من  
الاخوان الوطنيين وهو ميمتها الفتاوى الكاملية في الحوادث الطرابلسية وأرجو الله العظيم أن  
ينفع بها وأن يجعلها خالصة لوجهه الكريم وأرجو من يقف عليه من الاخوان أن ينظروا بعين الرضى  
والقبول كما قيل وعين الرضى عن كل عيب كليله \* كما ان عين السخط تبدى المساويا  
وأستغفر الله العظيم وأصلى على سيدنا محمد الكريم وعلى آله الطيبين وأصحابه الطاهرين ومن  
تبعهم باحسان الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين

مجموعة مقدمة في مسائل من العقائد وما يناسبها

سئلت عن ايمان المقلد هل هو صحيح فالجواب ان فيه تفصيلاً فان كان جاز ما يقول الغير فإيمانه  
صحيح وان كان متردداً فلا يصح ايمانه قال الشيخ تاج الدين ابن السبكي التحقيق الدافع للتشنيع على  
الاشعري أى في قوله بعدم صحة ايمانه ان صح انه قاله ان المقلد ان كان أخذ القول الغير بغير حجة مع احتمال  
شك أو وهم فلا يكفي ايمان هذا المقلد لعدم الجزم به الا ايمان مع أدنى تردد وان كان المقلد أخذ القول  
الغير بغير حجة لكنه جازم فيكفي ايمان المقلد عند الاشعري وغيره قال الجلال المحلى وهذا هو المعتمد اه  
نقله سيدي عبد الوهاب الشعراني في المواقيت قال سيدي حسن الشرنبلالي في شرحه على الوهبانية  
ولا يتحقق أى المقلد الا فيمن نشأ في قطر لم تبلغه الدعوة فدعا به مسلماً الى الاسلام فآمن لا فيمن نشأ بين  
أهل الاسلام فانه لن يخلو أحد منهم من نوع استدلال فائدة كما علم انه يجب على كل عاقل أن يعرف  
ان الله تعالى واحد لا شريك له اذ لو جاز كون الاله اثنين لجاز أن يريد أحدهما شيئاً ويريد الآخر شيئاً  
مكرر يزيد وسكونه فيمتنع وقوع المرادين وعدم وقوعه - ما لا متنازع ارتفاع الضدين المذكورين  
واجتماعهما - ما فيمتنع وقوع أحدهما فيكون مريده هو الاله الحق دون الآخر لجزئه فلا يكون الاله  
الا واحداً باجماع العقلاء والله تعالى أعلم سئلت عن الكافر والمشرک ما الفرق بينهما فالجواب  
أن بينهما ما العموم والخصوص المطلق فكل مشرک كافر وليس كل كافر مشرکاً فالكافر أعم مطلقاً  
والمشرک أضخص مطلقاً فأما كافر المشرک فاعدوله عن أحدية الله تعالى وأما مشرک فلائنه نسب الالهية  
الى غير الله تعالى مع الله وجعل لها سببتين فأشرك وأما وجه كونه لا يلزم أن يكون كل كافر مشرکاً فهو  
أن الكافر هو الذي يقول ان الاله واحد غير انه أخطأ في تعيين الاله كما قال تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله  
هو المسيح ابن مريم ما قال لقد أشرك الذين قالوا ان الله هو المسيح ابن مريم فكفره من حيث انه جعل  
ناسوت عيسى الها كما انه بكفر أيضاً بكفره بالرسول صلى الله عليه وسلم أو ببعض كتابه اه أفاده الشيخ  
الاكبر في الفتوحات والله أعلم سئلت عن أهالي جبل طرابلس الغرب الذين لا يتذهبون بمذهب  
من المذاهب الاربعة مذهبهم ومن هو امامهم فالجواب انهم يتذهبون بمذهب عبد الله بن ابي  
وهو أباضية وهم من جملة الخوارج وقد قسم في المواقف الخوارج الى سبع فرق احدها الاباضية قال  
انهم قالوا ان الخلق فونان من أهل القبلة كفار غير مشركين تجوز مناعتهم وغنيمة أموالهم من سلاحهم  
وكرامتهم - محلال عند الحرب دون غيره ودارهم دار اسلام الامم معسكر سلطانهم وقالوا تقبل شهادة  
مخالفهم ومتركب الكبيرة موحدة غير مؤمن بناء على ان الاعمال داخلية في الايمان والاستطاعة  
قبل الفعل وفعل العبد مخلوق لله تعالى ومتركب الكبيرة كافر كفر نعمة لامة وتوقفوا في تكفير أولاد  
الكفار وتعتديهم وتوقفوا في النفاق أهو شرك أم لا وفي جواز بعثة رسول بلا دليل ومبجزة وتكليف  
اتباعه فيما يوحى اليه أى ترددوا في ان ذلك جائز أم لا وكفر واعلياً وأكثر أصحابه وافترقوا فرقا رابعا انظرهم  
في المواقف والله تعالى أعلم سئلت عن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ما حكمه ما شرعه

مطلب في ايمان المقلد

مطلب يجب على كل عاقل أن يعرف ان الله تعالى واحد

مطلب في الفرق بين الكافر والمشرک

مطلب في أهالي جبل طرابلس الغرب وانهم أباضية

مطلب في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر



فالجواب كافي المواقف انما تابعا لما موربه والمنهى عنه فيكون الامر بالواجب واجبا وبالمندوب مندوبا والمنهى عن الحرام واجبا وعن المكروه مندوبا ثم انه فرض كفاية لا فرض عين فاذا قام به قوم سقط عن الآخرين لان غرضه يحصل بذلك واذا ظن كل طائفة انه لم يقم به الاخر اثم الكل بتركه وهو عندنا من القروع وعند المعتزلة من الاصول ولوجوبه شرطان أحدهما أن يظن أنه لا يصير موجبا للثوران فتنة والآخر لا يجب اذا ظن أنه لا يقضى الى المقصود وثانيهما عدم التجسس للكتاب والسنة أما الكتاب فقوله تعالى ولا تجسسوا وقوله تعالى ان الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا الآية وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم من يتبع عورة أخيه تتبع الله عورته ومن تتبع الله عورته فضحه على رؤس الأولين والآخرين وقد علم من سيرته صلى الله عليه وسلم أنه كان لا يتجسس عن المنكرات بل يسترها ويكره اظهارها جعلنا الله تعالى عن اتباع الهدى آمين والله تعالى أعلم **سئلت** عما اشتهر بين الناس وعلى السنة الخطباء من أن من صلى عليه صلى الله عليه وسلم مرة صلى الله عليه عشرة هل له أصل صحيح يعتمد عليه فالجواب نعم له أصل صحيح يعتمد عليه وهو ما في دلائل الخبرات من قوله وروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء ذات يوم والدمى ترى في وجهه فقال انه جاءني جبريل عليه السلام فقال أما ترضى يا محمد أن لا يصلي عليك أحد من أمتك الا صليت عليه عشرة ولا يصلي عليك أحد من أمتك الا صليت عليه عشرة هذا الحديث قال الحافظ العراقي أخرجه النسائي وابن حبان من حديث أبي طلحة بإسناد جيد وأخرجه أيضا ابن المبارك وأحمد والحاكم والبيهقي في الشعب بإسناد صحيح قال شيخنا المذکور وفي هذا الحديث بشارة عظيمة لمن يصلي عليه من أمته صلى الله عليه وسلم حيث أخبر الله جل جلاله حببيه الاعظم صلى الله عليه وسلم بأن من صلى عليه من أمته مرة واحدة كافاه عنه بأن يصلي عليه بنفسه عشرة ومن أين للعبد الحقير الدليل أن يصلي عليه الملك العزيز الجليل لولا عناية متبوعه النبي الكريم واتساع جاهه العظيم قال وسئل الامام الغزالي رحمه الله تعالى ما معنى صلاة الله تعالى على من صلى على نبيه عشرة فأجاب معنى صلاة الله تعالى على المصلين عليه صلى الله عليه وسلم افاضة أنواع الكرامات ولطائف النعم عليهم اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجب الايمان بتفاصيل القرآن على كل أحد وجوبا عينيا فالجواب لا بل هو فرض كفاية قال القنوي في حواشي القاضي ما ينبغي أن يتبناه له ان الايمان بتفاصيل القرآن فرض كفاية لان وجوبه على كل أحد يوجب الحرج وفساد المعاش (توضيحه) ان الايمان ومكافون بتفاصيله فرض كفاية فان المكلف لا يمكنه أن يقوم بما أوجبه الله تعالى علما وعملا الا اذا علمه على سبيل التفصيل وهذا غير واجب على العامة لان وجوبه على كل مكلف يوجب الحرج فينبغي لا بد من شخص في مسافة القصر يعلم ذلك وتحصل به الكفاية والا لا كان كل من قدر على تعلمه ولم يتعلمه آثما اه كتبه عند قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا والله أعلم **سئلت** هل يجوز اطلاق المتوكل على سيد الخلق صلى الله عليه وسلم على انه اسم من أسمائه فالجواب نعم وقد عده في الدلائل من أسمائه الشريفة صلى الله عليه وسلم وقد ضبطه شيخنا العدوي في شرحه بكسر الكاف وفسره بقابل الوكالة وهذه عبارته قوله متوكل بكسر الكاف أي قابل الوكالة قال في المصباح وكلمته بكذا فتوكل أي قبل الوكالة وقد سماه الله تعالى بهذا الاسم الشريف في التوراة كافي حديث البخاري حكاية عن التوراة يا بني النبي انا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا وحرز اللاميين أنت عبدى ورسولى سميتك المتوكل ليس بفظ ولا غلط ولا صواب في الاسواق ولا يجزى بالسنة الستة ولكن يعفو ويصفح ولن يقبضه الله حتى يقيم به الملة العوجاء بأن يقولوا لا اله الا الله ويقر به أعيننا عما وآدانا صما والمتوكل هو الذى بكل أمره الى مولاه ويعتصم به على كل حال وقيل المتوكل ترك تدبير النفس والاختلاع عن الحول والقوة وهو فرع التوحيد والمعرفة بالله تعالى وهو صلى الله عليه وسلم رأس الموحدين والعارفين في هذا المعنى اه فبشره أولا بعبادة الانبياء ثم بين المراد منه هذا والله تعالى أعلم **سئلت** عن اعتقاد أن الله تعالى في جهة هل يحكم بكفره فالجواب أنه لا يحكم بكفره كما نقله شيخنا الشيخ ابراهيم الباجوري في حواشيه على متن الجوهرية وهذا نصه واءلم ان معتقد الجهة لا يكفر كما قاله العزاني عبد السلام وقيد النوى بكونه من العامة وابن أبي جرة بعرفهم نفيها وفصل بعضهم فقال ان اعتقاد جهة المولم يكفر لان جهة المولم فيها اشرف ورفع في الجهة وان اعتقاد جهة السفلى كقران جهة السفلى فيها خسة ودناءة اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في الولي وكرامته من هو الولي وما هي الكرامة فالجواب ان الولي هو العارف بالله تعالى وصفاته حسنها يمكن المواظب على الطاعات مع اجتناب المعاصي والاعراض عن الانهماك في اللذات والشهوات وكرامته هي ظهورا مخرقا للعادة على يديه غير مقرون بدعوى الذوة فلا يكون مقرونا بالعمل الصالح والايمان يكون استدرجا والدليل على حقيقة الكرامة تواتر عن الصحابة فمن بعدهم الى يومنا هذا بحيث لا يمكن انكاره وقد نطق القرآن بقصة مريم وآصف ولا يخفى أن كرامة الولي محيزة للرسول الذي ظهرت الكرامة على يد واحد من أمته لانه لا يكون وليا الا اذا كان محققا في ديانته والله ولي الارشاد والتوفيق أذاه سيدى حسن الشربلاني في شرحه على الوهبانية والله تعالى أعلم **سئلت** عن أولاده صلى الله عليه وسلم هل كانوا ثمانية أو سبعة فالجواب انهم كانوا سبعة ثلاثة منهم ذكور وأربعة اناث فالذكور القائم وعبد الله الملقب بالطيب والظاهر ابراهيم والاناث زينب ورقية وأم كلثوم والسيدة الزهراء وكلهم من السيدة خديجة الابراهيم فنه من مارية القبطية قال الامام السجاعي وقد نظمت أسماءهم على ترتيبهم في الولادة فقلت أولاد طه قاسم فزينب \* رقية ذات الجلال الباسم فقساطم فأم كلثوم فعمد \* عبد الله ابراهيم وهو الخاتم فاما الذكور فشا تو صغارا واما الاناث فتر وحن كاهن وتنف في حياته صلى الله عليه وسلم ما عدا فاطمة رضى الله تعالى عنها فانما مات بعده بسنة أشهر رضى الله عنهم أجمعين أفاده شيخنا الشيخ حسن العدوي في شرح الدلائل وقد نظم شيخنا الشيخ أحمد عبد الرحيم أولاده المذكورين بقوله أولاد طه سبعة فالقاسم \* يتلو ابراهيم عبد الله رقية ثم أم كلثوم وفا \* طمة وزينب فاحفظنه وباهي **سئلت** عن قول الدلائل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد حتى لا يبقى من الصلاة شيء وارحم محمد وآل محمد حتى لا يبقى من الرحمة شيء وبارك على محمد وعلى آل محمد حتى لا يبقى من البركة شيء وسلم على محمد وعلى آل محمد حتى لا يبقى من السلام شيء ما معناه فان ظاهره نقاد متعلق قدرته تعالى ولا يخفى بطلانه فالجواب والله تعالى الموفق للصواب ان معناه حتى لا يبقى من الصلاة التي خصصت بها أهل عناية لك وأبرزهم اللوجود وهكذا يقال فيما بعدهم ولا يخفى انه ممتناه أو ان الكلام خرج مخرج المبالغة وهذه الصيغة قال الشارح رواها ابن جبر عن ابن عمر رضى الله تعالى عنه ما رفوعة وذكرها فاضلا عظيما أفاده شيخنا في شرح الدلائل والله تعالى أعلم **سئلت** عن قول أهل العلم القرآن مجزة من معجزات سيد الخلق عليه الصلاة والسلام وقد عرفت القرآن بأنه اللفظ المنزل عليه صلى الله عليه وسلم وعرفوا المجزة بأنها فعل يخلق الله تعالى خارقا للعادة على يد مدعى النبوة وذلك الفعل يقوم مقام قول الله عز وجل له أنت رسولى تصدق ما ادعاه **سئلت** الله فقام انسان في ملا من الناس بحضرة ملك مطاع فقال يا معشر الحاضرين انى رسول هذا الملك وان آية صدق ان الملك يقوم ويرفع التاج عن رأسه فقام الملك

مطلب في حديث من صلى عليه صلى الله عليه وسلم مرة صلى الله عليه عشرة

مطلب الايمان بتفاصيل القرآن فرض كفاية

مطلب يجوز اطلاق المتوكل على سيدنا صلى الله عليه وسلم

ويعتصم

مطلب في حكم من اعتقد أن الله تعالى في جهة

مطلب في بيان الولي والكرامة

مطلب في بيان أولاده صلى الله عليه وسلم وانهم سبعة

مطلب في قول الدلائل اللهم صل على محمد حتى لا يبقى من الصلاة شيء

مطلب في وجه كون القرآن مجزة



في الحال ورفع التاج عن رأسه عقب دعوي هذا المذبحي اليس ذلك الفعل منه ينزل منزلة قوله صدقت أنت رسول فكيف يكون القرآن مجزأة وليس هو بفعل هذا ان أريد بالقرآن اللفظ وان أريد منه الصفة الأزلية القائمة بذاته تعالى المتزهة عن الحروف والاصوات كان صفة من صفات الذات كالعالم والقدرة وليس هو فعلا فالجواب ان مرادهم بقوله القرآن مجزأة ان نظامه وتأليفه على هذه الهيئة الغريبة والاساليب العجيبة هو فعل الله تعالى وذلك مجزأة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وليس مرادهم ان كلام الله تعالى الذي هو اللفظ أو الصفة القديمة مجزأة أشار الى ذلك سيدي عبد الوهاب الشعراني في اليواقيت والله تعالى أعلم **سئلت عن السيد عيسى ابن مريم عليه السلام** اذ انزل آخر الزمان هل يكون كواحد من هذه الامة واذا قلتم انه يكون كواحد من هذه الامة هل ينزل عن مرتبة الرسالة فالجواب ما في حواشي الشيخ مقديس على وسطى الشيخ السنوسي وهذا نصه قوله كواحد من أمته يعني كواحد منهم في المثني على شريعتهم صلى الله عليه وسلم أما نزوله عن مرتبة الرسالة فلا بل يزيد الله تعالى رفع درجات وعلو مقامات حيث أحيا الله تعالى به هذا الدين وكاد يضلح لما يقع في هذا الزمان من محو آثار الحق وتفاقم المحن وزلازل الضلال فيكون عليه السلام حاكما بنصوص الكتاب والسنة ويكشف الله له الغطاء عن المراد من أحكام كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اه وبهذا تعلم بطالان ما يقوله بعض جهلة متأخري الحنفية من أن عيسى اذ انزل يحكم بذهب الامام الاعظم أبي حنيفة وقد رد ذلك القول محققو المتأخرين من الحنفية كالسيد أحمد الطحطاوي والسيد محمد ابن عابدين في حواشيه ما على الدر المختار وشنعوا على القائل بذلك والله تعالى أعلم **سئلت ما هو العلم** المراد من حديث طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة فالجواب انه وقع فيه الخلاف فذهب المفسرون والمحدثون الى انه علم الكتاب والسنة وذهب الفقهاء الى انه العلم بالحلال والحرام وذهب المتكلمون الى انه العلم الذي يدرك به التوحيد اذ هو أساس الشرعيات وأهل الديانات وذهب الصوفية الى انه علم مكارم الاخلاق الذي ينبنى عليه اصلاح القلوب والنيات اذ لا عمل الابنية انما الاعمال بالنيات قال مقديس في حواشيه على الوسطى والاقرب أنه العلم الذي يشتمل عليه قوله صلى الله عليه وسلم بني الاسلام على خمس لانه المفترض على عامة المسلمين وجوب علم المباني الخمس بقدر الحاجة فن بلغ ضرورة النهار وجب عليه معرفة الله تعالى فاذا جاء وقت الصلاة تعلم أحكامها وشروطها وكذا بقية المباني الخمس كلها وجب عليه مبنى تعلم أحكامها وماتتوقف عليه صحته ثم لا يقدم على فعل حتى يعلم حكم الله فيه فان أمكن استخراجها من الأدلة والأسأل أهل الذكر اه والله تعالى أعلم **سئلت عن قول القائل** وعالم بعلمه لن يعمان \* معذب من قبل عباد الوثن

وامعناه بينوه لنا فانه قد أشبه كل علمنا فالجواب انه محمول على العالم من الكفار لا عليه من المسلمين قال الصاوي في حواشيه على الجلالين والحاصل ان العالم ان كان كافرا فهو معذب من قبل عباد الوثن لان وز من كفر في عنقه وأمان كان مسلما ولكنه فرط في العمل فهو أقيع العصاة عذابا بهذا الحق فتقوله وعالم بعلمه لن يعمان الخ محمول على العالم الكافر كعلماء اليهود والنصارى اه والله تعالى أعلم **سئلت عن حديث** ان الله ملائكة يطوفون في الطرق يلتمسون أهل الذكرك هل هو صحيح صالح للاحتجاج فالجواب نعم هو صحيح صالح للاحتجاج رواه البخاري في صحيحه ومسلم ونقله عنهم العلامة المنذري وهذا لفظ البخاري قالق اليه سمعت عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله ملائكة يطوفون في الطرق يلتمسون أهل الذكرك فاذا وجدوا قوما يذكرون الله تنادوا لهموا الى حاجتكم فيحفظونهم بأجنحتهم الى السماء قال فيسألهم ربهم وهو أعلم بهم ما يقولون لا والله قال يقولون يسبحونك ويكبرونك ويحمدونك ويعبدونك قال فيقول هل رأوني قال فيقولون لا والله

مطلب اذ انزل عيسى عليه السلام هل يكون كواحد من الامة

مطلب في بيان المراد من العلم في حديث طلب العلم فريضة

مطلب في معنى البيت وهو \* وعالم بعلمه ان يعمان الخ

مطلب في حديث ان الله ملائكة يطوفون في الطرق

يارب مارأوك قال فيقول كيف لورأوني قال يقولون لورأوك كانوا أشد ذلك عبادة وأشد تعبيدا وأكثر تكسبا قال فيقول ما يسألوني قال يقولون يسألونك الجنة قال فيقول هل رأوها قال يقولون لا والله يارب مارأوها فيقول كيف لورأوها قال يقولون لو أنهم رأوها كانوا أشد عليها حرصا وأشدها طلبا وأعظم فيها رغبة قال فم يتعذرون قال يقولون من النار قال فيقول وهل رأوها قال يقولون لا والله مارأوها قال فيقول فكيف لورأوها قال يقولون لورأوها كانوا أشد منها فرارا وأشدها تخافة قال فيقول أشهدكم اني قد غفرت لهم قال يقول ملك من الملائكة فلان ليس منهم انما جاء الحاجة قال هم القوم لا يشق فيهم جالسهم اه لفظ البخاري وما يناسب هذا من حيث المعنى مارواه الامام أحمد وأبو يعلى وابن حبان في صحيحه والبيهقي عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يقول الله عز وجل يوم القيامة سيعلم أهل الجمع من أهل الكرم فليل ومن أهل الكرم يارسل الله قال أهل مجالس الذكر وعن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من قوم اجتمعوا يذكرون الله عز وجل لا يريدون بذلك الا وجهه الا ناداهم مناد من السماء ان قوموا مغفور لكم قد بدلت سيئاتكم حسنات وعنه أيضا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله سيارة من الملائكة يطلبون حاق الذكرك فاذا أتوا عليه هم حفوا بهم ثم يعثرونهم الى السماء الى رب العزة تبارك وتعالى فيقولون ربنا أتينا على عبادك يعظمونك وآلاءك ويتلون كتابك ويصاون على نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ويسألونك لا تخزنهم ودينهم فيقول الله تبارك وتعالى غشوههم رحتي فهم المجلساء لا يشق فيهم جالسهم أفاده عبد العظيم المنذري في كتاب الترغيب والترهيب وفيه زيادة أحاديث في الترغيب في الذكر فليراجعه المشفق الى سماعها ثم رأيت بعد ان كتبت ذلك في اليواقيت مانصه **فان قيل** فاما مقام الملائكة السياحين فالجواب مقامهم كونهم سياحين يطلبون مجالس الذكر الذي هو القرآن فلا يقدّمون على من ذكر الله تعالى بالقرآن أحدا من الذكركين بغير القرآن فاذا لم يجدوا من يذكر الله تعالى بالقرآن غدوا على الذكركين بغيره وذلك رزقهم الذي يعيشون به وفيه حياتهم ولذلك كان المهدي اذا خرج يقيم جماعة يتلون كتاب الله آناء الليل والنهار نقله عن الشيخ الأكبر قدس سره هذا وينبغي للعبد ان يذكر الله تعالى لقوله تعالى فاذا ذكرتم فذكرتم ولقوله تعالى والذاكرين الله كثيرا والذاكرات أعذ الله لهم مغفرة وأجر عظيما ولا يلتفت لواش ولا رقيب لقول السيد الحفني للعارف بالله تعالى الشيخ الدردير

يامنبتني طرق أهل الله والتسليك \* دع عنك أهل الهوى تسلم من التشكيك وان اذكروني لرد الملتزم بتركك \* فاجعل سلافا للجلالة دائما في فيك

اه من الصاوي والله تعالى أعلم **سئلت عن الباس الخرقه** الدائر بين أصحاب الطرق هل له مستند في الشرع فتوقفت مدة عن الجواب ثم رأيت في ثبت الشيخ الامير المالكي مانصه واعلم ان الخرقه والراية والحزام ونحو ذلك ليست هي المقصود الاصل من الطريق بل مدار أصل الطريق مجاهدة النفس والزامها بالشرعية ولذا لما سئل مالك عن علم الباطن قال اعمل بعلم الظاهر يورثك الله علم الباطن لكن مستند القوم أن جهاد النفس هو الجهاد الاكبر وقد ورد تعميم النبي صلى الله عليه وسلم لبعض أصحابه في الجهاد وعقده اللواء له واعتقاده انشاد الشعر والتجذير بين الصفين فكذلك القوم تبركوا بالباس الخرقه وانما الاعمال بالنيات ونشر والاعلام واعتقاده اهل الجسد في الذكرك والانشاد اعانة على المجاهدة ولجتمع بخبرتهم أصحاب طريقهم الذين يتعاونون بحال واحد من غير عصبية ولا بغض لغيرهم بل على حدة ما قيل فنادمني بمثل لسان حالي \* تريخني وطرب من قريب

قال والمدعون اليوم أفسدوا الاوضاع واقتصروا على الصور الظاهرية وطريق القوم داوسة وحال

مطلب في الخوض على ذكر الله تعالى

مطلب في الباس الخرقه



مطلب فيمن يدخل السوق ويجهز بالكر فيه

مطلب المقتول في عمره

مطلب في الحياة في قوله تعالى بل أحياء عند ربهم يرزقون

مطلب روح الانسان جسم لا يفنى بجواب البدن

مطلب في ان الانبياء احياء ان حياتهم أجل وأعي من الشهداء ه للب في بيان الحكمة في عدم قبول ايمان فرعون

ن يدعيها اليوم كاترى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن يدخل السوق ويجهز فيه الذكر والناس شتمون بالبيع والشراء هل يحرم عليه ذلك أو يجوز جوابكم مؤيداً بالنصوص ترجوا **فالجواب** والله تعالى الملهم للصواب انه جائز بل مندوب ومرغب فيه شرعاً كثره قوله قال في الترهيب والترهيب بن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من دخل السوق فقال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير كتب الله له ألف ألف حسنة ومحى عنه ألف ألف سيئة وورقه له ألف ألف درجة قال رواه الترمذي وقال حديث غريب قال الميموني واصله ناده متصل حسن ورواته ثقات أثبات والله تعالى أعلم **سئلت** عن المقتول هل تم عمره الذي قدره الله تعالى له وانقضى أجله واذا قاتل نعم فلم يكن على القاتل القصاص **فالجواب** نعم تم عمره وانقضى أجله كما أشار الى ذلك في الجوهرية بقوله

وميت بعمره من يقتل \* وغير هذا باطل لا يقبل

وفي العقائد النسفية مانصه والمقتول ميت بأجله وانما وجب على القاتل القصاص نظر الاكسب فقط كافي حواشي شيخنا الباجوري على الجوهرية وفي شرح العقائد النسفية ان وجوب العقاب والضمان على القاتل بعدى لا يرتكبه انتهى وكسبه الفعل الذي يخلق الله تعالى عنده الموت بطريق جرى العادة فان القتل فعل القاتل كسباً لا خلقاً اه **سئلت** عن الحياة المذكورة في قوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء الآية ما المراد بها **فالجواب** انه وقع فيها اختلاف بين العلماء والاصح فيها ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من ان ارواحهم في أجواف طيور خضر وانهم يرزقون ويأكلون ويتعمون وروى عنه عليه السلام انه قال لما أصيب اخوانكم بأحد جعل الله أرواحهم في أجواف طيور خضر تدور في أنهار الجنة وروى ترد أنهار الجنة وتأكل من ثمارها وتسرح من الجنة حيث شاءت وتأوى الى قناديل من ذهب معلقة في ظل العرش وفيه دلالة على أن روح الانسان جسم لطيف لا يفنى بجواب البدن ولا يتوقف عليه ادراكه وتألمه والتذاده أفاده أبو السعود في تفسيره بكتب الصاوي على الجلالين مانصه قوله بل هم أحياء أي حياة أخرى بالجسم والروح ليست حياة أهل الدنيا لا يشاهدونها إلا أهل الآخرة ومن خصه الله بالاطلاع عليها وهذا هو التحقيق خلافاً لمن قال انهم أحياء بالروح فقط لانه يرتبان كل انسان حي الروح مسلماً كان أو كافراً لعدم فناء الروح ولا مزية للشهيد على غيره وهذه الحياة حقيقية وانما هو روح روحه انتقال من دار الى دار اه وكتب في سورة آل عمران على قول الجلال السيوطي أرواحهم في حواصل طيور خضر تسرح في الجنة حيث شاءت كما ورد في الحديث مانصه قوله كما ورد في الحديث أي وهو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله جعل أرواح الشهداء في أجواف طيور خضر ترد أنهار الجنة وتأكل من ثمارها وتأوى الى قناديل معلقة في ظل العرش اه وأما أجسادهم فتحال القبور غير أن الأرواح لها اتفاق بها فلذلك لا يحصل لاجسادهم بلاء فأرواحهم لها جوارح عظيم من البرزخ الى أعلى السموات الى داخل الجنان والطيور الخضر لها كالموادج مع كونها متصلة بجسم صاحبها وما وصل للروح من النعيم يحصل للجسم أيضاً وذلك نظير النائم فان النائم يرى ان روحه في المشرق أو في المغرب مع كونها متصلة بجسمه وكأولياء الله تعالى الذين أعطاهم الله التصريف فان الواحد منهم لم يكون جالساً في مكان وروحهم تسرح في أمكنة متمتدة ووربك على كل شيء قدير ولذلك قال الله تعالى في آية البقرة ولكن لا تشعرون ومثل الشهداء الانبياء بل حياة الانبياء أجل وأعلى وأما المؤمنون غير الشهداء والانبياء فأرواحهم تسرح من القبر الى باب الجنة وتنتظر ما أعد لها من النعيم المقيم لكن لا تدخلها الا يوم القيامة وذلك يسمى عالم البرزخ واتساعه بالنسبة للدنيا كاتساع الدنيا بالنسبة لبطن الام اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما الحكمة

في عدم قبول ايمان فرعون بقوله آمنت أنه لا اله الا الذي آمنت به بنوا اسرائيل الآية **فالجواب** انه اغا آمن عند نزول العذاب وهو حينئذ غير نافع قال تعالى فلم يك ينفعهم ايمانهم لما رأوا بأسنا وقيل انهم لم يقبل منه لانه لم يؤمن برسالة موسى عليه السلام وقيل انه لم يقصد بقوله آمنت الخ حقيقة الايمان بل قصد به النجاة من البحر على حكم عادته اذا أصابته مصيبة رجع واستجار (وحكي) ان جبريل عليه السلام أتى لفرعون بسؤال ما قول الامير في عبد نشأ في مال مولاه ونعمته فكفر نعمته ووجد حقه وادعى السيادة دونه فأجابه عنه بقوله يقول أبو العباس الوليد بن مصعب جزاء العبد الخارج على سيده الكافر نعمته ان يقتل في البحر فلما غرق رفع جبريل اليه خطه اه من حواشي الصاوي على الجلالين والله تعالى أعلم **سئلت** من بعض الطلبة أثناء المذاكرة في حديث اللهم آت منفقاً خلفاً وممسكاً خلفاً بقوله كيف هذا مع ان الملائكة كلهم من أهل الخير فلا يليق بهم الدعاء على الممسك من المؤمنين بالتلف **فالجواب** اني بقيت مدة طائلة لم أجد جواب هذا السؤال ثم عثرت على السؤال والجواب في البواقيت لسيدى عبد الوهاب الشعراني قال في وفان قاتل في أهل جميع الملائكة من عالم الخير فان قاتل بذلك فكيف قالوا اللهم أعط مسكناً خلفاً ودعوا على مال المؤمن بالاتلاف **فالجواب** كما قال الشيخ في باب الزكاة من الفتوحات ليس ذلك دعاء على مال المؤمن بالاتلاف الذي يتألم منه المؤمن وانما هو دعاء له بان ينفعه في مرضاة الله تعالى فيؤجر عليه كما يؤجر المنفق اختياراً لان الملك من عالم الخير لا يدعو على مؤمن بما يضربه فمعنى قوله اللهم أعط مسكناً خلفاً أي اجعل الممسك ينفق ماله في مرضاتك فتخففه عليه وان كنت ياربنا لم تقدر في سابق علمك أن ينفعه باختباره فالتلف ماله عليه حتى تأجره فيه أجر المصاب ليصيب خيراً فهو دعاء له بالخير كما لا يظن من لا معرفة له بمقام الملائكة فان الملك لا يدعو بشراً لاسيما في حق المؤمن بوجود الله تعالى وتوحيده وبعبارة من عنده اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم فيمن يشتم بسب الملوكة والطعن فيهم بأفواج من الذم فهل لا يجوز لهم ذلك **فالجواب** لا يجوز لهم ذلك قال في الكشف وفي بعض الكتب أنا لله لك الملوكة قلوب الملوكة ونواصيهم بيدي فان العباد أطاعوني جعلتهم لهم رحمة وان العباد عصوني جعلتهم عليهم عاقوبة فلا تشتموا بسب الملوكة ولكن توبوا الى أعطفهم عليكم وهو معنى قوله عليه السلام كما تكونوا يولي عليكم اه والله تعالى أعلم **سئلت** من بعض الطائفة عن قوله تعالى وليس الذكر كالانثى كيف جاء على هذا الأسلوب ولم يقل وليس الانثى كالذكر وهو المتبادر الى الاذهان **فالجواب** ان ال في الذكر والانثى للعهد لا للجنس فالمعنى وليس الذكر الذي طلبته كالانثى التي وهبت لها بل الانثى أفضل منه وأعلى حيث انها كانت هي وابنها آية للعالمين قال في الكشف فيوفان قلت في معنى قوله وليس الذكر كالانثى فيوفان قلت في معنى قوله وليس الذكر الذي طلبته كالانثى التي وهبت لها واللام فيها من التعظيم للموضوع والرفع منه ومعناه وليس الذكر الذي طلبته كالانثى التي وهبت لها واللام فيها من العهد اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الشاب العالم هل له التقدم على الشيخ كبير السن الجاهل في الجلوس ونحوه ولو كان الشيخ الجاهل قرشياً واهل الاستخفاف بالعلماء والعلم الشرعي ردة أجيبوا توجروا **فالجواب** والله تعالى الموفق للصواب ان هذه الحادثة سئل عنها الخبير الرملي فأجاب بالسؤال والجواب في فتاويه الخيرية وهذا من شأنه ما سئل في الرجل الجاهل هل له التقدم على الشيخ العالم واذا قال له العالم النصراري تعظم قسيسهم واليه ودعهم خافهم اه وأما من علماء المسلمين فان لم تكرمي لذاتي فأكرمي لعلمي فأني أكرمه وتقدم عليه مستخفاً وبالعلم الشريف هل باستخفافه بالعلم الشريف وبالعلم الكفر وتبين زوجاته وتجري عليه أحكام المرتدين أم لا أجاب ليس للجاهل أن يتقدم على الشيخ العالم بل وليس للشيخ الجاهل ذلك فقد صرح علماء ونارجه اه والله تعالى ان للشباب العالم أن يتقدم على الشيخ الجاهل لانه أفضل منه قال الله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون ولهذا تقدم

مطلب في حديث اللهم آت منفقاً خلفاً وممسكاً خلفاً

مطلب لا يجوز الاشتغال بسب الملوكة

مطلب في قوله تعالى وليس الذكر كالانثى

مطلب للشباب العالم التقدم على الشيخ كبير السن الجاهل



في الصلاة وهي أحد أركان الإسلام وهي ثلاثة الأيمان وقال الله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فالمراد بأولي الأمر العلماء في أصح الأقوال والمطاع شرعاً مقدّم وكيف لا يتقدمون وهم ورثة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام على ما جاءت به السنة كذا صرح الزياطي وغيره وفي البرازية والشاب العالم يتقدم على الشيخ غير العالم قال سبحانه وتعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات فالتعالى رفعهم فمن يضعهم يضعه الله تعالى والعالم يتقدم على القرشي غير العالم قال الزندوسني حق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ واحد على السواء وهو أن لا يفتح بالكلام قبله ولا يجلس مكانه وإن غاب ولا يرد عليه كلامه ولا يتقدم عليه في مشيه وأما الاستخفاف بالعلم والعالم ففي النظم الوهباني

واكن به من يستخف مكفر \* كذلك الذي لفظ الفقيه بصغر

قال العلامة عبد البر مسألة هذا البيت وإن كانت مشهورة عند الحنفية لم أقف عليها إلا في الحاوي القدسي قال ومن استخف بالنبي صلى الله عليه وسلم أو نبي من الأنبياء عليهم السلام يكفر وكذا من استخف بالعلماء العظامين أئمة الدين والشرعية يورى أن من قال لفقيه فقيه بالتصغير على وجه التحقير يكفر اه وقد صرح في جواب عن سؤال قبل هذا بأنه يحرم على الجاهل التقدم على العالم وإن المتقدم عليه مرتكب لمعصية وإذا ارتكب المعصية بعزروا الله تعالى أعلم

سئلت هل يجوز تعدد الخليفة فأجوب لا يجوز إلا خليفة واحد لأن الشارع أمر ببيعة الإمام والوفاء ببيعته ثم من نازعه يضرب عنقه كما في شرح البخاري للعلامة القسطلاني والله تعالى أعلم

مطلب الاستخفاف بالعلم والعلماء كفر

مطلب لا يجوز تعدد الخليفة

### كتاب الطهارة

سئلت عن الخبز إذا وجد في داخله خنز فأرهل يجب طهره ويحرم أكله فأجوب إن كان الخبز يابساً بطرح الخبز ويؤكل الخبز قال في التنوير من مسائل شتى آخر الكتاب خبز وجد في خلله خنز فأرة فإن كان الخبز صلباً رمي به وأكل الخبز اه وكتب عليه ابن عابدين قوله فإن كان الخبز صلباً بضم الصاد أي يابساً زاد في مختارات النوازل وإن كان متفتتاً لم يتغير طعمه يؤكل أيضاً اه وفي التنوير أيضاً من المحل المذكور ولا يفسد خنز القارة الدهن والماء والحنطة للضرورة إلا إذا ظهر طعمه أو لونه في الدهن ونحوه فحشمه وأما كان التحرز عنه حينئذ خائفة اه مع مزيد من شرحه الدر المختار وكتب ابن عابدين عليه ما نصه قوله ولا يفسد الخ قال في البحر وفي المحيط وخنز القارة وبولها نجس لأنه يستحيل إلى نتن وفساد والاحتراز عنه ممكن في الماء لا في الطعام والنياب فصار معفواً فيهما وفي الخائفة بول الهرة والقارة وخنز وهما نجس في أظهر الروايات يفسد الماء والثوب وبول الخفايش وخنز لا يفسد لتعذر الاحتراز عنه اه وفي القهستاني عن المحيط خنز القارة لا يفسد الدهن والحنطة المطحونة لم يتغير طعمهما قال أبو الليث وبه نأخذ اه والله تعالى أعلم

سئلت عن به وجع في رأسه لا يستطيع معه مسحه فهل يسقط مسحه فأجوب نعم يسقط مسحه كما في شرح الوهبانية لابن الشحنة قال وقد نظمتها الغرابة فقلت

مطلب في الخبز إذا وجد به خنز فأر

مطلب عن به وجع في رأسه لا يستطيع معه مسحه فهل يسقط مسحه

مطلب في طهارة رماد العذرة

مطلب من أحدث أثناء الوضوء يلزمه الاستئذان

مطلب النفساء إذا انقطع عنها الدم تصلي وتصوم

ويسقط مسح الرأس عن برأسه \* من الداء ما نبله يتضرر اه والله أعلم

سئلت عن العذرة إذا حترقت وصارت رماداً هل يكون رمادها طاهراً فأجوب نعم يكون طاهراً قال في البحر السرقين والعذرة تحترق فتصير رماداً طاهراً عند محمد وعليه الفتوى وفي التنوير وشرحه لا يكون نجساً ما قدر والالزم نجاسة الخبز في سائر الأمصار اه والله تعالى أعلم

سئلت عن أحدث أثناء وضوئه هل يكفيه اتسامه لذلك الوضوء أو يلزمه الاستئذان فأجوب أنه يلزمه الاستئذان كما أفق به شيخ الإسلام على أفندي والله تعالى أعلم

سئلت عن المرأة إذا وضعت حملها وانقطع

وانقطع

وانقطع دمها قبل تمام أربعين يوماً هل يجب عليها أن تغتسل وتصلي وتصوم فأجوب نعم يجب عليها ذلك بانقطاع الدم قال في البحر من كتاب الطهارة اتفق أصحابنا على أن أقل النفاس ما يوجد فأنها كأولدت إذا رأت الدم سائلاً ثم انقطع عنها فأنها تصوم وتصلي اه والله تعالى أعلم

سئلت عن الجنبة هل يجوز له حال الجنبة الذكر والتسبيح والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فأجوب نعم ومثل الجنبة الحائض والنفساء كما في ما تقي البحر اه والله تعالى أعلم

سئلت عن الزيت والسمن والعسل إذا وقع في أحدها فأرة فبانت هل تقبل التطهير فأجوب أنه رفع إلى خير الدين الرملي سؤال عن العسل إذا وقعت فيه فأرة فاصفة طهارته فأجاب بقوله المذكور في كتب الحنفية أنه يوضع الماء على العسل إلى أن يغمره ثم يغلى على النار حتى يذهب الماء ثم يفعل به كذلك مرة ثانية وقد طهر اه ورفع إليه سؤال عن فأرة وقعت في زيت هل إذا وضع في أناء تخروق السفل وصب عليه الماء ثم أخذ الماء من أسفله ثلاث مرات يطهر أم لا وهل إذا طبخ صابوناً وصار مستحلاً يطهر أم لا فأجاب نعم يطهر الزيت بهذا الصنع وكذلك لو صب عليه الماء فطفي فرقع ثلاث مرات كما ورد عن الثاني وقطع به في الطهيرية وعليه الفتوى كما في المجموع وظاهر كلام الخلاصة عدم اشتراط التثليث وهو مبني على أن غلبة الظن مجزئة عن التثليث وفيه اختلاف تصحح وفتوى ومسألة طهارة الزيت باتخاذ صابوناً في المجتبى والبرازية قال في المجتبى جعل الدهن النجس في صابون يغلي بطهارته لأنه تغير والتغير مطهر عند محمد ويقتى به البلوي وصرح به في فتح القدير وجواهر الفتاوى وجامع الفتاوى وأثبت صاحب مخ الغفار في منته تنوير الأبصار وهو منقول عن أجناس الناطقي وغيره اه والله تعالى أعلم

سئلت عن العرق هل يخرج بالطبخ والتصعيد عن كونه نجساً فأجوب أنه لا يخرج بذلك عن كونه نجساً على المتمدن المفتي به قال المحقق ابن عابدين في رد المحتار من أول باب التبريد بعد كلام ما نصه قلت علم بهذا أن المتمدن المفتي به أن العرق لم يخرج بالطبخ والتصعيد عن كونه نجساً فخرجاً فبشرب قطرة منه وإن لم يسكر وأما إذا سكر منه فلا شبهة في وجوب الحد به وقد صرح في منية المصلي بنجاسته أيضاً فلا يغير ترك ما أشاعه في زماننا بعض الفسقة المولعين بشربه من أنه طاهر حلال وقد أطال رحمه الله تعالى في تحقيقه على عادته فراجع اه ان شئت والله تعالى أعلم

سئلت عن القهقهة في الصلاة هل تبطل الصلاة فقط أو تبطل الصلاة والوضوء معاً فأجوب أنها تبطلهما معاً واعلم أن القهقهة هي ما يسمعه جاره وأما ما يسمعه هو دون غيره فهو الفحك وهو في الصلاة يبطلها وحدها ولو بالإيماء فخرج صلاة الجنابة وسجدة التلاوة إذا القهقهة تبطلها دون الوضوء الركوع والسجود ولو بالإيماء فخرج صلاة الجنابة وسجدة التلاوة إذا القهقهة تبطلها دون الوضوء وبما يبطل الصلاة والوضوء زال العقل بالانغماء أو الجنون أو السكر وصورة السكر الناقض أن يدخل في الصلاة صاحباً ثم يطرأ عليه السكر وكذا الجنون ويبطلهما أيضاً تعمدهما في الصلاة قبل القعود قدر التشهد ولو بعد بطلت الطهارة لا الصلاة وكذا يبطلهما الانزال باحتلام أو نظر أو فكر وكذا يبطلهما نائم من النوم في سجود الصلاة عند الثاني قال في الخائفة وإن تعمده النوم في سجوده تنتقض طهارته وتفسد صلاته والتقيد بالسجود احتراز عن الركوع قال في الخائفة فإن تعمده النوم في قيامه أو ركوعه لا تنتقض طهارته في قولهم اه وقد أشار في الوهبانية إلى هذه المسائل الخمس بقوله

فساد وضوء مع صلاة يقرر \* بقهقهة فيها وعقـل يغير ومع حدث العمد احتلام ونومها \* ليعقوب عمد في السجود ويندر

سئلت عن عرق مدمن الخمر هل هو نجس أو طاهر فأجوب إن صاحب التنوير مشى على نجاسته في مسائل شتى من آخر الكتاب وهذه عبارته عرق مدمن الخمر خارج نجس وكل خارج نجس ينقض الوضوء فينتج عرق مدمن الخمر ينقض الوضوء قال العلائي في شرحه الدر المختار لكنه يحتاج

مطلب للجنب الذكر والتسبيح والصلاة على النبي عليه السلام

مطلب في تطهير الدهن المتنجس

مطلب العرق لا يخرج بالطبخ عن كونه نجساً

مطلب في حكم القهقهة في الصلاة

مطلب في عرق مدمن الخمر وما فيه من الخلاف هل هو نجس



لا نبات الصغرى وحاصله ما في الذخائر الاشرفية لابن الشحنة معزيا للجمعي عرق الدجاجة الجلالة نجس  
قال وعليه فعرق مدم من الخمر نجس بل أولى ثم قال وما أسعج من كان عرقه كعرق الكلب والخنزير قال ابن  
العز في نكاحه نقض الوضوء وهو فروع غريب وتخريج ظاهر قال المصنف يعني صاحب التنوير وظهوره  
عولنا عليه في وقتهم قال شيخنا الرمي حفظه الله تعالى كيف يقول عليه وهو مع غرابته لا يشهد له رواية  
ولا دراية أما الأولى فظاهر إذ لم يرو عن أحد ممن يعتمد عليه وأما الثانية فلعدم تسليم المقدمة الأولى  
ويشهد بطلانها مسألة الجدي إذا غذي بابن الخنزير فقد علوا حل أكله بصيرورته مستهلكا لا يبقى له أثر  
فكذلك نقول في عرق مدم من الخمر ويكفي في ضمه غرابته ونحو وجهه عن الجادة فيجب طرحه عن  
الشرح من متن وشرح اه والشرح مهمات المال وتجر طول عظام والمراد به هنا مسائل الفقه اه  
وأيد كلام الرمي المحقق ابن عابدين في حواشي الدر المختار والله تعالى أعلم **سئلت** عن سمن جامد وقعت  
فيه فارة في الحكم فيه فالحجواب ما في البرازية ولو وقعت فارة في سمن جامد يعني لا ينضم بعضه  
الى بعض قورما حوله والباقي طاهر وان ما نعا ينضم به في غير الاكل كدبغ به واسه تصباح لكن بعد  
الدبغ به يغسل الجلد فلا ناو المتشرب عفو وباعه باعلام ولو بلا بيان خير المشترى لنقص في النفع اه  
والله تعالى أعلم **سئلت** في قصة جديدة تجسدت فسلات ثلاث مرات وبعد كل مرة تركت حتى  
انقطع التقاطير هل تظهر بذلك فالحجواب ان هذا السؤال مع جوابه في المجموعة الجديدة وهذا نص  
ما فيه من الجواب وتثلث الجفاني عطف على العصر أي وقدره بالغسل وتثلث الجفاني في غيره أي  
غير العصر والمراد بالجفاني انقطاع التقاطير لا اليس فقد أقاموا انقطاع التقاطير مقام العصر كما أقاموا  
اجراء الماء مقام الغسل ثلاثا كما سيأتي اعلم ان ما لا ينص على ان يعصر اذا تجسدت لا يظهر عند محمد أبدا وعند أبي يوسف  
يظهر بغسله وتجفيفه ثلاث مرات بحيث لا يبقى له لون ولا رائحة وبه يقتضي درر وكتب محشيه عبد الحليم  
قوله ما لا ينص على ان يعصر يشمل ما تجذب فيه النجاسة كالخرف والخشب الجديد والجلد اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن المباشرة الفاحشة وهي اتصال الفرج بالفرج من غير حائل ولا ايلاج ولا انزال هل  
تنقض الوضوء فالحجواب ان في ذلك خلافا فتتقض عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا لمحمد قال سيدي  
حسن الشرنبلالي نقلا عن ابن الشحنة ما نصه المباشرة الفاحشة تنقض عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
خلافا لمحمد ثم قال روي عن أصحابنا انهم لا تنقض ما لم يظهر شئ وهو الصحيح فنظمته فقلت  
وروي عن أصحابنا ليس بنافض \* مباشرة فحشا الصحيح المحرر  
اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن انفة الجدي الميت هل هي طاهرة فالحجواب نعم هي طاهرة قال في  
مجمع الانهر وانفة الميتة ولبنها طاهران قال ابن مالك انفة الميتة بكسر الهمزة وفتح الفاء كرش الجدي  
أو الحمل الصغير يعني أن انفة الميتة جامدة كانت أو مائعة طاهرة عند الامام وكذا لبنها أما الانفة  
الجامدة فان الحياة لم تحل فيها وأما المائعة والابن فان نجاسة محالها لم تكن مؤثرة فيه ما قبل الموت ولهذا  
كان اللبن الخارج بين فرث ودم طاهرا فلا تكون مؤثرة بعد الموت اه

**كتاب الصلاة**

**سئلت** عن السنن الرواتب الرباعية كالاربعة قبل الظهر هل يصلي فيها على سيد الخلق صلى الله  
عليه وسلم عند القعدة الاولى وهل يقرؤها فيها سبحانك اللهم عند القيام الى الركعة الثالثة فالحجواب  
ما في التنوير من مسائل شتى وهذا نص في السنن الرواتب لا يصلي ولا يستفتح اه قال محشيه ابن عابدين  
وهي ثلاث رباعية الظهر ورباعية الجمعة القبلية والبعدية هذه هو الاصح لانها تشبه الفرائض  
واحترازه عن الرباعيات المستحبات والنوافل فانه يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى

مطلب في سمن جامد  
وقعت فيه فارة

مطلب في قصة جديدة  
تجسدت فسلات ثلاث مرات

مطلب هل تنقض  
الوضوء المباشرة الفاحشة

مطلب انفة الجدي  
الميت هل هي طاهرة

مطلب في السنن الرواتب  
لا يصلي ولا يستفتح

ثم يقرأ دعاء الاستفتاح اه **سئلت** في التنوير من المحل المزبور ما نصه الدعوة المستجابة في الجمعة عندنا  
وقت العصر على قول عامة مشايخنا اشباهاه مع زيادة من شرحه الدر المختار قال محشيه ابن عابدين  
وقيل من حين يخطب الى أن يفرغ من الصلاة كما ثبت في مسلم عنه صلى الله عليه وسلم قال النورى وهو  
الصحيح بل هو الصواب اه قال الطعطاوى ويكفي الدعاء بقلبه كما ذكره الشرنبلالي وقيل آخر ساعة  
فيه وهو مذهب الزهراء رضى الله تعالى عنها وعلى الاول فالظاهر انه اذ اذنت في جميع وقت العصر وهو  
من حين بلوغ ظل الشئ مثله أو مثليه على اختلاف القولين الى الغروب اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
في بلد استولى عليها الكفار وجعلوا فيها واليا مسلما وقاضيا كذلك وأحكام الاسلام لا تجري فيها فهل  
تصير بذلك دار حرب حتى لا تنقام فيها صلاة الجمعة والعيد فالحجواب انها مادامت أحكام الاسلام  
جارية فيها فهي دار اسلام ففي جامع الفتاوى ان دار الاسلام انما صار دار اسلام باجراء أحكام  
الاسلام فابقى علاقة من علائق الاسلام يترج جانب الاسلام وذكر في الملتقط ان البلاد التي في أيدي  
الكفار لا شك انها بلاد الاسلام لا بلاد الحرب لانهم لم يظهر وا فيها أحكام الكفر بل القضاة مسلمون  
والمولك الذين يطيعونهم عن ضرورة مسلمون الى ان قال وكل مصرفيه وال مسلم من جهتهم تجوز فيها  
اقامة الجمعة والاعياد وتمامه فيه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أذان الصبي الذي لا يعقل هل يعاد أم لا  
فالحجواب ما في البرازية وهذا لفظه ويكره أذان خمسة ويعاد الصبي الذي لا يعقل والمرأة بان رفعت  
صوتها والجنب والمجنون والسكران اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مريض وجهه الى الصلاة مستلقيا  
على قفاه هل يكون ذلك موافقا للسنة فالحجواب نعم قال في جامع الفتاوى المريض اذا وجهه الى الصلاة  
فالسنة أن يستلقي على قفاه ورجلاه نحو القبلة وقال الشافعي ينال على جنبه الا عين كما يوضع في السرير  
وعندنا لو فعل ذلك جاز والا قول أولى اه معزى بالقاضى خان في الجامع الصغير اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن خطبة الجمعة جنبائهم ذهب فاعتسل وصلى بهم اماما هل تصح صلاته فالحجواب انها  
تصح قال في البرازية خطب محمدنا وأجنبائهم ترضأ أو اغتسل وصلى جاز ولو ذهب الى منزله فأكل أو جامع  
واغتسل بعد الخطبة أعادها اه وفيها أيضا ما نصه صبي خطب باذن الامام وصلى بالناس بالغ جاز ونص  
في كتب أصحابنا ان اتحاد الامام والخطيب أفضل لكنه ليس بشرط وهو الاصح عند الشافعي وفي وجه  
عنه وقول عنا وعن مالك انه شرط لان المتوارث اتحاد الخطيب والامام في القرون الاولى فلما شرط كمال  
الماهية لاتمامها ألا ترى ان الامير كان هو الخطيب في تلك القرون اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
الامام في صلاة العيد اذا فعل ما يوجب سجود السهو هل يسجد للسهو فالحجواب انه لا يسجد للسهو  
في العيد ولا في الجمعة ولا مع كثرة الجماعة دفعا للفتنة أفاده سيدي حسن الشرنبلالي في شرح الوهبانية  
والله تعالى أعلم **سئلت** عن سهي عن البسملة في ركعة من الصلاة هل يجب عليه سجود السهو  
فالحجواب نعم يجب عليه ذلك قال في الوهبانية  
ولم يسجد ساهيا كل ركعة \* فيسجد اذا ايجابها قال الاكثر

قال شارحها الشرنبلالي المصلى اذا ترك البسملة قبل الفاتحة ساهيا في ركعة يلزمه سجود السهو والاصح  
من انها تجب في كل ركعة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن لحن في الصلاة لحنا غير المعنى ثم أعاد  
ما لحن فيه صحى هل تفسد صلاته فالحجواب ان صلاته تفسد بذلك وان أعاد وقد أشار الى ذلك  
صاحب الوهبانية بقوله وان لحن القارى وأصح بعده \* اذا غير المعنى الفساد مقرر  
قال شارحها الشرنبلالي صورته المصلى اذا لحن في قراءة لحنا غير المعنى كفتح لام الضالين لا تجوز صلاته  
وان أعادها بعد على الصواب اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل قصد السفر الى بلدة وله طريقان

الحق ولا يترك التسمية في الركعة الاولى فاصح

مطلب في الدعوة المستجابة  
يوم الجمعة

مطلب في بلدة استولى  
عليها الكفار وجعلوا فيها  
اليا مسلما الخ

مطلب فيمن يكره أذانه

مطلب في مريض وجهه  
الى الصلاة مستلقيا على  
قفاه

مطلب خطب جنبائهم  
اغتسل وصلى الخ

مطلب عن لا يسجد للسهو  
في صلاة العيد

مطلب فيمن سها عن  
البسملة في ركعة من الصلاة

مطلب عن لحن في الصلاة  
لحنا غير المعنى الخ

مطلب قصد السفر الى  
بلدة له طريقان الخ



احد اهدا دون مسافة القصر والاخرى مسافته فسلك التي هي مسافة قصر هل يكون مسافرا شرعا بحيث يقصر الصلاة ويفطر في رمضان فالحجواب نعم يكون مسافرا عندنا قال في الخاتمة الرجل اذا قصد بلدة والى مقصده طر يقان احدها مسيرة ثلاثة ايام ولياليها والاخرى دونها فسلك الطريق الا بعد كان مسافرا عندنا اه فائدة اذا جاوز المسافر عمران مصره فلما سار بعض الطريق تذكري شيئا في وطنه فعزم على الرجوع الى الوطن لاجل ذلك ان كان ذلك وطنا اصليا بان كان مولده وسكن فيه أو لم يكن مولده ولكنه تاهل به وجعله دارا يصير مقيما بمجرد العزم الى الوطن لان فرض سفره قبل الاستحكام حيث لم يسر ثلاثة ايام ولياليها فيعود مقيما يتم صلاته الى الوطن واذا خرج من هنا الى السفر بعد ذلك يقصر الصلاة اه والله تعالى أعلم

مطلب جاوز العـمران ثم تذكري شيئا في وطنه الخ

(باب الجنائز)

سئلت عن صلاة الجنائز هل الافضل من صفوفها الاول كالصلوات المكتوبة فالحجواب ان افضل صفوفها آخرها وأما في سائر الصلوات فأولها والحكمة في ذلك ان الصلاة على الميت شفاعته له فينبغي للشفيع أن يختار أقرب المواضع الى التواضع لتكون شفاعته أدعى الى القبول اه من الخاتمة والله تعالى أعلم سئلت عن امامة الامر ما حكمها فاجبت بانها مكروهة كافي الدر المختار وفي الفتاوى المهدية مانصه ومقتضى اطلاق عبارة الدر انه متى كان الامام أمرا دافعا لمكرهة لا فرق بين كونه صبيا أم لا أعلى القوم أم لا اه والله تعالى أعلم سئلت هل الافضل من المشي خلف الجنائز أو الركوب فالحجواب ان المشي أفضل قال في الخاتمة ولا بأس بالركوب في الجنائز والمشي أفضل ويكره أن يتقدم الجنائز راكباً ويكره النوح والصياح وشق الجيوب ولا بأس بالبكاء بارسال الدمع فان كان مع الجنائز نائحة أو صاحبة زجرت فان لم تنزع فلا بأس بالمشي معها ويكره رفع الصوت بالذكرك فان أراد أن يذكر الله يذكره في نفسه اه والله تعالى أعلم

مطلب صفوف الجنائز أفضلها آخرها

مطلب في امامة الامر

مطلب المشي خلف الجنائز أفضل من الركوب

(كتاب الزكاة)

سئلت عن اشترى عقار على طريق بيع الوفاء ودفع الثمن للبائع وقد حال عليه الحول هل يجب زكاة الثمن على المشتري فالحجواب نعم قال المحقق ابن عابدين مانصه ينبغي لزومه على المشتري فقط على القول الذي عليه العمل الا ان من ان يبيع الوفاء منزلا منزلة الزهن وعليه فيكون الثمن ديناً على البائع اه والله تعالى أعلم سئلت عن له عين من ذهب أو فضة فزهرها في دين عليه وحال عليها الحول فهل عليه زكاتها فالحجواب ليس عليه زكاتها قال في الدر المختار فلا زكاة على مكاتب لعدم الملك التام ولا في كسب مأذون ولا في مرهون بعد قبضه اه وكتب محشيه سيدي أحمد الطعطاوي قوله ولا في مرهون أي لا على المرتهن لعدم ملك الرقبة ولا على الراهن لعدم اليد واذا استردده الراهن لا زكاة عن السنين الماضية اه حلي قال الطعطاوي وظاهره ولو كان الزهن أزيد من الدين اه والله تعالى أعلم سئلت عن له دين على معسر وعليه زكاة أراد أن يعطى زكاة للدين ثم يأخذها عن دينه وخاف أن يمانعه فكيف يفعل فالحجواب ما في الدر المختار وهذا نصه وحيلة الجواز ان يعطى مديونه الفقير زكاة ثم يأخذها عن دينه ولو امتنع المدين مديده وأخذها لكونه ظفر بجنس حقه فان مانعه رفعه للقاضي اه وقامه في حواشيه لابن عابدين والله تعالى أعلم سئلت فمن له دور وحوادث يستغلها وغلته لا تكفيه مع عياله فهل يعد فقيرا حتى يجوز له أخذ الزكاة فالحجواب نعم قال في رد المحتار مانصه

مطلب زكاة الثمن في بيع الوفاء على المشتري

مطلب لازكاة في المرهون العين

مطلب في حيلة جواز اعطاء المدين الزكاة

مطلب فمن له عقار لا تكفيه غلته وأنه فقير يجوز له أخذ الزكاة

فائدة لا يجب الزكاة في دور لا يسكنى قال في الدر ولا يجب أيضا في قوله نام ولو تعدد رواتبها كتاب لا بأس وأثاث لا يستعمل ودواب لا تركب وعبيد لا يستخدم وكتب العلم لغير أهلها ونحو ذلك ولم ينو التجارة لا تنفأ ألقاه التقدير اه

فائدة ذكر في البرازية مانصه وكذا لو كان له حوائط ودور غلته عشرة آلاف أو أزيد لا يمكن لا تكفي لخرجه كقوته وقوت عياله يجوز صرف الزكاة اليه عند محمد ولو كان له ضيعة قيمتها آلاف ولا يحصل منه ١٥ ما يكفي له ولعياله قال ابن مقاتل يجوز صرف الزكاة اليه اه

مطلب فمن له نصاب من حرام هل يجب فيه الزكاة

(كتاب الصوم)

سئلت فمن تعمد الاكل نهارا في رمضان جهارا ولا عذره ماذا يلزمه فالحجواب انه يلزمه القتل قال في الوهبانية

ولو أكل الانسان عمدا وجهرة \* ولا عذره قيل بالقتل يؤمر قال سيدي حسن في شرحه صوريته تعمد من لا عذره الاكل جهارا يقتل لانه مستهزئ بالدين أو منكسر لما ثبت منه بالضرورة ولا خلاف في حل قتله والامر به اه والله تعالى أعلم سئلت عن اكتمل نهارا في رمضان هل يفسد صومه فالحجواب لا يفسد قال في مجمع الفتاوى اكتمل أو فطر دواء في عينه لا يفسد صومه عندنا وان وجد طعمه في حلقه واذا بزق ورأى أثر الكتمل ولونه في راقه فيه اختلاف المشايخ وعاقبتهم على عدم الفساد ثم هذه المسئلة تدل على انه لا بأس بالكتمل الاسود للرجل قال مشايخنا اذا قصد به الزينة يكره نقله الكفوى والله تعالى أعلم سئلت عن بلدة لم ير أهلها هلال رمضان فجاء شاهدان من بلدة أخرى وشهدا انه شهد شاهدان عند القاضي تلك البلدة برؤية ليلة كذا وان القاضي حكم بشهادتهما هل يجوز لهذا القاضي الحكم بشهادتهما فالحجواب نعم قال في الخاتمة اذا شهد شاهدان عند قاض لم ير أهل بلده على قاضي بلد كذا أنه شهد عنده شاهدان برؤية الهلال في ليلة كذا وقضى القاضي بشهادتهما جاز لهذا القاضي أن يقضى بشهادتهما لان قضاء القاضي حجة اه ونقله الانقروى في فتاويه والله تعالى أعلم سئلت عن أهل بلدة صاموا ثلاثين يوما للرؤية وأهل بلدة أخرى صاموا تسعة وعشرين يوما للرؤية فعلم من صام تسعة وعشرين بذلك فهل يلزمهم قضاء يوم ولا عبرة باختلاف المطالع فالحجواب نعم يلزمهم ذلك في ظاهر الرواية كافي الفتاوى الانقروية نقلا عن خزائن المفتين والله تعالى أعلم سئلت هل يقبل بلا دعوى لصوم رمضان مع وجود علة بالسماء خبر عدل واحد فالحجواب نعم قال في التنوير وقبل بلا دعوى ولغظ أشهد للصوم مع علة كغيم خبر عدل ولو قلنا أو أنني أو محمد وداني فذق تاب وشروط للفطر نصاب الشهادة ولغظ أشهد لا الدعوى وبلا علة جمع عظيم يقع العلم بخبرهم وهو مفقوض الى رأى الامام من غير تقدير بعدد على المذهب وعن الامام أنه يكفي بشاهدين واختاره في البحر اه مع زيادة من شرح الدر قوله واختاره في البحر أي حيث قال وينبغي العمل على هذه الرواية في زماننا لان الناس تكاسلت عن ترائي الالهة فاتفق قولهم مع توجههم طامنين لما توجه هو اليه فكان التفرد غير ظاهر في الغلط ثم أيد ذلك بان ظاهر الولوجية والظهيرية يدل على ان ظاهر الرواية هو اشتراط العدد لا الجمع العظيم والعدد يصدق باثنين اه وأقره في النهر والمخ ونازعه محشيه الزملي بان ظاهر المذهب اشتراط الجمع العظيم فيتمين العمل به لغاية الفسق والافتراء على الشهر الخ أقول نعم أنت خير بان كثير من الاحكام تغيرت لتغير الا زمان ولو اشترط في زماننا الجمع العظيم لزم ان لا يصوم الناس الا بعد

مطلب فمن تعمد الاكل في رمضان

مطلب الاكتمال لا يفسد الصوم

مطلب في جواز الحكم بشهادة ان قاضي بلد كذا ثبت عنده الرؤية

مطلب في لزوم صوم من صام رمضان تسعة وعشرين لرؤية بلدة أخرى

مطلب في قبول عدل واحد اذا كان بالسماء علة

مطلب في الاكتفاء بشاهدين للفطر حالة العسر



لثنتين أو ثلاث لما هو مشاهد من تكاسل الناس بل كثير ما رأيناهم يشتمون من يشهد بالشهر  
ويؤدونه وحينئذ فليس في شهادة الاثنين تفرد من بين الجمل الغفير حتى يظهر غلط الشاهد فانتفت علة  
ظاهر الولاية فتعين الافتاء بالرواية الاخرى اه من حواشي ابن عابدين رحمه الله تعالى والله تعالى اعلم  
سئلت هل يقبل خبر العدل لمضان اذا كان بالسما علة وهل يستفسر كيف رأى الهلال احيوا  
تؤجر وافالجواب ان هذا السؤال مع جوابه في الخبرية وهذا نصه سئل عن قبول خبر العدل بالعدة  
لمضان وهل يستفسر أم لا **جواب** يقبل بدون الاستفسار في ظاهر الرواية كما في الجوهر اه والله  
تعالى اعلم **سئلت** عن النذر للانبياء والاولياء هل يجوز أم لا **الجواب** أنه باطل وحرام لان النذر  
انما يكون لله تعالى في الخبرية مانصه وفي شرح الدرر للعلامه قاسم وأما النذر الذي ينذر به كثر العوام  
كأن يقول يا سيدي فلان يعني به وليا من الاولياء أو نبيا من الانبياء ان ردغائب أو عوفي مريض  
أو قضيت حاجتي فذلك من الذهب أو الفضة أو الطعام أو الشراب أو الزيت كذا فهو باطل بالاجماع لانه  
نذر لمخلوق وهو لا يجوز لانه أي النذر عبادة فلا تكون لمخلوق والمندور له ميت والميت لا يملك وانه ان ظن  
ان الميت يتصرف في الامور كفر الا ان قال بالله اني نذرت لك ان فعلت معي كذا أن أطعم الفقراء يباب  
السيدة نفيسة أو الامام الشافعي أو نحوهما فيجوز حيث كان فيه نفع للفقراء اذا النذر لله عز وجل وذكر  
الشيخ نحل الصرف المستحقه القاطنين برباطه أو مسجده فيجوز بهذا الاعتبار اذ مصرف النذر للفقراء  
وقد وجد والغني غير محتاج فلا يجوز الصرف عليه ولو كان ذانبا لكان الولي مالم يكن فقيرا ولم يثبت في  
الشرع جواز الصرف للاغنياء للاجتماع على حرمة النذر للمخلوق ولا لخدم الشيخ ان كان غنيا اذا علمت  
ذلك فيما يؤخذ من الدراهم والشمع والزيت وغيره فتنقل الى ضرائح الاولياء تقربا اليهم لا الى الله  
تعالى فخرا بما جاع المسلمين مالم يقصدوا الفقراء الاحياء قولوا واحدا وقد علم ما نقلناه ان ما ينذر به العوام  
للشيخ مروان لا يصح ولا يلزم وليس للخدام اخذه على انه نذر صحيح الا اذا اخذه على وجه الصدقة المبتدأة  
أو كان فقيرا وعلم ايضا ان غير الخدام لو اخذه على انه صدقة له ذلك وليس للخدام نزع منه لانه لم يملكه  
الا اذا كان الناذر عيנה في نذره وكان فقيرا قال المحقق الرمي رحمه الله تعالى أقول قد استباح هذا المحرم  
الجمع على تحريمه جماعة يزعمون انهم متصوفة يقال في حقهم قدوة المسلمين ومربي المريدين وبيالغون  
في اخذه وبطالبون الناذر به فان امتنع قدومه الى قضاء هذه الزمن فيحكمون به ورجعوا استعافوا  
بالشرطة وحكام السياسة وغامه في الخبرية والله تعالى اعلم **سئلت** عن قدم من السفر نهارا هل  
يجب عليه امساك باقي ذلك اليوم **الجواب** نعم يجب عليه امساك ونظيره الحائض اذا طهرت وكذا  
النساء والمجنون اذا أفاق والمريض اذا برى والصغير اذا بلغ والكافر اذا أسلم وقد نظم ذلك ابن وهبان  
في قوله ويسلك من يوصف بأهلية الاداء \* بأناء يوم الفطر ليس بغير  
قال شارحه سيدي حسن الشرنبلالي مانصه اشتمل البيت على ضابط من يمسك في رمضان تشبها  
بالصائم لفطره قبله كما نض طهرت ونفساء ومجنون أفاق ومريض برى وصغير بلغ وكافر أسلم ومسافر  
قدم والامساك واجب في المختار وقيل مستحب والظاهر الوجوب اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن  
سافر بعد طلوع الفجر فأنظر قبل خروجه من بلده فهل عليه القضاء والكفارة **الجواب** نعم قال  
في نتيجة الفتاوى مانصه وان سافر بعد طلوع الفجر لا يفطر ذلك اليوم لانه لم يمسك صومه اذ هو مقيم  
فلا يبطله باختياره فان أفطر قبل الخروج فعليه القضاء والكفارة بخلاف مالم أفطر بعد الخروج  
فعليه القضاء دون الكفارة اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن حصاد لم يقدر على حصاد زرع مع الصوم  
واذا أخره هل يجوز له الافطار حينئذ **الجواب** نعم يجوز له ذلك حينئذ فقد نقل المحقق  
ابن عابدين رحمه الله تعالى في حواشيه على الدر عن انخير الرمي مانصه وعلى هذا الحصاد اذ لم يقدر عليه

مطلب في ان الشاهد في  
رمضان لا يستفسر في  
ظاهر الرواية

مطلب في ان النذر لمخلوق  
باطل

مطلب من ظن ان للولي  
تصرف في الامور كفر

مطلب فيمن قدم من  
السفر نهارا بعد ان أفطر  
يجب عليه الامساك في  
باقي اليوم

مطلب سافر بعد الفجر  
فأفطر في البلد وجب عليه  
القضاء والكفارة

مطلب في حصاد خاف  
هلاك الزرع وانه يجوز له  
الفطر

مع الصوم وبذلك الزرع بالتأخير لاشك في جواز الفطر والقضاء اه والله تعالى اعلم

### كتاب الحج

**سئلت** اذا كان في طريق من يريد الحج ميقانا فتجاوز الاول من غير احرام وأحرم من الثاني هل  
لا يكون آثما **الجواب** نعم لا يكون آثما وقد نظم ابن وهبان بقوله  
اذا اخترت ميقانا وبالغير تعبر \* وأحرمت من ثانيه ما استعبر  
قال سيدي حسن الشرنبلالي صورة المسئلة اذا تجاوز ميقانا وبعده آخر فاحرم من الثاني لا شيء عليه  
والاولى احرامه من الاول كما هل المدينة لم يمسك ذوا الحليفة وبعده الحفة اه والله تعالى اعلم **سئلت**  
ما قولكم في المجاورة بمكة هل هي سنة أو مكروهة **الجواب** انها مكروهة عند الامام الاعظم خلافا  
لصاحبيه قال في رد المحتار نقلا عن المجمع ثم يعود الى أهله والمجاورة بمكة مكروهة أي عنده خلافا لما  
وبقوله قال الخائفون المختلطون من العلماء كافي الاحياء قال ولا يظن ان كراهة القيام تناقض فذل  
البقرة لان هذه الكراهة عاتية اضعف الخلق وقصورهم عن القيام بحق الموضع قال في الفتح وعلى هذا  
فيجب كون الجوار في المدينة المشرفة كذلك يعني مكروها عنده فان تضاعف السيئات أو تعاطفها  
ان فقد فيها مخالفة السامة وقلة الادب المفضي الى الاخلال بوجوب التوقير والاحلال قائم اه معزيا  
للنهر **سئلت** هل لوقف الجمعة فضيلة زائدة على غيرها كما هو السائع بين الناس **الجواب** نعم قال  
في الدر المختار لوقف الجمعة منزلة سبعين حجة ويغفر فيها الكل فرد بلا واسطة اه قال محشيه المحقق  
ابن عابدين رحمه الله تعالى مانصه في الشرنبلالية عن الزيلعي أفضل الايام يوم عرفة اذا وافق يوم الجمعة  
وهو أفضل من سبعين حجة في غير جمعة رواه زر بن معاوية في تجريد الصحاح اه لكن نقل المناوي  
عن بعض الحفاظ ان هذا حديث باطل لا أصل له نعم ذكر الغزالي في الاحياء قال بعض السلف اذا وافق  
يوم عرفة يوم جمعة غفر لكل أهل عرفة وهو أفضل يوم في الدنيا وفيه حج رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة  
الوداع وكان واقفا اذ نزل قوله اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عناكم نعمتي فقال أهل الكتاب لو أنزلت  
هذه الآية علينا لجمعنا يوم عيد فقال عمر رضي الله تعالى عنه أشهد لقد أنزلت في يوم عيد من اثنين يوم  
عرفة ويوم جمعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفة اه وقال أيضا قوله بلا واسطة  
في المنسك الكبير للسندی (فان قيل) قد ورد انه يغفر لجميع أهل الموقف مطلقا فوجه تخصيص ذلك  
بيوم الجمعة قيل لانه يغفر يوم الجمعة بلا واسطة وفي غيره يجب قوم القوم وقيل انه يغفر في وقعة الجمعة للحاج  
وغيره وفي غيره للحاج فقط (فان قيل) قد يكون في الموقف من لا يقبل حجه فكيف يغفر له (قيل) يحتمل  
ان تغفر له الذنوب ولا يثاب ثواب الحج المبرور فالغفرة غير مقيدة بالقبول والذي يجب هذا ان الاحاديث  
وردت بالغفرة لجميع أهل الموقف فلا بد من هذا القيد اه والله تعالى اعلم **سئلت** هل يكره  
الاغتسال بماء زمزم لا يكره نعم يكره الاستنجاء به كافي الدر المختار وحواشيه الموسومة  
بالرد وكذا ازالة النجاسة الحقيقية من ثوبه أو بدنه ويستحب حمله الى البلاد اه والله تعالى اعلم **سئلت**  
هل يجوز الري بالخصي المتنجس **الجواب** نعم يجوز والا فضل غسلها وفي مناسك الشهاب الحلبي  
والسنة غسلها التكون طاهرة بيقين فان المقبول منها يقع في يد المالك أفاده في الخبرية والله تعالى اعلم

### كتاب النكاح

**سئلت** هل يشترط في عقد النكاح اذن قاض من القضاء **الجواب** كافي الفتاوى المهدية  
انه لا يشترط وهذه عبارة لا يشترط لصحة نكاح البالغة العاقلة الرشيدة اذن القاضي كما لا يشترط ذلك

مطلب فيمن تجاوز ميقانا  
الى آخر وأحرم من الثاني

مطلب في المجاورة بمكة  
أو المدينة

مطلب في فضيلة وقعة  
الجمعة

مطلب في جواز الاغتسال  
بماء زمزم وكراهة الاستنجاء به  
مطلب يجوز الري  
بالخصي المتنجس

مطلب لا يشترط في عقد  
النكاح اذن القاضي



في نكاح الصغيرة ونحوها حيث لم تنتقل الولاية للقاضي اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يشترط في دعوى النكاح ذكر كونه وقع بمحض شهود سمعهم كلام المتعاقدين فالحجواب نعم قال في جامع الفصولين لو ادعى النكاح بمحض الشهود لا بد ان يذكر سمعهم كلام المتعاقدين اذ العلماء اختلفوا في ان سمعهم الشهود كلامهم ما اهل هو شرط والاصح انه شرط فلا بد من ذكره لتصح الدعوى اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل الحق في التمتع للرجل أو للمرأة فالحجواب ان الحق فيه للرجل لا للمرأة ويتفرع عليه ما ذكره الابياري في شرح قوله عليه السلام احفظ عورتك الامن زوجتك او ما مأكت عينك من ان للزوج ان ينظر الى فرج زوجته وحلقه دبرها بخلافها حيث لا تنظر اليه اذا منهها من النظر قال ابن عابدين والظاهر ان مراده ليس لها الجارية على ذلك لا يعني انه لا يحل لها اذا منهها منه لان من احكام النكاح حل استمتاع كل منهما بالآخر نعم له وطؤها جبر اذا امتنعت بالامانع شرعي وليس لها اجبار على الوطء بعد ما وطئها مرة وان وجب عليه ديانة أحيانا اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل لا بد ان يتزوج بجنبه فالحجواب ليس له ذلك في الاصح في حواشي الدر المختار والاصح انه لا يجوز نكاح ادى جنبه كعكسه لا اختلاف الجنس فكانوا كبقية الحيوانات اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز ضرب الدفوف لاجل اعلان النكاح فالحجواب نعم قال في الدرر ونبد اعلانه قال محمشه ابن عابدين حديث اعلنا النكاح واجعله في المساجد واضربوا عليه بالدفوف اه معزيا للفتح والله تعالى أعلم **سئلت** ما معنى قوله ان النكاح يثبت بالتصادق فالحجواب ان معناه كافي حواشي أبي السعود على من لا مسكين ان القاضي يثبت به أي بالتصادق ويحكم به اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل ينقض النكاح بلفظ جوزتك بتقديم الجيم أم لا فالحجواب ان هذا اللفظ اذا جرى بين قوم وتداولوه في معنى التزويج بتقديم الزاي ينقضه النكاح كما في الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل خطب من آخر بنته وهي صغيرة دون البلوغ فقال له أبوها هي لك بكذا فقال الخطاب قبلت هل ينقض النكاح بينهما بذلك اذا كان بمحضه شهود سامعين قولهما فالحجواب نعم ينقض النكاح بذلك والحال في هذه كافي الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل قال زوجت ابنتي فلانة من ابني فقال الخطاب قبلت لا بني ولم يسمه له ابني هل ينقض النكاح فالحجواب انه لا ينقض قال في البرازية قال الاب زوجت بنتي فلانة من ابن فلان وقال أبو الاب قبلت لا بني ولم يسم الابن وان له ابني لا يصح ولو واحد اجاز ولو ذكر اسم الابن أو البنت وقال أبو الاب قبلت صح وان لم يقل لا بني لان الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن تزويج حبلى من الزنا هل يصح فالحجواب نعم يصح عقده عليها وهي حبلى من الزنا ولكن لا يحل له وطؤها قبل وضعها قال في الدرر وضع نكاح حبلى من زنا لدخولها تحت قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم ولكن لا توطئوه قبل وضعها ثم لا يسق ما وراءه غيره لا احترام الزاني وهذا اذا كان النكاح غير الزاني وما اذا كان ذلك فالنكاح صحيح عند الكل وتستحق النفقة عند الكل ويحل له وطؤها عند الكل اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن تزوج امرأة على شرط أن تعطيه مائة دينار مثلا فهل لا يصح هذا العقد فالحجواب ان النكاح جائز بمهر المثل وليس عليها ان تعطيه ما شرطه قال في البهجة اذا قال الرجل لامرأة تزوجك على ان تعطيني عبداً فهذا اجابته بالنكاح جاز النكاح بمهر المثل ولا شيء له من العبد لان هذا شرط فاسد وأما جواز النكاح فلان النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة اه معزيا للخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن قال بمحض شهود زوجت بنتي فلانة وهي صغيرة فلان الغائب على المجلس عهر هو كذا وكذا فسمع ذلك الغائب في مجلس آخر قال قبلت هل ينقض النكاح والحالة هذه فالحجواب انه لا ينقض قال في مخ الغفار وينقض النكاح بالايجاب والقبول ومن شرائط الايجاب

والقبول

مطلب لا بد في دعوى النكاح من بيان انه وقع بمحض شهود

مطلب الحق في التمتع للرجل لا للمرأة

مطلب اذا وطئ زوجها مرة فليس لها اجبار عليه بعد

مطلب لا يجوز التزويج بجنبه في الاصح

مطلب في اعلان النكاح وضرب الدفوف لذلك

مطلب ينقض النكاح يجوز اذا تعارفوه

مطلب ينقض النكاح بقول الأب هي لك بذلك

مطلب اذا كان له ابني فقال قبلت لا بني ولم يسمه

لا ينقض

مطلب في جواز نكاح الحبلى من الزنا

مطلب تزويجها على ان تعطيه كذا صح النكاح بمهر المثل ولا يلزم المشروط

مطلب يشترط في صحة الايجاب والقبول اتحاد المجلس

والقبول اتحاد المجلس اذا كان الشخصان حاضرين ولو اختلف المجلس لم ينقض اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن تزويج أمته القنة لشبهة حصلت له في موته فهل يجوز ذلك فالحجواب اذا تزوجها احتياطاً ونزهاً من الوقوع في الزنا جاز قال في البهجة ولا يجوز للولي أن يتزوج أمته يريد به ما في احكام النكاح من ثبوت المهر في ذمة المولى وبقاء النكاح بعد الاعتاق ووقوع الطلاق عليها وغير ذلك أما اذا تزوجها متزهاً عن وطئها حراماً على سبيل الاحتمال فهو وحسن اه معزيا للمضمرات والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن وجده بزوجته عيباً كخروج قرن هل له فسخ النكاح فالحجواب ليس له ذلك في جامع الفصولين لا يثبت في النكاح فلا ترد المرأة بعيب ما اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة وكنت رجلاً أن تزوجها من فلان فقاط في اسم أبيها هل لا ينقض النكاح والحالة هذه فالحجواب انه لا ينقض والحالة هذه في الاشياء لو غلط وكياها بالنكاح في اسم أبيها ولم تكن حاضرة لا ينقض النكاح اه والله تعالى أعلم **سئلت** اذا كان الرجل يعلم من نفسه انه اذا تزوج أخرى مع زوجته لا يعدل بينهما هل يسمعه حينئذ تزويج أخرى فالحجواب ما في الاشياء وهذا نصه تزويج امرأة أخرى وخاف ان لا يعدل لا يسمعه ذلك وان علم انه يعدل بينهما ما في القسم والنفقة ويجعل لكل واحدة مسكاً على حدة جاز له ان يفعل وان لم يفعل فهو مأجور لترك الغم عليها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن تزويج بنته الصغيرة بغير تسمية مهر هل يصح هذا النكاح ويجب لها مهر المثل بالوطء فالحجواب نعم والمسئلة في التنقيح والله تعالى أعلم **سئلت** هل يصح النكاح بافظ العطية فالحجواب نعم اذا نواه أو قامت قرينة تدل على ذلك وفهم الشهود المقصود اه من التنقيح والله تعالى أعلم **سئلت** عن ماتت زوجته فتزوج أختها بعد يوم من موتها هل يجوز هذا النكاح فالحجواب نعم يجوز هذا النكاح كافي الخلاصة وأفتى به حامد أئندى في قوايه الحامدية والله تعالى أعلم **سئلت** عن صغير تزوج نفسه بدون اذن وليه هل يكون نكاحه موقوفاً على اجازة الولي فالحجواب نعم يكون ذلك موقوفاً على اجازة الولي قال في جامع الصغار الصغير والصغيرة اذا زوجا أنفسهما بغير اذن الولي توقف ذلك على اجازة الولي فان اجاز جاز ولهما الخيار اذا باقيا اذا كان المميز غير الاب والجد اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في امرأة قالت لا تخز زوجتك نفسي فقال قبلت ولم يذكرا مهر او ذلك بمحض شهود فهل يصح هذا العقد بمهر المثل فالحجواب نعم والمسئلة في تنقيح الحامدية والله تعالى أعلم **سئلت** هل يشترط لصحة النكاح سمع الشاهدين كلام المتعاقدين فالحجواب نعم يشترط لصحته ذلك قال في الخيرية الاصح الذي عليه العامة ان سمعهم الشهود كلام المتعاقدين شرط لصحة النكاح اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل التعريف بالمرأة شرط لصحة النكاح فالحجواب انه ليس شرطاً لصحته وانما شرط لاجل الحاجة عند التجاكد ويصح من الاب والابن والزوجة سواء كان الاشهاد لها أو عليها على الصحيح لكن يشترط في حل اقدام الشاهد على الشهادة عليه اعدلان كتعديل العالنية وأما صحة النكاح من أصله فلا يشترط فيها التعريف أصلاً فاده في الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** عما اذا خطب رجل بنتاً بكر ابنة من أبيها وسمى المهر وجرى بينهما ما ينعقد به النكاح تخو قول الاب تزويجها وقول الآخر قدام ولم تقر أبيها ما فاتحة الكتاب فهل ينقض النكاح بينهما والحالة هذه موقوفاً حتى اذا باقها الخبر بذلك واجازته نفذ فالحجواب نعم ينقض النكاح والحالة هذه والمسئلة في الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له بنت صغيرة خطبها كفوفعضها أبوها وامتنع من تزويجها هل للقاضي والحالة هذه تزويجها منه فالحجواب نعم وقد نظمها ابن وهبان في قوله ولوزوج القاضي ابنة الحى طفلة \* يجوز اضلع بعضهم ليس بشكر

قال الشريفي في شرحه مانعه صورة المسئلة اذا تزوج القاضي صغيرة مع وجود أبيها فان كان له اضلع

مطلب في جواز عقد السيد على أمته احتياطاً

مطلب لا ترد الزوجة بالعيب

مطلب غلط الوكيل في اسم أب موكلته لا ينقض

مطلب اذا خاف أن لا يعدل لا يسمعه التزويج بأخرى

مطلب يصح النكاح بدون تسمية مهر

مطلب ماتت زوجته فتزوج أختها بعد يوم جاز

مطلب تزويج الصغير نفسه بلا اذن توقف

مطلب سمعهم الشهود وكلام المتعاقدين شرط لصحة النكاح

مطلب التعريف بالمرأة ليس شرطاً في صحة النكاح

مطلب جرى بين الاب والخطيب ما ينعقد به النكاح انعقد موقوفاً

مطلب اذا عضها أبوها تزويجها القاضي



جاءوا بعضهم قال يجوز بدون عضل وهذا غير صحيح لانه مع العضل صح لدفع الظلم وفيه اشارة الى ان غيره لا يزوجه فلا ينتقل الى قريب بعده مع العضل قال ولي رساله سميتها كشف المعضل فمن عضل تضمن مالو عضلها أبوها وله اجرة تزوجه القاضي لا الجدة بالاجماع اه والله تعالى أعلم سئلت فيمن أمر غيره ان يزوجه ابنته الصغيرة من فلان فزوجها له بحضور رجل والاب حاضر هل يصح هذا النكاح فالحق نعم يصح هذا النكاح قال في التنوير أمر الاب رجلا ان يزوجه صغيرة فزوجها عند رجل أو امرأتين والحال ان الاب حاضر صح لانه يجعل عاقدًا وكذا لا اله الا الله مع مزيد من شرح العلائي قوله والا لا أي وان لم يكن حاضر الا يصح اه من الرد والله تعالى أعلم سئلت عن الرضاع يثبت شرعا فالحق نعم يثبت بما يثبت به المال من رجلين أو رجل وامرأتين قال في الدر المختار والرضاع حجة حجة المال وهي شهادة عدلين أو عدل وعدلتين لكن لا تنفع الفرقة لا بتفريق القاضي لتضمنها حق العبد اه قال محسنه المحقق ابن عابدين وأفاد أنه لا يثبت بتغير الواحد امرأه كان أو رجلا قبل العقد أو بعده اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل تزوجت بنفسه على وجه النكاح فقال قيات بمحض من الشهود هل ينفع ذلك فالحق نعم قال في الخاتمة روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال كل ما يفيد ملك الرقبة في الامة يفيد ملك النكاح في الحرمة اذا قالت المرأة لرجل عند الشهود تصدقت بنفسى عليك أو وهبت نفسى منك على وجه النكاح فيقول الرجل قيات يكون نكاحا وكذا لو قالت ملكك نفسى منك أو قال لها الرجل ملكك نفسى فقلت ملكك يكون نكاحا ولو قالت بعثت نفسى منك بكذا فقال اشتريت أو قبلت يكون نكاحا في الصحيح وكذا لو باع الرجل ابنته بشهادة الشهود يكون نكاحا وكذا لو قالت المرأة عترتك نفسى فقال قيات اه والله تعالى أعلم سئلت فيمن أرسل رسولا الى امرأه ان تزوجه بكذا فلما بالها الرسول بمحض شاهدين قالت قيات بذلك هل ينفع النكاح بينهما فالحق نعم ينفع النكاح بينهما والحال ما ذكر وفي الخاتمة ولو أرسل الرجل اليها رسولا أو كتب اليها كتابا ان تزوجه بكذا على كذا فقبلت بمحضرة الشاهدين ان سمعا كلام الرسول أو قرأ الكتاب عليهما ما قبلت جازوا لم يسمعا كلام الرسول أو لم يقرأ الكتاب عليهما ما قبلت لا يجوز وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز ذلك اه وتنبه لا ينفع قد النكاح بل فقط المتعة وهي باطله عندنا لا تفيد الحل خلافا لابن عباس ومالك رضى الله تعالى عنهما وتفسيرها ان يقول الرجل لامرأة اتعت بك كذا من المال كذا مدة فرضيت فانها لا تفيد الحل ولا يقع عليها طلاق ولا ايلاء ولا طهار ولا يرث أحدهما من صاحبه اه والمعروف في كتب السادة المالكية ان نكاح المتعة باطل لا يفيد الحل فذهب كذهبننا والله تعالى أعلم نعم بعد كتي هذا رأيت في رد المحتار ما نصه ثم ذكر في الفتح أدلة تحريم المتعة وأنه كان في حجة الوداع وكان تحريم تأييد لا خلاف فيه بين الاثمة وعلماء الامصار الا طائفة من الشيعة ونسبة الجواز الى مالك كما وقع في الهداية غلط اه فافادته نكاح الشغار باطل عند السادة المالكية ويصح عندنا بمهر المثل قال في الرد نقلا عن الفتح وهو ان يجعل بضع كل من المرأتين مهرا للآخرى اه والله تعالى أعلم سئلت هل يصح تعليق النكاح بالشرط فالحق نعم لا يصح قال في الدر المختار والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط كتزوجه بك ان رضى أبى لم ينفع قد النكاح لتعليقه بالخطوط كأي العمدية وغيرها اه قال في الرد المراد ان النكاح المعاق بالشرط لا يصح لا ما يوهه ظاهر العبارة ان ان التعاقب باقوي يبقى العقد صحيحا اه والله تعالى أعلم سئلت هل يبطل النكاح بالشرط الفاسد فالحق نعم انه لا يبطل به قال في التنوير لا يبطل بالشرط الفاسد ويبطل الشرط دونه اذا انما يماقه بشرط كائن لا محالة فيكون تحققة فافادته في الحال كأن خطب بنتا لابنه فقال أبوها تزوجه من فلان فكذب فقال ان لم أكن تزوجه فلان فقد تزوجه كذا الا بك فقبل ثم علم كذبه انعد لتعليقه

مطلب فيمن أمر غيره ان يزوجه ابنته الصغيرة

مطلب يثبت الرضاع بما يثبت به المال من عدلين أو عدل وامرأتين

مطلب قالت تصدقت بنفسى عليك الخ

مطلب قالت بعثت نفسى منك بكذا الخ  
مطلب أرسل رسولا بانى تزوجه بك

مطلب في المتعة

مطلب في نكاح الشغار

مطلب لا يصح تعليق النكاح بالشرط

مطلب لا يبطل النكاح بالشرط الفاسد

بوجود اه مع مزيد من شرحه للعلائي ومثل الشرط الفاسد الذي يبطل دون النكاح ما اذا تزوجه على ان لا يكون لها مهر عليه فيصح النكاح ويفسد الشرط ويجب مهر المثل اه والله تعالى أعلم سئلت عن بالغة تزوجه أبوها وهى لا تعلم ثم اختلفت مع الزوج فهو يدعى انها أجازت النكاح عند ما علمت وهى تدعى انها ردتته عند ما علمت وأتى كل بينة فأى البينتين تقدم فالحق نعم ان بينتها تقدم قال في الخلاصة ولو أقام الزوج البينة على الاجازة والمرأة على الرد فيبينتها أولى اه والله تعالى أعلم سئلت عن له بنت بالغة تزوجه ابدا دون علمها فلما سمعت بادرت بالرد فهو هل يرد النكاح ويبطل بردها فوراً فالحق نعم قال في الفتاوى المهدية لا ينفذ نكاح الحرمة البالغة بغير اذنها ورضاها واجازتها فثبت لم تأذن بالنكاح ولم تجز به صدوره وورثته بطل اه والله تعالى أعلم سئلت في صغير تزوجه ما من بعضهم ما وليا ما فهل ينفع بينهما النكاح ويتوارثان فالحق نعم ينفع بينهما النكاح بالايجاب من ولي أحدهما والقبول من الآخر كما أفنى بذلك على أقنعه رضى الله تعالى ونقل الكفوى عن البداية مانصه ويجوز نكاح الصغير والصغيرة اذا تزوجهما الولي ونقل أيضا مانصه واذا مات أحد الزوجين قبل البلوغ يرثه الآخر اه والله تعالى أعلم سئلت هل يجوز نكاح الكاتبة فالحق نعم قال في التنوير وصح نكاح كاتبة مؤمنة بنى مقرة بكاب قال شارحه العلائي وان اعتقدوا المسح الما وكذا حل ذبيحتهم على المذهب اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل تزوج بنته البالغة من آخر ومات ولم يعلم رضاها فكيف الحكم فالحق نعم انها اذا قالت بعد موته تزوجني منه أبى بأمرى وأنكرت ورثة الزوج فالقول قولها فله الميراث والمهر وعاليها العدة ولو قالت تزوجني أبى بغير أمرى فبلغنى فأجرت وأنكرت ورثة الزوج الاجازة فالقول قول ورثة الزوج ولا مهر لها أفادته في الخلاصة والله تعالى أعلم سئلت عن ماتت زوجته فتزوج أختها الخالصة من الموانع بعد يومين أو ثلاثة فهل يجوز هذا العقد والحالة هذه فالحق نعم يجوز هذا العقد والحالة هذه كفى تنقيح الحامدية والله تعالى أعلم سئلت عن تزوجه امرأته على انها مسلمة فظهرت كاتبة فهو هل له الفسخ فالحق نعم ان هذا السؤال رفع لقارضى الهداية فأجاب عنه بقوله ليس له الفسخ اه والله تعالى أعلم

### باب الاولياء والاكفاء

سئلت هل يشترط في نكاح الصغير الولي فالحق نعم قال في الدر المختار وهو أى الولي شرط صحة نكاح صغير ومجنون وورق لا مكلف فنفسه نكاح حرة مكلفة بالارضى ولي وله اذا كان عصبية الاعتراض في غير الكفو ما لم تلم منه وبقي بعدم جوازه أصلا في غير الكفو لفساد الزمان فلا تحل مطابقة ثلاثا نكحت غير كفء بالارضى ولي بعد معرفته اياه وهو المختار للفتوى اه باختصار وتصرف والله تعالى أعلم سئلت عن بكر بالغة رشيدة قالت تزوجني أبى من فلان بغير أمرى ولما بلغنى الخبر رضيت وأجرت وقد ماتت زوجى وطلبت حصتها من تركته وأنكرت الورثة الاجازة فهو هل لا تصدق المدعية في دعواها الاجازة فيكون القول للورثة جوابكم شافيا فتزوج فالحق نعم انها لا تصدق ويكون القول قول الورثة قال في الدر المختار ولو قالت بعد موته تزوجني أبى بأمرى وأنكرت الورثة فالقول لها فترث وتعتد ولو قالت بغير أمرى امكنه بلغنى فرضيت فالقول لهم اه والله تعالى أعلم سئلت في الاب اذا تزوج بنته البالغة برضاها من غير كفء هل يكون العقد لازما فالحق نعم كان كفء له الكفوى وهذه عبارة معزية الى الحامى قال واذا تزوج أحد الاولياء ابنته برضاها من غير كفء يلزم العقد ولا يكون للباقين الاعتراض اه والله تعالى أعلم سئلت عن البكر البالغة اذا تزوجهما وليها فعملت بذلك فسكت هل يكون سكوتها رضى فالحق نعم كفى قاضى خان والله تعالى أعلم سئلت

مطلب تزوجهما على ان لا مهر لها صح النكاح بهر المثل  
مطلب ادعت رد النكاح عند علمها والزوجه يدعى الاجازة

مطلب في صغيرين تزوجهما وليهما

مطلب في نكاح المسلم كاتبة

مطلب قالت بعد موت زوجها زوجنى أبى بأمرى الخ

مطلب ماتت امرأته فتزوج أختها بعد يومين  
مطلب تزوجهما على انها مسلمة فظهرت كاتبة

مطلب يشترط في نكاح الصغير الولي

مطلب ادعت ان أباهما تزوجهما وأجازت

مطلب تزوجهما أبوها برضاها من غير كفء لم العقد

مطلب سكوت البكر رضى  
مطلب صغيرة تزوجهما معها مع وجود أبيها له الرد







الامر الى المفتي وليس هذا خاص بهذه المسئلة بل لو علم المفتي انه يريد نقلا عن محله الى محله اخرى في  
 البلدة بعيدة عن اهلها القصد اضرارها لا يجوز له ان يعينه على ذلك اه وهو حسن ثم رأيت أخانا  
 العباسي مفتي مصر حفظه الله تعالى أفق بعدم جبرها على السفر معه بعد ايقاعها مهرها قال والذي عليه  
 العمل في ديارنا عدم جبرها على ذلك ولو كان مأمو ناعياها سيما في هذا الزمان الذي كثرت فيه الفساد وعدم  
 الخوف من رب العباد اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل تزوج امرأة ولم يسم لها مهر فهل لها  
 مطالبته بمهر المثل والحالة هذه قبل الدخول **فالجواب** ان هذا السؤال في الخبرية بجوابه وصورة  
 السؤال اذا تزوج رجل بنت زيد ولم يسم لها مهر اه بل لها ما لم يسم لها مهر او يقال لها صبري حتى  
 يطأك أو يموت والجواب عنه هكذا هذه المسئلة صرح بها الزايعي والكمال وابن ملك وابن الساعاتي  
 وصاحب كمال الرواية وغيرهم قال الزايعي في شرح قوله وان لم يسمه أو نفاها فلها مهر مثلها أي وان لم يسم  
 لها المهر في العقد أو نفاها فلها مهر مثلها ان وطئ أو مات عنها وكذا اذا ماتت هي عنه لان الواجب بالعقد  
 في مثله مهر المثل ولهذا كان لها ان تطالب به قبل الدخول فيتم كدو بتقرر دعوت أحداهما أو بالدخول  
 وتماه في الخبرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن تزوج صغيرة وأبى أبوها أن يسلمها فهل يجبر الأب  
 على تسليمها **فالجواب** لا يجبر على ذلك قال في البرازية ولا يجبر الأب على دفع الصغيرة الى الزوج  
 ولكن يجبر الزوج على ايفاء المجهل فان زعم الزوج انها تتحمل الرجال وأنكر الأب فالحاقضي يريها النساء  
 ولا يعتبر السن اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل تزوج ابنة الصغير امرأة وضمن عنه المهر هل  
 للزوجة مطالبة الأب بالمهر والحال ما ذكر **فالجواب** نعم لها مطالبة به قال في التنوير ووضح ضمان  
 الولي مهرها ولو صغيرة وتطالبه ان شاءت فان أدى رجوع على الزوج ان أيسر ولا يطالب الأب بمهر ابنة  
 الصغير الفقير اذا زوجه امرأة الا اذا ضمنه كافي النفقة اه والله تعالى أعلم

مطلب هل يجبر الأب على  
 تسليم الصغيرة لزوجها

مطلب لزوجة الابن  
 مطالبة الأب بالمهر اذا ضمنه

### كتاب الطلاق

**سئلت** عن رجل طابت منه زوجته الطلاق فقال لها ان أبرأتني من حقوقك على فأنت طالق  
 فقالت في المجلس أبرأتك على عايتك من الحقوق هل يقع الطلاق **فالجواب** نعم يقع الطلاق والحالة  
 هذه والمسئلة في فتاوى قارئ الهداية ونص ما فيها هكذا سئل اذا قال الرجل لزوجته ان أبرأتني عايتك  
 على فأنت طالق فقالت أبرأتك أو أبرأتك الله تعالى ولم يكونا عالمان مقدارا لحقوق فهل يقع الطلاق  
 وتصح هذه البراءة أم لا أجاب اذا قالت في مجلسها أبرأتك أو أبرأتك الله تعالى صحة البراءة ووقع الطلاق  
 سواء علما أو أحدهما مقدار الحقوق أم لم يعلم الا ان البراءة من الجهولات صحيحة عندنا اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن رجل له زوجة تاركة للصلاة وكلمها أمرها بالانزاد الا بعد اعفائها هل يجب عليه  
 طلاقها **فالجواب** لا يجب عليه ذلك ولكن يستحب قال في الدر المختار بعد كلام بل يستحب يعني  
 الطلاق لو مؤذبة أو تاركة صلاة اه غاية ومفاده ان لا اثم بعاشرة من لا تصلى اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** فيمن ادعى عليه مال فانكره وحلف بالطلاق انه ليس عليه فاقام المدعي بينة عادلة وحكم  
 عليه فهل يحنث في الطلاق **فالجواب** انه يحنث قال في الخانية ادعى عليه ألفا فاقام المدعي عليه  
 اذا كان لك على ألف فامرأتي طالق وقال المدعي ان لم يكن لي عليه ألف فامرأتي طالق فاقام المدعي بينة  
 على حقه وقضى القاضي فترق بين المدعي عليه وبين امرأته وهذا قول أبي يوسف واحدى الروايتين عن محمد  
 وعليه الفتوى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل تشاجر مع زوجته فتاوطا ثلاث حصيات  
 بنوى بها الطلاق الثلاث ولم يلفظ بما يدل عليه لا صريحا ولا كناية هل يقع عليه الطلاق بذلك أم لا  
**فالجواب** لا يقع عليه بذلك لفقده ركنه وهو اللفظ قال في الدر المختار وركنه لفظ مخصوص خال عن

مطلب طلقها ان أبرأتها  
 من الحقوق

مطلب لا يجب عليه طلاق  
 زوجته التي لا تصلى

مطلب حلف بالطلاق ان  
 لادين عليه فثبت الدين  
 بالبينه

مطلب ناولها ثلاث حصيات  
 بنوى الطلاق الثلاث  
 لا يقع

الاستفتاء اه قال في الرد بعد كلام وبه ظهران من تشاجر مع زوجته فأعطاهن ثلاثة أبحار بنوى  
 الطلاق ولم يذكر لفظ الا صريحا ولا كناية لا يقع عليه كما أفق به الخبير الرملي وغيره اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** ما قولكم في طلاق المكره هل هو واقع **فالجواب** نعم هو واقع وسنده قول التنوير  
 ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل ولو عبدا أو مكرها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن طلاق السكران  
 هل يقع **فالجواب** نعم يقع قال في الدر ولو بنيد أو حشيش أو أفيمون أو بخر جراه يفتي والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن رجل قال لزوجته أنت طالق لا يردك مفت ولا قاض هل يكون الطلاق المذكور  
 رجعي ولا يخرجها عن الرجعي قوله لا يردك قاض ولا مفت **فالجواب** انه رجعي ولا يخرجها عن كونه  
 كذلك قوله المذكور والمسئلة في الخبرية من أوائل كتاب الطلاق والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
 طلق زوجته ومات فادعت انه طلقها رجعي فترث ورثته يدعون انه بائن فلا ترث فيكون القول  
 قوله **فالجواب** ان القول قولها لانهم لم يدعون حرمانها من الارث وهي تنكر وعلى الورثة البينة  
 كافي الخبرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن قال على الطلاق لا يضربن زيد اليوم فتر اليوم ولم يضربه  
 فهل يقع الطلاق بهذه الصيغة عند الحنف **فالجواب** نعم اذا مضى اليوم ولم يضربه وقع عليه الطلاق  
 قال في الدر المختار ومن اللفاظ المسئلة الطلاق يلزمني والحرام يلزمني وعلى الطلاق وعلى الحرام  
 فيقع بلانية للعرف اه وقد نقل المحقق ابن عابدين عن المحقق ابن الهمام مناصه وقد تعرف في عرفنا في  
 الحلف الطلاق يلزمني لا أفعل كذا يريدان فعليه لزم الطلاق ووقع فيجب ان يجري عليهم لانه صار بمنزلة  
 قوله ان فعلت فانت طالق وكذا اعارف أهل الارياق الحلف بقوله على الطلاق لا أفعل اه قال  
 ابن عابدين وهذا صريح في انه تعليق في المعنى على فعل المحلف عليه بغلبة العرف وان لم يكن فيه أة  
 تعليق صريحا اه والله تعالى أعلم **سئلت** مرارا ما قولكم فيمن قال لزوجته أنت طالق وسكت  
 بلا عذر ثم قال ثلاثا أو بالثلاث هل يكون ثلاثا فلا تحلل له حتى تنكح زوجا غيره أولا يكون ثلاثا  
 بل واحد **فالجواب** انه لا يكون ثلاثا بل هو واحد لا غير في رد المختار نقلنا عن البصرمانه فلو قال  
 أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا فواحدة ولو انقطع النفس أو أخذ انسان فقه ثم قال ثلاثا على الفور فثلاث  
 اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قال على اليمين لا أفعل كذا وهو من أهل بلدة جرى عرفهم بالحلف  
 به يعنون به الطلاق لا غيره هل يقع عليه الطلاق بهذه الصيغة مع جريان العرف بذلك **فالجواب** نعم  
 يقع بها الطلاق عند تحقق الحنف فانها في معنى التعليق فكأنه قال ان فعلت كذا فعلى الطلاق قال  
 سيدي أحمد الطحطاوي على يمين يحتمل الطلاق وغيره لانه يكون به والله تعالى خيث نوى الطلاق هللت  
 نية وكأنه قال على الطلاق لا أفعل كذا وتة ثم ان على الطلاق من التعليق المعنوي وما في فتاوى  
 الطوري من تخصيصه بالطلاق للعرف كلال المسلمين على حرام اه قال ابن عابدين والحاصل ان على  
 يمين ليس كناية وليس صريحا لانه لا يستعمل الا في الطلاق وهذا ليس كذلك وهو ظاهر لكان لفظ  
 اليمين جنس من أقراده الحلف بالطلاق فاذا عينه بالنية صار كانه قال على حلف بالطلاق لا أفعل كذا  
 وهو لو صرح به هذا المنوى صار حاله بالاعم اذا أريد به الاخص ثبت حكم ذلك الاخص والاخص هنا  
 طلاق صريح فيقع به واحدة رجعية لا بائمة وفي أيمان البرازية قال لي حلف أو قال لي حلف بالطلاق  
 أن لا أفعل كذا ثم فعل طلق وحنث وان كان كاذبا اه ولا يخفك ان الحالف حيث كان ممن جرى عرفهم  
 بالحلف في خصوص الطلاق لزمه الطلاق وان لم ينوه عمدا بالعرف والله تعالى أعلم **سئلت**  
 في رجل طلق زوجته قبل الدخول ثلاثا تطليقات دفعة واحدة بقوله أنت طالق ثلاثا فهل يقع عايتها  
 والحالة هذه أم لا **فالجواب** انه يقع عليها الثلاث فلا تحلل له بعده حتى تنكح زوجا غيره ففي التنوير  
 قال لزوجته غيير الدخول بها أنت طالق ثلاثا وحقن وان فرق بابت بالاولى ولم تقع الثانية اه وكتب

مطلب في طلاق المكره  
 مطلب في طلاق السكران

مطلب قال أنت طالق  
 لا يردك مفت ولا قاض  
 مطلب مات بعد الطلاق  
 فادعت انه رجعي

مطلب في الحلف بقوله  
 على الطلاق

مطلب قال أنت طالق  
 وسكت بلا عذر ثم قال ثلاثا

مطلب في الحلف بقوله  
 على اليمين

مطلب فيمن طلق قبل  
 الدخول ثلاثا دفعة



شارحه العلاني عقب قوله وقمن مانصه لما تقرر انه متى ذكر العد دكان الوقوع به وما قيل من انه لا يقع  
 لنزول الآية في الموطوءة باطل محض منشؤه الغفلة عما تقرران العبرة له - موم اللفظ لخصوص  
 السبب وحده في غرر الافكار على كونه امتفرقة فلا يقع الا الاولى فقط اه - ونقل بحسبه المحقق  
 ابن عابدين عن الامام محمد بن الحسن الشيباني مانصه واذا طلق الرجل امرأته ثلاثا جميعا فدخلها سنة  
 وأثم وان دخل بها أو لم يدخل سواء بائن أو نكاح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن علي وابن مسعود  
 وابن عباس وغيرهم اه - والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل طلق زوجته ثم مات قبل تمام العدة  
 فأدعت انه طاقها طلقه رجعية فترت وزعم الورثة انها طلقته بائنا فلا تراث كيف الحكم **فاجبت** بما في  
 الخبرية من مثل هذا السؤال القول قولها فترت لانهم يدعون الحرمان وهي تنكر فيكون القول قولها  
 يمينها وعلى الورثة البينة اه - والله تعالى أعلم **سئلت** عن كر رافظ الطلاق بقوله أنت طالق  
 أنت طالق أنت طالق مثل اهل يقع عليه الكل أو واحدة فقط **فاجبت** بما يقع عليه الكل قضاء فان  
 نوى واحدة يدين قال في الدر المختار كر رافظ الطلاق وقع الكل وان نوى التاكيد يدين اه - قال بحسبه  
 قوله وان نوى التاكيد يدين أي ووقع الكل قضاء وكذا اذا أطلق أشباه أي بان لم ينو استثناء فلا تاكيد  
 لان الاصل عدم التاكيد اه - والله تعالى أعلم **سئلت** عن قال لزوجه أنت على حرام هل يقع  
 عليه بهذه الصيغة طلاق بائن أو رجعي **فالجواب** ان الواقع بهذه الصيغة بائن لا رجعي وذلك ان لفظ  
 حرام معناه عدم حمل الوطء ودواعيه وذلك يكون بالابلاع مع بقاء العقد وهو غير مزارف ويكون  
 بالاطلاق الرافع للعقد وهو قسمان بائن ورجعي لكن الرجعي لا يحرم الوطء فبين البائن هكذا حققه  
 المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في من قال لزوجه روي طالق  
 أو أمشي طالق هل يكون رجعيا **فالجواب** نعم يكون رجعيا بخلاف ما لو قال لها روي فقط فانه كناية  
 اذ هو كاذبي كما صرح به في البحر اه - من تنفج الحامدية والله تعالى أعلم **سئلت** عن أخبر كاذبا  
 انه طلق زوجته هل لا يقع عليه الطلاق **فالجواب** انه يقع عليه قضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى  
 قال في البحر الاقرار بالطلاق كاذبا يقع قضاء لا دين اه - والله تعالى أعلم **سئلت** في من طلق زوجته  
 على مال دفعته له ثم انه في ذلك اليوم طاقها ثلاثا هل يقع الثلاث فلا تحل له الا بعد زوج غيره  
**فالجواب** نعم كافي الحامدية عن فتح القدير والله تعالى أعلم **سئلت** عن حائضا طلق لا يدخل  
 دار فلان ثم طلقها وانقضت عدتها ثم عقد عليها ثم دخل الدار المحلوف عليها هل يقع عليه ذلك الطلاق  
 المعلق على الدخول **فالجواب** نعم يقع عليه والحالة هذه قال في الكنز والملك بعد الميم لا يبطئها  
 أي زواله بدون الثلاث بان طاقها بعد التعلق واحدة أو اثنتين فانقضت عدتها ثم تزوجها ثم وجد الشرط  
 طلق اه - مع زيادة من البحر والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أراد السفر فقال لزوجه ان ذهبت  
 لي القاضي حال غيابي وطلبت منه تقدير نفقتك على فانت طالق وسافر هو فذهبت الى القاضي وطلبت  
 منه تقدير النفقة فهل يقع طلاقها بوجود الشرط المذكور **فالجواب** نعم يقع وقد سئل قاضي الهداية  
 عن رجل قال اذا حضرت زوجته الى مجلس قاض وأخبرت اني سافرت عنهما مدة كذا كانت اذ ذلك طالقا  
 فهل اذا وجد الشرط يحكم الحنفى بطلاقها **أجاب** اذا أقامت البينة على الزوج بذلك ووجد الشرط وجد  
 الشرط ولا يحتاج فيه الى حاكم ولها ان تترجح اذا انقضت عدتها اه - والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
 رجل أقر في مرض موته انه كان طلق زوجته في الصحة بالثلاث وأنكرت الزوجة ذلك ثم مات فهل ترثه  
 والحالة هذه **فالجواب** نعم ترثه والحالة هذه قال في الهندية ولو قال لامرأته في مرضه قد كنت  
 طالق ثلاثا في الصحة أو قال جامعت أم امرأتى أو ابنته امرأتى أو قال تزوجتها بغير شهود أو كان بيننا  
 رضاع قبل النكاح أو قال تزوجتها في العدة وأنكرت المرأة ذلك بانتهى وله الميراث فان صدقته

مطالب طلقها فات  
فاختلفت هي والورثة في  
انه رجي أم لا

مطاب في الحلف بقوله  
أنت على حرام

مطلب قال روجي طالق  
فهورجي  
مطلب أخبر أنه طالق وهو  
كاذب يقع قضاء  
مطلب طاعة اعلی مال ثم  
طاعة انا لمحق

مطلب قال ان ذهبت الى  
القاضي لانفقته فانت كذا  
فذهبت لذلك وقع

مطاب قال وهو مريض  
كنت طلقت في العمة الخ

فلا ميراث لها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل عقد على امرأة واحتل بها ولم يطلقها ثم طلقها ثلاثاً مات فهل لارثته والحالة هذه فالجواب نعم لارثته في الفتاوى المهدية مانصه اذا كان الطلاق الثلاث بعد الخلوة قبل الوطء ثم مات لارثته المطلقة المذكورة ولو كان ذلك في مرض الموت بناء على ان الخلوة ولو صحح لا تكون كالوطء في حق الارث وهو المشهور في كتب المذهب فعليه القول اه وفي البرازية لو طلقها ومات وهي في عدة الخلوة لارث اه وفي الرد عن الرجل طلقها في مرضه بعد الخلوة الصحيحة قبل الوطء ومات في عدتها لارث وبه جزم الطواقي فيما كتبه على هذا الشرح وأقره عليه تلميذه حامد أفندي العمادى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل طلبت منه زوجته ان يطلقها فقال لها أنت طالق ان لم تتزوجي بفلان فهل يقع عليه الطلاق والحالة هذه فالجواب ما في رد المختار من قوله في فتاوى الكازروني عن فتاوى المحقق عبد الرحمن المرشدي أنه سئل عن قال لزوجه أنت طالق ان لم تتزوجي بفلان فأجاب لا خفاء في ان مراد الزوج بهذا التعليق انما هو عدم تزوجها بفلان بهد زوال سيطرته عنها بانفصال العصمة وانقضاء العدة وهي حينئذ في غير ملكه فيكون انقواً فيلغو الشرط ويبقى قوله أنت طالق فتطلق منجزاً كما اختاره بعض المتأخرين من علماء اليمن وعمامه في رد المختار والله تعالى أعلم **سئلت** عن زوجه عليه دراهم فطلبته منه فقال لها على الطلاق لا عطينك الدراهم التي تطلبينها مني غدا ثم لما جاء الغد سعى في أخذ وظيفه من الخزينة ليقضيها دينها فلم يتيسر له ذلك وسعى بكل وجه في تحصيلها من هنا وهناك ومن هنا حتى مضى الغد ولم يعطها لها فهل يقع عليه الطلاق والحالة هذه ولا يكون عسره عذراً شرعاً فالجواب نعم يقع عليه الطلاق ولا يكون عدم تخصيصه اياها في ذلك اليوم عذراً قال في الدر المختار بعد كلام ومفاده الحنف فيمن حلف ليؤدين اليوم دينه فحضره فقره وفقد من يقرضه خلافاً لما بحثه في البصر اه وأيده محشي ابن عابدين وأطال في تحقيقه ثم قال ورأيت الرملي نقل عن فتاوى صاحب البحر انه أفنى بالحنث في مسألة التماس استد الى امكان البرحقيقة وعادة مع الاعسار بهبة أو تصدق أو ارث اه وقد سئل عن ذلك مفتي مصر في الحال فأفنى بالوقوع والمسئلة في فتاويه المهدية والله تعالى أعلم **سئلت** عن حلف لزوجه بالطلاق الثلاث انه لا يشرب الخمر ثم ادعت عليه انه شربها او وقع الطلاق المذكور فأنكر وعجزت عن الانبات فأمرها القاضي باطاعة زوجها والمكث معه فهل لا يباح لها اذا كانت متحقة شربه الخمر ان تكتنه من نفسها والحالة هذه فالجواب نعم لا يباح لها ذلك كما في الفتاوى المهدية وعبارته هكذا أما اذا وجد الشرط في الواقع ونفس الامر وعلمت ذلك الزوجة الا انها تجوز عن اثباته فلا يحل لها ديانته ان تكتنه من نفسها بل يجب عليه ا دفعه عنها بأي حيلة كانت وان كان القاضي يأمرها باطاعته وتكفين نفسها منه ويحبرها على ذلك اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قال لزوجه ان طلقك فانت طالق فطلقها فكيف الحكم فالجواب انها تطلق طالقين حيث كانت مدخولاً بها قال في الخانية رجل قال لامرأته وقد دخل بها اذا طلقك فانت طالق ثم طلقها يقع عليها طلاقان اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قال لزوجه أنت طالق ان شاء الله تعالى وهو لا يعرف معنى قوله ان شاء الله فهل لا يقع عليه الطلاق فالجواب انه لا يقع عليه الطلاق لان الطلاق مع الاستثناء باطل وعلم المرء وجهه له فيه سواء كافي الخانية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل قالت له امرأته طلقني فأشار اليها بثلاثة أصابع ونوى بها ثلاث تطليقات هل تطلق ثلاث تطليقات فالجواب انها لا تطلق ما لم يتلفظ به وكذلك اذا قال لامرأته أنت طالق وأشار اليها بثلاث أصابع ونوى به ثلاث تطليقات ولم يذكر باسمه فانها تطلق واحدة كما أفاده الانقروني في فتاويه نقلاً عن الخانية وفي الخانية رجل أكره بالحبس والضرب على ان يكتب طلاق امرأته فلانة بنت فلان ابن فلان فكتب امرأته فلانة بنت فلان طالق لا تطلق امرأته لان الكتابة أقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا اه والله

مطاب طلق ثلاثا بعد  
الخلوة قبل الوطء غات  
لاترته

مطاب قال لها أنت طالق  
ان لم تتزوجي بفلان

مطالب حلف بالطلاق  
ليقضيهما حقهما عند الخ

مطالب حلق لا يشرب الخمر

مطلب قال ان طاعتك  
كانت طاعة فطاعتها الزم  
فتمت

مطاب قال أنت طالق  
بسم الله تعالى

مطلب قالت طالقني فاشاور  
ثلاث أصابع ينوبه لا يقع



مطالب في طلاق المدهوش

تعالى أعلم **س** سئلت عن المدهوش هل يبر طلاقه **ج** فاجبت بحكم المحقق الرمي رفع اليه سؤال عن  
 المدهوش هذا لفظه **س** مثل في طلاق المدهوش هل هو واقع أم لا وما تعبر المدهوش وهل القول قوله  
 في الدهش **ج** فاجاب عنه بقوله صرح في التتارخانية نقلا عن شرح الطحاوي به دم وقوع طلاق  
 المدهوش وكذا المحقق ابن الهمام في فتحه وكذلك المرحوم العلامة الغزالي في منته تنوير الابصار واما  
 انهم اجمعوا على ان غير العاقل لا يقع طلاقه الا اذا كان زوال عقله بسبب السكر عما هو مصيبة فانه يقع  
 طلاقه زجراله عندنا فدخل في غير العاقل كل من زال عقله بجنون أو عته أو برسام أو انما أو دهش  
 والجنون داء معروف والعته قلة الفهم واختلاط الكلام وفساد التدبير وذلك بسبب اختلال العقل  
 فيشبه مرة كلامه كلام العقل مرة كلام المجانين والبرسام علة يهذي فيها العليل والدهش ذهاب  
 العقل من ذهل أو وله وغاظ من فسه في هذا المحل بالتحير لا يلزم من التحير وهو التردد في الامر  
 أو الغشي ذهاب العقل قال في القاموس دهش كفرح فهو دهش تحير أو ذهب عقله من ذهل أو وله  
 اه **س** المدهوش هنا الذاهب العقل بسبب أحدهما **ج** فاذ علمت ذلك علمت النسوية في الحكم بين طلاق  
 المجنون وبين طلاق من ذكر والحكم في المجنون اذا عرف انه جن مرة فطابق وقال عاودني الجنون  
 فتكلمت بذلك وأنا مجنون ان القول قوله يمينه وان لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله كافي الخانية  
 والتتارخانية وغيرهما فظهر لك من هذا ان المدهوش ان عرف منه الدهش مرة فالقول قوله يمينه  
 وان لم يعرف لم يقبل قوله قضاء الابينة اذا الثابت بالابينة كالثابت عيانا أماد بانه فيقبل لانه أخبر بنفسه  
 فاعتمه **س** هذا التحير فانه مفرد اه والله تعالى أعلم **س** سئلت عن طلاق زوجة غيره بدون اذنه فلما  
 بلغه ذلك رده فقول لا يقع عليه الطلاق والحالة هذه **ج** فاجبت لا يقع عليه طلاق الفضولي الا باجازه  
 كما أفتى بذلك شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى ونقل الكفوي عن جامع الفصولين ان الطلاق  
 كالنكاح في حكم الفضولي في الاجازة قول لا وفعله اه والله تعالى أعلم **س** سئلت عن طلاق زوجة  
 طلاقا رجعيا فهل له مراجعتها في العدة وان لم ترض وما هو الطلاق الرجعي أفيدونا ونؤبروا فالحواب  
 أن له مراجعتها في العدة بدون رضاها نقل الكفوي عن البداية ما نصه اذا طلق الرجل امرأته تطليقة  
 رجعية فله أن يراجعها في العدة رضي بذلك أو لم ترض والطلاق الرجعي هو ما كان دون الثلاث  
 بصرح الطلاق أو بالثلاث الاولى من كنيانته ولم يصرفه بضرب من الشدة ولم يكن بقبائله مال كافي  
 المتيق وهو في المدخول بها كالا يحنى والله تعالى أعلم **س** سئلت عن طلاق زوجة رجعية وانقضت  
 عدتها فادعى ان مراجعتها في اثناء العدة هل يصح ذلك في ذلك فالحواب انه لا يصح ذلك حيث  
 انكرت الزوجة قال في الدرر ادعى بعد العدة الرجعة فيها ان صدقته فرجعة لان النكاح يثبت بتصادق  
 الزوجين فالرجعة أولى وان كذبته فلا لانه مدع ولا يثبت له ولا يملك الانشاء في الحال وهي منكورة فالقول  
 قول المنكر اه ولو أقام بينة بعد العدة انه قال في عدتها قد راجعتها أو قد جاء بها كان رجعة لان الثابت  
 بالبينية كالثابت بالاعيانة نقل الكفوي والله تعالى أعلم **س** سئلت في طلاق زوجة فضولي فجمع  
 فدفع لها مهرها الذي كان في ذمته هل يكون اجازة للطلاق فالحواب لا يكون اجازة كانه لله الكفوي  
 عن العمادية قال لان المهر كان قبل الطلاق واجبا عليه والله تعالى أعلم

(باب الختام)

سئلت عن قال زوجته خالعتك فقالت على الفور قمت فهل يصح الخلع فتبين منه الزوجه  
فالجواب نعم قال في الدر من أوائل كتاب الخلع بخلاف خالعتك يلفظ المفاعلة وأنها حي بالامر ولم يسم  
شيئا فقبحت فانه تلعب به حتى لو كانت قبضت اليه بدل رذته اه والله تعالى أعلم سئلت عن

امراة قال لها زوجها اشترت بنفسك بتطليقة بكل حقوقك الزانية لك بالزوجية وبنفقة عدتك فقالت  
اشترت وقال الزوج بعث فهل يعد هذا خلعاً فأجواب نعم يعد خلعاً صحيحاً كافي للخلاصة والله تعالى  
أعلم هو فائدة في الخلاصة رجل قال لا تخرا امرأتى لا تشتري به لاني درهم فقال الرجل أنا اشترتها بمائة  
درهم هل بعث مني قال نعم لا تخرم عليه اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل زوجته خالعت  
فلم تقبل هل يقع عليه الطلاق البائن فأجواب نعم قال في الخاتمة قل خالعتك فقبلت يقع البائن وكذا  
ان لم تقبل لان الطلاق يقع بقوله خالعتك اه وفي رد المحتار والظاهر ان خالعتك بلفظ المفاعلة انما يتوقف  
على القبول لسقوط المهر لا لوقوع الطلاق به اه والله تعالى أعلم سئلت عن زوجة خالعتها  
أو هاء على مال التزمه ونهذه به فقبل الزوج هل يصح الخلع ويطالب الزوج الاب بالبدل الذي التزمه  
فأجواب نعم والمسئلة في الخبرية قال حيث أضاف الاب البدل الى نفسه صح ولزمه ولا يسقط من  
مهرها شيء فتطالب الزوج بما لها عليه ولا يرجع به على الاب اذ لم يضمن له ذلك وانما يلزمه البدل الذي  
لتزمه في عقد الخلع اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل زوجته خالعت ولم يسم ما لا فقبلت في  
المجلس فور اهـ هل يقع بذلك طلاقها وهل يبرأ الزوج مما عليه لها من المهر الموجب له أجيبوا ونحو  
وهو فأجبت نعم يقع بذلك الطلاق ويبرأ الزوج من الموجب له في الدرر قال في الزوج خالعتك ولم يذكر ما لا  
فقبلت المرأة طاعت لوجود الايجاب والقبول ويبرأ من المهر الموجب لو كان عليه والاى وان لم يكن عليه  
من الموجب لشيء ردت على الزوج ما ساق لها من المهر المجهل فانها اذا قبلت الخلع وقد ثبت انه معاوضة  
في حقها فقد التزمت العوض فوجب اعتباره بقدر الامكان اه ومثله في التنوير وشرحه للعلاء  
وتهقبه المحقق ابن عابدين بانه خلاف الصحيح وان الصحيح براءة كل منه ما من المهر لا غير فلا يطالب به  
أحدهما الا تخرب قبل الدخول أو بعده مقبوضاً ولا حتى لا يرجع عليه بشئ ان لم يكن مقبوضاً ولا يرجع  
الزوج عليه ان كان مقبوضاً كله وقد أطال في تحقيقه على عادته رحمه الله تعالى وقد أفتى في الخبرية بعد  
الرجوع بما قبضته ولفظه هكذا لا يرجع به على الصحيح كانه له صاحب البحر عن المحيط وصرح به في جامع  
الفصولين عن فتاوى قاضى ظهير اه والله تعالى أعلم سئلت عن خلع زوجته على أن يمسك  
الولد عنه فقبلت هل يصح هذا الشرط فأجواب ان الخلع صحيح والشرط باطل قال في الدرر المختار  
خلعها على أن صدها الولد هاء ولا جنبي أو على أن يمسك الولد عنه صده ص الخلع وبطل الشرط اه قال  
ابن عابدين أى فلا يكون المهر للولد ولا لاجنبي بل يكون للزوج وليس له امساك الولد عنه ده لان  
امساكه عند أمه حقه فلا يبطل باطلهما اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل خالعت زوجته على  
اسقاط المهر ونفقة العدة هل يصح ويسقطان فأجبت نعم يصح الخلع ويسقطان قال الكفوى نقلا  
عن منية المفتى الخلع بالمهر ونفقة العدة صحيح وان لم تجب النفقة بعد تبعاً كافي بيع الشرب اه والله  
تعالى أعلم سئلت فيمن خالعت زوجته على مهرها ونفقة عدتها ثم بعد أيام زعمت انها حامل وطالب  
من القاضي ان يفرض لها النفقة عليه فهل يجبها الى ذلك فأجواب نعم يقبل قوله ويفرض لها  
القاضي النفقة كافي الكفوى نقلا عن نقد المسائل نعم هـ اذ اذ لم تنقروا الخلع بانها حاض فان أقرت  
بذلك ثم ادعت الحمل لا تصح دعواها لانها متافضة كافي الانقروى اه والله تعالى أعلم سئلت  
فيمن طلق زوجته على اسقاط نفقة العدة ومؤخر المهر فقبلت ذلك هل يكون الطلاق بائناً فأجواب نعم  
يكون بائناً قال في الحامدية والواقع به أى الخلع وبالطلاق على مال وهو ان يقول الزوج طلقك أو أنت  
طالق على كذا من المال أو تقول المرأة طلقنى على كذا ويقول الزوج طلقك عليه والفرق بينهما ان  
الطلاق على مال بمنزلة الخلع في الاحكام الا ان بدل الخلع اذا بطل يقع الطلاق بائناً وعوض الطلاق اذا  
بطل يقع رجعيًا اه والله تعالى أعلم سئلت عن خالعت زوجها على ان تنفق على ولده منها سبع سنين

مطلب قال امرأتی لانتستری  
بکذا فقال انا اشتريها بکذا الخ  
مطلب قال خالعتک فلم تقبل  
يقع البائن  
مطلب خالعهما أبوها مال  
الترمه

مطاب قال خالته تك ولم  
يسم مالا الخ

مطلب خالعه‌ا علی أن یمکن  
الولد

مطالب خالعهما على اسقاط  
المهر والنفقة

مطلب خالها على اسقاط  
النفقة ثم زعمت انها حامل  
وطلبتها  
مطلب طلقها على اسقاط  
المهر والنفقة فهو بان

مطالب التزمت بنفقة  
ولده من هامة معينة ثم  
زعمت بحزها



ثم ادعت انها عاجزة عن الانفاق وانبت عجزها وطابت من الاب نفقة ولده فهل يجبر عليها حينئذ  
فالجواب ان هذه المسألة في التنقيح ولفظه نقلا عن التنوير هكذا ولو خالعه على نفقة ولده شهر او هي  
معسرة فطالبت بالنفقة يجبر عليها ثم نقل عن حواشي الحلبي على الدر المختار ان ما شرطه يكون ديناء عليها  
أي قوله أخذ منها اذا أيسرت قال ونظيره ما لو ترك الولد على الزوج وهربت فله ان يأخذ نفقة النفقة  
منها وكذا الوات الولد قبل تمام الوقت له ان يرجع عليها بحضته اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
طلاق زوجته طلاقا رجعيا ثم خالعه او هي في العدة على مال هل يصح أم لا فالجواب أنه يصح كافي  
الفتاوى الانقروية عن البحار الرافق وهذا لفظه لو خالعه المطلقة رجعيا فانه يصح ويجب المال قال ولو  
خالعها بمال ثم خالعه في العدة لم يصح وتعامه في الفتاوى المذكورة والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن  
ادعى خلع زوجته فانكرته فهل يلزمه الطلاق فالجواب نعم قال في جامع الفصولين ادعى خلعها وهي  
تذكر فالقول لها وتطلق باقرار الزوج لانه أقرب بطلاق ثم ادعى البطل أو سقوط المهر وهي تذكر فالقول  
لها وكذا العتق اه والله تعالى أعلم

### باب العدة

**سئلت** عن رجل أقرانه طلق زوجته ثلاثا منذ ستة أشهر فصدقته على ذلك وزعمت انها حاضت  
ثلاث حيض وانقضت عدتها وتريد أن تزوج فهل لها ذلك فالجواب ما في فتاوى قاري الهداية وهذا  
نصفه الذي عليه المتأخرون من علمائنا انها تعتد من وقت الاقرار الا ان تقوم بينة على ما تصادق عليه  
ومذهب المتقدمين انهم ما يصدقان اه وفي التنوير لو أقر بطلاقها منذ زمان ان كذبه وجبت من وقت  
الاقرار ولها النفقة والسكنى وان صدقته فكذلك غير انه لا نفقة ولا سكنى اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن رجل طلق زوجته وهي حائض هل يحسب لها ذلك الحيض فتزيد عليه حيضتين  
وتنقض عدتها أولا يحسب لها فلا بد من ثلاث حيض بعد الطلاق فاجبت بانها لا يحسب لها ذلك  
الحيض فلا تعتد به قال في التنوير ولا اعتد بحيض طلق فيه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
تزوج امرأه وقبل الدخول بها مات عنها فهل تلزمها العدة فالجواب نعم تلزمها كما أتى بذلك شيخ  
الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى واستدل له الكفوي بما نقله عن الطحاوي وهذا لفظه اذا مات عنها  
زوجها ينظر ان كانت حرة فعدها أربعة أشهر وعشرون سواء كانت من حيض أو لا مسلمة كانت أو كاتبة  
صغيرة كانت أو كبيرة مدخولا بها كانت أو غير مدخول بها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الامة  
اذا حررها سيدها أو مات عنها هل تلزمها العدة فالجواب لا تلزمها في البصر والامة اذا اعتقت  
أو مات سيدها لا عدة عليها بالاجماع وفي الدرر بعد كلام مانصه احتراز عن فراش أمة موطوءة غير  
مسيسة ولادة اذ لا عدة عليها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن تزوج منكوبة الغير وهو لا يعلم  
فوطئها هل عليها العدة فالجواب نعم تجب عليها العدة والحالة هذه بخلاف ما اذا علم انها منكوبة  
الغير ووطئها فانها لا تجب عليها العدة ولا يحرم على زوجها وطؤها كافي الخانية من أواخر المحرمات  
والله تعالى أعلم **سئلت** عن المطلقة هل لها الخروج من دار طلقته وهي فيها واذا خرجت فهل  
يجزى على العود فالجواب ليس لها الخروج منها ويحرم عليها ذلك لقوله تعالى لا تخرجوهن من  
بيوتهن الا بية واذا خرجت قبل انقضائها تجزى على العود اليها ولو كان زوجها باذن الزوج لان  
الحرمه لا تستطاع اذنه حقا لله تعالى فلا تخرج لالا ولا تخرج الى من دار فيها منازل لغيره بخلاف  
ما اذا كانت له واذا كان المنزل مستأجرا وكان الزوج غائبا وهي قادرة على دفع الاجرة ليس لها ان تخرج  
منه بل تكت وتنفذ الاجرة وترجع بها عليه اذا كان باذن الحاكم ولا يحل لاهلها اخراجها ولو أمرها أبواها

بنك

بذلك عليها ان تعصيهما أفاده في الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن طلقته وهي حامل  
فأعطت سقطا استبان خلقة فهل تنقض عدتها بذلك فالجواب نعم تنقض عدتها بذلك كافي التنقيح  
قال والمسلية في البحر من الرجعة ومثله في التنوير اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن طلق قبل  
الدخول والخلوة فهل لا عدة عليها فالجواب نعم لا عدة عليها كما في التنقيح والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن أم الولد اذا مات سيدها أو أعتقها وهي عن حيض هل لا تنقض عدتها الا بثلاث  
حيض فالجواب نعم قال في الدرر كذا أم ولدت مولاه أو أعتقها فان عدتها أيضا اذا كانت عن  
حيض ثلاث حيض كوامل اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن طلق ومضى عليها من الطلاق  
شهر ونصف فزعمت انها انقضت عدتها بثلاث حيض في تلك المدة فهل تصدق ويحل لها التزوج والحالة  
هذه أم لا فالجواب انها لا تصدق فيمادون شهرين ستين يوما على ما به الفتوى والمثلية في غير ما كتاب  
والله تعالى أعلم **سئلت** عن غاب زوجها فآخبرها بنفسه بغيره فموتت فهل يجوز لها ان تعتد وتزوج  
فالجواب نعم قال في الفتاوى المهدية المرأة اذا غاب عنها زوجها ثم أخبرها بنفسه أو جاءه بموته ووقع  
في قلبها صدق الخبر فلا بأس ان تعتد وتزوج وهو ذاق الديانة أمان القضاء فلا يحكم بالموت بدون اثبات  
شرعي الا ان الحاكم لو بلغه تزوج المرأة بعد اخبارها بموت زوجها وانقضت عدتها ولم يثبت الموت عنده  
ليس له التفريق حال غيبة الزوج ومن ينوب عنه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الصغيرة  
اذا طلقته فهل تعتد بالاشهر فالجواب نعم قال في الخانية ولو كانت المطلقة صغيرة أو أيسة وهي حرة  
فعدها ثلاثة أشهر اه والله تعالى أعلم **سئلت** في حامل مات زوجها فوضعت بعد مائة عشرة  
أيام هل تنقض عدتها بالوضع وتحل للزوج فالجواب نعم قال في التنوير وشرحه الدر المختار وفي  
حق الحامل مطلقا وضع حياها اه قوله مطلقا أي سواء كان عن طلاق أو وفاة أو مائة أو وطء بشبهة  
اه من الرتبة الاصل فيه قوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن جنهن فانه تخصيص لقوله تعالى  
والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن الآية بغير الحوامل والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
صغيرة طلق فاعتدت وفي أثناء العدة بلغت فهل تتم عدتها بالاشهر أو تنقل الى الحيض أجيبوا نوحوا  
فالجواب ما في الخانية وهذا نصه المطلقة الصغيرة اذا اعتدت وبلغت في خلال العدة فانها تستقبل  
العدة بثلاث حيض مموتة كانت أو رجعية وكذا الآية اذا اعتدت ببعض الشهور ثم حاضت أو حبلت  
تستقبل العدة في الحيض بثلاث حيض وفي الحل بوضع الحمل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
نكاح منكوبة الغير أو معتدة هل لا ينقضه أصلا وهل اذا دخل بها تجب العدة فالجواب انه  
لا ينقضه أصلا ولا تجب فيه العدة بالدخول ان علم انها منكوبة الغير أو معتدة قال في الزد من مجت  
المهر مانصه أمان نكاح منكوبة الغير ومعتدة فالدخول فيه لا يوجب العدة ان علم انها الغير لانه لم يقل  
أحد بجوازها فلم ينقضه أصلا اه **سئلت** في فائدة رأي في تفسير العلامة ابن جزي عند قوله تعالى ولا تعزموا  
عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله مانصه ومن تزوج امرأة في عدتها ففرق بينهما اتفاقا فدخل بها  
حرمت عليه على التأييد عند مالك خلافا للشافعي وأبي حنيفة واختلف عن مالك في تأييد التحريم  
ان لم يدخل بها واذا دخل ولم يوطأها وفي فتاوى الانقروية نقلا عن الخلاصة رجل تزوج امرأة في عده  
الوفاة وجامعها فلما انقضت عدتها تزوجها ثانيا يجوز اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أخبرها  
رجل بموت زوجها الغائب واثنان بحياة في الحكم في ذلك فالجواب قال في الخانية امرأه الغائب  
اذا أخبرها رجلا بموته وأخبرها رجلا بحياة فان كان الذي أخبرها بموته شهد أنه عين موته أو جنازه  
وكان عدلا وسعها أن تعتد وتزوج هذا اذا لم يورخا فان أرخا وتاريخ شهود الحياة متأخر فشهدا ما أولى  
اه والله تعالى أعلم **سئلت** في فائدة فيما يحرم على المعتدة الحرة المسألة في عده طلاق أو فرقة سوى الموت لا تخرج

مطلب طلقها رجعيا ثم  
خالعها في العدة

مطلب ادعى الخلع فانكرت  
تطلق

مطلب أقرانه طلقها ثلاثا  
منذ ستة أشهر الخ

مطلب طلقها حائضا هل  
يحسب لها ذلك الحيض  
مطلب مات عنها قبل  
الدخول لزمها العدة

مطلب حرر أمته أو مات  
لا تلزمها العدة

مطلب تزوج منكوبة  
الغير غير عالم فوطئها تلزمها  
العدة

مطلب هل المطلقة  
الخروج من دار طلقته فيها

مطلب تنقض العدة  
باسقاط جنين استبان

مطلب المطلقة قبل  
الدخول والخلوة لا عدة  
عليها

مطلب تعتد أم الولد اذا  
مات مولاه أو أعتقها

مطلب لا تصدق ذات  
الحيض في انقضائها عدتها  
قبل شهرين

مطلب غاب زوجها فآخبرها  
بنفسه بغيره

مطلب اذا طلق الصغيرة  
تعتد بالاشهر

مطلب الحامل تخرج من  
العدة بالوضع

مطلب صغيرة بلغت في  
أثناء العدة تنقل للحيض

مطلب لا ينقض نكاح  
منكوبة الغير أو معتدة

مطلب تزوج معتدة الغير  
ففرق بينهما ولا يتأيد  
تحريمها عندنا خلافا لما لك

مطلب أخبرها واحد  
بالموت واثنان بالحياة

مطلب مهم فيما يحرم على  
المعتدة



ليس الا لانهار الاضرورة من خوف انه دام أو حرق أو ضياع مال أو ما المتوفى عنها زوجها افتخرج بالنهار  
 لحاجتها الى النفقة ولا تبين الا في بيت زوجها وعن محمد رحمه الله تعالى ان لها ان تبين في غير بيت  
 زوجها أقل من نصف الليل والمعتبر في ذلك المكان الذي تسكن فيه قبل الفقرة وهذه المتوفى عنها زوجها  
 ان كان يكفها انصبتها من بيت الزوج بالميراث تسكن في نصيبها فان كان في الورثة من لا يكون محرما  
 ان أمكها ان تسكن أو تأخذ ذنبا وبين الورثة حجابا تسكن في ذلك وان كان لا يكفها كان لها ان تخرج  
 لهذه الضرورة وكذا اذا انفقت على متاعها في ذلك البيت ثم لا تخرج به - وذلك عن المكان الذي انتقلت  
 اليه ولا تسافر الممتدة حج ولا غيره ولا يسافر بها زوجها عندنا وقال زفر في الطلاق الرجعي له ان يسافر بها  
 وان سافر بها او هو لا يريد الرجعة لا يصير مراحعا وتجنب المعتدة كل زينة نحو الكحل والحناء والخضاب  
 والدهن والتحلي والتطيب ولبس المطيب والمصبوغ بالزعفران والعصفر الا اذا كان غسلا لا ينفذ  
 ولبس الخمر والتصبغ ففائدة أخرى في المعتدة التي ترث بها رجل طلق امرأته رجعا ثم ماتت وهي في  
 المعتدة ترث كان الطلاق في الصحة أو في المرض وكذا الوفاة للمرأة في العدة وورث الزوج وان أبانها في  
 الصحة ثم مرض وماتت وهي في العدة لم ترث وان أبانها في المرض ان أبانها بسؤالها لا ترث أيضا وان أبانها  
 بغير سؤالها ثم ماتت وهي في العدة وورثته عندنا وان ماتت بعد انقضاء العدة لم ترث وقال مالك وابن أبي ليلى لها  
 الميراث ولو قال الزوج لامرأته كنت طائفة ثلاثا في صحتي فكذبته المرأة ثم ماتت وهي في العدة وورثت  
 المرأة ولو طلق الزوج امرأته ثلاثا وماتت فماتت كان الطلاق في المرض وقالت الورثة كان الطلاق في  
 الصحة كان القول قول المرأة ولو ادعت امرأة على زوجها المريض انه طلقها ثلاثا فأنكر وحلفه القاضي  
 بخلف ثم صدقته المرأة وماتت ان رجعت الى تصديقه قبل الموت كان لها الميراث وان رجعت الى تصديقه  
 بعد موته لا يصح تصديقه ولو طلقها وهو مريض ثم مات بعد زمان وهي تقول لم تنقض عدي كان  
 القول قولها مع اليمين فان نكحت لا ترث وان حلفت وورثت ولو انهم لم ينقض شيئا حتى تزوجت قبل موت  
 المريض بعد زمان تنقض فيه العدة ثم قالت لم تنقض عدي لا يقبل قولها فأفاده في الخائبة والله تعالى أعلم

**باب ثبوت النسب**

سئلت عن رجل عاك جارية فوطئها فولدت ولدا وادعت انه من سيدها فأنكره فهل تتوجه  
 عليه اليمين فالحجواب ان هذا السؤال قد رفع لقارئ الهداية فأجاب عنه بما نصه اذا ولدت وادعت انه  
 من سيدها وأنكر لا يلزمه عين عند الامام وعندنا يحلف وعليه الفتوى اه والله تعالى أعلم سئلت  
 عن طلق بائنا ولم يقر بانقضاء عدتها حتى ولدت ولدا قبل تمام سنتين من يوم الطلاق فهل يثبت نسبه  
 من المطلق لها والحالة هذه فالحجواب نعم كما أجاب به شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى واستدل له  
 الكفوي بما نقله عن البداية وهذا نصه والمبتوتة يثبت نسب ولدها ان جاءت به لاقل من سنتين وان  
 جاءت به لتمام سنتين من وقت الفقرة لم يثبت الا ان يدعيه اه قال والمسئلة موضوعة في صورة عدم  
 الاقرار اه والله تعالى أعلم سئلت عن ولد الشربة هل له شرف أم لا فالحجواب انه لا شبهة  
 ان له شرفا كما وكذا الاولاده أما أصل النسب فمخصوص بالآباء والقائل بهذا قد نهج المنهج الواضح واتبع  
 الوجه اللامع اذ بادى نسبة اليه صلى الله عليه وسلم يثبت الشرف والسيدة فاذا ثبت هذا القدر لابن  
 الهاشمية ثبت لاولاده وأولاد أولاده الى آخر الدهر لوجود نسبة تمام من النسب أفاده في الخيرية  
 قال ولنا في ذلك رسالة مسموعة بالفوز والغنى في الشرف من الامم والله تعالى أعلم سئلت عن تزوجت  
 وهي في العدة من طلاق بائن ثم ولدت ولدا لاقل من ستة أشهر من يوم نكاح الثاني فهل يكون الولد الاول  
 فالحجواب ان كان لاقل من ستة أشهر من نكاح الثاني ولاقل من سنتين من طلاق الاول فهو الاول

مطاب في المعتدة التي ترث

مطاب ولدت الامة وادعت  
 انه من مولاها أو أنكره  
 مطلب ولدت لاقل من  
 سنتين منذ الطلاق

مطاب ولد الشربة له نوع  
 من الشرف

مطلب فبين تزوجت في  
 العدة من طلاق بائن ثم  
 ولدت

وسنده ما في الخائبة وهو هذا المعتدة عن طلاق بائن اذا تزوجت بزواج آخر في العدة وولدت بعد ذلك  
 لاقل من سنتين من وقت طلاق الاول ولاقل من ستة أشهر من وقت نكاح الثاني كان الولد الاول  
 وان ولدت لاكثر من سنتين من وقت طلاق الاول لا يلزم الاول ثم ينظر ان ولدت لستة أشهر من وقت  
 نكاح الثاني فالولد الثاني والا فلا اه والله تعالى أعلم سئلت عن أم الولد اذا ولدت ولدا هل يثبت  
 نسبه من سيدها فالحجواب نعم يثبت نسبه منه ما لم ينفعه السيد قال في الخائبة أم الولد اذا ولدت  
 ولدا كان الولد من المولى الا ان ينفي اه والله تعالى أعلم سئلت عن امرأة توفي عنها زوجها خفاء  
 بولد لاقل من سنتين من موته فهل يثبت نسبه من زوجها الميت فالحجواب نعم قال في البصر ويثبت  
 نسب ولده معتدة الموت اذا جاءت به لاقل من سنتين من وقت الموت اه والله تعالى أعلم سئلت في  
 المطابقة رجعا اذا جاءت بولد لاكثر من سنتين هل يثبت نسب ولدها من مطاقتها فالحجواب نعم يثبت  
 نسبه منه ما لم تقرب بعض العدة قال في التنوير أكثر مدة الحمل سنتان وأقلها ستة أشهر فيثبت نسب ولد  
 معتدة الرجعي وان ولدت لاكثر من سنتين ما لم تقرب بعض العدة وكانت أي الولادة رجعة في الاكثر منه ما  
 لا في الاقل اه ببعض زيادة من شرحه للعلاءي قوله وكانت الولادة رجعة معناه انها دليل الرجعة لان  
 الرجعة حقيقة كانت بالوطء السابق لا بها اه من ابن عابدين رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم سئلت  
 فبين مات زوجها ثم تزوجت باخر فولدت ولدا لاكثر من ستة أشهر من نكاح الثاني ولاكثر من سنتين  
 من موت الاول فهل يثبت من الثاني حينئذ فالحجواب نعم قال في الهداية وان جاءت به لاكثر  
 من سنتين منذ طلقها الاول أو مات ولستة أشهر فصاعدا منذ تزوجها الثاني فهو الثاني وان جاءت به لاقل  
 من سنتين منذ طلقها الاول أو مات ولستة أشهر فصاعدا منذ تزوجها الثاني فهو الثاني والنكاح جائز  
 وان جاءت به لاكثر من سنتين منذ طلقها الاول أو مات ولاقل من ستة أشهر منذ تزوجها الثاني لم يكن  
 الاول وللثاني وهل يجوز نكاح الثاني في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى جائز وعامة فيها  
 والله تعالى أعلم سئلت عن تزوج امرأة فولدت ولدا لاقل من ستة أشهر من يوم النكاح فهل  
 لا يثبت نسبه من هذا الزوج فالحجواب انه لا يثبت منه قال في الهداية واذا تزوج الرجل امرأة  
 خفاء بالولد لاقل من ستة أشهر منذ يوم تزوجها لم يثبت نسبه فان جاءت به لستة أشهر فصاعدا ثبت  
 نسبه منه اعترف به الزوج أو سكوت اه والله تعالى أعلم

**باب الحضانة**

سئلت عن جدة حاضنة تزوجت فسقطت حضانتها ولها أم فهل تنقل الحضانة لام الجدة المذكورة  
 فالحجواب نعم وقد سئل عن ذلك قارئ الهداية فأجاب بقوله نعم تنقل الحضانة الى أم الجدة وان علمت  
 اه والله تعالى أعلم سئلت عن الحضانة اذا أرادت أن تسافر بالولد فهل تمنع منه فالحجواب  
 اذا وقع الطلاق وأرادت المسافرة بالولد ان كان البلد الذي قصده بلدها وكان الزوج قد تزوجها فيه  
 فلها ذلك وليس للاب منعها وان لم يكن بلدها أو كانت بلدها السكن الزوج ما وقع فيه فلا بد أن يمنعها  
 من أن تسافر بالولد اليه هذا هو الصحيح اه والله تعالى أعلم سئلت في مطابقة طلب نفقة ولدها  
 من الزوج المطابق فقال لها أنت تزوجت بزواج آخر ولم يبق لك حق الحضانة وأنا أخذ منك الولد  
 فأجابته بانها لم تتزوج باخر أو قالت تزوجت رجلا وطاقتي فهل يكون القول قولها فالحجواب نعم  
 يكون القول قولها في ذلك كما في الخائبة قال أما اذا كانت تنكر التزوج فظاهر وكذلك اذا قالت تزوجت  
 رجلا لانها أقربت بالنكاح لمجهول فلم يصح اقرارها وان قالت تزوجت فلانا وطاقتي لا يقبل قولها ويكون  
 للاب أن يأخذ منها الولد الا ان يصدقه المقر له في الطلاق اه والله تعالى أعلم سئلت عن الصبي

مطلب هل يثبت نسب ولد  
 أم الولد من سيدها  
 مطلب ولدت لاقل من  
 سنتين من موته  
 مطلب في المطابقة رجعا  
 اذا ولدت لاكثر من سنتين

مطلب مات زوجها  
 فتزوجت فأنبت بولد لاكثر  
 من ستة أشهر من نكاح  
 الثاني

مطلب ولدت لاقل من ستة  
 أشهر من يوم النكاح

مطاب تزوجت الجدة  
 انتقلت الحضانة لامها  
 مطلب أرادت الحضانة  
 السفر بالولد

مطلب طابت نفقة ولدها  
 فقال أنت تزوجت فلا  
 حضانتك

مطلب تنتهي حضانة  
 الذكر بتمام سبع سنين



الذكر اذا بلغ تمام سبع سنين هل تنتهي حضنته فيأخذ من أمه أو أمه أم لا فالجواب نعم تنتهي حضنته بذلك فيأخذ أمه مثلا قال في البحر والام والجدة أحق بالسلام حتى يستغنى وقد روي سبع سنين اه وفي الدرر وقد روي الاستغناء بسبع سنين فقدره الحنفى وبه بقي كذا في الكافي اه وفي فتاوى علي أفندي ولو اختلفا فقال ابن سبع وقالت ابن ست لا يحلف القاضي أحدهما ولا يكن ينظر ان كان يأكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده دفع اليه والا فلا اه وفي الحاشية ما نصه وبعد ما استغنى القلام وبغت الجارية فالحصبة أولى بقدم الاقرب فالأقرب ولا حق لابن العم في حضنة الجارية اه وفي الخيرية مثل في القلام اذا استغنى عن أمه فصار يأكل ويشرب ويلبس ويستغنى وحده هل لامه عليه حضنة أم لا ويصير أبوه أحق بضمه اليه لتأديبه ليتخلق بأداب الرجال وأخلاقهم أجاب نعم اذا كان بهذه الصفة انتهت منه حضنة أمه وصار أبوه أحق بضمه وقد أطيعت على هذا المتون والشروح والفتاوى اه هذا في حق القلام وأما الجارية أي الانثى الصغيرة فتبقى عند الام أو الجدّة حتى تحيض وعند محمد حتى تستهين وبه يبقى لفساد الزمان كذا في الكفوى قال المنقح واختلف في حد الشهوة فقدره أبو الليث بسبع سنين وعليه الفتوى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الحاضنة اذا لم تكن أمينة على الولدان كانت تخرج الى الاسواق وتشتغل بالبيع والشراء وتدور على البيوت وتؤجر نفسها في غسل الصابون ونحوه فهل لا تستحق بذلك الحضنة أجيبوا بنحوه فالجواب يشترط في الحاضنة أن تكون أمينة كافي الدر المختار ونصه تثبت للام ولو كانت أجنبية أو مجوسية أو بعد الفرقة الا أن تكون مرتدة حتى تسلم لانها تحبس أو فاجرة بخور يضيع الولد به كزنا وغناء وسرقه ونياحة الى ان قال أو غير مأمونة بان تخرج كل وقت وتترك الولد ضائعا اه قال محمديه ابن عابدين المراد كثرة الخروج لان المداور على ترك الولد ضائعا والولد في حكم الامانة عندها ومضيع الامانة لا يستأمن ولا يلزم أن يكون خروجه المعصية حتى يستغنى عنه بما قبله فانه قد يكون لغيرها كمالو كانت قابله أو بلانه أو نحو ذلك ولذا قال في الفتح ان كانت فاسقة أو تخرج كل وقت فطفه على الفاسقة يفيد ما قلنا اه وقال قبل هذا والمراد بكونها أمينة أن لا يضيع الولد عندها بشبهة غاها عنه بالخروج من منزلها كل وقت اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن حاضنة سقطت حضنتها ابنت زوجها فأخذ الولد أبوه فهل له أن يسافر به الى بلد آخر فالجواب نعم له ذلك الى ان يعود بحق أمه كافي السراجية فتاوى قارئ الهداية والله تعالى أعلم **سئلت** عن الحاضنة اذا كانت عمية هل تسقط حضنتها فالجواب نعم قال سيدي أجد الطعطاوي في حواشيه على الدر المختار عند قول التنوير والوضع عند أمينة قادرة على الحفظ مانصه والقادرة على الحفظ هي أن تكون بصيرة سليمة يمكنها الصياح عند رؤية منكر فيمانيظها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن بكر بالغة عاقلة لها رأي يريد عمها أن يضمها اليه وهي تريد أن تبقى عندها الصالحية التي لازوج لها وتمتنع من الذهاب الى عمها فهل لا تجبر والحالة هذه فالجواب نعم لا تجبر والحالة هذه على الانضمام الى عمها والمسئلة في الخيرية ولفظ جوابه عن مثل هذا السؤال هكذا لا يعذرهما على ذلك ولا يمنعها من المكث عندها اه هذا اذا كان لها رأي وعقل بان مضى عليها من بعد البلوغ يدل عليه ما نقله الكفوى في فتاوى علي أفندي عن المحيط البرهاني وهو هذا وان كانت بكر افلا ولياء حق الضم وان كان لا يخاف عليه الفساد ان كانت حديثة السن وأما اذا دخلت في السن واجتمع لها رأي وعقلها فليس للاولياء حق الضم ولها ان تنزل حيث أحببت حيث لا يخاف عليها اه والتقييد بقوله حيث لا يخاف عليها يفيد ان عاينها عند الخوف عليها من الفساد تضم جبراً والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في صغير ماتت أمه من حضنته بعدها فالجواب ان الام اذا سقطت حضنتها انتقلت الى أمها وان عالت قال في المتقى والام أحق بحضنة

مطالب في الحاضنة اذا كانت تخرج وتترك الولد ضائعا

على وزن كتاب كافي المصباح

مطلب بعد سقوط الحضنة للاب السفر به  
مطلب هل تستحق العمياء الحضنة

مطلب في البكر البالغة تريد البقاء عندها أمها

مطلب في ترتيب الحاضنات

ولدها قبل الفرقة وبعد هاتم أمها وان عالت ثم أم الاب ثم أخت الولد لابوين ثم لام ثم لاب ثم خالته كذلك ثم عمته كذلك وبنات الاخت أولى من بنات الاخ وهن أولى من العمات ومن نسكت غير محرمه سقط حقها الامن نسكت محرمه كما نسكت عمه وجدته نسكت جده ويعود الحق بزوال نكاح سقط به والقول قولها في نفي الزوج اه والله تعالى أعلم **سئلت** فماتت زوجها عنها وعن صغيرة منها فتزوجت باجنبي من الصغيرة فاراد وصيه أن يأخذها منها ليربيه وينفق عليه من ماله فقالت أمه أنا أريه عندي وأنفق عليه من مالي فهل يترك عندها والحالة هذه فالجواب نعم يترك عندها والحالة هذه قال في الدر المختار تزوجت أم صغيرتي في أبوه وأرادت تربيته بالنفقة مقدرة وأراد وصيه تربيتها فادفع اليها لآلية ابقاء ماله وفي الحاوي تزوجت باجنبي وطابت تربيته بنفقة والتزمه ابن عمه بمجانا ولا حاضنة له فله ذلك اه قوله فله ذلك أي الالتزام المفهوم من التزمه ووجهه ان ابن العم له حق حضنة القلام حيث لا حاضنة غيره والام ساقطة الحضنة وهذا والظاهر ان له ذلك وان طالب النفقة أيضا لانه هو الحاضن حقيقة ثم رأيت السائحاني كتب كذلك اه ابن عابدين والله تعالى أعلم **سئلت** في أم قالت للقاضي افرض نفقة هذا الصغير على أبيه وأمرني حتى استدين عليه ففعل القاضي ذلك هل ترجع عليه فالجواب نعم ففي البرازية قالت الام للقاضي افرض نفقة هذا الصغير على أبيه وأمرني حتى استدين عليه فعلم القاضي فاذا استدانت عليه وأيسر رجعت عليه فان لم ترجع عليه حتى مات لا تأخذ من تركته في الصحيح وان أنفقت عليه من ماله أو من المسألة من الناس لا ترجع على الاب اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الحاضنة اذا طلعت من ولي المحضون أجرة مسكن لها والمحضون فهل تجاب لذلك فالجواب اذا لم يكن للحاضنة مسكن فعليه أجر مسكن لها وان كان لها مسكن فلا يجب عليه ذلك قال في التتبع بعد كلام طويل في هذه الحادثة والحاصل ان الوجه الوجيه لزوم أجرة المسكن والالزام ضياع الولد اذا لم يكن للحاضنة مسكن وأما اذا كان لها مسكن فينبغي الافتاء بما رجحه في النظرين لابن وهبان والطرسوسي اه أي من عدم الوجوب عليه والله تعالى أعلم **سئلت** عن بلغ من السنين سبعا ودخل في الثامنة هل تنتهي حضنته فالجواب نعم قال في الفتاوى الهندية الام أحق بحضنة ابنها الصغير حتى يبلغ عمره سبع سنين وبحضنة الانثى الى بلوغ سنها تسع سنين على ما به الفتوى اه والله تعالى أعلم **سئلت** في الام اذا سقطت حضنتها بالتزويج وانتقلت الى أم الام فاسكنته معها في بيت زوج أمه فهل لابي الصغير أخذه منها والحالة هذه فالجواب نعم له أخذه منها قال في الهندية ولو تزوجت الام بزواج آخر وعسك الصغير معها أم الام في بيت الرب فلا بد أن يأخذها منها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ثيب يخاف عليها أبوها من الفساد لانها غيرة ما مونة على نفسها فاراد أبوها أن يضمها اليه ويرعاها ويحفظها اصولا تعرضه وعرضها هل له ذلك والحالة هذه أم لا فالجواب نعم له ذلك في الهندية مانصه والجارية يعني الانثى اذا كانت ثيبا لو غير مأمونة على نفسها لا يخفى سبيلها ويضمها الى نفسه وان كانت مأمونة على نفسها فلا حق له فيها ويخلى سبيلها وتترك حيث أحببت كذا في البدائع والله تعالى أعلم **سئلت** عن الام المطلقة اذا طلعت أجرة الحضنة ونفقة الصغار من الاب وهو معسر ولم ترض ان تحضنهم بمجانا ولا فدية أم الاب تقبلهم بمجانا فهل يعطون لها دون الام والحالة هذه فالجواب نعم والمسئلة في التتبع وهذه عبارة حيث كان الاب معسرا يقال للام اما ان تسكن الصغيرين بغير أجر واما أن تدفعيهما للجدّة المذكورة ولا تجبر الام على ذلك والحكم كذلك لو كان مكان الجدّة عمّة قال العلائي والعمّة ليست بقيدة فيما يظهر وفي الفتاوى الرحيمية والعمّة ليست بقيد بل كل حاضنة في الجملة والاب ليس قيدا أيضا قال ابن عابدين وهذا في أجرة الحضنة وأما أجرة الارضاع فالام أحق ما لم يطلب زيادة على ما تأخذ الاجنبية فاذا كان الاب موسرا يجبر على دفع الأجرة للام نظر للصغير

مطلب تزوجت الام باجنبي فاراد الوصي أخذه والاتفاق عليه من ماله الخ

مطلب أمر القاضي الام أن تستدين وتنفق على الصغير لترجع على الاب

مطلب طلبت الحاضنة أجرة المسكن

مطلب تنتهي حضنة الذكور ببلوغه سبعا

مطلب أسكنته الجدّة عند زوج الام فلا بد أخذه

مطلب أراد أبوها ضمها لخوف الفساد

مطلب طلبت الام أجرة الاب معسر والجدّة أم الاب تقبله بمجانا بطل لها



ولو كان للامير مال والاب معسر او ميت فهل تدفع له الاجرة من ماله أولا الظاهر الثاني لان وان كان فيه نظر له في ابقائه عند أمه لكن فيه ضرر عاين في ماله بخلاف ما لو كان أبوه موسرا فانه لا ضرر على الصغير في دفع الاجرة من مال أبيه اه مختصر والله تعالى أعلم **سئلت** عن باقت من العمر عشر سنين فاراد عنها الامين الرشيد اخذها من أمها وهي لا ترضى فهل له اخذها والحال ما ذكر **الجواب** نعم له اخذها ولا خيار للبنت كما في التنقيح والله تعالى أعلم **سئلت** هل تدم الاخوة الشقيقة على الخالة في الحضانة **الجواب** ان الاخوة الشقيقة تدم على الخالة عند الكل واختلف في الاخوة لاب هل تقدم على الخالة أو الخالة عاينها اقولان حكما في البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل اخذ ولده من أمه بعد سقوط حضانته ابتكاحها فطلبت منه الام أن يرسله اليها أحيانا لتنظره وهو يابى من ذلك فهل لا يجب برعي ارساله **الجواب** نعم لا يجب برعي ارساله اليها بل هي اذا أرادت ان تراه لا تمنع من ذلك ويحكمها الاب من رؤيته كما أفاده قارى الهداية في فتاويه والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة اشتكت من زوجها انه يضربها ويهرسها ويتركها جائعة وطلبت من القاضي ان يسكنها بين قوم صالحين فهل يحبسها القاضي لذلك ان لم تكن بين جيران صالحين فان كانت بينهم أقرها عندهم قال في البرازية شككت عند القاضي انه يضربها وطلبت الاسكان عند قوم صالحين ان علم به زجره والا فان كان الجيران صلحاء أمرها بالارادة عندهم والا أمرها بالاسكان بين الصلحاء اه والله تعالى أعلم

**باب النفقة**

**سئلت** عن الجد الغني هل يجب عليه نفقة أولاده اذا كان الاب ميتا أو غائبا **الجواب** نعم يجب عليه نفقتهم والحالة هذه وقد سئل بمثل هذا السؤال قارى الهداية فاجاب بانصه نعم يجب على الجد النفقة اذا مات الاب وان غاب الاب يؤمر الجد بالنفاق عليهم والرجوع على الاب اذا حضر وأبصر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن صغير له أب معسر من لا قدرة له على الكسب وله جد من الاب غني فهل يجب نفقة الصغير والحالة هذه على الجد **الجواب** نعم قال في التنقيح فان كان الاب زنا قاضي بنفقة الصغير على الجد ولم يرجع على أحد بالنفاق لان نفقة الاب في هذه الحالة على الجد فكذلك نفقة الصغير اه معز بالذخيرة قال في الرذاز من من به مرض من من والمراد هنا من به مانعته عن الكسب كعمى وشلل اه أي وعته وجنون كافي الفتاوى الانقروية والله تعالى أعلم **سئلت** عن صبي لا مال له وأبوه معسر وأمّه موسرة هل تجبر الام على النفقة عليه من مالها لترجع على الاب اذا أبصر **الجواب** نعم تجبر على ذلك وترجع في مال الاب اذا أبصر قال الانقروى وان لم يكن للصبي مال ولا لاب أيضا ولا لام مال قال محمد ان النفقة على الاب دون الام وتجبر الام بالنفاق على الولد ويكون ديننا على الاب وهو الصحيح كافي حال غيبة الاب ولم يخلف مالا ولا لام مال فانما تجبر على النفاق على الصغير ثم ترجع على الاب كافي الذخيرة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مات عن ابن صغير لا مال له وأب هو جد الصغير موسر فهل يجب على الجد نفقة هذا الصغير **الجواب** نعم يجب عليه نفقته قال في الخاتمة رجل مات وترك ولدا صغيرا وابا كانت نفقة الصغير على جده فان كانت للصغير أم موسرة وجده موسر كانت نفقة الصغير على الجد وتجعل الام كالمدة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة ادعت على زوجها بنفقة الماضية منذ سنين فاجابها بانه قرر لها عن كل سنة كذا من الدراهم برضاها فانكرت هي رضاها بذلك فهل حيث ردت اقراره لا يلزمه دفع ما قرره **الجواب** انه لا يلزمه دفعه والحالة هذه

مطلب باقت عشر اذاعها  
أخذها من أمها  
مطلب تقدم الاخت  
الشقيقة على الخالة  
مطلب هل يجبر الاب على  
ارسال الولد لأمه السابقة  
الحضانة  
مطلب طلبت الزوجة  
السكنى بين قوم صالحين

مطلب في وجوب النفقة  
على الجد اذا مات الاب أو غاب

مطلب له أب من وجده  
غني فالنفقة على الجد

مطلب له أب معسر وأم  
موسرة تنفق الام لترجع  
عائنه اذا أبصر

مطلب مات الاب فالنفقة  
على الجدة حيث لا مال  
للصغير

مطلب لا يقضى بالنفقة  
الماضية الا اذا سبق قضاء  
أورضى الخ

هذه والمسئلة في فتاوى قارى الهداية في جواب عن مثل هذا السؤال وهذه انص ما فيها لا يقضى بالكسوة والنفقة الماضية اذا سبق قضاءهما أو تراض من الزوجين فاذا قالت أنا لم أرض بما قررته فقد ردت اقراره لانها لا ترضى بالقليل وترضى بالترك أصلا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن زوجة كبيرة طلبت من زوجها النفقة وهي في بيت أبيه الم تزف الى زوجها فهل تجاب لذلك **الجواب** نعم قال في جامع الفصولين تزوج كبيرة وطلبت النفقة وهي في بيت الاب بهد فلها ذلك لو لم يطلب الزوج بالنفقة اذ النفقة حقها والانتقال حق الزوج فاذا لم يطلبها بالنفقة فقد ترك حقها وهو لا يبطل حقها وبه يفتى اه والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل غني له أخت شقيقة فقيرة عاجزة عن الكسب هل يجب عليه نفقةها **الجواب** نعم يجب عليه نفقةها والحالة هذه في الفتاوى المهدية مانصه يجب على الموسر نفقة كل ذي رحم محرم صغير أو أنثى ولو كانت الانثى بالنفقة قادرة على الكسب بشرط الفقر فاذا ثبت يسار الاخ المذكور وجب عليه نفقة أخته والقول لمنكر اليسار بعينه والبيئة لمده اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أجرة القابلة هل تكون على الاب أو على الام **الجواب** انها تكون على من استأجرها قال في الدر المختار وأجرة القابلة على من استأجرها من زوجة أو زوج ولو جاءت بالاستحجار قيل عليه وقيل عليها قال الحق ابن عابدين ويظهر لي ترجيح الاول لان نفع القابلة معظومه يعود الى الولد فيكون على أبيه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المرأة الناشئة الممتعة من الرجوع الى بيت زوجها هل تجبر على العود الى بيت زوجها وهل تكون بذلك عاصية فتعزر وبعاد يكون تعزيرها **الجواب** انه رفع مثل هذا السؤال للشيخ العباسي مفتي الاقليم المصري فاجاب بقوله تؤمر الزوجة بالارادة مسكن زوجها الشرعي الخالي عن أهله وأهالها اللاتقيهم ما اذا أوفاهما بمحل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية حيث لا مانع فاذا خرجت في هذه الحالة منه بغير اذنه كانت ناشئة لان نفقة لها مادامت كذلك ولا يقرها القاضي على النشور لانه معصية بل تؤمر بالعود اليه اذ الله المعصية وتعزر بما يليق بها اذ كل معصية ليس فيها حكمة مقدر فيها التعزير بحسب ما يراه الحاكم كاصحروايه وفي الخير ما نصه تكون ناشئة بامتناعها عن التحول معه فتسقط نفقتها ويلزمها التعزير لارتكابها المعصية ولو قضى القاضي بها لا يجوز فقد نصوا جميعا بان من القضاء الباطل القضاء بنفقة الناشئة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة ادعت على زوجها بكسوى ماضية فأقرها وانما باقية في ذمته هل يؤخذ بهذا الاقرار وهل يلزم القاضي أن يستفهم منه هل لزمك ذلك بقضاء أو تراض منك أم لا **الجواب** ان الكسوة الماضية انما تنقرر في الذمة بقضاء أو تراض فاذا أقر الزوج انها في ذمته ألزم بها ولا يستفهم القاضي لكن ينبغي للقاضي أن لا يسأل الزوج عن الدعوى حتى تدعى الزوجة ان لها في ذمته كسوة ماضية بقضاء أو تراض كذا في فتاوى قارى الهداية والله تعالى أعلم **سئلت** عن جد من الام التزم بنفقة ابن بنته الصغير وتعهدها فانفق عليه مدة ثم أراد الرجوع عن هذا الالتزام فهل له ذلك والحال ان تعهده لم يكن في ضمن خلع لابنته أجيبوا وتزوجوا **الجواب** فاجبت بان له الرجوع عن ذلك الالتزام لانه من قبيل التزام ما لا يلزم حيث لم يكن في ضمن الخلع وقد رفع مثل هذا السؤال الى حامد أفندي فاجاب عنه كذلك ونقل قبل هذا عن العلامة الشلي ان هذا التكفل غير لازم اذ هو التزام ما لا يلزم وانما صححه مشايخنا فيما اذا خالها أو طلقها لانه حينئذ وقع بدلا عن تخليصها انفسها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن فقيرة عاجزة عن الكسب لها أولاد أغنياء فهل يجب نفقة عليهم جميعا بالسوية **الجواب** نعم في ظاهر الرواية وهو الصحيح كافي التنقيح وقوله بالسوية أي يستوي فيها الذكر والانثى وقيل كالارث وبه قال الشافعي كافي الدر المختار والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجبس الاب في نفقة أولاده **الجواب** ان امتنع الاب أو الجد من الانفاق على

مطلب كبيرة طلبت النفقة  
وهي في بيت أبيها هل ذلك

مطلب ينفق على شقيقته  
الفقيرة

مطلب فيمن تكون عليه  
أجرة القابلة

مطلب لانفقة للناشئة  
وانما تعزر على النشور

مطلب الكسوة الماضية  
تنقرر في الذمة بقضاء  
أورضى

مطلب فيمن التزم بنفقة  
ابن بنته وان له الرجوع  
عن التزامه

مطلب يجب نفقةها على  
أولادها الأغنياء

مطلب اذا امتنع الاب  
أو الجد عن النفقة يجبس



الولي يحبس ولا يحبس في دين الولد غير النفقة قال في نتيجة الفتاوى نقلا عن البحر الرائق لا يحبس الابوان والجدان الا في النفقة لولدهما اه وفي التنقيح من باب الحبس لا يحبس الاب بدين ولده الا ان ابي من النفقة عليه اه وفيه ايضا لا يحبس أحد الابوين والجدتين الا في النفقة لولدهما اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن صبي تمت حضنته فاراد أبوه أن يأخذه من أمه فالتزمت الام بالانفاق عليه الى ان يبلغ اثنتي عشرة سنة من مالها والتم أبوه أن يأخذه منها الى تمام تلك المدة فهل يكون هذا الالتزام من الطرفين معتبرا ليس لاحدهما الرجوع عنه أولا يكون معتبرا فالجواب انه لا يكون معتبرا الا منه ولا منها وقد سئل الخبير الرمي عن مثل هذا فاجاب بقوله لا يلزمهم ماما التزما اذ هو التزام مالا يلزم اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن الزوجين اذا اختلفا في يسار الزوج فهي تدعيه وهو يدعي العسر واقام كل منهما ما يثبت على دعواه فاي البينتين تقدم فالجواب ان بينهما تقدم قال في الهندية وان قال أنا معسر وعلى نفقة المعسر كان القول قوله الا ان تنقم المرأة البينة على يساره فان أقامت البينة انه معسر قضى عليه بنفقة المومنين وان أقاما البينة كانت البينة بينة المرأة وان لم يكن لها ما يثبت وطالب من القاضي أن يسأل عن حال الرجل لا يجب عليه السؤال وان سأل كان حسنا فان أخبره عدل انه معسر لا يقبل القاضي ذلك وان أخبره عدل انه معسر قضى القاضي بنفقة المومنين وان لم يتلفظا بلفظ الشهادة بشرط العدول والعدل في هذا الخبر اه معز بالخانية والله تعالى اعلم **سئلت** عن امرأة خاصمت زوجها في نفقة ماضية لم يقدرها القاضي ولم يترضا عليها هل لا تجب لذلك فالجواب نعم لا تجب لذلك قال في الهندية نقلا عن المحيط ان خاصمت المرأة زوجها في نفقة ماضية من الزمان قبل ان يفرض القاضي لها النفقة وقبل ان يترضا على شيء فان القاضي لا يقضي لها بنفقة ماضية عندنا اه **سئلت** عن امرأة اذ فرض القاضي لها على الزوج كل شهر كذا أو تراضيا على نفقة كل شهر كذا فاضت أشهر ولم يعطها شيئا من النفقة وقد استندت فانفقت أو انفقت من مال نفسها ثم ماتت أو ماتت الزوجة سقط ذلك كله عندنا وكذا لو طلقها في هذا الوجه يسقط ما اجمع عليه من النفقات بعد فرض القاضي هذا الذي ذكرنا اذ فرض القاضي لها النفقة ولم يأمرها بالاستدانة وأما اذا أمرها بالاستدانة على الزوج فاستدانت ثم مات أحدهما فلا يبطئ ذلك هكذا ذكر الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى وهو الصحيح وكذا في مسألة الطلاق يجب أن يكون الجواب هكذا كذا في الهندية عن المحيط والله تعالى اعلم **سئلت** عن أيتام فقراء لهم عم وأم غنيان فهل تكون نفقتهم عليه ماعلى قدر ميراثهم ما فالجواب نعم يجب عليهم ما دللنا كالارث ولو كانت الام فقيرة فالجميع على العم وكذلك يجب نفقة الاخ الفقير على أخيه المومنان كان صغيرا أو بالغارزنا أو أعمى وكذلك نفقة العم الفقير على أولاد أخيه الأغنياء ان كان صغيرا أو بالغارزنا أو أعمى وعمامه في فتاوى قارى الهندية والله تعالى اعلم **سئلت** عن نفقة الزوجة الماضية هل لا تصير دينية على الزوج الا بالقضاء أو التراضي فالجواب نعم لا تصير دينية في ذمة الزوج الا باحدهما لا نهائيه وليس بعوض عندنا فلم يستحكم الوجوب فيها الا بالقضاء أو الرضى كافي البحر وغيره من المعتمدات والله تعالى اعلم **سئلت** عن زوج التزم نفقة زوجته الماضية الحالية عن القضاء والرضى بظن انها تلزمه فاجبت بان التزمه غير صحيح لتصريحهم بان من التزم فلا يلزمه طائرا لزومه والله تعالى اعلم **سئلت** عن الزوجة التي مات زوجها هل لها نفقة في ماله مادامت في العدة أم لا فالجواب لا نفقة لها فيها قال الكفوي ولا نفقة للمتوفى عنها زوجها سواء كانت حاملا أو غير حاملا الا اذا كانت أم ولد وهي حامل اه وفي التنوير لا نفقة للعدنة الموت مطلقا الا اذا كانت أم ولده وهي حامل اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن امرأة معسرة ولها دار تسكنها ولها أخ غني فهل يجب عليه نفقةا والحالة هذه فالجواب نعم ولا يمنع من ذلك ما كسبها الدار

مطالب التزم الام بالنفقة والابان لا يأخذها لا يصح

مطالب ينفق الزوجة ان زوجها مومسر مقدمة

مطالب طلبت النفقة الماضية لا تجب حيث لم تكن مقدرة مطالب اجمعت لها نفقة ماضية فماتت أو مات

مطالب للاتمام أم وعم غنيان فالنفقة عليهما أدلانا

مطالب النفقة الماضية لا تصير دينيا بالقضاء ولا رضى مطالب التزم نفقة زوجته الحالية عن القضاء والرضى فالتزامه باطل مطالب لا نفقة للمتوفى عنها في العدة

مطالب ينفق على شقيقته الفقيرة التي لها دار تسكنها

الا ان تكون كبيرة زائدة على حاجتها فتبيع ناحية منها تنفق من ثمنها على نفسها ويبقى منها قدر كفايتها قال في الخانية معسرة لها مسكن تسكنه ولها أخ مومسر قالوا لا يجبر الاخ على نفقتها وقال الخصاف يجبر قال شمس الأئمة الحلواني الصحيح قول الخصاف والقول الاول قول شريح فانه قال اذا كان للانسان دار يسكنها أو خادم يخدمه أو دابة يركبها لا تجب نفقته على ذي رحم محرم وفترق بين ذوي الارحام وبين الوالدين والمولودين قال في الوالدين والمولودين لا يمنع ذلك وجوب النفقة وعندنا الكل سواء ومالك الاول لا يمنع النفقة الا ان يكون فيها فضل بل بان كان يكفيه ان يسكن في ناحية ويبيع الناحية الاخرى وكذا الخادم والدابة اذا كانت نفقة يمكنه ان يبيعها ويشتري بثمنها خسيصة وينفق الفضل على نفسه فحينئذ لا تجب له النفقة اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن الزوجة اذ فرض لها القاضي النفقة فانفقت على نفسها من مالها سنة أو سنتين هل لها أن ترجع بذلك على الزوج والحالة هذه فالجواب نعم لها ذلك في الفتاوى الا تقر بية مانصه ولو انفقت من مالها بعد الفرض أو التراضي لها ان ترجع على الزوج لان النفقة صارت دينية عليه وكذا اذا استدانت على الزوج سواء كانت استدانتها باذن القاضي أو بغير اذنه غير انها ان كانت بغير اذن القاضي كانت المطالبة عليها خاصة ولم يكن للغريم أن يطالب الزوج بما استدانت وان كانت باذن القاضي لها أن تحصيل الغريم على الزوج فيطالبه بالدين وهو فائدة اذن القاضي بالاستدانة اه **سئلت** عن امرأة مات زوجها فماتت بالدين وهو فائدة اذن القاضي أن يقول القاضي لها اشترى اللحم والخبز والكسوة وكل ما يلزمي لترجعي بثمنها على الزوج لان يقول استقرض على الزوج لان التوكيل بالاستقراض على الغير لا يصح نقله الا تقروى عن خزائن المفتين ثم رأيت في رد المحتار مانصه ذكر الخصاف وتبعه الشارحون انها الشرا ببالنسبة لتقضى الثمن من مال الزوج وفي المجتبى انها الاستقراض بحرق ونقل القهستاني الثاني عن صدر الشريعة وفي البعقونية انه الاول قال في الدر المنثور لئن التوكيل بالاستقراض لا يصح على الاصح فالاصح الاول ثم أجاب عن هذا الاستدراك بما يطول فراجع اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن مطلقة خرجت من منزلها الذي طلقت فيه ولم ترض بالسكنى فيه فهل لا تستحق نفقة العدة حينئذ فالجواب لا تستحقه والحالة هذه قال الا تقروى اذا خرجت المطلقة في عدها فلا سكنى لها ولا نفقة لان العدة مادامت باقية كان النكاح باقيا من وجهه ولو نشزت في حال قيام النكاح من كل وجه لم يكن لها النفقة والسكنى فكذا اذا نشزت حال قيام النكاح من وجهه اه وقال أيضا المعتدة اذ لم تلزم بيت العدة بل تسكن زمانا وتخرج زمانا لا تستحق النفقة لانها ناشزة اه معز بالخانية والله تعالى اعلم **سئلت** عن المطلقة اذا ادعت الحمل وأنكره المطلق فهل يقبل قولها ولها النفقة الى انقضاء عدها فالجواب ان القول قولها وقد رفع مثل هذا السؤال لابن نجيم فاجاب بقوله القول قولها وتستحق النفقة ولا يحتاج في ذلك الى قابلية ولادة يظهر فيها الحمل وينفق عليها الى انقضاء عدها اه وفي الفتاوى السراجية اذا ادعت انها حامل فالقول لها في ذلك ولها النفقة فان مضت مدة الحمل وهي سنتان فقالت كنت أظن اني حامل وتبين لي خلاف ذلك ولم أحض فلها النفقة الى ان تحيض ثلاث حيض وان طالت المدة اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن خلع زوجة على مهرها ونفقة زمن عدها ثم ذكرت انها حامل وطالب من القاضي ان يفرض لها نفقة فهل يقبل قولها ويفرض لها القاضي النفقة فالجواب نعم يقبل قولها في ذلك ويفرض لها القاضي النفقة كما نقله الكفوي في الخلع من فتاوى علي أفندي وفي الوقائع المصرية سئل عن طلاق زوجة بها ثنا طائفا ناهيا حائل وفرض لها نفقة العدة عن ثلاثة أشهر ثم ظهر بها حمل وطالب النفقة فاجاب بقوله على الرجل المذكور الاتفاق على معتدة مدة العدة ولا يمنع من ذلك رضاها بما ذكره على الوجه المذكور اه والله تعالى اعلم **سئلت** هل تجب نفقة الولد الكبير العاجز عن الكسب

مطلب فرضت لها النفقة فانفقت من مالها ترجع بها

مطلب في بيان معنى الاستدانة

مطلب خرجت المطلقة في عدها لا نفقة لها

مطلب في المطلقة اذا ادعت الحمل

مطلب خالعها ثم ادعت الحمل

مطلب تجب نفقة الولد الكبير العاجز على أبيه



على أبيه فالحق أن قال في الدر المختار وكذا تجب لولده الكبير العاجز عن الكسب كاتى مطلقا وزمن ومن يلقه العار باله كسب وطالب علم لا يتفرغ لذلك اه وكتب ابن عابدين ما نصه قوله لولده الكبير فاذا طلب من القاضي أن يفرض له النفقة على أبيه أجابو يدفعها اليه لأن ذلك حقه وله ولاية الاستيفاء ذخيرة وعليه فلو قال له الأب أنا أطعمك ولا أدفع اليك لا يجاب وكذا الحكم في نفقة كل محرم اه  
من زيا البحر والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل تزوج امرأة وعقد عليها عقدا صحيحا وامتنع من الدخول بها والانفاق عليها وهي عند أبيه لم يطلب زفافها ولو طلبه لاجابته مطيعة فلا مانع من جانبها أصلا فاذا طلبت منه النفقة فهل تجب عليه نفقتها والحالة هذه فالحق أن تجب عليه نفقة قبل الزفاف على ما عليه الفتوى إذا لم يطلب الزوج بالزفاف لعدم وجوب التسليم قبل الطلب وكذا لو منعت نفسها بحق كذا في التنقيح للاعيزانية والله تعالى أعلم **سئل** عن له زوجة لها أولاد كبار أسكنهم معها في بيت زوجها وهو يريد منعهم من السكنى معه فهل له ذلك فالحق أن له منعهم من السكنى معه قال في الدر المختار وكذا تجب لها السكنى في بيت خال عن أهله سوى طفله الذي لا يفهم الجاع وأمه وأم ولده وأهلها ولو ولد لها من غيره اه والله تعالى أعلم **سئل** عن امرأة لها ابن أخ موسر وهي فقيرة عاجزة عن الكسب فهل تجب نفقتها عليه فالحق أن تجب نفقتها في التنقيح والله تعالى أعلم **سئل** عن له أم فقيرة عاجزة عن الكسب وهو بالغ فقير كسوب فهل عليه أن يدخلها معه في نفقته ونفقة عياله فالحق أن تجب نفقته فالحق أن تجب نفقته في التنقيح الكسوب أن يدخل الابن في نفقته اه والله تعالى أعلم **سئل** عن له ابن كبير مشغول بتحصيل العلوم الشرعية النافعة هل تجب عليه نفقته فالحق أن تجب نفقته قال العلامة الحلواني وإذا كان الابن من أبناء الكرام ولا يستأجره الناس فهو عاجز وكذا طلبه العلم إذا كانوا عاجزين عن الكسب لا يمتدون اليه لا تسقط نفقتهم عن آبائهم إذا كانوا مشغولين بالعلوم الشرعية لا العقابية والطلاقات الركية وهذيان الفلاسفة وفيهم رشده والالتجاسان الحكم وفي الحاوي الزاهدي قال الشيخ الامام أبو منصور الماتريدي لم على المسلمين كفاية طالب العلم إذا خرج للطلب حتى لو امتنعوا عن كفايته يجبرون كما يجبرون في دين الزكاة إذا امتنعوا عن أدائها والتصدق على العالم الفقير أفضل منه على الجاهل وعن أبي حفص الدفع إلى من عليه دين ليقضى دينه أحب إلى من الدفع إلى فقير لم يكن عليه دين اه من التنقيح والله تعالى أعلم **سئل** عن الصغير المحضون إذا فرض له القاضي على أبيه كل شهرين قرشا ومضت أشهر منذ الفرض لم يدفع الأب فيها شيئا لأمه هل يسقط ذلك بعض هذه المدة بعد الفرض أو يكون دينها على الأب يجب عليه دفعه لأمه فالحق أن يكون دينها على الأب فعليه دفعه لأم الصغير كما أجاب بذلك صاحب الفتاوى المهدية أخونا وشريكنا في درس الشيخ محمد العباسي وهذه عبارته إذا قضى القاضي بنفقة الزوجة أو الصغير ومضت مدة لا تسقط بل تصير ديناً على ما ذكره الزيلعي في نفقة الصغير من جعلها كنفقة الزوجة في عدم السقوط بعد الفرض بعض المدة بالاستدانة بأمر القاضي ونقله عن الذخيرة عن الحاوي في الفتاوى وأقره عليه في البحر والنهر وعليه العمل الآن وفي رد المختار انه مخالف لاطلاق المتون والشروح وكافي الحاكم اه والله تعالى أعلم **سئل** عن المسكن الشرعي الواجب للزوجة على زوجها ما هو فاجبت بما في الذخيرة وهذا نصه المسكن الواجب عليه شرعا على الصحيح بيت له مرافق وغلق على حدة فلا بد له من بيت خلاء ومطبخ ويشترط أن لا يكون في الدار أحد من اجائها يؤذيها أو تكون بين جيران صالحين وأن تكون مأمونا عليه فيه ويمكن زوجه فيه من الاستمتاع بها كما صرحوا به قاطبة اه وبعضهم اعتبر بانها ان كانت من أشرف الناس يلزم الزوج بدار مستقلة وان كانت من الأوساط يكفيها البيت المنفرد من الدار اعتبارا للسكنى بالنفقة

مطلب في وجوب النفقة قبل الزفاف

مطلب للزوج منع أولاد زوجته البكر من السكنى معه

مطلب عليه نفقة عنته الفقيرة

مطلب بدخول الولد الفقير الكسوب أبويه في نفقته

مطلب تجب نفقة الولد الكبير المشغول بتحصيل العلم على أبيه

مطلب نفقة الصغير المفروضة لا تسقط بمضي أشهر

مطلب في بيان المسكن الشرعي

فانها تكون على حسب حاله ما يرضى من كافي بذلك مطاوعا والذي مال اليه المحقق ابن عابدين في رد المختار اعتبار الحال وان ينظر إلى ما تحصل به المعاشرة بالعرف قال الله تعالى ولا تضاروهن انتضيحوا عليهن اه والله تعالى أعلم **سئل** عن زوجة غاب عنها زوجها وسافرت فرائر عياوتز كهابا لنفقة ولا منفق فطلبت من القاضي أن يفرض لها عليه نفقة وان ياذن لها بالاستدانة على زوجها الرجوع عليه إذا حضر من سفره فهل للقاضي ذلك والحالة هذه فالحق أن يفرض لها عليه النفقة حيث كان سفره مسافة القصير ولم يترك لها نفقة ولا منفقا وان أمرها بالاستدانة عليه حتى ترجع إذا حضر وذلك بعد تحليفها ان الغائب لم يعطها النفقة ولا كانت ناشرة ولا مطاوعة مضت عدتها وبعد أقامتها بينة على النكاح ان لم يكن القاضي عالميا وتقبل البينة للقضاء بالنفقة لا بالنكاح وهذا على قول زفر وهو المقتضى به كافي الفتاوى المهدية والله تعالى أعلم **سئل** عن أنت للقاضي وطابت منه فرض النفقة على زوجها الحاضر بالبلد الغائب عن مجلس القاضي ففرضه عليه حال غيابه عن مجلسه هل يصح ذلك فالحق أن لا يصح ذلك ولا يعتبر والمثلية في الخير والبر والجمعة والله تعالى أعلم **سئل** عن نفقة الزوجة على زوجها هل هي واجبة بصفة اليسر والغنى حتى لو كان فقيرا عاجزا عن الكسب تسقط عنه أم لا فالحق أن تجب عليه مطلقا سواء كان فقيرا أو غنيا قال ابن ملك في شرح المجمع نفقة الزوج والولد الصغير واجبة مع الفقر حتى لو كان عاجزا عن الكسب لم يكونه مقدما على تكفيل الناس وينفق على زوجته وولده اه والله تعالى أعلم **سئل** عن صغير لا مال له وأبوه مسر وجده من الأب غنى هل تجب النفقة حينئذ على الجد وإذا قلتم نعم وأنفق هل له الرجوع على الأب إذا أيسر أجيبوا توجروا فاجبت بقولي به ان الجد يؤمر بالانفاق عليه وفي رجوعه على الأب خلاف والصحيح من المذهب ان الأب الفقير ملحق بالميت في استحقاق النفقة على الجد قال في نتيجة الفتاوى صغيره أب مسر وجد أبوالاب موسر يؤمر بالانفاق عليه ويكون ذلك ديناً على الأب والصحيح من المذهب ان الأب الفقير ملحق بالميت في استحقاق النفقة على الجد اه والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل تزوج امرأة ودفع لها نفقا ولم يزوجها له جاءته بدون جهاز هل له مطالبتها بذلك وتجبر هي عليه فالحق أن قال الامام القاضي جلال الدين للزوج أن يطالبها بالجهاز بقدر ما أعطاها من النقد على عرف الناس وعاداتهم اه وصحح خلاف ذلك لمقابلة المهر بالبضع ونقل ابن عابدين في باب المهر من حواشيه على الدر ما بعد توفيقا وهو ان المدفوع إذا كان من المهر المعلق عليه فلا مطالبة له بشئ من الجهاز والافله الطاب لكونه كالمهر بشرط العوض ثم قال لكن الظاهر جريان الخلاف في صورة ما إذا كان معقودا عليه لانه وإن ذكر على انه مهر لا يمكن من المعسوم عادة ان كثرة الجاهز فهو في المعنى بدل له أيضا ولهذا كان مهر من لا جهاز لها أقل من مهر ذات الجهاز وان كانت أجل منها ويجاب بانها ما صرح بكونه مهر او هو ما يكون بدل البضع الذي هو المقصود الاصل من النكاح دون الجهاز لم يعتبر المعنى وهذا أي كونه كالمهر بشرط العوض غير معروف في زماننا بل كل أحديه علم ان الجهاز للزوجة إذا أخذته كله وإذا ماتت بورت عنها وانما يريد المهر طمعا في تزويج بنته به وعوده اليه ولا ولادة إذا ماتت اه والله تعالى أعلم **سئل** عن الزوجة إذا أسكنها زوجها في بيت من داره غلق على حدة ومرافقه من الكنف والمطبخ مشتركة بينهما وبين ضرتها فطلبت من زوجها ابنتا شرعا له مرافق تخصه فهل تجب لذلك فالحق أن تجب لذلك كما أجاب به الخير الرمي رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم **سئل** عن الزوجة الناشئة هل تسقط نفقتها المفروضة بنشورها فالحق أن تسقط نفقتها المفروضة لا المستدانة في الأصح كافي الدر المختار قال محشي ابن عابدين رحمه الله تعالى يعني إذا كان لها عليه نفقة أشهر مفروضة ثم نزلت سقطت تلك الأشهر الماضية بخلاف ما إذا أمرها بالاستدانة فاستدانت عليه فانها لا تسقط اه

مطلب في فرض نفقة الزوجة على زوجها الغائب

مطلب فرض النفقة على الزوج الغائب عن مجلس القاضي لا يصح مطلب تجب النفقة على الزوج غنيا أو فقيرا

مطلب في نفقة الصغير جده

مطلب دفع زوجته نفقا وزفت اليه بالأجهزة

مطلب للزوجة بيت شرعي له مرافق تخصه

مطلب تسقط النفقة المفروضة بالنشور



كتاب الإيمان

سئلت عن أقسام قاتلا والله لا ضرب بن زيد ولم يوفقه بوقت ومضى شهر فأكثروا ولم يفعل الضرب فهل لا يحنث والحالة هذه فالحجواب أنه لا يحنث والحالة هذه نعم إذا هلك الخائف أو الخوف عليه يحنث في آخر جزء من حياته قال في الدرر يجب أن يعلم أن الإيمان بالله تعالى نوعان نوع في الأتبات ونوع في النفي وكل نوع من ذلك على وجهين إما أن يكون مطلقا أو مؤقتا فاما المطلق في الأتبات بان قال مثله لا والله لا كلن هذا الطعام أو والله لا شرب هذا الشراب ولم يقل اليوم وما أشبهه فالبر فيه أنما يكون بتحصيل الاكل أو الشرب في العمر وفوات البر بهلاك الخائف أو الخوف عليه حتى انه في هذه المسئلة إذا هلك الطعام بان أحترق أو أكله غيره وما أشبه ذلك أو مات الخائف يقع الحنث وتلزمه الكفارة وتغامه فيه والله تعالى أعلم سئلت عن قال لزوجه ان كلم ولدي هذا أحد فانت طالق فكلمه الخائف نفسه فهل تطلق فالحجواب لا تطلق بتكليمه اياه اذ لم يدخل في عموم النكرة وهذه المسئلة من افراد قاعدة المعرفة لا تدخل تحت النكرة وهي في الاشياء قال المعرفة لا تدخل تحت النكرة الا المعرفة في الجزاء يعني اذا قال ان كلم غلامى هذا أحد أو قال ان ألبست هذا القميص أحد أو قال ان دخل دارك هذه أحد فانت طالق لا يدخل الخائف الا ان ينوي دخول نفسه حتى لو كلم الخائف غلام نفسه أو لبس ذلك القميص أو دخلت دار نفسها لم تطلق لان المعرفة لا تدخل تحت النكرة لانهم اصدان فلا يجتمعان وفي دخولها تحتها يلزم الاجتماع اذ المراد ببناء المتكلم وبنائه في قوله ألبست وبكاف الخطاب في قوله دارك المعرفة فلا تدخل تحت النكرة وهي قوله أحد وكذلك في قوله زوج ابنتي من رجل لا يدخل المأمور وقوله الا المعرفة في الجزاء أى فانها تدخل في النكرة كما اذا قال ان كلم غلامى هذا أحد فانت طالق فانها وان كانت معرفة ببناء الخطاب لكنها وقعت في الجزاء فلم يمتنع دخولها تحت النكرة في الشرط لانه اذا كانت النكرة في جملة والمعرفة في جملة أخرى فانه حينئذ لا يمتنع أن تدخل المعرفة تحت النكرة لان الجملتين كالكلامين المختلفين وتغامه في الجوى عليه هذا وأما النكرة فتدخل تحت النكرة فلو قال ان دخل هذه الدار أحد فكذا الدار له أو لغيره قد دخلها الخائف حنث لتكثيره أى لتكثير الخائف نفسه حيث لم يعين باضافة الدار اليه لان الدار وان ذكرت بالاشارة اليها لم يعين مالها أه من الدرر وحواشيه والله تعالى أعلم سئلت عن قال ان أكلت اليوم خبزاً فكذا ثم قال غنيت بالخبز خصوص خبز الشعير هل تعتبر بنية فلا يحنث بغير خبز الشعير فالحجواب نعم تعتبر بنية ديانة أى فيما بينه وبين الله تعالى لا قضاء قال في التنوير ما نصه قال ان أكلت أو شربت أو لبست ونوى معيناً بصدق أصلاً ولو ضم لقوله ان أكلت طعاماً أو شرباً أو لبساً اذا قال غنيت شيئاً دون شيء لانه ذكر اللفظ العام القابل للتخصيص لانه نكرة في سياق الشرط فتم كالتكثرة في سياق النفي والاصل أن النية انما تصح في الموقوف ثم أشار صاحب التنوير الى ما هو كالعلة لقوله دين بقوله نية تخصيص العام تصح ديانة لا قضاء به يبقى أه مع زيادة من الدرر وحواشيه والله تعالى أعلم سئلت فيمن حلف على زوجته بالطلاق أن لا يخرج الاذنه فاذا نفي الطلاق مرة فخرجت ثم خرجت ثانياً بلاذنه فهل يحنث بذلك تطلق فالحجواب نعم يخرج وجهه بلاذنه يقع الطلاق قال في التنوير لا يخرج الاذنى شرط لكل خروج اذن بخلاف الا ان أوحى ذلك لانه للغاية ولو نوى التعدد صدق أه مع مزيد من شرحه الدرر وجه الفرق في حواشيه والله تعالى أعلم سئلت عن قال ان فعلت كذا فانا بهودى أو نصراني أو كافر بالله تعالى ثم فعله فهل يحكم عليه بالكفر فالحجواب أن تعليق الكفر بالشرط

مطلب المعرفة لا تدخل تحت النكرة الا في الجزاء

مطلب النكرة تدخل تحت النكرة

مطلب في تخصيص العام

مطلب لا يخرج الا باذنى شرط لكل خروج اذن

مطلب قال ان فعل كذا فهو يهودى الخ

بالشرط

بالشرط عين وأما الكفر فالاصح انه لا يكفر ان كان عنده في اعتقاده انه يمين وعليه كفارة اليمين وان كان جاهلاً وعنده انه يكفر بعبادة الشرط في المستقبل يكفر لرضاه بالكفر وعليه تجديد الاساءة والذبح كالحج كافي الدر المختار وقتاوى شيخ الاسلام على أفندى والله تعالى أعلم سئلت عن قال الله على أن أصلى على النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم خمسمائة مرة لاهل يلزمه الوفاء بذلك فالحجواب نعم يلزمه الوفاء به قال في الدر المختار ولو نذر أن يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم كذا الزمة وقيل لا أه وكتب عليه محشيه ابن عابدين ما نصه قوله لزمه لان من جنسه فرضاً وهو الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم مرة واحدة في العمر وتجب كلما ذكر وأغماهى فرض على قال الحلبي ومنه يعلم انه لا يشترط كون الفرض قطعياً أه طحاوى قوله وقيل لا لعل وجهه اشتراط كون الفرض قطعياً أه حلبي أه والله تعالى أعلم سئلت عن قال في وقت غضبه على زيدان كلمت زيدا فعلى التصديق بمائة ريال من الريال الفلانى يريد بذلك الامتناع من كلامه ثم كلمه فاذا يلزمه فالحجواب انه يحنث يميناً أن يفي بنذره أو يعطى كفارة يمين قال في الدر المختار ثم ان المعلق فيه تفصيل فان علقه بشرط بريده كان قد غاب أو شفى مرضه بغيره بوجوب ان وجد الشرط وان علقه بعالم برده كان زنيبت بفلانة ثم لا يحنث وفي بنذره أو كفر ليمينه لانه نذر بظاهره يمين بمعناه فيخبر ضرورة أه والله تعالى أعلم سئلت عن نذر أن يتصدق بكذا على فقراء المحل الفلانى فتصدق بذلك على فقراء محل غيره هل يجوز ذلك أو لا يبرأ الا بالتصدق على فقراء ذلك المحل فالحجواب انه يجوز له الصرف الى فقراء محل آخر قال في الدرر لنذر لقرءاء مكة جاز الصرف لفقراء غيره ما تقر في كتاب الصوم ان النذر غير المعلق لا يحنث بشيء أه أى لا يحنث بزمان ولا مكان ودرهم وفقير فلو نذر التصديق يوم الجمعة بكذا الدرهم على فلان فجاز وكذا لو عمل قبله وتغامه في رد المختار والله تعالى أعلم سئلت ما هى اليمين الغموس وما هى اللغو وما هى المنعقدة التى تجب فيها الكفارة بالحنث فالحجوبت بما فى الهندية وهذا نصه اليمين بالله تعالى ثلاثه أنواع غموس وهى الحلف على اثبات شيء أو نفيه فى الماضى أو الحال فيتمعه الكذب فيه فبأن صاحبها وعليه الاستغفار والتوبة دون الكفارة والغموس وهى أن يحلف على أمر فى الماضى أو فى الحال وهو يظن انه كمال والا امر بخلافه بان يقول والله قد فعلت هذا وهو ما فعل وهو يظن انه فعل أو رأى شخصاً من بعيد وقال والله انه لم يدونه زيد أو هو عمر أو طائر أقال والله انه لغراب وظنه غراباً وهو حدة أه فهذه ترجوان لا يؤاخذ بها صاحبها واليمين فى الماضى اذا كانت لا عن قصد لا حكم لها فى الدنيا والاخرة عندنا ومنعقدة وهى أن يحلف على أمر فى المستقبل أن يفعله أو لا يفعله وحكمها لزوم الكفارة عند الحنث كذا فى الكافى والمنعقدة فى وجوب الحفظ أربعة أنواع نوع منها يجب اتمام البر فيها وهو ان يعقد على فعل طاعة أمر به أو امتناع عن معصية وذلك فرض عليه قبل اليمين وباليمين يزداد وكادة ونوع لا يجوز حفظها وهو أن يحلف على ترك طاعة أو فعل معصية ونوع يتخير فيه بين البر والحنث والحنث خير من البر فينبذ فيه الحنث ونوع يستوى فيه البر والحنث وذلك فى الاباحة فيتخير بينهما ما وحفظ اليمين أولى كذا فى المبسوط أه فليحفظ فانه مهمم والله تعالى أعلم سئلت اذا حلف انسان بالله انه يفعله هل كذا غدا ولم يفعل فوجبت عليه الكفارة فاذا حلف بالتكفير بالا طعام فهل يكفيه أن يغدى عشرة مساكين أو يعشيههم أو لا بد أن يغديهم ويعشيههم ولا يكفيه أحد الامرين وهل اذا غدى عشرة وعشى عشرة غيرهم لا يجزئهم أجيبوا وتوجروا فالحجواب انه لا بد أن يفعل الامرين ولا بد أن يكون الذين عشاهاهم الذين غداهاهم قال فى رد المختار فيعشيههم ويغديهم أه وقال فى الهندية ولو غدى عشرة وعشى عشرة غيرهم لم يجز أه وفيها أيضاً وطعام الاباحة أكلتان مشبعتان غدا وعشا أو غداً أو عشا أو عشا وعشا وعشا وعشا أه والله تعالى أعلم سئلت عن حلف بالطلاق لا يدخل دار فلان ففعله النفي وأدخله فهل

مطلب نذر أن يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم كذا الزمة

مطلب النذر المعلق فيه تفصيل

مطلب نذر لفقراء مكة جاز الصرف لغيرهم

مطلب في أقسام اليمين

مطلب في كفارة اليمين لا بد أن يغدى عشرة فقراء ويعشيههم

مطلب حلف لا يدخل فلان



لا يحنث بذلك فالجواب نعم لا يحنث بذلك كما أفتى به الرمي وهو - ذاقه لا يحنث ولا تنحل الميم - ين به  
على الصحيح اه والله تعالى أعلم ﴿ سئلت عن قال لا تخر على الطلاق الثلاث انك من أهل النار  
هل يقع الطلاق على زوجته بذلك فالجواب لا يقع عليه اية الطلاق باجماع ائمتنا ووجهه الشك  
والاحتمال اذ لا يعلم ذلك الا الله من المتعامل كما صرحوا به في عدة أنت طالق ان شاء الله تعالى بانه لا يطاع  
على ذلك بحال وكذا لو قال ان كان لا عذاب لابي في القبر فانت طالق لا يحنث لانه محتمل فلا يقع بالشك  
كما لو حلف بسبب طير فخاف أحدهما ان يغراب والاخر انه سم ولم يلهما ذلك لا يحنث أحدهما وكذا لو قال  
له ان كان رأسي أنقل من رأسك فانت طالق ثلاثا لا يقع لانه لا يعلم اه مخلصا من الخيرية والله تعالى  
أعلم ﴿ سئلت عن قال على الطلاق الثلاث لا أقول كذا فهو هل يكون يمينيا بالطلاق حتى لو فوه هل  
المحلف عليه يقع الطلاق فالجواب نعم لجريان العرف به في الطلاق حتى صار بمنزلة ان فعلت  
فانت طالق فيقع بوقوع الشرط قال الامام الغزالي رحمه الله تعالى حسبما نقله عنه في الخيرية وفي ديارنا  
صار العرف قاسيا في استعماله في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره فيجب الاقتناء بوقوع  
الطلاق من غيرنية كما هو المحقق في الحرام بلزمني وعلى الحرام قال ومن صرح بوقوع الطلاق به  
للتعارف في ديارهم الشيخ قاسم في تصحيحه لمختصر القدوري في فائدة بهرجل قال زوجته ان لم أطلقك  
اليوم ثلاثا فانت طالق ثم ندم وأراد مخلصا وطرقه بقاله - دم طلاقها فاذ يصنع فالجواب ان الحية لانه  
في ذلك ما روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ان يقول لامرأته في اليوم أنت طالق  
ثلاثا على ألف درهم فاذا قال لها ذلك تقول المرأة لأقبل فاذا قالت ذلك ومضى اليوم كان الزوج بارا  
في يمينه ولا يقع عليه الطلاق لانه طاقها في اليوم ثلاثا وانما لم يقع عليه الطلاق لاردها وبهذا لا يخرج  
كلام الزوج من أن يكون تطليقا أفاده في الخاتمة والله تعالى أعلم

(کتاب الحدود)

سئلت عن ادعى على آخر بما رجب الحد فانكر فهل تتوجه عليه اليمين فالجواب لا تتوجه عليه اليمين وقد سئل عن ذلك فارتى الهداية فاجاب بما نصه ان ادعى عليه ما يوجب حد القذف فانكر لا يستخلف لان الحدود ولا يستخلف فيها وان ادعى ما يوجب التعزير وانكر استخلف فان نكل عزراه والله تعالى اعلم سئلت عن اقربا لسرقه ثم رجع عن اقراره هل يعتبر رجوعه فيه بدرو عنه الحد فالجواب ان يدرو عنه الحد والحالة هذه ففي المخ ان الرجوع عن الاقرار في الشرب والسرقه صحيح كالرجوع في الزنا قال في الخيرية وصرحوا ايضا بان انكار الاقرار رجوع وان منكر الاقرار لا تنقبض الشهادة عليه بالاقرار انكون انكاره له رجوعا عنه اه والله تعالى اعلم سئلت فيمن ادعى عليه انسان بالزنا بزوجه فأنكر المدعى عليه فاقى المدعى بشهود ثلاثة شهدوا عليه به فهل لا تنقبض شهادتهم فلا يحد المدعى عليه فالجواب ان ابن نجيم سئل عن ذلك فاجاب بقوله لا حد عليه بقتضى عدم كمال النصاب وعلى الشهود حد القذف اه والله تعالى اعلم سئلت عن اقربا لثامرة واحدة هل يقيم عليه الحد بذلك او حتى يتكرر الاقرار فالجواب انه لا يقيم عليه الحد حتى يتكرر منه الاقرار اربع مرات كل مرة في مجلس وكل اقترده القاضي الا في الرابعة قال في الفرر ويثبت بشهادة اربعة في مجلس بالزنا اللواط أو الجماع فيسألهم الامام عنه وكيف هو وأين زنى ومتى زنى وعن زنى فان يسنوه وقالوا رأينا وطئناه في فرجها كالمروء في المكحلة وعدلوا سائر وعلمنا حكمه وباققرار العاقل البالغ اربعة اربع في مجلس رده كل مرة الامر رابعة اه والله تعالى اعلم سئلت عن رجل ثبتت عليه اللواط فاذا نازمه فالجواب انه يلزمه التعزير بنحو الاحراق بالنار وهدم الجدار

[illegible]

(باب التعزير)

سئلت فيمن تنازع مع آخر فشقته بقوله يا خبيث يا سفيه فأجابته الآخر بالمثل قائلاً أنت الخبيث  
السفيه فما الحكم في ذلك فالجواب انه لا يعزروا أحدهم - إلا البادئ ولا المعيد قال العلامة  
الكفوي مانصه لوقاله يا خبيث فقال أنت تكافأ ولا يعزركل منهم إلا المتعذر لحق الأذى  
وقد وجب عليه مثل ما وجب للآخر فتساووا كذلك في فتح القدير وفي الغنية ضرب غيره وضرب  
المضروب أيضاً يعززان ويبدأ بأقامة التعذر للبادئ منهم - لأنه أظلم والوجوب عليه أسبق اهـ

مطلب تزوج مرة كان  
محضنا

مطلب ثبت اللواطة بعدلين

مطلب محمد آله و آله  
بعد الافاقه

مطالب حد القذف كحد  
الشرب بكية وثبوتها

مطلب حدیث لایدخل  
الجنة ان زانية

مطاب قال علي الط-لاق  
انك من أهل النار لا يقع

مطلب في الحلف بقوله  
علي الطلاق

مطلب في الحيلة اذا قال  
ان لم أطلقك اليوم فلا  
فانت طالق

مطالب لا تتوجه اليمين على  
من أنكم ماوجب الحدة

مطالب اذا رجع عن الاقرار  
بالسرقة يدرو عنه الحد

مطلب شهد ثلاثة بالزنا  
يحكمون حدة القذف

مطالب آفر ترازنا لا یرقام  
عاید الخلد حتی یتکون  
اقراره آری

مطالب فيمن ثبتت عليه  
اللاوطة



فان قلت ما الفرق بين الشتم والضرب حيث يعززان في صورة المضاربة دون صورة المشاقة فقلت  
الضرب يتفاوت فلم يحصل فيه التكافؤ والشم تمكن فيه المساواة فاذا تحققت كافي المثال حصل التكافؤ  
نعم لو كان الشتم في مجلس القاضي امكن فيه التعزير عليه المسافيه من هتك مجاس الشرع كما اشار الى  
ذلك في رد المحتار والله تعالى أعلم **سئلت** هل يستوى الناس في التعزير او يتفاوتون بتفاوت منازلهم  
شرفا وخسة فالجواب انه يتفاوت بتفاوت منازلهم قال في الخلاصة والتعزير يختلف باختلاف  
الناس وجرائعهم وفي شرح الطحاوي التعزير على اربع مراتب تعزير اشرف الاشراف كالقضاة  
والعلماء والى تعزير الاشراف كالدعاة وتغزير اوساط الناس وتعزير الاخساء فتعزير اشرف  
الاشراف الاعلام لا غير وهو ان يقول القاضي بلغني انك تفعل كذا وكذا وتعزير الاشراف الاعلام  
والجر الى باب القاضي وتعزير الاوساط وهم السوقيه الاعلام والجر الى باب القاضي والحبس وتعزير  
الاخساء الاعلام والجر والضرب والحبس بعد ذلك **سئلت** ما هو ما فاحضرها واحد او احدا فقال لا شريف منه ما  
غير لائق ليس فيه حد شرعي فسمع به ما والى وقت ما فاحضرها واحد او احدا فقال لا شريف منه ما  
ماذا فعلت ايليق ذلك بشرفك ومقامك وأمر بان يضرب الثاني خمسمائة جلدة وكان من ارادل  
الناس وأخسائهم فغضب كما امر الوالي فقال بعض الحاضرين بين يدي الوالي للوالي كيف هذا وقبحا حتما  
واحدة فاجابه الوالي بان ذلك الشريف سبنا ثم ما قلت له ورجع يصل الى درجة الهلاك وذلك  
الحبس سيعود لما هو أقيح فسامضت أيام فلان الا وكان ما قال الوالي فرض الشريف من تأثره  
فأتى وعاد للحبس الى أقيح مما فعل أولا أسأل الله تعالى السلامة والحفظ من كل فبيح والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن رجل تسلط على منكوحة الغير فاخرجهما من تحت زوجه وقره باوعدة عليها وهي  
في عصمة زوجه ودخل عليها ووطئها فاذا يلزمه والحالة هذه فالجواب ان مثل هذا السؤال رفع  
لغير الدين الرمي فاجاب عنه بقوله يوجب بالضرب الشديد أشد ما يكون من التعزير سياسة وعليه  
المهر لها وعليها عدة وهي باقية على عصمة زوجه الا اذا نكح الثاني باطل والحالة هذه اه وهي في  
قتاويه الحيرية وفيها أيضا مانعه سئل في شرير يضرب الناس بيده ولسانه بسبعه في الارض المقدسة  
وعوانه يأخذ منهم لنفسه ما لا وجعل ذلك وظيفة امتطالها وعلمها على أهل المدينة  
الاخبار عنه بذلك لدى الحكام الماديين والائمة المنصفين واذا سمع قولهم فيه فاذا يجب عليه اجاب  
نعم يسمع الاخبار بكونه شريرا بيده ولسانه سواء كان حاضرا او غائبا لان الامور الموجهة للتعزير ولو  
بالقتل المتعمدة حق الله تعالى التي لم يقصد بها شخص معين لا تحتاج الى الدعوى المحتاجة الى حضور  
المدعى عليه وليس هذا من قبيل الجرح المجرد الذي لا يقبل لانه لا يكون الا فيما هو حق العبد خاصة وهذا  
من حق الله تعالى لقصد وجهه الكريم ولذا نص علماء ائمة التفسير بذلك لم الاجر والثواب الجزيل  
حيث كانوا مخلصين لقصد وجهه الكريم ولذا نص علماء ائمة التفسير بذلك لم الاجر والثواب الجزيل  
تفرس فيه بانه لا يرجع الا بالقتل وأما السام والعتوان فنص علماء مذهب أبي حنيفة انه يثاب قاتله  
لما فيه من دفع شره عن عباد الله تعالى وقال في جواهر الفتاوى قال القاضي الامام ملك الملوك ابو العلا  
يجب عليه القتل مشروع عليه واجب \* لفساده والقتل فيه مقنع  
شاهان شاه ملك الملوك ابو العلا \* نظم الجواب لكل من هو يبرع  
وفي المحتجب رأى مسلما يرمى بجلد له قتله وعلى هذا القياس المكابرة بالظلم وقطاع الطريق وجميع الظلمة  
بأدنى شيء له قيمة وجميع السامه فيباح قتل الكل ويثاب قاتلهم والمقصود بهذا كله حسم مادة الظلم  
فانه يجب اعدامه فان الظلم ظلمات اه كلام الحيريه مع بعض حذف **سئلت** ما في الاشياء  
مطلب كل من تكب معصية لاحد فيها التعزير

مطلب يتفاوت الناس في  
التعزير بتفاوت منازلهم

قوله كالداهقنة جمع  
دهقان بكسر الدال يطابق  
على رئيس القرية والتاجر  
ومن له مال وعقار اه مصباح

مطلب فيمن قترز وجبة  
النير وعقد عليها ودخل  
ماذا يلزمه

مطلب يقبل الاخبار بكون  
فلان شريرا

مطلب في حكم السامية  
في حواشي الرمي على  
جامع القصولين مانعه  
الجاني والذي يباشر  
الجناية للوالي والعوان هو  
الذي يعين الجاني على  
الاخذ بالسامى هو الذي  
يرفع الامر الى من يعزرم  
ليقرمه اه

كل من تكب معصية لاحد فيها التعزير اه ونقله في الدرر ونقل محشيه ابن عابدين عن الفتح انه  
يعزرم من شرب الشاربين ويعزرم من معه ركوة خمر والمفطر في رمضان وكذا المسلم يبيع الخمر  
وياكل الربا والمغني والمخنت والناثقة يعزرون ويحبسون حتى يحدوا توبة ومن يتهم بالقتل والسرقة  
يحبس ويخذل في السجن الى ان يظهر التوبة وكذا من قبل اجنبية او عانقها او مسها بشهوة وذكرفي  
البحران الحاصل وجوبه باجماع الامة لكل من تكب معصية ليس فيها حد مقدر اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** بما نصه ما قولكم أهل العلم رحمكم الله تعالى فيمن سرق ماله فانه من رجليه فامر خدامه  
بضربه فغضبوه ضربا شديدا حتى أشرف على الهلاك فبلغ خبره الوالي ولم يدع المضروب ولم يأت للحكومة  
أصلا فهل يجوز للحاكم ان يعزره هذا الرجل وخدامه لانه متهم على ذلك الرجل وان لم يدع عليهم  
فالجواب ان هذه الحادثة وقع مثالا في الهند فاختلف علماءها في الجواب فاجاب فريق منهم بانه  
ليس للحاكم تعزيره بل ادعوى لا اشتراط تقسّم الدعوى في التعزير الواجب في حقوق العباد واستدلوا  
بما قاله ابن عابدين في الرد من ان ما يجب حقا للعبد يتوقف على الدعوى وأجاب الفريق الثاني بانه يجوز  
للحاكم ان يعزره من غير دعوى لان مبنى التعزير على السياسة واستدلوا بما في البحر من ان السياسة  
ما يفعله الحاكم لمصلحة رايها وان لم يرد بذلك الفعل دليل جزئي وطال النزاع بينهم فقد مواسوا الى مفتي  
مصر في الحال الشيخ العباسي حفظه الله تعالى ليرجع أحد الفريقين فاجاب بما حاصله الصواب هو  
جواب الفريق الاول لكونه موافقا لفروع المذهب وأصوله وقواعده وفصوله وكثير من كتب المذهب  
صرح فيها بان التعزير الواجب حقا للعبد يتوقف على دعواه وطالبه فلا يكون للامام ولا للقاضي اقامته  
بلاطلب في هذه الحالة ما لم يتكرر الايداء والشر والفساد من الشخص فينتقل الحكم من كونه حقا للعبد  
مخصوص الى كونه حقا لله تعالى لعدم مراعاة شخص معين فيكون للامام أو القاضي تعزيره واجبا  
ما تكون فيه المصلحة دفعا للفساد وقد اطلت في ذلك حتى قال في آخر كلامه فانت تراهم جميعا خصوصا  
التعزير بلاطلب وبلادعوى بالتعزير الواجب حقا لله تعالى خالصا ولم يقصد به شخص معين وأما الواجب  
حقا للعبد فيتوقف على ذلك والله تعالى أعلم **سئلت** في فتاوى الشيخ العباسي المذكور جواب يفهم  
منه السؤال وهو هذا المفهوم من كتب المذهب انه يجوز للعلم ضرب الصغير ضربا وسطا معتادا في محل  
الضرب وهو ان يكون على غير الوجه والمذاكير للتأديب والتعليم باذن الاب أو الوصي وانه لو مات من  
ضرب التأديب يضمن ويقيده بوصف السلامة وأما من ضرب للتعليم باذن الوالي فلا يضمن ما لم يتجاوز  
المعتاد على قولهما ورجع اليه الامام وحكي الاجماع عليه ولم يقيد الضرب باليد على ما نقله السيد  
الطهطاوي عنهم في أول كتاب الصلاة حيث قال والمنصوص انه يجوز للعلم أن يضربه باذن أبيه نحو ثلاثة  
ضربات ضربا وسطا سليما ولم يقيد بغير العصا اه المراد منه بخلاف الضرب على ترك الصلاة فانهم قيدوه  
باليد لا بالخشبة وقد ذكروا انه يجوز الحبس للتأديب قال في التحقيق الباهر شرح الاشياء والفتاوى  
ويقام عليه أي على الصبي التعزير ان كان من حقوق العباد وكذا يجب تأديب الاغوية ومن هذا  
يعلم ان المؤدب لا يجوز له تجاوز المعتاد في الضرب ولا الضرب في غير مواضع الضرب رله الحبس  
للتأديب وأن يكون ضرب التأديب باذن الوالي وانه مقيد بوصف السلامة وله الضرب المعتاد ايضا على  
التعليم حسب ما توضح اه والله تعالى أعلم

### كتاب الجهاد

**سئلت** عن الجهاد والمداومة على الصلوات الخمس في أوقاتها أي ما أفضل فالجواب ان  
المواظبة على أداء فرائض الصلاة في أوقاتها أفضل من الجهاد لانها فرض عين وتكرر ولان الجهاد

مطلب مهم هل للحاكم  
التعزير من غير دعوى

مطلب في حكم ضرب المعلم  
للصغير

مطلب هل الافضل الجهاد  
أو أداء الصلوات في أوقاتها



مطالب فین یجری علیہ  
علیہ الاجر بعد موتہ

مطلب الجهاد تارة يكون  
فرض كفاية وتارة فرض  
عين

• طاب في بيان السوكرته  
و. ك. هـ

له شريك حربي في دار الحرب فيعقد شريكه هذه العقد مع صاحب السوكرت في بلادهم وبأخذ منهم بدل المالك ويرسله الى التاجر فالظاهر ان هذا يحل للتاجر أخذه لان العقد الفاسد جري بين حريين في بلاد الحرب وقد وصل اليه ما لهم رضاهم فلا مانع من أخذه وقد يكون التاجر في بلادهم فيعقد معهم هناك ويقبض البديل في بلادنا أو بالعكس ولا شك انه في الاولى ان حصل بينهما خصام في بلادنا لا يقضى للتاجر بالبديل وان لم يحصل خصام ودفع له البديل وكيله المستأمن هنا يحل له أخذه لان العقد الذي حصل في بلادهم لاحكم له فيكون قد أخذ مال حربي برضاه وأما في صورة العكس بان كان العقد قد في بلادنا والقبض في بلادهم فالظاهر انه لا يحل أخذه ولو برضى الحربي لا بدناؤه على العقد الفاسد الصادر في بلاد الاسلام فيعتبر حكمه قال هذا ما ظهر لي في تحقيق هذه المسئلة فاعتقه فانك لا تجده في غير هذا الكتاب اه والله تعالى أعلم

سئلت عن رجلين اشتركا شركة عتبان وخطا الماهما وعملا فيه وسكاعن مقدار الربح وكيفية تقسيمه بينهما فهل تكون هذه الشركة فاسدة وكيف يقسم الربح الحاصل بينهما فالجواب انها شركة فاسدة واذا حصل ربح قسم على قدر رأس المال كما أفنى بذلك شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى واسعد لئلا يكفوى بما نصه ومن شرائط جواز الشركة أن يكون الربح معلوم القدر فان كان مجهولاً لا تنفسد الشركة لان الربح هو المفقود عليه وجهالة المفقود عليه توجب فساد العقد من شركة البدائع وكل شركة فاسدة فالربح فيها على قدر رأس المال ويبطل شرط التقاضى لان الربح فيه تابع للمال فيقدر بقدرة اه والله تعالى أعلم سئلت عن الشريك أو المضارب اذا خاط مال الشركة أو المضاربة فالآخر بدون اذن الشريك أو رب المال وهلاك المال هل يضمن فالجواب ما في فتاوى قارئ الهداية وهذا الغلطه الشريك أو رب المال اذا قال لشريكه أو عامله اعمل فيه برأيك فخطأ مال الشركة أو المضاربة بغيره لا يكون متعدياً فاذا هلك لم يضمن وان لم يقل له ذلك يكون متعدياً بالخطأ فيضمن مطاقاً له أم لا واذا اختلف في الاذن فالقول قول المالك الا أن يقيم الاخر يمينه على الاذن اه والله تعالى أعلم سئلت عن باع نصيبه من دار مشتركة بينه وبين سائر ورثة أبيه لا جنبي من دون رضى شركائه هل يجوز هذا البيع والحالة هذه أجيبوا فتجروا فالجواب نعم يجوز له ذلك والحالة هذه وهذه الشركة تسمى شركة ملك وقد عترفوا في التنوير بقوله وهى ان يملك متعدياً أو ديناً بارث أو بيع أو غيرهما ثم بين حكمه بقوله فكل أجنبي في مال صاحبه فصحه له يبيع حصته ولو من غير شريكه بلا اذن الا في صورة الخلط والاختلاط اه انظر توضيحه في شروحه وهو اشبه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل دفع لاثني عشرة دنانير قائله خذ هذه وضع أنت مثلها وبيع واشتر بجمع وذلك وما حصل من الربح يكون بيننا انصافاً فقبل منه ذلك وعمل هل تنعقد الشركة بذلك أو لا بد من أن يقول أحدهما شاركك في كذا ويقول الاخر قبلت فالجواب ان الشركة تنعقد بذلك لانه في معنى الايجاب والقبول قال في الدر المختار وركبها الايجاب والقبول ولو معنى كماله دفع له ألفاً وقال اخرج مثلها واشتر الربح بيننا اه أى وقبل الاخر وأخذها وفعل ان عقدت الشركة بغير وقوله وأخذها عطف بنفسه لان المراد القبول معنى وهو نفس الاخذ من الرد والله تعالى أعلم سئلت عن مات وترك ورثة أولاد أو اخوة وتركه عقاراً وحيوانات ونقوداً وبضائع فصاروا يملكون في الشركة بدون قسمة فيحترقون ويحصدون ويتجرون جميعاً فهل شركتهم هذه شركة ملك أو شركة مفوضة فالجواب انها شركة ملك حيث لم يقع بينهم عقد مفوضة فيما تصح فيه والمسئلة في رد المختار من كتاب الشركة وهذه عبارته

4



بعضها في ثمنه يقع كثير في الافلاحين ونحوهم ان احدهم يموت فتقوم اولاده على تركته بلا قسمة  
 ويبيعون فيها من حوت وزراعة وبيع وشراء واستدانة ونحو ذلك وتارة يكون كبيرهم هو الذي يتولى  
 مهماتهم ويملكون عنده بامره وكل ذلك على وجه الاطلاق والتفويض لكن لا تصرح بافظ المفاوضة  
 ولا يمان جميع مقتضى ما فيها مع كون التركة اغلبها او كلها اعروض لا تصح فيها شركة العمد ولا شرك ان  
 هذه ليست شركة مفاوضة خلافا لما أفتى به في زماننا من لا خيرة له بل هي شركة ملك كما حررت في  
 تنقيح الحامدية ثم رأيت التصريح به بينه في فتاوى الحنفية فاذا كان معهم واحد ولم يميز ما حصل له  
 كل واحد منهم به لم يكن ما جمعه مشتركا بينهم بالسوية وان اختلفوا في العمل والراي كثرة وصوابا  
 كما أفتى به في الخيرية وما اشتراه احدهم لنفسه يكون له ويضمن حصة شركائه من غنمه اذا دفعه من المال  
 المشترك وكل ما استدانه احدهم بطالب به وحده اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن كان في عيال  
 أبيه يأكل ويشرب ويلبس ويخدم مع أبيه في أمواله فزادت الاموال وغت بخدمته مع أبيه فهل يكون  
 له سهم في ذلك المال والحالة هذه فالجواب انه لا يكون له في ذلك المال حق وجب له لانه وان حصل  
 فيه النماء باعانتها في الخيرية من الدعوى مانصه سئل في رجل ساكن بيت أبيه ومن جلة عياله يعينه  
 بتعاطي أموره ولا يعرف له مال مخصوص به مات هل يكون ما بين يديه وما يورثه من ماله لا يورثه ولا  
 يجزى فيه ارث أم يجزى فيه الارث أجاب حيث كان من جلة عياله ومعينه في أموره وأحواله  
 بجميع ما تحصل بكسبه وجمعه بكنهه وتعبه فهو ملك خاص لأبيه لا شيء له فيه حيث لم يكن له مال ولو  
 اجتمع له بالكسب جلة أموال لانه في ذلك لأبيه معين حتى لو غرس شجرة في هذه الحالة فهو لأبيه نص  
 عليه علماء ائمة اهل البيت ولا يجزى فيه ارث عنه اكونه ليس من ممتلكاته والحالة هذه اه والله تعالى  
 اعلم **سئلت** في شريكي مفاوضة باع احدهم ما بضاعة من مال الشركة لا تخبر بثن معلوم فدفعه  
 المشتري للشريك الذي لم يباشر عقد البيع فهل يبرأ الدافع والحالة هذه أم لا فالجواب نعم يبرأ الدافع  
 بالدفع المذكور اذ كل واحد من شركاء المفاوضة وكيل عن الآخر وكفيل لكل دين لازم احدهما بتجارة  
 أو غصب أو كفالة لم لا تخبر حتى ان احدهم لو أجرة عبد افان للسبتا جرم طالبة الآخر بتسليم العبد كما  
 ان للآخر أخذ الاجر فان كل واحد منهم ما وكل عن صاحبه في قبض الديون الواجبة في التجارة وكفيل  
 بما وجب عليه بسببها فصار كل واحد منهم ما عطا بالابواب فاداه في الخيرية اه والله تعالى اعلم  
**سئلت** ما قولكم اهل العلم رحمكم الله تعالى في رجل باع عقد شركة عنان في مال معين من الطرفين  
 على أن يكون الربح بينهما انصافا وعملا ولا ورع فلما أراد اقسمة الربح قال احدهما انارأس مالى أكثر من  
 رأس مالك فآخذ من الربح على قدر رأس مالى وأنت على قدر رأس مالك والآخر يقول نقسم الربح  
 على ما شرطنا حين العقد فكيف الحكم فالجواب ان الربح يقسم بينهما انصافا كما شرطت فلا عبرة  
 بكلام من يريد خلاف ذلك كما أفتى بذلك شيخ الاسلام على أفندى واستدل له الكفوى بما نصه ولا  
 تسترط المساواة في رأس المال في هذه الشركة عندنا كما في قاضيان اه وقال في التنوير ونصح مع  
 التفاضل في المال دون الربح اه والله تعالى اعلم **سئلت** في رجل دفع الى رجل أرضا ببيعة سنين  
 معلومة على أن يغرسها ويحرقها او يبيعها او يتركها على ما أخرج الله تعالى من التخل والشجر والكرم فهو  
 بينهما انصافا وعلى أن تكون الارض بينهما نصفين أيضا فهو فاسد فان قبضها وغرسها غرسا من عنده  
 فأخرجت ثمر كثيرا كان جميع الثمر والاشجار لصاحب الارض وللعامل على رب الارض قيمة غراسه  
 وأجر مثله فيما عمل أفاده قاضيان في باب المعاملة اه والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن بنى في أرض  
 مشتركة بينه وبين آخر بغير اذن شريكه فهل يكون ما بناه ملكا له فلا يملكه ولا انتفاع بانقاضه  
 فالجواب نعم كافي تنقيح الحامدية واستدل له بما في التارخانية وهذا نصه واذا بنى في الارض

مطلب من كان في عيال  
 أبيه فهو معين له

مطلب بغير الدافع لاحد  
 شريكي المفاوضة الذي لم  
 يباشر العقد

مطلب نصع الشركة مع  
 التفاضل في المال دون الربح  
 مطالب في بطلان المتارسة

مطالب بنى في المشترك بغير  
 اذن فالبناء له فلا يملكه  
 متى شاء

المشتركة بغير اذن الشريك له أن ينقض بناءه اه والله تعالى اعلم **سئلت** في شريكي عنان باع  
 احدهما - امة فهو - للشريك الا تخرق حق القبض والخصومة أجيبوا تخرجوا فالجواب والله تعالى  
 الموفق للصواب ليس للشريك الذي لم يباشر البيع القبض ولا الخصومة قال قاضيان ولو باع احدهما  
 لا يكون للآخر أن يقبض شيئا من الثمن ولا يتخاصم فيما باع صاحبه والخصومة في ذلك للذي ولي العقد  
 فان قبض الذي باع أو وكل وكيله عليه وعلى شريكه ذكره في شركة العنان والله تعالى اعلم **سئلت**  
 عن شريكين شركة عنان أنكر أحدهما الشركة هل يكون ذلك فسخا لها فالجواب نعم يكون ذلك  
 الانكار فسخا لشركة أى شركة كانت في الفتاوى الانقروية مانصه شركة المفاوضة تنفسح بانكار  
 أحدهما وكذا جميع الشركات اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن شريكي عنان شرط أن يكون العمل  
 عليه - ما وأن يكون الربح انصافا - هل أحدهما فقط ويرى فهل يكون الربح على ما شرطوا وان لم يعمل  
 أحدهما مع الآخر فالجواب نعم يكون الربح بينهما على الشرط وان لم يعمل أحدهما قال  
 الانقروى واذا شرط العمل على ما قال الربح بينهما على ما شرطوا وان عمل أحدهما دون الآخر اه والله تعالى  
 اعلم **سئلت** في شريكي عنان قال أحدهما لصاحبه اعمل برأىك كيف ما تشاء ثم اعطى أموالا  
 من الشركة لا تخبر مضاربة هل يسوغ له ذلك أم لا فالجواب نعم يسوغ له ذلك قال في الخلاصة  
 ولو قال كل لصاحبه اعمل برأىك فلكل واحد منهم ما أن يعمل فيما يقع في التجارة من الرهن والارتمان  
 ودفع المال مضاربة والسفر والخطاب بماله والشركة مع الغير وأما الهبة والقرض وما كان انقلا فالحال  
 أو تملكيا بغير عوض فانه لا يجوز اه والله تعالى اعلم **سئلت** ما قولكم في مال الشركة اذا وقع  
 في بعضه بلا تعة ولا تقصير تلف هل ينقسم على مقدار المال كل من رأس المال أجيبوا رحمكم الله تعالى  
 فالجواب نعم يكون منقسم على رأس المال قال في المجموع والوضعية أى الخطيطة بان هلك جزء  
 من المال على قدر المال وان شرط غير ذلك اه والله تعالى اعلم **سئلت** هل لاحد الشركاء العنان أن  
 يبيع نسيئة كاله أن يبيع نقدا فالجواب نعم له ذلك قال في الهندية ولكل واحد من شريكي العنان  
 أن يبيع بالنقد والنسيئة وكذلك يبيع بما عجز وهما عند أي حنيفة رحمه الله تعالى اه والله تعالى اعلم  
**سئلت** اذا باع أحد شريكي العنان سلعة فهل للآخر ولاية قبض الثمن فالجواب ليس له  
 ولاية ذلك قال في الهندية وحقوق عقد قوله أحدهما ترجع على العاقد حتى لو باع أحدهما لم يكن  
 للآخر أن يقبض شيئا من الثمن اه والله تعالى اعلم **سئلت** فيما اذا أقرض أحد شريكي العنان  
 من مال الشركة مقصدا رايه دون الآخر هل لا يجوز له ذلك ويضمن نصيب شريكه فالجواب نعم  
 لا يجوز له ذلك ويضمن نصيب الشريك والحالة هذه كافي التنقيح والله تعالى اعلم **سئلت** عن  
 شريكين في فرس باع أحدهما نصيبه منه الاجنبي وسلمه له فهاكت عنده فهل يضمن البائع المذكور  
 حصة شريكه بتسليمها بدون اذن الشريك فالجواب نعم يضمن حصة شريكه والحالة هذه كافي  
 الخيرية وهذه عبارة الشريك بتسليمها للشريك ترى ضامن لحصة شريكه وان كانت قاعة يجب ردها عليه  
 وان شاء الشريك ضمن المشتري في صورة الهلاك اه وأفتى فيما اذا باعها الشريك ولم يسلمها الى المشتري  
 فذهب المشتري فوجدها في الصحراء فأخذها بغير اذن البائع وبغير اذن الشريك فهاكت عنده بانه  
 لا ضمان في هذه الصورة على البائع وانما الضمان على المشتري خاصة اذا البائع لم يتدبر بغير البيع  
 على حصة الشريك وانما ثبت التعدي لوسم انظر تمامه في الخيرية والله تعالى اعلم **سئلت**  
 فيما اذا كان الابن في عيال أبيه ومعينه له وقد حصل من كسبه مال جسيم فاشترى الولد من ذلك المال عقارا  
 وكتبه باسمه خاصة فهل يكون له أو لا يملكه فالجواب اذا كان الولد في عيال أبيه ومعينه له يكون جميع  
 ما تحصل من الكسب لأبيه وما لا يملكه من مال أبيه ان كان شراؤه لأبيه باذنه لا يكون له

مطلب ليس للشريك عنانا  
 الذي لم يباشر البيع القبض

مطلب انكار الشركة من  
 أحدهما ففسخ لها

مطلب الربح بينهما على ما  
 شرطوا وان لم يعمل  
 أحدهما

مطلب قال كل لا تخبر اعمل  
 برأىك كان لكل أن يرهن  
 الخ

مطلب اذا وقع في مال  
 الشركة تلف بلا تعة يكون  
 منقسم على رأس المال  
 مطلب لكل من شريكي  
 العنان أن يبيع نفسه  
 ونسيئة

مطلب اذا أقرض شريك  
 العنان بغير اذن ضمن  
 مطلب شريكه في فرس  
 باع أحدهما نصيبه لاجنبي  
 وسلمه فهاكت يضمن

مطلب اذا كان الولد مع  
 أبيه فالمال للأب



له الاختصاص به بدون وجه شرعي بل هو خاص بالاب وان كان شرأؤه لنفسه ودفع عنه من مال أبيه بلا اذنه يكون خاصا به بدل الثمن مضمون للاب هكذا في الفتاوى المهدية اه والله تعالى أعلم ❁ سئلت في دار مشتركة بين جماعة ذكور وانا فلانا لثمن ازوج اردن ادخالهم في الدار المذكورة واسكانهم فيها هل لا يجوز لثمن ذلك فالجواب نعم لا يجوز لثمن ذلك كما أفنى به في الخيرية وهو في التتبع أيضا من كتاب المحيطان والله تعالى أعلم ❁ سئلت عن رجلين أحدهما في طرابلس والاخر في مصر وقد عقد اشركة بينهما بان وضع أحدهما ألف دينار والاخر مثلها على أن يكون الربح انصافا واشترطا أيضا ان ما يشتريه كل منهما من مال التجارة يكون بينهما نصفين ثم صار هذا يشترى ويرسل للاخر وبالعكس حتى يرجع بذلك أموالا عظيمة هل هذه شركة عنان أو شركة ملك فالجواب انها مشتركة عنان الأولى والثانية شركة ملك يدل على ذلك ما ورد المختار وهذا نصه قال في الولوالجية رجل قال لغيره ما اشتريت من شيء فهو بيني وبينك أو اشتراك على أن ما اشتريه من تجارة فهو بيننا يجوز ولا يحتاج فيه الى بيان الصفة والقدر والوقت لان كلا منهما ما صار وكذا عن الاخر في نصف ما يشتريه وغرضه بذلك تكثير الربح وذلك لا يحصل الا بعموم هذه الاشياء اه في قلت وهذه الشركة تقع في زماننا كثيرا يكون أحد الشريكين في بلدة والاخر في بلدة يشتري كل منهما ويرسل الى الاخر ليبيع ويشتري لكنها شركة ملك والغالب انهم اذ عقدان بينهما شركة عقد بمال متساو أو متفاوت من مالهم ويحجب عن الربح على قدر رأس المال ويقسمان ربح الشركة بين كذا وكذا وهذا صحيح في شركة العقد لان شركة الملك لان الربح فيه على قدر الملك فاذا شرط الشراعي بينهما ما مناصفة يكون الربح كذلك الا اذا شرط على قدر مال شركة العقد فيكون الربح على قدر المال في الشريكتين قال فتنه لذلك فانه يقع كثيرا وبغضل عنه اه والله تعالى أعلم ❁ سئلت عن أحد الشريكين اذا سكن في الدار المشتركة على وجه الملكية بلا عقد اجارة ولا اذن من الشريك طالبه الا أن الشريك في أجرة حصته فهل لا تلزمه والحالة هذه فالجواب نعم لا تلزمه الاجرة والحال ما ذكر وقد سئل عنها في الحامدية فأجاب بمائ من منظومة المحمية وهو هذا

لو أحد من الشريكين سكن \* في الدار مدة مضت من الزمن  
فليس للشريك أن يطالبه \* بأجرة السكنى ولا المطالبة  
بأنه يسكن مثل الاول \* لكنه ان كان في المستقبل  
يطلب أن يهاين الشريكا \* يحجب فافهم ودع التشكيكا

مطلب دار بین ذکور  
واناث ایس لاناٹ اسکان  
از واجوت  
مطلب اشتر کاو اشتر طان  
کل مایش۔ تریہ کل منہ۔ ما  
یکون بینہ۔ الخ

مطالب سكن الشريك في  
الدار بلا اذن لا تلزمه الاجرة

مطالب لا تتجاوز الشركة في  
الاحتطاب ونحوه

مطلب اشتركا على أن  
يسأل الناس والحاصل  
نصفان  
مطلب من أحدهما الجلد  
ومن الآخر الصفة ما  
الحكم

فرع

[illegible]

مطاب من أحدهما الدابة  
ومن الآخر القرية الخ

مطلب اذ ابني أحدهما في  
المشترك بلا اذن ومطلب  
الاخر رفعه يقسم بينهما  
الخ

مطالب عمر المشترك بلا اذن  
كان متطوعا

مطلب شریکان فی دین  
قبض احدہما عنہ جائزاً  
للآخر مشارکتہ فی  
المقبوض

مطابق مات أحمد ورافع  
الاشتر كيف الحكم

مطلب الذين المشرك  
بسبب متحداذا قبض منه  
أحدهما كان للآخر  
مشاركته

مطابق قبض واستهلاك  
للاخر تقمينه

مطاب عمل أحد الورثة  
في الموروث بلا اذن فرج  
لا يكون لهم فيه حظ

مطلب أدركت غلة  
البيستان وأحد ما غائب  
ماذا يصنع الجاهل



قالوا يكون متطوعا في حق الشريك لانه قضى دينه بغير امره لاعتراض رافقه بتمكين من أن يرفع الامر الى القاضي ليأمره بذلك اه والله تعالى أعلم **سئلت** في دار بين اثنين غاب أحدهما فاجرهما الحاضر وقبض الاجرة فهل اذا جاء الغائب يشاركه في الاجرة فالجواب نعم قال في الهندية دار بين اثنين غاب أحدهما وأجرهما الاخر وأخذ الاجرة فللغائب أن يشاركه في الاجرة وفي التنقيح الجواب بمثل ذلك والله تعالى أعلم **سئلت** عن الشريك اذا ادعى الضياع أو الخسران هل يصدق فالجواب نعم يصدق بيمينه لانه أمين قال في الدر المختار وهو أي الشريك أمين في المال فيقبل قوله بيمينه في مقدار الربح والخسران والضياع والدفع لشريكه ولو ادعاه بعد موته كافي البحر مستدلا بما في وكالة الولو الجلية كل من حكى أمر الاعيان استثناه ان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان فيه في الضمان عن نفسه صدق اه فليحفظ هذا الضابط قال ويضمن بالتمتع وهذا حكم الامانات كما يضمن الشريك عنانا أو مفادضة بموته بمجهول لانصيب صاحبه على المذهب اه ثم قال العلاءي في فروع في المحيط قد وقع حادثان الاول نهاء عن البيع نسيت فباع فأجبت بنفاذه في حصته وتوقفه في حصته شريكه فان أجاز فالربح لهما وان لم يجز فالبيع في حصته باطل الثانية نهاء عن الانخراج فخرج ثم ربح فأجبت انه غاصب حصته شريكه بالانخراج فينبغي أن لا يكون الربح على الشرط اه ومقتضاه فساد الشركة نهرو فيه وتفرع على كونه أمانة ماسة مثل قاري الهداية عن طالب محاسبة شريكه فأجاب لا يلزم بالنقصان ومثله المضارب والوصي والمتولي نهرو وقضاة زمانه ليس لهم قصد بالمحاسبة الا الوصول الى صحة المحصول اه كلام الدر المختار وقيد في رد المحتار كونه غاصبا بالانخراج بما اذا تصرف فيه قبل العود فيصير محالفا ضامنا انظره يتضح لك الامر والله تعالى أعلم **سئلت** عن أحد الشريكين عنانا اذا باع ثوبا بمثل لا فرد عليه يعيب فقب له بدون قضاء عليه من القاضي هل يجوز ذلك عليه وعلى شريكه أو عليه فقط فالجواب انه يجوز عليه ما عدا ما قال في الخلاصة ولو باع أحدهما مائة عا فرده عليه يعيب فقب له بغير قضاء جازعاهما وكذا لو حط من غنمه أو آخر لا لجل العيب فان حط من غير عيب جاز من حصته وكذا لو وهب بعض الثمن ولو أقر يعيب في متاع باعه جاز عليه وعلى شريكه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن شريك عنان أقرانه استقرض للتجارة من فلان كذا هل يلزمه خاصة فالجواب نعم يلزمه خاصة وكذا لو أذن كل منهما صاحبه بالاستدانة عليه يلزمه خاصة حتى يكون لا قرض أن يأخذ منه وليس له أن يرجع على شريكه لان التوكيل بالاستقراض باطل فيستوي فيه الاذن وعدمه أفاده قاضيان والله تعالى أعلم **سئلت** عن شريكين في زرع امتنع أحدهما من سقيه هل يجبر فالجواب انه يجبر قال في الخلاصة والحديث اذا كان بين شريكين فأي أحدهما أن يسقيه يجبر وفي أدب القاضي لا يجبر ولكن يقال له اسقه وأنفق ثم ارجع في حصته بنصف ما أنفقت اه والله تعالى أعلم **سئلت** قاري الهداية عن شريكين في سفينة امتنع أحدهما عن بيع حصته أو اجارتهما أو سفرهما محبة وكيل له أو بنفسه بقصد بذلك ضرر شريكه فهل يجبر على ذلك أجاب لا يجبر على شيء من ذلك ولا يمكن بهابني الشريك ويقع في مدته ما أراد على وجه لا يضر بالشريك فان فعل في مدته ما يضر بشريكه فتلفت ضمن نصيبه وسئل هل للشريك أن يفسخ عقد الشركة في غيبة شريكه أجاب ليس لأحد الشريكين أن يفسخ الشركة من غير علم الاخر **سئلت** اذا ادعى أحد الشريكين على الآخر أو رب المال على العامل في مال المضاربة خيانه وطالب من الحاكم بيمينه انه ما خانته في شيء هل يلزم أجاب اذا ادعى عليه خيانه في قدر معلوم وأنكر حلفه عليه فان حلف برئ وان نكل ثبت ما ادعاه وان لم يمين مقدار افتكذلك الحكم لكن اذا نكل عن اليمين لزمه أن يبين مقدار ما خان فيه والقول قوله في مقداره مع يمينه لانه يكون كالقرار بشئ مجهول والبيان في مقداره الى المقتصر بيمينه الآن يقيم خصمه بيمينه على أكثر **سئلت** عن جماعة مشتركين

مطلب أجر الدار الحاضر وقبض الاجرة ثم جاء الغائب

مطلب يصدق الشريك بيمينه في الضياع والخسران

وقف على هذه الفروع المهمة

مطلب رد عليه المبيع بيمين فقب له بدون قضاء

مطلب أقر أحدهما بالاستقراض لزمه خاصة

مطلب شريكان في زرع أي أحدهما من السقي مطلب لا يجبر الشريك على البيع أو الاجارة

مطلب ادعى أحدهما على الآخر خيانه

في بستان باع كل منهم النمر الا واحد امتنع والمشتري ليس غرضه الا في المشتري من الجميع فهل يجبر الممتنع على بيع نصيبه وكذلك جماعة موقوف عليهم دار وهم ناظرون عاينها فاجر وها الا واحد امتنع قاصدا للضرر بالشركة وتعطياها هل يجبر على الاجارة معهم أجاب لا يجبر على أن يبيع مع الشركة لانه يجبر بل يبيعون حصتهم فقط أو تجبني الثمرة وتقسيم وكذلك في الدار الموقوفة لا يجبر على الاجارة بل يواجر شركاؤه حصصهم والمستأجرون يتأثرون مع الممتنع في السكنى بقدر أنصباهم **سئلت** عن شريك طلب من شريكه أو من العامل في المضاربة حساب ما باعه وصرفه فقال لا أعلم حسابا وانما باعت وصرفت وبقي هذا القدر هل يلزم بعمل محاسبة أجاب القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح والخسران مع يمينه ولا يلزمه أن يذكر الامر مفسدا لا والقول قوله في الضياع والرد الى شريكه اه والله تعالى أعلم **سئلت** فمين كان له مال فاشتريه مع آخر على العمل فيه وعلى أن يكون الربح بينهما نصفين فهل لا تصح هذه الشركة فالجواب نعم لا تصح هذه الشركة والربح كله لرب المال وللاخر أجر مثل عمله قال في الدر المختار فلو كل المال لأحدهما فلا يخرأجر مثله اه وقال ابن عابدين في الشركة التي يكون المال فيها من جانب واحد الربح لرب المال وللاخر أجر مثله اه وهذه المسئلة أول مسئلة شئت عنها وأتاني الجامع الازهر من بعض أهالي بلدة تناطرا بلس الغرب فأجبت عنها بما تقدمت به من نقد له عن الدر المختار وذلك في أو اخر سنة ثمانية وستين بعد المائتين والالف وهي في ذهني من ذلك الوقت والله تعالى أعلم **سئلت** عن بقرة دفعت مالها لرجل على أن يعلفها من علفه ويقوم بها وما حدث عنهما من النتاج يكون بينهما نصفين فهل لا يصح ذلك فالجواب لا يصح ذلك وما حدث فهو لصاحب البقرة وللاخر مثل علفه وأجر مثله كافي الرد عن التارخانية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجلين لهما عروض من قماش وصوف وقطن وطلع متنوعة قومها وعقد فيها شركة وكتبوا بنية بذلك ذكر افها أن العقد على مقدار كذا من الدراهم فهل لا تصح هذه الشركة وما الحكم فيها اذا عملوا وربحوا فالجواب لا تصح الشركة بغير التقدين والفلوس النافقة والتبر والنقرة اذا جرى التعامل بهما والا فكل عرض فمقد الشركة على ما ذكر بالسؤال غير صحيح والعقد الفاسد واجبة الرفع شرعا والربح في الشركة الفاسدة بقدر المال ولا عبرة بشرط الفضل فلو كان كل المال من أحدهما فلا يخرأجر مثله أفاده في الفتاوى المهدية المصرية والله تعالى أعلم

### كتاب الوقف

**سئلت** هل يجوز الوقف عند الامام الاعظم أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالجواب نعم يجوز عنده قال في الاسعاف وهو جازع عند علماء ثنائ أبي حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى وذكر في الأصل كان أبو حنيفة لا يجيز الوقف فأخذ به بعض الناس بظاهر اللفظ وقال لا يجوز الوقف عنده والصحيح انه جائز عنده الكل وانما الخلاف بينهم في لزوم وعنده فعنده يجوز جواز الاعارة فتصرف منفعته الى جهة الوقف مع بقاء المالك على حكم ملك الواقف ولورجع عنده حال حياته جاز مع الكراهة ويورث عنه ولا يلزم الا بأحد أمرين أما بان يحكم به القاضي أو يخرج مخرج الوصية وعندهما يلزم بدون ذلك وهو قول عامة العلماء وهو الصحيح ثم ان أبا يوسف يقول بصير وقفا بمجرد القول لانه بمنزلة الاعتاق عنده وعليه الفتوى وعند محمد لا إلا بأربعة شروط انظر هافيه وقال في الدر تنقيحا على قولهما فيلزم فلا يجوز له ابطائه ولا يورث عنه وعليه الفتوى أي على قولهما يلزمه قال في الفتح والحق ترجيح قول عامة العلماء يلزمه لان الاحاديث والآثار متطابقة على ذلك واستقر عمل الصحابة والتابعين ومن بعدهم على ذلك فلذا ترجح خلاف قوله اه مع مزيد من رد المختار وفي الرد من موضع آخر ان كتب المذهب مطبقة على ترجيح قولهما باللزوم

مطلب القول له في مقدار الربح والخسران

مطلب لا أحدهما فقط مال اشتركا على العمل فيه والربح بينهما

مطلب دفع بقرة على أن يعلفها والنتاج بينهما مطلب لا تصح الشركة بغير التقدين

مطلب في بيان حكم الوقف

مطلب في لزوم الوقف عنده وفي انه عند أبي يوسف يصير وقفا بمجرد القول

مطلب في بيان ان كتب المذهب على ترجيح قولهما باللزوم



قولهما بلزومه بلا حكم وبانه المفتى به وفي الفقه انه الحق فعلى المفتى والقاضي له - مل به وقول من قال ان المفتى يقتضي بقول الامام على الاطلاق ولا يتخير فذلك في غير ما صرح اهل المذهب بترجيح خلافه قال ولا شك ان اهل الاجتهاد في المذهب يرجحوا قولهما فاعلمنا ان اتباع ترجيحهم - والا كان عبثا فثبت ان قوله مرجوح والقضاء بالمرجوح غير صحيح اه وعن هذا قال في البحر ولو قضى الحنفى بصفة يهه أى الوقف غير المكيوم به في حكمه باطل لانه لا يصح الا بالصحیح المفتى به فهو معزول بالنسبة الى القول الضعيف ولذا قال في الغنية فالبيع باطل ولو قضى القاضي بصفته وقد اُفتي به العلامة قاسم وأما ما اُفتي به قارئ الهداية أى وغيره من صحة الحكم ببيعه قبل الحكم بوقفه فمعمول على ان القاضي مجتهد أو سهو منه اه ومنه يعلم ان قول التنوير قضى ببيع الوقف غير المسجل لو ارث الواقف فباع صح ولو لغيره لا لصغيره لضعف ايمانه على قول الامام المرجوح والله تعالى أعلم ﴿ سئلت عن رجل مريض وقف دارا مثلا على بعض ورثته ولم يحجزه باقى الورثة هل يبطل الوقف المذكور أو يصح فالجواب ما في رد المحتار وهو هذا اذا وقف على بعض الورثة ولم يحجزه باقىهم لا يبطل أصله وانما يبطل ما جعل من الغلة لبعض الورثة دون بعض فيصرف على قدر موارثهم عن الواقف مادام الموقوف عليه حيا ثم يصرف بعد موته الى من شرطه الواقف لانه وصية ترجع الى الفقراء وليس كوصية لوارث لا يبطل أصله بالرد نص عليه - لا لرحمة الله تعالى فتنبه لهذه الدقيقة شرعا لا لاية اه وقال في البحر في امرأة وقفت منزلا في مرضها على بنتها ثم على أولادها ثم على أولادهم أبدا ما تنادوا فاذا انقرضوا للفقراء ثم ماتت في مرضها وخلفت بنتين واختا لاب والاخت لا ترضى بما صنعت ولا مال لها سوى المنزل جاز الوقف في الثلث ولم يحجز في الثلثين فيقسم الثلثان بين الورثة على قدر سهامهم ويوقف الثلث في آخر من غلته قسم بين الورثة كلهم على قدر سهامهم ما عاشت البنات فاذا ماتتا صرفت الغلة الى أولادها وأولادها كما شرطت الواقعة لاحق للورثة في ذلك اه والله تعالى أعلم ﴿ سئلت فيمن وقف أشجارا من الزيتون أو الفحل أو نحوهما على الفقراء أو على مسجد أو على الذرية وقد جرى بذلك العرف والتعامل هل يصح هذا الوقف حينئذ فالجواب نعم قال في المخ المتعارف في ديارنا وقف البناء بدون الارض وكذا وقف الاشجار بدونها فتمتعين الا فتنا بصفته لانه منقول فيه تعامل اه أقول وهو متعارف في ديارنا طرابلس الغرب أيضا في بصفته فيها نعم المتعارف عندنا انما هو وقف الاشجار مع الارض وبدونها أو أما وقف البناء بدون الارض فغيره متعارف عندنا فاعلم ذلك والله تعالى أعلم ﴿ سئلت ما هو المعمول به في وقف المشاع فالجواب ان وقف المشاع فيه الخلاف يجوزه أبو يوسف ومنعه محمد رحمه الله تعالى واختلف التمهيج وقد نقل الكفوى الخلاف ثم قال والمتأخرون أفتوا بقول أبي يوسف انه يجوز وهو المختار اه وعمل القضاة والمفتين في بلادنا على قول أبي يوسف والله تعالى أعلم ﴿ سئلت عن بيع الوقف هل يجوز أم لا فالجواب انه لا يجوز ولو غير محكوم به على المفتى به من قول صاحبين بلزومه بدون الحكم كإقدماته وفي الدرر واذا لم يوافق وتم لا يملك ان لا يكون مملوكا لصاحبه ولا يملك ان لا يقبل التملك لغيره بالبيع ونحوه لاستحالة تملك الخارج عن ملكه اه والله تعالى أعلم ﴿ سئلت عن وقف عقار على جهة بر وجعل لنفسه أو لموقوف عليهم البيع وقت الحاجة فهل لا يصح هذا الوقف فالجواب نعم لا يصح هذا الوقف وهو المختار نقل الكفوى عن التتارخانية عن أبي بكر الاسكاف ان الوقف باطل قال الصدر الشهيد وهو المختار وفي تجنيس الفتاوى الشرط والوقف باطلان وهو المختار اه والله تعالى أعلم ﴿ سئلت عن اشترى عقارا ثم ادعى على بائعه انه وقف وانما باعه بغير حق فهل تصح دعواه فالجواب لا تصح دعواه وانما ذلك للمتولى فان لم يكن هنالك متولى فالقاضي ينصب متوليا يخاصم ويثبت الوقفية فاذا ثبتت الوقفية ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن من بائعه وتسامه في حوائش الرمي على جامع الفصولين من الفصل الثالث عشر في دعوى

مطابق فی بیان ان مذهبہ  
مرجوح

مطالب لوقضى الخنفي بصحة  
بعمه فيكمه باطل

## مطالب في وقف المريض

طاب في صحة وقف الاشجار  
اذا جرى به العرف

• مطلب في ان وقف الاشجار  
بدون الارض • تعارف في  
طرابلس الغرب  
• طاب في وقف المشاع

مطاب في ان بيع الوقف  
لا يجوز ولو غير محكوم به

مطالب في اشتراط الواقف  
البيع في الوقف

• طالب اشتري عقار اثم ادعى  
انه وقف

الوقف والله تعالى أعلم ﴿١﴾ سئلت عن قسمة الوقفين مستحقية قسمة تلك هل لا تجوز وهل لهم قسمة قسمة انتفاع لينتفع كل منهم بجانب منه أم لا فالجواب عن الأول ان قسمة على وجه التملك لا تجوز وأما الجواب عن الثاني فتم تجوز لهم قسمة لينتفع كل منهم ببعض منه قال في الخيرية ما نصه صرح في الاسعاف ان أهل الوقف لقسمة الوقف بينهم ليزرع كل واحد نصيبه جاز وقد ذكر استاذنا الشيخ شهاب الدين الشافعي في فتاويه ان قسمة التناوب فيه جائزة واستشهد بمسئلة الأرض المذكورة وفي الغنية ضبعة موقوفة على الموالى لهم قسمة قسمة حفظ وعمارة لا قسمة تلك فيجعل ما في الخصاص والمتون والشروح من عدم جواز قسمة الوقف على قسمة التملك لا قسمة الحفظ والعمارة توفيقا بين الكلامين اه والله تعالى أعلم ﴿٢﴾ سئلت عن اذى وقفية عقار عليه من أبيه فانكره واضع اليد فاحتج بحجة قديمة منقطعة الثبوت ليس له من يشهد بضمونها فهل لا يثبت الوقف بها بمجرد ثبوت مضمونها فالجواب نعم لا يثبت بها الوقف بمجرد ثبوت مضمونها فالحجج بالملك ولو عليه خطوط القضية الماضية لان القاضي انما يقضي بالحجة وهي البيئة أو الاقرار أو التناول وأما الصك فلا يصلح حجة لان الخط مما يزرور ويقطع كافي للخيرية وغيره والله تعالى أعلم ﴿٣﴾ سئلت عن رجل بنى في أرض وقف باذن المتولى بحكمه عليه هو وقد أجر مثله فانهم قد بنواؤه وأراد اعادته كما كان على أن يعطى مثل أجرها فهل له ذلك فالجواب نعم له ذلك وقد سئل عن ذلك الشيخ العباسي مفتي مصر حالاً فاجاب بقوله للمعتكرك حق الابقاء والاعادة حيث كان قائماً بدفع أجره مثل الأرض خالية عن البناء على ما عليه العمل اه والله تعالى أعلم ﴿٤﴾ سئلت عن سكن دار موقوفة عليه وعلى آخرين بالغلبة والقهر مدة طائفة هل يلزم باعطاء أجر حصته الباقيين فالجواب نعم يلزم بذلك كما أفتى به في الخيرية واستدل عافي البصر عن الغنية أحد الشريكين اذا استعمل الوقف كله بالغلبة بدون اذن الآخر فعليه أجره حصته الشريك سواء كانت وقفاً على سكانها أو موقوفة للاستغلال اه والله تعالى أعلم ﴿٥﴾ سئلت عما زعمه أهل طرابلس الغرب من ان الموقوف عليه من الاولاد والذرية هو الذي يتولى أمور الوقف تمهيداً وإيجاراً وزراعة من غير أن ينصب الواقف ناظر ابصر مع القول هل يكون قاضياً بتولية الموقوف عليه من الاولاد بدون نص من الواقف صريح فالجواب نعم لقوله المعروف عرفاً كالتنزيل شرطاً ولا يعرف أهل بلادنا المذكورة غير ذلك حتى ان الواقف يسلم ما يقفه عقب وقفه للموقوف عليه ويرفع هو عنه يده ويصير في حياة الواقف وبعد موته هو المتصرف في الوقف والذاب عنه اذا امتد على عليه متعدد وقد قال ابن عابدين رحمه الله تعالى في منظومة له في العمل بالعرف

والعرف في الشرع له اعتبار • لذاعا به الحكيم قديدار

والله تعالى أعلم ﴿ سئلت عن ناظر وقف أجر دكان الرجل بأجر مثله سنة وقبض منه أجرة نصف  
السنة ثم قام بعض الناس على هذا المسألة بخرقة مضارره وأذيته واخراجهم من الدكان فزاد في الأجرة  
على المثل وقبل الناظر زيادته الواقعة على وجه التمتع وأجر له الدكان وكلف المستأجر الأول بالخروج من  
الدكان وتسليمه إلى المستأجر الثاني فهل له ذلك أم لا فالجواب ليس له ذلك والمسئلة في الفتاوى المهدية  
وعبارتها هكذا إذ وقعت الإجارة الأولى صحيحة بأجرة المثل وكانت الزيادة أضراراً وتعتلاً لا تكون  
الإجارة التالية صحيحة اهـ والله تعالى أعلم ﴿ سئلت عن رجل وقف عقاره على أولاده ثم وسم وحمل  
آخره لجهة بر لا تنقطع فهل يكون هذا الوقف صحيحاً حيث وقع منه حال صحته وسلامته وشهدت بذلك  
عليه عدول ولولم يكن محكوماً به فالجواب نعم يكون صحيحاً على مذهب الإمام الثاني أبي يوسف رحمه  
الله تعالى فإنه عنده كالاتفاق يانرم بمجرد القول بدون تعيين قال في الدر المختار والاختار يقول الثاني أحوط  
وأسهل وبه فتى كافي الدرر وغيرها قال ابن عابدن ومقتضى قولهم يعمل بالانفع للوقف أن لا يعمل عن

مطلب في قصة الوقف

مطالب في أنه لا يعمل بالجنة  
المنقطعة الثموت

مطاب بنى باذن المتولى  
الحكر

مطلب سكن داراموقفه  
عليه وعلى آخره بالغلبة

المب في جريان العرف بان  
لوقوف عليه هو المتولى  
طرابلس الغرب

طالب في زيادة المتعنت في  
السيرة وانها غير مقبولة

اب في لزوم الوقف بدون  
حصيل



مطلب في وقف المشاع

مطلب اذا جعل آخره لمسجد  
كان مؤبدا

مطلب ليس للقاضي أن  
يجعل متوليا من الجانب  
مادام موجود من أولاد  
الوقف من يصح

مطلب وقف على أولاده  
ونسلمهم أبدا صح وكان آخر  
للفقراء

مطلب اذا سكن المشتري ثم  
ظهر أنه وقف تلزمه الاجرة

مطلب استحق منه بعد  
أكل الفلانة وقف ضمن الفلانة

مطلب في رجوع الوقف  
وأنه لا يصح على المفتي به

مطلب في وقف انهم لم  
يكن نعمة ولا إيجاره

قول الثاني لان فيه ابقاء بمجرد القول فلا يجوز نقضه اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في وقف مشاع لا يحتمل القسمة كطاحون وحمام دار صغيرة هل يجوز أم لا فالجواب انه يجوز فيما لا يحتمل القسمة بالاتفاق فيما يحتملها عند أبي يوسف خلافا لمحمد قال في جامع الفصولين والسيوطي لا يحتمل القسمة لا يمنع الوقف بالاختلاف اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل وقف على الأولاد وأولادهم وأولادهم فأذا انقضوا عاد وقف على المسجد الفلاني هل يصح هذا الوقف ويكون جعل آخره وقف على المسجد مؤبدا أجيبوا أن جروا فالجواب انه يصح وأنه يكون مؤبدا بذلك قال في رد المحتار بعد كلام طويل في اشتراط التأييد مانعه وبقي ما اذا وقف على عمارة مسجد معين فقيل يصح عند أبي يوسف لتأيد مسجد الا عند محمد وقيل يجوز اتفاقا وفي البصر عن المحيط انه المختار اه والله تعالى أعلم **سئلت** في واقف شرط الولاية لأولاده وأولاد أولاده هل للقاضي أن يولي أجنبيا ليس من أولاد الواقف فالجواب ليس له ذلك وفي جامع الفصولين وقف وجعل له متوليا وشرط كون المتولي من أولاده وأولاد أولاده هل للقاضي أن يولي غيره وهل يصير متوليا للوقف أم لا أجاب لا اه والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل وقف أرضه على أولاده وأولادهم ونسلمهم أبدا هل يجوز هذا الوقف فالجواب نعم يجوز عند الامام الثاني أبي يوسف رحمه الله تعالى ويكون بعد انتراض النسل للفقراء قال في الاسعاف لو قال وقف أرضي هذه على ولدي وولدي ونسلمهم أبدا جاز عند أبي يوسف فاذا انقضوا تكون الفلانة للفقراء ولا يصح عند محمد لاحتمال الانقطاع اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن اشترى عمارا وسكنه مدة ثم ظهر انه وقف هل تلزم المشتري أجرته فالجواب نعم قال في الدر المختار ولو سكنه المشتري والمترن ثم بان انه وقف وألصق ميرزا بجر المثل اه قال محشييه المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى بناء على المفتي به عند المتأخرين من أن منافع العقار تضمن اذا كان وقفا وأوليتهم أو مذهب اللائق لال اه وفي الخيرية من باب الاستحقاق مانعه **سئلت** في رجل وضع يده على حصص في حوائط موقوفة بأرضها وشجرها وقفا محكوما به يأكل غلاتها مدة سنين ادعى الموقوف علمهم بها وبعوا كل من غاتها فأجاب بأنهم باعوا حاله فله على تقيدهم برائهم باعوا حاله يصح بيعهم أم لا حيث كان الوقف ثابتا محكوما بلزومه على الوجه الشرعي ويضمن جميع ما أكله من الفلانة أم لا أجاب لا يصح بيعهم وعليه أن يرد حاله للوقف فان أبي حنيفة القاضي حتى يرد عليه رد الفلانة التي استهلكها ويرجع عليهم عياد فله من الثمن ان ثبت بالوجه الشرعي **سئلت** في رجل اشترى كرمًا فقبضه ونصرف فيه ثلاث سنين ثم ظهر لذي قاض انه وقف بعد إقامة البينة وأخذ البائع بقضاء القاضي وطلب الفلانة التي أتلفها المشتري في ذلك هل يجب ردّها على البائع ان كانت قائمة أوقمتها ان كانت هالكة وهل القول قول المشتري في مقدارها أم قول البائع أجاب صريح في جميع الفتاوى نقلا عن جامع الفتاوى انه يوضع من الفلانة مقدار ما أنفق في عمارة الكرم وما فضل من ذلك يأخذه المستحق من المشتري والقول قول المشتري في مقدار ما تناول ان أقرته تناول وان أنكره بالكلية فالقول قوله بيمينه لانه المدعي عليه والاخر المدعي فيحتاج الى البينة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن واقف رجوع في وقفه هل يصح رجوعه فالجواب ان مثل هذا السؤال رفع الى قاضي الهداية فأجاب عنه بقوله الواقف اذا رجع عن ما وقف قبل الحكم بلزومه فذهب أبي حنيفة انه صحح لكن الفتوى على خلاف قوله وأنه يلزم من غير حكم الحاكم ومع ذلك اذا قضى بفسخ الرجوع قاض حنفى صح ونفذ اه وقد قدمنا ان مذهب سيدنا الامام مرجوح وأنه لا يجوز الحكم بالرجوع فاذا حكم به حاكم لا ينفذ فليحفظ والله تعالى أعلم **سئلت** عن وقف انهم لم يكن له شيء بمرمته ولم تكن اجارته وتعميره هل يجوز حينئذ بيع أنقاضه من أشجار وأخشاب فالجواب ما في فتاوى قاضي الهداية مانعه اذا كان الامر كذلك صح بيعه بأمر الحاكم ويشترى بيمينه وقف مكانه فان لم يكن يرد الى ورثة الواقف ان

وجدوا

وجدوا والا يصرف الى الفقراء اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز نصب المتولي من الجانب وهناك من أولاده من يصلح لذلك فالجواب انه لا يجوز والحالة هذه قال في المحيط ولا يجعل القيم من الجانب مادام يوجد من ولد الواقف وأهل بيته من يصلح لذلك لانه أشفق على الوقف من الاجنبي اه والله تعالى أعلم **سئلت** في رهن وقف عقاره المرهون قبل أداء الدين الذي عليه هل يجوز هذا الوقف فالجواب ما في نتيجة الفتاوى وهو هذا قال ولو ان رجلا رهن ضيعة له من رجل ثم انه وقفها وقفا صححها فان اقتسها الرهن فالوقف جائز نافذ فان لم يفتكها حتى مضت سنة أو سنتان لا يبطل الوقف حتى لو اقتسها بعد ذلك كان وقفا فان مات صاحب الضيعة في فصل الرهن قبل الفكاك فان كان له مال غير الضيعة أذى الدين من ماله وكانت الضيعة وقفا وان لم يكن له مال غير هذه الضيعة بيعت الضيعة في الدين ويبطل الوقف اه معزى بالانفع الوسائل **سئلت** عن دار وقفها مالكها على أولاده وأولادهم وهكذا ليسكنوها فوقع فيها خراب واحتاجت الى التعمير فلي من يكون تعميرها فالجواب ان تعميرها يكون على من له السكنى فان امتنع من ذلك أو كان فقيرا أجزأكم وعمرها باجرتها فاذا عمرها ردها الى من له السكنى اه من الهداية والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن اشترى دارا وسكنها مدة ثم ظهر انها وقف فهل يجب عليه أجره منها فالجواب نعم كافي جامع الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت** عن شرط الواقف اذا ثبت هل يجب اتباعه ولا تجوز مخالفته فالجواب نعم قال في الاشياء شرط الواقف يجب اتباعه لقولهم شرط الواقف كمنع الشارع أي في وجوب العمل به اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أرض موقوفة باعها الموقوف عليه فهل يجوز بيعه فيها فالجواب لا يجوز قال في نتيجة الفتاوى أرض الوقف لا يجوز بيعها ولا رهنها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قسمة أهل الوقف هل تجوز فالجواب ان كانت قسمة تلك فلا تجوز وان كانت قسمة تناوب تجوز كافي الاسعاف اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن له حصص في عقار مشترك بينه وبين آخر وقفها شاعرة ثم بعد الوقف أراد قسمة حصته الموقوفة لتكون على حدة فهل يجوز له ذلك فالجواب نعم يجوز له ذلك قال في الدر فبقسم المشاع اذا كانت القسمة بين الواقف وشريكه المالك أو الواقف الآخر أو ناظره ان اختلفت جهة وقفه ما ولو وقف نصف عقاره له فالقاضي يقسم مع الواقف وبه موته لورثته ذلك فيقرر القاضي الوقف من الملك ولهم بيعه به أفتى قاضي الهداية واعتمد في المنظومة المحبسة اه وعبارة قاضي الهداية هكذا نعم تجوز القسمة ويفرز الوقف من الملك ويحكم ببيعها ويجوز للورثة بيع ما صار اليهم بالقسمة واذ قسم بينهم من هو عالم بالقسمة ان شاء عين جهة الوقف وجهة الملك بقوله والاولى أن يقرع بين الجزئين نفي اللزوم عن نفسه اه زاد في الدر فلا يقسم الوقف بين مستحقه اجماعا لان حقهم ليس في العين وفي فتاوى قاضي الهداية هذا هو المذهب وبعضهم جوز ذلك ولو سكن بعضهم ولم يجد الاخر موضعاً ينفقه فليس له أجره ولا له أن يقول أنا أستعمله بقدر ما استعملته لان المهايات انما تكون بعد الخصومة اه وكتب المحقق ابن عابدين قوله وبعضهم جوز ذلك هذا ضيف لمخالفته الاجماع اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وقف عقاره على مسجد معين ولم يجعل آخره للفقراء هل يجوز هذا الوقف فالجواب نعم يجوز في المختار قال الانقروى وقف أرضه على مسجد ولم يجعل آخره للفقراء تكلم المشايخ فيه والمختار انه يجوز في قولهم جميعا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن هيا مكانا لبناء مسجد ووقف دارا على ذلك المسجد الذي سيبني في ذلك المكان هل يجوز هذا الوقف فالجواب انه يجوز في الصحيح قال في البصرة فلا عن فتح القدير وقف عقار على مسجد أو مدرسة هيا مكانا لبنائها قبل أن يبنيا اختلف المتأخرون والصحيح الجواز وتصرف غلته الى الفقراء الى أن يبنى فاذا بنيت ردت اليها الفلانة أخذ من الوقف على أولاد فلان ولا أولاد له حكموا ببعثه وتصرف غلته الى الفقراء الى أن يولدوا فلان اه قيد بيمينته

مطلب لا يجوز نصب المتولي من الجانب مادام هناك من يصلح من أولاد الواقف مطلب في وقف المرهون

مطلب تعمير الدار الموقوفة على من له سكناها

مطلب في وجوب اتباع شرط الواقف

مطلب لا يجوز بيع الوقف ولا رهنه

مطلب لا تجوز في الوقف قسمة التملك

مطلب في جواز قسمة الواقف مع شريكه

مطلب الوقف على المسجد يجوز ولو لم يجعل آخره للفقراء

مطلب هيا مكانا لبناء مسجد ووقف عليه جاز الوقف



المكان لانه لو وقف على مسجد سيمره ولم يهي مكانه لم يصح الوقف كافي الر والى الله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن دار مسجلة في يد المستأجر وقفها ما لكها وهي كذلك هل يجوز هذا الوقف **فالجواب** نعم  
 يجوز هذا الوقف في الفتاوى الانقروية نقله عن الجهر مانصه ثم اعلم انه لا يشترط لصحة عدم تعاقى حق  
 الغير به فلو وقف ما في اجارة الغير صح ولا تبطل الاجارة فاذا انتقضت أو مات أحد هما صرفت الى جهات  
 الوقف وأما اذا وقف المهرهون فان اقتكاه أو مات عن وفاء عاد الى الجهة وان مات عن غير وفاء بيع  
 وبطل الوقف كذا في فتح القدير وسكت عن حكمه حال الحياة لو كان مـسـرراً وفي الاسعاف لو وقف المهرهون  
 بعد تسليمه أجبره القاضي على دفع ماعليه ان كان مـسـرراً فان كان مـسـرراً بطل الوقف وباعه فيما عليه اه  
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن وقف دار كاملة فاستحق نصفها بالقضاء فهل لا يبطل الوقف في  
 الباقي **فالجواب** لا يبطل في الباقي بل يبقى وقفاً عند الثاني رحمه الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله  
 تعالى اه من الاسعاف والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز وقف الدراهم والدنانير في بلادنا  
 طرابلس الغرب **فالجواب** لا يجوز لعدم جريان التعامل به فيها الى وقتنا هذا وجواز في بعض البلاد  
 مبني على انه متعارف بينهم ومتداول قال المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى فالظاهر اعتبار  
 العرف في الموضوع أو الزمان الذي اشترفيه دون غيره فوقف الدراهم متعارف في بلاد الروم دون  
 بلادنا اه والله تعالى أعلم **سئلت** مراراً في جمل الولاية والغلة لنفسه مدة حياته هل يجوز له  
 ذلك **فالجواب** نعم يجوز له ذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى قال في الدر المختار وجاز جعل غلة  
 الوقف أو الولاية لنفسه عند الثاني وعليه الفتوى وكتب بحسبه الشامي رحمه الله تعالى قوله وجاز جعل  
 غلة الوقف لنفسه الخ أي كلاً أو بعضاً قال وقد يجعل الغلة لنفسه لانه لو وقف على نفسه قبل لا يجوز  
 وعن أبي يوسف جواز وهو المعتمد اه وفي الاشباه مانصه وصحح الوقف على النفس اه قال بحسبه  
 الحوى وعليه الفتوى كافي الذخيرة والخلاصة والخانية اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يلزم  
 الوقف بمجرد القول وهل يجوز في مشاع وهل يجوز للواقف استثناء بعض الغلة لنفسه **فالجواب**  
 نعم قال في الاسعاف ثم ان أبا يوسف رحمه الله تعالى قال يصير وقفاً بمجرد القول لانه معتزلة الاعتاق عنده  
 وعليه الفتوى وقال في محل آخر انفق أبو يوسف ومحمد على جواز وقف مشاع لا يمكن قسمته كالحمام  
 والبئر والرحى واختلاف في الممكن فأجازه أبو يوسف وبه أخذ مشايخ بلخ وأبطله محمد اه وفي المحيط لصحة  
 الوقف شرائط أربعة التماس الى المتولى وأن يكون في المرفز وأن لا يشترط لنفسه شيئاً من منافع  
 الوقف وأن يكون مؤبداً بأن يجعل آخره للفقراء وعند أبي يوسف شيء من ذلك ليس بشرط ثم قال  
 ومشايخنا أخذوا بقول أبي يوسف ترغيباً للناس في الوقف اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن وقف  
 عقاراً على أولاده قبل وجودهم فهل يصح هذا الوقف **فالجواب** نعم يصح هذا الوقف قال في الدر  
 المختار صح الوقف قبل وجود الموقوف عليه فلو وقف على أولاد زيد ولداً له أو على مسجد هـي مكانه  
 أو مدرسة صح في الاصح وتصرف الغلة للفقراء الى أن يولد زيد أو يبنى المسجد اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن وقف يبيع على أنه ملك ثم استحق للوقف فهل يكون للمستحقين الرجوع بالغلة  
**فالجواب** اني رأيت سؤالا مثل هذا وجوابه لمقتضى الحنفية بتونس العلامة أحمد كرمي ولفظ جوابه  
 بيع الوقف باطل كافي الغنية وعليه فاذا سكنه المشتري بدعوى الملك ثم ثبت وقفه فعليه أجر المثل مدة  
 ما سكن وبه أفتى الرمي والاستتلال أولى بالرجوع لان منافع الوقف مضمونة عندنا والحكم مظهر  
 لا مثبت اه من خطه وبأسفله اسمه ومهره وأجاب عنه مفتي المالكية بها الشيخ صالح التنيقي بما نصه  
 وبعد من الامر اذا كان كذا كرويت ان المبيع حبس فان البيع ينقض حيثئذ ويرد المبيع لمستحق  
 الحبس ويرجع المشـ نرى بالتمن على ياتعه ان كان ما وما ما استغله المشتري فيما مضى فلا رجوع عليه

مطلب وقف ما في اجارة  
الغير صح

مطلب في وقف المهرهون

مطلب وقف الكل فاستحق  
النصف لا يبطل الوقف  
في الباقي

مطلب لا يجوز وقف الدراهم  
والدنانير في طرابلس الغرب  
لعدم جريان العرف

مطلب يجوز للواقف جعل  
الولاية والغلة له

مطلب في لزوم الوقف  
وجوازه في المشاع وجواز  
استثناء بعض الغلة له

مطلب يصح الوقف قبل  
وجود الموقوف عليه

مطلب وقف يبيع على أنه  
ملك فاستحق مكان  
للمستحقين الرجوع بالغلة

به اذ المشهور من المذهب ان من استحق من يده الحبس بعد ان استغله انه لا يرجع عليه بالغلة اذ لم يكن  
 عالماً بأنه حبس وهو محمول على انه غير عالم به حتى ثبت عليه علمه به هـ اذ المذهب ان القاسم وبه مضى  
 العمل هكذا اجاب في مثل النازلة سيدى عبد الله العبدوسى كافي نوازل بيوع المعيار ونقله عنه شارح  
 العمادات وفي التحفة

ومن يبيع ماعليه حبساً \* يرتد مطلقاً مع علم أسا \* والخلف في المتاع هل يعطى الكرا  
 وفي هذا القدر كفاية والسلام وبأسفله اسمه وخاتمه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وقف عقار اعلى  
 أولاده ونسبه الى آخرهم فان انقرضوا عاد الى الفقراء وشروط الواقف في وقفه للوقوف عليهم مبيع  
 الوقف لبعضهم هل يبطل هذا الوقف **فالجواب** اني رأيت بخط الفاضل الشيخ محمد الطنطاوى  
 الازهرى فتوى على صحة وقف هذه صورتهما الحمد لله وحده حيث شرط الواقف المذكور للوقوف  
 عليهم قسمة الوقف وبيعه لبعضهم فان الوقف يبطل بهذا الشرط على ما عليه الفتوى وفي فتاوى العلامة  
 قاسم يصح الوقف ويلغو الشرط قال وهو المختار وحينه ذاللقاضى مخير بين القضاء بطلان الوقف على  
 القول المفتى به فيكون ميراثاً وبين القضاء بصحته وابطال شرط القسمة والبيع المذكورين والله تعالى أعلم  
 الفتير محمد الحسين الطنطاوى الحنفى الازهرى اه وقد مال أخونا الشيخ العباسى مفتى مصر في الحال  
 الى القول بصحة الوقف وبطلان الشرط وهى في فتاوى به المهدية والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
 مسجد خرب وخراب ما حوله من البيوت والعمارة وتفرق الناس عنه وله أوقاف فهل يجوز  
 نقلها الى مسجد آخر عامر قليل الاوقاف داخل بين البيوت وله جماعة عظيمة كثيرة أجيبوا ترجوا  
**فالجواب** انه يجوز ذلك عند الامام الثالث محمد الشيبانى رحمه الله تعالى وقد أطال الخبير الرملى في  
 الجواب فرأجعه وفي البرازية والخلاصة اذا خرب مسجد وتفرق الناس عنه تصرف أوقافه الى مسجد  
 آخر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مات وعليه دين وترك عقاراً يستغرفه الدين فوقفه الوارث  
 فهل لا يصح وقفه والحالة هذه **فالجواب** نعم لا يصح وقفه لان من شرط صحة الوقف ملك الواقف لما  
 وقفه وحيث كانت التركة مستغرفة بالدين فلا ملك للوارث فيها فلا يصح وقفه وقد أجاب بمثل ذلك  
 المحقق الرملى والله تعالى أعلم **سئلت** في وقف مشاع قضى قاض بصحته فهل يصح حكمه ويرتفع  
 فيه الخلاف **فالجواب** نعم لان وقف المشاع قبل بصحته وبطلانه والقولان معصيان للفقاضى أن  
 يحكم بما شاء منهم ما هو محكم بأحدهما ارتفع الخلاف وانقطع النزاع والمسئلة في الدر وحواشيه وكذا في  
 الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن ورثة اخنفاوا فقال بعضهم ان هذا العقار مخالف عن أئينا  
 وقف علينا وقال بعضهم هو ملك موروث لنا ولا يبيعه لهذا ولا لهذا اذا لم يحكم النزعى في ذلك  
**فالجواب** ان كلاً يؤخذ بما فراره فخصه مدعى الوقفية وقف عليه وحصه البعض الآخر ملك فان  
 أثبت مدعى الوقفية الوقفية بعدول مقبولين كان الكل وقفاً كما أفتى بذلك الخبير الرملى والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن في يده دار فأقر بانها وقف فلان ثم مات فادعى ورثته انها ملك موروث لهم فهل  
 لا تسمع دعواهم الملك بعد اقرار مورثهم بالوقف **فالجواب** نعم وفي الفتاوى الانقروية مانصه أقرانه  
 وقف فلان ومات لا تصح دعوى الورثة انه ملك مورثنا على ما أفتى به أبو السعود اه وفيها مانصه ويجب أن  
 يعلم بان قول من في يده أرض هذه الارض وقف اقرار بالوقف وليس بابتداء وقف حتى لا يشترط له شرائط  
 الوقف وفيها أيضاً أرض في يد ورثة أقر وأبان أباهم وقفها واذ كر كل منهم جهة أخرى فيقبل قولهم وتصرف  
 حصه كل الى الوجه الذى أقر وولاية هذا الوقف للحاكم بوليهم من شاء ولو في الورثة صغير أو غائب  
 لا يحكم بحصصهم حتى يدرك الصغير ويحضر الغائب اه والله تعالى أعلم **سئلت** في وقف على الاولاد  
 الذكور والاناث ادعى الذكور على الاناث ان الانثى انما استحق منهم بشرط أن لا تكون ذات زوج

مطلب في اشتراط بيع  
الوقف لبعض المستحقين  
من بعضهم

مطلب اذا خرب المسجد  
وما حوله صرفت أوقافه  
الى مسجد آخر

مطلب مات عن عقار ودين  
يستغرفه فوقف الوارث  
العقار لا يصح

مطلب اذا كان في المسئلة  
قولان معصيان جاز الافتاء  
والقضاء بأحدهما أيا كان  
مطلب اختلاف الورثة في  
عقار مشترك لهم فقال  
بعضهم ملك والبعض وقف

مطلب في يده دار أقرانها  
وقف ثم مات الخ

مطلب ادعى الذكور ان  
الانثى انما استحق عنده  
عدم التزوج الخ



فان تزوجت فلاحق لها أو أبتوا هذا الشرط بشهادة عدلين والاثبات احتجوا بهذا الوقف وأنه مطلق لم يكن فيه التعرض لهذا الشرط فهل المبررة ثابتة بالبدنة ولا عبرة بإطلاق الصك فالحجواب ان المعتبر ما ثبت بالبدنة المعادلة ولا عبرة بإطلاق الصك قال في البصائر ان الاعتبار في الشروط لما تكلم به الواقف لا لما كتب في مكتوب الوقف فلو أقيمت بدنة بشرط تكلم به الواقف ولم يوجد في المكتوب عمل به اه والله تعالى أعلم **سئلت** في شاهدين شهدا ان فلانا وقف داره الفلانية على كذا ولم يقل ولا وقفها وهو عاكها فهل لا تقبل هذه الشهادة ولا يثبت بها الوقف فالحجواب نعم قال في التمار خاتمة حسمان نقله الانقروى ولو شهد الشهود انتهى ما نفعه انه وقف هذه الارض وقفا صحيحا وانما كانت في يده حتى مات فالقاضي لا يقضي بالوقف ولو شهد الشهود ان فلانا أقر عندنا انه وقف هذه الارض وحدها وان كان مالكا في وقت ما وقفها فبما بان اوقف من قبل الواقف وآخر جناها من يد الذي هي في يده اه وفي الفتاوى المهدية مانصه وأفاد الرمي في فتاويه ان ذكر الشاهدين ان المذمى وقفه مملوكا للواقف شرط في قبول الشهادة اه وفي رد المحتار مانصه ذكر في الاسعاف لو ادعى ان هذه الارض وقفها فلان على وذو اليد يحدو ويقول هي ملكي لا يصح وان شهدت البدنة انها كانت في يده يوم وقفها لان الانسان قد يقف مالا يملكه وهو بيده اجارة أو اعارة اه ومفاده انه بشرط به يدعيان الواقف بيان أنه وقفه وهو عاكها وهـ اذا ظهر في نحو هذه الدعوى وكذا الاختلاف في أنه وقفه قبل أن يملكه أو بعد ما يملكه أما لو اختلفا في أن فلانا وقفه أولا أو كان وقفا فدينا مشهورا فباعه أحد واستولى عليه ظالم فهذا شرط الحكم بصحة الوقف لا الحكم بنفس الوقف ففي فتاوى قارى الهداية سئل هل يشترط في صحة حكم الحاكم بوقف أو بيع أو اجارة ثبوت ملك الواقف أو المأجور وجازته أم لا أجاب انما يحكم بالصحة اذا ثبت انه مالك لما وقفه أو ان له ولاية الايجار أو البيع لم يباعه بملك أو نيابة وكذا في الوقف وان لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم بالصحة بل بنفس الوقف والاجارة والبيع اه هذا كلام الرذائله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل ادعى وقفية دار في يد آخر وقضى له بالوقفية فجاء آخر وادعى على هـ هذا المحكوم له بالوقفية بان تلك الدار ملكه فهل تسمع دعواه فالحجواب نعم تسمع دعواه قال في الخاتمة أرض في يد رجل ادعى رجل انها وقف وبين شرائط الوقف وقضى القاضي بالوقف ثم جاء آخر وادعى انها ملكه قالوا تقبل بينة المذمى لان القضاء بالوقف بمنزلة استحقاق الملك وليس بتحرير الأبرى أنه لو جمع بين وقف ومالك وباعها ماصفقة واحدة جاز بيع الملك ولو جمع بين حر وعبد وباعها ماصفقة واحدة لا يجوز بيع العبد دل ان القضاء بالوقف بمنزلة القضاء بالملك وفي القضاء بالملك يقتصر على المقضى عليه وعلى من تلقى الملك منه ولا يمتد إلى الغير فكذلك في الوقف اه والله تعالى أعلم **سئلت** في أرض موقوفة اقسمتها الموقوف عليهم بتراضيهم ثم قام بعضهم يريد نقض القسمة هل يجاب لذلك ففي الفتاوى الانقروية عن فتاوى ابن نجيم مانصه اقسمة أو ارضاء براضهم ثم أراد أحد منهم بعد سنين ابطال تلك القسمة فله ذلك اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل تزوجت فلانة فدارى وقف على كذا هل تصير وقفا عند تزوجه فالحجواب لا تكون وقفا عند ذلك قال في الاسعاف ولو قال اذا جاء غدا أو اذا جاء رأس الشهر أو قال اذا كملت فلانا أو اذا تزوجت فلانة وما أشبهه فأرضى هذه صدقة موقوفة يكون الوقف باطلا لانه لا يتحمل التعليق بالخطر لكونه مما لا يخلف به فلا يصح تعليقه كالأصح تعليقه بالبدنة بخلاف النذر لانه يتحمل التعليق ويحاف به اه **سئلت** عن رجل وقف دارا على كذا فله الأرض في ملكي فهي صدقة موقوفة فانه ينظر ان كانت في ملكه وقت التكلم صح الوقف والا لا لان التعليق بالشرط المكان تنجز اه اسعاف وفه أيضا ولو وقف أرض غيره فأجازها المالك جاز الوقف عندنا خلافا للشافعي اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن شرط في وقفه ان يفلان يبعه ثم قال في آخره لا يباع ولا يوهب قال لا يباع يكون الثاني ناسخا للاول

مطلب شهد انه وقف ولم يقل ولا وقف وهو عاكها

مطلب انما يحكم بصحة الوقف اذا ثبت انه مالك لما وقفه  
مطلب تسمع دعوى الملك بعد الحكم بالوقف من غير المحكوم عليه

مطلب اقسمة الوقف ثم طلب أحدهم نقض القسمة كان له ذلك

مطلب الوقف لا يتحمل التعليق

مطلب قال ان كانت الارض في ملكي فهي وقف  
مطلب وقف الفضولي موقوف على الاجازة  
مطلب شرط البيع أو لا ثم

هل يكون الثاني ناسخا للاول فالحجواب نعم يكون ناسخا له كافي الاسعاف والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن يبيده عقار فأقر انه وقف عليه وعلى ولده ونسبه أبدا ومن بعدهم على المساكين هل يقبل قوله فالحجواب نعم يقبل قوله ولا يكون هو الواقف له لان العادة جرت أن يكون الوقف عليهم من غيرهم اه اسعاف والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في رجل وقف عقاره على بنيه وله ذكور واناث هل يدخل الذكور والاثان فيه أو يختص به الذكور فالحجواب انه يدخل في البنين الذكور والاثان ويكون من قبيل التغليب قال سيدي حسن الشرنبلالي في شرحه على الوهبانية فاذا وقف على بنيه وله بنون وبنات لهم الغلة بالسوية لتناوله البنات وعن أبي حنيفة تكون الغلة للبنين خاصة والصحيح الاول اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مسجد ضاق عن أهله وبجواره أرض رجل هل تؤخذ منه كرها بغيرها لاجل توسعته فالحجواب نعم قال في الوهبانية

وان مسجد قد ضاق والأرض حوله بغيرها كرها انضاف وتعمير

صورته لم يمكن توسيع مسجد ضاق الأبارض رجل تؤخذ بغيرها ولو كرها وان كانت وقفا على المسجد تدخل بامر القاضي وان كانت من طريق العامة باذن الامام وكذا عكسه لو ضاق الطريق والمسجد واسع لا يحتاج لزيادة اتساعه يجعل منه جانب اسعة الطريق نظرا للعامة بما هو لهم اه **سئلت** في البرازية من أوائل كتاب الوقف مانصه وان خاف الوقف ابطاله ولم يتيسر له الحكم بان لم يصادف حاكما يجوز قضاؤه في المجتهدين كالأغلب قضا انما يقول ان ابطاله قاض أو وال فله هذه الارض بجملة ما فيها ما فيها وصية مئة ويتصدق بثلثها الى الفقراء والوصية تحتل التعليق بالشرط فلا يفيده الوارث الرفع الى القاضي والابطال اه والله تعالى أعلم **سئلت** في الواقف اذا شرط لنفسه بعضا من غلة الوقف مادام حيا هل يجوز الوقف مع هذا الشرط فالحجواب نعم قال في المحيط ثم عند محمد رحمه الله تعالى لصحة الوقف شرائط أربعة التسليم الى المتولى وأن يكون في المرفز وأن لا يشترط لنفسه شيئا من منافع الوقف وأن يكون مؤديا بان يجعل آخره للفقراء وعند أبي يوسف شيء من ذلك لا يشترط فعلى هذا لو وقف على نفسه أو على أمهات أولاده يصح الوقف عند أبي يوسف وعند محمد وهلال ابن يحيى لا يصح ومشايخنا أخذوا بقول أبي يوسف ترغيبا للناس في الوقف اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وقف قضى قاض بلزومه بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة فهل لا يجوز نقضه بعد ذلك فالحجواب لا يجوز نقضه بعد ذلك قال في المحيط ولو رفع الامر الى القاضي فامضى القاضي الوقف بناء على دعوى صحيحة وشهادة قائمة عليه وانكر الوقف فانه يصح الوقف ويلزم حتى لا يجوز نقضه به بحال لانه قضى في فصل مجتهد فيه فينفذ قضاؤه ولو قضى بالوقفية بالشهادة القائمة على الوقف من غير دعوى فيصح لان حكمه هو التصديق بالغلة وهو حق الله تعالى وفي حقوق الله تعالى يصح القضاء بالشهادة من غير دعوى اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم فيمن وقف بستانه بقره وعبيده وآلات الحر والسقي هل يجوز في الكل أو في خصوص العقار أجيبوا ثوبا فالحجواب انه يجوز في الكل قال في المحيط ويجوز وقف العقار وكل ما كان تبعه من المنقول كالوقوف أرضا مع العبيد والآلات الحر لانها توابيع للعقار اه **سئلت** عن رجل وقف الكنب اختار فوافيه والاصح انه يجوز لمكان التعارف رجل وقف أرضا وفيها زرع أو غر لا يدخل الزرع والثمر في الغلة المنقولات الموضوعة في الارض ولهذا لا تدخل في البيع والهبة والصدقة الا بالشرط فكذلك لا تدخل تحت الوقف الا بالشرط ولو وقف في مرضه ثم مات وعليه دين ينقض وقفه ولو وقف أرضا فيها أشجار واستثنى الاستثنى لا يجوز الوقف لانه صار مستثنى لا لأشجاره واصحها فيصير الدخول تحت الوقف مجعولا ولو مات أحد من الموقوف عليهم قبل أن يصير الغلة قيمة لا يصير نصيبه ميراثا وان مات بعد ما صار الغلة له قيمة صار نصيبه

مطلب في يده أرض أقر انه اوقف عليه وعلى نسبه أبدا  
مطلب وقف على بنيه وله ذكور واناث

مطلب ضاق المسجد وبجانبه أرض تؤخذ كرها بغيرها

مطلب في جواز شرط بعض الغلة لنفسه

مطلب لا يجوز نقض الوقف بعد الحكم به

مطلب وقف العقار بقره وعبيده جاز

مطلب يجوز وقف الكنب في الاصح

مطلب وقف أرضا فيها زرع



مطاب وقف على زيد وعمر  
ثم على مدرسة ذات أحدها  
تكون حصته للفقراء  
مطاب في أيديهم وقف  
مات شهوده ولم تدر مصارفه

مطاب في وقف فقدهت  
تحت ومات شهوده وعلم  
كيف كان يصنع نظاره

مطاب في شهادة السماع

مطاب سكت عن نصيب  
من مات يرجع لأصل الغلة

ميراثا الكل من المحيط والله تعالى أعلم سئلت عن وقف دار على ولديه زيد وعمر ثم من بعدهما على المدرسة الفلانية مات زيد فهل تنتقل حصته إلى المدرسة فالحجواب لا تنتقل إليها بل إلى الفقراء حتى يموت عمر وفنعت ذلك ينتقل الكل إلى المدرسة كما أجاب بذلك الخبير الرمي عن مثل هذا السؤال والله تعالى أعلم سئلت عن رجل وقف عقاراته على ذريته ثم مات وبقي الوقف في أيديهم بطنه بعد بطن وقد فقدت حجة الوقف ومات شهوده ولم يدرك كيف كان شرط واقفه ولا كيف كانت نظاره تصنع فيه ولا وجد له قيد في دواوين القضاة المصنفين والحاصل أنه لم يعلم من أحواله إلا أنه وقف من فلان على ذريته ويبد كل منهم قطعة منه ينتفع بها مات الآن شخص من ذريته عن غير ولد فلان يكون نصيبه فالحجواب أن نصيبه يصرف لبقية مستحقه من غير تمييز ذكر على أني ولا تفرع بطن على بطن كافي البرازية وكذا فم لم يذكروا وقفه سهم من يموت عن غير ولد كذا في الاسعاف أفاده في التفتيح والله تعالى أعلم سئلت عن وقف تقادم ومضت عليه سنون ومات شهوده وفقدت حجة وقفه ولم يعلم من نظاره السابقين كيف يصرف وإن مات منهم عن ولد فنصيبه له وعن غير ولد فنصيبه للأقرب إلى الميت هل يجب أن يجري على ما كان من النظر السابقين ولا يكلف أحد منهم أن يثبت نسبه إلى الواقف حيث كان الموقوف في أيديهم فالحجواب نعم يجب إجراؤه على ذلك حيث تحقق ولا يكلفون إثبات أنسابهم إلى الواقف حيث كان بأيديهم والمستقلة في كثير من المعبرات وفي الخبرية إذا كان للموقف كتاب في ديوان القضاة المسمى بالسجل وهو في أيديهم اتبع ما فيه استمسانا إذا تنازع أهله فيه ولا ينظر إلى المهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف كانوا وما لون وإن لم يعلم الحال فيما سبق رجعت إلى القياس الشرعي وهو أن ثبت بالبرهان حقا حكم به اه والله تعالى أعلم سئلت عن الشهادة بالسماع هل يثبت بها شرائط الوقف كاصلة أم لا وما هي الشرائط التي لم تثبت بالسماع أفيدونا بكم الله تعالى فالحجواب ما في التنوير من الوقف وهو هذا وتقبل فيه الشهادة على الشهادة وشهادة النساء مع الرجال والشهادة بالشهرة لا تثبت أهله وإن صرحوا به لا تقبل لأنها لا تثبت شرائطه في الأصح اه مع بعض زيادة من شرحه للعلائي وكتب محمديه الحق ابن عابدين رحمه الله تعالى قوله لا تثبت شرائطه المراد من الشرائط أن يقولوا أن قدر من الغلة لا كذا ثم يصرف الفضل إلى كذا بعد بيان الجهة اه يحرم من الشهادات وقوله بعد بيان الجهة متعلق بقوله أن يقولوا أن بيان الجهة هو بيان المصرف ويأتي أنه من الأصل لا من الشرائط فالمراد من الشرائط ما يشترطه الواقف في كتاب وقفه لا الشرائط التي يتوقف عليها صحة الوقف من الملك والافراز والتسليم عند القائل به ونحو ذلك مما مر أول الباب اه والله تعالى أعلم سئلت عن واقف وقف عقاراته على أولاده مرتباً لا يعطى البطن الثاني مادام أحد من البطن الأول غير أن مات من أي بطن تنزل ولده واحد أو أكثر منزلة وأخذ نصيبه ومن مات عن غير ولد فنصيبه لأهل درجته وقد سكت الواقف عن نصيب من مات عن غير ولد ولم يوجد من درجته أحد فالحجواب والله تعالى الموقوف للصواب أنه إذا لم يوجد أحد من درجته يرجع نصيبه إلى أصل الغلة فيقسم نصيبه على جميع المستحقين وكذا إن سكت عن بيان نصيبه قال في رد المحتار بعد كلام والحاصل أنه إذا رتب بين البطنين لا يعطى للبطن الثاني ما لم ينقض الأول إلا إذا شرط بعد ذلك أن مات عن ولد فنصيبه لولده فيه طي لولده وإن كان من البطن الثاني فإن سكت عن بيان نصيبه لا يعطى لولده بل يرجع لأصل الغلة فيقسم على جميع المستحقين وكذا إن بين نصيب من مات عن غير ولد بأن شرط عوده على طبقة أو أن في درجته وطبقته أول من دونه أتبع شرطه فإن لم يوجد ما شرطه عاد نصيب ذلك الميت لأصل الغلة فيقسم على الجميع لا على الفقراء لأنه شرط تقديم النسل عليهم فلا حق لهم مادام أحد من

مطاب وقف على زيد وعمر  
ثم على مدرسة ذات أحدها  
تكون حصته للفقراء  
مطاب في أيديهم وقف  
مات شهوده ولم تدر مصارفه

مطاب في وقف فقدهت  
تحت ومات شهوده وعلم  
كيف كان يصنع نظاره

مطاب في شهادة السماع

مطاب سكت عن نصيب  
من مات يرجع لأصل الغلة

نسله وكذلك لو سكت عن نصيب من مات فإنه يرجع إلى أصل الغلة قال وبهذا ظهر لك أنه لو شرط عود نصيب من مات عن غير ولد إلى من في درجته الأقرب فالأقرب منهم كما هو الغالب في الأوقاف ولم يوجد في الدرجة أحد يرجع نصيبه إلى أصل الغلة لا إلى أعلى طبقة ولا إلى الأقرب من أي طبقة كانت لأنه إذا اشترط الدرجة واشترط الأقرب من أهل الدرجة فإذ لم يوجد في الدرجة أحد لم يوجد شرطه فقلغو الأقربية أيضاً وحيث لم يوجد الشرط يرجع نصيبه إلى أصل الغلة قال ثم ورد على سؤال مضمونه أنه وجد في درجة المتوفى أولادهم وفي الدرجة التي تحتها أولاد أخت فأثبت بعوده إلى أولادهم تبعاً لما في الحامدية اه مختصراً والله تعالى أعلم سئلت عن له أولاد ذكور خمسة فقال وقف دارى الفلانية على أولادى فلان وفلان سمي ثلاثة فقط وسكت عن اثنين هل يختص بالوقف من سماءهم ولا يشاركهم الاثنان اللذان سكت عنهما فالحجواب نعم قال في الرد فلو كانت أولاده أربعة وسمى منهم ثلاثة لم يدخل المسكوت عنه فلو قال نعم على أولادهم لم يدخل أولاد المسكوت عنه لعود الضمير في أولادهم إلى من سماءهم بخلاف ما إذا قال نعم على أولادى فأنهم يدخلون لأنه لم يصف اليهم اه والله تعالى أعلم سئلت عن وقف عقار له على أولاده وأولادهم وأولاد أولادهم إلى آخر العقب للذكر مثل حظ الأنثيين ولم يربطه بشئ ولا بغيرهما ما بقيد الترتيب فهل يشترط فيه الطبقات كلها ولا تختص به العليا أجيبوا بحكم الله تعالى فالحجواب نعم يشترط في الوقف المذكور جميع الذرية فلا يجب إلا لابنه ولا ابن ابنة ففي الخبرية لا يشترط في واقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده ونسله وعقبه للذكر مثل حظ الأنثيين ثم على جهة بر لا تنقطع فهل كل من له استحقاق ودخول في الوقف يستحق في غلته مع من يدلي به حيث لم يشترط الترتيب فالحجواب نعم يستحق الجميع فيقسم بينهم بحسب قوتهم وكثرتهم فيستحق الابن مع وجود والده اه والله تعالى أعلم سئلت عن متول أجر دكان للوقف بأجر مثله سنة كاملة فمضى نصف السنة فأتى رجل وزاد في أجرة ذلك الدكان على وجه التعمت وقصد الأضرار فأراد المتولى فسخ الإجارة الأولى وأجارتها لهذا التعمت فهل ليس له ذلك فالحجواب ليس له ذلك حيث كان الأمر كذلك ففي فتاوى الشيخ العباسي ما نصه إذا صدرت إجارة أرض الوقف صحيحة لازمة بأجرة المثل لا يكون للمتولى فسخها قبل مضي المدة ولا عبء زيادة التعمت اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل وقف عقار على نفسه مادام حياً ثم على أولاده ثم على أولادهم ثم من بعدهم بحيث يجب الطبقة العليا الطبقة السفلى على أن مات منهم من أي طبقة عن ولد أو ولد ولد أو سفل واحداً أو أكثر انتقل نصيبه إليه مات الآن واحد من الطبقة الثانية عن ابنه فهل ينتقل له نصيب أبيه الميت مع وجود أعمامه من أهل طبقة أبيه فالحجواب نعم ينتقل له ذلك اه لا بشرط الواقف المذكور فإنه كنص الشارع في وجوب الاتباع كافي الأشباه وغيره والله تعالى أعلم سئلت عن دار موقوفة على مسجد خربت ولم يوجد في وقف المسجد المذكور ما تمه به الدار المذكورة فهل يجوز لأمام ذلك المسجد الذي هو المتولى لا وقافه استبدال تلك الدار بما هو أنفع للوقف فالحجواب إن مثل هذا السؤال قد رفع للشيخ العباسي مفتي مصر في التاريخ فأجاب بقوله القضاة الآن ممنوعون عن الاستبدال بدون إذن مولانا السلطان على ما شرطه فلا يجوز الاستبدال في الحصة المذكورة إذا لم يشترطه الواقف بدون الأذن اه وقد نقل العلائي في شرحه الدر المختار عن المفتي أبي السعود أنه في سنة إحدى وخمسين وتسعمائة ورد الأمر الشريف بمنع استبدالها وأمر أن يصير بأذن السلطان تبعاً لترجيح صدر الشريعة اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل وقف عقارات له بعضها مشاع وبعضها مقسوم على أولاده الموجودين ومن زاد له من الذكور بقية عمره وجعل آخره لجهة لا تنقطع وقفاً مؤبداً لا يباع ولا يوهب واستثنى الواقف لنفسه بعضاً من الغلة فإذا مات يرجع لأصل الوقف

مطاب له أولاد خمسة فقال  
وقف على أولادى وسمى  
منهم ثلاثة

مطلب وقف على أولاده  
وأولادهم وأولاد أولادهم  
بالأولاد يترك الطبقات  
كلها فيه

مطلب لا عبء بزيادة التعمت

مطلب في العمل بشرط  
الواقف

مطلب القضاة ممنوعون  
عن الاستبدال بدون الأذن

مطاب في لزوم الوقف  
بغير الدلالة ولأنه لا يضره  
الشيوع ولا استثناء البعض



فهل يصح هذا الوقف ويلزم ولا يضركه الشيوع ولا استثناء البعض أجيبوا ونحووا والسلام عليكم  
 فالجواب نعم يصح هذا الوقف ويلزم بمجرد القول من غير توقف على قضاء قاض ولا يضركه الشيوع  
 ولا استثناء البعض لنفسه عند الامام الثاني أبي يوسف رحمه الله تعالى قال في الدر المختار والاخذ بقول  
 الثاني أحوط وأسهل وبه يفتي قال ابن عابدين رحمه الله تعالى ومقتضى قولهم يعمل بالانفع للوقف ان  
 لا يعمل عن قول الثاني لان فيه ابقاء بمجرد القول فلا يجوز نفيه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
 وقف دار على اولاده ثم وسم وجهه من آخره للفقراء والولاية للارشد من اولاده وأشهد على ذلك عدولا  
 ومات فقام الارشد من اولاده على سائر الورثة مدعي ان اياه وقفه على الوجه المذكور وجعله متوليا عليه  
 بين يدي حاكم شرعي فانكره سائر الورثة فأتى بالعدول وشهدوا بكونه كواسر او عانا وحكم القاضي بفسخ  
 الوقف المذكور ولزمه بعد وقوع النزاع فيما بين المتولي والورثة فهل يصح حكمه المذكور فالجواب  
 نعم وقد رفع الى الخبير الرمي مثل هذا السؤال فأجاب بقوله قد رفع لاستئذان الخائف بترد الله تعالى  
 ضريحه مثل هذا السؤال فقال في الجواب ذهب الامام أبو يوسف رحمه الله تعالى الى ان الوقف يصح  
 بمجرد قوله وقفت من غير احتياج الى تسجيل ولا الى تسليم الى المتولي وصحة الكثير من حيث حكم  
 بهجة الوقف موافقا لقول مصحح نفاذناهم اه والله تعالى أعلم **سئلت** في وقف على اولاده  
 المذكور والانات ثم على اولادهم كذلك ثم على جهة بر ولم يذكر التفاضل بين المذكور والانات هل يقسم  
 بينهم على السوية والحالة هذه واذا قل الوقف على المذكور والانات على التفاضل الشرعي فهل معناه  
 القسمة بينهم كالميراث بحيث يكون للمذكور مثل حظ الانثيين أجيبوا ونحووا فالجواب نعم يقسم  
 بينهم بالسوية حيث لم يذكر التفاضل وعند ذكره يقسم بينهم للمذكور مثل حظ الانثيين قال في التفتيح  
 الاصل في باب الوقف القسمة بالسوية الا اذا اشترط التفاضل فعني قول الواقفين على التفاضل الشرعي  
 أو على الفريضة الشرعية المفاضلة لا القسمة بالسوية اه ملخصا والله تعالى أعلم

مطلب أبو يوسف يقول  
 يصح الوقف بمجرد القول  
 ولا يحتاج الى تسجيل  
 ولا تسليم الى المتولي

مطلب وقف على المذكور  
 والانات ولم يذكر التفاضل  
 قسم بينهم على السوية

### كتاب البيوع

**سئلت** عن قال بعث فلان جميع نصيبي من هذه الدار بكذا وهو الربع ثم تحقق ان نصيبه منها  
 النصف فهل يقع البيع على النصف كله أو على خصوص الربع المصروح به فالجواب انه يقع على  
 خصوص الربع المنطوق به لا على النصف ففي الفتاوى الانقروية من كتاب الوصايا ما نصه لو قال بعث  
 من فلان جميع نصيبي من هذه الدار وهو الثلث بكذا دارها وكان نصيبه النصف فالبيع يقع على الثلث  
 اه بحروفه والله تعالى أعلم **سئلت** عن جماعة كثيرة بما يكون أرضا بالارث من أوائلهم باقية بينهم على  
 الشيوع منحصرة فيهم الا ان كل واحد منهم لا يعلم ما يخصه منها والمشتري كذلك لا يعلم حصته كل واحد  
 منهم بما عاها المال يكون كلهم لرجل على الشيوع صفقة واحدة بثمن معين وقبل منهم المشتري وسلموا له  
 جلة فتمسكوا بها فها هو يصح هذا البيع والحالة هذه فالجواب اني استأثرت عن هذه المسألة راجعت  
 ما بيدي من الكتب فلم أجدها صريحة فتوقفت عن الجواب مدة ثم توجهت الى الحرم من سنة خمس  
 وتسعين ومائتين وألف لاداء الفريضة وزيارة سيد الخلق صلى الله عليه وسلم فتوجهت الى مفتي مكة  
 حينئذ وهو العالم الزاهد الشيخ عبد الرحمن سراج في بيته وهو قريب من المسجد الحرام بقصد زيارته  
 وسؤاله عن هذه المسألة فبعد وصولي الى بيته سلمت عليه فرحب بي وتذاكرنا في بعض مسائل حتى  
 سأله عن هذه المسألة وكان يجذاؤه فتاوى جماعة المفتين ببلد الله تعالى الامين العلامة المحقق مولانا  
 الشيخ عبد القادر بن أبي بكر الصديقي فنظر فيها قليلا ثم ناولنيها فاذا فيها ما نصه وسئل رحمه الله تعالى عن  
 جماعة بينهم أرض واسعة مشتركة ملك مختص بهم وهي مشاعة بينهم محدودة بحدودها وما كذا جميعها

مطلب قال بعث جميع  
 نصيبي وهو الربع فبان انه  
 النصف

مطلب شركاء في عقار  
 لا يعرفون مال كل واحد  
 فباعوه صفقة واحدة جاز  
 البيع

مستقر

مستقر فيهم لا يتجاوزهم الى غيرهم الا ان كل واحد منهم لا يعلم مقدار حصته منها وكذلك المشتري لا يعلم  
 حصته كل منهم فيها فهل اذا باعوا جميعا هذه الأرض المشتركة المشاعة المحدودة من شخص بثمن معين  
 صفقة واحدة وقبل المشتري البيع يقول واحد وسلموا المشتريها جلة وقبضها كذلك أو وكل الباعة  
 واحد منهم أو أجنبيا في البيع المذكور كذلك فباعها جلة من مشتريها صفقة واحدة وقبلها المشتري  
 كذلك وتسلمها جلة أو باع كل واحد منهم ما يخصه وتواطأت كلمتهم جميعا على البيع بثل هذه الصيغة  
 صفقة واحدة وقبلها المشتري بقبول واحد وتسلمها منهم جلة وقبضوا منه كامل الثمن فهل البيع في هذه  
 الصور صحيح حيث لا جهالة تنفي الى المنازعة في المبيع والثمن أو لابد من معرفة قدر حصته كل بائع  
 اقتونا **فأجاب** في البيع صحيح فيعاد الصورة الأخيرة وترجى لدى الصحة فيها أيضا والحالة المذكورة  
 والله سبحانه وتعالى أعلم مستند الجواب المذكور في شرح السيد الخوئي على الكتر غنى عن قول المتن من  
 البيوع ولا بد من معرفة قدر مبيع وثمن وقد أشرقت على الشيخين الفاضلين الشيخ عبد الكريم والسيد  
 أسلم وتذاكرت معهم في خصوص المسألة فأما رأيه سيدنا ورجح الاول منهما ما رجحته من الصحة  
 في الصورة الأخيرة أيضا وأما السيد أسلم فلم يجزمه المذاكرة فيها بخصوصها ووقعت المذاكرة معهما  
 أيضا بعد الجزم بالصحة فيما اذا وقعت المنازعة فيما بين الباعة بعضهم مع بعض في قسمة جلة الثمن بينهم  
 بحكم تنازعهم في حصته كل واحد منهم في ذلك المبيع كما اذا ادعى بعضهم ان ربع المبيع فطاب ربع  
 الثمن ونازعه الباقون ويدعي آخر ان له ثلث المبيع ويحاول أخذ ثلث الثمن وينازعه الباقون في ذلك  
 وهكذا فاز مع النظر معهما أن يجري الحال بينهم في ذلك على المال البينة على المدعي واليمين على من أنكر  
 فنميز من بينهم ما ثبت قدر مخصوص في ذلك المبيع استحق من جلة الثمن ما يقابل به بفرض انه لم يميز  
 أحد منهم بهذا الاثبات بأن أثبت كل واحد منهم دعواه ولم يثبت أحد فالوجه قسمة الثمن بينهم سوية  
 فيما يظهر والله سبحانه وتعالى أعلم **فأجاب** في قول المفتي المذكور سيد الخوئي بعد ما تقدم ما نصه  
 وأعلم ان قضية هذا السؤال صارت واقعة حال لمولانا السيد عبد المحسن بن أحمد بن زيد في سنة ألف ومائة  
 وتسع وعشرين لما عرض له مشتري شركة جماعة من مال بركات معه في أرض الحسينية والحال ان كل  
 واحد منهم لا يعلم مقدار حصته من هذا المشتري فأرشدته الى بيع الكل جلة واحدة وأجبت به بظاهر  
 اللسان واكتفى به ثم استحسن تصوير واقعة حاله في سؤال وجواب هنا من غير أن يأخذني خطا بذلك  
 ليقى منتفعابه ان شاء الله تعالى في ثانی الحال والله الموفق وهو المستعان اه كلامه رحمه الله تعالى وهذه  
 ترجمة العلامة المحيبي عن هذه المسألة وهي منقولة من سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر للسيد  
 محمد بن علي المرادي المفتي بدمشق الشام نصها عبد القادر بن أبي بكر الصديقي الحنفي المكي شيخ الاسلام  
 ببلد الله الحرام الشيخ الفقيه الاوحد المفتي البارع النحرير الهمام أبو الفرج محي الدين ولد سنة ثمانين  
 وألف وأخذ العلم من مكة المشرفة ولازم الطلب على أبي الاسرار الحسن بن علي البهيمي المكي وتفقه به  
 وسمع عليه الموطأ والعصحين وقرأ عليه من البيان وعرض عليه كتاب من الكتب كالمطول والاطول  
 وغيرهما من الشروح والحواشي وحضر درسه في تفسير القاضي والفقوى وأجاز له لفظا وكتابة وله من  
 التأليف كتاب سماه بيان الحكم بالنصوص الدالة على الشرف من الام وكانت وفاته سنة ثمانية  
 وثلاثين ومائة وألف ثامن عشر محرر الحرام اه بلفظه والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع ثوبا بثمن  
 معلوم لزيد وحصل بينهما الايجاب والقبول وهما في مجلس واحد ثم ندم البائع وأراد فسخ البيع زاعما  
 انه مادام القبض لم يقع يجوز له الفسخ فهل لا يجوز له الفسخ والحالة هذه فالجواب لا يجوز له الفسخ  
 والحالة هذه كما أجاب به شيخ الاسلام على أقنودى واحتمل له الكفوى بقوله البيع ينقذ بالايجاب والقبول  
 واذا حصل لازم البيع ولا خيار لواحد منهما الا من عيب أو عدم روية اه معزى بالبدائع والله تعالى أعلم

مطلب ينقذ البيع بالايجاب  
 والقبول ولا خيار الا بعيب  
 أو نحوه



سئلت عن عليه دين مؤجل على أقساط يعطى المدينون منه على رأس كل شهر قسطا على أنه إذا  
 أدخل قسط ولم يؤدّه يكون الدين كله حالا قبل قسط ولم يؤدّه فهل يبطل الاجل ويصير الدين حالا  
 فالحق الجواب نعم قال في الخلاصة ولو قال كذا دخل نجم ولم يؤدّ فلا مال حال صحيح والمال يصير حالا اه  
 ومثله في البرازية والله تعالى أعلم سئلت في رجل باع جميع ما يملكه لاخر هل يصح هذا البيع  
 فالحق الجواب نعم يصح اذا علم المشتري ذلك وان جهله البائع ومثل هذا السؤال في فتاوى قارى الهداية  
 وقد اجاب عنه بقوله ان علم المشتري جميع ما يملكه البائع صح البيع ولا يضر جهل البائع بقدره اه ونقل  
 ذلك في الحامدية واقره ونقل عن الخلاصة ما نصه رجل قال لاخر بعتك جميع ما لي في هذه القرية  
 من الدقيق أو البر أو الثياب فهنا خمس مسائل احدها هذه الثانية الدار الثالثة البيت الرابعة  
 الصندوق الخامسة الجواهر وكل وجه على وجه من امان يعلم المشتري بما في هذه المواضع أولا يعلم ان  
 علم جاز والاف في القرية والدار لا يجوز وفي البواقي جاز اه والله تعالى أعلم وسئلت في قارى الهداية عن  
 شخص مات وعليه دين وله عقارات فباعها الورثة وتصرفوا في غيرها هل ينفذ هذا البيع الجواب نعم اذا  
 لم تكن الديون مستغرقة للتركة صح بيع الورثة لها وبأخذ القرماء ديونهم من الورثة وان كانت مستغرقة  
 لم يصح البيع لانهم لم يملكوها لكن لهم ان يقولوا لارباب الديون خذوا ديونكم منا ونحن نأخذ التركة  
 فاحش للمشتري فيما اشتراه أو للبائع فيما باعه فعند أبي حنيفة روايةان في رواية ردة وفي رواية لا ردة  
 وأفتى بعض مشايخنا انه ان خدع البائع المشتري وغره فلم يشتري الفسخ وكذا البائع اذا غره المشتري  
 وخدعه فالبائع الفسخ اه وصورة التقرير والحداع على ما في كثير من الكتب ان يقول البائع للمشتري  
 ان متاعى هذا قيمته كذا فاشتره المشتري بناء على ذلك أو يقول المشتري للبائع ان متاعك قيمته كذا فباعه  
 له بناء على قوله وسئلت ايضا عن شخص قال لاخر بعتك كذا بكذا ان أقبضتني الثمن اليوم أو الى  
 وقت معين فقال اشتريت فهل هذا البيع صحيح الجواب نعم هذا البيع صحيح لانه علقه بشرط والبيع  
 لا يجوز تعليقه بالشرط الا في مسألة واحدة وهي ان يقول بعت ان رضى فلان فانه يجوز اذا وقته بثلاثة  
 أيام لانه اشترط الخيار للاجنبي وهو جاز وسئلت عن المتبايعين اذا اختلفا في وصف المبيع فقال  
 المشتري للبائع ذكرت لي ان هذه السلعة شامية مثلا وقال البائع ما قلت لك الا انها بالدية فالقول لمن  
 الجواب نعم القول قول البائع بيمينه لانه ينكر حق الفسخ والبيعة للمشتري لانه مدع وسئلت عن شخص  
 اشترى من شخص سلعة قال البائع ان فلانا اعطاني فيها ألفا فارضيت ابيها فاشترها با ألف بناء على  
 هذا الاختيار ثم تبين ان زيد لم يدفع فيها الا الف فهل للمشتري الفسخ الجواب نعم اذا اشترى بثمن فيه غبن  
 فاحش وكان البائع غره بان قال له اعطى زيد فيها كذا فاشترها بناء على اخباره ثم تبين الغبن الفاحش  
 له الرّد وأما اذا كان ما أخبره به هو قيمته فليس له الرّد ان تبين كذب البائع اه سئلت عن رجلين  
 قل أحدهما للثاني أبيع لك هذا الثوب بكذا ناويا به الحال فقال الثاني اشتريت هل ينعقد البيع بذلك  
 فالحق الجواب نعم ينعقد بذلك البيع قال سيدي حسن الزمري لاني في شرح الوهبانية ينعقد البيع  
 بافتراض أحد هما ماض والاخر مستقبل نوي به الحال وهو خال عن السين وسوف كقول البائع  
 أبيع منك هذا بكذا فقال الاخر اشتريت اه فائدة في اذا حال البائع غريمه على المشتري بالثمن  
 لا يبقى له حق الحبس للمبيع ولو حال المشتري البائع على غريمه كان للبائع حق الحبس في ظاهر الرواية  
 لانه لم يسقط حقه في المطالبة اه من الشرح المذكور والله تعالى أعلم سئلت عن جهالة المبيع  
 هل تنعكح حصة البيع وتوجب فسادة فالحق الجواب نعم توجب الفساد اذا كان يتعذر معها التسليم قال في  
 الخلاصة ما يفسد البيع أنواع منها جهالة المبيع اذا كان يتعذر معها التسليم واذا لم يتعذر لم يفسد كجهالة

مطلب فسط له الدين وقال  
 كذا دخل نجم ولم يؤدّ فمال  
 حال  
 مطلب باع جميع ما يملكه  
 هل يصح البيع  
 مطلب اذا لم تكن الديون  
 مستغرقة جاز بيع الورثة  
 مطلب في البيع بنين  
 فاحش مع التقرير  
 مطلب في صورة التقرير  
 مطلب قال بعت ان أقبضتني  
 الثمن اليوم  
 مطلب اختلف المتبايعان  
 في وصف المبيع  
 مطلب قال أعطيت فيها  
 كذا كذا يكون تفسيرها  
 مع الثمن الفاحش  
 مطلب قال أبيع ينوي  
 الحال انعقد به البيع  
 مطلب بعد الاحالة لا يبقى  
 للبائع حق حبس المبيع  
 مطلب في جهالة المبيع

كيل الصبرة بان باع صبرة معينة ولم يعرف قدر كيلها أو باع أثوابا معينة ولم يعرف عددها اه والله تعالى  
 أعلم سئلت عن باع أرضا محدودة وفي داخل حدودها مقبرة هل لا تدخل المقبرة في البيع  
 فالحق الجواب نعم لا تدخل المقبرة في البيع وقد نظم ذلك ابن وهبان فقال  
 ومن باع أرضا وهي فيها مقابر \* يصح ولم تدخل أصح وأنظر  
 قال شارحها ورتب باع أرضا فيها مقبرة صح البيع ولا تدخل المقبرة في البيع على الصحيح اه والله تعالى  
 أعلم سئلت عن رجل له على آخر طعام فباعه لمن هو عليه بدراهم وتفرقا قبل القبض هل يصح  
 هذا البيع فالحق الجواب انه لا يصح قال في البرازية اذا كان له على آخر طعام أو فلولس فاشتراه من عليه  
 بدراهم وتفرقا قبل قبض الدراهم بطل وهذا يحفظ وان استقرض الخنطة أو الشعر ثم طالبه المالك  
 به وبخز عن الاداء فباعه ما قرضه منه بأحد النقيدين الى أجل فسد لانه افتراق بين دين اه والله  
 تعالى أعلم سئلت عن باع فرسا زيدا بعشرة ثم باعه لمانه باثني عشر فأى البيعين المعتبر  
 فالحق الجواب ان البيع الثاني هو المعتبر قال المحقق الانقروى نقلا عن جواهر الفتاوى رجل باع شيئا  
 بعشرة ثم باعه من المشتري أيضا بخمسة عشر صح البيع الثاني ويتضمن البيع الثاني انفساخ الاول وهو  
 الصحيح وسواء كان البيع بأكثر من الثمن الاول أو بأقل يكون فسخا للاول حتى لو أقام البائع البيعة على  
 على انه باع دارا من فلان بألف في رمضان وأقام المشتري البيعة انه اشترها في شوال بخمسة مائة يقضى  
 بالبيع الثاني اه وفي الاشياء الثمرا بعد الشراء صح إطلاقه في جامع الفصولين وفيه في الغنية يكون  
 الثاني أكثر ثمن الاول أو أقل أو بجنس آخر والا فله اه وفي الهندية فان باعه بعشرة بعد  
 ان باعه بعشرة لا ينعقد الثاني والاو على حاله خلافا لثاني من الفائدة اه والله تعالى أعلم سئلت  
 عن باع جميع ما في هذا البيت بكذا هل يجوز فالحق الجواب نعم يجوز وان لم يعلم به المشتري لان الجهةالة  
 في البيت يسيرة اه من الخانية والله تعالى أعلم سئلت عن باع دارا لم يبين حدودها هل يجوز  
 هذا البيع فالحق الجواب نعم اذا كان المشتري يعرف حدودها ولا يشترط معرفة جيرانها كافي الخانية  
 والله تعالى أعلم سئلت عن اشترى ثوبا من مملوكات مملوكات فباعه بثمن فالحكم الشرعي  
 فالحق الجواب ما في الدرر وغيره اشترى شيئا وقبضه ومات مملوكا قبل نقد الثمن فالبائع اسوة للقرماء اه  
 والله تعالى أعلم سئلت عن البائع هل له حق حبس المبيع حتى يقبض غنمه فالحق الجواب  
 نعم اذا كان الثمن حالا وان كان الثمن مؤجلا لم يكن له ذلك اه من فتاوى البهجة من مزيل المعيط والله  
 تعالى أعلم سئلت عن قال بعت منك نصيب من هذه الدار ولم يبينه هل يجوز البيع المذكور  
 فالحق الجواب نعم يجوز اذا علم المشتري نصيبه كافي الخانية والله تعالى أعلم سئلت عن رجل قال  
 لبائع القماش يعني ذراعا من هذا الثوب ولم يبين جانب من الثوب فقطعه البائع فلم يذهب المشتري وأراد  
 رده فهل له رده والحالة هذه فالحق الجواب نعم له رده والحالة هذه ففي الفتاوى الانقروية ولو اشترى  
 ذراعا من ثوب ولم يبين الجانب فقطعه البائع كان للمشتري أن يردّه ولو عين الذراع من هذا الجانب فقطع  
 البائع ولم يرض به المشتري كان لازما على المشتري اه والله تعالى أعلم سئلت عن باع عقارا  
 وامتنع من الاشهاد هل يجب عليه فالحق الجواب انه يؤمر بذلك لانه حق المشتري والصك ليس بواجب  
 على البائع ولا يجبره على الخروج لكن عليه أن يقرب يدي الشاهدين فان أبى رفع الامر الى القاضي  
 فان أقرب يدي القاضي يكتب القاضي سجلا كذا في الخانية وفيها أيضا وان طلب المشتري من البائع  
 الصك القديم فلم يعطه لا يجبر عليه وفي الهندية عن الخانية اذا طلب المشتري الصك القديم لم يأخذ منه  
 نسخة يجبر وسيأتي نقله في البيع الفاسد اه والله تعالى أعلم سئلت عن اشترى شجرة بشرط  
 القرار في الارض هل يصح البيع وله ابقاؤها فالحق الجواب نعم قال في البرازية وان بشرط القرار فيها

مطلب لا تدخل المقبرة في  
 البيع  
 مطلب له على غيره طعام  
 فباعه له بدراهم لم تقبض  
 لا يصح  
 مطلب باعه فربا بعشرة ثم  
 باعه باثني عشر  
 مطلب في بيع جميع ما في  
 هذا البيت  
 مطلب باع دارا لم يبين  
 الحدود جاز ان كان المشتري  
 يعرف الحدود  
 مطلب اشترى ومات قبل  
 نقد الثمن  
 مطلب باع نصيبه من دار  
 والمشتري يعلمه جاز  
 مطلب قال يعني ذراعا من  
 هذا الثوب ولم يبين جانبها  
 مطلب باع عقارا وامتنع  
 من الاشهاد  
 مطلب اشترى شجرة بشرط  
 القرار صح



لا يؤمر بالقطع وان قطع له أن يفرس مكانها أخرى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشتري ثوبا ودفع بعض ثمنه ثم سرق من يد البائع فهل ينفسخ العقد ويرجع المشتري بما دفع فالجواب نعم كافي الخبرية جوابا عن مثل هذا السؤال ونص الجواب هكذا ينفسخ البيع ويسترد المشتري ما دفع من الثمن ولا يطالب بما بقي ولا يكون وديعة بل هو مضمون بالثمن والحالة هذه اه والله تعالى أعلم **سئلت** في شر كين في دار باع أحدهما منها بيتا معينا لا جنبي بغير إذن شريكه هل يجوز هذا البيع فالجواب لا يجوز هذا البيع قال في البرازية دارين اثنين باع أحدهما بيتا معينا لرجل لا يجوز وعن الثاني أنه يجوز في نصيبه وفي شرح الطحاوي ولو باع أحد التريكين من الدار نصيبه من بيت معين فلا تخار أن يبطله اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشتري شيئا ولم ير ثم قال للبائع بعه فباعه هل يكون فسخا للبيع فالجواب ان قوله بعد ان كان قبل قبض المشتري وقبل رؤيته كان فسخا في الخاتمة لو اشتري ثوبا أو حنطة فقال للبائع بعه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك قبل قبض المشتري وقبل الرؤية يكون فسخا وان لم يقبل البائع نعم لان المشتري يتفرق بالقبض في خيار الرؤية وان قال بعه أي كن وكيلي في البيع فلم يقبل البائع ولم يقبل نعم لا يكون فسخا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مقدار العين الفاحش فالجواب كافي الخبرية ان أصح ما قيل فيه انه الذي لا يدخل تحت تقويم المقومين وقال الخندي الذي يتعاقب الناس في مثله نصف العشر أو أقل منه فان كان أكثر من نصف العشر فهو مالا يتعاقب الناس فيه اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن خاف من ظالم على فرسه من الاقتراف مع آخر على أن يبيعه ماله في الظاهر فقط وأمسد على ذلك ثم باعه ماله فظاهره خالف المشتري العهد وادعى أن البيع وقع حقيقة وأنكر كونه على وجه التلجئة فهل اذا ثبت البائع تلك المواضعة وان البيع تلجئة يبطل البيع فالجواب نعم يبطل البيع اذا ثبتت المواضعة المذكورة كافي الخاتمة وغيرها وفي الفتاوى الخبرية مانعه **سئلت** في رجل باع من آخر شجرتين ببيع تلجئة فتصرف فيه المشتري والا أن يترك كونه ببيع تلجئة ويدعي أنه ببيع جد حقيقة هل اذا أقام هو أو وارثه البينة على ذلك تقبل بينته ويسترد أم لا أجاب نعم اذا أقام البائع أو وارثه البينة على ذلك قبلت ويسترد واذا لم يقم بينته يخلف المشتري لانه منكر فاذا نكل عن المين ثبت كونه تلجئة واذا ثبت كونه تلجئة ضمن جميع ما أكله من ثمرته وقد صرح قاضيان بأنه ببيع باطل وأنه يبيع المازل **سئلت** في رجل اشتري من آخر قطنا بعشرة واتفقا على أن يكون كل قطار بعشرة قروش الى أجل في السر وبتياعان في الظاهر بمائة الى أجل هل المعتبر ما اتفقا عليه في السر أو ما وقع في العلانية وهل اذا أقام المشتري بينة بما ادعاه تقبل ويحكم بثن السر أم لا أجاب بان الثمن عن السر وان المشتري اذا أقام بينة بما ادعاه تقبل بينته ويحكم بثن السر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن عليه زيد دين فلما طابه منه زيد أرسل اليه مقدارا من الحنطة فأخذه فهل يكون هذا بيعا بالدين حيث كان عن الحنطة معلوما ما فالجواب نعم يكون بيعا حينئذ فقد سئل العلامة الغزالي عن مثل هذا السؤال فأجاب عنه بقوله نعم يكون بيعا بالدين قال في المجتبى معزى الى النصاب عليه دين فطال به رب الدين به فبعث اليه شعيرا قدر معلوما وقال خذه بسعر البلاد والسعر بينهما معلوم كان بيعا وان لم يعلم فلا وقال في القنية طلب دينه العشرة من المديون فأعطاه ألف مدم من الحنطة ولم يبعها صريحا ولم يقبل انهم امن جوهة الدين فهو بيع بالدين وان كانت قيمته أقل من الدين فان كان السر مريضا ما معلوما يكون بيعا بقرينة من الدين والا فلا بيع بينهما اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن بيع الخضراوات في الأرض كالفجل والبصل والجزر هل يجوز فالجواب نعم يجوز البيع في المذكورات ونحوها واذا قلها البائع فلا يشتري الخياط كافي فتاوى قاري الهداية وقال بعده اذا اشتري شيئا مغنيا في الأرض

مطالب اشتري ثوبا ودفع بعض الثمن ثم سرق المبيع من البائع يسترد ما دفع من الثمن  
مطلب باع أحد شريكين بيتا معينا من دار

مطالب اشتري ثوبا ثم قال للبائع بعه

مطلب في بيان مقدار الغبر الفاحش  
مطلب في بيع التلجئة

مطلب هل المعتبر عن السر مطالب عليه لزيد دين فأرسل له حنطة وثنها معلوم

مطالب في بيع ما هو غائب في الأرض

فهو شراء مالم يره وحكمه ان المشتري أن يفسخ هذا العقد قبل الرؤية لانه ليس بلام في حقه فان لم يفسخه وقبض المشتري البعض باذن البائع والبائع قلع البعض بخير المشتري ان شاء رضى به وان شاء فسخ واذا رضى بالمقلوع لزمه البيع في الباقي اذا كان على صفة المقلوع اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل دفع ثوبا للذلال لينبعه فدار به فلم يصل الى قيمته فردته الى صاحبه فهل لا يستحق أجره او الحالة هذه فالجواب نعم لا يستحق أجره او الحالة هذه استحسانا وبه تأخذ وفي المحيط وعليه الفتوى كافي التنقيح عن نور العين والله تعالى أعلم **سئلت** عن له دين على آخر فباعه لثالث هل يجوز بيع الدين فالجواب لا يجوز بيعه كافي التنقيح عن الاشياء والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع لا خروبا لا وجود له عنده وليس في ملكه فالجواب انه لا يجوز بيعه حية لانه يبيع معدوم كافي التنقيح والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن اشتري منقولا كحيوان أو ثياب وقبض قبضه تصرف فيه بالبيع أو نحوه هل يصح فالجواب لا يصح قبل قبضه قال في الخلاصة رجل اشتري شيئا لا يجوز أن يبيعه ولا أن يوليئه أحد ولا أن يشره فيه أحد قبل القبض وهذا في المنقول وفي العقار كذلك عند محمد وعندهما جازاه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن بيع المريض لوارثه هل يجوز فالجواب انه لا يجوز للوارث مالم يجز بقية الورثة كافي الخبرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن له حيوان فباع جلدته وهو حي فهل لا يصح هذا البيع فالجواب نعم لا يصح هذا البيع كافي البصر وغيره والله تعالى أعلم **سئلت** عن الرجل يدخل في بيع أمه أم لا فالجواب انه يدخل في بيعها كافي التنقيح والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع داره على شرط أن يسكنها السبعة وعاشل يكون هذا البيع فاسدا فالجواب نعم قال في الخاتمة باع دارا على أن يسكنها البائع شهر أو دابة على أن يركبها البائع يوما يكون فاسدا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن دار في اجارة زيد باعها ماله او أجاز المستأجر البيع هل ينفذ والحالة هذه فالجواب نعم ينفذ البيع باجازه قال في الفصل الثاني والثلاثين من جامع الفصولين البيع بلا إذن المستأجر ينفذ في حق البائع والمشتري لافي حق المساءر فلو سقط حق المساءر عمل ذلك البيع ولا حاجة الى التجديد وهو الصحيح ولو أجازته المساءر نفذ في حق السائل ولا ينزع من يده حتى يصل اليه ماله اذ رضا بالبيع يعتبر بفسخ الاجارة لا للانزعاع من يده وعن بعض انه لو باع وسلم وأجازته المساءر بطل حق حبسه ولو أجاز البيع لا التسليم لا يبطل حق حبسه اه وفي القنية لو أخبر المستأجر بالبيع فقال مبارك يكون اجازة والله تعالى أعلم **سئلت** عن المشتري اذا مات والدين عليه مؤجل هل يحل عوته فالجواب نعم يحل عوته قال في البرازية وعوت البائع لا يحل الثمن المؤجل وعوت المشتري يحل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المقبوض في البيع الباطل هل يكون مضمونا فالجواب انهم اختلفوا في المقبوض بالبيع الباطل هل يكون مضمونا على المشتري او يكون أمانة قال بعض هو مضمون واليه أشار محمد في المأذون وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي وقال بعضهم أمانة وذكر في النهران الصحيح انه أمانة أفاده الكفوي نقلا عن ثقة الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أراد أن يشتري من آخر ثوبا فقال له صاحبه خذه وارفعه لتظرفه فان أعجبك اشتره ولا ردته ولم يسم له غنا فرفعه فضا في يده من غير ردة ولا تقصير فهل عليه الضمان حينئذ فالجواب ليس عليه الضمان والحالة هذه فقد نقل الكفوي رحمه الله تعالى عن الذخيرة مانعه أخذ متاع رجل فقال اذهب به فان رضيت اشتريته فذهب وضاع فلا شيء عليه ولو قال ان رضيت أخذته بعشرة فضا فمضامن فقهه وعليه الفتوى ومثله في البرازية من نوع المقبوض على السوم اه وفي الخاتمة المقبوض على سوم الشراء لا يكون مضمونا الا بعد بيان الثمن في ظاهر الرواية اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن يده ثوب للبيع فساومه رجل فيه فقال البائع أبيع لك ثابتي عشر وقال المشتري لا أخذه الا بعشرة فأخذه المشتري منه وذهب هل يكون

مطالب هل يستحق الدلال الاجرة اذا لم يبيع

مطالب لا يجوز بيع الدين مطالب باع ماله ليس عنده

مطالب اشتري منقولا وقبل قبضه باعه

مطالب في بيع المريض لوارثه

مطلب لا يجوز بيع جلد حيوان وعوحي

٢ قوله كافي الخبرية وفي حواشي ابن عابدين من مبحث مهر المثل مانعه لو باع يعني المريض وارثه شيئا من ملكه بمثل القيمة أو أقل أو أكثر فالبيع باطل حتى لا تثبت فيه النسخة خلافا لما كافي الجميع اه نقله جامع رجه الله تعالى وفي الدر من فصل الفضولي ووقف بيع المريض لوارثه على اجازة الباقي اه قال ابن عابدين وهذا عنده وعندهما يجوز ويخير المشتري بين فسخ واقام لوفيه غبن أو بحياة اه بحروفة

مطالب هل يكون المقبوض في البيع الباطل مضمونا  
مطلب المقبوض على سوم الثمن لا يكون مضمونا  
الا بعد بيان الثمن

مطلب قال أخذه بكذا وهو في يد البائع فأخذه وذهب فهو كذا







الشراء وانكر المشتري ذلك يكون القول قول المشتري بعينه والبيئة على البائع لانه مدع والمشتري منكر وخيار الرؤية انما يسقط اذا وجدت رؤية المبيع قبل شرائه فاصد الشراء عند رؤيته فلوراءه لا لقصده شرائه يكون له الخيار لانه لم يتأمل المفيد وهو الذي عول عليه صاحب التنوير ويشترط أيضا أن يكون عالما وقت الشراء بانه من ثبته السابق فاذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي فلا خيار له الا اذا انفرد بخبره لا يجوز ولوراءه بعد الشراء ثبت له الخيار ويمد خياره في جميع عمره على الصحيح ما لم يوجد منه ما يدل على الرضى من قول أو فعل أو يتعيب أو يترك بعضه عنده قد اشترطوا رؤية المشتري داخل بيوت الدار ولا يكتفى برؤية داخل الدار وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في العناوى المهدية والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشتري ثوبا بمائة قرش هل يارمه دفع القروش بعينه أو بخير بين دفعها أو دفع ما يساويها من أنواع العملة **فالجواب** ان المشتري بخير في دفع ما أراد من أنواع العملة ذهباً أو فضة أو فلوسا وله دفع القروش نفسها اذا وجدت قال المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى في رد المحتار بعد كلام طويل ومنه يعلم ما تعرف في زماننا من النثرء بالقروش فان القرش في الاصل قعامة مضروبة من الفضة تقوم بأربعين قطعة من القطع المصرية المسماة في مصر نصفاً ثم ان أنواع العملة المضروبة تقوم بالقروش فيها ما يساوي عشرة قروش ومنها أقل ومنها أكثر فاذا اشترى بمائة قرش فالعادة انه يدفع ما أراد من القروش أو بما يساويها من بقية أنواع العملة من ريال أو ذهب ولا يفهم أحد ان الشراء وقع بنفس القطعة المسماة قرشاً بل هي أو ما يساويها من أنواع العملة المتساوية في الرواج المختلفة في المسالمة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشتري داراً أو أرضاً فوجد فيها المشتري أشجاراً من المرمر والكيدان هل يكون ذلك له أو للبائع **فالجواب** ان كان مبنياً فالمشتري وان موضوعاً لا على وجه البناء للبائع أفاده في الرد والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشتري داراً فيها بستان صغير هل يدخل في البيع **فالجواب** نعم يدخل فيه قال في التنوير فيدخل البناء والمفاتيح والسلم المتصل والسرير والدرج المتصلة في بيعها أي الدار وكذا بستانها اه مع من يدين النسخ قوله وكذا بستانها أي الذي فيها ولو كبر الا لو خارجا وان كان بابها فيها قاله أبو سليمان وقال الفقيه أبو جعفر يدخل لو أصغر منها ومفتحة فيها لا لو أكبر أو مثلهما وقبل ان يصغر دخل والا لا وقبل بحكم الثمن اه من الرد عن الفقه **سئلت** هل يدخل الشجر في بيع الأرض بلا ذكر كرمه كانت أولا اذا كانت موضوعة فيها للقرار ولا يدخل الزرع في بيع الأرض بلا تسمية ولا الثمر في بيع الشجر بدون الشرط كذا في التنوير والله تعالى أعلم **سئلت** عن له دار وعلى بعض بيوتها أوله باب من خارج الدار ودرج ومفتاح يخصه فباع الدار وحدها بمائة دينار هل يدخل ذلك العلو في بيع الدار بدون ذكره أولا يدخل **فالجواب** انه لا يدخل في بيع الدار بدون ذكره في عرف بلدنا ويدل على ذلك ما في رد المحتار نقلاً عن البحر عن الكافي من قوله وفي عرفنا يدخل العلو في الكل سواء باع باسم البيت أو المنزل أو الدار والاحكام تنفي على العرف فيعتبر في كل اقليم وفي كل عصر عرف أهله اه **سئلت** عن كان المعتبر العرف فلا كلام سواء كان باسم خان أو غيره وفي عرفنا لو باع بيتاً من دار أو باع دكاناً أو اصطبلًا أو نحو ذلك لا يدخل علوه المبنى فوقه ما لم يكن باب العلو من داخل المبيع اه ما في الرد والله تعالى أعلم **سئلت** عن في يده داره فدعى آخر ان اداره فطالب القاضي من المدعي بينة فباع ذواليد الدار من رجل هل يصح بيعهما مع قيام الخصومة فيها **فالجواب** نعم يصح بيعه كافي جامع الفتاوى في أواخر الفصل الثالث وقام تفصيله اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل اشترى بضاعة على أن يكون جركها على البائع فهل يكون هذا البيع فاسداً **فالجواب** نعم يكون فاسداً لانه شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه نفع لأحد المتعاقدين وهو المشتري وكل ما كان كذلك كان مفسداً للبيع وقد فرغ من مثل هذا السؤال ائتمى مصر في التاريخ فاجاب عنه بقوله البيع المذكور على الوجه المصور فاسد فيصح وللمشتري استرداد الثمن

مطلب بشرط رؤية المشتري  
لداخل الدار

مطلب اشترى ثوباً بمائة قرش  
يخبر في دفع ما أراد

مطلب اشترى داراً فوجد  
فيها امرأ

مطلب اشترى داراً فيها  
بستان صغير هل يدخل في  
البيع

مطلب يدخل الشجر في بيع  
الأرض بلا ذكر

مطلب باع داراً على بعض  
بيوتها أو له باب من خارج

مطلب يصح بيع عقاره فيه  
خصومة

مطلب اشترى بضاعة على  
أن يكون مكسها على البائع

الثن من البائع ففي الهدية من أوسط الباب العاشر في الشروط التي تفسد البيع والتي لا تفسده ولو اشترى بشرط وذكر عبارة فارسية تعريبها ان الجيران يرفعون له الاجال فالبيع فاسد وكذا لو باع بشرط أن لا تؤخذ منه الجباية اه وقد علم من ذلك حكم ما يقع في بلادنا من أن الرجل يبيع عقاراً بشرط أن يكون الجرك على المشتري ويهربون عن هذا بقوله م أبيه لك سالماً مسلماً يعني ان جميع المصاريف اللازمة التي تقرر أخذها في المحاكم من جرك العقار وغيره تكون على المشتري والحكم الذي علم من ذلك هو الفساد بهذا الشرط والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشترى قطعة من أرض مقسومة ثم اشترى كل الأرض ولم يذ كر تلك القطعة فما الحكم في ذلك **فالجواب** ما في البرازية وهو هذا المشتري شقصاً مفزاً له ولو ما من أرض وقبض ثم باع البائع منه كل الأرض فبأن ولم يذ كر الشقص فأراد المشتري أن يمنع شيئاً من الثمن لمكان هذا الشقص ان كان ما سمي في العقد أقل أو أكثر يارمه جميع الثمن الثاني وانتقض البيع الاول وان كان مثل الثمن الاول ففي ذلك الشقص المعتبر هو البيع الاول وفي باقي الأرض الثمن الثاني هو المعتبر يرفع عنه حصصة الشقص اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع داراً زيد ثم أنكر زيد الشراء فباعها لغيره هل يجوز هذا البيع الثاني **فالجواب** نعم قال في البرازية باع داره من رجل فانكر المشتري الشراء يجوز بيعه من آخر لان محدود ما عدا ذلك فصح والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع أرضاً محدودة بمائة خطوة على ان مساحتها أربع مائة خطوة أو أربع مائة قامة بقامة الرجل المتوسط وقبضها المشتري وتصرف فيها مدة حتى مات البائع عن ورثة قاموا الآن على المشتري يدعون أن تلك الأرض مساحتها ألف خطوة ويريدون كياها أو أخذ الزائد على الأربع مائة خطوة والحال ان البيع وقع على جلة المحدود ولم يذ كر لكل خطوة ثمن معين فهل لا يكون لهم ذلك والحالة هذه **فالجواب** نعم لا يكون لهم ذلك والعبرة بالمحدود ذات الخطأ أو نقصت ففي فتاوى شيخ الاسلام الشيخ العباسي مفتي مصر ما حاصره ان البيع يقع على ما تناوأت فيه الحدود وان كان أكثر ذراعاً أو نحو ذلك الزيادة للمشتري بلا ثمن ولا تسمع دعوى ببقية أولاده على المشتري بزيادة ذراعاً أو نحو ذلك على المبلغ المسمى في حجة البيع حيث لم يقبل كل ذراع بكذا اه وكنت أفتيت في نازلة وهي أن رجلاً اشترى أرضاً من بيت المال بمائة خطوة ومدينة تشتمل على مائتين وخمسين جابية ثم ظهر أن بها ما يزيد على عشرة آلاف جابية بأن العبرة بالحدود فكل ما ضمنه الحدود دخل في البيع **سئلت** عن رأيت في موضوع آخر من الفتاوى المصرية مانصه اذا باع أرضاً محدودة على انها مائة ذراع مثلاً ولم يسم لكل ذراع غنماً فوجدت تزيد في الذراع عما سمي والحدود على ما هي لا خيار للبائع ولا يستحق عن ما زاد عن المسمى قضاء قولاً واحداً لان الذراع وصف لا يقابله شيء من الثمن الا اذا كان مقصوداً كما سمي لكل ذراع غنماً كما صرحوا به وتكون الزيادة داخلية في البيع ولو كان للمشتري وهذا اذا كان جميع ما ظهر من الذراع زيادة مائة كالمائة داخلية في حدوده أما اذا كانت الزيادة خارجة عما يملكه فلا تكون بمجرد هذا البيع داخلية في ملك المشتري وليس للبائع أيضاً مطالبته بشيء في مقابلتها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن عقار نصفه ملك ونصفه الآخر وقف فدفع صاحب الملك الكل صفقة واحدة فهل يصح البيع في خصوص الملك دون الوقف أولاً يصح فيها **فالجواب** انه يصح في الملك دون الوقف قال في التنوير وبطل بيع من ضم إلى حرز كية ضمت إلى مينة مانت حنف أنفها وان سمي عن كل بخلاف بيع من ضم إلى مدبر أو من غيره وملك ضم إلى وقف ولو محكوماً به اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن شجرة بين اثنين باع أحدهما حصته منها لغيره شرى به هل يجوز هذا البيع **فالجواب** انه لا يجوز قال في الخانية اذا كان الشجر بين اثنين فباع أحدهما نصيبه من أجنبي لا يجوز وان باع من الشريك جاز ولو كان بين ثلاثة فباع أحدهما نصيبه من أحد شريكيه لا يجوز وان باع منهم ما جاز اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشترى داراً اشترى حصصاً وطالب من

مطلب في قولهم أبيه لك  
سالماً مسلماً

مطلب اشترى قطعة أرض  
مقسومة ثم اشترى الكل

مطلب بخود ما عدا النكاح  
فصح

مطلب باع محدوداً على ان  
مساحته كذا الخ

مطلب البيع يقع على ما  
تناوله الحدود

مطلب بطل بيع من ضم  
إلى حر

مطلب شجر بين اثنين باع  
أحدهما نصيبه من أجنبي

مطلب يخبر البائع على دفع  
الصلك القديم لياخذ منه



البائع الصلح القديم لياخذ منه نسخة فامتنع البائع من ذلك هل يجبر على ذلك فالجواب نعم يجبر كافي  
 الهندية على الخانية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل اشترى حطبا على ظهر رجل وطاب من البائع  
 أن يوصله الى منزله فامتنع البائع من ذلك والحال أن عرف الهندية إذا اشترى وقرحط على البائع أن ياتي به الى  
 منزل المشتري يحكم العرف وفي صلح النوازل عن محمد بن سلمة في الاشياء التي تباع على ظهر الدابة كالخطب  
 والفحم ونحو ذلك إذا امتنع البائع عن الحمل الى منزل المشتري أجبرته على ذلك اه والله تعالى أعلم

**باب البيع الفاسد والموقوف**

**سئلت** عن رجل له زيتون على رؤس أشجاره فباعه بمائة جرة من الزيت النقي يدفعه به دعه  
 الزيتون هل يجوز هذا البيع فالجواب انه لا يجوز هذا البيع أما أولا فلجهالة الاجل المفضية للزراع  
 وأما ثانيا فلان بيع الزيتون بالزيت العتيق لا يجوز ان كان الزيت المجمول ثمنه مائة درهم في الزيتون من  
 الزيت أو أقل فكيف يجوز بالدين وفي الخيرية **سئلت** في رجل باع غرة زيتون على غيره بأربع  
 جرات يتاد بها هل يجوز فاجاب لا يجوز بالزيت العتيق ان كان مائة درهم في الزيتون أو أقل فكيف  
 بالدين اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن بيع الوقف أهو باطل أو فاسد فالجواب انه باطل قال  
 الشرنبلالي لا خلاف في بطلان بيع الوقف لانه لا يقبل التملك والتعلق وغلط من جعله فاسدا وأفتى  
 به من علماء القرن العاشر اه **سئلت** في شرح من لا يسكن منصفه ثم الضابط في تمييز الفاسد من  
 الباطل ان أحد العوضين اذا لم يكن مالا في دين سماوى فالبيع باطل سواء كان مبيعا أو مضمنا فبيع الميتة  
 والدم والحتر باطل وكذا البيع به وان كان في بعض الايمان مالا دون البعض ان أمكن اعتباره ثمنه فالبيع  
 فاسد فبيع العبد بالحر أو الحر بالعبد فاسد وان تعين كونه مبيعا فالبيع باطل فبيع الحر بالدرهم أو  
 الدرهم بالحر باطل اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في شراء الامم نوبا ونحوه هل يجوز  
 فالجواب نعم يجوز وله الخيار بعد المس فيما يعرف بالمس قال في نتيجة الفتاوى بيع الامم وشراؤه  
 جائز وله الخيار اذا اشترى لانه اشترى مالم يره ثم يسقط خياره بحسب المبيع أي ماله باليد للعرف اذا كان  
 يعرف بالجس وبشبهه اذا كان يعرف بالنم وبذوقه اذا كان يعرف بالذوق كافي البصير ولا يسقط خياره  
 في العرف حتى يوصف له فان الوصف يقوم مقام الرؤية اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن بيع  
 مالا يملكه قبل دخوله في ملكه هل يجوز فالجواب انه لا يجوز قال في التنوير عا طفا على ما يبيعه  
 باطل وبيع ماله في ملكه لبطلان بيع المعلوم وماله خطر العدم لا بطريق السلم فانه صحيح اه مع  
 زيادة من العلائق وكتب عليه ابن عابدين قوله لبطلان بيع المعلوم اذ من شرط المعقود عليه أن يكون  
 موجودا مالا متقوما مملوكا في نفسه وأن يكون ملك البائع فيما يبيعه لنفسه وأن يكون مقدورا للتسليم  
 وقوله وماله خطر العدم كالحمل والابن في الضرع فانه على احتمال عدم الوجود وأما بيع نتاج النخيل فهو  
 من أمثلة المعلوم اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم أهل الامم رجكم الله تعالى في بيع الحشيش  
 الزايت بنفسه في أرض البائع أي ما نزعاه المواسي كالحلفاء هل يجوز فالجواب انه لا يجوز بيبه ولا  
 اجارته كافي التنوير أما الاول فلعدم الملك لحديث الناس شركاء في ثلاث في الماء والكل والنار وأما  
 الثاني فلانما على استهلاك عين قال العلائق وهذا اذا ثبت بنفسه وان أنبته بسقي وتريه ملك وجاز  
 بيبه وكتب محشيه ابن عابدين قوله لحديث الناس شركاء في ثلاث أخرجه الطبراني في المعجم  
 شركاء في ثلاث الخ وكذا أخرجه ابن ماجه وفي آخره وثمنه حرام أي ثمن كل واحد منها وأخرجه أبو داود  
 وأحمد وابن أبي شيبة وابن عدي قال الحافظ ابن حجر ورجاله ثقات نوح أفندي ومعنى الشركاء في النار

مطلب على البائع أن يحمل  
 الخطب الى دار المشتري

مطلب في بيع الزيتون  
 بالزيت

مطلب بيع الوقف باطل

مطلب في بيان الضابط في  
 تمييز الفاسد من الباطل

مطلب في شراء الامم

مطلب في بيع مالا يملكه

مطلب من شرط المعقود  
 عليه أن يكون موجودا

مطلب في بيع الحشيش  
 الزايت بنفسه

مطلب في حديث الناس  
 شركاء في ثلاثة

مطلب في بيان معنى الشركاء  
 في النار

الاصطلاحها وتجفيف الثياب لا أخذ الجرا الا باذن صاحبه وفي الماء الشرب وسقي الدواب والاستقاء من  
 الابار والحياض والانهار المملوكة وفي الكلالة الاحتشاش ولو في أرض مملوكة غير أن لصاحب الارض  
 المنع من دخوله ولغيره أن يقول ان في أرضك حقا فاما أن توصلي اليه أو تحشه أو تسقي وتدفعه الى  
 وصارك ثوب رجل وقع في دار رجل اما أن يأذن للمالك في دخوله لياخذه واما أن يخرج منه اليه ثم قال  
 وانما تنقطع يعني الشركة بالحيازة اه فاذا احتشش مما نبت بنفسه ملكه فله بيبه وفي الخانية يبيع  
 الكل الذي نبت في أرضه من غير انبائه باطل لانه ليس بمملوك ونقل الكفوى عن منتخب التنازخانية  
 مانعه ولا يجوز بيع ما نبت في أرضه من الحشيش الا اذا قطعه فيجوز بيبه اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن بناء يملكه اثنان باع أحدهما نصيبه منه لغير الشريك وبغير إذنه هل يكون فاسدا  
 فالجواب انه يكون فاسدا ودليله ما في البهجة عن العمادية بناء بين رجلين باع أحدهما نصيبه من  
 آخر بغير إذن شريكه لم يجز وكذا الشجر والزرع ولو باع من شريكه جاز اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن باع جلا لا آخر بشرط أن يعطى المشتري كفيلا لا يضمن هل يفسد البيع بهذا الشرط فالجواب  
 انه لا يفسد بذلك اذا كان الكفيل حاضرا وقبل الكفالة أو غائبا فحضر وقبل قبل التفريق قيدنا بحضرة  
 الكفيل لانه لو كان غائبا فحضر وقبل بعد التفريق أو كان حاضرا فلم يقبل لم يجز كافي البحر الرائق والله  
 تعالى أعلم **سئلت** عن اشترى شيئا على أن يبيعه من البائع هل يكون فاسدا فالجواب نعم  
 كافي الهندية في العاشر من الشروط المفسدة والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن اشترى حمارا اشترى  
 فاسدا ثم باعه لغيره هل يصح هذا البيع الثاني فالجواب نعم قال في المتن في باع المشتري ما شرا  
 فاسدا صح وكذا الوأعته أو وهبه وسلمه سقط حتى الفسخ وعليه قيمته اه وفي البرازية باع منه حبيبا ثم  
 باعه أيضا منه فاسد انفسخ الاول لان الثاني لو كان حبيبا ينفسخ الاول به فكذا لو كان فاسدا لانه ملحق  
 بالصح في كثير من الاحكام اه ومثله في جامع الفصولين حسب ما نقله ابن عابدين في أوائل كتاب  
 البيع ونقل أيضا عن الذخيرة ان الثاني وان كان فاسدا فانه يتضمن فسخ الاول اه **سئلت** في فائدة البيع  
 الفاسد معصية يجبر رفعها أو سبأ في باب الرأيا كل عقد فاسد فهو ربا ونقل في البهجة عن التنوير  
 مانعه وعلى كل واحد منهم ما فسده قبل القبض وبعدمه مادام في يد المشتري ولا يشترط فيه قضاء قاض  
 واذا أصرا على امساكه وعلم به القاضي فله فسخه جبراعلم ما اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن  
 اشترى زيتونا بالزيت هل لا يجوز فالجواب انه لا يجوز الا اذا كان الزيت المجمول ثمنه أكثر من الزيت  
 الذي في الزيتون قال في التنوير من باب الرأيا لا يجوز زيتون وزيت والسمسم بحمل أي شيرج حتى يكون  
 الزيت أو الحبل أكثر مما في الزيتون والسمسم اه قوله حتى يكون أي بطريق العلم فلو جهل أو علم أنه  
 أول أو مساو لا يجوز اه من رد المحتار والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع ملك الغير بغير إذنه  
 هل يكون موقوفا فالجواب نعم يكون موقوفا على اجازة المالك فان اجازته نفذ وبطل وبطل وهذا بيع  
 الفضولي ويسمى البيع الموقوف قال في الخانية اذا باع الرجل مال الغير عندنا يتوقف البيع على اجازة  
 المالك ويشترط لصحة الاجازة قيام العاقدين وقيام المالك وقيام المعقود عليه ولا يشترط قيام الثمن ان كان  
 الثمن من النقود فان كان من العروض يشترط قيامه أيضا واذا مات المالك لا ينفذ باجازه الوارث وعند  
 اجازة المالك يملكه المشتري مع الزيادة التي حدثت بعد البيع قبل الاجازة وحقوق العقدة من قبض  
 الثمن وغيره عند الاجازة ترجع الى العاقد وأبى ما فسخ العقد قبل الاجازة صح فسخه وشراء الفضولي  
 لا يتوقف ويكون مشتركا لنفسه اه ملخصا **سئلت** في أنواع البيع أربعة نافذ وموقوف وفاسد  
 وباطل فالتألفا أفاد الحكم للحال والموقوف مأفاد عند الاجازة والفاسد مأفاد عند القبض  
 والباطل مالم يفده أصلا هذا بالنظر الى مطلق البيع وأما بالنظر الى المبيع فهو أربعة أيضا مقايضة

مطلب شريك في بناء  
 باع أحدهما نصيبه منه  
 لغير الشريك

مطلب اشترى على أن  
 يبيعه من بائعه  
 مطلب شراء فاسد اقباعه  
 صح البيع

مطلب البيع الفاسد  
 معصية يجبر رفعها

مطلب في شراء الزيتون  
 بالزيت

مطلب في بيع ملك الغير  
 وانه موقوف

مطلب في ان أنواع البيع  
 أربعة



وهي بيع العين بالعين وصرف وهو بيع الدين بالدين وسلم وهو بيع الدين بالعين وعكسه وهو بيع الدين بالدين كالمساكنات اه من الصبر والله تعالى اعلم **سئل** عن رجل اشترى ثوبا جارية باه لا خير نصف ثواب حسنة لا خير نصف ثواب حسنة فاجاب عنه باهض مشايخنا في سنة احدى وسبعين ومائتين واثنى عشر سنة فاسد لان الحسنات ليست من الاموال فلا تصح ثوابها ولا غير محقة وغير مة دوره التسليم ووافقه بعض فقهاء بلد تنافى ذلك وخالفهم الشيخ فاجره الله تعالى واقتى بان البيع المذكور المراد منه الصدقة مجازا بقرينة ان المتعاقدين من اهل العلم يعرفان ان الحسنات انما يحصل ثوابها في الدار الآخرة ويعرف كل احد انهم لا تصح للتمنية واستدل على ذلك بقية من الشكك الاول قائلا ان هذا التملك لعوض آخرى وكل تملك لعوض آخرى فهو صدقة ينتج هذا صدقة قال ودليل الكبرى قول الامامة الامير في مجموع التملك لعوض آخرى صدقة ولما رفع الفقير راجعت ما يدي من الكتب فلم اجد الحادثة بعينها فيها ولكن كلام فقهاءنا حيث قالوا العبرة بالمقاصد لا بالالفاظ وقالوا ان اعمال الكلام أولى من اماله يقتضى ما قاله الشيخ فاجره الله تعالى فوافقه على جوابه بانه صدقة والله تعالى اعلم

### باب خيار العيب

**سئل** عن اشترى بزر بطيخ وزرعه فلم ينبت فادعى انه كان معيبا فلما لم ينبت فهل اذا ثبت انه كان كذلك يرجع على البائع بالنقصان **الجواب** ان مثل هذا السؤال رفع لقاضي الهندية فاجاب عنه بقوله اذا ثبت انه كان معيبا يرجع بنقصان العيب اه **سئل** هل يشترط في بيعة العيب في الدواب والرقائق اثنتان أو يكفي واحد فاجاب بقوله العيب اذا كان يختص بصفة من الأطباء قيل انما ثبت بقول عدلين من الأطباء وبعضهم اكتب في يقول واحد وان كان عالما لا يطع عليه الرجال كعيب النساء اكتب في يقول امرأة واحدة دلة وقلة الا كل في الدواب عيب ويثبت بشهادة عدلين أو بعلم القاضي **سئل** هل يقبل قول الذي الطبيب في قدم العيب وحدوده وهل هو عيب يرد به على البائع اذا لم يكن بالبادة طبيب غيره ولا من يعلم ذلك العيب من المسلمين فاجاب بقوله لا يقبل قول الكافر على المسلم ولا يثبت بشهادته حكم على المسلم اه والله تعالى اعلم **سئل** عن رجل اشترى أمة وقبضها ثم ادعى ان بها عيبا وهو جربان البطن وزعم انه قد عيب البائع وانكر البائع دعواه وقال انه لا عيب فيها وعلى فرض تحققه فهو حادث عند المشتري فهل لا يكون المشتري خصما لا بعد تحقق العيب فيها الا تن وهل لا يقبل قول الامامة ان بها العيب المذكور الا ان وانه قد عيب عن البائع احيوا وتزوجوا **الجواب** انه لا يكون خصما لا بعد اثبات قيامه بها الا ان قال في البحر الرائق اذا ادعى عيبا يطع عليه الرجال ويمكن حدونه فلا بد من اقامة البيعة أولا على قيامه بالمبيع مع قطع النظر عن قدمه وحدوده ليقبض البائع خصما فان لم يبرهن فلا يمين على البائع عند الامام على الصحيح لان الحلف يترتب على دعوى صحيحة ولا تصح الامن خصم ولا يصح خصم فيه الا بعد قيام العيب اه والله تعالى اعلم **سئل** عن اشترى بغير علم برفه عيبا ثم بعد أيام قليلة مات البعير فعانسه أهل المعرفة وقالوا انه هلك بعيب قد علم بطاني فهل يرجع المشتري بالنقصان والحال ما ذكر **الجواب** نعم وقد رقت هذه الحادثة للشيخ الاسلام مفتي الحال فاجاب كافي فتاويه بقوله اذا ثبت العيب القديم يكون للمشتري بعد هلاك المبيع الرجوع بالنقصان سواء كان هلاكا قبل رؤية العيب أو بعد هلاكه كافي النور والله تعالى اعلم **سئل** عن اشترى قحبا وبيع بعضه ثم اطلع على عيب قديم بالباقي هل له رد الباقي **الجواب** نعم يكون له رد الباقي بعد تحقق العيب الموجب للرد قال في جامع الفصولين نقل عن الخاتبة وعن محمد لا يرجع بنقص ما باع ويرد الباقي بحصته من الثمن وعليه الفتوى

مطلب فمن باع جارية لا خير نصف ثواب حسنة

مطلب اشترى بزر بطيخ فزرعه فلم ينبت  
مطلب هل يشترط في بيعة العيب الامد

أي من زعم المشتري انه عيب هل هو عيب الواقع اه  
مطلب لا يقبل قول الكافر على المسلم ولا يثبت بشهادته عليه حكم

مطلب ادعى عيبا فلا بد من اقامة البيعة أولا على قيامه بالمبيع

مطلب اذا ثبت العيب بعد الهلاك يرجع بالنقصان  
مطلب اشترى قحبا وبيع بعضه ثم اطلع على عيب في الباقي

اه والله تعالى اعلم **سئل** عن رجل وجد عيبا فادعى انه عيبا ثم اطلع على ان يرد البائع بعض الثمن للمشتري ولا يرد المشتري العيب فهل يصح هذا الصلح **الجواب** نعم يصح هذا الصلح قال في الدر المختار وجد المشتري عيبا وأراد الرد به فاصطلم على أن يدفع البائع دراهم للمشتري ولا يرد عليه جاز ويجعل حطامن الثمن وعلى العكس وهو أن يصطلم على أن يدفع المشتري دراهم للبائع ويرد عليه لا يصح لانه لا وجه له الا الرشوة فلا يجوز اه والله تعالى اعلم **سئل** عن اشترى جلا وبه مرض خفي لم يبه له المشتري ثم ازداد مرضه وقوى عند المشتري وتحقق انه كان مريضا عند البائع فهل بزيادة المرض عند المشتري يمنع رد الجمل ويرجع المشتري بالنقصان **الجواب** نعم قال في الهندية نقل عن الظهيرية مانعه اشترى عبدا وبه مرض فارداد المرض عند المشتري فليس له أن يرد على البائع لكن يرجع بنقصان العيب اه والله تعالى اعلم **سئل** عن اشترى جلا وقبضه ثم سقط فذبحه انسان بامر المشتري فظهر به عيب هل له الرجوع بنقصان العيب حيث لم يطلع على العيب الا بعد الذبح **الجواب** نعم له الرجوع بنقصانه قال في الهندية اشترى بعيرا فلما أدخله داره سقط فذبحه انسان بامر المشتري فظهر به عيب قديم كان للمشتري أن يرجع بنقصان العيب على البائع في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وبه أخذ المشايخ اه اذا علم بالعيب بعد الذبح أما اذا علم بالعيب ثم ذبحه هو أو غيره بأمره أو بغير أمره لا يرجع بشئ كذا في فتاوى قاضيان اه وفي التنوير وشرحه للعلائي ولو اشترى بعيرا فتحرقه فوجد دأ معاه فاسدة لا يرجع لافساد ماليته اه وكتب المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى قوله لافساد ماليته أشار به الى الفرق بين هذه المسألة وما قبلها يعني اذا اشترى ثوبا فقطعه فاطاع على عيب يرجع بنقصانه وهو ان النقصان لا يفسد المالية لصيرورة المبيع عرضة للنقصان والفساد ولذا لا يقطع السارق به فاختل معنى قيام المبيع كافي النهر قال وعدم الرجوع قول الامام وفي الخاتبة وجامع الفصولين لو اشترى بعيرا فلما أدخله داره سقط فذبحه فظهر عيبه يرجع بنقصانه عند هدا وبه أخذ المشايخ كالوا كل طه ما فوجده عيبا ولو علم عيبه قبل الذبح فذبحه لا يرجع اه قال في البحر وفي الوقعات الفتوى على قولهما في الكل فكذا هنا اه قال الخبير الرمي ويجب تقييد المسألة بمعنى التي وقع فيها الخلاف بين الامام وصاحبيه عا اذا تحرقه وحيايته مرجوة أما اذا ايس من حياته فله الرجوع بالنقصان عند الامام ايضا لان التحرق في هذه الحالة ليس افسادا للمالية تأمل اه مع زيادة للتوضيح والله تعالى اعلم **سئل** عن اشترى ثوبا فباعه عند المشتري ثم اطلع فيه على عيب قديم فما الحكم في ذلك **الجواب** انه يرجع بنقصان العيب قال في الخاتبة اذا اشترى ثوبا فباعه عند المشتري فباعه المشتري أو بغيره من اجنبى أو بأقربة مما وية ثم علم بعيب كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يرد وطريق معرفة النقصان أن يقوم بحجج لا عيب فيه ويقوم به العيب فان كان ذلك العيب ينقص عشر القيمة كانت حصة النقصان عشر الثمن فان رضى البائع أن يأخذه معيبا بالعيب الذي حدث عند المشتري ويرد كل الثمن كان له ذلك وان زاد المبيع عند المشتري بان اشترى ثوبا فباعه بعصفرا أو زعفران أو اشترى أرضا فبني فيها بناء أو غرس شجرة ثم وجد بها عيبا كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يرد فان قال البائع أنا أقبضه كذلك وأرد كل الثمن لم يكن له ذلك وان اشترى طه ما فباعه ثم علم بعيب كان عند البائع لا يرجع بنقصان العيب اه والله تعالى اعلم **سئل** عن اشترى جلا فراهى به عيبا فعرضه على البيع ثم أراد أن يرد هل له ذلك **الجواب** انه ليس له ذلك كما أجاب به شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى ونقل الكفوى عن مؤيد زاده مانعه وبطل حق الرد بالعيب بالعرض على البيع ثم نقل عن الدرر مانعه مداواة العيب وعرضه على البيع وابسه واستخدمه وركوبه في حاجته رضى لان كلامها دليل على الاستبقاء اه والله تعالى اعلم **سئل** في رجل اشترى جارا فاطاع فيه على عيب فأراد

مطلب اصطلم على أن يرد البائع بعض الثمن ولا يرد المشتري

مطلب اشترى عبدا وبه مرض فارداد المرض بالنقصان

مطلب اشترى جلا وقبضه فسقط فذبحه انسان الخ

مطلب تعيب عند المشتري ثم اطلع على عيب قديم يرجع بالنقصان

مطلب ادعى عيبا فعرضه على البيع ليس له رد

مطلب أراد أن يرد ثم وجد البائع



أن يردّه فلم يجد البائع فأمسكه حتى حضر البائع فهدل له الرد عليه بعد حضوره فالجواب نعم والمسألة في تنقيح الحامدية قال اطلع على عيب في الغلام أو الدابة فلم يجد المالك فاطمعه وأمسكه ولم يتصرف فيه بما يدل على الرضى يردّه لو حضر ويرجع بالنقصان إن هلك اهـ معزى للبر ثم نقل عن الخانية رجل اشترى بهيمة أو قبضه ثم وجد به عيباً فذهب إلى البائع ليرده فطبع في الطريق فهدل على المشتري ثم إن المشتري أن أثبت العيب يرجع بالنقصان العيب على البائع اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشترى دابة فرأى فيها عيباً فماله بالحي أو نحوه فهل ليس له الرد على البائع والحالة هذه فالجواب نعم كان التنقيح وغيره والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل اشترى جارية ووطئها ثم اطاع فيها على عيب فهل له الرجوع بالنقصان فالجواب نعم والمسألة في كسبر من المعتبرات والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشترى دابة فوجد بها عيباً فذهب فأساومه البائع فيها فاقبله لا بهيمة اهـ فهدل لا يملك الرد على البائع بعد ذلك فالجواب انه لا يملك الرد عليه والحالة هذه في الخانية رجل اشترى جارية فوجد بها عيباً فأساومه البائع فقال له هل تبيعها مني فقال نعم بطل حقه في الرد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا اشترى ثوباً فوجد به عيباً فقال له البائع اذهب به وبعه فإن لم يشتروا منك فرده على ففعل بطل حقه في الرد اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** في من اشترى دابة ثم باعها من آخر ثم إن المشتري الثاني وجد بها عيباً فذهب إلى البائع الأول بعد أن ماتت الدابة عنده فرجع على بائعه وهو المشتري الأول بنقصان العيب هل يرجع المشتري الأول على بائعه بالنقصان حينئذ فالجواب انه لا يرجع عليه به عند الامام الاعظم رحمه الله تعالى قال في الخلاصة رجل باع من آخر عبداً أو باعه المشتري من آخر فبات العبد في يد المشتري الثاني ثم اطاع المشتري الثاني على عيب يرجع على بائعه به بالنقصان وبائعه لا يرجع على بائعه عند الامام خلافاً لما اهـ وفي الخانية ولو اشترى جارية وقبضها وباعها من غيره فولدت من المشتري الثاني ثم وجد بها المشتري الثاني عيباً كان عند البائع الأول ولم يعلم به المشتري الأول فان المشتري الثاني يرجع بالنقصان على المشتري الأول والمشتري الأول لا يرجع بالنقصان على بائعه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع هو أيضاً بالنقصان على بائعه اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل اشترى أرضاً فوجد عليها ثواب سلطانية لم يكن عليها حين البيع فهل له الرد بذلك على البائع فالجواب نعم له ذلك كما أفتى بذلك في الخيرية والتنقيح وفي الثاني اشترى أرضاً أو داراً على أنها حرة من الثواب فإذا طوأت المشتري بالثواب له أن يردّها على البائع حيّاً وعلى ورثته بعد موته اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن اشترى دابة فوجد بها عيباً فذهب إلى البائع فأساومه البائع فهدل على البائع فهدل على البائع الرد على بائعه الأول فالجواب لا قال في التنوير باع ما اشتراه فردّ عليه بعيب يردّه على بائعه لو ردّ عليه بقضاء بعد قبضه ولو رضاه لا اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن رأى فيما اشترى عيباً ولم يعلم انه عيب هل له الرد بعد ان علم انه عيب فالجواب ان ذلك العيب لا يخلو ما أن يكون ظاهراً لا يخفى على الناس أولاً لا يكون كذلك فان كان ظاهراً فليس له الرد الا فلا يخفى لو ما أن يكون البائع بين سببه أولاً فان لم يبين السبب فلا يشتري الرد وان بينه فان ظهر له سبب آخر فله الرد أيضاً والا فلا فإذ رأى في الجارية قرحة بلا بيان السبب ولم يعلم انه عيب له الرد لانه مما يشبهه اذ ليست كل قرحة عيباً وان رأى ورماً قديماً البائع السبب بانه من الضرب غاية الأمر انه قال حديث فظهر انه قديم أي من ضرب قديم فلم يختلف السبب فلا يثبت له الرد ما لم يظهر رآته من غير الضرب اهـ من التنقيح والله تعالى أعلم **سئلت** عن الرد بالعيب قبل القبض هل يتوقف على رضى البائع أم لا فالجواب لا يتوقف قال في الوهبانية ويفسخ قبل القبض بالعيب وحده \* والابحكم أوردى وهو محضر قال سيدي حسن الشرنبلالي في شرحه صورته اطاع على عيب قبل قبض المبيع فأبطل البيع محضر من

مطلب رأى عيباً فعالمه  
ليس له رده  
مطلب بعد وطء الجارية  
اطاع فيها على عيب

مطلب باع العبد وباعه  
المشتري فبات العبد الخ

مطلب اشترى أرضاً فوجد  
فيها ثواب سلطانية له الرد

مطلب ردها على البائع  
برضاه ليس للبائع الرد على  
بائعه

مطلب العيب اما أن يكون  
ظاهراً لا يخفى أولاً

مطلب لا يتوقف الرد بالعيب  
قبل القبض على رضى البائع

البائع

البائع بطل وان لم يقبل وان كان بعد القبض لا بد من الرضى أو القضاء فالخضور شرط في الكل والا فمراد بالابطال بدون قبض فقول واحد ليس معناه انه مفترق بالقبض عن حضور البائع بل انه يحصل من نفسه وحده من غير رضى وحكم اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشترى دابة من زيد فباعها من عمرو فردّها عمرو إلى زيد بقضاء الرضى فهل لزيد ردها إلى البائع الأول فالجواب نعم قال في التنوير باع ما اشتراه فردّ عليه بعيب يردّه على بائعه لو ردّ عليه بقضاء اهـ ومعناه ان له أن يخاصم الأول ويفعل ما يحب أن يفعل عند قصده الرد ولا يكون الرد عليه ردّاً على بائعه بخلاف الوكيل بالبيع حيث يكون الرد عليه ردّاً على موكله لان البيع واحد فاذا ارتفع رجوع إلى الموكل بغير وعائه فيه وبخلاف الاستحقاق فانه اذا حكم به على المشتري الاخير يكون حكماً على كل الباعة قال في التنوير هذا الاطلاق قيده في المبسوط بما اذا اشترى المشتري العيب عند البائع الأول أما اذا أقام البينة ان العيب كان عند المشتري ولم يشهد انه كان عند البائع الأول فليس للمشتري الأول أن يردّها اجماعاً كذا في الفتح تبع الدراية وأقره في البصر أيضاً **سئلت** وهو مقيّد أيضاً بما اذا لم يعترف بالعيب بعد الرد قال في الفتح لو قال بعد الرد ليس به عيب لا يردّه على البائع الأول بالاتفاق اهـ من الرد والله تعالى أعلم **سئلت** عن مشتراً ارد المبيع بعيب ولم يدع البائع بسقط الرد فهل يحلف القاضي المشتري حينئذ على انه ما فعل ما يسقط به الرد فالجواب انه يحلفه عند الامام الثاني رحمه الله تعالى في الخلاصة والبرازية ان القاضي لا يستحلف الخصم بلاطاب المدعى الا في مسائل منها خيار المبيع اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع دابة على البراءة من كل عيب ثم اطاع المشتري على عيب وأراد الرد هل له ذلك فالجواب ليس له ذلك قال في التنوير وصح البيع بشرط البراءة من كل عيب وان لم يسم ويدخل فيه الموجود والحادث قبل القبض فلا يرد بعيب اهـ قال المحقق ابن عابدين ومنه ما تعرف في زماننا فيما اذا باع داراً مثلاً لا يقول بعثك هذه الدار على انها كوكم تراب وفي بيع الدابة يقول مكرمة محطمة وفي نحو الثوب يقول حرقاً على الزنادور يردون بذلك انه مشتمل على كل العيوب فاذا رضى المشتري لا خيار له لانه قبله بكل عيب يظهر فيه وكذلك قولهم بعته على انه حاضر حلال ويراد بيع هذا الحاضر بما فيه من أي عيب كان سوى عيب الاستحقاق أي لو ظهر غير حلال أي مسروقاً أو مغموصاً يرجع عليه المشتري فهذا كله على البراءة من كل عيب ونظيره ما في البصر لو قبل الثوب بعينه ويرأى من الحروق وتدخل الرقع والرقوى لو كان فيه خرق لا يردّه وكذلك لو وجده مرقوعاً أو مرقوعاً وهو من رفوف الثوب وفوامن باب قتل أي أصلحته ثم رأيت بعض المحشزين ذكر ان العلامة ابراهيم البصري **سئلت** عن باع أمة وقال أبيعك الحاضر المنظور يريد بذلك جميع العيوب ففأجاب ليس للمشتري رد الأمة التي أبرأه عن جميع عيوبها اهـ وقد جرى عنه ما ناهم يقولون عند البيع ساقط ما قاط ويقولون أيضاً أبيعك لك الحاضر في قنة يريدون انهم يبيعونه على البراءة من جميع العيوب فلا يكون للمشتري الرد بالعيب في هذه الحالة **سئلت** في فوائده الأولى خيار العيب يسقط بأمر من البائع لم يبق وقت البيع أو وقت القبض ومنها الرضى به بعدها ومنها اشتراط البراءة من كل عيب ومنها الصلح على شيء ومنها الاقرار بانه ليس فيه العيب الفلاني كما في البحر الثانية لا يحل كتمان العيب في مبيع أو عن الا في مسائلين الأولى الأسير اذا اشترى شيئاً مائة ودفع الثمن مغشوشاً جاز ان كان حر الأعباء الثانية يجوز اعطاء الزوف والناقص في الجبايات كما في الاشياء الفائدة الثالثة لو اشترى غرة كرم ولم يمكنه قطاها فالباية الزناير ان بعد القبض لم يردّه وان قبله فان انتقص المبيع بتناول الزناير فله الفسخ لتفريق الصفة عنه كافي الدر والله تعالى أعلم

**باب في الاقالة وبيع الوفاء**

**سئلت** عن باع ثوراً فوجد فيه المشتري عيباً فأتى به إلى البائع ورده عليه فقبله منه وبعد أيام مات هل

مطلب باع ما اشتراه فردّ  
بعيب رده على بائعه لو بقضاء

مطلب لا يستحلف الخصم  
بلاطاب الا في مسائل

مطلب باع على البراءة من  
كل عيب

مطلب باعها على انها كوكم  
تراب

مطلب باعها على انها قاط  
ما قاط أو على انه لحق في قنة  
مطلب خيار العيب يسقط  
بأمر

مطلب اشترى غرة ولم يمكنه  
قطاها من كثرة الزناير

مطلب قبله البائع يكون اقالة



يموت على البائع فالجواب نعم يموت عليه لانه لما رده عليه وقبله كان اقالة للبيع والمسألة في الخيرية  
وعبارتها حيث قبله صريحاً صرح بقبوله اقالة له قد البيع السابق ومات على ذمته لا على ذمة المشتري اه  
والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع وأذكر البيع فأقيمت عليه البيعة انه باع فادعى الاقالة هل يسمع  
دعواه والحالة هذه فالجواب نعم كافي خلاصة الاجوبة ثلثان عن عبد الرحيم والله تعالى أعلم **سئلت**  
عن تقابل على أن يترك المشتري من الثمن بعضه للبائع في الحكم في ذلك فالجواب ان الاقالة جائزة  
وأما الخط من الثمن فلا يجوز فإخذ المشتري الثمن تاماً قال في الخلاصة وكذا لو قال أوفاني على أن أضع عندك  
خمس من الثمن فقال فعادت جازت الاقالة دون الخط ويدفع كل الثمن اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
ما قولكم في باع فربا من نوع من الثمن ثم تقابل بالجنس آخر غير جنس الثمن هل يصح الاقالة بذلك  
فالجواب ان الاقالة تصح بمثل الثمن الاول قال الكفوي رحمه الله تعالى الاقالة عند أبي حنيفة فسخ  
قبل القبض وبعده بمثل الثمن أو بأقل أو بأزيد من نوع الثمن أو بجنس آخر فإذا اعتبر فسخاً أو الفسخ لا يصح  
الاعتبار بالثمن الاول فبطل اشتراط الزيادة والنقصان واشترط بدل آخر كالمو حاصلة الاقالة قبل القبض  
اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشتري بستاناً من ثمن لا يخلو زيتون وغير ذلك من الاشجار المثمرة  
وأكل غرته نحو سنة ثم تقابل مع البائع فهل لا تصح هذه الاقالة بعد أكل الثمار فالجواب نعم لا تصح  
كافي الخلاصة وهذه عبارتها رجل باع من آخر كرماً وسلمه اليه فأكل المشتري نزله سنة ثم تقابل لا تصح  
وقيل في الخيرية عن المجتبى مانصه والزيادة المنفصلة تمنع الاقالة اذا كانت بعد القبض لا قبله ومراعاة  
المثولة من المبيع كالثمرة قال ومثله في كثير من الكتب وفي الخامس والعشرين من جامع الفصولين  
والمنفصلة المثولة كولد وغيره ومنع الاقالة وكذا تمنع الفسخ بسائر اسباب الفسخ اه واذا علمت عدم  
حصة الثمن من الثمن ان الثمرة كالمشتري اه كلام الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع عقاره  
بيع وفاء وأباح للمشتري أكل الغلة فأكل منها البعض ورجع البائع في اباحتها ومنعه من أكل الغلة فهل له  
ذلك فالجواب نعم قال الخبير الرمي في حواشيه على جامع الفصولين ويقع في بلادنا في بيع الوفاء  
اشتراط أكل الزوائد وهو اطلاق اباحة والاباحة تقبل الرجوع صريحاً في مخ الفغار في باب التصرف في  
الرهن وتقبل التعليق بالشرط والخطر صريحاً به فيه أيضاً وصريحاً به الزايغ وغيره فيجوز الرجوع عن  
الشرط قبل الاكل وأما بعد الاكل فلا يجوز الرجوع فيما أكله وبما تفقّهت صريحاً في جواهر  
الفتاوى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قال للمشتري منه أوفاني فقال أوفيتك هل تتم الاقالة بذلك  
أو تتوقف على القبول من البائع فالجواب انهما تتوقف قال في الخاتمة البائع لو قال للمشتري أوفاني  
هذا البيع فقال المشتري أوفيتك لا تتم الاقالة عندهما ما لم يقبل البائع قبلت اه **سئلت** في الخاتمة  
رجل اشترى حماراً وقبضه ثم جاءه الحمار بعد أربعة أيام فردّه على البائع فلم يقبل البائع صريحاً واستعمل  
الحمار أياماً ثم امتنع عن رد الثمن وقبول الاقالة كان له ذلك لانه لما رد كلام المشتري بطل كلامه فلا تتم  
الاقالة باستعماله اه والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل اشترى عقاراً من زيد فشفع عليه الجار فتقابل  
المشتري مع البائع فهل تمنع الاقالة الشفعة أم لا فالجواب لا تمنعها والمسألة في الخيرية من كتاب الشفعة  
والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشترى عقاراً فآجره وأكل غلته وهي الاجرة ثم تقابل مع البائع فهل  
تصح هذه الاقالة فالجواب نعم تصح هذه الاقالة وتطيب الغلة للمشتري قال الخبير الرمي في حواشيه  
على جامع الفصولين وقد سئل في مبيع استغله المشتري هل تصح الاقالة فيه فأجبت بقولي نعم  
وتطيب الغلة له والغلة اسم للزيادة المنفصلة كاجرة الدار وكسب العبد ولا يخالف ما في الخلاصة من قوله  
رجل باع آخر كرماً وسلمه اليه فأكل نزله يعني ثمرته سنة ثم تقابل لا تصح اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
عن رجل باع دين فضيق عليه الدائن وألح عليه في طلب دينه فباعه بدينه عقاراً ببيع ووفاء وسلم له المبيع ثم

مطلب بعد انكار البيع  
ادعى الاقالة تسمع دعواه  
مطلب في الاقالة على أقل  
من الثمن  
مطلب تصح الاقالة بمثل  
الثلث الاول

مطلب تقابل في بستان بعد  
أكل غلته لا تصح الاقالة

مطلب باعه وفاء وأباح غلته  
ثم رجع في الاباحة صح  
الرجوع

مطلب قال أوفاني فقال  
أوفيتك لا تتم الا بالقبول  
مطلب رد الحمار على البائع  
فلم يقبل

مطلب الاقالة لا تمنع الشفعة

مطلب اشترى عقاراً وآجره  
وأكل الاجرة ثم تقابل

مطلب في بيع الوفاء

أحضر المدين الدين الذي عليه وطالب من الدائن رد المبيع فهل له ذلك فالجواب نعم كما أفتى بذلك شيخ  
الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى ونقل الكفوي عن الخاتمة مانصه واختلافوا في البيع الذي يسميه  
الناس بيع الوفاء أو البيع الجائر قال أكثر المشايخ منهم السيد الشيخ الامام أبو شجاع والقاضي الامام  
أبو الحسن علي السغدري رحمه الله تعالى حكمه حكم الرهن لا يملكه المشتري ويضمن المشتري ما أكل من  
ثمره ولا يباح له الانتفاع ولا الاكل الاباحية المالك ويسقط الدين به لانه اذا كان وفاء بالدين ولا يضمن  
الزيادة اذا هلك لا بصنعه ولا ببائع أن يسترده اذا قضى الدين والصحيح ان العقد الذي جرى بينهما ان كان  
بلفظ البيع بشرط الوفاء أو لفظاً بالبيع الجائر وعند هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم فكذلك وان  
ذكر البيع من غير شرط ثم ذكر الشرط على وجه المواعدة جاز البيع ويلزمه الوفاء بالوعد لان المواعيد  
قد تكون لازمة فتجعل لازمة لحاجة الناس اه قال في الدر المختار من مجتبى بيع الوفاء وصورته ان  
يبيعه العبد بألف على أنه اذا رده عليه الثمن رده عليه العبد اه قال المحقق ابن عابد في حواشيه وفي الكفاية  
عن المحيط هو أن يقول البائع للمشتري بعت منك هذا العبد لك على أن يرضى من الدين على أن يرضى منه فهو  
وفي حاشية الفصولين هو أن يقول بعت منك على أن يرضى من الدين على أن يرضى منه فهو وهذا البيع باطل وهو  
رهن وحكمه حكم الرهن وهو الصحيح اه وفي جامع الفصولين ولو يبيع كرم بمجنب هذا الكرم فالشفعة  
للبيع لا للمشتري لان بيع المعاملة وبيع النجاسة حكمه ما حكم الرهن وللرهن حق الشفعة وان كان في يد  
المرتحن اه هذا وفي الخيرية مانصه **سئلت** في رجل باع من آخر عقاراً بثمن معلوم وأطلق البيع ولم  
يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري عهده الى البائع بعده انه ان أوفى مثل الثمن يفسخ البيع وكان البيع بمثل  
الثلث أو بغيره يسير فهل يكون بيعاً بائناً أو رهناً **سئلت** في رجل باع من آخر عقاراً بثمن معلوم وأطلق البيع ولم  
يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري عهده الى البائع بعده انه ان أوفى مثل الثمن يفسخ البيع وكان البيع بمثل  
الثلث أو بغيره يسير اه وبمثلته أفتى في الحامدية وعبارتها حيث كان الثمن عن المثل والاشهاد المذكور بعد  
البيع المزبور فهو وعد من المشتري فلا يبرر على رده قال والمسألة في الخيرية من البيع ومثله في التمر تاشي  
والبرازي اه قال المحقق ابن عابد بعد نقده لذلك فلو كان بغير فاحش مع علم البائع به فهو رهن اه قال  
ابن عابد بعد هذا وقد منافي البيع الفاسد ترجع قولهما بعدم التحاق الشرط المتأخر عن العقد به اه وفي  
الدر المختار ولو استأجره بانه لا يلزمه الاجر لانه رهن حكاه اه وفي الخيرية ولا تجب فيها الاجرة على المقتي  
به سواء كانت بعد قبض المشتري الدار أو قبله اه قال في النهاية سئل القاضي الامام الحسن المساريدي  
عن باع داراً من آخر بثمن معلوم يبيع ودفعت ثمنها ثم استأجرها من المشتري مع شرائط حصة الاجارة  
وقبضها ومضت المدة هل يلزمه الاجر فقال لا لانه عند نارهن والرهن اذا استأجر الرهن من المرتحن  
لا يجب الاجر اه والله تعالى أعلم

### باب الاستحقاق

**سئلت** عن اشترى فرساً من رجل وقبضها ثم قام عليه انسان يدعى ان له فيها الربع وان غير راض  
بيعه البائع لحصته فأنكر المشتري أن يكون له فيها حق فاقتر البائع بأن لهذا القائم الربع كما ادعى فهل  
لا يعتبر اقرار البائع ولا يظهر في حق المشتري فالجواب نعم لا يعتبر اقراره في حق المشتري لان الاقرار  
حجة قاصرة على المقر فلا يؤخذ باقراره المشتري نعم اذا أقام هذا المستحق بيعة عادلة عاكراً بعهافاته  
يتضي له به والمسألة في فتاوى قاري الهداية وهو هذا لفظ السؤال والجواب **سئلت** في شخص باع عينا ثم  
حضر شخص فادعى حصة في العين فصدقه البائع هل يقبل قول البائع **سئلت** في رجل باع من آخر عقاراً ببيع ووفاء وسلم له المبيع ثم

مطلب الاقرار حجة قاصرة



المدعى له حصه في المبيع الابينة شرعية اه اى يقيم المدعى كما لا يخفى والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن رجل اشترى ثوبا من رجل فباعه بثلثي ثمنه فاستحق منه بوجه شرعى فهل له الرجوع على البائع  
 للموصى أم لا **فالجواب** انه لا رجوع له عليه كما في الخاتمة والنتيجة كما لا يرد عليه ببيع وجده فيها  
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشترى بستانا وبقي في يده سنين وهو ياكل غلاته ثم استحق منه فهل  
 للمستحق تضمينه الغلة التي اكلها **فالجواب** نعم قال الكفوى رجل اشترى بستانا وكان في يده سنين  
 واخذ الثمار ثم استحقه رجل فله ان يضم الرجل ثمره الا شجار اه وقال ايضا بعد ذلك رجل غصب بستانا  
 او ثجرا وكان في يده مدة تكون الثمرة لصاحب البستان اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مبيع تكرر  
 فيه البيع من واحد لآخر استحق من المشتري الاخير بقضاء القاضى فهل يرجع المشتري على بائعه  
 وبائعه على بائعه الى آخرهم **فالجواب** نعم قال في جامع الفصولين استحق من المشتري الاخير يكون  
 حكا على كل الباعة حتى يرجع كل منهم على بائعه بلاعادة البينة اه واقضى بذلك في نتيجة الفتاوى وفي  
 الدر المختار والحكم به حكم على ذى اليد وعلى من تلق ذواليد الملك منه ولو مورثه فيتعدى الى بقية الورثة  
 اشباه فلا تسمع دعوى الملك منهم للحكم عليهم بل دعوى التنازع ولا يرجع احد من المشتريين على بائعه ما لم يرجع  
 عليه ولا على الكفيل ما لم يقض على المكفول عنه اه قوله وعلى من تلق ذواليد الملك منه هذا مشروط بما  
 اذا ادعى ذواليد الشراء منه ففي البحر عن الخلاصة اذا قال المشتري في جواب دعوى الملك هذا ما لى لاني  
 شريته من فلان صار البائع مقضيا عليه ويرجع المشتري عليه بالثمن اما ان قال في الجواب ما لى ولم يرد عليه  
 لا يصير البائع مقضيا عليه والارث كالشراء وصورته دار بيد رجل يدعى انه له الجاه آخر واقضى  
 له به الجاه اخو المقضى عليه وادعى انها كانت لابييه تركها ميراثا له وللقضى عليه بقضى للادخ المدعى بنصفها  
 لان ذلك لم يقبل ملكى لاني ورثتها من ابي ليصير الاخ مقضيا عليه وكذا لو اقر الاخ المقضى عليه انه ورثها من  
 ابيه بعد انكاره واقامة البينة ولو اقر بالارث قبل اقامة البينة لا تسمع دعوى الاخ اه قال وذكر قبله اذا صار  
 المورث مقضيا عليه في محدودات فادعى وارثه ذلك المحدود ادعى الارث من هذا المورث لا تسمع وان  
 ادعى مطلقا تسمع وان كان المورث مدعى او قضى له ثم بعد موته ادعى المقضى عليه على وارث المقضى له هذا  
 المحدود مطلقا لا تسمع وقوله ولو مورثه الصغير عائد على من تلق قوله وعلى من تلق الملك منه أى لو اشترى من  
 اليد من مورثه فالحكم عليه بالاستحقاق حكم على المورث فلا تسمع دعوى بقية الورثة على المستحق بالارث  
 وقوله بل دعوى التنازع أى او تلقى الملك من المستحق بان يقول بائع من الباعة حين يرجع عليه بالثمن أنا  
 لا أعطى الثمن لان المستحق كاذب لان المبيع نتج من ملكى او ما كذا يعنى بلا واسطة او بها فتسمع دعواه  
 ويبطل الحكم ان اثبت او يقول أنا لا أعطى الثمن لاني اشتريته من المستحق فتسمع أيضا اه غرر وأفاد  
 كلامه انه لا يشترط لاثبات التنازع حضور المستحق كما أجاب به في الحامدية وقال انه مقتضى ما أفتى به في  
 الخيرية في باب الاقالة موافقا لما في الامامية من ان هذا القول أظهر وأشبه وقوله ما لم يرجع عليه  
 فليس للمشتري الاوسط أن يرجع على بائعه قبل أن يرجع عليه المشتري الاخير وقوله ولا على الكفيل أى  
 الضامن بالدرك أى ضامن الثمن عند استحقاق المبيع وقوله ما لم يقض على المكفول عنه المراد بالقضاء  
 هنا القضاء على المكفول عنه بالثمن والقضاء السابق قضاء بالاستحقاق وسأيت في الكفالة ما نصه  
 ولا يؤخذ بضامن الدرك اذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالثمن أفاده في الرد والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن وضع يده على بستان وأكل غلاته سنين فادعى عليه انسان بان ذلك البستان موقوف على  
 أولاد فلان ثم وثقنا صحيحا لا زمانه متول على ذلك الوقف تولية صحيحة وأثبت تولية كما ادعى وطالب  
 من واضع اليد رفع يده عن البستان وتسليمه للمتولى وهو المدعى المذكور ورد الغلة التي اكلها فأجابته  
 المدعى عليه بأنه كان اشتراه من بعض الموقوف عليهم فهل على فرض تحقق البيع يكون باطلا ولا يزمرد

مطالب في ان الموصى له اذا  
 استحق منه ما وصى له به  
 لا يرجع

مطالب في مبيع تكرريه  
 البيع ثم استحق

مطالب اذا استحق الوقف  
 من مشتريه بعد اكل الغلة  
 تؤخذ منه الغلة

الغلة التي اكلها أجيبوا ونجروا **فالجواب** ان مثل هذا السؤال رفع للمحقق الرملى فأجاب عنه في  
 الخيرية بقوله لا يصح بيعهم وعليه أن يرد الغلة للوقف فان أبى حبسه القاضي حتى يرد عليه رد الغلة التي  
 اشترى بها كذا ويرجع عليه بمقادير من الثمن ان ثبت بالوجه الشرعى وسئل ايضا ما نصه سئل في رجل  
 اشترى كرا فقبضه وتصرف فيه ثلاث سنين ثم ظهر لردى فاض انه وقف بعد اقامة البينة وأخذ البائع  
 بقضاء القاضى وطالب الغلة التي أنلفها المشتري في الحكم في ذلك هل يجب ردها على البائع ان كانت  
 قائمة أو قيمتها ان كانت هالكه وهل القول قول المشتري في مقدارها أم قول البائع فأجاب بقوله صرح  
 في مجمع الفتاوى نق لا عن جامع الفتاوى انه يوضع من الغلة مقدار ما أنفق في عمارته وما فضل من ذلك  
 يأخذه المستحق من المشتري والقول قول المشتري في مقدار ما تناول ان أقرانه تناول وان أنكر بالكلية  
 فالقول قوله بيمينه لانه المدعى عليه والاخر المدعى فيحتاج الى البينة اه والله تعالى أعلم (وكنتم) كتبت الى  
 تونس في أوخر ذى الحجة من أوائل سنة ثمانية وتسعين بعد المائتين والالف سؤالا هذا نصه بسم الله الرحمن  
 الرحيم ما قولكم أهل العلم رحمكم الله تعالى ونفعكم بك المسلمين آمين فيمن ادعى على آخر ان الجبل الذى بيده ملكى  
 دخل يدي بالشراء من فلان بنحو ستة أشهر فكاف المدعى اثبات دعواه فانتهى بشاهد من حكم له بالجبل فأخذه  
 وأعطى للمكفوم عليه نسخة الحكم ليرجع على بائعه ففرج عليه وأراد بائعه الرجوع على البائع الاول  
 فدفع البائع الاول بحضرة المستحق المحكوم له دعوى المستحق بان الجبل المذكور ملكه منذ خمس سنين  
 دخل يده بالشراء من فلان فهل يقبل دفعه المذكور ويثبت له على المستحق وينقض الحكم الاول  
 لتقدم تاريخ هذا البائع الاول ولا يقبل منه ذلك اكونه محكوما عليه بالحكم الاول لما قالوا من أن الحكم على  
 الاول حكم على جميع الباعة فلا تسمع دعوى الملك منهم للحكم عليهم بل دعوى التنازع أجيبوا ونجروا  
 والسلام عليكم والمرجو منكم توضيح الجواب وتأيد به بالنصوص الواضحة ولكم الاجر والثواب من  
 الملك الوهاب **فجواب** عنه شيخ الاسلام بتونس المحقق المدقق سيدى أحمد بن الخوجه الحنفى بما نصه  
 الحمد لله الفاضل الوهاب والصلاة والسلام على سيدنا محمد أكمل من أوتى الحكمة وفصل الخطاب وعلى  
 الآل والأصحاب وكل من اهتدى بذلك المنار وانتسب الى ذلك الجناب وبعد فيقول العبد الفقير في  
 الجواب والله المستعان لا يخفى ان القضاء على ذى اليد يكون قضاء عليه وعلى من تلق ذواليد الملك منه  
 ولو مورثه اذا كان ذلك القضاء بالبينة حتى يتعدى ذلك الحكم الى بقية الورثة كما في الاشياء ولا فرق بين  
 أن يكون التلق بلا واسطة أو بواسطة واحدة أو وسائط متعددة كما في الدرر وغيرها وفرع في الفرع على  
 ذلك أيضا انه لا تعداد البينة للرجوع قال في شرحه يعنى اذا كان الحكم للمستحق حكا على الباعة فاذا أراد  
 واحد من المشتريين أن يرجع على بائعه بالثمن لا يحتاج الى اعادة البينة وفي البحر من أول كتاب الاستحقاق  
 نقلا عن الخلاصة المشتري اذا صار مقضيا عليه يصير البائع مقضيا عليه اذا قال المشتري في جواب دعوى  
 المدعى ما لى لاني اشتريته من فلان يعنى من البائع صار البائع مقضيا عليه حتى لا تسمع دعوى البائع  
 هذا المحدود ويرجع المشتري عليه بالثمن اما اذا قال في الجواب ما لى ولم يرد عليه لا يصير البائع مقضيا عليه  
 حتى تسمع دعواه هذا المحدود ثم ان القضاء في واقعة الجبل هذه كان بالبينة فيتعدى والمدعى عليه في نازلة  
 الحال ذكر في مجال الخصام البائع الذى تلقى الملك منه فالحكم صادف محله لانه وقع بين مشتريين كل منهما  
 اشترى من انسان غير من اشترى منه الاخر فيترجح الاقدم تاريخا وهو هنا الخارج فتقدم بينته كما في  
 الفصل الثامن من فصول العمادى وقال الامام الزيايى من باب دعوى الرجلين من التبيين بخلاف ما اذا  
 ذكر السبب كالشراء ونحوه لان ما يثبت ان الحدوث وفيه الاقدم أولى ما لم يدع المتأخر التلق من جهة  
 المتقدم وحيث كان الحكم مستوفيا لشرائطه فيتمدى الى جميع الباعة ويكونون مقضيا عليهم وفي الفصل

مطلب يوضع من الغلة  
 مقدار النفقة والفاضل  
 يأخذه المستحق

قف على هذا السؤال المهم

مطلب اذا قضى على المشتري  
 صار البائع مقضيا عليه



الخامس عشر من الفصول العمادية اذا استحق المشتري من المشتري الاخر يكون ذلك قضاء على جميع الباعة حتى لو اقام واحد من الباعة بينة على المستحق بالملك المطلق لا تقبل وكان لكل واحد من المشتري الرجوع بالثمن على بائعه من غير اعادة البينة ولكن انما يرجع كل مشتري على بائعه اذا رجع عليه مشتريه اه ومن القواعد التي نص عليها علماءنا رحمه الله تعالى ومنهم الامام الزبيدي في أول باب دعوى الرجلين من التبيين ان البينة في الملك المطلق تثبت أولية الملك ولا يخفى ان أولية الملك يدخل في ضمنها الخمس سنين فافوقها وحيت حكم الخارج كان ذلك قضاء على المستحق منه وعلى من باع له ولا تنفع دعواه انه ملكه بالثمن من فلان منذ خمس سنين بعد القضاء المتعدي اليه على ما سمعت من كلام الفصول ثم قول صاحب الفصول لو اقام واحد من الباعة على المستحق بينة بالملك المطلق استتار اعماله الوأقامه البائع عند اعادة رجوع المشتري عليه ببقاء الملك من المستحق المقضي له بسبب من الاسباب كالشراء ونحوه أو أقامها على دعوى النتائج فان بينة ذلك البائع مقبولة ودفعه مسموع كما بينه صاحب الفصول في قضاء عياف ذلك الفصل ولذا ترى كثيرا من علماءنا يقولون لا تسمع دعوى بائع من الباعة الملك وبطلت عنه عن التقييد بالمطلق ففي الفرر وشرحه الدرر والحكم به أي به هذا النوع من الاستحقاق أي النوع النافذ للملك من شخص الى آخر حكم على ذي اليد حتى يؤخذ المدعي من يده وعلى من تلقى ذواليد الملك منه بلا واسطة أو وسائط فلا تسمع دعوى الملك منهم لم يكونهم محكوم عليهم بل دعوى النتائج بان يقول بائع من الباعة أنا لا أعطى الثمن لان المستحق كاذب اذا لم يبيع نفع في ملكي أو ملك بائعي بلا واسطة أو بها فتسمع دعواه ويبطل الحكم ان أثبت أو نافي الملك من المستحق بان يقول أنا لا أعطى الثمن لاني اشتريته من المستحق فتسمع أيضا وفي التنوير والحكم به حكم على ذي اليد وعلى من تلقى الملك منه فلا تسمع دعوى الملك منهم بل دعوى النتائج فتخلص لك من هذا ان دعوى البائع ان الجمل ملكه منذ خمس سنين بالشراء من فلان لا تسمع اذ لم يدع تساجا ولا تلقيا من المستحق وليس الا فيه ما يسمع الدفع كما علمت من كلام الاصحاب قدس الله أرواحهم نعم اذا أنكر منك من الباعة نفس البيع يحتاج من أراد الرجوع عليه من المشتري الى اقامة البينة على ما في الفصول وغيرها حرره الفقير الى ربه أجد بن محمد بن الخوجه كان الله له في ٧ محرم سنة ٩٦٠ ومائتين وخمسة وتسعين والله تعالى أعلم سئلت عن اشترى جلا وقبضه فادعى عليه آخر انه ملكه ناتج عنده من ناقته وأثبت ذلك وحكم له به فأراد المشتري الرجوع بالثمن على بائعه فبهرن بائعه انه نتج عنده أو عنده بائعي هل تسمع بينته فيبطل الحكم الاول فالجواب نعم قال في جامع الفصولين لو استحق بتداع فبهرن بائعه انه نتج عنده أو عنده بائعي ينبغي أن تسمع بينته ويبطل الحكم اه والله تعالى أعلم سئلت عن مبيع تكرره فيه البيع من واحد الى واحد ثم استحق فرجع المشتري على بائعه فلما أراد بائعه الرجوع على بائعه أنكر البائع أن يكون باع ذلك المبيع فويل يكلف مرئيد الرجوع اثبات البيع عليه حتى يكون له الرجوع فالجواب نعم قال في جامع الفصولين تداولته الايدي فاستحق فرجع بعضهم على بعض بثمنه بحكم فأنكر البائع أحد الباعة يحتاج الى اقامة البينة على البيع في حقه وهل يحتاج الى اقامة البينة على الرجوعات وعلى الاستحقاق الاول فان علم القاضي بذلك الرجوعات لا يحتاج الى اثباتها والا فان كانت عند قاض آخر أو عنده الا انه نسي يحتاج الى اثباتها اه زاد في خزنة المفتين وان كانت الرجوعات بين يديه وهو ذا كرها لا يحتاج الى اثباتها نفع له في البهجة والله تعالى أعلم سئلت عن اشترى طاحونة واستعملها وحصل باستعماله في ظرف سنتين أموالا فهل للمستحق أن يطالبه بالقليلة فالجواب ليس له ذلك كما أفتى به شيخ الاسلام على أفتدي رحمه الله تعالى استدله الكفوى بما نصه ولو اشترى طاحونة وكانت في يده مدة ثم استحقها مستحق فليس له أن يطالب المشتري بفلسه الطاحونة لان البست من أجزاء المبيع بل من فقه له وكسبه اه معزيا لجواهر الفتاوى

مطلب البينة في الملك المطلق تثبت أولية الملك

مطلب استحق بنتاج فبهرن بائعه انه نتج عنده ييطل الحكم

مطلب لو أنكر البائع أحد الباعة يحتاج الى اقامة البينة

مطلب استعمل المشتري الطاحونة مدة فاستحق لا يطالب بالقليلة

الفتاوى والله تعالى أعلم سئلت عن حكم عليه بالاستحقاق فصالح المستحق بدراهم فهل له الرجوع بالثمن على بائعه فالجواب نعم قال في البرازية واذا قضى على المشتري بالاستحقاق ثم صالح على شيء رجع بكل الثمن على البائع وان صالح قبل الحكم لا يرجع اه والله تعالى أعلم سئلت عن استحق منه ما اشتراه باقراره هل ليس له الرجوع على البائع فالجواب ليس له الرجوع عليه والحالة هذه قال في الدرر ثم الرجوع أي رجوع المشتري بالثمن على البائع انما يكون اذا ثبت الاستحقاق بالبينة أما اذا ثبت باقرار المشتري أو بشكواه عن البين أو باقرار وكيل المشتري أو بشكواه فلا يرجع الرجوع بالثمن لان اقراره لا يكون حجة في حق غيره وفي زيادات أبي بكر بن حامد البخاري اشترى دارا واستحقها وعمل باقرار المشتري أو بشكواه عن البين لا يرجع على بائعه بالثمن فان اقام المشتري البينة ان الدار ملك المستحق ارجع على بائعه بالثمن لا تسمع بينته أما لو اقام البينة على اقرار البائع ان المبيع ملك المستحق تقبل وبأخذ البائع بالثمن ولو لم يقم البينة على اقرار البائع بذلك ولكنه طلب عينه بالله ما هي للذي كان له ذلك لانه يحتمل أن يشك عن البين فيصير بشكواه كالمقتر ويسترد منه الثمن بعد ذلك كذا في العمادية وهذا مما يجب حفظه والناس عنه غافلون اه والله تعالى أعلم سئلت عن اشترى فرسا فادعى آخر نصفه فبهره هل لا يرجع المشتري على بائعه بنصف الثمن فالجواب لا يرجع بذلك قال في جامع الفصولين شراء فادعى آخر نصفه فبهره هل لا يرجع على بائعه بنصف الثمن الا أن يشتري منه بعد استحقاقه فيرجع بنصف ثمنه اه والله تعالى أعلم سئلت فمن اشترى دارا وسكنها خمس سنين ثم استحق منها فهل عليه أجر تلك المدة فالجواب ليس عليه ذلك ففي حواشي النوير الزملي على جامع الفصولين نفع لا عن الفينة لو سكن المشتري الدار سنين ثم استحق لا يجب عليه أجر لان سكنها بحكم الملك اه والله تعالى أعلم سئلت عن المستحق منه المبيع اذا طاب من المستحق نسخة من الحكم وامتنع المستحق هل يجبر على ذلك فالجواب انه لا يجبر قال في البرازية قبيل كتاب الاقرار ليس للمشتري أن يجبر المستحق على اعطائه السجل بما جرى من الدعوى والحكم لان احياء حقه غير موقوف على السجل بل ربما يحصل بالبينة أيضا فلم يثبت اه والله تعالى أعلم سئلت عن اشترى دارا فبها فاستحق هل يرجع على بائعه بخصوص الثمن أو به بقيمة البناء فالجواب ان هذا السؤال رفع لحامد أفندي فاجاب عنه بقوله يرجع عليه بالثمن وبقيمة البناء يوم يسلم ذلك اليه كافي الخمانية والعمادية والخيرية وجامع الفصولين (شمر أرضا) فبني فيها أو غرس أو زرع فاستحق يرجع المشتري بثمنه ويسلم بناءه وزرعه وشجره اليه فيرجع بقيمة ما بنى فاقام يوم سلمها اليه فصولين من الاستحقاق (اشترى) دارا خصصها وطن سطوحها ثم استحق لا يرجع على البائع بقيمة الحص والطين وانما يرجع عليه بقيمة ما يمكنه أن يفصله ويهدمه ويسلم اليه فصولين أيضا قال المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى في التنقيح أقول تقبضه بالرجوع بالقيمة يفيد انه لا يرجع بالنفقة كاجرة الغلة ونحوها وبصرحت في الدر المختار وغيره بخلاف ما لو اشترى كرمًا كما سأل اه وحاصل ما وعد بأنه سألني ان من اشترى كرمًا واستغله سنين ثم استحق منه فانه يرضع عليه من الغلة مقدار ما أنفق في عمارة الكرم من قطع الكروم واصلاح السواقي وبناء الخيطان وممراته وما فضل من ذلك يأخذه المستحق من المشتري قال المحقق ابن عابدين ولينظر الفرق بينه وبين ما مر من استحقاق نحو الدار حيث لا يرجع الا بقيمة ما يمكن تسليمه من البناء دون ما أنفقته وكذا لا يرجع بما أنفقته على الدابة أو العبد ولم يظهر لي وجهه فليتلأمل ثم رأيت في ذكرك فيما علقته على الدر المختار ان هذا ليس رجوعا على المستحق من كل وجه بل هو اقتطاع من الغلة التي استغلاها وهو بعد للبحث فيه مجال اه وفي الدر المختار شري دارا وبني فيها فاستحق رجوع بالثمن وقيمة البناء مبنيا على البائع اذا سلم النقص اليه يوم تسليمه وان لم يسلم فلما ثبت لا غير اه والله تعالى أعلم سئلت عن مستحق برهن انه نتج

مطلب قضى على المشتري بالاستحقاق ثم صالح يرجع بكل الثمن مطلب من استحق منه باقراره لا يرجع

مطلب استحق عنه نصف فرس اشتراه فاشتره لا يرجع

مطلب استحققت منه الدار بعد أن سكنها لا يطالب بالاجرة

مطلب طاب المستحق منه نسخة الحكم من المستحق لا يجبر

مطلب استحققت منه الدار بعد ما بناها

مطلب مستحق برهن على النتائج فبهرن عنه على اقراره انما من فلان



عنده فبرهن خصمه انك قد اقررت بانك اشتريته من فلان هل يكون هذا دافعا للمستحق فالحق  
 انهم يكون دفعه كافي جامع النصولين قال صاحبه لانه اثبت تناقضه اه وفي الجامع المذكور لو  
 استحق بمتاع فطلب عنه فبرهن بانه انما نتج عندي او عند بائعي ينبغي ان تسمع بينته ويطلب الحكم  
 بالاستحقاق بالمتاج لما مر من انه ظهر ان هذا البائع الاول فيمنته اولى اه والله تعالى اعلم  
 سئلت عن مشتري ابراهم البائع عن الثمن ثم استحق منه المبيع فهل لا يرجع على البائع بشئ  
 فالحق لا يرجع عليه بشئ ففي جامع الفصولين ولو ابراهم البائع المشتري عن ثمنه او وهبه منه ثم  
 استحق المبيع من يد المشتري لا يرجع بشئ على بائعه وكذا بقية الباعة لا يرجع بعضهم على بعض لانه  
 القضاء على الذي ابراهم مشتريه اه والله تعالى اعلم سئلت عن استحقاق منه دابة بقضاء قاض  
 فقال ان المستحق اخذها مني ظمنا بغير حق فهل لا يرجع على بائعه بالثمن والحالة هذه فالحق  
 انه لا يرجع عليه والحالة هذه ففي الفتاوى الانقروية استحق بعض نصيب احد الورثة بيمينه بعد  
 القسمة بيمينه وقضاء فقال اخذه المدي ظمنا بغير حق ليس له ان يرجع على بقية الورثة بشئ وكذا  
 المشتري اذا استحق عليه المبيع بيمينه اذا قال ذلك لا يرجع على بائعه بالثمن اه والله تعالى اعلم سئلت  
 في رجل ادعى على آخر ان الدابة التي بيده له منذ شهر فاجابه ذواليد بانها له اشتراها قبل ذلك فقضى بها  
 للمدعي فهل لا يرجع المشتري على بائعه فالحق لا يرجع عليه قال المحقق المروغيني ولو اقام  
 المدعي بينة ان العين له منذ شهر وقد اشتراه المشتري قبل ذلك يقضى به للمدعي ولا يرجع المشتري  
 على بائعه بالثمن اه والله تعالى اعلم سئلت فيمن اشترى دابة وقبضها فاستحققت منه بقضاء القاضي  
 المبني على البينة وقبضها المستحق ثم اجاز البيع هل تعتبر اجازته فالحق نعم تعتبر اجازته قال في  
 الثانية رجل اشترى غلاما وقبضه فاستحقه رجل بالبينه وقبضه ثم ان المستحق اجاز الشراء جازت  
 اجازته حتى لا يرجع المشتري على البائع بالثمن وكان للمستحق ان يرجع على البائع بالثمن لان البيع  
 الماضي لا يبطل بالاستحقاق فاذا اجازت اجازته وبصير البائع وكذا في البيع وهذه مسألة اختلفت  
 فيها الروايات قال الشيخ الامام شمس الامعة الحلواني رحمه الله تعالى ظاهر المذهب عن أصحابنا ان البيع  
 لا يبطل بالاستحقاق بل يبقى موقوفا ما لم يرجع المقضى عليه بالثمن على بائعه اه والله تعالى اعلم  
 سئلت عن اشترى شيئا وقبضه فبات عنده ثم استحق منه فهل يرجع المشتري على بائعه بالثمن او  
 بالقيمة التي يأخذها منه المستحق فالحق ان المشتري يضمن للمستحق القيمة يوم الشراء ويرجع  
 المشتري بالثمن قال المحقق ابن عابدين في آخر الاستحقاق مانعه بخلافه لم أر من ذكر ما اذا ورد  
 الاستحقاق بعد هلاك المبيع كوت الدابة مثلا وهي واقعة الفتوى وقد اجبت بان المستحق لا بدله من  
 اقامة البينة على قيمتها يوم الشراء فيضمن المشتري القيمة ويرجع على بائعه بالثمن لان المشتري  
 غاصب الغاصب وقد صرحوا في الغصب بان المشتري من الغاصب اذا ضمن القيمة يرجع على بائعه  
 بالثمن لان رد القيمة كرهه العين اه والله تعالى اعلم تنبيه به في شهود الاستحقاق لا بد ان يقولوا  
 ولا نعلم ان المستحق باع ولا وهب ولا تصدق ولا خرج عن يده وجهه من وجوه الانتقالات افاده  
 في الفتاوى المهمة سئلت عن مستحق لدابة قال في دعواه على المشتري انها ملكي وقد  
 غابت عني منذ سنة فقال المشتري انها ملكي منذ سنتين هل يقضى بها للمدعي عند اثبات مدعاه او للمدعي  
 عليه لانه اخرج بسنتين اجميوا وتوجروا فالحق انها يقضى بها للمدعي وهو المستحق قال في التنوير  
 لا عبرة بتاريخ القيمة فلو قال المستحق غابت هذه منذ سنة فقال البائع في يمينته انها كانت ملكي منذ  
 سنتين لا تندفع الخصومة اه قال شاوره العلاء بل يقضى بها للمستحق لبقاء دعواه في ملك مطلق  
 خال عن تاريخ من الطرفين اه في الفائدة مهمة في اشتري رجلا اغناما وانها اظهر افلاسه فقال

مطلب ابراهم البائع المشتري  
 من الثمن ثم استحق لا يرجع  
 المشتري  
 مطلب قال المشتري  
 اخذها مني المستحق ظمنا  
 لا يرجع على البائع  
 مطلب قال انما هي من ذ  
 شهر الخ  
 مطلب مستحق اجاز البيع  
 تعتبر اجازته  
 اشترى شيئا وقبضه فبات  
 ثم استحق  
 مطلب قال انما ملكي  
 وغابت عني منذ سنة  
 فبعض على هذه الفائدة  
 المهمة

بائع الاغنام لرجل آخر بيع اغنامك من هذا الرجل يعني الذي ظهر افلاسه فانه أمين فباعه وسلم ثم ان  
 البائع الاول اخذ الاغنام من هذا المناس بحساب ثمن اغنامه انتقلت اجوبة العلماء على ان البائع الثاني  
 لا يملك ان يضمن البائع الاول لان الغرور لم يقع في ضمن عقد المعاوضة بخلاف ما اذا قال العبد اشترى فاني  
 عبد فاشترته ثم بان حر او البائع لا يدري لانه في ضمن عقد المعاوضة اه من البرازية والله تعالى اعلم  
 سئلت عن رجل بيده دابة نتجت عنه من دابته المملوكة له ادعاها خارج انما له وكل آتى  
 بيمينه فلن يقضى بها فالحق يقضى به الذي اليد المذمومة خاف ان يرتفع في حقه فادعى لصاحب اليد ايضا الا  
 اذا كان من الدابة بخلاف الوقت صاحب اليد موافقا لوقت الخارج فيمنته يقضى للخارج كافي العمادية  
 افاده في التنقيح من الدعوى وفيه من محل آخر مانعه به وان برهن خارج وذو يد على التنازع فذواليد  
 اولى هو الصحيح خلافه لابي بن ابيان شرح المتن في باب دعوى الرجلين وبمثل آفتى الشيخ خير الدين  
 نقلا عن البحر وجامع الفصولين من الدعوى من فتاويه وفيها ايضا وهو برهان المشتري على نتائج بائعه  
 كبرهان بائعه اه ومثله في البحر قال المحقق ابن عابدين ولا بد من الشهادة بالملك على ما ذكره في  
 البحر عن خزانة الاكل حيث قال لو اقام البينة ان هذه الدابة نتجت عنه او ان لهذا الثوب نسج عنده  
 او ان هذا الولد ولدته أمته ولم يشهدوا بالملك له فانه لا يقضى له قال وكذا لو شهدوا بانهم ائمتهم لانهم اغنا  
 شهدوا بالنسب اه وبه آفتى العلامة محمد الدناجي كافي فتاويه فيمن علم ان قولهم ان ذاليد اولى في  
 دعوى التنازع مقيد بما اذا لم يدع الخارج عليه فعلا اما لو ادعى عليه انك غصبته مني او ادعته عنده  
 او اجرته منك فادعى ذواليد التنازع قدم الخارج عليه كما جزم به في البحر والراعي وشراح الهداية  
 وغيرهم اه والله تعالى اعلم سئلت عن رجل استحق منه حمار كان اشتراه من زيد فطلب  
 الثمن منه فقال البائع ان هذا الحمار ملكي والشاهدان شهدا بالزور والكذب فصدمته المشتري وقال  
 انك وان الشاهدان من قران فهل للمشتري والحالة هذه ان يرجع على بائعه فالحق نعم  
 يرجع على بائعه بالثمن مع هذا الاقرار لان المبيع لم يسلم له فلا يحل ثمنه للبائع كافي جامع الفصولين  
 والله تعالى اعلم سئلت هل يشترط في دعوى استحقاق الدابة مثلا احضارها فالحق نعم  
 يشترط ان يذكر المدعي انها بيد المدعي عليه بغير حق ويطلب احضارها ان امكن ويشترط اليها في الدعوى  
 والشهادة والاستحلاف وان تعذر احضارها فلا كفاها او غيبتها كرقبتها كافي متون المذهب واذا  
 اراد المدعي عليه ان يحلف المستحق بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرج عن يده وجهه من  
 الوجوه حلف كذلك كافي التنقيح والله تعالى اعلم في الفائدة في البرازية ان عند آبي يوسف  
 رحمه الله تعالى يستحلف بلا طلب في أربع مواضع في الرقاب العيب يحلف المشتري بالله ما رضيت بالعيب  
 والشفيع بالله ما ابطت شفعتك والمرأة اذا طلعت فرض النفقة على زوجها الغائب تحلف بالله ما خلف  
 لك زوجك شيئا ولا أعطاك النفقة والرابع يحلف المستحق بالله ما بيعت واجعوا على ان من ادعى دينيا  
 على الميت يحلفه القاضي بالاطاب الوصي والوارث بالله ما ساءت خفيته من المديون ولا من أحد اذا اهلك  
 ولا قبضه لك قابض بأمرك ولا برأته منه ولا شيئا منه ولا احبته به أحد ولا عندك ولا بشئ منه رهن اه  
 والله تعالى اعلم سئلت في رجل ادعى على آخر ان الدابة التي في يده ملكه منذ كذا نتجت عنده فاجاب  
 المدعي عليه صاحب اليد انها ملكه منذ كذا نتجت عنده واقام كل يمينته على دعواه ثم نظر الى سن الدابة  
 فوجد مخالفا لتاريخها فالحق في ذلك فالحق ما في الفتاوى الانقروية وهذا انصه اذا ادعى  
 رجل دابة في يد انسان انها ملكه نتجت عنده واقام عليه البينة واقام صاحب اليد بيمينته بمثل ذلك القياس  
 ان يقضى بالخارج وفي الاستحسان يقضى بها لصاحب اليد سواء اقام صاحب اليد البينة على دعواه  
 قبل القضاء بالخارج او بعده وفي الهداية هذا هو الصحيح خلافه لابي بن ابيان انه تهاجر

مطلب بيده دابة ادعى  
 نتاجها واذا عاها خارج  
 وبرهن كل يقضى لذى اليد  
 مطلب ادعى خارج وذو يد  
 التنازع فذواليد اولى  
 مطلب برهان المشتري  
 على نتائج بائعه كبرهان بائعه  
 مطلب لا بد من اثبات  
 الملك للمدعي التنازع ونحوه  
 مطلب قولهم ذواليد اولى  
 في دعوى التنازع مقيد بما  
 اذا لم يدع الخارج فعلا  
 مطلب اقر المشتري ان  
 الشاهدان عليه من قران له  
 الرجوع مع هذا الاقرار  
 مطلب يشترط في دعوى  
 الاستحقاق احضار الدابة  
 ان امكن  
 مطلب يستحلف بلا طلب  
 في أربعة مواضع  
 مطلب في مخالفة السن  
 التاريخ



المينة وتترك في يده قال هـ هذا المذموم ذو رجاوان أثر خافض لصاحب الميد الا اذا كان سن الدابة مخالف  
 لوقت صاحب الميد وموافقة الوقت الخارج فيه نـ ذيقضي للخارج وان كان سن الدابة مخالف للوقت بين لم  
 يذكر هـ هذا الفصل في الاصل في الدابة وعامة المشايخ على انه انتهت المينة وتترك الدابة في يد صاحب  
 اليد قضاء ترك اه والله تعالى أعلم هـ سئلت في مستحق شهده شاهدان بعين معلومة في يد آخر فهل  
 لا يحكم له بالاستحقة الابعـ المين فالجواب نعم ففي معين الحكم من الباب الرابع في القضاء  
 بالمينة التامة مع عين القضاء وتسمى عين الاستبراء منه وصورة ذلك أن يشهد شاهدان لرجل بشئ  
 معين في يد آخر فانه لا يستحقه حتى يحلف ما باع ولا وهب ولا يخرج عن يده بطريق من الطرق المزيلة للملك  
 وهو الذي عليه الفتياء والقضاء وعليه الاصحاب بانه يجوز أن يكون باعها من المتدعي عليه أو غير ذلك من  
 الاحتمالات ومع الاحتمالات لا بد من المين اهـ تنبيه في عين المستحق على البت انه ما باع ولا وهب  
 وعين الورثة على العلم انه ما خرج عن ملك مورثهم بوجه من الوجوه كلها وان ملك جميعهم يعني الورثة  
 باق عليه الى حين بيعتهم وهذه التهمة في المين تكون على البت والله تعالى أعلم هـ سئلت فيمن اشترى  
 دارا فبني فيها ثم استحققت بما فيها من البناء فهل لا يرجع المشتري على بائعه الا بالثمن فالجواب نعم  
 لا يرجع عليه الا بالثمن قال في معين الحكم شري دارا فبني فاستحققت بجميع ما فيها من البناء يرجع بالثمن  
 لا بقيمة البناء لما مر ان الاستحقاق اذا ورد على ملك المشتري لا يوجب الرجوع على البائع والبناء ملك  
 المشتري فلا يرجع به ولا نهلما استحق الكل لا يقدر المشتري على تسليم البناء الى البائع وقد مر انه لا يرجع  
 ببنائه ما لم يسلمه الى البائع اه والله تعالى أعلم

(باب السلم)

سئلت عن كتب على نفسه سندا أو أشهد عدلين أنه قبض من فلان كذا وكذا من الدراهم سلم  
في كذا من الخنطة أقر بذلك كذا وفي الواقع هو لم يقبضه وسلم سندا لا قرار إلى رب السلم ليدفع له ما أقر  
به من رأس مال السلم فامتنع وقال دفعته اليك فكيف الحكم في ذلك فالجواب أن مثل هذا السؤال  
رفع لقارئ الهداية فاجاب عنه بقوله يخلف رب السلم انهم يمكن كذا في اقراره ان أراد تحليفه فان حلف  
استحق المسلم فيه وان نكل برى المسلم اليه مما أقر به كما تقدم أنه المقتضى به اه والله تعالى أعلم سئلت  
عن أسلم دراهم في عشرين جلدا من جلود البقر إلى عشرين يوما ولم يبين طول الجلد ولا عرضها هل  
يصح هذا السلم أم لا فالجواب انه فاسد للجهالة ولو لم يكن إلا أجل أقل من شهر وفي الخيرية سئلت  
عن رجل أسلم آخر مبلغا معا في جلود من جلود المعز عددا معا ولو ما ولا كنه لم يبين الطول والعرض وما  
تتقى به الجهالة ولا بقية شروط السلم من المحلل وضرب المدة المعينة وقبض رب السلم بعض الجلود  
وتصرف فيها وبقى البعض فكيف الحكم فالجواب في السلم المذكور على الوجه المزبور فاسد وحكمه  
وجوب رد مثل رأس ماله على المسلم اليه لرب السلم وجوب قيمة المقبوض من الجلود على رب السلم  
للمسلم اليه والقول قوله فيها بيمينه وعلى المسلم اليه البيعة إذا دعي زيادة على ما يقول رب السلم إذا القول قول  
التبايض ضمننا كان أو أمينا اه وهو من شرائط صحة السلم يجب أن يكون الأجل شهرا فأكثر ولو كان الأجل  
أقل من شهر لا يصح قال في الدرر وشروط صحته بيان الجنس والتنوع والصفة والقدر والأجل وأقله  
شهر وقد راس المال في الصكبي والوزن في العددي المتقارب ومكان ايفاء ما مله مؤنة والاي فيه  
حيث شاء اه والله تعالى أعلم سئلت فيمن أسلم لغيره دراهم معا لومة في مائة رأس من الغنم  
هل يجوز هذا السلم أم لا فالجواب لا يجوز قال في الملتقى ولا في الحيوان وأطرافه ولا في جلوده  
عددا وفي شرح القدوري لا يجوز السلم في الحيوان اه والله تعالى أعلم سئلت في رجل أسلم

مطالب لا يحكم ادعى  
الاستحقاق الا بعد الامن

مطلب في ان عين المستحق  
على البت و تعيين الورثة  
على العلم  
مطلب اشترى دار افني  
فاستحققت مع البناء لارجع  
الباثلث

مطاب اقر کاذبا بانه قبض  
کذا فی کذا من الحنطة

مطاب أسلم فی جاوہلم بین  
طولہا ولا عرضہا

مطالب من شرائط صحة  
الاسلم أن يكون الاجمل  
شهر ارفا سنه

مطالب لايجوز التسليم في  
الحموان

مطاب آس - لم في زيت ولم  
يبين وصفه لا يصح

من زيارته في ثلاثين جرة من الزيت الى تسعين يوما ولم يبين وصف الزيت هل من الادنى او  
 الاعلى ولا مكان الايقاف فهل لا يصح هذا السلم فالجواب انه لا يصح قال في الخلاصة السلم جائز في  
 جميع ما يكال او يوزن مما لا ينقطع من أيدي الناس مثل الحنطة والشعير والسمسم والزيت والسمن  
 والعسل والزعفران والمسك والعنبر وما أشبه ذلك اذا بين الكيل أو الوزن والصنعة والاجل وكذا كل  
 ما يكال من الحناء والورد والياحين اليابسة وكذا الحديد والصوف والبرص والرصاص والنحاس اه والله تعالى  
 اعلم **سئلت** هل يجوز السلم في الفم **فالجواب** انه لا يجوز السلم فيه ولا في الرب والدبس  
 انظر التنقيح والله تعالى اعلم **سئلت** هل يجوز لرب السلم التصرف في السلم فيه قبل قبضه  
**فالجواب** لا يجوز له ذلك قال في التنقيح ولا يجوز التصرف في السلم اليه في رأس المال ولا لرب السلم  
 في السلم فيه قبل قبضه بنحو بيع وشركة ومرا بحة وقولية ولو من عليه حتى لو وهبه منه كان اقاله اذا قبل  
 اه والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن أسلم دراهم في حنطة جديدة قبل حداثها انما منقطعة في الحال  
**فالجواب** انه لا يصح قال في الدر المختار ولا في حنطة جديدة قبل حداثها انما منقطعة في الحال  
 وكونها موجودة وقت العقد الى وقت الحمل بفتح وكسر عني المحلول شرط فتح وفي الجوهرية أسلم في  
 حنطة جديدة أو في ذرة جديدة لم يجز لانه لا يدري أي يكون في تلك السنة شي أم لا في وقت قبضه فأي كتب  
 في وثيقة السلم من قوله جديدة عامه مفسده أي قبل وجود الجديد أم بعده فيصح كالا يخفى اه والله  
 تعالى اعلم **سئلت** هل يشترط في صحة السلم قبض رأس المال قبل الافتراق **فالجواب** نعم  
 قال في الدر وبقي من الشروط قبض رأس المال قبل الافتراق بأبدانها فان ناما أو سارا فربما أو أكثر  
 ولو دخل ليخرج الدراهم ان توارى عن السلم اليه بطل وان بحيث يراه لا وهو شرط بقائه على الصحة  
 لا شرط انفقاده بوصفها فيمنه قد صححنا بطل الافتراق بلا قبض اه والله تعالى اعلم **سئلت**  
 في السلم في اليمين هل يصح **فالجواب** نعم يصح السلم فيه عدد اذا ذكرت شرائطه كما في فتاوى  
 ابن نجيم ونقد في جملة الفتاوى **سئلت** شرائط السلم سبعة عشر ستة في رأس المال وهي بيان  
 جنسه ونوعه وصفته وقدره ونقده وقبضه قبل الافتراق وأحد عشر في السلم فيه وهي الاربعة  
 الاول وبيان مكان ايقافه وأجله وعدم انقطاعه وكونه مما يتعين بالتعيين وكونه مضبوطا بوصف  
 كالا جناس الاربعة المكيل والموزن والمذروع والمعدود المتقارب وواحد يرجع الى العقد وهو كونه  
 باتا ليس فيه خيار شرط وواحد بالنظر للبدن وهو عدم شمول احدى عاين الربا للبدن اه من  
 المنع **سئلت** هل يبطل الاجل بموت المسلم اليه **فالجواب** نعم يبطل بموته فيؤخذ من  
 تركته حالا قال في الخانية والاجل شرط لجواز السلم عندنا ودناه شهر هو المختار ولا يبطل الاجل  
 بموت رب السلم ويبطل بموت المسلم اليه حتى يؤخذ السلم من تركته حالا **سئلت** من شرائط السلم أن يكون  
 موجودا من وقت العقد الى وقت محل الاجل بلا انقطاع في البين والانتقطاع أن لا يوجد في السوق الذي  
 يباع فيه في ذلك المصير ولا يعتبر الوجود في البيوت ثم قال بعد كلام وان أسلم في غير المنقطع ثم انقطع  
 بعد حلول الاجل يخرب السلم ان شاء فسخ السلم وأخذ رأس المال وان شاء انتظر حتى يجيء أو انه اه  
 والله تعالى اعلم **سئلت** في هبة رب السلم المسلم فيه للمسلم اليه هل تجوز **فالجواب** لا تجوز  
 ويكون ذلك اقاله للسلم قال في الخانية قرب السلم اذا وهب المسلم فيه من المسلم اليه كانت اقاله للسلم ويلزمه  
 رد رأس المال وكذا لو أبرأ المسلم اليه من نصف السلم وقبل المسلم اليه تكلموافيه قال أبو نصر رحمه الله  
 تعالى يبطل السلم في النصف ويبقى في النصف كالمو اشتري شيأ فوهب نصفه من البائع قبل القبض وقبل  
 البائع كان ذلك اقاله في النصف بنصف الثمن اه والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن أسلم دراهم في  
 حنطة بشرط أن تكون تلك الحنطة من حنطة قرية مخصوصة كالزوية أو غريان هل لا يجوز هذا

مطلب لا يجوز السلم في  
الفتح ولا في الرب

مطالب لا يجوز لرب السلم  
التصرف في السلم فيه  
قبل القبض

مطالب أسلم في حنطة  
جديدة قبل حدوثه الاصح

مطلب يشترط في السلم  
قبض رأس المال قبل  
الافتراق

مطالب في السلم في الليمون

مطلب شرائط السبعه  
عشر

مطالب يبطل الاجل به  
المسلم اليه

مطالب لا تجوز هبة قرب  
الاسم المسلم فيه للاسم اليه

مطاب أسلم في منطقة قرية  
مخصوصة لا يجوز



الاسم فالحواب انه لا يجوز قال قاضيان رحمه الله تعالى رجل أسلم في طعام قرية بعينها أو مصر  
بعينها كان فاسدا وان أسلم في طعام ولاية نحو خرسان وما وراء النهر كان جائزا اه والله تعالى اعلم

(باب القرض)

[illegible]

مطاب يجوز استقراض  
الخيز ونحوه

مطاب يجب وزشراء  
المستقرض القرض بدرهم  
مقدومة

• مطالب الاجل في القرض  
غير لازم

مطلب الواجب في القرض  
رد المثل

مطلب اشتری ما فی ذمّه  
من الطعام القرض  
بدر اھم و افتراق قبل قبضہا  
مطلب ا - ترض فلو سا  
واجبہ فکسدت علیہ  
قیمتہ از م القرض

مطاب قال الدافع انها  
قرض والمدفوع اليه انها  
هبة فالقول للدافع  
مطاب في الاستجابة  
والاجابة

في سفتجة الى موضع كذا على أن أعطي له هنا فلا خير فيه وروى عن ابن عباس ذلك ألا ترى أنه لو  
 قضاه أحسن مما عليه لا يكره اذ لم يكن مشروطا قالوا نعم لا يحل ذلك عند عدم الشرط اذ لم يكن فيه عرف  
 طاهر فان كان يعرف ان ذلك يفسد حل كذلك فلا اذ ذكره في آخر الحوالة وفي الدر من القرض مانصه  
 وفي الخلاصة القرض بالشرط حرام والشرط لغو بان يقرض على أن يكتب به الى بلد كذا اليه وفي دينه  
 وفي الاشباه كل قرض جرتفع حرام فذكره للمؤمن سكنى المرهون باذن الراهن اه قوله بان يقرض الخ  
 هذا يسمى الات بواصة قال في الدر وكره السفتجة بضم السين وفتح القاء نعيب سفته وهو شئ يحكم  
 ويسمى هذا القرض به لاحكام أمره وصورته أن يدفع الى تاجر مبلغا قرضا ليدفعه الى صديقه في بلد آخر  
 يستتمه به سقوط خطر الطريق وفي الخانية وتكره السفتجة إلا أن يستقرض مطالقا بوفى بعد ذلك في  
 بلد أخرى من غير شرط وقوله كل قرض جرتفعاه فهو حرام أي اذا كان مشروطا وفي الذخيرة وان يكن  
 النفع مشروطا في القرض فعلى قول الكرخي لا بأس به اه وقوله فذكره للمؤمن الخ الذي في الاشباه يكره  
 للمؤمن الانتفاع بالرهن الا باذن الراهن اه سألت عن هذا هو الموافق لما سجد كره المصنف في  
 أول كتاب الرهن وقال في الخ هناك وعن عبد الله بن محمد بن أسلم السمرقندي وكان من كبار علماء  
 سمرقند أنه لا يحل له أن يتنفع بشئ منه بوجه من الوجوه وان أذن له الراهن لانه أذن له في الر بالانه  
 يستوفي دينه كاملا فتبقى له المنفعة فضلا فتكون ربا وهذا أمر عظيم اه من الرد قلت في ما أورد كلام هذا  
 السيد على النفس وان خالف كلام كثيرين فانه وجه قوي المدرك فينبغي للمؤمن الذي يحتاط لدينه أن  
 لا يعمل عنه ولا يحمد والسلامة في ترك الشبهات والله تعالى أعلم

(باب الربا)

في علم الله وقفي الله تعالى وإياك ان الربا محترم كتابا وسنة واجابنا عن استحقاقه فقد كفر وقد ورد في دم  
 آكل الربا من الاحاديث ما لا يحصى فنهال عن الله آكل الربا وموكله وكتبه وشاهدده كلهم في اللعنة سواء  
 ومنها أنه صلى الله عليه وسلم رأى ليلة الاسراء رجلا يسبح في نهر من دم بيقم الحجارة فقال ما هذا يا جبريل  
 قال هذا من آل كل الربا هم من حواشي الصاوي على الجلائين **وقول** وقد كثروا شاع في زماننا هذا من  
 ألف وثلاثمائة وثمانية هجرية وقبله هذا الزمان بمدة طائلة تعاطى الربا حتى صار كندار على علمه وروبا  
 استباحه كثير من الناس بسبب كثرة تعاطيه وجهاتههم فيجب على أولى الامر السعي في ابطاله ورفع  
 من بلاد الاسلام ما ورد فيه من الوعيد الشديد الذي لم يرد في غيره الا ترى قوله تعالى فان لم تغفلوا نأخذوا  
 بحرب من الله ورسوله ومن يكون محاربا لله ورسوله فان أين يفلح أو ينجح أو يرى خيرا فلا حول ولا قوة  
 الا بالله العلي العظيم ان الله وانا اليه راجعون والله تعالى أعلم **سئلت** عن متولى أوقاف أعطى  
 دراهم الوقف لا تسخر العشرة بثلاثة عشر الى سنة فهل لا يجوز ذلك ان يكون ربا فالجواب انه لا يجوز  
 ذلك بوجه من الوجوه اذ هو ربا محض محترم بالكتاب والسنة والاجماع سواء فيه الوقف واليتم وغيرها  
 والوارد فيه من عظيم الانغم وقبح الجرم لا يكاد يضبط بعذ ولا يحصر بمحدوده وفيه عن ابن عباس قال يقال  
 لا تكل الرباخذ سلاحك للحرب ولا عبرة عن أصله الله تعالى فقاسه على منافع الوقف اذا كانت الدراهم دراهم  
 الوقف على القول بجواز وقفها فانه قياس فاسد في غاية المبايته بحيث لا رائحة فيه للمساواة افاده في الخيرية  
 هو هذا ومن المعلوم المقرر أن القياس انما يصار اليه اذا لم يوجد نص وحرمه الربا فيها انصوص قطعية واجماع  
 فلا مسامحة للاجتهاد فيها أصلا **وسئلت** في الخيرية في رجل اشترى حنطة في سبيلها بعضها بمحصول  
 وبعضها غير محصول بحنطة خالصة هل يصح فاجاب لا يصح كما صرح به في الصبرنة لآعن الخاوي على  
 كل حال من أحوال ثلاث جهات من مقدار الحنطة التي في سبيلها أو علم انها مساوية لحنطة الثمن أو أول

مطالب كل - فـ وض جـ نـ فـ ما  
فهو حرام

• طالب لا يحمل المرتبة أن  
يتفقد بشئ منه بوجه من  
الوجوه

مطاب في ان الربا محترم ككتابا  
وسنة واجماعا وان مستحبه  
كافر  
مطاب فيما ورد في ذم الربا  
مطاب في ان الربا شاع في  
وقتنا

مطلب في تحريم الربا في حق  
الوقف واليتيم وغيرهما

مطالع فی حدیث ابن عباس  
فی آئین الربا



للربا بالحاصل وهو مسئل في ذي أخذ من ذمية خمسة قروش ونصف أو تطالبه إلا أن يقر شين زعم  
منها الزوم الربح هل يلزمه أم لا وعليه هارة ما زاد على رأس مالها فأجاب ما زاد على ما أخذ منها رباح  
فعلية هارة ما جاع الأئمة بل واجاع الأئمة بل واجاع كل الأمم وهو مسئل في ذي وصى أيتام عقد مباحة  
مع ذميين فهل إذا فعله ربحا بغيره عاملة يكون ربا على كان الرجوع فيه فأجاب بأنه رباح مباح  
سواء كان في مال يقيم أو غيره لا طلاق النصوص الواردة في تحريره والوعيد لفعله ولا عبرة عن شذفا  
خالف النصوص مردود حتموا ولو تعلق قائله بأكتاف السماء وهو مسئل في ذي في صرف القطع بالقرش والاسدية  
فأجاب هو رباح حيث لم يتعدالوزن فلم يوجب عليه من رد البدلين ووجوب التعزير لارتكاب المعصية التي  
أذن الله تعالى فيها بالحرب وإذا أتقى أحد هما قبضه وجب عليه ضمان مثله فبرده ويسترد ما دفع والقول  
قوله بيمينه لأن القول قول القابض ضمينا كان أو أمينا اه والله تعالى أعلم **مسئل** في ذي عن بيع القمح  
بالشعر متفاضلا هل يجوز فأجاب نعم إذا حصل التقابض في الحال قال مثلا مسكين فيجوز  
بيع الرب بالشعر متفاضلا لا يبيد لأنسيئة اه والله تعالى أعلم **مسئل** في ذي عن باع فلو ساعته لها ونقد  
أحدهما فقط دون الآخر فهل يصح هذا البيع فأجاب يجوز هذا البيع والحالة هذه قال في الدر  
باع فلو ساعته لها أو بدرهم أو بدنانير فان نقد أحدهما جاز وان تفرقا فلا قبض أحدهما لم يجز اه والله تعالى  
أعلم **مسئل** في ذي عن مسلم في دار الحرب عامل حر يباي بالبا فأخذ منه مباحا وأفرأ على وجهه الر باهل يحرم  
عليه ذلك أم لا فأجاب لا يحرم عليه ذلك عند الإمام الأعظم وصاحبه الإمام محمد خلافا للثاني  
أبي يوسف رحم الله تعالى الجميع قال في الكنز ولا ربا بين المسلم والحربي عة قال شارحه مثلا مسكين  
خلافا لأبي يوسف والشافعي وانما قيد بقوله عة لأنه لو دخل دار حربي بأمان فباع منه مسلم درهمين  
لا يجوز اتفاقا اه وكتب المحقق أبو السعد مود قوله ولا ربا بين المسلم والحربي عة ولو بعقه فاسد لقوله عليه  
السلام لا ربا بين المسلم والحربي في دار الحرب رواه مكحول عيني وكذا إذا باع منه ميتة أو خرا أو قاصرهم  
وأخذ المال منهم ويحرم لأن ماله مباح فيحل برضاه بان كان بلا عذر وحكم من أسلم في دار الحرب ولم يهاجر  
تحرى فله مسلم الر بامعه خلافا له ما لأن ماله غير معصوم ولو هاجر اليانم عاد اليهم لم يجز الر بامعه لكونه  
أحرز ماله بدارنا فكان من أهل دار الاسلام بحرم عن الجوهرية قال والحاصل ان الر باحرام الا في خمس  
الاولى السيمد مع عبده الثانية شريكا في المفاوضة الثالثة شريكا العنان الرابعة المسلم مع الحربي عة  
الخامسة المسلم مع الذي أسلم بدار الحرب ولم يهاجر ثم قال **مسئل** في ذي عن رجل أسلم مع الحربي ليس  
على إطلاقه بل مقيد بما إذا كانت الزيادة ينالها المسلم والا فالربا يشمل ما لو كان الزائد من جهة المسلم بحرم  
عن الفتح اه قال المحقق ابن عابدين ويدل على انه ليس على الإطلاق ما في السير الكبير وشرحه حيث قال  
وإذا دخل المسلم دار الحرب بأمان فلا بأس أن يأخذ منهم أموالهم بطيب بآى وجه كان لانه انما  
أخذ المباح على وجه عرى عن العذر فيكون ذلك طيبا له والاسير والمستأمن سواء حتى لو باعهم درهما  
بدرهمين أو باعهم ميتة بدرهم أو أخذ ما لا منهم بطريق القمار فذلك كله طيب له قال فانظر كيف جعل  
موضوع المسألة الأخذ من أموالهم برضاهم فعلم ان المراد من الر بالوقمار في كلامهم ما كان على هذا  
الوجه وان كان اللفظ عاما لان الحكم يدور مع علته غالباً اه وقوله الثانية شريكا في المفاوضة عبارة الدر  
ولا ربا بين متفاوضين وشريك عتات إذا تبايعا من مالها أى مال الشركة اه وكتب عليه المحقق ابن عابدين  
قوله إذا تبايعا من مال الشركة الظاهر ان المراد إذا كان كل من البدلين من مال الشركة أمالوا شترى  
أحدهما درهمين من مال الشركة بدرهم من ماله مثلا فقد حصل للمشتري زيادة وهي حصة شريكه من  
الدهرم الزائد بلا عوض وهو عين الر بائنا مل اه والله تعالى أعلم **مسئل** في ذي العلامة الحافى في ذي عن بيع  
الذهب بالفلوس نسيئة **مسئل** في ذي بانه يجوز إذا قبض أحد البدلين في البرازية لو اشترى مائة فلس

مطلب في وصى أيتام عقد  
مباحة بغير معاملة

مطلب في تعزير مرتكب  
الربا

مطلب يجوز بيع القمح  
بالشعر متفاضلا إذا حصل  
التقابض في الحال  
مطلب باع فلو ساعته لها ونقد  
أحدهما فقط

مطلب في معاملة المسلم في  
دار الحرب أهل الحرب  
بالربا

مطلب الر باحرام الا في خمس

مطلب في تقييد حلية الربا  
مع الحربي

مطلب في بيع الذهب  
بالفلوس نسيئة

بدرهم يكفى التقابض من أحد الجانبين قال ومثله مالو باع فضة أو ذهباً بفلوس كافي البحر عن المحيط قال  
فلا يفتقر بما في فتاوى قارى الهداية من انه لا يجوز بيع الفلوس الى أجل بذهب أو فضة لقولهم لا يجوز  
اسلام موزون في موزون الا اذا كان المسلم فيه مبيعا كزعفران والفلوس غير مبيعة بل صارت أثمانا اه  
وأجاب ابن عابدين عن قارى الهداية بان كلامه محمول على ما إذا لم يقبض أحد البدلين فلا يخالف ما في  
البرازية والله تعالى أعلم

### (باب الصرف)

هو بيع الثمن بالثمن جنسا بجنس أو بغير جنس كذهب بفضة والمراد بالثمن ما خلق للثمنية ومنه المصوغ  
فبيع المصوغ بالمصوغ أو بالنقد صرف ويشترط لجوازه التماثل أى التساوى وزنا والمقابض قبل الافتراق  
ان اتحاد جنسا وان اختلاف جودة وصية اغة وان لم يتجانسا بشرط التقابض قبل الافتراق لحزمة النساء بفتح  
النون وهو التأخير فلوبايع النقيدين أحدهما بالآخر جزا أو بفصل وتقابض في المجلس صح والعوضان  
لا يتعينان حتى لو استقرضا فاديا قبل افتراقهما أو أمسا كما أشار اليه في العقد وأدبامثله جاز والاصل فيه  
قوله عليه السلام الذهب بالذهب والفضة بالفضة الى ان قال مثلا لا يبيد إذا اختلفت هذه  
الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد رواه مسلم وأحمد وأخرون كافي شرح العيني على الكنز فهذه  
مقدمة يفهم منها كثير من مسائل هذا الباب فلتحفظ **مسئل** في ذي عن بيع الفضة بالذهب مع التفاضل  
كان باع رطل من الفضة بربع رطل من الذهب هل يجوز فأجاب انه يجوز بشرط التقابض في  
المجلس قال الكفوى ناقلا عن الهداية وان باع الذهب بالفضة جاز التفاضل لعدوم المجانسة ووجب  
التقابض لقوله عليه السلام الذهب بالورق ربا الا هاهنا وهاء فان افتراق قبل قبض العوضين أو أحدهما  
بيطل العقد لقوات الشرط وهو القبض والله تعالى أعلم **مسئل** في ذي عن صرف الريال من الفضة بقطع  
صغيرة منها كما هو جار في بلادنا كثيرا في أحد البدلين فضل اذا وزن الغل مع البدل الا آخر المناقش شئ  
من العروض أو فلوس النحاس هل يجوز هذا الصرف والحالة هذه أم لا فأجاب نعم يجوز والحالة  
هذه قال في رد المحتار نقلا عن الهداية مانصه ولو تبايعا فضة بفضة أو ذهباً بذهب ومع أقالها شئ آخر  
تبلغ قيمته باقي الفضة جاز البيع من غير كراهة وان لم تبلغ فخرج الكراهة وان لم يكن له قيمة كحصاة وكف من  
تراب لا يجوز البيع لتحقيق الر با اذا الزيادة لا يقابلها عوض فتكون ربا اه قال وصرح في الإيضاح بان  
الكراهة قول محمد وأما أبو حنيفة فقال لا بأس وفي المحيط انما كرهه محمد خوفا من أن يالفه الناس  
ويستعملوه فيما لا يجوز وقيل لانهما بائنا شرا الحيلة لاسقاط الربا اه والله تعالى أعلم **مسئل** في ذي عن العينة  
المنى عنهما هي وما قال الفقهاء فيها فأجاب ان مشايخنا اختلفوا في تفسيرها قال بعضهم تفسيرها  
أن يأتي الرجل المحتاج الى آخر ويستقرضه عشرة دراهم ولا يرغب المقرض في الاقراض طمعا في فضل  
لا يناله بالقرض فيقول لا أقرضك ولكن أبيعك هذه الثوب ان شئت بائني عشر درهما او قيمته في السوق  
عشرة لبيعه في السوق بعشرة فيرضى به المستقرض فيبيعه كذلك فيحصل الرب الثوب درهمان والمشتري  
قرض عشرة وقال بعضهم هي أن يدخل بينهما ثوبا فيبيع المقرض ثوبه من المستقرض بائني عشر درهما  
ويسلمه اليه ثم يبيعه المستقرض من الثالث بعشرة ويسلمه اليه ثم يبيعه الثالث من صاحبه وهو المقرض  
بعشرة ويسلمه اليه بأخذ منه العشرة ويدفعها للمستقرض فيحصل للمستقرض عشرة ولصاحب الثوب  
عليه اثني عشر درهما كذا في المحيط وعن أبي يوسف العينة جائزة ما جاور من عملها كذا في مختار الفتاوى  
هندية وقال محمد هذا البيع في قاي كأمثال الجبال ذمم اخترعه أكلة الر بالورق وقال عليه السلام كذا اذا  
تبايعت بالعين واتبعتم أذناب البقر ذلتم وظهر عليكم عدوكم كافي رد وفي الدر المختار من الكفالة مانصه

مطلب في ما يشترط في  
الصرف

مطلب الاصل في الصرف  
حديث الذهب بالذهب الخ

مطلب في بيع الفضة  
بالذهب

مطلب في صرف الريال من  
الفضة بقطع صغيرة منها

مطلب في بيان العينة

مطلب في حديث اذا تبايعت  
بالعين



أمر الاصيل كقبلة يبيع العينة أي يبيع العين بالربح نسبة لبيعها المستقرض بأقل ليقضى دينه احتريه  
أكله الربا وهو مكره ومذموم شرعا لمسا فيه من الاعراض عن مبرة الاقراض فنقل الكفيل ذلك فالبيع  
للكفيل وزيادة الربح عليه لانه العاقد ولا شيء على الاصل لانه اما ضمان الخسران أو تركه كيد بجهول وذلك  
باطل اه وكتب المحقق ابن عابدين قوله وهو مكره أي عند محمد وبه جزم في الهداية قال في الفتح وقال  
أبو يوسف لا يكره هذا البيع لانه فعله كغيره من الصعابة وجدوا على ذلك ولم يهـ تدوه من الربا حتى لو باع  
كافدة بألف يجوز ولا يكره وقال محمد هـ هذا البيع في قلبي كأمثال الجبال ذميمة اختريه أكله الربا وقد  
ذمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اذا ابتاعتم بالعين واتبعتم اذناب البقر ذلتم وظهور عليكم عدوكم أي  
اشتدتم بالحرق عن الجهاد وفي رواية ساط عليكم شراركم فيسد عوخيكم فلا يستجاب لكم وفي رواية  
والعينة فانهم العينة ثم قال في الفتح ما اصله ان الذي يقع في قلبي انه ان فعلت صورة يعود فيه الى البائع  
بجميع ما أخرجه أو بعضه كعود الثوب اليه في الصورة المارة وكعود الخمسة في صورة اقراض الخمسة عشر  
فيكره يعني تحريرا فان لم يعد كما اذا باعه المدين في السوق فلا كراهة فيه بل خلاف الاولى فان الاجل  
قابلة قسط من الثمن والقرض غير واجب عليه دائما بل هو مندوب وما لم يرجع اليه العين التي خرجت منه  
لا يسمى يبيع العينة لانه من العين المسترجعة لا العين مطلقا ولا اذكل يبيع العينة اه وأقره في البحر  
والنهر والشر ببلالية وهو ظاهر وجعل السيد أبو السعود محتمل قول أبي يوسف وحمل قول محمد والحديث  
على صورة العود اه وحاصل صورة الثوب المارة ان الاصيل يقول للكفيل اشتري من الناس نوعا من  
الاقتنة ثم يبعه فارجعه البائع منك وخبرته أنت فعلى الكفيل ان ياجر في طلب منه القرض ويطلب  
التاجر منه الربح ويخاف من الربا فيبيعه التاجر ثوبا يساوي عشرة مثالا بخمسة عشر نسبة فيبيعه هو في  
السوق بعشرة فيحصل له العشرة ويحب عليه للبائع خمسة عشر الى أجل وحاصل صورة عود الثوب  
اليه ان يشتريه التاجر من مشتري ثوبان ويدفع الثمن اليه ليدفعه الى المشتري الاول وانما لم يشتريه من المشتري  
الاول تخروا عن شراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن والله تعالى أعلم

### باب الحوالة

سئلت فيمن عليه دين زيد فأحاله به على عمرو وقبل عمر والحوالة ثم مات مقلدا فهل يرجع المحال على  
الاصيل فالجواب نعم كما أتى بذلك في الخبرية ونص ما فيها من سئل في المحال اذا أتى من احتال عليه  
المال هل له أن يرجع به على الاصيل أم لا فتونا ولكم الثواب الجزيل جواب نعم له الرجوع على المحيل الذي  
هو في ابتداء الدين اصيل لانه انما رضى بهذا النقل بشرط وصول الدين اليه من جهة المحال عليه بدلالة الحال  
وهي فوق دلالة المقال وقد فات ذلك فيرجع عليه بما هنالك اه وفي الدر المختار ولا يرجع المحال على المحيل  
الا بالتوى بالقصر ويذهب هالك المال لان براءة مقيدة بسلامة حقه وقيدته في البحر بان لا يكون المحيل  
هو المحال عليه ثانيا لما في الذخيرة رجل أحال رجلا له عليه دين على رجل ثم ان المحال عليه أحاله على الذي  
عليه الاصل برئ المحال عليه الاول فان توى المال على الذي عليه الاصل لا يعود الى المحال عليه الاول اه  
وهو معنى التوى بأحد أمرين أن يجهل المحال عليه الحوالة ويخالف ولا يبينه له أي المحال ومحيل فقله له أي  
اكل منهما كما في الفتح أو يموت المحال عليه مفلسا بغير عين ودين وكفيل وقالاه ابواب فلسه الحاكم وظاهر  
كلامهم من متونا وشروحا صحيح قول الامام ونقل صحيحه العلامة قاسم اه مع مزيد من حواشي ابن  
عابدين رحمه الله تعالى اه والله تعالى أعلم في تنبيه الحوالة تنقل الدين من ذمة الى ذمة وتصح في الدين لاني  
العين برضى المحال وهو رب الدين ورضي المحال عليه وهو الذي يقبل الحوالة ولا يشترط فيها رضی المحيل  
حتى لو احتال بالدين رجل آخر وأذاه تحت الحوالة ولا يرجع على المحيل اذ لم تكن الحوالة باعده فان كانت

مطلب لا يرجع المحال على  
المحيل الا بالتوى

مطلب يتحقق التوى بأحد  
أمرين

دونه ولا يشترط فيه رضى المحيل  
المع فلا في الوهبانية ومن دون

الحوالة منه فاشترط رضا ضروري ويبرأ المحيل وهو المدين من الدين بقبول الحوالة من المحال له  
أو المحال عليه أي لا يرجع ابد الا بالتوى وقد تقدم بيانها فاحفظه والله تعالى أعلم سئلت عن له دين على  
آخر فأحاله على شخص فقبل المحال الحوالة ولم يقبلها المحال عليه فهل للمحال أن يطالب دينه من المحيل  
فالجواب نعم لان الحوالة لم تتم لان من شرطها قبول المحال عليه كما مر والله تعالى أعلم سئلت  
في الحوالة الصحيحة اذا مات المحال عليه عن تركته تفي بالدين وتريد هل لرب الدين أن يستوفي دينه من تركته  
فالجواب نعم كما في الفتاوى المهدية والله تعالى أعلم سئلت اذا مات المحال عليه وعليه دين لا تفي  
بما تركته فخاص المحال الغرماء فأخذ البعض من دينه فهل له الرجوع عما بقي له على المحيل فالجواب نعم  
له الرجوع عليه عما بقي له كما في الخبرية والله تعالى أعلم سئلت هل تصح الحوالة في غيبة المحال له  
فالجواب لا تصح في غيبته الا ان يقبل له الحوالة فتصلى كما في الخاتمة والله تعالى أعلم سئلت  
اذا غاب المحال عليه فلم يدرك مكانه لمسره وفقره فهل لرب الدين الرجوع على المحيل والحالة هذه فالجواب  
ما نقله العلامة الكفوي وهذا نصه رجل أحال دين له على رجل فقبال المحال عليه من البلد بحيث لا يدري  
أين هو لمسره وعجزه فأراد أن يرجع بحقه على المحيل ليس له ذلك والم يثبت موته لم يكن له أن يرجع عليه  
بالدين اه معز بالجواهر الفتاوى والله تعالى أعلم سئلت هل للوصي أن يحتال على التيمم فالجواب  
نعم له ذلك ان كان الثاني أملا من الاول وان كان مثله لا يجوز أفاذه في الخاتمة في كتاب الوصايا والله تعالى  
أعلم سئلت عن بائع أحال رجلا بالثمن على المشتري فأذاه المشتري فاستحق المبيع من يد المشتري فعلى  
من يرجع فالجواب انه مخير بين الرجوع على البائع والرجوع على القابض منه وهو المحال قال في  
البرزانية فلو كان أدى الثمن الى المحال فهو بالخيار ان شاء يرجع على البائع المحيل وان شاء يرجع على المحال  
القابض اه ونقل الكفوي عن جواهر الفتاوى ما نصه ولو استحق المبيع تبطل الحوالة عند علمائنا الثلاثة  
اه والله تعالى أعلم سئلت عن المحيل اذا غاب فزعم المحال عليه ان مال المحال على المحيل كان غنم ميتة  
أودم هل تصح دعواه حتى لو أثبت ذلك بالبينه ببرأ من المال فالجواب لا تصح دعواه وان برهن على  
ذلك كما في البرزانية من أواخر الكفالة والله تعالى أعلم سئلت عن رجل له دين على آخر فأحاله به على  
ثالث فقبل الحوالة على شرط أن يرجع على المحيل متى شاء هل تصح هذه الحوالة ويكون المحال مخيرا في  
الطاب فالجواب نعم قال في جملة الفتاوى وكذلك اذا أحال عليه على ان المحال له متى شاء يرجع على  
المحيل فهو جائز ولا محالة له الخيار يرجع على أيهما شاء اه معز بالجميع اه وفي الخاتمة فرجع له على  
رجل مال فقال الطالب للمدين أحلني بمالي عليك على فلان على انك ضامن لذلك ففعل فهو جائز وله أن  
يدخل المال أي ما شاء لانه لما شرط الضمان على المحيل فقد جعل الحوالة كفالة لان الحوالة بشرط عدم ابراء  
المحيل كفالة اه والله تعالى أعلم سئلت عن عليه دين فأحاله الدائن به على مدينه ليه أخذه منه فأخذ  
منه البعض ومات المحيل وعليه دين فهل يختص المحتال بما بقي على المحال عليه فلا يشاركه فيه غرماء المحيل  
أو لا يختص به أجيبوا وتوخوا وترجوا فالجواب ان غرماء المحيل يتخاصون فيما على المحال عليه ولا يسلم  
للمحتال الا ما قبض قبل الموت فان ما على المحال عليه بقي على ملك المحيل كما في التنقيح وفيه أيضا ما نصه  
اعلم ان الحوالة نوعان مطابقة ومقيدة فالمقيدة أن يقيد هابدين له عليه أو دية أو عين في يده أو غصب  
أو نحوه والمطابقة أن يرأسها ولا يقيد بها واحد مما ذكره وان كان له دين على المحال عليه أو غصبه عهده عين له  
أولا بأن قبلها متبرعا والكل جائز الا انه في المقيدة وكيل بالدفع وفي المطابقة أن لا ينقطع  
حق المحيل من الدين أو العين وللمحال عليه الرجوع على المحيل بعد أدائه ان كانت برضا وان كان الدين  
مؤجلا في حق المحيل تأجل في حق المحال عليه ولا يحل يموت المحيل ويحل يموت المحال عليه وحكم المقيدة  
انه لا يملك المحيل مطالبة المحال عليه من الدين أو العين لانه لا حق للمحال على ماله الرهن بخلاف المطابقة

ان يرضى المحيل بمبيعة وشروط  
في المحال لا غير يحصر اه

مطلب من شرط الحوالة  
قبول المحال عليه

مطلب اذا مات المحال عليه  
يدخل المال من تركته

مطلب اذا مات المحال عليه  
وعليه دين

مطلب اذا غاب المحال عليه  
مطلب اذا غاب المحال عليه

مطلب لا وصي أن يحتال  
بمال التيمم اذا كان الثاني  
أملا

مطلب اذا استحق المبيع  
تبطل الحوالة

مطلب زعم المحال عليه ان  
المال كان غنم ميتة

مطلب احتال على ان له  
الرجوع على المحيل متى شاء  
صح

مطلب غرماء المحيل  
يتخاصون على المحال عليه

مطلب الحوالة نوعان مطابقة  
ومقيدة



فانما لا تبطل بأخذ ما عليه من الدين أو عنده من الدين ولو مات المحيل قبل قبض المحتال كان الدين والعين  
المحال به ما بين غرمائه بالخصص لا كونه مال المحيل ولم يثبت عليه بد الاستيفاء لغيره لان المحتال لم يملكه بها  
لزم عليه من الدين من غير من هو عليه وانما وجب به الدين في ذمة المحتال عليه مع بقاء دين المحيل بخلاف  
الرهن لانه ثبت عليه به الاستيفاء فاختص به المهر من بعد موت الرهن مديون بخلاف المطلق لبراءة المحيل  
وصار المحتال من غرماء المحتال الذي كان عليه واذ اقسم الدين بين غرماء المحيل لا يرجع المحتال على المحتال عليه بحصة  
الغرماء لاستحقاق الدين الذي كان عليه وتعامه في البحر وظاهر قوله بخلاف المطلق ان قوله قبله ولو مات  
المحيل قبل قبض المحتال الخاص بالمقيدة وهو صريح عبارة الدر المختار ويدل عليه قوله كان الدين والدين  
المحال به ما بين غرمائه فقول المحتال به ما دليل على ان المراد به المقيدة بقريضة قوله لانه مال المحيل وكذا  
قوله لاستحقاق الدين فانه لا يظهر اثر استحقاق الدين في المطلق لانها لا تنفي مدين ولا عين وكذا قول  
الولو الجية ولو مات المحيل وعليه ديون تخص غرماءه فيما على المحتال عليه ولا يسلم للمحتال الا ما قبض قبل  
الموت لان ما على المحتال عليه بقي على ملك المحيل الخ فهذا التعليل دليل على ان المراد بالمقيدة وفي الجوهره  
واما اذا كانت مطلقه فلا تبطل بحال من الاحوال ولا تنقطع فيها مطالبة المحيل عن المحتال عليه الا ان  
يؤدي فان أدى فقط ما عليه قصاصا ولو تبين براءة المحتال عليه من دين المحيل لا تبطل ايضا ولو ان المحتال أبرأ  
ذمة المحتال عليه من الدين صح البراء الخ والحاصل ان الحوالة المطلقة تبرع كما مروا اذا كان المحتال عليه مديونا  
للمحيل لا تنفي مدينه ولذا كان للمحيل مطالبة به قبل الاداء فلا تبطل بقسمة دين المحيل بين غرمائه لان  
المحتال لم يبق من غرمائه بل صار من غرماء المحتال عليه كما مر عن البحر فلهذا كله دليل على ان المطلقه  
لا تبطل بموت المحيل بل تبقى مطالبة المحتال على المحتال عليه وان أخذ منه دين المحيل وقسم بين غرمائه  
وهذا جار على القواعد النفعيه فافى البرازية والخصاصة مشكل اه بحر وفه وفي الوقائع المصرية لا خينا  
الشيخ العباسي حفظه الله تعالى ما نصه (سئل) في رجل عليه دين اشخص فاحاله به على شخص آخر مديون  
المحيل وقبل المحتال والمحال عليه الحوالة ثم بعد مدة مات المحيل وقبض المحتال الدين من المحتال عليه وقبض  
منه ايضا زيادة على الدين المذكور وعلى المحيل دين للناس فهل لا يكون لهم مطالبة المحتال بالاعاقبة  
زائد على دينه **ج** فاجاب **ج** لا يكون المحتال اسوة لغرماء المحيل حيث لم تكن الحوالة مقيدة بدين خاص  
ولا تبطل الحوالة المطلقة بموت المحيل بخلاف المقيدة فكان المحتال من غرماء المحتال عليه لا من غرماء المحيل  
فله مطالبة المحتال عليه بجميع دينه ويثبت للمحال عليه مثل ما دفعه من عين الحوالة في تركه المحيل اذا كانت  
رضاه لعدم بطلانها بالموت كما يستفاد من تنقيح الحامدية أول الحوالة وبصير المحتال عليه اسوة لغرماء المحيل  
بمثل ما آذاه من دين الحوالة وما بذقه من الدين للمحيل تركه عنه فيحاصص غرماء المحيل بقدر ما دفعه  
بالحوالة ولا يدخل ما دفعه الى المحتال زائد على ما أحيل به عليه فلا محال عليه لا لغرماء المحيل الرجوع به على  
المحتال حيث لا مانع اه **ج** وكتب **ج** الشيخ العباسي المذكور على حاشية وقائمه ما نصه قوله حيث لم تكن  
الحوالة الخ هذا هو الموافق لما مره في تنقيح الحامدية من أول الحوالة وان خالف نفسه في حاشية ودر المختار  
فجعل المحتال اسوة لغرماء المحيل في المطلقه كالمقيدة فراجعهما اه **ج** والله تعالى أعلم **س** سئل عن محيل  
أدعى على محال باني أحلتك على فـ لان لتقبض لي منه كذا فاجابه المحتال بانك أحلتني عليه بدين لي عليك  
وقبضت ذلك منه لنفسه فلا حق لك علي والمحيل ينكر الدين ويقول اني أحلت به بمعنى وكلته فن يكون  
القول قوله فاجواب ما في الدر المختار وهذا نصه وان قال المحيل للمحتال أحلتك على فلان بمعنى  
وكلته لتقبضه لي فقال المحتال بل أحلتني بدين لي عليك فالقول للمحيل لانه منكر ولنظ الحوالة يستعمل  
في الوكالة اه **ج** والله تعالى أعلم **س** سئل هل يشترط في صحة الحوالة حضور المحتال عليه بمجلسها  
فاجواب ان حضوره ليس بشرط وانما الشرط قبوله حين علمه بها كافي الخانية والله تعالى أعلم **س** سئل

مطلب قال المحيل أحلتك  
بمعنى وكلته فقال المحتال  
أحلتني بدين لي عليك

مطلب حضور المحتال عليه  
بمجلس الحوالة ليس بشرط  
بل الشرط قبوله حين علمه

عن باع جـ لا بألف قرش وأحال دائنه على المشتري بالألف ثم رد الجمل على بائعه بعيب بقضاء القاضي  
فهل أن يقبض المحتال الالف من المشتري المحتال عليه فهل تبطل الحوالة حينئذ فاجواب انها لا تبطل  
قال في الدر عاز بالاشـ ما نصه رد المبيع بعيب بقضاء فـ في حق الكل الا في مسألتين احدهما  
لو أحال البائع بالثمن ثم رد المبيع بعيب بقضاء لم تبطل الحوالة اه قال المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى  
صورة المسألة كافي الذخيرة باع عبدا من رجل بألف درهم ثم ان البائع أحال غريمه على المشتري  
حوالة مقيدة بالثمن فمات العبد قبل القبض حتى سقط الثمن أو رد العبد مديونا روية أو بخيار شرط  
أو خيار عيب قبل القبض أو بعده لا تبطل الحوالة استحسانا اه **ج** والله تعالى أعلم **س** سئل هل  
تصح الحوالة على من لا دين عليه للمحيل فاجواب نعم تصح لان الحوالة قد تكون بدون دين  
على المحتال عليه كذا في المخ وغيره اه من التنقيح وفيه عن الخانية ولو أبرأ المحتال له المحيل عما كان على  
المحيل أو وهبه منه لا يصح وفيه عن التنوير ولو توكل المحيل بقبض دين الحوالة لم يصح اه **ج** والله تعالى أعلم  
**س** سئل عن باع عبدا أو حال بتمها اشخصا وقبل المحتال عليه الحوالة وكذا المحتال ثم تقايلا المتبايعان  
البيع هل تنفسخ الحوالة والحالة هذه فاجواب ان مثل هذا السؤال رفع لاقارئ الهداية فاجاب  
عنه بقوله المقابلة صحيحة ولا تنفسخ الحوالة ويلزم المحتال عليه دفع المبلغ ثم يرجع على المحيل اه **ج** والله تعالى  
أعلم **س** سئل عن رجل عليه دين فأحال دائنه على مديون له من غير أن يقيم الحوالة بالدين وقبل  
الكل الحوالة فهل للمحيل بعد هذه الحوالة مطالبة المحتال عليه بالدين فاجواب نعم له ذلك ففي  
الفتاوى الانقروية نقـ لا عن خزانة الاكل ما نصه ولو كان للمحيل دين على المحتال عليه فأحاله مطلقا ولم  
يشترط في الحوالة أن يعطيه ما عليه فالحوالة جائزة ودين المحيل بحاله وله أن يطالبه به بخلاف ما لو قيد به اه  
**ج** والله تعالى أعلم **س** سئل عن أحال دائنه على رجل له عنده ألف وديعة فهاكت الوديعة في يد المودع  
بالفتح فهل تبطل الحوالة فاجواب نعم واذا كانت الحوالة مقيدة بألف هي وديعة في يد المحتال عليه  
أو غصب فهل يكت الوديعة أو استحققت تبطل الحوالة ويعد الدين على المحيل ولو هلك المقتضى في يد  
المحتال عليه لا تبطل الحوالة وكذلك لو قال المودع ضاعت الوديعة وخاف على ذلك بطلت الحوالة وان  
استحققت الوديعة أو استحققت النصب بطلت الحوالة نقله الانقروية عن التتارخانية والله تعالى أعلم  
**س** سئل في الحوالة على زيد ثم على عمرو هل تكون الثانية نفضا للاولى فاجواب نعم كافي الخانية  
**ج** والله تعالى أعلم **س** سئل فيما اذا مات المحتال عليه فقال المحتال انه مات مقلدا قبل اداء الدين وقال المحيل  
مات مليا فن يكون القول قوله فاجواب ان القول قول المحتال بيمينه ولا يقبل قول المحيل انه مات مليا  
فيمكن له أن يرجع على المديون بدينه أفاده قاضيان والله تعالى أعلم **س** سئل ما قولكم في رجل عليه  
دين لرجل وله كفيل به فأحال الكفيل رب الدين على رجل فقبل المحتال عليه الحوالة هل يبرأ الاصيل والكفيل  
أو أحدهما فقط فاجواب انه يبرأ كل منهما الا ان يشترط الطالب براءة الكفيل خاصة فيمنع ذلك لا يبرأ  
الاصيل أفاده الانقروية (فروع) احتسالى على ان يؤديه من ثمن دار المحيل وقد كان أمره بالبيع  
حتى جازت الحوالة لا يجبر المحتال عليه على الاداء قبل البيع ويجبر على البيع ان كان البيع مشروطا في  
الحوالة كافي الرهن ولو احتسالى على رجل على ان المحتال بالخيار فهو جائز وكذا ان أحاله على انه متى شاء رجع  
على المحيل جاز ويرجع على أيهما شاء والحوالة اذا كانت فاسدة وقد أدى المحتال عليه المال فهو بالخيار ان  
شاء رجع على القابض وان شاء على المحيل الكل من فتاوى الانقروية والله تعالى أعلم **س** سئل  
في رجل أحال دائنه على رجلين وحصل القبول من الكل فهل له مطالبة كل بالكل أو بالنصف  
فاجواب انه يطالب كلاهما بالنصف ففي نتيجة الفتاوى ولو كان لرجل على رجل ألف درهم فأحال  
به على رجلين فله أن يأخذ كل واحد منهما ما ينصفه الا انهما أضافا الحوالة في جميع ذلك المال اضافة على

مطلب أحال البائع بالثمن  
ثم رد بعيب لم تبطل الحوالة

مطلب تصح الحوالة على  
من لا دين عليه للمحيل

مطلب الحوالة لا تبطل  
بالاقالة في البيع

مطلب أحاله على من له عنده  
وديعة فهاكت بطلت  
الحوالة

مطلب أحاله على زيد ثم على  
عمرو وبطلت الاولى  
مطلب اختلاف في موت  
المحال عليه مقلدا  
مطلب في حالة الكفيل  
رب الدين

مطلب احتسالى على ان يؤدى  
من ثمن دار المحيل

مطلب في الاحالة على اثنين







هل تقبل بينته ويتضى له فالحق جواب لا تقبل بينته ويؤمر بأداء المال الى الكفيل ويقال له اطاب  
 خصمك وخاصة انظر الخاتبة والله تعالى أعلم **سئلت** عن الكفالة بالامانة هل تجوز فالحق جواب  
 انه لا تجوز قال في جامع الفتاوى ولا تجوز الكفالة بشئ من الامانات وان استلمها كهايم ذلك من هي في  
 يده لا يلزم الكفيل شئ اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجلين اشتريا مائة على ان كلا منهما كفيل  
 عن صاحبه في الحكم في ذلك فالحق جواب كافي الخاتبة ان لا طالب ان يأخذ أيهما شاء بجميع المال اه  
 بتبيينه **ثلاثة** كفلاء ما باللف بطالب كل واحد بثلاث الاف وان كفلا على التعاقب بطالب كل واحد  
 بألف اه كنوى عن النهاية وفيه وان مات أي الكفيل والمكفول عنه فالطالب يأخذ من أي الترتين  
 شاء لان دينه ثابت على كل واحد منهما كافي حال الحياة اه وفيه أيضا وان كفلا ولم يذكرا الاجل يجب على  
 الكفيل كالجواب على الاصيل حالاً أو مؤجلاً اه وفيه رجل أمر رجلاً بأن يكفل عنه رجل بألف  
 درهم فكفل ثم ان المطلوب دفع الاف الى الكفيل ولم يدفع الكفيل الى الطالب وأراد المطلوب أن يسترد  
 المال من الكفيل ان أذاه على وجه القضاء فليس له أن يسترد لانه انما وجب له كفيل عليه بعقد الكفالة  
 وان أذاه على وجه الرسالة فله أن يسترد لانه أمين في الاداء اه وفيه وان أرى الطالب الاصيل أو آخر  
 عنه برئ الكفيل وتأخر عنه اه وفيه أيضا تجوز الكفالة بالاجرة في جميع الاجارات في عاجلها  
 وآجلها لان الاجرة وان لم تجب بالعمارة فبالسبب الموجب قد وجد والكفالة بعد وجود السبب  
 صحيحة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الكفيل بالنفس اذا مات هل يقوم وارثه بمقامه فيلزم  
 باحضار المكفول فيه فالحق جواب لا يقوم مقامه بل تبطل الكفالة بموت الكفيل بالنفس كما تبطل بموت  
 المكفول ولا تبطل بموت الطالب في الصحيح وقد نظم ذلك ابن وهبان بقوله

وموت كفيل النفس والنفس مهدر وفي موت رب الحق قيل ويندر

قال شارحها سيدي حسن الشرنبلالي وأشار بالفهم من كفالة النفس الى لزوم المطالبة في تركة  
 الكفيل بالمال بعد موته حالاً ولا ترجع الورثة على المكفول عنه حتى يحل الاجل في المؤجلة خلافاً لفر  
 قال والنفس بالجر عطف على كفيل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الكفالة في الوديعة هل تصح  
 فالحق جواب لا تصح قال في الخاتبة رجل كفيل بغيره في يد رجل فهو على وجهين ان كانت العين امانة  
 في يده كالوديعة والعارية وأموال المضاربة والشركة والبضاعة والعين المستأجرة وما كان في معناه  
 لا تصح الكفالة به وان كانت العين مضمونة على صاحب اليد كالقصب والمبيع يبيع فاسد والمقبوض  
 على سوم الشراء ونحو ذلك تصح به الكفالة فيجب على الكفيل تسليمه مادام قائماً وأذا هلك كان عليه  
 قيمته وكذا لو ادعى رجل عبداً في يد رجل وكفل رجل بالعبدة فقام المدعى البينة ان العبد كان له  
 وقضى القاضى له بذلك كان له ان يفتيك بنفسه غداً فابري من المال فوافاه جاز وبرئ عن المال لمكان  
 التعامل ولو قال الكفيل بالنفس ان لم أوف به غداً فعلى ما أقربه المطلوب فلم يوافق به غداً فاقتر المطلب ان  
 له عليه خمسة مائة كان الكفيل ضامناً لما أقتر وليس هذا كالمال ان لم أوف به غداً فافاضاً من لما  
 ادعيت عليه فلم يوافق به غداً فادعى الطالب عليه ما لا يلزمه المال وكذا لو قال ان لم أوف به غداً فادعيت  
 عليه فهو على قلم يوافق به غداً فادعى عليه ما لا يلزمه (رجل) قال ان لم يعطك فلان مالك فهو على تقاضاء  
 الطالب فلم يعطه المطلوب اذ تقاضاه لزم الكفيل استحساناً فحرجه رجل قال لا تخرب بايع فلان غداً بعت  
 فهو على فقال الطالب بعت ذلك بعت منه متاعاً بألف درهم وصدقه المشتري وكذبهما الكفيل كان  
 القول قول الطالب والمطلوب استحساناً الكل من الخاتبة والله تعالى أعلم **سئلت** عن قال لمدونه  
 ابعت الدين مع غلامي فبعته معه فضع في يد الغلام هل يضيع على المدين أو على الدائن فالحق جواب

انه

مطلب لا تجوز الكفالة  
 بالامانة  
 مطلب اشتريامالا وكفل  
 كل في صاحبه  
 مطلب كفيل ثلاثة مائة  
 في ألف

مطلب في الكفالة بالاجرة  
 مطلب اذا مات الكفيل  
 بالنفس لا يقوم وارثه  
 مقامه

مطلب في الكفالة في  
 الوديعة

مطلب قال ان وافيتك  
 غداً فابري من المال

مطلب قال ان لم يعطك  
 فلان مالك فعلى

مطلب قال ابعت الدين مع  
 غلامي

انه يضيع على المدين قال في البرازية قال لمدونه ابعت بالدين مع غلامي أو غلامك أو ابني أو ابنتك  
 فضع في يد رسول قبل الوصول ضمن الدين وضاع من المدين لانه رسالة فلا يثم الاداء قبل  
 الوصول بخلاف قوله ادفع الدين الى غلامي أو غلامك أو ابني أو ابنتك لانه وكالة فتم القبض بوصوليه الى  
 الوكيل اه والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل خاف من ظالم أن يأخذ ماله فاختفى في بيته فقال  
 له رجل اخرج ولا تخف وما أخذ منك الظالم فهو على فهل يصح هذا الضمان فالحق جواب نعم يصح  
 والمسألة في الخيرية حيث قال في جواب سؤال مثل هذا نعم يصح ويلزم القائل وهي مسألة المتون المعتبر  
 عنها بقولهم وما غصبك فلان فعلى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مات مفلسا وعليه دين فضمنه  
 ولده بعد موته فهل لا تصح هذه الضمانة فالحق جواب نعم لا تصح لتصريحهم بعدم صحة الكفالة ولو  
 من الوارث عن ميت مفلس استقوط الدين بذلك والله تعالى أعلم **سئلت** عن كفالة غن مابيع  
 فاسد اهل لا تصح فالحق جواب انها لا تصح قال في الخيرية بظهور فساد البيع بظهور فساد الكفالة  
 اذ لا يلزم على الاصيل رد المبيع نفسه ان كان موجوداً أو رد مثله ان كان هالكاً أو مستهلكاً لا عنه  
 فظهر به عدم الدين المكفول به على الاصيل فلا ضمان على الكفيل اه والله تعالى أعلم **سئلت** في  
 كفيل يدين وهب له الطالب الدين المكفول به هل تصح هذه الهبة فالحق جواب نعم تصح هذه الهبة  
 قال في رد المحتار لو وهب الدين للكفيل صح ويرجع به على الاصيل اه وقال أيضا الكفيل يصح أن  
 يكفله عند الطالب كفيل آخر بالمال المكفول به فاذا أدى الاخير المال الى الطالب لم يرجع به على  
 الاصيل بل يرجع به على الكفيل الاول فان أدى اليه يرجع الاول على الاصيل ولو الكفالة بالامر نص  
 عليه في كافي الحاكم وذكره هذا بأوراق ان هبة الدين للكفيل تحتاج الى القبول اه والله تعالى  
 أعلم **سئلت** في الكفيل بالنفس اذا غاب المكفول فيه ولم يدر مكانه هل يطالب به فالحق جواب  
 مافي التنوير وهو هذا فان غاب ولم يعلم مكانه لا يطالب به ان ثبت ذلك بتصدق الطالب أو بينة أقامها  
 الكفيل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن كفيل بالنفس اشترط عليه الطالب تسليم المكفول  
 في مجلس القاضى هل يلزمه ذلك ولا يبرأ بتسليمه في غيره فالحق جواب انه يلزمه ذلك قال في التنوير  
 ولو شرط تسليمه في مجلس القاضى سلمه فيه ولم يجز في غيره اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل تجوز  
 الكفالة على جعل فالحق جواب مافي جامع الفتاوى وهذا نصه اذا كفل على جعل جاز الضمان وبطل  
 الجعل ان لم يكن مشروطاً في أصل الضمان وان كان الجعل مشروطاً في أصل الضمان بطل الجعل  
 والضمان اه بحرفه والله تعالى أعلم **سئلت** هل تصح الكفالة مع جهالة المكفول له كافي كفالة  
 من يريد السفر من بلاده الى بلاد آخر فالحق جواب انها لا تصح قال في التنوير ولا تصح مع جهالة  
 المكفول عنه الخ ولا بجهالة المكفول له اه ثم رأيت في فتاوى الشيخ العباسي المصري الموسومة  
 بالفتاوى المهدية في الوقائع المصرية مانصه **سئلت** في امرأة اقتضى الامر سفرها الى بلاد الافرنج  
 في مركب اثار لاجل تغيير الهواء وصحة بدنها وقد باقها أن زوجها مدين يمكن منه من السفر معها  
 بموجب سند عليه ودعاوى فرهنت المرأة المذكورة حجة عقارها في محل حكمها الكائن بشعر اسكندرية  
 وأخذت الحرمة معها زوجها وعند التوجه أقامت لها وكلا وأذنت له بالتصرف باتفاق منها ومن زوجها  
 ينهى الامر ويخاص الدين المذكورة وإذا كان عند نهاية ذلك يظهر أن زوجها باق عليه ديون فالحرمة  
 المذكورة التزم وكفلت بدفع الدين المذكور من عقارها المرفوع على يد وكيلها مع جهالة المكفول له  
 وعدم القبول فهل هذه الكفالة صحيحة شرعية والرهن على الوجه المذكور صحيح ويمكن التصرف في  
 العقار المذكور لو فاء الدين أم لا فالحق جواب الكفالة على الوجه المذكور غير صحيحة اذ ركنها الايجاب  
 والقبول ومن شروطها عدم جهالة المكفول له ورنه حجة العقار لا يوجب ارضان العقار بدون استيفاء

مطلب قال اخرج وما  
 أخذه منك الظالم فعلى صح

مطلب مات فضمنه ولده

مطلب كفيل في غن مابيع  
 فاسدا

مطلب وهب الطالب  
 الدين للكفيل صح

مطلب غاب المكفول  
 بنفسه ولم يدر مكانه

مطلب شرط تسليمه في  
 المجلس لزم

مطلب لا يصح الجعل في  
 الكفالة

مطلب لا تصح الكفالة  
 مع جهالة المكفول له



شرائط الرهن الشرعية وحيث لم تحقق الكفالة الشرعية ولا رهن العقار لا يكون لب الدين مطالبة الزوجة به ولا مطالبة وكفاها ببيع العقار اه قوله اذ كنهها الايجاب والقبول أي فلانتم بالكفيل وحده ما لم يقبل الكفيل له أو اجنبي عنه في المجاس وهذا قول الامام ومحمد رحمه الله تعالى وفي انفع الوسائل وغيره الفتوى على قولهما وقال أبو يوسف انتم بالاجاب وحده فلا تتوقف على القبول وفي الدور والبرازية بقول الثاني يفتي اه من الرد وقول صاحب الرد أو اجنبي عنه في المجلس أي وتتوقف على اجازة الطالب كما صرح به في محل آخر منه والله تعالى أعلم سئلت في رجل عليه ستمائة قرش وكفله فيها ثلاثة رجال دفعة واحدة فهل لا يطالب كل منهم الا بالثالث الدين فالحجواب نعم لما في رد المحتار الكفيل لو تعدد لا يلزمه الا بقدر ما يخصه كصنف الدين لو كانا اثنين أو ثلاثة لو ثلاثة ما لم يكفلوا على التعاقب فيطالب كل واحد بكل المال كما ذكره الشيخ اه والله تعالى أعلم سئلت عن الكفيل بالمال اذا دفع المال الى الطالب هل يثبت له الرجوع الى الاصيل فالحجواب ان كانت الكفالة بأمره وجع عليه والا فلا قال في التنوير ولو كفل بأمره مرجع بما أذى وان يتبره لا يرجع اه قال ابن عابدين قوله مرجع بما أذى شمل ما اذا صالح الكفيل الطالب من الالف بخمسة مائة فيرجع بها بالالف لانه اسقطا أو ابراء كأي البصر وقال أيضا ان قوله مرجع بما أذى مقيد بما اذا دفع ما وجب دفعه على الاصيل فلو كفل عن المستأجر بالاجرة فدفع الكفيل قبل الوجوب لارجوع له كأي اجارات البرازية بوقت وفاته ونظيره ما لو أذى الاصيل قبله ففي حاوي الزاهدي الكفيل بأمر الاصيل أذى المال الى الدائن بعد ما أذى الاصيل ولم يعلم به لا يرجع به لانه شئ حكومي فلا فرق فيه بين العلم والجهل اه بل يرجع على الدائن اه كلام ابن عابدين رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم سئلت عن ضمان الدرك هل يصح فالحجواب نعم يصح قال في التنوير وتصح بكفالت عنه بالالف وبما يدرك في هذا البيع قال شارحه الملائي ويسمى ضمان الدرك اه أي بفحتمين وسكون الرأ وهو الرجوع بالثمن عند استحقاق المبيع اه رد وقال في التنوير أيضا ولا يؤخذ ضمان الدرك اذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالثمن اه والله تعالى أعلم سئلت عن الطالب اذا أبرأ الاصيل من الدين هل يبرأ الكفيل فالحجواب ان الاصيل اذا قبل ابراء أو سكت برئ هو وكفيله وان رده بقي المال عليه وفي براءة الكفيل بالرد اخلاف المشايخ والقول ببراءة الكفيل ظاهر لان المالك للطالب أسقط حقه ببراءة الاصيل اذ ليس للطالب الا هو على القول بان الكفالة ضم ذمة الى أخرى في المطالبة وكذلك على القول بان الضم في الدين لان الاسقاط يتم بالاسقاط ولم يوجد ردة من الكفيل والمدن ردة تصرف على نفسه ببقاء الدين لشبهة التمليك فارتد ابراء ردة في حق نفسه فلا يمتد الى الكفيل كذا في شرح الوهبانية للشرنبلالي وعبارة الناظم هكذا

مطلب كفيل ثلاثة دفعه

مطلب ان كانت الكفالة بالامر رجوع الكفيل والا لا

مطلب كفيل بالاجرة ودفع قبل الوجوب لا يرجع مطلب أذى الكفيل بعد الاصيل

مطلب أبرأ الطالب الاصيل

مطلب يصح تعليق الكفالة بشرط ملائم

ولو أبرأ المدين يبرأ كافل \* فلورده خلف المشايخ بزبر والله تعالى أعلم سئلت هل يصح تعليق الكفالة بالشروط فالحجواب نعم يصح تعليقها بشرط ملائم كشرط وجوب الحق كان استحق المبيع فعلى الثمن أو كشرط لا مكان الاستيفاء كان قد تم زيدا وهو مكفول عنه وكشرط لتعذر أي لانه لا استيفاء كان غاب زيد عن المصر ولا يصح تعليقها بخوان هبت الريح أو نزل المطر لانه تعليق الخطر فلا يصح كالبيع وذكر في الهداية والكافي انه ان علق به تصح الكفالة ويجب المال حالا وهذا هو لان الحكم فيه ان التعليق لا يصح ولا يلزمه المال لان الشرط غير ملائم فصار كالمواعنة بدخول الدار ونحوه مما ليس بلائم نعم لو جعل الاجل في الكفالة الى هبوب الريح ونحوه لا يصح التأجيل ويجب المال حالا أشار اليه بقوله فان جعل أي نحو قوله ان هبت الريح أجل في الكفالة تصح الكفالة ويجب المال حالا لان الكفالة تصح تعليقها بالشروط لم تبطل بالشرط الفاسد

كالطلاق والعتاق وكذلك الكفالة بالنفس يجوز تعليقها بشرط ملائم كالكفالة بالمال في جميع ما ذكرنا ولا يجوز تعليقها بشرط غير ملائم ويجوز تأجيلها الى أجل معلوم والجهة التي يسيرة فيها محتملة كالتأجيل الى القطار وقدم الحاج ولا يجوز الى هبوب الريح أو نزول المطر فان أجله اليه بطل الاجل ولزمه تسليم النفس حالا اه من العيني على متن الكثر والله تعالى أعلم سئلت عن رجل قال للمودع بالكسر ان أتلف فلان وديعتك فأناضامن هل يصح هذا فالحجواب نعم يصح قال الخبير الرملي في حواشيه على جامع النصولين نقله عن البرازية مانصه قال للمودع ان أتلف المودع وديعتك أو أنكروها فأناضامن أو ان قتلت أو قتلت ابنك خطأ فأناضامن أو ان غصب مالك أحدهم هؤلاء القوم فأناضامن صح بخلاف قوله ان غصب مالك انسان حيث لا يصح اه وفيه من موضع آخر وكذا لو قال للمودع لو بحد المودع أو أتلف فعلى جاز بالاجماع وكذا في كل أمانة اه والله تعالى أعلم سئلت عن الكفالة بتجديد باخذ الكفيل هل يصح فالحجواب لا يصح لو شرط الجعل في صلب العقد قال في جامع النصولين لو كفل على جعل جاز الضمان لا الجعل لو لم يشترط في أصل الضمان ولو شرط الجعل في أصله بطل الجعل والضمان اه والله تعالى أعلم سئلت فيمن قال لا تنرم ما ثبت لك على الناس فأناضامن هل يصح هذا الضمان فالحجواب انه لا يصح هذا الضمان قال في جامع الفصولين مانصه قال ما ذاب لك على الناس أو على أحد من الناس فعلى لا يصح لجهل المضمون له وكذا ان استهلك مالك أحد اه والله تعالى للناس أو لأحد من الناس عليك فعلى لم يصح لجهل المضمون له وكذا ان استهلك مالك أحد اه والله تعالى أعلم في فوائد الاولى لو تزوج امرأة ولم يسم لها مهر فكفل رجل به والمثل جازت الكفالة كالتجوز الكفالة في المسمى وان دخل به الزوج يؤخذ الكفيل به والمثل وان طلقها قبل الدخول بها ووجبت المنة لا يؤخذ الكفيل بالمنة (الثانية) لو كفل بالزكاة بعد وجوبها في الاموال الظاهرة والباطنة لا تصح (الثالثة) قالت المرأة زوجي يريد أن يغيب فخذ بالنفقة كفيه لا لا يحجب الحاكم الى ذلك لانها لم تجب بعد واستحسن الامام الثاني أخذ الكفيل رفقا بها وعليه الفتوى كذا في الانقروية والله تعالى أعلم سئلت عن رجل أتى برجل الى قاض وقال ان لي عليه دعوى فخذني عليه كفيل فهل يجيبه القاضي لذلك فالحجواب انه لا يجيبه لذلك قبل بيان الدعوى قال في الغنية وليس للدعي ولا للقاضي طلب الكفيل بقوله لي عليه دعوى قبل بيان الدعوى اه ونقله الانقروية والله تعالى أعلم سئلت هل لكفول له وهو رب الدين حبس الاصيل والكفيل معا فالحجواب نعم فقد نقل المحقق ابن عابدين عن الخبير الرملي مانصه المكفول له يتمكن من حبس الكفيل والاصيل وكفيل الكفيل وان كثروا اه وفي الدر المختار فان لوزم الكفيل لازمه أي لازم والاصيل أيضا حتى يخلصه واذا حبسه له حبسه هذا اذا كفل بأمره ولم يكن على الكفيل للطلوب دين مثله والا فلا ملازمة ولا حبس سراج وفي المنظومة المحببة مانصه

لو قال مديوني مراده السفر \* وأجل الدين عليه ماله مستقر  
وطلب التكفيل قالوا يلزم \* عليه اعطاء كفيل يعلم  
لو حبس الكفيل قالوا جازله \* اذا أراد حبس من قد كفله  
لانه قد كان ذا لاجله \* حبس فليجازه بنفسه  
ثم الكفيل ان يمت قبل الاجل \* لاشك ان الدين في ذالحال حل  
عليه فالوارث ان آذاه لم \* يرجع به من قبل ما التأجيل حل

اه والله تعالى أعلم سئلت في امرأة تزوجت رجلا وبعد العقد بينهما ضمن أبو الزوج للزوجة المهر المسمى وهو كذا مات الزوج من ماله فهل للمرأة أخذ مهرها المسمى من الضامن وهو أبو الزوج

مطلب قال ان أتلف فلان وديعتك فأناضامن صح

مطلب في اشتراط الجعل في صلب الكفالة

مطلب قال ما ذاب لك على الناس فعلى لا يصح الناس فعلى لا يصح

مطلب قال لي عليه دعوى فخذني عليه كفيل لا يجيبه قبل بيان الدعوى  
مطلب رب الدين حبس الاصيل والكفيل

مطلب ضمن الاب عن ابنة الكبير المهر بغير أمره



فالجواب نعم كما أفتى بذلك شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى واستدل له الكنفوي بقوله ولو كان الابن كبيراً وضمن عنه الاب بغير أمره في حقه ثم مات الاب وأخذ الضمان من تركته لم يرجع ورثته بالأجاء اه والله تعالى أعلم

كتاب القضاء

سئلت هل يشترط في صحة الحكم في حقوق العباد تقدم دعوى صحيحة وهل يشترط لصحة المصروان يكون المتدعيان من بلد القاضي فأجبت نعم يشترط للحكم المذكور تقدم الدعوى المذكورة دون المصروان ولا يشترط كون المتدعيين من بلد القاضي قال أبو السعد مود المصري في حواشي من لا يمسكبن وشروط صحة الحكم أن يكون به تقدم دعوى صحيحة من خصم على خصم ولا يشترط له المصروان فلقضاء بالسواد صحيح ولا يشترط أن يكون المتدعيان من بلد القاضي في غير المقار وكذا في العقار وإن لم يكن في ولايته على الصحيح اه سئلت عن شهادة العدو وعداوة ذنبوية على عدو وعن قضائه عليه فأجبت نعم بانهم لا يعتبران كافي التتويرو وشروطه وقد صرح علما وثابان العداوة انما تثبت بنحو قذف وجرح وقتل ولي لا بخاصة اه سئلت عن الرشوة والهدية ما الفرق بينهما وهل يحل دفع الرشوة من المضطر فأجبت نعم بان الرشوة ما يعطيه الرجل لغيره ليعينه على أمر من أموره والهدية لا شرط فيها وقد قسموا الرشوة أربعة أقسام قسم حرام على الآخذ والمعطى وهو الرشوة على تقليد القضاء والامارة الثاني ارتضى ليحكم وهو كذلك حرام من الجانبين الثالث أن يدفع المال لغيره ليستوى أمره عند السلطان دفعا للضرر وجلبا للنفع وهو حرام على الآخذ دون الدافع قالوا وحيلة حلها أن يستأجره يوماً أو يومين إلى الليل فتصير منافعه مملوكة ثم يستعمله في الذهاب إلى السلطان في الأمر الثاني الرابع ما يدفع الدافع الخوف على نفسه أو ماله لحلال للدافع حرام على الآخذ ومن هذا القسم ما يأخذه الشاعر في فائدة نعم لو تعين على رجل القضاء ولم يول الأفعال يعطيه هل يحل بذله ينبغي أن يحل اه من حواشي أبي السعد المصري على من لا يمسكبن سئلت هل للقاضي بيع التركة المستغرة بالدين دون الورثة فأجواب نعم كافي حواشي الدرر للمحقق ابن عابدين وغيرها والله تعالى أعلم سئلت عن متدعين ليس بينهم ما في الباطن خصومة وعلم القاضي بذلك فهل يسعها فأجواب ما في رد المختار وإذا كان القاضي يعلم أن باطن الأمر ليس كظاهره وأنه لا يتعارض في نفس الأمر بين المتدعين ليس له سماع هذه الدعوى ولا يعتبر القضاء المترتب عليها ولا يصلح الاحتمال لحصول القضاء بمثل ذلك وأما إذا لم يعلم عذروهم فنفذ قضاؤه ولم يمسره هذا في عمته بالبلوى اه من الفواكه البدرية سئلت عن القاضي إذا أكر قضاؤه وشهد عليه عدلان في الحكم فأجبت نعم ما في البحر لو شهد أنه قضى بكذا وقال لم أقض لا تقبل شهادتهم ما خلا فالجواب دورج في جامع الفصولين قول محمد لفساد قضاء الزمان اه (مسألة) في فأن قلت ما معنى قوله عليه الصلاة والسلام القضاء ثلاثة أثنان في النار وواحد في الجنة فيقول بين معناه في فتح القدير بان من عرف الحق فتضى به فهو في الجنة ومن عرفه ولم يقض به وجار في الحكم فهو في النار ومن لم يعرفه وهو الجاهل وقضى للناس على جهل فهو في النار اه سئلت مراراً عديدة عن حكم القاضي المستوفى لما يطلب فيه شرعا هل ينقض بما في الخيرية من أول القضاء لا يجوز نقضه بعد انبرامه واستيفاء شرائطه وأحكامه سواء كان متفقاً عليه أو مختلفاً فيه اختلافاً في محل يسوغ فيه الاجتهاد اه سئلت هل للقاضي الجرح على المفتي الفاسق الذي يعلم الناس الخيل ويخطب بينهم فأجواب نعم قال في البرازية يجر على الفقيه الما جن وهو الذي يعلم الناس الخيل كالمقاط الزكافو الشبهة والمرأة الردة حتى تبين من زوجها والمكاري الفاسق وهو الذي يتقبل الكراء ولا جمل له

مطلب يشترط لصحة الحكم في حقوق العباد تقدم الدعوى

مطلب شهادة العدو وقضاؤه لا يعتبران مطلب في الفرق بين الرشوة والهدية

مطلب من تعين عليه القضاء يحل له اعطاء المال له مطلب للقاضي بيع التركة المستغرة بالدين مطلب ليس للقاضي سماع الدعوى إذا علم أن المتدعين لا ترازع بينهم ما في الواقع

مطلب أنكر القاضي قضاءه فشهد عليه به

مطلب في حديث القضاء ثلاثة

مطلب حكم القاضي لا يجوز نقضه بعد انبرامه

مطلب للقاضي أن يمنع المفتي الفاسق

والطبيب الجاهل اه والله تعالى أعلم سئلت إذا كان المدعي أو المدعى عليه غائباً مسافة القصر وحضر في أثناء مدة الخمس عشرة سنة وسكت ثم أراد أن يدعي بعد ذلك فهل لا تسمع دعواه فأجواب نعم لا تسمع دعواه كافي التكملة عن فتاوى على أفندي والله تعالى أعلم سئلت عن ادعى عليه دين فأجاب بالبراءة هل للقاضي أن يمهله فأجواب نعم له أن يمهله إلى ثلاثة أيام إن قال لي بينة حاضرة في المصر كافي البرازية والله تعالى أعلم سئلت عن قاض قضى بشاهدين قبل تعديلهما مع وجود المنع عن ذلك من قبل مولانا السلطان أيده الله تعالى فهل يعتبر حكمه فأجواب لا يعتبر ولا ينفذ والحالة هذه وقد أفتى بذلك صاحب الحامدية والله تعالى أعلم سئلت عن أجرة المحضر هل تكون على المدعي فأجواب إذا لم يكن المرسل إليه ممتزداً فالأجرة على المرسل وهو المدعي وإن كان ممتزداً فالأجرة عليه كافي التفتيح والله تعالى أعلم سئلت عن المدعي عليه إذا ادعى دفعا مهله هل للقاضي أن يدفعه فان كان صحيحاً أمهله وإن كان فاسداً لا يمهله ولا يلتفت إليه اه معزيا إلى الخاتمية والله تعالى أعلم سئلت هل للقاضي تزويج الصغيرة من نفسه أو من ولده فأجواب ليس له ذلك قال في الدر المختار من كتاب النكاح ليس للقاضي تزويج الصغيرة من نفسه ولا من لا تقبل شهادته له قال وبه علم أن فعله حكم وإن عرى عن الدعوى اه وقوله ولا من لا تقبل شهادته أي كاصوله وإن علواً وفروعه وإن سفلوا وقوله وبه علم الخ أي وليس له أن يحكم لنفسه لأنه في حق نفسه رعية وكذا السلطان وقد أفتى ابن نجيم بأن القاضي إذا زوج يتيمة ارتفع الخلاف فليس لغيره نقضه وقوله وإن عرى عن الدعوى وأما قولهم شرط نفاذ القضاء في المجتهدين أن يصير الحكم حادثة تجرى فيه خصومة صحيحة من خصم على خصم فالظاهر أنه محمول على الحكم القولي أما القولي فلا يشترط فيه ذلك توفيقاً بين كلامهم وكذا القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى والخصومة كما إذا شهد على خصم بحق وذكر اسمه واسم أبيه وجده وقضى بذلك الحق كان قضاء بنسبه ضمنوا وإن لم يكن في حادثة النسب وكذا لو شهد أبان فلانة زوجة فلان وكذا زوجها فلان في كذا على خصم منكرو وقضى بتوكيلها كان قضاء بالزوجية بينهما ونظر به المحكم بشبوت الرضائية في ضمن دعوى الوكالة أفاده ابن عابدين في الرد والله تعالى أعلم سئلت في ميت عن ورثة بعضهم قاصر وبعضهم غائب عن البلاد وله تركه ووصى هل يجب على ولاية الأمر بتحرير هذه التركة في دفتر وتقويمها فأجواب أنه لا يجب ذلك على أحد في الفتاوى المهديّة قبيل كتاب الشفعة مانصه لا يجب على ولاية الحكومة الإسلامية جرد جميع تركه ميت مات وفي ورثته قاصر أو غائب وحصرها في دفتر وتقييدها حالاً مع وجود وصي شرعي في هذه التركة لا قضاء ولا ديانة اه والله تعالى أعلم سئلت فيمن غاب بعد ماسمع القاضي عليه الشهادة هل يقضى عليه بها حال غيابه فأجواب نعم يقضى عليه بها حينئذ عند الامام الثاني وهو أرفق بالناس في الخاتمية مانصه وذكر الخصاص إذا غاب المدعي عليه بعد ماسمع القاضي عليه البينة أو غاب الوكيل بالخصومة بعد قبول البينة قبل التعديل أو مات الوكيل ثم عدلت تلك البينة لا يقضى بتلك البينة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقضى عليه بإقراره في قولهم وإن غاب الوكيل أو مات بعد ما أقيمت عليه البينة ثم حضر الموكل يقضى عليه بتلك البينة وكذلك لو غاب الموكل ثم حضر الوكيل فانه يقضى عليه بتلك البينة وكذا الوكالات المدعى عليه بعد ما أقيمت عليه البينة يقضى بتلك البينة على الوارث وكذلك الوكالات المدعى عليه بتلك البينة على الوارث الآخر وكذلك الوكالات المدعى عليه بتلك البينة ولا يكلف بإعادة البينة اه وانما نقلناها إتماماً للكثرة فوالله تعالى أعلم سئلت هل لا تسمع دعوى أصل الوقت بعد مرور ست وثلاثين سنة حيث لا عذر لساكت فأجواب نعم لا تسمع بعد هذه المدة

مطلب إذا غاب الخصم وحضر في أثناء المدة لا تسمع دعواه

مطلب قال لي بينة في المصر يمهله إلى ثلاثة أيام

مطلب حكم قبل التعديل لا يعتبر

مطلب في أجرة المحضر

مطلب إذا ادعى دفعا صحيحاً

مطلب ليس للقاضي تزويج الصغيرة من نفسه ولا من ابنته

مطلب قولهم شرط نفاذ القضاء أن يصير حادثة

محمول على الحكم القولي

مطلب غاب بعد انبرامه عليه هل يقضى عليه

مطلب لا تسمع دعوى الوقت بعد مرور ست وثلاثين سنة



مطلب ادعى الاقرار في  
أثناء المدة لا يقبل منه

مطلب في عدم سماع الدعوى  
لمرور الزمان

مطلب القضاء بالوقف  
هل يكون على الناس كافة

مطلب قضى له بالدار فأقر  
ان البناء ملك المدعى عليه

لا يبطل القضاء بالارض  
مطلب طلبت ففرض

النفقة على زوجها الغائب  
مطلب هل يحبس الوالد

في نفقة ولده  
مطلب للبائع حبس

المشتري والمبيع في يده  
مطلب تصرف المرأة في

مالها لا يتوقف على اذن  
زوجها

مطلب القصاص يجزى  
على فرائض الله تعالى

مطلب في جواز التقليد

كان قوله الكفوى وغيره وهو في المحلة والله تعالى أعلم **سئلت** عن ادعى اقرار المدعى عليه في أثناء المدة  
المائة من سماع الدعوى هل تقبل فاجاب ان لا تقبل كافي التكملة من الدعوى زاد في المحلة  
الا اذا أتى بسند بخط المدعى عليه أو ختمه ولم يرض من تاريخه مرور مقدار مرور الزمان والله تعالى أعلم  
**سئلت** مرارا عن سماع الدعوى بعد خمسة عشر عاما **فاجبت** بانها لا تسمع حيث لا عذر  
فان القضاء يجوز تخصيصه بالزمان والمكان وبعض الخصومات وقد ثبت في مولانا السلطان أيده الله  
تعالى عن سماع الدعوى بعد هذه المدة قال في الاشياء القضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان  
واستثناء بعض الخصومات كافي الخلاصة وعلى هذا لو أمر السلطان بعدم سماع الدعوى بعد خمسة عشر  
سنة لا تسمع ويجب عليه دعوى على السلطان سمعها اه **والله تعالى أعلم** **سئلت** عن القضاء  
بالوقفية هل يكون على الناس كافة فلا تسمع بعد دعوى الملكية فاجاب ان في المسألة اختلاف  
والصحيح أنه لا يكون على الناس كافة وعلى هذا جرى في تمة الفتاوى قال ادعى رجل على آخر وقفية  
محدودة وقضى له بالبنية ثم ادعى آخر الملك المطلق على المقضى له يقبل بمنزلة الملك المطلق بخلاف العتق  
لان قضاء على الناس كافة اه **والله تعالى أعلم** **سئلت** فيما لو ادعى دارا وشهد له اليهود  
بما وقضى له القاضي بالدار ثم ادعى أن البناء ملك المدعى عليه هل يبطل القضاء بالارض أيضا  
فاجاب كافي فتاوى الانقروى لا يبطل القضاء بالارض للمدعى ولو شهدوا بالارض والبناء نصا  
والسألة بجعلها يبطل اه **والله تعالى أعلم** **سئلت** عن المرأة اذا ادعت أنها زوجة فلان الغائب  
وطابت من الحاكم أن يفرض لها عليه النفقة فهل يجيبها الى ذلك فاجاب نعم اذا قامت البينة  
على النكاح كافي الخاتمة قال ولا تحتاج المرأة الى اقامة البينة بان الغائب لم يخلف لها نفقة اه **والله تعالى**  
**أعلم** **سئلت** هل يحبس الوالد في نفقة ولده الصغير فاجاب نعم كافي فتاوى الانقروى  
نقل عن البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** هل للبائع حبس المشتري على الثمن والحال ان المبيع في يده  
فاجاب نعم كالمترن يحبس الراهن وان كان الرهن في يده كذا في السراجية والله تعالى أعلم  
**سئلت** في تصرف المرأة في مالها هل لا يتوقف على اذن زوجها فاجاب نعم لا يتوقف عليه  
حتى لو أبطل القاضي تصرفها في مالها بدون اذن الزوج كان قضاؤه باطلا كافي الخاتمة والله تعالى  
**أعلم** **سئلت** عن القصاص هل يجزى على فرائض الله تعالى فسد دخل فيه الزوجة والام  
ونحوهما ويلزم حضور الكل عند الدعوى على القاتل واذا عفا أحدهم سقط القصاص **فاجبت**  
بما في الخبرية من باب دخل المحاضر وهذ انصه القصاص يجزى على فرائض الله تعالى فكل من له  
نصيب من الارث في ماله فله مثله في قصاصه ولما كان لا يجزى بسقط بعضه وأحدهم فلا بد من  
حضورهم جميعا حتى الزوجة لا جمل استيفاء القصاص اه **فوقع السؤال** عن أهل القرى  
والبوادي الذين يتخذون الكلاب لاجل الصيد وحفظ البيوت والمواشي فتلغ في أوانيهم وتلعقها  
وتشرب من الالبان التي بأفواههم وتبقى بقية شربها والحال ان ريقها نجس وسورها كذلك عند  
الامام الاعظم أبي حنيفة والشافعي فهل يجوز لهم تقليد سيدنا مالك القائل بطهارتها وطهارة لعابها  
وسورها فاجاب نعم يجوز لهم تقليده لانه يجوز لتقليد تقليد امام من الأئمة الثلاثة رضي الله تعالى  
عنهم فيما تدعو اليه الضرورة بشرط أن يستوجب جميع ما وجبه ذلك الامام في مثل ذلك مثلا اذا قلد  
الامام الشافعي في الوضوء من القلتين فعليه أن يراعي النية والترتيب في الوضوء والفاخرة وتعديل الاركان  
في الصلاة بذلك الوضوء والا كانت الصلاة باطلا اجماعا وكذا اذا قلد مالك في مسألة الماء الذي ولغ فيه  
الكلاب لقوله بطهارته وطهارة الكلاب فعليه أن يلتزم جميع ما وجبه الامام مالك في ذلك والتقليد  
هو الاخذ بقول الغير من غير معرفة دليله أفاده الرمي وهو في فتاوى الخبرية والله تعالى أعلم **سئلت**

مطلب اسس للقاضي  
تزوج الصغار الا اذا كتب  
في منشوره

مطلب لاعبرة بالشهاد  
القاضي انه حكم لفلان  
على فلان

مطلب اذا قضى على شخص  
بان فلانا وكيل عن فلان في

استيفاء حقه - وقه يكون  
قضاء على كافة الناس

مطلب هرب القريم من  
رسول القاضي ونحوه

لا يضمن  
مطلب لا تحليف في مجهول

الاف مسائل

مطلب ينصب القاضي  
وصيه الاثبات الدين

مطلب طلب تحليفه

بالاطلاق لا يجاب

مطلب قلدر جلان قضاء

ناحية قضى أحدهما

لا يجوز

مطلب لا يجوز للقاضي

العمل بما يجده في ديوان

قاض قبله

مطلب هل يتعدى القضاء

الى غير المقضى عليه

هل للقاضي تزويج الصغار فاجاب ان كتب في تقليده تزويج الصغار زوج والافلا أفتى به قارى  
الهداية والله تعالى أعلم **سئلت** عن القاضي اذا شهد انه حكم لفلان على فلان بكذا هل يكون  
اشهاده صحيحا فاجاب انه اشهاد باطل والحضور شرط كافي الغيبة وفي التهذيب للقلاسي اذا  
قال القاضي حكمت على فلان بكذا وهو غائب لم يصدق والمسألة في الخبرية في كتاب الاقرار وفي فتاوى  
الانقروى ويشترط لجواز القضاء بهذه الشرائط حضور الشاهدين اه **والله تعالى أعلم** **سئلت**  
عن أحضر رجلا وادعى عليه حقا ما وكله وأقام البينة على أنه وكله في استيفاء حقوقه والخصومة في ذلك  
هل تقبل هل هذه البينة وبقية قضى بالوكالة ويكون قضاء على كافة الناس حتى لو ادعى على آخر حقا ما وكله  
لا يكاف باعادة البينة على الوكالة فاجاب نعم كافي الفتوى على الاشياء والله تعالى أعلم **سئلت**  
اذا هرب القريم الذي عليه دين من نخور رسول القاضي وعجز عنه هل يضمن ما عليه من الدين لرب الدين  
فاجاب انه لا يضمن قال قارى الهداية اذا هرب القريم من الرسول وعجز عنه فالقول قول الرسول  
في ذلك ولا ضمان عليه **سئلت** اذ لم يعلم هروبه الا بقوله يؤدب على التقريط فيه اه **والله تعالى أعلم**  
**سئلت** فيمن ادعى على آخر خيانة مطابقة في ودية أو نحوها وطالب من القاضي تحليفه انه ما خانه  
في ذلك هل يجيبه القاضي لذلك فاجاب ما في النوائد الزينية لا يحلف القاضي على مجهول فلو ادعى  
على شريكه خيانة مهمة لا يحلفه الا في مسائل الاولى اذا اتهم القاضي وصى الميت الثانية اتهم  
متولى الوقف فانه يحلفه ما نظر البيت والوقف كافي دعوى الخاتمة الثالثة اذا ادعى المودع على المودع  
خيانة مطابقة فانه يحلفه كافي الغيبة اه **والله تعالى أعلم** **سئلت** ما قولكم فيمن مات وعليه دين  
وورثته غائبون كلهم أو صغار هل يجوز للقاضي نصب وصى لاثبات الدين فاجاب كافي فتاوى  
قارى الهداية ان القاضي ينصب وصيا على الميت لاثبات الدين في وجهه فاذا ثبت الدين يدفع لاربابه بعد  
استحلافهم ان كانت الغيبة منقطعة والا فلا تسمع بينتهم الى أن يتضرر الوارث هذا في غيبة الورثة كلهم  
وان كان الوارث صغيرا ينصب عنه وصيا فاذا ثبت الدين يقضى من التركة بعد استحلافهم انهم لم يقبضوا  
الدين شيئا ولا منه ولم يبرؤا الميت ولم يحتالوا بدينهم على أحد ولم يعترضوا عنه ولا عن شيء منه اه **والله**  
**تعالى أعلم** **سئلت** عن المدعى اذا طلب تحليف المدعى عليه المذكور بالطلاق هل لا يجاب لذلك  
فاجاب انه لا يجاب لذلك قال في التنوير واليمين بالله لا بطلاق وعتاق قال العلائي في شرحه وان  
ألخصم وعليه الفتوى لان التحليف محرم اه معز بالخاتمة والله تعالى أعلم **فائدة** السلطان  
اذا قلد قضاء ناحية الى رجاين فقضى أحدهما لا يجوز كالوكيلين اه كفى **سئلت** هل  
للقاضي الرجوع عن حكمه **فاجبت** بما نقله الكفوى من التارخانية اذا قل القاضي رجعت  
عن قضائي أو أبطلت حكمي لا يعتبر هذا الكلام منه والقضاء ماض على حاله اذا كان بعد دعوى صحيحة  
وشهادة مستقيمة وعدالة الشهود ظاهرة والله تعالى أعلم **سئلت** عما يجده القاضي الجديد في  
ديوان قاض قبله من اقرار أو بينة هل يجب عليه العمل به فاجاب انه لا يجوز له العمل به بل  
يستأنف المادة لما في الهندية عن المحيط وما وجد القاضي في ديوان قاض قبله من اقرار أو بينة فانه  
لا يعمل بشيء من ذلك ولا ينفذه حتى يستقبلوا الخصومة عنده وأجمعوا أنه لا يعمل بما يجد في ديوان  
قاض قبله وان كان محتوما كذا في البرازية ومثله في الخلاصة والله تعالى أعلم **سئلت** مرارا عن  
القضاء هل يتعدى المقضى عليه أو يقتصر عليه **فاجبت** بان القضاء يقتصر على المقضى عليه ولا  
يتعدى الى غيره الا في خمس مسائل في أربعة منها يتعدى الى الكفاية وهي الحرية الأصلية والنسب  
وولاء العتاقة والنكاح والقضاء بالوقف يقتصر على القول الصحيح وفي الخامسة يتعدى الى من تلقى  
الملك منه حتى لو استحق المبيع من يد المشتري وقضى به بينته فانه يكون قضاء على المشتري وعلى كل من



تلقى الملك منه ولو استحق عين من يدوار بقضاء بينة ذكر وفيها الميراث كان قضاء على سائر الورثة  
فلا تسمع دعوى وارث آخر كافي البرازية أفاده ابن نجيم في فوائد والله تعالى أعلم **سئلت** هل للقاضي  
عزل الوصي العدل الكافي **فالجواب** قال ابن نجيم في فوائد القاضي لا يحل له عزل الوصي العدل  
الكافي فان عزله صار آثما جازا كذا في المحيط واختلاف في عزله فنقل في الخاتمة قواين وحزم في المحيط  
بصفة عزله واختار في جامع الفصولين عدم الصحة ولكن المعتمد هو الصحة لانما أقول الاكثر كذا في شرح  
المنهاج اه والله تعالى أعلم **سئلت** في حكم الحاكم بوقف أو بيع أو اجارة هل يشترط الصحة  
ثبوت ملك الواقف أو البائع أو المورث **فالجواب** نعم قال قاري الهداية انما يحكم بالصحة اذا ثبت انه  
واقف لما ملكه أو ان له ولاية لا يجاز أو البيع لما أجره أو باعته ما ملك أو نيابة وكذا في الوقف وان  
لم يثبت شيء من ذلك فلا يحكم بالصحة بل ينفس الوقف والاجارة والبيع اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
هل يستحق القاضي الشفيع انه ما بطل شفيعته بدون طلب الخصم **فالجواب** نعم قال الكفوي  
نقل عن الخزانة خمسة نفر جاز للقاضي تخليفهم من غير طلب المدعي الشفيع اذا طاب الله شفعه يخلف  
ما سلمت الشفعة والمشتري يريد المبيع يخلف ما رضى بالعيب ورجل ادعى دينه في التركة يخلف  
ما قبضته والمرأة تطالب النفقة من وديعة في يدرجل ورجل اشترى جارية وثبت أن لها زواج ثم  
يقضى له بالرد اه والله تعالى أعلم **سئلت** في الفتاوى المهدية عن البحر مانصه ولا خصوصية للدين  
بل في كل موضع يدعي حق في التركة وأثبتته بالينة ثم قال ولم أر حكم من ادعى انه دفع للميت دينه وبرهن  
هل يخلف وينبغي أن يخلفه احتياطا اه **سئلت** في قاض مأذون بالاستخلاف فاستخلف رجلا  
ليسمع الدعوى والشهادة في حادثة ثم ينهي ذلك الى القاضي ليحكم فهل للقاضي أن يحكم بذلك من غير إعادة  
البينة **فالجواب** ما في الخاتمة من قوله ولو ان الامام والدرج لا القضاء فأذن له بالاستخلاف فأمر  
القاضي رجلا لسمع الدعوى والشهادة في حادثة ويسأل عن الشهود ويستمع الاقرار ولا يحكم هو بذلك  
اكتنه يكتب بذلك الى القاضي وينهي حتى يقضى القاضي بنفسه لم يكن لهذا الخليفة أن يحكم وانما يفعل  
ما أمره القاضي واذا رفع الامر الى القاضي فان القاضي لا يقضى بتلك الشهادة ولا بذلك الاقرار بل يجمع  
بين المدعي والمدعى عليه وبأمره بإعادة البينة فاداهم بذلك بحضرة الخصمين فينتدق القاضي  
بتلك الشهادة قالوا هذه المسألة تعلق فيها القضية فان القاضي يستخلف رجلا لسمع الشهادة في حادثة  
ثم يكتب اليه بكتاب فيفعل الخليفة ذلك ثم يكتب الى القاضي انه شهد واعندي بكذا ويكتب القاضي  
الشهادة أو يكتب ان المدعي عليه أقر عندى بكذا فيقضى القاضي بذلك من غير إعادة البينة عنده فلا يصح  
هذه القضية لان القاضي لم يسمع تلك الشهادة ولم يسمع ذلك الاقرار فكيف يقضى بتلك الشهادة وبذلك  
الاقرار باقرار الخليفة الا أن يشهد الخليفة مع آخر عند القاضي على اقراره وتكون فائدة هذا  
الاستخلاف أن ينظر الخليفة هل للذعي شهود أو يكذب فامل له شهود الا انه م غير عدول أو قد لا تتفق  
أفانظهم فيفوض القاضي النظر في ذلك الى الخليفة اه **سئلت** في رجل له دعوى لدى قاض في  
السجل فبعد عزله ونصب غيره حضر بمحاسن القاضي الثاني وحكى مضمون الدعوى السابقة ولم يطلب  
الآن شيئا يترتب عليه سؤال خصمه هل يجب على القاضي الثاني سؤال خصمه بمجرد حكاية الدعوى  
الاولى **فالجواب** ان القاضي الثاني يسأل المدعي عما يريد الا أن فان ذكر شيئا يوجب سؤال  
خصمه يسأل الخصم عن دعواه والا فلا كافي الفتاوى المهدية والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
رجل ادعى على آخر أشياء متعددة وأنكر المدعي كلها وطلب تخليفه فهل تتعدد اليمين بتعدد الاشياء أو  
يخلف عليه اجمالا **فالجواب** ان القاضي يجمع الكل ويخلفه عليه اجمالا وكذا في

مطلب ليس للقاضي عزل  
الوصي العدل الكافي

مطلب لا يحكم بصحة وقف  
أو بيع الا بعد ثبوت الملك

مطلب خمسة جاز للقاضي  
تخليفهم من غير طلب

مطلب مهم في القاضي اذا  
أمر رجلا لسمع الدعوى  
والشهادة

مطلب له دعوى في سجل  
قاض معزول فحضر لدى  
القاضي الجديد وحكى  
مضمون تلك الدعوى ولم  
يطلب الآن شيئا  
مطلب أنكر أشياء يخلف  
عليه اجمالا

الخلاصة من القضاء والله تعالى أعلم **سئلت** عن أقرب دين لا تخرم أنكر اقراره هل يخلف على  
الاقرار أو على المال **فالجواب** انه يخلف على المال ففي الكفوي والفتوى على أنه لا يخلف على الاقرار  
وانما يخلف على المال من العمادية اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يشترط الحكم الحاكم  
الا عذر للخصم واذا أذره اليه فسوف من وقت الى آخر ما الحكم فيه **فالجواب** بان هذا السؤال  
يعينه رفع الى قاري الهداية **فالجواب** عنه عانصه اذا شهد الشهود بحق وركبوا الخصم لم يبدد دفاعا  
شرعيا حكم القاضي وان طالب المشهود عليه أن يؤخر الحكم ليحصى بالدفع هل ثلاثة أيام فان لم يحصى  
بالدفع قضى عليه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن القاضي هل يجوز له تأخير الحكم بعد وجود جميع  
شرائطه **فالجواب** لا يجوز له ذلك حينئذ الا في ثلاث لينة في الشهود ولرجاء صلح أقارب واذا استعمل  
المدعي أفاده في الاشياء ونقله في الدر المختار والله تعالى أعلم **سئلت** هل ينبغي للقاضي  
مشاورة العلماء **فالجواب** نعم قال في بدائع الصنائع ومن آداب القاضي أن يجالس معه جماعة من  
أهل الفقه يشاورهم ويستعين برأيهم فيما يحتاج اليه لقوله تعالى وشاورهم في الامر يذهب الله تعالى  
رسوله الى المشاورة مع افتتاح باب الوحي عليه صلى الله عليه وسلم فغيره أولى قال ولا ينبغي أن يشاورهم  
بحضرة الناس لان ذلك يذهب مهابة المجلس والناس يتهمونه بالجهرل ولكن يقيم الناس عن المجلس ثم  
يشاورهم أو يكتب ورقة فيدفعها اليهم أو يكلمهم بلغة لا يفهمها الخصم ان اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** هل للقاضي أن يسأل وصي الميت عن مقدار التركة **فالجواب** نقل المحقق ابن عابدين  
في كتاب الوصي عن المحقق البصري مانصه وأفاد أن القاضي ليس له سؤال وصي الميت عن مقدار  
التركة ولا التكلم معه في أمرها بخلاف وصي القاضي اه والله تعالى أعلم **سئلت** من قاضي  
الحبس في عقار في يدرجلين ادعى أحدهم على الآخر له خمسة أسداسه وان للآخر سدسه وادعى  
الآخر أن نصفه له ونصفه للذعي وأتى كل منهما بينة على مدعاه فأى البينتين مقدمة **فالجواب** بان  
بينة مدعي الخمسة أسداس مقدمة لانها ثبتت الزيادة ولانه خارج بالنسبة للسدسين اللذين في يد صاحبه  
وذلك انه لما ثبت ان العقار المذكور في أيديهم ما ثبت ان كل واحد منهم صاحب يدعى على النصف فذعي  
الخمس أسداس لا ينافي صاحبه في ثلاثة منها بل يسلم له وهو قد سلم سدسا مما في يد صاحبه ويدعي ان  
السدسين له فهو خارج وبينة الخارج مقدمة على بينة ذى اليد فذعي الخمسة أسداس يقضى له بسدسين  
مما في يد صاحبه وثلاثة أسداس له بقضاء لان صاحبه لا يدعيها وسند ذلك مانع له في الخيرية عن  
التيين للامام الزياي مما نصه اذا كانت الدار في أيديهم ما كان في يد كل واحد منهم النصف ظاهرا فلا  
يصح تدق فيما زاد عليه الابينة اه وفيها أيضا البينة بينة من يدعى الارث أو الزيادة فيه وفي التنقيح  
بينة مدعي كل الدار أولى من بينة مدعي نصفها لو كانت في أيديهم ما اه ومثله في فتاوى الانقروى والبهجة  
وفي جامع الفصولين كل واحد من صاحبي اليد ذوي يد نصفه خارج في النصف الا تخلف حكمهما حكم ذى  
اليد مع الخارج اه والله تعالى أعلم **سئلت** في المدعي اذا طاب السجل من القاضي لم يعرضه على المفتي  
هل يجيبه لذلك **فالجواب** قال في الخلاصة المدعي اذا طاب من القاضي السجل لم يعرضه على المفتي فانه  
يجيبه القاضي وكذا اذا طاب المدعي عليه هـ ذاني فتاوى النسفي اه وفي البرازية فيبطل التحكيم طلب  
من القاضي السجل أو سواد الدعوى والشهادة للعرض على المفتي أجابه لذلك اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** على من ادعى على آخر فدفعه خصمه بالاقرار فأنكره فلما أتى المدعي عليه بالبيان قال المدعي  
أنا رفعت دعواي على خصمي في هذا الاوان فهل لا يجبر على اتمام الخصومة **فالجواب** بان التنقيح بان  
أنه لا يجبر فانه قال ما لم يطلب من القاضي الحكم له فله أن يؤخر حقه ويمكنه القاضي من ذلك لان المدعي اذا  
ترك بترك اه والله تعالى أعلم **سئلت** اذا ادعى أحد الورثة دين الميت وقضى له هل يظهر في حق

مطلب أقر ثم أنكر الاقرار  
يخلف على المال  
مطلب لا يشترط الاعذار  
في الحكم

مطلب لا يجوز تأخير  
الحكم بعد وجود شرائطه  
مطلب ينبغي للقاضي  
مشاورة العلماء

مطلب ليس للقاضي أن  
يسأل وصي الميت عن  
مقدار التركة  
مطلب في سؤال من  
قاضي الحبس

مطلب بينة مدعي كل  
الدار أولى من بينة مدعي  
نصفها  
مطلب طلب السجل من  
القاضي يجيبه

مطلب ادعى على آخر فدفعه  
بالاقرار فأنكره فلما أتى المدعي  
عليه ببيان قال المدعي رفعت  
دعواي  
مطلب انقضاء بعض الورثة  
يظهر في حق الكل



الكل فالحجواب نعم يظهر ذلك في حق الكل قال في جامع الفصولين أحسد الورثة يصلح خصما عن المورث فيما له وعليه ويظهر ذلك في حق الكل وانما ثبت نواته وقضى به أما لو ادعى حصته فقط وقضى بها فلا يثبت حق الباقيين اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** هل القضاء على بعض الورثة قضاء على باقيهم فالحجواب نعم كافي التفتيح وغيره والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل مات عن زوجة وبن واحد اهما مطلقة رجعا وهي في العدة هل ترثه واذا عارضته حاضرته بانها اقد طافت قبل التاريج التي تدعى هي الطلاق فيه وزعمت انقضاء عدتها وعجزت عن اثبات دعواها فهل لا يعمل بمجرد دعواها (فالحجواب) عن الفصل الاول ما نقله المحقق الكفوي وهذا نصه رجل طلق امرأته رجعا مات وهي في العدة ترث سواء كان الطلاق في الصحة أو في المرض اهـ (والجواب) عن الفصل الثاني ما في الخبر لا يعمل بمجرد الدعوى مالم تنور بالبينه وفي نتيجة الفتاوى نقلا عن الدرر مانعه اذ بمجرد الدعوى لا يثبت الحق اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** هل أحد الورثة يقوم مقام الميت وهل اذا حلف المدعى عليه يبقى المدعى على دعواه فاجبت نعم أحد الورثة يقوم مقام الميت فيما له وعليه كافي الدرر (والجواب) عن الفصل الثاني ان المدعى عليه اذا حلف يبقى المدعى على دعواه ولا يبطل حقه بيمينه اكن ليس له ان يخاصم مالم يقيم البينة على وفق دعواه فاذا وجدوا قامها قضى له بها كافي الدرر اهـ وفي معين الحكام وفي قول محمد وأبي ليلى لا تقبل البينة اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** هل يحبس الاب في دين ولده فالحجواب لا يحبس الابوان والجدان الا في النفقة لولدهما اهـ من النتيجة نقلا عن البحر الرائق وفي التفتيح من باب الحبس لا يحبس الابدين ولده الا ان أبي من الاتفاق عليه اهـ وفيه أيضا لا يحبس أحد الابوين والجدين والجدتين الا في النفقة لولدهما اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن قاض حكم في منقول يحمل ولم يشر اليه وقت الحكم هل لا يصح حكمه فالحجواب لا يصح قال في جامع الفصولين من خلل المحاضر في شأن حاكم قال حكمت بشيئ ملكية الجمل للمدعى ولم يذكر بحضرة الجمل المدعى هذا ولا بد منه اذ القاضي في المنقول يحتاج وقت الحكم الى الاشارة كالشاهد وقت شهادته اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** اذا اقيمت البينة على الوكيل ثم حضر الموكل أو بالعكس هل للقاضي الحكم على من حضر منهم فالحجواب نعم قال في رد المحتار ولو برهن على الموكل فغاب ثم حضر وكيله أو على الوكيل ثم حضر موكله يقضى بملك البينة وكذا يقضى على الوارث بينة قامت على مورثه اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن محكوم عليه طعن في الحكم بأنه لم يذكر فيه أسماء الشهود وأنسابهم هل يقبل طعنه هذا ويطلب به الحكم فاجبت ببيان طعنه المذكور ليس بشئ لان القاضي مخير ان شاء أظهر في السجل أسماء الشهود وأنسابهم وان شاء اكتفى بقوله حكمت بعد ما شهد عندي شهود ودول قبائهم أفاده في معين الحكام نقلا عن المحيط والله تعالى أعلم **سئلت** هل للقاضي أن يحكم بين أهل الذمة فالحجواب نعم اذا اتحا كوا اليه قال في معين الحكام ويجوز للقاضي أن يحكم بين أهل الذمة اذا اتحا كوا وترفعوا اليه ورضوا بحكمه ولا يحكم بينهم بحكم الاسلام لقوله تعالى فان جاؤك فاحكم بينهم أو اعرض عنهم قال بعضهم وظاهره هذا انما يحكم بينهم وان لم ترض أساقفتهم وقال بعضهم وانما الحاكم المسلمين أن يحكم بينهم في النظام مثل أن يمنع وارثا حقه وما أشبهه اذ ارضى المتطالبان بذلك وأما الجسر والناذ لا ينبغي أن يحكم بينهم فيه اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن وكل غيره في طلب دينه من فلان وغاب فادعى المطالب الخلاص وطلب عين الطالب فهل يؤمر بإداء الدين في الحال أو يؤخر الى أن يحلف الطالب فالحجواب ما في معين الحكام وهذا نصه لا يعين على الوكيل لانه نائب والنيابة لا تجرى في الاستخلاف حتى لو وكله بقبض الدين وغاب فادعى المطالب انه قد أوفى الطالب وأراد يمينه أمر بقبض الدين واتباع الطالب باليمين اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن طالب احضار خصمه وهو خارج المصفر هل يحضره له القاضي فالحجواب ان كان

مطالب القضاء على بعض  
الورثة قضاء على الكل  
مطالب مات زوج المطلقة  
رجعا وهي في العدة ترثه

مطالب اذا حلف المدعى  
عليه فالمدعى على دعواه

مطالب لا يحبس الابوان الا  
في نفقة الولد

مطالب لا بد من الاشارة  
وقت الحكم الى المحكوم به

مطالب برهن على الموكل فغاب

مطالب القاضي مخير في  
التصريح بأسماء الشهود  
وأنسابهم

مطالب هل للقاضي الحكم  
بين أهل الذمة

مطالب وكل وغاب فادعى  
المطالب الخلاص وطلب عين  
المطالب

مطالب طالب احضار خصمه  
من خارج المصفر

قريباً من المصفر بحيث يمكنه الحضور والمبيت في منزله يحضره له وان كان بعيداً من المصفر بحيث لا يمكنه الحضور ثم المبيت في منزله اختلف المشايخ فيه قيل يأمر المدعى بإقامة البينة أن له عليه حقاً ولا تكون هذه البينة لأجل القضاء بل لأجل الاحضار فان أقامها أحضره له فاذا أحضره أمر المدعى بإعادة البينة فاذا أعادها قضى بها عليه وقيل يحلفه القاضي فان نكل أذامه من مجلسه وان حلف أمر باحضاره له والاول أصح وعليه أكثر القضاة اهـ من معين الحكام والله تعالى أعلم (وقع السؤال) عن حلف بالآيمان اللازمة وحث هل يلزمه الطلاق الثلاث فالحجواب كافي معين الحكام ان المعتبر في ذلك عرف الخالف لا عرف المفتي فلو دخل المفتي بلد لا يكون عرفهم فيه انه يراد به الطلاق الثلاث لم يجز له أن يقضي فيه بذلك ولا يحل للمفتي أن يقضي بما يتوقف على العرف الا بعد معرفة العرف اهـ والله تعالى أعلم (وقع السؤال) عن قطع أو أحرق صلغ غيره تعديماً اذا يلزمه (فاجبت) بانه يضمن قيمته مكتوباً كما أفاده في معين الحكام نقلا عن خزائن الفقه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يشترط في حكم الحاكم اذا كان في حقوق العباد تقديم دعوى صحيحة فالحجواب نعم في التنوير وشرحه للعلاءي مانعه شرط نفاذ القضاء في المحتملات من حقوق العباد ان يصير الحكم في حادثة بان يتقدمه دعوى صحيحة من خصم على خصم حاضر منازع شرعي فلو برهن بحق عند قاض ففرضه بغيره بدون منازعة لم ينفذ قضاؤه لانه قد شرطه وكان افتاء فيحكم بذهب لا غير اهـ من مسائل شتى آخر الكتاب والله تعالى أعلم

### كتاب الدعوى

**سئلت** عن رجل أنكر البيع فأنشأ المشتري فادعى البائع الاقالة هل تسمع فالحجواب نعم تسمع قال في التكملة أنكر البيع فبرهن عليه المشتري فادعى البائع الاقالة تسمع هذا الدفع اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعت الميراث فدفعها الوارث بانها كانت حراماً على مورثها قالت هي تزوجني بعد ذلك وأقرتني بالنكاح في مرضه هل يصح منه دفع الدفع فالحجواب يصح كافي البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** عن المدعى عليه اذا سكت وامتنع من اعطاء الجواب أو أعطى جواباً غير كاف وأصر على ذلك هل يجبره القاضي على الجواب التام فالحجواب نعم في السراجية يجبره ويؤذبه بالحبس ليجب عما ادعى به عليه اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشترى مكيلاً أو موزناً فاحضر البائع الكيل فكال أو القبانى فوزن بحضور المشتري ونسب لم يتم ادعى النقصان فهل تسمع دعواه فالحجواب نعم اذا لم يقر المشتري انه قض جميع المبيع أو انه استوفى جميع ما وقع عليه العقد فالقول قوله في مقدار ما قبضه مع يمينه ولا يسمع قول القبانى وحده الا ان يشهد معه آخراته قبض جميع العقود عليه وهو كذا وكذا اهـ من فتاوى قارى الهداية والله تعالى أعلم **سئلت** عن دعوى دفع التعرض هل تصح فالحجواب نعم وقد صور العلامة الطهطاوى ذلك بقوله أن يقول ان فلاناً يتعرض في كذا بغير حق وأطالبه بدفع التعرض فانها تسمع فينهأ القاضي عن التعرض له بغير حق فاذا دام لا يحمله فهو بمنوع عن التعرض فاذا وجد حجة تعرض بها اهـ وفيه كفاية والله تعالى أعلم **سئلت** هل تصح الدعوى بسبب الاقرار فالحجواب لا تصح قال في البرازية ادعى ان له عليه كذا وان العين التي في يده له كانه أقر له به أو ابتدأ بدعوى الاقرار وقال انه أقر ان هذا لأوانى عليه كذا قيل يصح وعامة المشايخ على انه لا تصح الدعوى لعدم صلاحية الاقرار للاستحقاق اهـ والمسألة في كثير من الكتب والله تعالى أعلم **سئلت** في جماعة يملكون أرضاً ويتصرفون فيها بأنواع التصرفات مدة تزيد على سبعين سنة مع وجود جيرانهم ومشاهدتهم للتصرف وعدم منازعتهم تلك المدة الطائفة بلا مانع اذا أقام الآن بعضهم يدعى في تلك الأرض هل لا تسمع دعواه فالحجواب نعم لا تسمع دعواه والحالة هذه وقد نقل في التفتيح فتاوى علماء المذاهب الاربعة

مطالب حلف بالآيمان اللازمة  
وحث هل يلزمه الطلاق

مطالب أحرق صلغ غيره  
يضمن قيمته مكتوباً  
مطالب لا بد من تقدم الدعوى  
في حقوق العباد

مطالب ادعى الاقالة بعد  
انكاره البيع تقبل دعواه  
مطالب قالت تزوجني بعد  
ذلك

مطالب فيمن امتنع عن اعطاء  
الجواب  
مطالب نسلم المبيع ثم ادعى  
النقصان

مطالب تسمع دعوى دفع  
التعرض

مطالب لا تصح الدعوى بسبب  
الاقرار

مطالب لا تسمع الدعوى بعدم  
خسة عشر عاماً



بذلك ونقل الكفوى عن البرازية لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة ولكن المختار الآن أن لا تسمع  
 بعد خمس عشرة سنة إلا بأمر السلطان اه والمسألة مشهورة وفي كثير من الكتب محررة مسطورة  
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن أقران في ذمة لفلان كذا وكذا بطريق شرعي ولم يترقبش  
 عوض ثم ادعى انه أقر كذا وطاب عين المقر له فهل يجاب لذلك **فالجواب** ان في المسألة خلاف  
 والفتوى ان المقر له يحلف انه ما كان كذا فيما أقربه واستعبط فيما أدعيه ونقض له والمسألة في فتاوى  
 قارى الهداية والله تعالى أعلم **سئلت** عن المدعى من اذترك الدعوى بتركه يعني تنقطع الخصومة بتركه  
 والمدعى عليه من ترك الدعوى لم يترك اه من مدين الحكم **سئلت** في دفع الدعوى الفاسدة  
 هل يصح فـالجوابـ نعم يصح في البرازية الدفع الصحيح للدعوى الفاسدة صحيح في الاصح اه ثم رأيت في  
 الفتاوى المهدية نقلا عن البصر ما نصه لو أن قاتل دفع الدعوى الفاسدة مع ان القاضي لا يسمعها  
 فلو قاتل فأنه لو ادعاه على وجه الصحة كان الدفع الاول كافيا اه والله تعالى أعلم **سئلت** اذا ادعى  
 مدعى دعوى ناقصة هل يأمره القاضي بإتمامها **فالجواب** نعم قال في مدين الحكم اذا نقص المدعى من  
 دعواه ما فيه بيان مطلبه أمره بإتمامه وان أتى بأشكال أمره ببيانه فاذا تمت الدعوى يسأل الحاكم  
 المطلوب اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المدعى عليه اذا قال ان المدعى ملكي ثم انه قال لغيري  
 وهو في يد عارية هل لا تندفع عنه الخصومة **فالجواب** نعم لا تندفع عنه الخصومة بذلك كما في  
 الفتاوى المهدية والله تعالى أعلم **سئلت** عن الدفع هل يقبل قبل اقامة البينة **فالجواب** نعم  
 يقبل قال في الخيرية كما يصح الدفع قبل اقامة البينة يصح بعدها وكما يصح قبل الحكم يصح  
 عند الحاكم الاول يصح عنه دغيره وكما يصح قبل الاستمهال يصح بعده اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
 فـيـن باع عقارا وسلمه للشري وتصرف فيه زمانا وجاره أو غيره حاضر يرى البيع والتسليم والتصرف وهو  
 ساكت لا ممانع ثم يقوم ويدعي انه كله أو بعضه هل لا تسمع دعواه **فالجواب** لا تسمع لما تقرران  
 من يرى غيره يبيع أرضا أو دارا فتصرف فيه المشتري زمانا والرائي ساكت تسقط دعواه كافي جامع  
 الفصولين والاشباه أفاده في الخيرية (أقول) ولا يشترط حضوره مجلس البيع بل علمه كافي كافي في صحة  
 الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى انه ابن عم الميت هل يحتاج الى نسبة الاب والام الى الجد  
**فالجواب** نعم قل في مدين الحكم ادعى انه ابن عم الميت يحتاج الى أن يذ كر نسبة الاب والام الى الجد  
 اي صير معلوما لان انتسابه الى الجد ليصير معلوما هذه النسبة ليس بثابت عند القاضي ليشترط البيان  
 ليعلم انه أخوه لايه وأمه ولو شهدوا ولم يذكروا اسم الام والجد لا تقبل لعدم التعريف اه وفي تنقيح  
 الحامدية ادعى انه أخوه لايه وأمه وشهدوا ولم يذكروا اسم الام والجد لا تقبل لانه لا يحصل  
 التعريف وقيل يصح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل استأجر دارا ومضت المدة وغاب وترك  
 متاعه فيها فقول رب الدار أن يفتح الدار ويسكن في غيابه المستأجر **فالجواب** نعم قال في التكملة  
 مضت المدة وغاب المستأجر وترك متاعه في الدار فاقبضت بان له أن يفتح الدار ويسكن فيها أو أمانا متاعه فيجبه له  
 في ناحية الى حضور صاحبه ولا يتوقف الفتح على إذن القاضي اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل  
 يشترط لصحة دعوى اله قاريان انه في يد المدعى عليه **فالجواب** ان ذلك شرط لصحة القضاء بالملك  
 لا لصحة الدعوى كما في التكملة والوقائع المصرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل يبيعه عقارا  
 منذ عشر سنين أحدث آخر وضع يده عليه هل يكون صاحب يد **فالجواب** لا يكون كذلك قال في  
 نور العين عقار بيده أحدث آخر يده عليه لا يصير يدايد ولو علم به قاض يأمر برده ولو ادعى انك أحدثت  
 اليده عليه وكان بيدي فانكر يحلف وتعامه فيه والله تعالى أعلم (وقع السؤال) عن رجل ادعى على آخر مالا  
 أقر له به وادعى الايفاء وان له بينة تشهد بذلك وهي متعذرة فهل يعمل الى احضارها **فالجواب**

مطالب فيمن ادعى انه أقر كاذبا

مطالب المدعى من اذترك ترك

مطالب في صحة دفع الدعوى الفاسدة

مطالب اذا ادعى دعوى ناقصة يؤمر بإتمامها

مطالب المدعى عليه قال انه ملكي ثم زعم انه عارية لا تندفع عنه الدعوى

مطالب لا تسمع دعوى من رأى البيع والتصرف

مطلب ادعى انه ابن عم لا بد من بيانه نسبة الاب والام الى الجد

مطالب رب الدار فتح الدار المستأجرة بعد تمام المدة

مطالب يشترط لصحة القضاء بالملك بيان ان العقار في يد المدعى عليه

مطالب منها حدث وضع اليد على العقار لا يكون صاحب يد

مطلب ادعى ان له بينة متعذرة لا يعمل الى احضارها

لا يعمل الى احضارها ففي فتاوى قارى الهداية اذا أقر بالمال وادعى الايفاء ان لم يقم بذلك بينة في الحال  
 الزم بدفع المال واذا أقام بينة بعد ذلك يراد اليه ما أخذ منه لان الذي ادعاه المدعى ثبت بأقرار المدعى عليه  
 وما ادعاه من الايفاء لم يثبت ولا يؤخر الثابت بمجرد دعواه الايفاء اه ومن أقر بدار في يده انه للمدعى  
 اشتراها منه في القياس تنزع منه في الحال وفي الاستحسان تترك في يده ثلاثة أيام ويؤخذ منه كفيل  
 حتى يقم البينة كما في مدين الحكم والله تعالى أعلم **سئلت** اذا طلب المدعى من القاضي وضع  
 المنقول في يد عدل حتى تتم المرافعة هل يجيبه الى ذلك **فالجواب** ما في البصر عن الفتاوى الصغرى لو  
 طالب المدعى من القاضي وضع المنقول على يد عدل فان كان المدعى عليه عدلا لا يجيبه وان فاسقا أجابه وفي  
 العقار لا يجيبه الا في الثمن الذي عليه الثمن لا في الثمن نقل اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يكتب في  
 دعوى العقار بحدود ثلاثة فـالجوابـ نعم قال في الدر المختار ولو ترك الرابع صح اه لكن في الجوى وقال  
 زفر لا بد من ذكر الحدود الأربعة لان التعريف لا يتم الا به والفتوى على قول زفر ولذا قال غلط في  
 الرابع لا يقبل وبه قالت الثلاثة وهذه احدى المسائل التي يفترق فيها بقول زفر كما أثرت الى ذلك في  
 منظومتي في ما يقضى به من أقوال زفر بقولي

دعوى العقار بها لا بد أربعة \* من الحدود وهذا بين وجلي

اه أفاده المحقق الطهطاوى رحمه الله تعالى وبحث فيه في التكملة ونقل عن النابلسي ان الفتوى على  
 الاكتفاء بالثلاثة وأنه لا يقضى بقول زفر والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشترى علوا وحده بحدود  
 السفلى هل يكفي تحديده بذلك **فالجواب** نعم قال في التكملة اشترى علوي بيت اس له سفلى بحد السفلى  
 لا العلوا والسفلى مبيع من وجه من حيث ان اقرار العلوي عليه فلا بد من تحديده وتحديده يعني عن تحديد  
 العلوا والسفلى يعرف بتحديد السفلى وهذا اذا لم يكن حول العلو حجرة فلو كانت ينبغي أن يحدد العلوا لانه هو  
 المبيع اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى على زيد عينا في يده انها كانت ملك والدي مات وتركها  
 ميراثاى ولفلان وذكركم لـ الورثة ولم يبين حصته هل تسمع دعواه **فالجواب** نعم تسمع دعواه  
 ولكن اذا آل الامر الى المطالبة بالتسليم لا بد من بيان حصته ولو بين حصته ولم يبين عدد الورثة بان قال  
 هذا ميراثى ولـ جماعة سوى وحصى كذا لم تصح هذه الدعوى ما لم يبين عدد الورثة لجواز أن تكون  
 حصته أنقص مما سمي اه من جامع الفصولين والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى انه ابن عم الميت  
 شقيق أبيه هل يحتاج الى أن يذ كر نسبة الاب والام الى الجد **فالجواب** نعم قال في جامع الفصولين  
 ادعى انه ابن عم الميت يحتاج الى أن يذ كر نسبة الاب والام الى الجد ليصير معلوما لان انتسابه بهذه  
 النسبة ليس بثابت عند القاضي فيشترط البيان ليعلم اه (وفيه أيضا) ادعى انه أخوه لايه وأمه وشهدوا  
 ولم يذكروا اسم الام والجد لا تقبل لعدم التعريف اه وفي حواشيه للرملي (ثبت) عن ادعى ان الميت  
 ابن ابن أخته شقيقته وشهدوا ولم يذكروا اسم أب الميت ولا اسم أم أبيه ولا اسم أم أبيه (فاجبت)  
 بعدم القبول اه **سئلت** فيمن ادعى عقارا ملكا مطلقا هل يسأل القاضي عن صاحب اليد من هو  
**فالجواب** نعم قال في جامع الفصولين لا بد من معرفة القاضي كون العقار في يد المدعى عليه فيذكر المدعى  
 أنه بيده اليوم بغير حق ولو شهد ابل كية الدار للمدعى ولم يشهد انه بيد المدعى عليه تقبل عند شمس رحمه الله  
 تعالى لافي ظاهر الرواية ولو شهد ابل الدار للمدعى لا بيد المدعى عليه وشهد آخر ان بيد المدعى عليه يقبل كلاهما  
 اذا الحاجة الى شهادة يده ليصير خصم ما في اثبات الملك ثم اذا شهد ابيده بسأل القاضي عن سماع شهدا  
 بيده أو عن معانة لانهما يسمعا اقراره انه بيده وظننا انه يطلق لهما الشهادة فيالم يدكر انهما اعانياه  
 لا تقبل اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن خطب امرأته وطاب نكاحها في اليوم الفـ لاني ثم  
 ادعى انها كانت زوجته قبل ذلك اليوم هل يكون طلب نكاحها مانعا من دعوى نكاحها **فالجواب** نعم

مطالب طالب المدعى وضع المنقول في يد عدل

مطلب يكتب في دعوى العقار بحدود ثلاثة

مطلب اشترى علوا وحده بحدود السفلى كفى

مطلب حصر الورثة ولم يبين حصته

مطلب ادعى انه ابن عم شقيق يحتاج الى نسبة الاب والام الى الجد

مطلب لا بد من معرفة القاضي كون العقار في يد المدعى عليه

مطلب طالب نكاح الامانة مانع من دعوى نكاحها



يكون مانعا قال في الفتاوى الانقروية نقلا عن البرازية طلب نكاح الامة مانع من دعوى غايكه او طلب نكاح الحرّة مانع من دعوى نكاحها اه من بحث التناقض سئلت عن رجل له جارية فوطئها فولدت ولدا فاذا دعاه هل يثبت نسبته منه فالجواب نعم قال في التنوير من باب ثبوت النسب ولدت اُمته الموطوءة له ولدا توقفت ثبوت نسبته على دعوى له قال شارحه اله لاني لضعف فراشها اه والله تعالى اعلم

سئلت عن رجل ادعى مالاً بسبب حساب جرى بينه وبينه هل يصح دعواه فالجواب لا تصح لان الحساب لا يصلح سبباً للوجوب المال كما في نقول الكفوى على فتاوى شيخ الاسلام على افندي والله تعالى اعلم

سئلت فيمن ادعى ان هذا مالي وان المدعى عليه احدث عليه اليد هل تكون هذه الدعوى دعوى غصب فالجواب نعم هي دعوى غصب على ذي اليد كما في البرازية والله تعالى اعلم سئلت هل يلزم المدعى بتقديم العقود كالبيع ان يبين في دعواه انه وقع بالرضي وطيب النفس فالجواب نعم قال في التكملة واما دعوى العقد من بيع واجارة ووصية وغيرها من اسباب الملك لا بد من بيان الطوع والرغبة بأن يقول باع فلان منه طائعا ورأغباني حال نفذت فيه لا احتمال الاكراه اه والله تعالى اعلم

سئلت عن ادعى على آخر اني استأجرت هذه الدار التي في يدك من فلان قبل ان تستأجرها انت هل ينتصب المستأجر خصما فتسمع هذه الدعوى عليه فالجواب انه ان ادعى فعلا بأن قال انا قبضتها قبلك فاخذتها مني بغير حق ينتصب خصما ولو قال انا استأجرتها قبلك ولكن سلمها اليك لا الى لا ينتصب خصما لان المستأجر لا ينتصب خصما في اثبات الملك ولا في اثبات الاجارة الا بدعوى الفل على عليه كما في نتيجة الفتاوى عن منية المفتي والله تعالى اعلم سئلت فيمن رأى غيره يبيع عقارا ويسلمه الى المشتري فتصرف فيه المشتري والرائي ساكت ثم قام بدينه او بعهده هل لا تسمع دعواه والحال ما ذكر فاجبت نعم لا تسمع دعواه والحالة هذه كما أفتي به في الخيرية ونقله عن جامع الفصولين والاشياء وغيرها والله تعالى اعلم

سئلت عن رجل ادعى على آخر انه تسلم منه قدرا من النقود والبضائع ولم يذكر سببها هل يصح دعواه فالجواب نعم قال المحقق قارى الهداية بجميعا عن سؤال مثل هذا مانع هذه الدعوى صحيحة ولا يجبر المدعى على بيان سبب التسليم لما ادعى به ويلزم المدعى رد الجواب فان أنكره وأقام المدعى بينة على ذلك قضى له بما ادعى ولا يلزم الشهود وبيان الجهة اه والله تعالى اعلم سئلت في رجل ادعى على كل منهما الثمن من زيد ونارح أحدهما أسبق هل يعمل بينة الاسبق فالجواب نعم والمسألة في كثير من المعبرات والله تعالى اعلم سئلت عن رجل ادعى على آخر بحق فقال المدعى عليه لا اعرف مقدار ماله على ولا مقدار ما قبضه نسبت الجميع فهل لا يبعد هذا جوابا ويحبس حتى يجيب فاجبت نعم نعم يحبس حتى يجيب عن الدعوى باقرار أو انكار كما في السراجية والله تعالى اعلم سئلت فيمن ادعى على آخر بحق ولم يقيم بينة وطلب من القاضي أن يأخذ على خصمه كفيلا فهل يجب لذلك فاجبت نعم في الخانية ان قال بينتي غائبة لا يكفله وان قال حضور في المصروف في القياس لا يكفله وفي الاستحسان يكفله الى المجلس الثاني اه والله تعالى اعلم سئلت فيمن ادعى أن تصرفه حال حياة زوجته كان باذنها وورثتها انه كان بلا اذنهما فالقول لمن فالجواب ان القول للزوج لشهادة الظاهر له كما في البرازية والله تعالى اعلم سئلت عن ادعى على آخر اننا نحن عبدا اشتراه منه وقبضه هل تصح الدعوى وان لم يبين العبد باوصافه فالجواب نعم لانها في الحقيقة دعوى دين لما كان مقبوضا أفاده الكفوى نقلا عن التتارخانية والله تعالى اعلم سئلت فيمن ادعى على جماعة أن بعضهم ضربه أو ضرب قريبه فسلانا من غير تعيين الضارب منهم هل تسمع دعواه مع جهالة المدعى عليه فالجواب لا تسمع من غير تعيينه يدل على ذلك ما في الخيرية (سئل في جماعة يضربون بالبنادق فاصابت ينفذ وجهه صغير ولم يعلم بالحق) (أجاب) حيث لم يعلم بالضارب ولم يبين لا تسمع الدعوى على جميع الضاربين

مطالب ولدت أُمته الموطوءة  
يتوقف ثبوت نسبته على  
دعوى له  
مطلب لا تصح دعوى المال  
بسبب الحساب  
مطلب دعوى احداث  
اليد دعوى غصب  
مطلب ادعى عقدا من  
العقود لا بد له من بيان انه  
بالرضي وطيب النفس  
مطلب ادعى اني استأجرتها  
قبلك ينتصب خصما  
مطلب رأى يبيع ورأى  
تصرف المشتري وسكت لا  
تسمع دعواه بعد  
مطلب ادعى انه تسلم نقودا  
ولم يذكر سببا  
مطلب ادعى كل الشراء  
من زيد ونارح احدهما  
اسبق فينبه أولى  
مطلب قال المدعى عليه  
لا اعرف قدر ماله على  
يحبس حتى يجيب  
مطلب فيمن طلب على خصمه  
كفيه لا حتى يأتي بالبينة  
مطلب ادعى ان تصرفه في  
مال زوجته حال حياتها  
كان باذنهما  
مطلب ادعى ثمن عبدا  
مقبوض لا يلزمه بيان  
أوصافه  
مطلب ادعى ان بعضهم  
ضربه لا يقبل

حيث لا يتصور الضرب منهم بما جعهم لان ذلك محال اه وفي التتبع شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه فحيث لم يعلم بالضارب ولم يبين لا تسمع الدعوى على جميع الضاربين اه والله تعالى اعلم سئلت فيمن أقر بان أباه وقف العقار الفلاني على اخوته المذكور دون الاناث ثم وثم الى آخر شروط الواقف هل يؤخذ باقراره فلا تسمع دعواه ولا دعوى وارثه بعده بما يناقضه فالجواب نعم في الانقروية أقرانه وقف فلان ومات لا تصح دعوى الورثة انه ملك مورثنا على ما به أفتي أبو السعد اه والله تعالى اعلم سئلت فيمن ادعى حقا بجهول ولا في عقاره هل تكون دعواه صحيحة والحال هذه فالجواب لا تكون صحيحة قال في الدر المختار في أثناءه ان شروط صحة الدعوى ومعلومية المدعى أي المال المدعى اذ لا يقضى بجهول اه وكتب عليه المحقق ابن عابدين قوله اذ لا يقضى بجهول ويستثنى من فساد الدعوى بالجهول دعوى الرهن والغصب لما في الخانية اذا شهدوا به واثبتوا بهم والشوب ولم يعرفوا عينه جازت شهادتهم والقول للرهن في أي ثوب كان وكذلك في الغصب الخ فالدعوى بالاولى اه بجر زاد في المعراج الوصية والاقرار بان ادعى حقا من وصية أو اقرار فانهما يصحان بالجهول وتصح دعوى الابرأ للجهول بالاخلاف فبلغت المستثنيات خمسة اه والله تعالى اعلم سئلت فيمن ادعى أشياء مختلفة الجنس والنوع والصفة وذکر قيمة الكل جملة هل يكفي ذلك فالجواب نعم كما في الدر المختار وغيره والله تعالى اعلم سئلت عن دعوى ما هو محال الثبوت عقلا أو عادة هل تصح فاجبت نعم لا تصح قال في البحر وكون المدعى بما يحتمل الثبوت فدعوى ما يستحيل عقلا أو عادة باطلة لتيقن الكذب في المستحيل العلقى كقوله المعروف النسب أولان لا يولد من له أمه له هذا ابني وظهوره في المستحيل العادى كدعوى معروف بالفقر أموالا عظيمة على آخره أقرضه اياه دفعة واحدة أو غصبها منه فالظاهر عدم سماعها اه والله تعالى اعلم سئلت فيمن ادعى بعض دار ثم ادعى كلها هل تسمع دعواه فالجواب انها تسمع كما في البرازية والله تعالى اعلم سئلت عن ادعى دينان وجه فرض قدره كذا وكذا فورشوا لم يبين ان ذلك من صنف الريال المجيدى أو من صنف الليرة أو نحو ذلك فهل لا تصح دعواه بدون البيان فالجواب نعم كما في الوقائع المصرية قال لان الديون تقضى بامثالها حيث كانت من المثليات فان لم يبين كانت البهالة موجودة فلا تصح الدعوى معها بخلاف البيع فانه يصح ويخير المشتري كما في الهندية والله تعالى اعلم سئلت فيمن ادعى على آخر ديناً أو نحوه من الحقوق فاجابه بقوله لاحق لك قبلى أولا تستحق على شيء هل يكون هذا جوابا كافيا فالجواب نعم فقد رفع مثل هذا السؤال لسراج الدين قارى الهداية فاجاب عنه بقوله نعم قوله لا يستحق على شيء جواب كافى والقاضى أن يسأله عن السبب لكن اذا امتنع عن بيانه لا يجبر عليه اه والله تعالى اعلم سئلت فيمن ادعى ان هذه القطعة من العقار له بسبب القسمة ولم يبين انها كانت بالتراضي أو بقضاء القاضى هل لا تصح دعواه فالجواب لا تصح بدون ذلك كما في البرازية والله تعالى اعلم سئلت عن ادعى على آخر شركة أو فرض أو ودعة أو عارية أو بقبض مال بطريق الوكالة فانكره اعترف وادعى الرد فهل يقبل قوله فالجواب كما في فتاوى قارى الهداية اذا جحد في هذه الصور ثم ادعى الرد لا يقبل الا بينة لانه بالجحد خرج عن الامانة اه والله تعالى اعلم سئلت عن ادعى على آخر انه أخذ منه كذا بغير حق وهلك عنده فاجاب الاخر انه أخذ به بحق وبرهن على ذلك هل يقبل منه ذلك فالجواب نعم تقبل بينة الاخذ لانه يدفع المدعى الضمان عليه وهو يدفعه بالبينة كما في جامع الفصولين في الحادى عشر والله تعالى اعلم سئلت عن ادعى على آخر انه دفع اليه كذا قرضا فاجابه الخصم بقوله نعم دفعت الى واكن امرتى بدفعه الى فلان وقد دفعت اليه وبرهن على ذلك فهل يكون هذا دفعا صحيحا فالجواب انه يكون دفعا صحيحا كما نقله الكفوى عن العمادية والله تعالى اعلم سئلت عما اذا حضر رجل عند القاضي وقال له احضرنى

مطلب اقرانه وقف لا تسمع  
دعوى ورثته انه ملك  
مطلب دعوى الجهول لا تصح  
مطلب ادعى أشياء وذکر  
قيمة الكل جملة يكفي  
مطلب لا تصح دعوى ما  
يستحيل  
مطلب ادعى بعض دار ثم  
ادعى الكل تسمع  
مطلب ادعى قورشوا لم يبين  
انها من أى صنف لا تصح  
مطلب لاحق لك قبلى  
جواب كاف  
مطلب ادعى قطعة أرض  
بالقسمة لا بد ان يبين انها  
بالتراضي أو بقضاء القاضى  
مطلب بجحد الامانة ثم ادعى  
الرد لا يقبل  
مطلب قال أخذه بحق  
وبرهن يقبل  
مطلب قال دفعت الى  
وأمرتنى بدفعه الى فلان  
وبرهن يقبل  
مطلب فى طلب احضار  
الخصم



فلا تالادعي عليه هل يجب عليه احضاره بمجرت طلب المدعي فالجواب ان التقاضي لا يحضره مجرت  
 طلب المدعي بل بعد سماعه دعواه فان رآها صحيحة أحضره لطلب الجواب والا فلا اه من حوائش أبي  
 السعد على من لا مسكن والله تعالى أعلم سئلت فيمن كتب شهادته في صلح كتب فيه باع ملكه  
 أو باع بيعا فاذابا ثم ادعى انه ملكه هل تسمع دعواه به كذلك أنه فالجواب لا تسمع دعواه كافي  
 التتوير من الكفالة والله تعالى أعلم سئلت ما قولكم أهل العلم فيمن ادعى شيئا على ذي بدفقال  
 ذوالبدف هو ودية عندي من فلان وبرهن هل تندفع عنه الخصومة فاجبت نعم قال في التتوير  
 لو قال ذوالبدف هذا الشيء أو دعيه فلان أو أجزنيه أو غصبته منه وبرهن عليه دفعت خصومة  
 المدعي اه والله تعالى أعلم سئلت عن أرباب اعرابا عما ادعى عليه بمال سابق على الأرباب  
 هل تسمع دعواه فالجواب لا تسمع دعواه قال في الاشباه لا تسمع الدعوى بعد الأرباب العام اه وقال  
 ابن وهبان ومن قال لا دعوى لي اليوم عندنا \* فبادي من بعد منها فذكر  
 اه والله تعالى أعلم سئلت فيما اذا لو ادعى زيد على عمرو بمال معين وعجز عن اثباته ثم ادعاه على خالد  
 قائلا انما ادعيت به على عمرو وأولانا مني فهو لا تسمع دعواه على الثاني فالجواب نعم لا تسمع دعواه  
 على الثاني لان الحق الواحد كالإسـتوفى من اثنين لا يتخصص فيه مع اثنين كافي البزازية والله تعالى أعلم  
 سئلت عن رجل كان يتصرف في غـلات امرأته ثم ماتت فادعى ورثتها أن تصرفه كان بغير  
 إذن او قال هو انه كان باذنها فهل القول قوله فالجواب نعم القول قوله في ذلك كافي حوائش الجوى  
 على الاشباه والله تعالى أعلم سئلت هل يحل الاقتاء من القواعد والضوابط فاجبت بقول  
 لا يحل للتتوي ذلك وانما عليه حكاية النقل الصريح اه جوى والله تعالى أعلم سئلت فيمن ادعى  
 ألف درهم على آخر فأجابته بقوله ان حلفت انه سالك على دفعته اليك خلف المدعي فدفع المدعي عليه  
 الدراهم ثم قام الدافع يطلب ردّها فهل يجب لذلك فالجواب انه ان دفع الدراهم بحكم الشرط الذي  
 شرط فهو باطل وللدافع أن يستردّها منه لان الشرط باطل أفاده ابن عابدين نقلا عن الخانية والله تعالى  
 أعلم سئلت عن الدعوى في الطريق العام والنهر والمرعى ونحوها من المنافع العائدة الى العموم  
 هل يعتبر فيها مرور الزمان حتى لا تسمع فيها الدعوى بعد خمسة عشر عاما أو بعد ثلاثين سنة  
 فالجواب انه غير معتبر فيها فتسمع الدعوى فيها ولو بعد مرور وخمسين سنة كافي المجلة من مادة ١٦٧٥  
 والله تعالى أعلم سئلت عن رجل ساوم شيئا ثم ادعاه هل تسمع دعواه بعد المساومة فالجواب  
 لا تسمع بعد المساومة لتضمنها الاقرار بان المدعي لذي اليد كافي البزازية والله تعالى أعلم سئلت هل  
 تسمع الدعوى على المدينين بدين مؤجل فالجواب نعم في فتاوى قارى الهداية (سئل) هل تسمع  
 الدعوى في الدين المؤجل على المدينين لاثباته وتسييله (أجاب) نعم تسمع الدعوى فيه لاثباته لا للطالبة  
 به اه والله تعالى أعلم سئلت فيمن أثبت بنوة العم بذكر الاسم الى الجد فأقام المدعي عليه بينة انه أقر  
 انه ابن فلان ابن فلان آخر هل تندفع دعوى المدعي فالجواب نعم كافي جامع الفتاوى والله تعالى أعلم  
 سئلت عن المدعي عليه اذا كان مقرّا هل تسمع الدعوى عليه وان طال الزمان فالجواب نعم كما  
 في التنقيح قال اذا كان المدعي عليه مقرّا تسمع الدعوى عليه ولو طالت المدة أكثر من خمس عشرة سنة اه  
 والمراد انه أقر في مجلس القضاة فلو ادعى الخصم انه أقر له عند غير القاضي لا يقبل منه ذلك مالم  
 يؤيد ذلك بسند بخطه وختمه على اقراره كافي المجلة والله تعالى أعلم سئلت فيمن ادعى القايب بسبب  
 استهلاك أعيان ولم يبين الأعيان هل لا تصح فالجواب نعم لا تصح بدون ذلك كافي البزازية والله  
 تعالى أعلم سئلت فيمن كان غائبا مسافة قصر هل تسمع دعواه وان طالت المدة وتجاوزت خمسة  
 عشر عاما فالجواب نعم تسمع دعواه حيث منع من الدعوى مانع شرعى وهو الغيبة كافي تنقيح

الحامدية والله تعالى أعلم سئلت في دعوى الوديعة هل يشترط فيها بيان مكان الايداع فالجواب  
 نعم كافي البزازية والله تعالى أعلم سئلت عن ترك دعواه خمس عشرة سنة ثم مات عن ورثة فهل  
 لا تسمع دعواهم لقيامهم بمقام مورثهم فالجواب نعم لان ما يمنع صحة دعوى المورث يمنع صحة  
 دعوى الوارث لقيامهم بمقامه أفاده في التنقيح والله تعالى أعلم سئلت هل يلزم في دعوى  
 الورثة بيان نسب الجد الجامع فالجواب نعم يلزم ذلك كافي الفتاوى المهدية والله تعالى أعلم  
 سئلت عن دعوى أصل الوقف قبل مضي ست وثلاثين سنة هل تسمع فاجبت نعم بان تسمع الى  
 غاية ست وثلاثين سنة أما بعد هذا فلا تسمع كافي رد المحتار والمسألة في المجلة من مادة ١٦٦١ والله تعالى  
 أعلم سئلت فيما اذا سكنت المورث مدة والوارث مدة ومجموع المديتين يبلغ حد مرور الزمان فهل  
 لا تسمع دعوى الوارث حينئذ فالجواب لا تسمع كافي المجلة من مادة ١٦٧٠ وكذلك سكوت البائع  
 والمشتري والواهب والموهوب له يمنع من الدعوى اه والله تعالى أعلم في موقع السؤال في من مستأجر  
 دكان مثلا طالت مدة استجاره وهو مقر بالاستجار فادعى عليه المالك ان الدكان ملكه فهل تسمع  
 دعواه ولا يمنع مرور الزمان والحالة هذه وما الحكم اذا أنكر الاستجار فالجواب ان الدعوى  
 مسموعة عليه حاله اقراره وأما حاله انكاره فان كان الأجير معروفا بين الناس سمعت عليه الدعوى والا  
 فلا كافي المجلة من مادة ١٦٧٣ والله تعالى أعلم في موقع السؤال في من رجل ادعى على وصي أيتام  
 انه ابن ابن عم الميت من غير أن يدعى مالا ولا أن يبين الجد الجامع بينه وبين الميت ولا أن يفصل  
 العمومة وانما الأب وأم أولادهم فهل تقبل بينته على دعواه المذكورة ويقضى له بمقتضاها  
 فالجواب لا تقبل بينته على مجرّد هذه الدعوى ولا يصح بها القضاء بالنسب وانما تقبل بشرط أن  
 تكون بعد دعوى مال صحيحة ولا بد أن ينسب الشهود الميت والمدعي حتى يلتقيا الى أب واحد وأن يقولوا  
 هو وارثه لا وارث له غيره ولا بد أن يكون الأب الواحد الملتقى اليه معروفا للقاضي بالاسم والنسب بالأب  
 والجد اذا الخصام فيه والتعريف بذلك عند الامام الاعظم رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فاذا لم يوجد شرط  
 من هذه الشروط لا تقبل البينة ولا يصح القضاء بها نقله في الحامدية عن فتاوى الشيخ عبد الرحيم قال  
 حامدا أفندي قلت هذا منافض لما ذكره في الظهيرية والعمادية وغيرهما من أنه يشترط ذكر الجد  
 الذي التقيا اليه وقدمته له في الظهيرية مثلا ولما ذكر اسم أب الجد ولا اسم جده لكن أفنى الامام أبو  
 السعد باشتراط ذكر الاب كما ذكره الشافعي في فتاويه فيمن رأى في الفتاوى المهدية مانعه واشترط  
 تعريف الجد الجامع بالأب والجد وجد التصريح به في كتب عديدة من المذهب قال وقد ذكرنا أيضا في  
 دعوى الارث بينة العم انه لا بد أيضا من بيان انه ابن عم شقيق أو لاب فان كان ابن عم شقيق لا بد أن يبين  
 أم الاخوين الذين التقيا في أب واحد ويعين فيها اسم أبيه او جدّها أو ما يقوم مقام ذلك اه والله تعالى  
 أعلم سئلت في نيعة قاسم وصيه اشركاها بامر القاضي ومضى من تاريخ القسمة خمسة عشر  
 عاما ومن تاريخ بلوغها عشر سنين فهل يعتبر مرور الزمان من تاريخ البلوغ لا من تاريخ القسمة فتسمع  
 دعواها فالجواب نعم كافي المجلة من مادة ١٦٦٣ والله تعالى أعلم سئلت عن مرور الزمان  
 هل يمنع من دعوى الغائب غيبة بعدد وهي مسافة القصر فالجواب انه لا يمنع فهو على دعواه  
 لعذره بالغيبة المذكورة قال في الخيرية ولا فرق بين غيبة المدعي والمدعى عليه والله تعالى أعلم  
 سئلت عن كان ملتزما المكس بباب المنشية فوكل وكـ لا يقبض له الاموال من الناس ثم قام  
 على وكيله يدعى عليه انه قبض أكثر مما دفعه اليه وبقي بيده مبالغ وافرى بطالبه بدفعه اليه فهل لا تسمع  
 دعواه عليه بذلك فالجواب نعم لان الدعوى لا بد أن تكون بحق ثابت معلوم الجنس والقدر ولا بد  
 أن يذكر سبب الوجوب والمسال المذكور ليس بواجب على المدعي عليه للمدعي حتى يحكم به الحاكم للمدعي

مطالب كتب شهادته بان  
 فلا باع ملكه ثم ادعاه له  
 لا يقبل  
 مطالب تندفع الخصومة  
 بقوله هو عندي عارية اذا  
 برهن

مطالب لا تسمع الدعوى  
 بعد الأرباب العام

مطالب ادعى معين على زيد  
 ثم ادعاه على عمرو ولا تقبل

مطالب القول له في ان  
 تصرفه كان باذن زوجته  
 مطالب لا يحل الاقتاء من  
 القواعد

مطالب قال ان حلفت دفعته  
 اليك

مطالب لا يعتبر مرور  
 الزمان فيما يهود الى العموم

مطالب لا تسمع الدعوى  
 بعد المساومة

مطالب تسمع دعوى الدين  
 المؤجل قبل حلوله

مطالب أثبت بنوة العم  
 فدفعه باقراره انه ابن فلان آخر

مطالب تسمع الدعوى على  
 المذنب وان طال الزمان

مطالب ادعى الفاعن أعيان  
 مستهلكة ولم يبين الأعيان  
 لا تصح

مطالب تسمع دعوى  
 الغائب وان طال الزمان

مطالب لا بد في دعوى  
 الوديعة من بيان محل  
 الايداع  
 مطالب ما يمنع من دعوى  
 المورث يمنع من دعوى  
 الوارث

مطالب في دعوى الارث  
 لا بد من نسب الجد الجامع  
 مطالب تسمع دعوى الوقف  
 مالم تفسد ست وثلاثين سنة  
 مطالب سكنت المورث مدة  
 والوارث مدة والمجموع  
 ١٥ سنة لا تسمع الدعوى

مطالب في مستأجر طالت  
 مدة استجاره

مطالب لا تصح دعوى  
 النسب بلامال

مطالب يعتبر مرور الزمان  
 من وقت البلوغ  
 مطالب الغائب على دعواه  
 ولو طال الزمان

مطالب في دعوى متهم  
 المكس



بعد ثبوته وذكرك سبب وجوبه اذ هو مال الناس فحق الطلب لهم لاله وركن الدعوى أن يضيف الحق الى نفسه ان كان أصيلاً فكيف يضيفه الى نفسه وهو للناس ولم يكن وكذا لا عنهم وهو ليس له أن يدعى حسيبة عن أربابه أفاده في الفتاوى الحامدية وفي جامع الفصولين من خالي المحاضر ان خبراً يبيع له الخبز صاحب دكان فادعى عليه انك سرقت من الناس دراهم زائدة على غن الخبز وطالب به بذلك الزائد وان دعواه عليه غير صحيحة لان حق الخصومة للناس لاله والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى انه ابن فلان مثلاً وان قاضي البلد الفلاني حكم له بذلك وبرهن على ذلك هل يقبل **فالجواب** نعم قال في جامع الفصولين لو ادعى انه وارث فلان الميت وشهد أن قاضي بلد كذا أشهدنا على حكمه ان هذا الرجل وارث فلان الميت لا وارث له غيره يجعل وارثاً وقد ذكرنا مثل ذلك فيما لو شهد أن قاضياً من القضاة أشهدنا أنه قضى لهذا على هذا بألف أو بحق من الحقوق أفاده في الخيرية من الدعوى والله تعالى أعلم **سئلت** مراراً عن امرأة ادعت على زوجها بعد الدخول انها لم تقبض مهرها المجهل هل تسمع دعواها **فاجبت** بما في الخيرية حيث سلمت نفسها لا تسمع دعواها فيما شرط تجهيلها على المفتي به اهـ وهذا اذا ادعت انها لم تقبض منه شيئاً فان ادعت قبض البعض وطلبت الباقي تسمع دعواها كافي تنقيح الحامدية من المهور والله تعالى أعلم **سئلت** فيما اذا كان المدي غائباً عن شريعة وهي مسافة القصر وحضر مراراً في أثناء المدة التي هي خمس عشرة سنة وسكت ثم أراد أن يدعى فهل لا تسمع دعواه **فالجواب** نعم لا تسمع كافي التكملة نقلاً عن فتاوى على أفندي والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى ملكاً مطلقاً في دابة فاجاب ذواليد بانها اولدت في ملك بائع بائعه فهل يقبل دفعه **فالجواب** نعم كافي الخيرية جواباً عن مثل هذا السؤال ولفظه بينة ذى اليد مقدمة لانه خصم عن يتلقى الملك عنه اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى على رجل انه عمه أو ادعى على امرأة انها أخته أو عمته ولم يتبع ميراثاً ولا حقه هل لا تسمع دعواه **فالجواب** انها لا تسمع كافي الهندية من الفصل الحادي عشر في تحصيل النسب على الغير والمسألة أيضاً في فتاوى الاقروى من الفصل السابع في دعوى النسب والارث والله تعالى أعلم **سئلت** في مدي دين في تركه ميت أثبتته بالبرهان هل يحلف المدي المذكور رانه ما استوفاه ولا شيئاً منه وان لم تدع الورثة الاستيفاء **فالجواب** نعم يحلف وان لم تدع الورثة وان أبو التحليف كافي البرازية والمنية وفي الخلاصة وأجمعوا على ان من ادعى ديناً على الميت يحلف من غير طلب الوصي والوارث اهـ من الخيرية قوله وأجمعوا الخ أخذ منه بعض الفضلاء ان المدين جزء الحجة وان القاضي لا يقضى بمجرد البينة بل بها وباليمين وان له لو كان المدي يدعى بالوكالة على الغائب في تركه الميت يتوقف الحكم على حلف الغائب وذلك البعض هو الشيخ يبرم مفتي حاضرة تونس كآريته في هامش نسخة الخيرية بخطه حين كتب بتونس سنة ألف ومائتين وعشرون وتسعين ونقلته من خطه وكتبته على هامش نسخة الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم أهل العلم في امرأة تدعى على ورثة زوجها عزم مهرها فاجابوها بانه مات لما يزيد على خمس عشرة سنة فلا تسمع دعواها وهي تنكره متى المدة هل القول قولها فتسمع دعواها وهل يقبل من الورثة برهان على تاريخ الموت أجيبوا أن جروا **فاجبت** بانه قدر فم يقرب من هذا السؤال للإمام الرمي صاحب الخيرية فاجاب عنه بما نصه القول قولها لما تقرران الحادث يضاف الى أقرب أوقاته فتسوغ دعواها والحالة هذه ولا تقبل البينة على تاريخ الموت والحالة هذه اذا تقرران يوم الموت لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل كائن عليه في العمادية والولولة الجسية والبرازية وغيرها اهـ من الخيرية **فجواب** ما ثبت في حين كنت بحاضرة تونس أعادها الله تعالى داراً سلام على هامش الخيرية بخط مفتيها الشيخ يبرم مانصه قوله القول قولها **فأقول** في هذا في الاختلاف في المدة أما اذا اتفقا عليها واختفيا في انه كان ادعى فيها أولم يدع فيظهر ان الحكم كذلك من ان القول للذي ادعى انه لم

مطلب في خبر يبيع له الخبز صاحب دكان الخ  
مطلب ادعى ان قاضي كذا حكم له بالنسب

مطلب ادعت بعد الدخول مهرها المجهل

مطلب غاب خمسة عشر سنة وحضر في أثناء المدة امراراً لا تسمع دعواه

مطلب ادعى ملكاً مطلقاً في دابة فاجاب بانها اولدت في ملك بائع بائعه

مطلب ادعى انه عمه أو أخوه ولم يدع مالا لا تسمع دعواه

مطلب في تحليف من يدعى ديناً على ميت

مطلب المدين جزء الحجة وان القاضي يقضى بها وباليمين في دين الميت

مطلب ادعت على الورثة عزم مهرها فاجابوها بانه مات لما يزيد على خمسة عشر عاماً

مطلب اختفيا في انه كان ادعى أنه المدة

يستوعبها السكوت بيمينه ولا تقبل بينة خصمه انه استوعبها لانها شهادة بان لم يدع فيها وهي شهادة على نفى لا يمكن احاطة الشاهد به نعم اذا ادعى ان سكوته فيها كان مانعاً لا يكون القول قوله لانه حينئذ اقر بالسكوت المانع من سماع دعواه وادعى مانعاً من أعماله واعتباره والاصل عدمه وانما القول في ذلك قول خصمه على أنه لا يعلم له مانعاً من الدعوى وهذا عند ادعاء المدي مانعاً مينا دون قوله منه منى مانع على الاجمال كتبه محمد يبرم الثاني شيخ الاسلام بتونس اهـ وهكذا أفادني المحقق المدقق شيخ الاسلام في الحال بتونس سيدي أحمد ابن الخوجه نقلاً عن والده شيخ الاسلام قبله قال وقد أيدته والذي يجمع قوبة قال ونظيره المودع اذا ادعى الرذلة ودينه وأكره المودع لان المودع بالخروج وان كان مديعاً ظاهراً ومديعاً عليه الضمان في الحقيقة وهو ينكره فقول قوله وكذلك هذا المدي عليه يدعى سقوط دعوى المدي وهو ينكره سقوطها فاقول له بيمينه وقد سمعته من فيه أنه انما اكرهه بحمام الانف بتونس في آخر ربيع الاول سنة ثمانية وتسعين ومائتين وألف وهو حسن فيحفظ والله تعالى أعلم **سئلت** هل تصح الدعوى من كتاب **فالجواب** نعم قال في الخانية وان ادعى المدي من كتاب تسمع دعواه لانه عسى لا يتذكر على الدعوى فصح دعواه من الكتاب لكن لا بد من الاشارة في موضع الاشارة اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** لو ذكر في دعوى العقار الحدود الثلاثة وأخطأ في الرابع هل لا تسمع الدعوى **فالجواب** لا تسمع الدعوى قال في الهندية لو ذكر الحدود الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر وان لم يسكت ولكنه أخطأ في الرابع لا يصح اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى على آخر مالا معينا وأثبتته وحكم له به ثم برهن المدي عليه على المدعى انه قال كذباً فيما ادعت هل يبطل الحكم **فالجواب** نعم يبطل الحكم المذكور بالقول المزبور قال في تنقيح الحامدية لو ادعى رجل على رجل مالا وقضى بالمال للمدي باليمين ثم قال المدي كذباً فيما ادعت يبطل القضاء اهـ وفي الدرر برهن على قول المدي انما يبطل في الدعوى أو شهود كذبة أو ليس في عليه شيء صح الدفع اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى على آخر مالا بسبب حساب جرى بينهما هل تصح هذه الدعوى **فالجواب** انها لا تصح لان الحساب لا يصلح سبباً لوجوب المال كذا في الخلاصة والبرازية والله تعالى أعلم **سئلت** عن شخص أعترف أخته بمحضرة قريبه وهو ساكت ثم بعد مدة ادعى القريب المذكور انها له فهل لا تسمع دعواه **فاجبت** بانه حضوره وقت الفتق وهو ساكت مانع له من الدعوى كمن وقف عتار بمحضرة قريبه ثم قام قريبه يدعيه فلا تسمع دعواه وتسامه في حواشي أبي السعد على الكثر والله تعالى أعلم **سئلت** عن ورثة تسمى الموصى له ثم ادعوا رجوع الموصى هل تسمع دعواهم **فالجواب** نعم في فتاوى الاقروى المديون بعد قضاء الدين لو برهن على ابراء الدائن والمختلعة بعد أداء بدل الخلع لو برهنت على طلاق الزوج قبل الخلع يقبل والجامع في الكل خفاء المال وكذلك الورثة اذا قاموا الموصى له بالمال ثم ادعوا رجوع الموصى يصح لا تتراد الموصى بالرجوع اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى على وكيل المدي على وكيل المدي عليه **فالجواب** نعم تصح كما في التنقيح قال وليس في منع سماعها نقل ولا عليه دلل وبمثله أفنى الشيخ اسمعيل اهـ ثم رأيت في نتيجة الفتاوى ان أحد الوكيلين اذا كانت وكالة مسجلة واقعة بين يدي القاضي صح الدعوى وان كان كل منهما يدعى الوكالة من رجل وأراد كل أن يثبت وكالة في وجه الآخر فلا تصح امدم الخصم والله تعالى أعلم **سئلت** عن جماعة لهم عقار ادعى عليهم فيه مدع ولحقه مخرج من سبب الدعوى أعطاه أحدهم باذن الباقي ثم أراد الرجوع عليهم بقدر حصصهم فهل له ذلك **فاجبت** نعم له ذلك كما أجاب في تنقيح الحامدية قبل كتاب الاقرار بخوور قتين وفي الخيرية (سئل) في أرز مشترك بين اثنين مات أحدهم فطوى ورثة الميت خسران بسببه هل على النزيل الاخر منه بقدر حصصه أم لا

مطلب ادعى ان سكوته في المدة كان مانعاً لا يكون القول قوله

مطلب مهم في المودع اذا ادعى الرد

مطلب تصح الدعوى من الكتاب

مطلب لا تصح دعوى العقار اذا بين حدوداً ثلاثة وأخطأ في الرابع

مطلب أقر المحكوم له بانه كان كاذباً فيما ادعى يبطل الحكم

مطلب ادعى مالا بسبب حساب لا تسمع دعواه

مطلب حضوره وقت الفتق ساكتاً مانع من سماع دعواه

مطلب بعد مقامة الموصى له ادعوا ان الموصى رجع

مطلب في دعوى وكيل على وكيل

مطلب لحقه مخرج من سبب الدعوى فدفعه البعض باذنهم يرجع



(أجاب) ليس عليه شيء من ذلك قال في جواهر الفتاوى ابن و بنت ورتادار فادعى مدع على الابن فيها ولحقه خبران بسبب الدعوى لا يرجع اه وهذا المثلث لا يثبت الاختصاص فمقتضى ثلثه لا يثبت حتى وشواهد ذلك كثيرة اه والله تعالى أعلم **سئلت** اذا قدم الغائب بعد خمس عشرة سنة هل تسمع الدعوى عليه مع مرور الزمان **فالجواب** نعم تسمع لان السلطان ايداه الله تعالى فيما اشترى عنه استثنى من المنع مال اليتيم والوقف والغائب ومن المقر ان الترتيب لا يتأتى من الغائب له أو عليه لعدم تأتى الجواب منه بالغيبة والعلة خشية التزوير ولا يتأتى مع الغيبة الدعوى عليه فلا فرق بين غيبة المدعى والمدعى عليه أفاده في الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن مدع قال في دعواه هو ملك وكان في يدي الى أن أحدث المدعى عليه يده عليه بغير حق هل تكون دعوى غصب على ذي اليد **فالجواب** نعم والمسألة في الخانية والله تعالى أعلم **سئلت** هل يلزم في دعوى القرض انه قبضه وصرفه في حاجته **فالجواب** نعم ليسير ذلك ديناً عليه بالاجماع وكذا في كرهه انه أقرضه من مال نفسه كافي الذخيرة اه من الوقائع والله تعالى أعلم **سئلت** مراراً في بيع عقار ثم ادعى انه وقف عليه وعلى أولاده هل تسمع دعواه **فالجواب** لا تسمع للتناقض لان اقامه على البيع اقرار منه بانه ملك وان أراد تخليف المدعى عليه ليس له ذلك وان أقام بينة على ذلك قيل تقبل وقيل لا تقبل وهو أصوب وأحوط لانه باقائه البينة انه وقف عليه يدعى فساد البيع وحقق نفسه فلا تسمع للتناقض الصريح ذكره المحقق الزبيلي في مسائل شتى وفي الخانية رجل باع عقار ثم ادعى انه وقف اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا تسمع قال المحقق الرملي في فتاويه الخيرية بعد نقله لما ذكره واقفاً به مانعه وقول الزبيلي أصوب للتناقض الصريح بالبيع ثم دعوى الوقف وقوله أحوط لما في سماعها من الاضرار بالناس باحتمال أهل الحيل والخذاع ببيع الوقف واطهار البائع انه ملك ثم انعطافه عليه بدعواه والزمان بآخرة مدع عليه ورعا تستغرق أضعاف غنه فيجب عدم القبول حسم المادة الفساد اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن استأجر منزلاً مشاهرة وغاب وترك فيه زوجته فأراد المخرج اخراجها فهل له ذلك **فالجواب** ليس له ذلك لانه ليس له أن يفسخ الاجارة بغير حضور صاحبه كافي تحفة الصكوك نقلاً عن الوقائع الحسامة والله تعالى أعلم **سئلت** عن قبض من آخر ياله مثلاً من مبيع ثم جاءه ليرده على الدافع وزعم انه زيف والدافع ينكر ان ياله المدفوع فهل القول للقباض **فالجواب** نعم القول قول القابض انه هو الذي قبضه منه عنان المبيع قال في الخيرية جواباً عن مثل هذا السؤال القول قول القابض انه هو الذي قبضه منه عن الثوب بيمينه صرح به قارئ الهداية في فتاويه أخذ من قولهم القول قول القابض ضميناً كان أو أميناً وفي فتاوى ابن نجيم (سئل) عن البائع اذا قبض الثمن ثم جاء الى المشتري وأراد أن يرده عليه شيئاً منه زاعماً انه ضحاً وأنه ضحاً وانكر المشتري أن يكون ذلك من دراهمه فهل القول للبائع أم للمشتري (أجاب) ان أقر باستيفاء حقه لا يقبل قوله ولا يلزم المشتري عوض ذلك ولكن ان طلب من المشتري على نفي العلم بحجاب ويحلف وان نكل لزمه الرد اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى انه ابن عم لاب وعم وأمهم وبرهن الادفع انه ابن عمه لانه فقط هل يقبل هذا الدفع **فالجواب** نعم قال في الدرر بن انه ابن عم لايه القضاء الاول لا بعده لئلا كده بالقضاء بخلاف الاول اه والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل ادعى عليه آخر حقاً فأنكره وحلف ثم أقام المدعى بينة وقضى له بها هل يظهر بذلك كذب المدعى عليه وهو يعزى **فالجواب** لا يظهر كذبه بذلك قال الزبيلي بعد أن ذكر ان البينة تقبل بعد اليمين وهو لا يظهر كذب المنكر باقامة البينة والصواب انه لا يظهر كذبه حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ولا يحتمل في عيونه انه ان كان لفلان على ألف درهم فادعى عليه فأنكر فخلف ثم أقام المدعى البينة ان له عليه ألفاً اه والله تعالى أعلم

مطلب قدم من غيابه بعد مرور الزمان تسمع الدعوى عليه

مطلب قال كان في يدي حتى أحدث فلان يده عليه تكون دعوى غصب مطلب لا بد في دعوى القرض من بيان انه صرفه في حاجته مطلب باع عقاراً ثم ادعى انه وقف لا تسمع

مطلب ترك زوجته في بيت بالاجرة هل للمؤجر اخراجها منه مطلب ادعى ان ما قبضه زيف ليرده فالقول له

مطلب أنكر وحلف ثم أقمت عليه بينة لا يظهر كذبه

**سئلت** في رجل ادعى على آخر عقاراً انه ملكه فاقامه بالارث من أبيه فاجابه المدعى عليه بانى اشترته من أبيك حال حياته بكذا وكذا من القروش وانه في حوزي وتصرف في مدة تزيد على خمسين سنة مع حضورك وعلمك وسكونك بلا عذر شرعي هل يكون جواب المدعى عليه من باب الاقرار بالثبوت من أبيه فيحتاج الى بينة تشهد له بالشرع ولا ينفعه وضع اليد والتصرف المدة المذكورة ولا تكون الحادثة من قبيل مامضى عليه خمس عشرة سنة **فالجواب** نعم جواب المدعى عليه من قبيل دعوى التلق من مورث المدعى ودعوى التلق من مورثه اقرار له بالملك ثم دعواه الانتقال اليه منه تحتاج الى بينة لان كل مدع يحتاج الى البينة ولا ينفعه وضع اليد المدة المذكورة مع الاقرار المذكور وليس هذا من باب ترك الدعوى بل من باب المؤاخذه باقراره ومن أقر بشئ غيره أخذ باقراره ولو كان في يده أحقاباً كثيرة لا تعد أفاده المحقق الرملي في فتاويه الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن المدعى عليه اذا أقر بعد اقامة البينة عليه وقبل الحكم هل يحكم عليه العاقبة بالاقرار أو بالبينة **فالجواب** قال في البرازية برهن عليه بما كفيته شئ فقبل القضاء به أقر المدعى عليه به له قال في الاقضية يقضى بالاقرار لان شرط سماع البرهان والقضاء بالانكار وقد فات وقال في الجامع بالبرهان للتعدى بالاقرار للاقتضار اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ادعى عقاراً في يد رجل انه ملكه فاجابه المدعى عليه بالانكار وانك أجرت نفسك مني في العمل في هذا العقار وأقام البينة على ذلك هل يكون هذا دفعاً مقبولا **فالجواب** نعم كافي الفصل السابع من النصول لو أقام المدعى عليه بينة ان المدعى أجرت نفسه مني ليعمل في الكرم يكون دفعاً واقراراً من المدعى انه ليس ملكه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ادعى عقارات يبيد آخرانها كانت لايه مات وتركها ميراثاً له ولفلان وعدد الورثة غير ان لم يبين حصته نفسه فهل تسمع دعواه وبينته والحالة هذه **فالجواب** تسمع دعواه وبينته ولو كان اذا آل الامر الى المطالبة بالنسب لا بد من بيان حصته ولو بين حصته ولم يبين عدد الورثة بان قال هذا ميراثي ولجماعة سوى وحصتي كذا لم تصح هذه الدعوى ما لم يبين عدد الورثة لجواز ان حصته أنقص عما سمي أفاده في جامع الفصولين والله تعالى أعلم **سئلت** عن دعوى القرض هل يشترط فيها ان المستقرض قبضه وصرفه الى حاجته وانه أقرضه من مال نفسه **فالجواب** نعم قال في جامع الفصولين ويذكر في الاقراض ان المقرض أقرضه من مال نفسه لجواز اقرضه وكالة فيكون سفيراً ومعيرواً لا يعلى المطالبة بالاداء ويذكر أيضاً قبضه وصرفه الى حاجته نفسه ليسير ذلك ديناً عليه بالاجماع لان القرض عند أبي يوسف لا يصير ديناً في الذمة الا بالصرف الى حاجته اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة تخاضعت مع زوجها مدة طائفة فادعى زوجها انها أقرت له بالمدعى في أثناء الخصومة الظاهرة عند القاضي هل تسمع دعواه اقرارها والحالة هذه **فالجواب** لا تسمع كافي فتاوى الانقروى نقلاً عن القنية تأمل والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن قال لا دعوى لي قبل فلان ثم ادعى عليه بحق هل تسمع دعواه **فالجواب** لا تسمع دعواه والحالة هذه قال في البرازية انتقلت الروايات على أن المدعى لو قال لا دعوى لي قبل فلان أو لا خصومة لي قبل فلان يصح ولا تسمع دعواه الا في حق حادث بعد الإبراء اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أقر بعين لغيره ثم ادعاها بعد ذلك هل تسمع دعواه **فالجواب** لا تسمع دعواه قال في جامع الفصولين من أقر بعين لغيره فكما لا يملك أن يدعيه لنفسه لا يملك أن يدعيه لغيره وكالة أو وصاية اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يشترط في دعوى الغصب بيان الجنس والقدرة والقيمة **فالجواب** انه لا يشترط في صحة دعوى الغصب والبرهان بيان الجنس والقيمة وكذا الشهادة بهما او يكون القول في القيمة للغاصب والمرتهن اه من أبي السعود والله تعالى أعلم **سئلت** هل تلزم المدين مدعى عين في التركة كاتلزم مدعى الدين **فالجواب** نعم كما في الوقائع المصرية من الدعوى والله تعالى أعلم **سئلت** هل يشترط في دعوى الوديعة بيان محل

مطلب قال اشترته من الدالمدعى يحتاج الى الاثبات

مطلب بعد اقامة البينة أقر هل يحكم عليه بالاقرار

مطلب ادعى عقاراً فقال المدعى عليه انك أجرت نفسك مني للعمل فيه كان دفعاً مقبولا

مطلب ادعى عقاراً بالارث وحصر الورثة ولم يبين حصته تسمع الدعوى

مطلب في دعوى القرض لا بد من بيان انه صرفه في حاجته

مطلب ادعى اقرار خصمه أثناء الخصومة الظاهرة لا تقبل

مطلب قال لا دعوى لي قبل فلان ثم ادعى لا تسمع

مطلب أقر بعين لغيره ثم ادعاها لنفسه لا تقبل

مطلب لا يشترط في دعوى الغصب بيان الجنس والقدرة

مطلب ادعى عيناً في التركة يحلف كمدعى الدين

مطلب لا بد من بيان محل الايداع في دعوى الوديعة



الايدي فالحق انهم قال في جامع الفصولين في دعوى الايداع لا بد من ذكر بلا ايداع سواء له حل  
 ووثقة ام لا اه والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن ادعى عليه دين فاقر به ثم قال اوفيته هل يقبل منه ذلك  
 فالحق انهم اخذوا من جامع الفصولين ادعى عليه دين فاقر به ثم قال اوفيته لو كان كل من القولين في مجلس  
 واحد لا يقبل للتمساقض ولو تفرقا لم يقبل له على الايداع بعد ما اقر به يقبل له عدم التناقض ولو  
 ادعى الايداع قبل اقراره لا يقبل اه والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن قال لاحق لي قبل فلان هل يدخل  
 فيه العين والدين فالحق انهم قال في البرازية اقراره لاحق له قبل فلان فهو جائز عليه ويدخل فيه كل  
 عين ودين وكفالة واخوة وحذو جنابة اه والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن ساوم عقار ثم ادعاه لنفسه  
 فهل لا تسمع دعواه فالحق انهم لا تسمع دعواه بعد المساومة في الخيرية والبرازية وجامع الفصولين  
 والله تعالى اعلم **سئلت** ما قولكم فيمن اشترى عقارا وقال اني اشتريته بألف وكذبه البائع وقال بعته لك  
 بألفين وبرهن على دعواه وحكم القاضي على المشتري بالألفين ثم جاء الشفيع يريد الاخذ من المشتري بألف  
 لاقراره بذلك فهل ياخذ المبيع بألف أو بألفين فالحق انهم يأخذوا بألف لان المشتري صار  
 مكذبا في اقراره بحكم القاضي بالألفين قال المحقق ابن نجيم في الفوائد الزنية المقر اذا صار مكذبا شرعا بطل  
 اقراره فلو ادعى المشتري الشراء بألف والبائع بألفين وأقام البيينة أخذها الشفيع بالنين لان القاضي  
 كذب المشتري في اقراره وكذا اذا اقر المشتري بان المبيع للبائع ثم استحق من يد المشتري بالقضاء بالبيينة له  
 الرجوع بالثمن على بائعه وان اقراره للبائع لكون القاضي كذبه كذا في الخلاصة ومن هذا النوع ما في  
 تلخيص الجامع الكبير للامام صدر الدين لو ادعى عليه كفالة معينة فأنكر فبرهن المدعي وقضى على  
 الكفيل كان له الرجوع على المدعي اذا كان بأمره لكونه كذبه في انكاره حيث قضى عليه بالكفالة بالامر  
 اه فليحفظ والله تعالى اعلم **سئلت** عن دعوى غير صحيحة أراد المدعي عليه دفعها هل له ذلك قبل  
 تصحيحها أم لا فالحق انهم لا قبل ذلك قبل تصحيحها وعليه الاعتماد وبه بقي كذا في الفتاوى الانقروية  
 والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن ادعى الهبة له والقبض ولم يذكر ان الدار الموهوبة فارغة هل لا تصح  
 الدعوى فالحق انهم لا تصح قال في البرازية وفي دعوى الرهن والهبة والقبض لا بد ان يذكر انما  
 فارغة لعدم قيامها بالقبض تام اه والله تعالى اعلم **سئلت** في دعوى غصب في منقول على غير ذي  
 يد هل تسمع فالحق انهم تسمع قال في حجة الفتاوى الدعوى على غير ذي اليد لا تسمع الا في دعوى  
 الغصب في المنقول وأما في الدور والعقار فلا فرق بين دعوى الغصب والملك حيث لا تسمع الا على ذي اليد  
 اه مزيلا واخر القضاء من الاشياء والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل باع عقارا ثم علم ما هو وأشهد  
 على نفسه انه قبض الثمن ثم ادعى على المشتري انه بقي عليه نصف الثمن وان المشتري اقر به بذلك وبرهن على  
 اقراره المذكور هل تسمع دعواه هذه وبرهانه فالحق انهم والمسألة في فتاوى الانقروية من مجت  
 التناقض والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن له دين على ميت فادعى على ورثته وليس في أيديهم من التركة  
 شيء هل تسمع دعواه ويقبل برهانه فالحق انهم تسمع في فتاوى الانقروية من نصه اثبات الدين على الميت  
 بحضرة الوارث أو الوصي يجوز وان لم يكن في أيديهم شيء من التركة لما في الاثبات من الفائدة وهو  
 التمكن من اخذ مال الميت عند الظهور اه والله تعالى اعلم **سئلت** في رجل ادعى على آخر ان  
 له فلان عليه كذا وان فلانا وكه بالخصومة والقبض وأقام البيينة على ذلك جله هل يقبل فالحق انهم ما في  
 الخانية قال أبو حنيفة لا قبل البيينة على المال حتى تقام على الوكالة وان أقام البيينة على الوكالة والدين  
 جله يقضى بالوكالة ويعد البيينة على الدين وقال محمد رحمه الله تعالى اذا أقام البيينة على الكل جله يقضى  
 بالكل ولا يحتاج الى اعادة البيينة على الدين والفتوى على قوله وعلى هذا الخلاف الوصي اذا أقام البيينة  
 على الدين والوصاية جله والوارث اذا أقام البيينة على النسب وموت المورث والدين اه لمخلص والله تعالى

مطلب اقرنم ل اوفيته

مطلب قال لاحق لي قبل فلان

مطلب ساوم عقار ثم ادعاه لا تقبل

مطلب المقر اذا صار مكذبا شرعا بطل اقراره

مطلب يصح دفع الدعوى الناسدة قبل تصحيحها

مطلب ادعى الهبة والقبض ولم يذكر ان الدار فارغة لا تصح دعواه

مطلب تسمع دعوى غصب المنقول على غير ذي يد

مطلب أشهد أنه قبض الثمن ثم ادعى أن بعضه لم يتقبضه

مطلب اثبات الدين على الميت بحضرة الوارث يجوز وان لم يكن في يده شيء من التركة

مطلب ادعى مالا وانه وكيل بقبضه وأقام البيينة على ذلك جله تقبل

اعلم **سئلت** عن امرأة طابت ميراثها في زوجها فقال الورثة ان ابانا حرمتها على نفسه قبل موته سنة  
 فقاتلت هي ان زوجها اقر في مرض موته اني حلال عليه هل تندفع بذلك دعوى التخريم فالحق انهم  
 نعم كافي جامع الفصولين من الفصل العاشر في التناقض والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن ادعى على  
 آخر دين فاجاب بانك كنت في التاريخ الفلاني أبرأتني عن كل الدعاوى هل يقبل منه فيندفع المدعي  
 فالحق انهم كافي جامع الفصولين من الفصل المذكور في السؤال قبل اه والله تعالى اعلم  
**سئلت** فيمن ادعى أن زيد أوصى له بالثلث فانكره الورثة فأنبت الوصية فدعى الوارث رجوع  
 الوصي في وصيته هل يقبل من الوارث ذلك فالحق انهم قال في جامع الفصولين ادعى وصية  
 وأنكرها الوارث فبرهن الوصي له فدعى الوارث الرجوع فيقبل لا تسمع وقيل لا تسمع وهو الاصح لانه مما  
 يخفى اه والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن ادعى تخلات في أرض هل يحتاج في صحة دعواه الى الاشارة  
 اليها فالحق انهم ما في الفتاوى المهدية من أن مثل النخل يحتاج في صحة الدعوى فيه الى الاشارة اليه  
 بالحضور عنه اه أو بعث أمين ليشار اليه في الدعوى أو تحدي أرضه مع بيانه اه والله تعالى اعلم  
**سئلت** فيمن ادعى انه وارث فلان ولم يبين جهة ارضه من ثوة أو اخوة أو نحوهما هل لا تسمع دعواه  
 والحالة هذه فالحق انهم قال في جامع الفصولين ادعى انه وارث فلان لا يصح ما لم يبين جهة ارضه  
 اه والله تعالى اعلم **سئلت** مراراً عن التسمية بقضاء القاضي اذا ظهر فيه غبن فاحش هل تفسخ  
 في فاحش نعم لان تصرف القاضي مقيد بالعدل ولم يوجد كافي الدر المختار وفي الخيرية من كتاب  
 القسمة مانعه القسمة اذا كانت بقضاء القاضي وظهر غبن فاحش تفسخ عند الكل اه والله تعالى اعلم  
**سئلت** فيمن له دين على آخر فقال له ان كان لي عليه دين فقد أبرأتك منه فهل يبرأ منه بذلك  
 فالحق انهم قال في جامع الفصولين ولو قال لغريمه ان كان لي عليك دين فقد أبرأتك منه وله عليه  
 دين يرى اذ غلب بشرط كان فتنجز اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن المتبايعين اذا اختلفا في الثمن  
 بحيث ادعى البائع ثمناً والمشتري أقل منه وعجز عن اقامة البيينة هل يتحالفان فالحق انهم يتحالفان  
 ويبدأ بيمين المشتري في مثل مسألتنا فان حلف الاخر فان حلف ففسخ القاضي البيع بطلب أحدهما  
 وتراد اوفيه الحديث الشريف اذا اختلف المتبايعان تحالفا وراذا افاده في الخيرية فيقبل كتاب الاقرار  
 والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن ادعى على غيره ان كان له دين فادعى لا يتحلفا ما أن تقع في دين أو عين  
 فلو وقعت في عين فلا تحلفا ما أن تكون عقاراً أو منقولاً أو المنقول اما هالك أو قائم والمنقول القائم ان  
 أمكن احضاره مجلس الحكم فالحق انهم لا يسمع الدعوى ولا التهمة الا بعد احضاره المدعي مجلس الحكم  
 ليشير اليه المدعي والشهود لتقطع التركة بين المدعي وبين غيره وفي دعوى احضار المدعي مجلس الحكم  
 لا بد أن يقول فواجب عليه احضاره مجلس الحكم لا قيم البيينة عليه ان كان باحدا ولا بد من ذكر هذه  
 اللفظة في الدعوى لان ذا اليد لو كان مقرا لا يلزمه الاحضار والا امر بالاحضار انما يصح لو منكر اما  
 لو كان وديعة عنده لا يصح الامر باحضاره اذ الواجب فيها التخلية لا نقلها فلو أنكر ذواليد الاحضار  
 يكون محققا **سئلت** فيمن ادعى عليه في يد او اراد احضاره مجلس الحكم فأنكر المدعي عليه كونه في يده فبرهن  
 المدعي انه كان في يده المدعي عليه قبل هذا التاريخ بسنة هل يقبل ويجبر المدعي عليه على احضاره به هذه  
 البيينة أم لا كانت واقعة الفتوى وينبغي أن تقبل اذ ثبت يده في الزمان الماضي ولم يثبت خروجه من  
 يده فيبقى ولا يزول بالشك ومن النقل لا يمكن احضاره عند القاضي كصبرة وقطيع مع غنم والقاضي مخير  
 فيه حضر ذلك الموضع أو بعث خليفة ان مأذونا بالاستخلاف وهو نظير ما اذا وقع الدعوى في جمل ولا يسمعه  
 باب مجلس القاضي فانه يخرج الى باب أو يأمرنائه حتى يخرج ليشير اليه الشهود بحضرته **سئلت** في  
 مائة فقير بر او كذلك من مائة قطن أو قرامن ستمائة رجل وقال فامر به باحضاره لا برهن عليه لا يؤمر

مطلب طابت ميراثها في زوجها اقرنم الورثة انه كان حرمتها فقاتلت انه اقر في مرضه

مطلب ادعى ديناً فاجابه بالبراءة من كل دعوى مطلب أنكروا الوارث الوصية فأنبت المدعي فقال الوارث انه رجع عنها

مطلب لا تصح دعوى الارث ما لم يبين الجهة مطلب ظهر في القسمة غبن فاحش تفسخ

مطلب له عليه دين فقال له ان كان لي عليك دين فقد أبرأتك برى مطلب في اختلاف المتبايعين في الثمن

قوله على هذه الخاتمة المهمة



بأحضاره إذا جبر لا يجزى فيما له حمل وموثوقه ولو كان يرسل إليه نائبه ليرى ثم يحكم هذه في القسام فلو كان  
العين هالكا وهذا في الحقيقة دعوى الدين فيشترط فيه بيان القدر والجنس والنوع والصفة كسائر  
الدعوى ولو ادعى قيمة دابة مستهلكة هل يجزى إلى ذكر الأثمة والذكورة (قيل) لا بد منه ومن بيان  
السن وقيل لا يلزم ذلك ويكتفى ببيان القيمة اهـ ملخصا من جامع الفصولين والله تعالى أعلم

كتاب الشهادة

سئلت هل تقبل شهادة أهل الحرب بعضهم على بعض فأجوب نعم تقبل إن اتفقت دأروهم  
وملكهم وإن اختلفوا لا تقبل وهذا فيما إذا شهدوا بحق وقع بينهم حال استيطانهم أما إذا شهدوا بامور  
وقعت بينهم وهم في دار الحرب لا تقبل إذا لا يقضى بين أهل الحرب فيما تدابروا أو نفاصوه في دار الحرب  
فلا فائدة في هذه الشهادة أفاده قارئ الهداية والله تعالى أعلم سئلت ما معنى قول علماء الحنفية  
تجوز الشهادة بالسمع في أصل الوقت فاجبت سئل قارئ الهداية عن معنى قولهم تجوز  
الشهادة بالسمع في أصل الوقت ماصورة ذلك فاجاب صورته أن يشهدوا أن فلانا وقف على الفقراء  
أو على الغزاة أو على أولاده ولا يتعرضوا بانه شرط في وقته كذا وكذا فان شهدوا على شرط الواقف انه قال  
للجهة الفلانية كذا وللجهة الفلانية كذا فلا تسمع الشهادة على شرط الواقف لان الذي يشتهر انما هو  
أصل الوقت وانه على الجهة الفلانية أما الشرط فلا يشتهر فلا تجوز الشهادة على الشرط بالسمع اهـ  
كلامه بحروفه وظاهر قوله فلا تسمع الشهادة على شرط الواقف انها تبطل في الشرط فقط وتقبل في  
الأصل وقد صرح عبد الحليم أفندي في حواشيه على الدرر بانها تبطل فيها حيث قال حتى لو شهدوا  
بأصله وشرطه ترد شهادتهم في كليهما لان بطلان بعض الشهادة يقتضي بطلان الكل كافي الجوهره  
اهـ فليحفظ والله تعالى أعلم سئلت هل تجوز شهادة الدائن لمدينه فأجوب نعم قال في نتيجة  
الفتاوى وتجوز شهادة رب الدين لمدينه بما هو من جنس دينه كذا ذكره في وكالة الجامع ولو شهد  
لمدينه بعد موته مال لم تقبل شهادته لان الدين لا يتعلق بمال المدين في حياته ويتعلق به بعد وفاته  
قاضيان تقبل شهادة المدينين لرب الدين قيمة اهـ والله تعالى أعلم سئلت عن ادعى دار انما ملكه  
بالشراء وبرهن على مطلق الملك هل يقبل برهانه فأجوب انه لا يقبل وهذا اذا ادعى الشراء  
معروف بان يقول شريته من فلان ابن فلان النسلاني أما لو ادعى من مجهول بان قال شريته من محمد أو  
من أحمد فبرهن على الملك المطلق يتقبل لانه أكثر ما فيه أنه أقر بالملك لما ثمة وهو لم يجز لانه أقر لمجهول  
وهو باطل وكأنه لم يذكر الشراء وهناك تقبل البيعة على الملك المطلق كذا هنا اهـ من جامع النصولين  
والله تعالى أعلم سئلت في جماعة شهدوا بجرمة معنظة بعد أن أقروا وشهادتهم خمسة أيام فأكثروا  
من غير عذر شرعي فهل لا تقبل شهادتهم والحالة هذه فأجوب كافي نتيجة الفتاوى ان شهادتهم  
لا تقبل ان كانوا عاقلين بعيشهم عيش الأزواج اهـ والله تعالى أعلم سئلت هل تجوز شهادة الوصي  
على اليتيم مال لرجل في ذمة موصيه وهل يجوز له الدفع من مال اليتيم لأرباب الدين فاجبت نعم  
يجوز له أن يشهد وأن يدفع من التركة لكن لا يقبل قوله في حق الورثة ويضمن المدفوع إذا كان غير  
قضاء هكذا في فتاوى سراج الدين قارئ الهداية والله تعالى أعلم سئلت عن طلبت منه شهادة فكتبتها  
ماذا يلزمه فأجوب انه يكون آثما قال في الاشياء كتمان الشهادة كبيرة ويحرم التأخير به  
الطاب اهـ وقال الزبني ثم ان الشاهد يأثم اذا علم ان القاضي يقبل شهادته وتعين عليه الاداء اهـ وفي  
التنوير ويوجب أدائها بالطلب أو في حق العبد ان لم يوجد بدله اهـ أي بدل الشاهد لانها فرض كفاية  
تتمين لو لم يكن الاشهادان لتحمل أو اداء اهـ رد مختار والله تعالى أعلم سئلت من اراد ان الشاهد

مطالب في قبول شهادة  
الحربي على مثله

مطلب في معنى قولهم تجوز  
الشهادة بالسمع في أصل  
الوقت

مطلب شهد بالسمع على  
أصل الوقت وشرطه  
بطلت في حق الكل  
مطلب تجوز شهادة رب  
الدين لمدينه

مطلب ادعى دارا بسبب  
الشراء وبرهن على مطلق  
الملك لا يقبل

مطلب اذا لم يبادر شاهد  
الحسنة بطاعت شهادته  
مطلب في شهادة الوصي  
على اليتيم

مطلب فيمن كتم شهادته بعد  
طائها منه

مطلب ان شاهد الواحد  
كالمدم

الواحد هل يكون حجة فيثبت به الحق فاجبت بان الشاهد الواحد كالمدم كافي للخبرية وعبارتها  
شهادة الواحد كالمدم واذا تم نصاب الشهادة فلا بد من العدالة اهـ والله تعالى أعلم سئلت مرارا  
عن قول في مجلس القاضى أثناء الخصومة ان شهد على فلان كان قوله مقبولا على أو كان ما يقوله حقا  
ثم حضر فلان وشهد عليه فكذب ولم يقبل شهادته ولم يرض بها فهل يلزمه بقوله المذكور ما يشهد به زيد  
فأجوب لا يلزمه وقد رفع مثل هذا السؤال لسراج الدين قارئ الهداية فاجاب ان كان زيد عدلا  
قبل قوله سواء رضى أم لا وان لم يكن عدلا فلا يقبل قوله عليه ولا اعتبار برضاه السابق لان فيه تعليق  
(روى الحق) بشهادته والارامات لا يصح تعلية بها لشرط اهـ وفيه كفاية والله تعالى أعلم سئلت في  
الشريك شركة ملك أو شركة عنان اذا شهد الشريك بالشركة عاين له فيه شركة هل تجوز شهادته فأجوب  
نعم تجوز وانما الممنوع شهادة الشريك لشريكه المفاوض وكذا شريك العنان والمالك اذا كان المشهود به  
مشتركا وأما ما لم تقع في المشترك فهي مقبولة كما هو قيد في المتون والشروح والحواشي أفاده في  
الخبرية والله تعالى أعلم سئلت هل لا يشترط في الشاهد أن يكون كاتبيا يحسن الكتابة فأجوب  
انه لا يشترط فيه ذلك وانما المدار على عدالته فحق كان عدلا كان قبول الشهادته والله تعالى أعلم  
سئلت عن شهادة أعوان حكم السياسة ومشايخ البلاد فأجوب قد صرح بعدم قبول  
شهادة الأعوان المذكورين المحقق الرملي في فتاويه بالخبرية وكذلك شهادة مشايخ البلاد وجباة المحلات  
والعرفاء قال ولا شك انهم فاسقة مردودوا والشهادة لا يشاهدو يرى من أحوالهم مما لا يكتفى بوصف  
وعزاه للبحر والفتح والله تعالى أعلم سئلت عن شاهد يبيع اذ أسألهما القاضي عن الزمان والمكان  
فقال لا أندري ذلك هل تقبل شهادتهم ما اذا بينا واختلفا كيف الحكم فاجبت عن الفصل الأول  
بما في جامع النصولين وهـ ذانصه سكت شاهد البيع عن بيان الوقت والمكان فسألهما القاضي فقالا  
لأننا لم نعلم ذلك تقبل شهادتهما لانهم لم يكفيا حفظ ذلك اهـ وعن الفصل الثاني عن البرازية ولو اختلفا  
في الزمان والمكان تقبل اهـ والله تعالى أعلم سئلت عن العداوة الدنيوية المانعة من قبول الشهادة  
هل تثبت بالخصومة بين اثنين فأجوب انها لا تثبت بذلك بل بالقول والجرح والقذف ونحوها  
قال سيدي حسن الشرنبلالي في شرح الوهبانية ثم انما تثبت العداوة بقذف وجرح وقتل ولى  
لا بمخاصمة اهـ ونقله اله لائي في الدرر وأقره والله تعالى أعلم سئلت في الشاهد الذي لا يعرف  
قواعد الاسلام هل تقبل شهادته فأجوب لا تقبل كافي جملة الفتاوى والله تعالى أعلم سئلت  
عن الشهادة اذا خالفت الدعوى بزيادة لا يحتاج اليها هل تقبل فأجوب نعم تقبل وقدمت له العلامة  
ابن نجيم في البحر بقوله مثاله لو شهدا على اقراره بـ مال فقالا أقر في يوم كذا والمدي لم يذكر اليوم أو شهدا  
ولم يذكر المدي أقر اهـ ما انه أقر في بلد كذا وقد أطلق المدي المكان ولم يذكر اهـ أو شهدا  
المكان ولم يذكر اهـ أو شهدا مكانا غيرهما أو شهدا على المدي أقر وهو راكب فرس أو لا بس  
عامة أو شهدا على المدي أقر وهو راكب أو راكب جارا أو لا بس قلنسوة وأشبهه ذلك فانه لا يمنع القبول لان  
هذه الاشياء لا يحتاج الى اثباتها فذكرها والسكوت عنها سواء وكذا لو كان مثل هذه الفتاوى بين  
الشهادتين لا يضر اهـ والله تعالى أعلم سئلت عن الشهادة في الطلاق بالدعوى هل تقبل  
فأجوب نعم قال في البرازية والشهادة على الخلع بالدعوى الزوجة تقبل كالطلاق وعقاق الامة  
ويستقط المهر عن الزوج اهـ والله تعالى أعلم سئلت ما قولكم في شهادة الشاهد الذي أركبه  
المدي لبعده المسافة هل تبطل فأجوب لا تبطل في الخبرية سئل فيما اذا طلبت الشهود للشهادة من  
مكان بعد مسافة يرهين واحتج الى الر كواب فادى المدي للشاهد من أجرة ابتهما هل تسقط شهادتهما  
بذلك أم لا فأجوب لا تسقط شهادتهما ما بذلك كاجز به في الملتقط اهـ والله تعالى أعلم سئلت في

مطلب قال ان شهد على  
فلان قبلته ثم لم يقبله

مطلب تقبل شهادة شريك  
المالك والشريك عنانها  
ليس له فيه شركة

مطلب لا يشترط في الشاهد  
أن يكون كاتبيا  
مطلب شهادة أعوان حكم  
السياسة

مطلب فيمن شهد بالبيع ولم  
يبين الزمان والمكان

مطلب تثبت العداوة  
بمجرد الخصومة

مطلب في شاهد لا يعرف  
قواعد الاسلام  
مطلب في شهادة خالفت  
الدعوى

مطلب تقبل الشهادة على  
الخلع والطلاق وعقاق  
الامة بالدعوى

مطلب لا تبطل الشهادة  
بإركاب الشاهد لبعده المسافة

مطلب لا تقبل شهادة  
المعتصب



شهادة المتعصب هل تقبل فاجواب لا تقبل قال في البحر كل متعصب لا تقبل شهادته اه وفي معين  
الحكام من موانع قبول الشهادة مانصه ومنه المصيبة وهو ان ينعى الرجل الى رجل لان من بني فلان  
او من قبيلة كذا او الوجه في ذلك ظاهر وهو ارتكاب المحرم ففي الحديث ليس منامن دعاء الى عصية  
او قاتل عصية اه والله تعالى اعلم سئلت عن شاهدين على كفة دارق لا يعرفها اذا شئنا اليها ولا  
نعرف اسماء الحدود فهل تقبل شهادتهما ما اذا بينا عاينهما بالمشي اليها فاجواب ان القاضي يقبل  
شهادتهما اذا عدل ولا يبيعهما مع المدعي والمدعى عليه وأمينين له فيقف الشهود على الحدود بحضرة أميني  
القاضي فاذا وقفوا عليها فاقال هذه حدود دارق هذه فافهم هذا المدعي يرجعون الى القاضي ويشهد  
الامينان انهما قد وافوا شهدا باسماء الحدود فحينئذ يقضي بالدار وكذا القرية والحانوت اه من جامع  
الفصولين والله تعالى اعلم سئلت عن شهادة ذميين للمدعي بنسبه في دعواه على مسلم حقا لمورثة  
عليه هل تقبل فاجواب نعم تقبل اذا كان المسلم مقربا لحق منكر للنسب وأما لو كان منكر للعق  
لا تقبل والمسألة في الفتاوى المهدية قال كالشهادة بالوكالة والله تعالى اعلم سئلت اذا شهد بعض  
الحجة من لم يكن اسمه مكتوبا في ذيلها هل تقبل شهادته فاجواب نعم كما أفتى به شيخ الاسلام على  
أفندي رحمه الله تعالى والله تعالى اعلم سئلت عن القاضي المعزول اذا شهد مع آخر بانه حكم  
لزيد على عمرو حين كان قاضيا هل تقبل شهادته فاجواب لا تقبل وان شهد معه آخر بانه شهادة  
على فعل نفسه ولا شهادة الانسان على فعل نفسه نقله الكنتوي عن المبسوط والله تعالى اعلم سئلت  
في بينة الرجوع عن الوصية هل تقدم على بينة أنه مات مقرا فاجواب نعم كافي الحامدية قال في  
التكملة وهذا اذا لم يقض بالبينة الاولى فان قضى بها لا تقبل بينة الرجوع اه والله تعالى اعلم سئلت  
فمن كان معروفا بالكذب هل تقبل شهادته فاجواب لا كما أفتى به شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله  
تعالى ونقل الكنتوي عن قاضيان مانصه ولا تقبل شهادة من كان معروفا بالكذب اه والله تعالى  
اعلم سئلت في مدمن الخمر هل تقبل شهادته فاجواب لا تقبل كما أفتى به على أفندي ونقل  
الكنتوي عن المبسوط مانصه ولا تقبل شهادة مدمن الخمر اه والله تعالى اعلم سئلت في اقرار  
المدعي ان شهوده فسدقة أو انه استأجرهم هل يكون مبطلا لشهادتهم فاجواب نعم كافي جامع  
الفتاوى والله تعالى اعلم سئلت في اعتماد ترك الصلاة هل لا تقبل شهادته فاجواب لا تقبل  
كما أفتى به على أفندي رحمه الله تعالى ونقل الكنتوي عن البرازية مانصه وان ترك الصلاة متعمدا تبطل  
عده الله ومعنى التعمد عدم استعظام التنويع كما ينعلمه العوام لا الاستخفاف بها فانه كفر اه والله تعالى  
اعلم سئلت اذا شهد وارثان بدين على الميت بعد اقرارهما به فهل تقبل شهادتهما ويقضى به القاضي  
عليهما او على سائر الورثة فاجواب نعم كافي نتيجة الفتاوى وفيها ايضا اذا شهد وارثان على الوصية  
جازت شهادتهما على جميع الورثة اه والله تعالى اعلم سئلت عن شاهدين أحدهما شهيد على زيد  
بالبيع والآخر شهيد عليه بالاقرار بالبيع هل تقبل هذه الشهادة فاجواب نعم تقبل لان انقضاء  
الانشاء والاختبار فيه واحد كافي جامع الفصولين من الفصل الحادي عشر والله تعالى اعلم سئلت  
عن شاهد الحسبة بالطلاق الثلاث هل لا تقبل شهادته اذا أخرها فاجواب نعم ان كان يعلم ان الزوجين  
يعيشان عيش الأزواج بعد الطلاق وأخر بلا عذر قال في الوقائع ونجد قول المدعي عليه والشهود ان  
الطائفة كانت بمنزل الزوج الى أن توفي لا يبيعهن الشاهد بالمعاشرة بعد الطلاق اه والله تعالى اعلم  
سئلت عن الشهادة بالسماع هل ينزع بهان يد المتصرف الحائز فاجواب لا ينزع بهان يده  
قال في نتيجة الفتاوى أما المتصرف اذا كان تصرفه مستندا للسبب من أسباب الملك المشروعة فلا يحكم  
عليه بشهادة السماع اه بالمعنى وقد عزا الى أبي السعود وفي مجمع الانهر مانصه الملك الشرعي لا ينزع

مطلب قال الشهود نعرف  
الدار ولا نعرف أسماء  
حدودها

مطالب في شهادة ذميين للمدعي  
بالنسب في دعواه على مسلم  
مطلب تقبل الشهادة  
بعضون الحجة عن لم يكتب  
في ذيلها  
مطلب شهد القاضي  
المعزول مع آخر بانه حكم  
على فلان لا تقبل  
مطلب تقدم بينة الرجوع  
عن الوصية على بينة انه  
مات مقرا

مطلب لا تقبل شهادة  
المعروف بالكذب  
مطلب لا تقبل شهادة  
مدمن الخمر  
مطلب اقراران شهوده  
فسدقة أو انه استأجرهم  
بطلت شهادتهم  
مطلب لا تقبل شهادة من  
اعتمد ترك الصلاة  
مطلب وارثان شهدا بدين  
على الميت بعد اقرارهما به  
تقبل شهادتهما في حق  
سائر الورثة

مطلب شاهد الحسبة اذا  
أخر شهادته لا تقبل  
مطلب شهادة السماع لا ينزع  
بهان يد الحائز مستند السبب

عن يد المالك الا بالشهادة على تسجيل الوقف لا بالتسامع اه والمسألة في فتاوى شيخ الاسلام على أفندي  
رحمه الله تعالى والله تعالى اعلم سئلت هل تسمع الدعوى والبينة على خلاف المشهور والمتواتر  
فاجواب ما في نتيجة الفتاوى من زيا المحيط وهذه الفظة لا تسمع الدعوى ولا البينة على خلاف  
المتواتر لانه تكذيب للثابت بالضرورة والضرورات مما لا يدخله الشك عندنا اه وفي النتيجة ايضا  
والمتواتر خبر جماعة لا يتصور تراطوهم على الكذب بشرط أن يكونوا عالمين بما أخبروا به علماء مستندا  
الى الحس وتبين أمانتهم وعند الجمهور لا يشترط تبين أمانتهم اه والله تعالى اعلم سئلت  
فمن أخذ رشوة على شهادته هل تقبل شهادته فاجواب لا تقبل كما أفتى بذلك شيخ الاسلام على أفندي  
رحمه الله تعالى سئلت فيمن طلبت منه شهادة عند قاض جائر هل لا تجب عليه الشهادة عنده  
فاجواب نعم له أن يمتنع حتى يشهد عند قاض عدل اه برازية والله تعالى اعلم سئلت فيمن يجز  
بشهادته نعمال نفسه هل تقبل شهادته فاجواب لا تقبل قال قاضيان ومن التهم المانعة من  
الشهادة أن يجز الشاهد بشهادته الى نفسه مغفلا أو يدفع عن نفسه مغرما اه والله تعالى اعلم سئلت  
في رجل طلبت منه الشهادة في حقوق العباد فامتنع ثم شهد هل لا تقبل شهادته فاجواب انها لا تقبل  
اذا أخرها بلا عذر ظاهر ثم أداها كافي البرازية والله تعالى اعلم سئلت اذا قال المقر لمن سمع أقراره  
لا تشهد على هل يسعه أن يشهد عاينه فاجواب ما في التكملة وهذا انصه اذا قال المقر لسماع أقراره  
لا تشهد على وسعه أن يشهد عاينه الا اذا قال له المقر له لا تشهد عاينه لا يسعه أن يشهد فلور جمع  
المقر له وقال اعاننيك لعذر وطالب منه الشهادة فقولان اه وعزا للاشياء وفيها ايضا ولزم الشاهد  
الاداء في رد بلا عذر ظاهر ثم أدى لا تقبل لانه الشبهة فانه يحتمل ان تأخيره كان لاستحباب الاجرة  
اه والله تعالى اعلم سئلت عن متنازعين في عين وهي في أيديهما اتفق كل منهما انه ارنا عن أهله  
وتاريخ أحدهما أسبق فهل تقبل بينه دون الاخرى فاجواب نعم يقضى بالأسبق تاريخا كافي  
جامع الفصولين وغيره والله تعالى اعلم سئلت هل تجوز الشهادة على من يسمع صوتا ولا يرى  
شخصا مع التعريف بها فاجواب لا تجوز هذه الشهادة ولا بد من رؤية شخصه مع التعريف بها  
قال في الملقط اذا سمع صوت المرأة ولم ير شخصها فشهد اثنان عنده انه افلانة لا يحل له أن يشهد عاينها وان  
رأى شخصها وأقرت عنده فشهد اثنان انه افلانة حل له أن يشهد عاينها اه ويصح التعريف ولو من  
زوجها وابنها ومن لا يصح شاهد لها سواء كانت الشهادة لها أو عليها كافي التقيص في تنبيه في معين  
الحكام من الفصل الخامس فيما ينبغى للشهود أن يتنبهوا له مانصه والذي ينبغى لمن صح دينه ووقفه الله  
تعالى أن يصرف كل من لا يعرف في الشهادة الى غيره من يعرفه مهما أمكن فان اضطره الى الشهادة  
عليه أمير أو كان لذلك وجه فليكن المعروف رجلا من رضى دينه ما ويستخير شهادته ما ويسمى ما  
فتكون كالشهادة على الشهادة أو يتقرر عنده من ترادف التعريف وقرينة الحال ما يأمن التدليس  
معهم كالأول استظهر بسؤال من لا يفهم غرضه في ذلك ولا حضرا قول الامر بحيث يأمن نواطء معهم  
في ذلك التعريف فاذا تقرر له الكشف على هذا الوجه وشبهه فلا بأس أن يكتب في حق التعريف  
وان لم يكن ففهم عدول لانه علم استقر عنده بالضرورة ولا بد له مع ذلك من التنبيه على انه عرف به على  
وجه كذا وكذا فليذكر المعروف ان كانوا عدولا والوجه الذي تقرر ذلك به عنده وان كان التعريف  
على غير هذين الوجهين فهو باطل لان الشهادة على قول من لا يقبل وذلك ضلال بين وتدليس على  
حكام المسلمين اه فليحفظ وليعلم به فانه حسن جدا في فرع في الجواهر عنده محمد لا ينبغى  
للفقهاء كتب الشهادة لانه عند الاداء يغيثهم المدعي عليه فيضروه اه من الدر المختار وكتب ابن  
عابدين قوله فيضره أي يضرم المدعي عليه بغضه للفقهاء اه والله تعالى اعلم سئلت في شاهدين

مطلب لا تسمع الدعوى  
ولا البينة على خلاف  
المتواتر

مطلب لا تقبل شهادة من  
ارتشى في شهادته

مطلب طلبت منه الشهادة  
لدى قاض جائر له أن يمتنع  
مطلب اذا جاز الشاهد  
لنفسه منفعة لا تقبل  
شهادته

مطلب طلبت منه الشهادة  
في حق ابيد فآخر ثم شهد  
لا تقبل

مطلب قال لزيد لا تشهد على  
وسعه أن يشهد

مطلب يقضى للأسبق تاريخا

مطلب في الشهادة على من  
يسمع صوتها ولا يرى صورتها

مطلب فيما ينبغى للشهود  
أن يتنبهوا له

قوله كافي البرازية وفي فتح  
المعين لو أخر الشهادة في  
حقوق العباد بعد طاب  
المدعي بلا عذر لا تقبل  
شهادته زيا اه بحر و



مطلب شهدان قاضي بلد نفس طرابلس الغرب في التاريخ الفلاني وهو محمد عبد الرؤف أفندي حكم بكذا فلان على فلان وكان معروفا باسمه ولقبه معرفة ترفع عنه الاشتراك هل تقبل شهادته ما بدون بيان أبيه وجده والحالة هذه فاجبت نعم تقبل شهادته ما والحالة هذه قال في التتبع حتى لو عرف باسمه فقط أو بقبه وحده كفي وتعامه فيه والمسألة في المجلة أيضا والله تعالى أعلم

سئلت هل تقبل البيعة على ما يوجب الحرمة بين الزوجين كالطلاق ولو بدون الدعوى أو مع تناقض المدعى فاجواب نعم تقبل في مثل ذلك كما في الوقائع وغيرها والله تعالى أعلم

سئلت عن المدعي عليه إذا عدل الشهود الذين شهدوا عليه بقوله صدقوا أو قوله هم عدول صدقة هل يكون اقرارا بالحق المشهود به فاجواب نعم يكون اقرارا به قال في الدر المختار وأما قوله صدقوا أو هم عدول صدقة اعتراف بالحق فيقضي باقراره لا بالبيعة عند الجحد اه والله تعالى أعلم

سئلت عن شاهد تعدل العلانية هل تشتتر تركيته فاجواب لا تشتتر قال في التكملة شاهد تعدل العلانية لا تشتتر تركيته ظاهر ما هو سؤال القاضي عن الشهود المطلوب تعديلهم في السر من يثق به من أمانته وأخبره بعد انهم ولا بد من المقابلة بين شهود السر والعلانية وانما لم تشتتر عدالتهم لانهم لا احتياط اجابة للمدعي الى ما طلب اه وعزاء للعلامة عبد البر الشحنة في شرح الوهبانية قال ومثله في شرحها المعنفها وتعامه فيها والله تعالى أعلم

سئلت هل يصح من الشاهد بعد أداء شهادته ومعارفته للمجلس أن يبين ما أجله أو يقيده ما أطلقه فاجبت نعم يصح منه ذلك والحالة هذه قال في التكملة لا بأس بأعادة الكلام وان برح عن المجلس مثل ان يترك لفظة أشهد أو اسم المدعي أو المدعي عليه أو الإشارة الى أحد الخصمين وما يجري مجراه لان تعيين المحمل وتقييد المطلق يصح من الشاهد ولو بعد الافتراق اه والله تعالى أعلم

سئلت عن حاكم حكم في مسألة من المسائل التي نص العلماء فيها على ترجيح إحدى البيتين بالبيعة المرجوحة وترك الرجحة فلم يحكم به اهل تقبل بعد الحكم ما البيعة الرجحة وينقض الحكم الاول فاجواب نعم قال الرمي بعد كلام مانصه يدل بظاها على انه في المسائل التي سردناها وفيها ترجيح إحدى البيتين لو قضى بالرجوحة تقبل الرجحة ولو اتصل القضاء بالآخرى التي هي مرجوحة لانها كانت مرجحة قبل القضاء بخلاف المساوية فانها ما ترجحت الا باتصالها بالقضاء كما هو ظاهر وتعامه في التكملة والله تعالى أعلم

سئلت عن رجل شهد شاهدان على اقراره بدين فقال لهما المشهود وعليه أشهدان أنه على أن فقال لا ندرى هل تقبل شهادتهما فاجواب انها لا تقبل كافي جامع الفصولين والله تعالى أعلم

سئلت في وارث أقر بالدين ثم شهد به مع آخر هل تقبل شهادته فاجواب نعم تقبل كافي البرازية والله تعالى أعلم

سئلت في دعوى الارث هل يشترط في حجة الجتر فاجواب نعم هو شرط في حجة الدعوى وصحة الشهادة قال في الدر المختار ولزم في حجة الشهادة الجتر بشهادة ارث بان يقول مات وترك ميراثا لمدعي الا ان يشهد اجماله عند موته أو يده أو يد من يقوم مقامه كمتاجر ومستغبر وغاصب ومودع فيغني ذلك عن الجتر لان الايدي عند الموت تنقلب يده لك بواسطة الضمان فاذا ثبت الملك ثبت الجتر ضرورة ولا بد مع الجرم المذكور من بيان سبب الورثة وبيان انه من أبيه وأمه أو لأحدهما ونحو ذلك وبقي شرط ثالث وهو قول الشاهد لا وارث أو لا أعلم له وارث غيره ورابع وهو ان يدرك الشاهد الميت والانباطلة لعدم معانقة السبب اه قال في التكملة والاصل فيه ان الجتر شرط صحة الدعوى لا كبايتوهم من كلام الأكثر من انه شرط للقضاء بالبيعة فقط لانه يشترط أن يقول في الدعوى مات وترك ميراثا كما يشترط في الشهادة اه والله تعالى أعلم

سئلت فيمن آجر بيته عن بيع فيه النحر هل تقبل شهادته فاجواب لا تقبل قال في معين الحكماء في بيان من لا تقبل شهادته مانصه ومنه عصر النحر وبيعها واكرادها من يبيعها اه والله تعالى أعلم

سئلت فيمن مات عن امرأة وورثة فشهد الشهود انه كان أقر بحرمته لا تقبل

مطلب شهدان قاضي كذا حكم في كذا وكذا كذا المعروف به كفي

مطلب شهدوا بما يوجب الحرمة بدون دعوى تقبل

مطلب قول المدعي عليه في حق الشهود صدقوا أو هم عدول اقرار بالحق

مطلب لا يشترط تعديل شاهد العلانية

مطلب يصح من الشاهد بعد أداء شهادته ان يبين المحمل ويقيده المطلق

مطلب تقبل البيعة المرجحة بعد الحكم بالرجوحة

مطلب قال المشهود عليه للشاهدين أن تشهدا أنه على أن فلا لا ندرى لا تقبل

مطلب وارث أقر بدين ثم شهد مع آخر تقبل

مطلب يشترط في دعوى الارث الجتر

مطلب لا تقبل شهادة من آجر بيته عن بيع النحر

مطلب مات الزوج فشهدوا بحرمته لا تقبل

بحرمته حال صحة ولم يشهدوا بذلك حال حياته هل تقبل شهادتهم فاجواب لا تقبل شهادتهم اذا كانت هذه المرأة مع هذا الرجل لانهم فسقوا وشهادة الفاسق لا تقبل نقله في معين الحكماء عن شرح الزيادات والله تعالى أعلم

سئلت عن ادعى على رجل دينا بعد وفاته وباتركه وفاء لدينه فقضى القاضي بدينه ثم شهد المقضى له بالدين لورثة الميت بحق على رجل كان لا يبههم هل تجوز شهادته لهم والحالة هذه فاجبت نعم لا تجوز شهادته لهم والحالة هذه لانه يجزى هذه الشهادة الى نفسه مغنما وهو انه يتعاقب قه به هذا المال كما في معين الحكماء نقله عن المحيط والله تعالى أعلم

سئلت في شاهدين شهدا ان فلانا ابن فلان مات وترك هذه الدار ميراثا لفلان وفلان ولم يدرك الشاهدان الميت هل لا تقبل شهادتهما فاجواب نعم لا تقبل شهادتهما كافي البرازية قال لانهما شهدا على ما ينافي ما بينهما ولا رايه في يد المدعي اه والله تعالى أعلم

سئلت عن سؤال شاهد من شهدا أحدهما بالطلاق الرجعي والآخر بالان في الحكم في ذلك فاجبت نعم بما في معين الحكماء وهذا نصه شهد أحدهما بالطلاق الرجعي والآخر بالان تقبل على الرجعي لانهما اتفقا على أصل الطلاق ونفرد أحدهما بزيادة صفة وهي البيونة فيصح ما اتفقا عليه وبمطل ما نفرد به أحدهما اه والله تعالى أعلم

سئلت عن كيفية تركية العلانية فاجواب ما في معين الحكماء وهذا نصه وأما تركية العلانية قال محمد ويسأل العلانية بعد التركية في السر وهو أن يحضر القاضي المزكي بعد ما زكى الشهود في السر ويتركيهم بين يدي القاضي ويشير اليهم فيقول هؤلاء عدول عندى ازاله للالتباس واحترازا عن التبديل والتزوير اه وفي من لا مسكين وفي العلانية لا بد أن يجمع القاضي بين المعدل والشاهد في مجلس القضاء فسأل المزكي عن الشهود بمحضرة الشهود هؤلاء عدول مقبولوا الشهادة اه وفي الخاتمة وصورة تركية العلانية أن يجمع القاضي بين المعدل والشاهد فيقول المعدل للشاهد الذي عدله هذا الذي عدلته اه والله تعالى أعلم

سئلت في رجل يملك حصصا شائعة في دار فباع بعضها من الزوجه بثمن معلوم وبعد انقضاء البيع وتعامه بالايجاب والقبول لامة برين شرعا وتخذ الثمن بدمه وأوهبه لها فقبضته منه ووقف البعض الآخر على نفسه مدة حياته ثم على زوجه المذكورة مدة حياته ثم على المسجد النبوي على صاحبه أفضل الصلاة والسلام مقلد في ذلك الامام الثاني فهل يصح كل من البيع والهبة وهل يلزم الوقف بمجرد القول ولا يضره الشيعي ولا يتوقف على حكم حاكم فاجبت نعم يصح كل من البيع والهبة قال في الهندية نقله عن المحيط وان حظ كل الثمن أو وهبه أو أبرأ عنه فان كان ذلك قبل قبض الثمن صح الكل ولكن لا يلتحق بأصل العقد (والجواب عن الفصل الثاني) ان الوقف عند الامام الثاني أي بسفر حجه الله تعالى يلزم بمجرد القول ولا يضره الشيعي ولا يتوقف على حكم حاكم كافي الدرر والاسراف والسراجية والله تعالى أعلم

سئلت فيمن شهد عند القاضي وثبت عدلته عنده وقضى بشهادته ثم شهد في حادثة أخرى هل يلزم تعديله مرة ثانية فاجواب كافي فاضحان اذا كان العهد قريبا لا يشتغل بتعديلهم وان كان بعيدا يشتغل به واختلصوا في الحد الفاصل بينهما او الصحيح فيه قولان أحدهما انه مقدرة بستمه أشهر والثاني انه مفقوض لراي القاضي اه والله تعالى أعلم

سئلت عن قاض ارتاب في الشهود هل له ان يترفعهم ويسألهم أين كان ومتى كان ولا يسعه غير ذلك وهذا احتياط اه والله تعالى أعلم

سئلت عن سؤال شاهد من شهدا أحدهما بالطلاق الرجعي والآخر بالان تقبل على الرجعي لانهما اتفقا على أصل الطلاق ونفرد أحدهما بزيادة صفة وهي البيونة فيصح ما اتفقا عليه وبمطل ما نفرد به أحدهما اه والله تعالى أعلم

سئلت عن كيفية تركية العلانية فاجواب ما في معين الحكماء وهذا نصه وأما تركية العلانية قال محمد ويسأل العلانية بعد التركية في السر وهو أن يحضر القاضي المزكي بعد ما زكى الشهود في السر ويتركيهم بين يدي القاضي ويشير اليهم فيقول هؤلاء عدول عندى ازاله للالتباس واحترازا عن التبديل والتزوير اه وفي من لا مسكين وفي العلانية لا بد أن يجمع القاضي بين المعدل والشاهد في مجلس القضاء فسأل المزكي عن الشهود بمحضرة الشهود هؤلاء عدول مقبولوا الشهادة اه وفي الخاتمة وصورة تركية العلانية أن يجمع القاضي بين المعدل والشاهد فيقول المعدل للشاهد الذي عدله هذا الذي عدلته اه والله تعالى أعلم

سئلت في رجل يملك حصصا شائعة في دار فباع بعضها من الزوجه بثمن معلوم وبعد انقضاء البيع وتعامه بالايجاب والقبول لامة برين شرعا وتخذ الثمن بدمه وأوهبه لها فقبضته منه ووقف البعض الآخر على نفسه مدة حياته ثم على زوجه المذكورة مدة حياته ثم على المسجد النبوي على صاحبه أفضل الصلاة والسلام مقلد في ذلك الامام الثاني فهل يصح كل من البيع والهبة وهل يلزم الوقف بمجرد القول ولا يضره الشيعي ولا يتوقف على حكم حاكم فاجبت نعم يصح كل من البيع والهبة قال في الهندية نقله عن المحيط وان حظ كل الثمن أو وهبه أو أبرأ عنه فان كان ذلك قبل قبض الثمن صح الكل ولكن لا يلتحق بأصل العقد (والجواب عن الفصل الثاني) ان الوقف عند الامام الثاني أي بسفر حجه الله تعالى يلزم بمجرد القول ولا يضره الشيعي ولا يتوقف على حكم حاكم كافي الدرر والاسراف والسراجية والله تعالى أعلم

سئلت فيمن شهد عند القاضي وثبت عدلته عنده وقضى بشهادته ثم شهد في حادثة أخرى هل يلزم تعديله مرة ثانية فاجواب كافي فاضحان اذا كان العهد قريبا لا يشتغل بتعديلهم وان كان بعيدا يشتغل به واختلصوا في الحد الفاصل بينهما او الصحيح فيه قولان أحدهما انه مقدرة بستمه أشهر والثاني انه مفقوض لراي القاضي اه والله تعالى أعلم

سئلت عن قاض ارتاب في الشهود هل له ان يترفعهم ويسألهم أين كان ومتى كان ولا يسعه غير ذلك وهذا احتياط اه والله تعالى أعلم

سئلت عن سؤال شاهد من شهدا أحدهما بالطلاق الرجعي والآخر بالان تقبل على الرجعي لانهما اتفقا على أصل الطلاق ونفرد أحدهما بزيادة صفة وهي البيونة فيصح ما اتفقا عليه وبمطل ما نفرد به أحدهما اه والله تعالى أعلم

سئلت عن كيفية تركية العلانية فاجواب ما في معين الحكماء وهذا نصه وأما تركية العلانية قال محمد ويسأل العلانية بعد التركية في السر وهو أن يحضر القاضي المزكي بعد ما زكى الشهود في السر ويتركيهم بين يدي القاضي ويشير اليهم فيقول هؤلاء عدول عندى ازاله للالتباس واحترازا عن التبديل والتزوير اه وفي من لا مسكين وفي العلانية لا بد أن يجمع القاضي بين المعدل والشاهد في مجلس القضاء فسأل المزكي عن الشهود بمحضرة الشهود هؤلاء عدول مقبولوا الشهادة اه وفي الخاتمة وصورة تركية العلانية أن يجمع القاضي بين المعدل والشاهد فيقول المعدل للشاهد الذي عدله هذا الذي عدلته اه والله تعالى أعلم

مطلب شهد صاحب الدين على الميت بحق الميت لا تقبل

مطلب شهد انه مات وترك الدار لفلان والحال انهما لم يدركا الميت لا تقبل

مطلب شهد أحدهما بالرجعي والآخر بالان تقبل على الرجعي

مطلب في كيفية تركية العلانية

مطلب باع ووهب الثمن ووقف الباقي على نفسه ثم زوجته

مطلب فيمن ثبت عدلته عند قاض وقضى بشهادته ثم شهد في حادثة أخرى هل يلزم تعديله ثانيا

مطلب ارتاب في الشهود يفرق بينهم

مطلب اذا عدل الشاهدان بعد الموت أو الغيبة هل ان يحكم بشهادتهما

مطلب لا يصح رجوع الشاهد في غير مجلس القاضي



غيره لا يحلفان ولا يقبل برهانه عليه اه والله تعالى أعلم **سئلت** في تاجرات وله دفتر محفوظ كتب فيه بخطه ان لفلان عليه كذا وان لفلان عنده أمانة هي كذا هل يعمل بذلك فالجواب نعم يعمل به فيما عليه لا في عمله ففي التفتيح مانصه في ما يوجد في دفاتر التجار في زماننا اذا مات أحدهم وقد حرر بخطه ما عليه في دفتره الذي يقرب من اليقين انه لا يكتب فيه على سبيل التجربة والمهزل يعمل به والعرف جار بينهم بذلك وقد أطل الكلام في ذلك الى ان قال فذلك فيما عليه أما فيما له على الناس فلا ينبغي القول به فلو ادعى بحال على آخر مستند الدفتر نفسه لا يقبل لقوة التهمة اه والله تعالى أعلم **سئلت** في شاهد دين لم يعرف المتبايعين فاخبراهم باسمهم ما ونسبهم ما هل يجوز لهم الاعتماد على اخبارهم بذلك فالجواب لا يجوز لهم الاعتماد على ذلك فلا بد ان يشهد عند ما عدلان بذلك كافي التكملة والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى على آخر انه وكيل فلان أو وصيه فأنكره هل يحلف فالجواب لا يحلف قال في البرازية ادعى عليه انك وكيل فلان فأنكره وكيل فلان لا يحلف ادعى انك وصي فلان الميث فانكره لا يحلف اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن شهد من شهد له على ظالم فاخذ ما له هل يجوز فالجواب انه قد دفع مثل هذا السؤال خير الدين الرمي وهذا الفظه (سئل) فيما اذا شهد شاهد على ظالم لا آخر باخذ ما له وشهد المشهود له اشاهده بمثله هل تقبل شهادته وان كانا من قرية واحدة أو محلة واحدة كالتقيل شهادة بعض أهل القافلة لبعض على قطاع الطريق أم لا (فاجاب عنانصه) نعم تقبل شهادته ولا يمنع من ذلك شهادة الآخر له أو لا باتفاق العلماء وتتمامه فيها والله تعالى أعلم **سئلت** عن الشاهد هل يلزمه بيان اسم المشهود له وعالیه فالجواب لا يلزمه ذلك كما أفق به شيخ الاسلام على افندي قال الكفوي ثم لو كانت الشهادة على حاضر يحتاج الشاهد الى الاشارة الى ثلاثة مواضع الى الخصمين والمشهود به ولو كانت على غائب أو ميت فيسماء ونسبه الى أبيه فقط لا تقبل حتى ينسب به الى جده اه معزى الى جامع الفصولين والله تعالى أعلم **سئلت** هل تقبل شهادة اليهود على النصراني وعكسه فالجواب نعم تقبل كما صرح به غير واحد من علمائنا اه وخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** في شهادة الفقيه الذي ياقن الزوجين الايجاب والقبول عند التجاحد هل تقبل فالجواب نعم تقبل كما أفق بذلك في الخيرية قال لان النكاح يتم بهما لا بيقين الفقيه اه والله تعالى أعلم **سئلت** في سنة انبأ في الصحة هل تقدم على انبأ في المرض فالجواب نعم كافي الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** مراراً عن جماعة شهدوا انهم سمعوا ان العقار الفلاني وقف على كذا هل تقبل شهادتهم في ما في الخبرية جوابا عن مثل هذا السؤال وهذا نصه لا يثبت الوقف بهذه الشهادة بلا شبهة باجماع علمائنا لانهم ليست بشهادة على الوقف بالسمع وانما هي شهادة على السماع بالوقف والشهادة على الوقف بالسمع ان يقول الشاهد أشهد به لاني سمعت من الناس أو بسبب اني سمعت من الناس اه والله تعالى أعلم **سئلت** في شاهد دين رجعا عن شهادتهم ما بعد الحكم هل يضمنان ما أتلفاه بشهادتهما فالجواب نعم قال في الملتقى وضمنا ما أتلفاه اذا قبض المدي مدعا دينا كان أو عيناً اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل تحقق انه شهيد زور ما ذاب لزمه فالجواب انه يعزى بالشبهة قال في التنوير من ظهر انه شهيد زور بان أقر على نفسه ولم يدع سهواً أو غلطاً كما حرره ابن الكمال ولا يمكن اثباته بالبينة لانه من باب النفي عزى بالشبهة وعليه الفتوى سراجية وراذضه وجبسه وفي البحر وظاهر كلامهم ان للقاضي ان يسحب وجهه اذا رأه سياسة اه السحب بضم السين وسكون الحاء المهمتين السودا كافي الوافي قال الطهطاوي يقال سحبه وجهه اذا سوده من السحام وهو سواد القدر وقد جاء بالحاء المهملة من الامصم وهو الاسود وفي المصنف ولا يسحب وجهه بالحاء والحاء اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى غصبا وشهد اثنان بالاقرار به هل تقبل هذه الشهادة فالجواب نعم تقبل قال في الدر المختار كالأدعي غصبا

مطلب يحتاج في الشاهد  
للاشارة الى ثلاثة مواضع  
الى الخصمين والمشهود به  
مطلب في قبول شهادة  
اليهودى على النصراني  
وعكسه  
مطلب تقبل شهادة الفقيه  
الذي لقن الزوجين  
مطلب تقدم بينة انبأ في  
الصحة  
مطلب لا تقبل شهادة انهم  
سمعوا ان العقار وقف  
مطلب رجعا عن الشهادة  
بعد الحكم لزمهما الضمان  
مطلب في تعزير شاهد الزور

مطلب ادعى غصبا وشهد  
بالاقرار به قيات

أو قتلا فشهد أحد هاهنا والآخرة لا قرار به لم تقبل ولو شهد بالاقرار به قبلت اه قال ابن عابدين قوله ولو شهدا بالاقرار مقتضاه انه لا يضر الاختلاف بين الدعوى والشهادة في قول مع فعل بخلاف اختلاف الشاهدين في ذلك اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيما اذا عارضت بينة الموت مع بينة الحياة فأيها مقدم فالجواب ان بينة الموت مقدمة كافي كثير من الكتب وأما ما في التفتيح من الشهادات وهو قوله بينة ان زوج فلانة قتل أو انه مات أولى من بينة انه حي الا اذا أخذ برحمته بتاريخ لاحق فعليه فيما اذا شهدت البينة ان عند الزوجة لا عند القاضي يؤيده ما في معين الحكام وهو هذا الوأخبرها واحد بموت الغائب وأخبرها اثنان بحياته ان كان المخبر بالموت شهدانه عين موته أو شهده جنازته وكان عدلا وسع المرأة أن تترجح بآخر بعد انقضاء العدة هذا اذا لم يورخا أما اذا ورخا تاريخ شاهدهى الحياة بعد تاريخ شاهدهى الموت فشهادة شاهدهى الحياة أولى اه وهو قد كنت كتبت بهامش التفتيح مانصه قوله بينة ان زوج فلانة الخ أقول هذا الاستثناء مخالف لاطلاقهم ان بينة الموت أولى قال في الذخيرة البرهانية نقلا عن فتاوى الفضلي لو شهد اثنان بموته أو قتله وشهد آخر ان انه حي فشهادة الموت أولى نعم في الخاتمة امرأ الغائب اذا أخبرها رجل بموته ورجلان بحياته فان شهد الا قول انه عين موته أو جنازته وكان عدلا وسعها أن تعتد وتزوج هذا اذا لم يورخا فان أرخا وتاريخ شهود الحياة متأخر فشهادتهم أولى اه وقال الشيخ معاوية في مقتى حاضرة تونس حال في جواب له عن سؤال رفع اليه من طرف ابليس الغريب حاصل ذلك السؤال عارضت البينة ان وبينة الحياة متأخرة التاريخ فأيها مقدم ما تقدم مانصه في قولك لكن هذا في الاخبار والديانة والاحتياط لا في الشهادة والقضاء وكذا ما في تنقيح الحامدية من الاستثناء كما يشعر به تعبير التفتيح بأخبر وتعبر الخاتمة بأخبرها وسعها فتعبرهما مع البينة والشهادة تسامح منهما وأما في الشهادة والقضاء فبينة الموت أولى مطلقا كما هو ظاهر اطلاقهم له ولتوجيهه الجارى مطلقا عن قيد التاريخ وعدمه وتأخره وتقدمه وهذا توفيق بين الاطلاق والتقييد وهو أولى وأحق من جعل الاطلاق اطلاقا في محل التقييد والله تعالى أعلم اه ومن خطه نقلت وهو حسن جدا جزاه الله تعالى أحسن الجزاء رفته في منتصف ذي الحجة سنة ١٢٨٠ ألف ومائتين وعثمانين والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن قال الذي يشهد به على فلان حق أو هو الحق فلما شهد عليه قال لا أقبل شهادته في الحكم في ذلك فالجواب ان الحكم في ذلك ان القاضي يسأل عن الشاهد دين فان عدل لا قضى بشهادته ما وان لم يعدل لا لا يقضى لان قوله الذي يشهد به على فلان ليس اقرارا في الحال وانما يصير اقرارا بعد الشهادة فيكون هذا عتلة لتعليق الاقرار بالشرط والاقرار لا يحتمل التعليق أفاده في الخاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أنكر شهادته هل يحلفه القاضي فالجواب لا يحلفه ولو قال المدي عليه الشاهد كاذب وأراد تخفيف المدي ما يعلم انه كاذب لا يحلفه نقله التفتيح عن الامامية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل شهد عليه جماعة بحق فقال اني صالحتهم فقال معين دفعته اليهم لان لا يشهدوا على تخفيف شهدوا على فليردوا على مالى الذي أخذوه مني وأقام على ذلك بينة هل تقبل فتبطل شهادتهم فالجواب نعم كافي التفتيح قال لانه ادعى حقا له فيصع ولو قال لم أسلم اليهم مال الصلح لم يقبل اه وعزاه للمصنف والله تعالى أعلم **سئلت** في وقوع السؤال في من لم يعرف الغرض ولا الواجب ولا السنة والمستحب ولا غير ذلك هل تقبل شهادته فالجواب ان هذا السؤال رفع له لامة الخاتمة فاجاب عنه بقوله تعلم هذا القدر من العلم فرض عين فاذا لم تعلم كان مانعا من قبول شهادته كما نقله في البحر عن المجتبى في فصل التعزير اه أفاده في التفتيح والله تعالى أعلم **سئلت** عن الشهادة على الجرح المجرد هل تقبل فالجواب انها تقبل قبل التعديل لا بعده قال في التنوير كالشهادة على جرح مجرد بعد التعديل وقبله قيات اه قال شارحه العلائى أى الشهادة بل الاخبار ولو من واحد على الجرح المجرد كذا اتممه المصنف تبع لما قرره صدر الشريعة وأقره من لا يخبر وأدخله تحت قوله لم يدر

مطلب مهم في تعارض  
بينه الموت والحياة

مطلب قال الذي يشهد به  
على فلان حق وبعد الشهادة  
عليه قال لا أقبل

مطلب لا يحلف من أنكر  
شهادته

مطلب شهد عليه جماعة فقال  
اني صالحتهم فقال دفعته لهم  
وبرهن قبل برهانه وتبطل  
الشهادة

مطلب لا تقبل شهادة من  
لم يعرف الغرض والواجب  
والسنة

مطلب تقبل شهادة  
الجرح المجرد قبل التعديل  
لا بعده



أسهل من الرفع اه والله تعالى أعلم **سئلت** فمن له حق على آخر يتزله بسرا أو ينكره علانية فأخفى رجلا في بيته وأتى بخصمه فذا كره في حقه فأقر له بالرجل ان يسمع ان اقراره وهو لا يراهم فويل اذا شهدوا عليه والحالة هذه تقبل شهادتهم **فالجواب** والله تعالى الموفق للصواب ان شهادتهم تقبل عندنا لما لنا لان العلم قد حصل وقيل لا يحل لان فيه تدليس او غرر واولا يمكن انما يجوز اذا كان الشهود يرون وجهه ويعرفونه وان كانوا لا يرون وجهه ولكن يسمعون كلامه لا يحل لهم ان يشهدوا أفاده في معين الحكام والله تعالى أعلم **سئلت** في رجلين ادعى كل منهما عتقا املاهما طلاقا وهو في أيديهما وتاريخ أحدهما أسبق فإن البيعة **فالجواب** انهما من سبق تاريخا قال شيخنا العدوي في فصل دعوى الملك المطلق مانصه وان أرتخا وأحدهما أسبق يقضى للأسبق عندهما اه وموضوع كلامه فيه فيما اذا كانت العين في أيديهما والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في أخ وأخت ادعىا أرضا وشهد زوجها مع رجل آخر هل تقبل شهادتهما في حق المدعين الاخ والاخت أم لا **فالجواب** ان شهادتهما مردودة في حقهما ما عا فان الشهادة متى رد بعضها يرتد كلها أفاده لا تقروى بتلاعن زبدة الفتاوى وأفاده أيضا ان من مات وترك ابنا وبنين فادعى الابن عينا بالارث والاختمان لم تدعىا فشهد زوج احدي البنين للابن على ذي اليد لا تقبل لان هذه شهادة فيها تهمة لان ما ثبت له ثبت (لوجه الشاهد اه والله تعالى أعلم **سئلت** في الشهادة على فعل النفس كشهادة البائع لمشتريه هل تقبل **فالجواب** ما في القضية وهو هذا الوشهد البائع بالملك لمشتريه والعين في يد غيره فان قال هذا العين ملكه لاني بعته أو قال كان ملكا لي فبعته منه لو كان المذعي ادعى الشراء منه لا تقبل شهادته لانها شهادة على قول نفسه اه ونقله لا تقروى في فتاويه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الشاهد اذا امتنع من أداء الشهادة لكون القاضي جائرا هل لا يكون آثما بذلك والحالة هذه **فالجواب** ما في الفتاوى الزينية كتمان الشهادة كبيرة ولا يجوز ان يمتنع عنها بعد طلب صاحب الحق الا في مسائل الاولى أن يكون عاجزا عن الذهاب الى القاضي الثانية أن يكون هناك من يقوم الحق به الا أن يكون أسرع قبولا عند القاضي الثالثة أن يكون الحاكم جائرا فلا يلزمه الذهاب اليه الرابعة أن يخبره عدلان بما يسقط ذلك الحق الخامسة أن يكون ذلك القاضي يرى الحكم بخلاف مقتد الشاهد السادسة أن يعلم ان القاضي لا يقبله السابعة أن لا يكون عدلا اه والله تعالى أعلم **سئلت** في الفاسق اذا تاب هل تقبل شهادته **فالجواب** ان كل فاسق تاب ورجع الى الله تعالى ثم شهد فان شهادته مقبولة الا في مسائل الاولى المحذوف في ذنب اذا تاب الثانية المعروف بالكذب اذا قال ثبت الثالثة شاهد الزور اذا كان عدلا ثم شهد بزور ثم تاب لم تقبل شهادته أبدا كذا في المنظومة والمعتمد هو القبول كافي الخاتمة اه والله تعالى أعلم **سئلت** في متنازعين في عقار كل يدعيه ملكا مطلقا وهو في أيديهما أو أقام كل بيعة واحدة ما أسبق تاريخا فهل تقدم بسبق التاريخ على الأخرى **فالجواب** نعم قال شيخنا العدوي في التبصرة مانصه وان أرتخا يعني والعقار في أيديهما أو أحدهما أسبق يقضى للأسبق ونصاه فيها والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أقام بيعة انه ابن عم الميت ونسب الميت الى جد معين وبرهن خصمه ان جد الميت هو فلان غير من بيته المذعي في الحكم **فالجواب** ان القاضي في هذه الحالة لا يقضى بشئ للتعارض ولو برهن الثاني بعد القضاء بالبيعة الاولى لا يلتفت الى الثانية كافي معين الحكام والله تعالى أعلم **سئلت** عن شهود شهدوا بالبيعة الاولى المذعي أو بأكثر فكيف الحكم في شهادتهم **فالجواب** بانهم اذا شهدوا بأكثر كان المذعي مكذبا لهم فتبطل شهادتهم واذا شهدوا بأقل تقبل للاتفاق فيه والمسألة في الدرر من باب اختلاف الشهود والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل ادعى ألفا وأتى بشاهدين شهد أحدهما على ان له عليه ألف درهم والاخر انه أقر له بألف درهم هل تقبل شهادتهما **فالجواب** نعم تقبل شهادتهما في قول

مطلب أخفى الشهود حتى سمعوا اقرار رجل

مطلب ادعىا ملكا مطلقا والعقار في أيديهما يقضى للأسبق تاريخا مداب شهد الزوج آخر زوجته

مطلب لا تقبل الشهادة على على فعل نفسه

مطلب امتنع من أداء الشهادة لجور الحاكم لا يأنه

مطلب تقبل شهادة الفاسق اذا تاب الا في مسائل

مطلب يقضى للأسبق تاريخا

مطلب برهن انه ابن عم الميت ونسبه الى فلان فبرهن خصمه ان جد الميت فلان آخر

مطلب في الشهادة بالأقل أو الأكثر

مطلب شهد أحدهما ان له عليه ألفا والاخر انه أقر بألف

أبي حنيفة وأبي يوسف أفاده فاضيفان والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى الشراء فبرهن على الملك المطلق هل يقبل برهانه **فالجواب** بانه لا يقبل وهذا اذا ادعى الشراء من مع لوم أما اذا ادعاه من مجهول بان قال من محمد مثلا وشهد بالمطلق فيقبل برهانه كانه قد الكفوى عن البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** اذا عارضت بيعة البيع البت والبيع بالوفاء فأيهما تقدم **فالجواب** ان بيعة بيع الوفاء أولى كأقضى به شيخ الاسلام على أفندي والمسألة في الخاتمة **فالجواب** بيعة كون المتصرف عاقلا أولى من بيعة كونه مخلوط العقل أو مجنونا وبيعة ان الهبة كانت في الصحة أولى وبيعة الاكره أولى من بيعة الطوع وبيعة الغبن أولى من بيعة كون القيمة مثل الثمن وبيعة التمثيل أولى من بيعة العارية ولو برهن على نكاح امرأه لا يترجع أحدهما إلا بسبق التاريخ أو بالبداء أو باقراره أو بدخول أحدهما بها فان وجد أحد الثلاثة لأحدهما وبرهن الاخر على السبق فهو أولى الكل من الكفوى والله تعالى أعلم

### كتاب الوكالة

**سئلت** فيمن دفع لآخر درهم لي دفعه الى زيد وأمره أن يأخذ منه وصولا فادعى المأمور الدفع الى زيد ووضعه مع ورقة الوصول وأنكر زيد القبض من المأمور فهل يصدق المأمور في الدفع **فالجواب** بانه في التناوي السراجية جوابا عن مثل هذا السؤال وهذا نصه القول قول المأذون في انه دفع الى زيد مع بيعة وان أنكر زيد القبض فلقول قوله مع بيعة أيضا فاصل الجواب ان المأذون يقبل قوله في حق نفسه لاني حق زيد اذا أنكر الا بيعة تقوم عليه واذا شرط على المأذون أن لا يدفع الا بشرط الاشهاد على زيد واحضار رجعة تشهد على زيد بالقبض فلم يحضر رجعة بذلك وأنكر زيد القبض كان المأذون له ضامنا ولا ينفعه قوله أشهدت وضاعت الوثيقة ولا يبرأ ما لم يحضر رجعة أو يقر زيد بالقبض اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل وكل في بيع ثمرة أو في قبض دين فقبض الوكيل وكاله وتراخى عن البيع أو القبض حتى هلك الثمرة أو غاب المدين الذي عليه الدين فهل يضمن الوكيل بسبب تراخيه ما تلف من الثمرة أو تأخر من الدين **فالجواب** انه رفع مثل هذا السؤال الى قارئ الهداية فأجاب عنه بقوله لا ضمان على الوكيل في ثمن ذلك لانه متبرع في ذلك ولا ضمان على المتبرع اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل بالخصوص اذا أقر على موكله بمحاسن القاضي هل يعتبر اقراره عليه فيؤاخذ به الموكل **فالجواب** نعم يعتبر اقراره فيؤاخذ به الموكل قال ابن ملك ولو أقر الوكيل بالخصوص على موكله في محاسن الحكم أعتبه برناه وفي النتيجة عن الوقاية وصح اقرار الوكيل بالخصوص عند القاضي وعند غيره لا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل بالبيع اذا دفع المبيع لرجل ليعرضه على الناس فهو بذلك الرجل بالبيع هل يضمن الوكيل **فالجواب** انه لا يضمن الوكيل والصحيح انه يضمن وقال بعض المشايخ ان كان المدفوع اليه ثقة أمينا لا يضمن لان الدفع الى مثله مرضى عادة كذا في نتيجة الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت** في دعوى الوكالة هل يلزم بيان انها في الخصومة الفلانية مع فلان أو في جميع خصوصياته معه أو هي عامة **فالجواب** نعم كافي الفتاوى المهدية والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن وكل قبض دين فقال بعد موت موكله قبضته في حياته ودفعته له فصدقته الورثة في القبض وأنكر واودعه للميت هل يقبل قوله بيمينه **فالجواب** نعم وقد رفع مثل هذا السؤال للمحقق الرمي فأجاب عنه بقوله نعم يقبل قوله بيمينه حيث صدقته الورثة في القبض وقد أطل في تحقيقه فراجع ان شئت في فتاويه الموسومة بالخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن وكل قبض وديعة ثم مات الموكل فادعى الوكيل انه قبضها في حياته وهالك وأنكرت الورثة أو قال دفعته اليه حال حياته هل يصدق الوكيل **فالجواب** نعم قال في الخيرية نقلا عن الولوالجية ولو وكل قبض وديعة ثم مات الموكل فادعى الوكيل قبض في حياته ثم هلك وأنكرت

مطلب بيعة بيع الوفاء مقدمة على بيعة البت مطلب بيعة كونه عاقلا أولى من بيعة انه كان مجنونا

مطلب دفع اليه درهم ليدفعه الى زيد وأمره أن يأخذ منه وصولا

مطلب وكل في بيع ثمرة أو قبض دين فتراخى حتى هلك الثمرة

مطلب يعتبر اقرار الوكيل بالخصوص في محاسن القاضي

مطلب في الوكيل بالبيع اذا دفع المبيع لمن يعرضه على الناس فهو

مطلب يلزم في الوكالة بيان انها في الخصومة الفلانية مع فلان أو بيان انها عامة

مطلب وكل قبض دين فقال بعد موت موكله قبضته في حياته ودفعته له

مطلب فيمن وكل قبض وديعة



الورثة أو قال دفعته اليه صدق اه وفي جامع النصولين وكيل قبض ودية أو عارية ينزل بعوت موكله  
فلو قال قبضته في حياته ودفعته الى الموكل صدق اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن وكلت وكيله  
قبض ما يخصها من تركه مورثها بأجر معلوم ففهم ذلك الوكيل وهي تنكر انصالحا بشئ من ذلك وتأتي  
من دفع الاجر فهل يصدق في دفعه ويلزمه أداء الاجر المسمى **فالجواب** نعم يصدق في دفعه لها ما يخصها  
من التركة ويلزمه الاجر المسمى حيث كان العمل مع موكله وان لم يكن كذلك لم يلزمها أجر المثل غير متجاوز  
به المسمى كما أفاده في الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** في وكيل من آخره على غيره رجل يدين على موكله  
فأجاب الوكيل بأن وكيله بالقبض والمطالبة دون الصرف وقضاء الدين أو أن وكيله في الدعوى له لاق  
الدعوى عليه فهل يقبل قوله **فالجواب** نعم القول قوله في ذلك مع عيونه لان المال الذي في يد الوكيل  
ودية ولا يجب على المودع أن يقضى ما ثبت على المودع من الديون لانه لم يثبت التوكيل من رب المال  
للدائن بقبض دينه من وكيله أو مودعه ولا الوكيل كفيل به ليلزمه دفعه كذا في فتاوى قارئ الهداية والله  
تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى الوكالة من الدائن بقبض دينه فصدقه المدين هل يجبر المدين على  
الدفع اليه **فالجواب** انه يجبر عليه في البرازية ادعى الوكالة من الدائن فان صدقه المدين فيه يجبر على  
الدفع ولا يتمكن من استرداده بعده وان كذبه أو سكت لا يجبر وان دفعه لا يسترداه أيضا وتأمه فيها والله  
تعالى أعلم **سئلت** عن رجل ادعى على آخر انه وكيل من زيد في قبض دينه فأنكر المدعى عليه وكالته  
فطلب المدعى عين المدعى عليه انه ما يعلم انه وكيل هل تتوجه عليه المين **فالجواب** نعم تتوجه عليه المين  
فان نكل ألزم بدفع الدين وان حلف لا يلزمه شئ هكذا أفتى به قارئ الهداية والله تعالى أعلم **سئلت**  
عن ادعى على آخر دينه لموكله فزعم المدعى عليه انه أوفى ذلك الدين للموكل وان الوكيل لم يدهم ذلك وطالب  
بعينه على ذلك فهل يلزمه المين انه ما يعلم ذلك **فالجواب** نعم بما في السراجية اذا ادعى المدين انه أقبض  
الموكل دينه يؤمر بالدفع الى الوكيل وليس له أن يستخلف الوكيل انه ما يعلم ان الموكل قبض الدين اه  
وفي معين الحكم لو موكله بقبض الدين وغاب فادعى المطالب انه قد أوفى الطالب وأراد عيونه أمر بقبض  
الدين واتباع الطالب بالمين اه والله تعالى أعلم **سئلت** في التوكيل من أحد الخصمين من غير  
رضى الآخر اذا كان بقصد الاضرار هل يقبل **فالجواب** لا يقبل كما أفتى به شيخ الاسلام على أفندي  
وهو اختيار بعض المتأخرين قالوا اذا علم القاضي من الخصم التعت من ابناء التوكيل يقبل التوكيل قهرا  
وان علم من الموكل قصد الاضرار صاحبه بالحيل من الوكيل لا يقبل التوكيل الا برضى صاحبه واليه  
مال الامام السرخسي والامام الاوزجندی رحمه الله تعالى نقله الكفوي عن لسان الحكماء واعلم ان  
الخلاف بين الامام وصاحبيه في اشتراط رضى الخصم وعدمه مقيد بما اذا لم يكن الموكل حاضرا لمجلس  
القضاء مع الوكيل أفاده أبو السعود في حواشي من لا مسكين والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن وكل رجلا  
بالخصومة بطلب خصمه ثم غاب الموكل فامتنع الوكيل هل يجبر حينئذ **فالجواب** نعم يجبر الوكيل لان  
الوكالة صارت حقا للمدعى أفاده الكفوي نقلا عن القاعدة والله تعالى أعلم **سئلت** هل يملك الوكيل  
بالتقاضي أو بالخصومة في الدين القبض **فالجواب** ما في البرازية وهو هذا الفتوى على ان الوكيل  
بالتقاضي أو بالخصومة في الدين لا يملك القبض اه وفي الخلاصة التوكيل بالخصومة توكيل بقبض  
الدين عند أصحاب الثلاثة وقال زفر لا يكون توكيلا بالقبض وقال الصدر الشهيد لا يفتي بقول أصحابنا  
في هذه المسألة والفتوى على قول زفر اه والله تعالى أعلم **سئلت** في اقرار الوكيل بالخصومة على  
موكله هل يصح **فالجواب** نعم يصح ان كان في مجلس القاضي والا فلا في البرازية من الثاني في  
التوكيل بالخصومة مانصه اقراره على موكله في مجلس الحكم يصح وفي غيره لا وعم الثاني في قوله  
الثاني بنفاذه أينما كان اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اراد السفر فكل رجلا وكالة عامة على أن

مطلب وكلته في قبض  
ما يخصها من تركه بأجر  
معلوم الخ

مطلب قال أنا وكيل بالقبض  
والمطالبة دون الصرف  
وفاء الدين

مطلب ادعى انه وكيل  
بقبض الدين فصدقه المدين  
هل يجبر على الدفع  
مطلب وكيل بقبض الدين  
أنكر المدعى عليه وكالته  
يحلف

مطلب ادعى المدين انه دفع  
الدين الى موكل زيد يؤمر  
بالدفع الى الوكيل  
مطلب في التوكيل من غير  
رضى الخصم

مطلب الوكيل بالخصومة  
أو بالتقاضي هل يملك القبض

مطلب يصح اقرار الوكيل  
بالخصومة في مجلس القاضي

مطلب اراد السفر فكل  
رجلا وكالة عامة

يقوم بأمره وينفق على أهله من مال الموكل ولم يعين شيئا للافق بل أطلق له ثم مات الموكل في سفره فقام  
الورثة على الوكيل وطالبوا منه ببيان ما أنفق وصرفه هل يقبل قول الوكيل في ذلك **فالجواب** نعم يقبل  
قوله اذا كان عدلا وان اتهمه خلافه وليس عليه بيان جهات الاتفاق أفاده الكفوي والله تعالى أعلم  
**سئلت** في رجل أجر داره لآخر بأجرة معلومة وأمر المستأجر أن يبني في الدار على أن يحسب له ذلك  
من الاجرة فبنى المستأجر ثم وقع الاختلاف في مقدار ما صرفه فهل يكون القول قول رب الدار  
**فالجواب** نعم القول قوله لانه ينكر الزيادة التي يدعيها المستأجر فأما اذا اجتمع أهل الصنعة على قول  
أحدهما أو قولوا يذهب من النفقة في مثل هذا البناء ما يقول أحدهما فالقول قوله لانه لا يمكن معرفة  
ما وقع فيه التنازع من جهة غيرهما نقله الكفوي عن الذخيرة والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أمر  
غيره بالاتفاق على عياله أو على بناء داره وليس بينهما خبطة ولم يذكر الرجوع فأنفق المأمور قال شمس  
الأنفة السرخسي يرجع على الأمر وقال خواهر زاده لا يرجع بغير شرط اه من قاضيان في كتاب  
الزكاة وفيه من الاجارة ولو ان رجلا قال لغيره انفق في بناء دارى ولم يقبل على أن يرجع بذلك على اختلافوا  
فيه قال الشيخ الامام شمس الأنفة السرخسي والصحيح انه يرجع اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن  
دل وكلت كل رجل في كذا فقبل منه التوكيل رجل وفعل ما وكل فيه هل يجوز **فالجواب** ما في فتاوى  
رئ الهداية وهذا نصه توكيل المجهول لا يجوز فعلى هذا لا يجوز توكيل كل أحد الا أن يقول وكلت فلانا  
وأذنته أن يوكل من شاء اه والله تعالى أعلم **سئلت** في الوكيل بالشراء اذا اشترى نسيئة ثم مات  
فحل الدين بموته هل يحل على الأمر **فالجواب** انه لا يحل على الأمر بعوت الوكيل قال أبو السعود  
في فتح المعين واعلم ان الوكيل بالشراء اذا اشترى نسيئة فحل بموته لا يحل على الأمر كافي منية أفتى اه  
والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل زعم انه وكيل من زيد فباع له واشترى ثم لما سمع زيد أنكر انه وكيله  
فهل يلزم الوكيل **فالجواب** ما في السراجية ونصه اذا قال اشترى لفلان وأجابه البائع بقوله بعثت من  
فلان ولم يظهر انه وكيل عنه فان أجاز ما فعل صح بشرطه والابطال وان لم يقبل اشترى لفلان بل أضاف  
الشراء لنفسه ثم تبين انه ليس بوكيل عن فلان فالشراء لنفسه اه والله تعالى أعلم **سئلت** في وقوع السؤال عن  
وكيل تحت يده مال لموكله وقد وجب على موكله دين فامتنع الوكيل من قضاء دين موكله منه هل يجس  
الوكيل والحالة هذه **فالجواب** قال قارئ الهداية انما يجبر الوكيل على دفع ما ثبت من الدين على موكله  
اذا ثبت ان الموكل أمر الوكيل بدفع الدين أو كان كفيل لابه والافلا يجس وان صدقه فيما ادعاه من الدين  
لان هذا اقرار على الغير فلا يعتبر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وكيل البيع هل له قبض الثمن  
فأجاب نعم قال في التنوير وسقوط عقد لا بد من اضافته الى الوكيل كببيع واجارة وصلح عن اقرار  
تعلق به ان لم يكن محجورا كنسليم مبيع وقبضه وقبض عن الرجوع به عند استحقاقه وخصومة في عيب  
بلا فصل بين حضور موكل وغيبته اه وقد أفتى بذلك في الحامدية والله تعالى أعلم **سئلت** في غائب  
له وكيل عام في الخصومة وفي جميع حقوقه مات فريسه وهو وارثه فقام وكيله المذكور يدعى ارثه فهل  
له ذلك **فالجواب** نعم لان هذه الوكالة تصرف عرفت الى القائم والحادث فان العرف بين الناس ان من أراد  
سفرا يوكل غيره بقبض دينه أو بقبض حقوقه على الناس ويريد بذلك التوكيل بالقائم والحادث جميعا حتى  
لا يضيع شئ من حقوقه وهذا نظير من وكل انسانا بقبض غلاته كان وكيل في القائم والحادث اه لمخصا  
من التنقيح عن الذخيرة والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل بالشراء اذا اشترى ولم يعطه الموكل  
الثمن هل يطالب به من مال نفسه **فالجواب** نعم قال أبو السعود واعلم ان الوكيل بالشراء يطالب بالثمن  
من مال نفسه وان لم يدفع اليه الموكل كافي منية المقتى اه والله تعالى أعلم **سئلت** في الرجوع  
بالشراء اذا دفع الثمن من ماله هل له الرجوع به على موكله **فالجواب** نعم والمسألة في الاشياء نقلا عن

مطلب أمر المستأجر بالبناء  
على أن يحسب المصروف  
من الاجرة

مطلب أمر غيره بالاتفاق  
على عياله أو بناء داره

مطلب لا يجوز توكيل  
المجهول  
مطلب في الوكيل بالشراء  
اذا اشترى نسيئة

مطلب قال اشترى لفلان  
وأجابه البائع بقوله بعثت  
مطلب في وكيل تحت يده  
مال لموكله وقد وجب على  
موكله دين

مطلب لو وكيل البيع قبض  
الثمن

مطلب في غائب له وكيل عام  
في جميع حقوقه مات فريسه

مطلب وكيل الشراء يطالب  
بالثمن

مطلب وكيل بالشراء دفع  
الثمن من ماله هل له الرجوع  
على موكله



الخانية قال الا فيما اذا ادعى الدفع وصدة الموكل وكذبه المانع فلا رجوع وعما في التمتع والله تعالى اعلم  
سئلت عن الرهن اذا وكل المرتن بيع الرهن عند حلول الاجل ثم عزله فهل لا يصح عزله  
فالجواب لا يصح عزله اذ هو وكالة لازمة لا تبطل بالعزل كما في التنوير والله تعالى اعلم  
سئلت في الوكيل بالشراء اذا اشترى بغير فاحش فهل لا ينفذ الشراء على الموكل فالجواب حيث لم يبيع له  
ما يشتره فاشترى بغير فاحش لا ينفذ الشراء المزبور على الموكل وفي معنى المقتضى لو اشترى بغير فاحش  
وبالفاحش لا ينفذ على نفسه (قلت) وهذا اذا لم يبيع ما يشتره فان عيّن نفذه على الاخر كما في الهداية وفي  
العناية هو قول عامة المشايخ ولو سمي له الثمن فاشترى بكثر لا الوكيل بشراء الاسير فانه يلزم الا امر  
المسمى اه من التمتع والله تعالى اعلم سئلت عن وكل في شراء شيء معين فاشترى لنفسه هل لا يصح  
ويكون الشراء موكله فاجبت نعم قال في الخانية الوكيل بشراء شيء معين اذا اشترى لنفسه بمثل الذي  
أمر به حال غيبة الموكل يكون مشترياً للموكل ولا يملك الشراء لنفسه ما لم يخرج عن الوكالة وهو يملك انراج  
نفسه عنها عند حضور الموكل لا عند غيبته اه والله تعالى اعلم سئلت في الوكيل برّد المصوب  
او الاستعارة هل يجبر على فعل ما وكل فيه فالجواب نعم قال المحقق ابن نجيم في القوائد الزينية لا جبر  
على المتبرع فلا يجبر الوكيل على فعل ما وكل فيه الا في مسائل الاولى اذا وكله في رد عين وغاب الثانية  
اذا وكله غاصب او مستعير في دفع عين الى مالكه او غاب وجب عليه الدفع حيث وجدته الثالثة في بيع  
الرهن اذا غاب موكله وحل الاجل يجبر على البيع لقضاء دين المرتن الرابعة الوكيل بالخصومة بطالب  
الخصم اذا غاب الموكل فانه يجبر على الخصومة وتفرع عليه ما في جامع الفصولين شهدا على وكالة في شيء  
والوكيل يجعّد تقبل لو ادّعاها الطالب لا المطلوب الخامسة الوصي اذا امتنع عن العمل بعد قبول الايصاء  
يجبره القاضي ولا يصح أن يعزل نفسه لان الميت اعتمد عليه فكان مترماً حيث قبله الاوصى القاضي قد  
عزل نفسه بحضرة القاضي اه والله تعالى اعلم سئلت في الوكيل بقبض الدين هل يملك الخصومة  
فالجواب نعم كل من وكل في شيء فانه يكون وكيله في الخصومة فيه اتماماً له فالوكيل بقبض الدين خصم  
تقبل البيعة عليه باستيفاء موكله او ابراءه الا في مسائل الاولى الوكيل بقبض العين لا يخاصم الثانية  
الوكيل يحفظ العين لا يخاصم الثالثة الوكيل بالملازمة لا يخاصم اه من الزينية والله تعالى اعلم  
سئلت فيمن وكل رجلاً في حق من الحقوق ولم يشترط له أجر او هو ليس بمن يملك اطلاق التوكيل بالاجرة  
فهل لا يستحق اجرا فاجبت نعم انه لا يستحق اجرا والحال هذه والمسألة في المجلة من مادة ١٤٦٧ ألف  
واربع مائة سبعة وستين والله تعالى اعلم سئلت في الوكيل بالبيع اذا باع ونهى المشتري عن الدفع الى  
موكله فدفع هل يصح دفعه حتى لا يطالبه الوكيل بعد فالجواب نعم يصح دفعه وليس للموكل المطالبة  
بالثمن بعد دفعه قال في الدر المنثور ولا يشتري من البائع الوكيل منع الثمن عن الموكل لانه اجتنى من العقد فان  
دفعه اليه صح دفعه ولو منع من الوكيل استحساناً ولا يطالبه الوكيل ثانياً لعدم الفائدة في الاخذ ثم الدفع  
اه ومثله في التنوير والله تعالى اعلم سئلت في الوكيل المشروط في عقد الرهن هل ينعزل  
بعوت الرهن او المرتن فالجواب لا ينعزل قال في الملتقى فان شرط في عقد الرهن لا ينعزل بالعزل ولا  
بعوت الرهن ولا المرتن اه والله تعالى اعلم سئلت في تاجر بعث بضاعة لتاجر آخر في بلدة أخرى  
ليبيعه او يرسل ثمن اليه مع من يشاء من الواردين وكانت عادة التجار كذلك فباعها وأرسل ثمنها اليه  
فزعّم بها انه لم يصل اليه هل يكون القول قول الباعث المذكور فالجواب نعم يكون القول قوله  
بمعينه اذ بعثه مع من يخاره وبراءة أمينه لا تبطل أمانته بالارسال مع من ذكر وعما تحقيقه  
في التنوير والله تعالى اعلم سئلت فيمن وكل رجلاً في بيع عين فادّله لا تبعها الا بمحضه فلا  
فباع بغير حضوره هل يجوز ذلك عليه فالجواب لا يجوز ذلك عليه قال في الخانية ولو وكله بالبيع

مطلب في الرهن اذا وكل  
المرتن ببيع الرهن  
مطلب اشترى الوكيل  
بغير فاحش

مطلب وكيل بشراء معين  
فاشترى لنفسه

مطلب الوكيل برّد المصوب  
او المستعارة يجبر

مطلب الوكيل في القبض  
وكيل في الخصومة

مطلب ركه ولم يشترط له  
أجر اما الحكم  
مطلب لاشترى من الوكيل  
منع الثمن عن الموكل

مطلب اذا شرطت الوكالة  
في الرهن لا ينعزل الوكيل  
بالعزل ولا بعوت الرهن  
مطلب ارسل اليه بضاعة  
ليبيعه او يرسل ثمن اليه

مطلب قال لا تبع الا بشهود

ونهاه عن البيع الا بشهود او بالبيع بغير حضور الشهود وبغير محضر فلان اه  
والله تعالى اعلم سئلت فيمن وكل آخر وكالة فاعة فاعة شاملة هل تصح فالجواب نعم تصح  
ويملك الوكيل فيها كل شيء الا الطلاق والعقاق والهبة والصدقة على المقتضى يدملك التزويج ولو بعاققة  
له موم قول قاضيان تداول البياعات والانسكحة فيملك أن يزوجه امرأه بعد أخرى أفنى بذلك الخبير  
الرملي وقال ان هذه المسألة وضع لها الشيخ زين الدين رسالة مستقلة هذه احصاها والله تعالى اعلم  
سئلت في الوكيل بالبيع اذا رد عليه المبيع بعيب وكان الرديئة أو نكول هل له الرد على الموكل  
والحالة هذه فالجواب نعم قال المحقق الزبلي ولورد المشي تروى المبيع على الوكيل بالمبيع بعيب بيعة  
أو نكول رده على الاخر اه والله تعالى اعلم سئلت هل يملك الوصي توكيل غيره فيما له أن ينفذه  
بنفسه في حق اليتيم فالجواب نعم الوصي يملك أن يوكل غيره بكل ما يجوز له أن يعمل به في أمور  
اليتيم كما في الانقروى وأدب الاوصياء وأفنى به في الحامدية والله تعالى اعلم سئلت في رجل له  
خادم أرسله الى تاجر ليأتيه منه بأمعة معروفة فأناهاه تاجر بغيرها وهو يقول اني رسول من  
فلان فالثمن عليه لا على فله يكون القول قول الرسول أجيبوا تخرجوا فاجبت نعم يقبل قول  
الرسول بيمينه وحينه فلا يطالب بالثمن وقد أفنى بذلك في الحامدية قال منتهى المحقق ابن عابدين  
وهذا اذا لم يشتر الخادم من التاجر باضافة العقد الى نفسه بل أضافه الى المرسل أو قبض بدون عقد أو لا  
على وجه الرسالة أما لو أضاف العقد الى نفسه ثم ادّعى انه رسول فلا يصدق اه والله تعالى اعلم سئلت  
عن وكله رجل بخصومة كل أحد فاحضر الوكيل رجلاً وادّعى عليه فأقر بوكالته فقال الوكيل للقاضي  
دعني أقوم البيعة على الوكالة لتكون لي حجة على غيره فهل يجيبه القاضي لذلك فالجواب نعم يجيبه  
لذلك ويقتبل بيئته ويجعله وكيله مع المقر وغيره أفاده قاضيان والله تعالى اعلم سئلت عن ادّعى  
أرضاً بالوكالة من زيد ان ملك موكله وبرهن على ذلك فقال ذواليد انه ملكي وقد أقرت به بوكلك ولم يكن  
له بيعة على اقرار الموكل وطالب عين الموكل وهو غائب فهل للقاضي الحكم للموكل قبل اليمين فالجواب  
نعم للقاضي أن يحكم بموكله فلو حضر الموكل وحلف أنه لم يقر له بقي الحكم على حاله ولو نكل بطل الحكم  
أفاده في جامع الفصولين في أحكام الوكلاء والله تعالى اعلم سئلت عن وكل رجلاً بالاقرار هل  
يصح ولا يكون اقراراً من الموكل قبل اقرار الوكيل فالجواب نعم قال الانقروى في فتاويه والتوكيل  
بالاقرار صحيح ولا يكون التوكيل به قبل الاقرار اقراراً من الموكل وعن الطواويس معناه أن يوكله  
بالخصومة ويقول له خصم عني فاذا رأيت حقوق مذمة أو عار علي فأقر بالمذمة يصح اقراره على الموكل  
كذا في البرازية والله تعالى اعلم سئلت عن وكل رجلاً لا غائباً بشيء من الأشياء فلما بلغ الغائب  
ذلك ردة الوكالة ولم يعلم الموكل ثم قبل الوكيل الوكالة هل يصح قبوله بعد رده فاجبت نعم يصح ذلك كما  
في الانقروى نقله عن الخانية والله تعالى اعلم سئلت عن رجل وكل آخر في القيام على  
داره واجارتهما وقبض أجرهما وفي بيعها هل له أن يبيعهما أو يرميها شيئاً فالجواب ليس له ذلك وليس  
هو وكيله في خصومتهما ولو هدم منها رجل شيئاً كان وكيله في خصومته لانه استهلك شيئاً في يديه وكذا  
لو أجزها من رجل فبعد ذلك الرجل الاجارة كان خصمها حتى يثبتها وكذا اذا سكتها او جحد الاجارة من  
كافي الحاكم والله تعالى اعلم سئلت عن رجل وكله في بيع مائة الف في هل يصح  
وكيلاً بل لا عند قبوله فالجواب قال في التكملة نقله عن البدائع وأما ركن التوكيل فهو الايجاب  
والقبول فلا يجاب من الموكل أن يقول وكنت بكذا أو وافعل كذا أو أذنتك أن تفعل كذا ونحوه الى أن  
قال والقبول من الوكيل أن يقول قبلت وما يجزى مجزاً ثم قال ففان قلت ما الفرق بين التوكيل  
والارسال فان الاذن والامر توكيل كما علمت فقلت الرسول أن يقول له أرسلتك أو كن رسولاً يعني في كذا

مطلب يملك الوكيل وكالة  
عامة كل شيء الا الطلاق  
والعقاق الخ

مطلب في رد المبيع على  
الوكيل بالمبيع  
مطلب يملك الوصي توكيل  
الغير

مطلب أرسل خادمه لتاجر  
ليأتيه منه بأمعة الخ

مطلب فيمن وكل بخصومة  
كل أحد

مطلب ادّعى الوكيل ما كنه  
أرضاً لموكله وبرهن الخ

مطلب لو وكله بالاقرار  
لا يكون اقراراً

مطلب وكل غائباً فترد ولم  
يعلم الموكل ثم قبل صح  
مطلب وكله على التمام  
بداره ايجاراً وقبضاً ليس  
له تعميمها

مطلب اذا قال له أذنتك في  
بيع كذا كان وكيلاً



اه والله تعالى أعلم **سئلت** في الوكالة هل يصح تعاقبها فاجاب نعم قال في التكملة ومنها  
 أي ومن أحكام الوكالة صحة تعاقبها إذا قال إذا حصل مالي فاقبضه أو إذا قدم من فقهه أو إذا أنبت  
 شيئا فأنبت وكسلي في قبضه أو إذا قدم الحاج فاقض ديوني **سئلت** اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن قولهم الوكيل لا يعتبر إقراره إلا في مجلس القاضي هل هو على عمومته فاجاب ان قولهم ذلك  
 خاص بوكيل الخصومة دون الوكيل العام فانه يعتبر إقراره على موكله مطلقا في مجلس القاضي أو غيره كما  
 صرح بذلك ابن نجيم في رسالته في الوكالة العامة ونقله في التكملة والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن  
 وكل رجلا في كل حق له أو في خصوص منه في كل حق هو له هل يصح هذه الوكالة فاجاب نعم كانت له  
 في التكملة عن البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل يحوز ربة تصرف في عقاره معلوم داخل يده  
 بالارث من أوائله وهو في حوزة مدة تزيد على خمسين سنة قام الآن رجل حاضر عالم بالتصرف مشاهد  
 له ساكت بلا عذر شرعي يدعي أن بعض ذلك العقار وقف عليه من أحد أجداده فهل لا تسمع دعواه والحال  
 ما ذكر وهل إذا حكم حاكم شرعي بطلان الوقف ينفذ حكمه ولا يجوز نقضه أجيبوا نؤجروا **سئلت** فيمن  
 نعم لا تسمع دعواه والحال ما ذكر لمنع الفقهاء من سماع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة وقد نص في المجلة  
 من مادة ١٦٦١ ألف وست مائة واحد وستين على أن دعوى أصل الوقف لا تسمع بعد ست وثلاثين  
 سنة **سئلت** والجواب عن الفصل الثاني في حكم الحاكم الشرعي إذا كان مستوفيا لما يطلب فيه شرعا ينفذ  
 ولا يجوز نقضه كما أفق بذلك المحقق الرمي وهو في فتاويه الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** في وكيل  
 يبيع متاع مات بعد بيعه وقبض منه بمجهلا هل يضمن الثمن حينئذ وهل يقبل قول ورثته أنه دفعه لموكله  
 حال حياته بلا نفقة فاجاب انه رفع مثل هذا السؤال لصاحب الخيرية فاجاب عنه بقوله نعم يضمن  
 ولا يقبل قول ورثته أنه دفعه في حياته بالبرهان لأنه بموته عن تجهيل تقرري تركته الضمان فلا بد للخروج  
 من عهدته من البيان اه والله تعالى أعلم **سئلت** في وكيل بالابراء أضاف الإبراء إلى نفسه لا إلى  
 موكله هل لا يصح حينئذ فاجاب نعم لا يصح قال في الأشباه الوكيل بالابراء إذا أبرأ ولم يرضه أهله إلى  
 موكله لم يصح اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أراد السفر فقالت له زوجته لا تسافر حتى تجعل  
 معي تأويل فاني أخاف أنك لا ترجع إلى فقال لها زوجها ان غبت عنك سنة فقله لان وكيل في طلاقك  
 إذا أنفأ أبرأتني من صداقك المؤخر ومن نفقة العدة فتجاوزت غيبته السنة فأبرأتته زوجته مما ذكر  
 وطلقها الوكيل المذكور على ذلك فهل يقع هذا الطلاق ولا يخصص بالمجلس فاجاب نعم كان في  
 الخيرية وعبارته انهم يقع الطلاق المنشؤن إلى الوكيل لأنه وكيل محض فلا يقيده بالمجلس ولا يشوبه تعليق  
 بحكمه حكم التوكيل اه وفي الأشباه ما من كتاب الوكالة مانصه الوكالة لا تقتصر على المجلس بخلاف  
 التاميك اه والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل وكل أخاه في نقل زوجته إلى منزله فغته أبوها فهل يلزمه  
 التعزير والحالة هذه فاجاب ما في الخيرية وهذا نصه قد كثر في كلام علما التوكيل بنقل الزوجة  
 وجوازها سواء كان أخا أو أجنبيا ويصير طالب الوكيل بالنقل كطالب الموكل فلا يجوز للأب منه ما عنه  
 وعنه يصير آثارا من تكا معصية لا حذفيها وإذا ارتكب مثل ذلك بعزرها اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
 في الوكيل إذا خالف الموكل إلى ما هو خير هل ينفذ على الموكل فاجاب ما في الخلاصة وهذا نصه  
 الوكيل إذا خالف أمر الأمر أن كان خيرا في خير في الجنس بان وكله ببيع فرسه بألف درهم فباعه  
 بألف ومائة ينفذ ولو وكله ببيع فباعه بمائة دينار لا ينفذ عليه وان كان خيرا اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** في التوكيل بشرأ الاخية هل يتقيد بشرائها في السنة الحاضرة أيام النحر فاجاب  
 نعم يتقيد بذلك قال قاضيان والتوكيل بشرأ الاخية يتقيد بشرائها في تلك السنة في أيام النحر وكذا  
 التوكيل بشرأ الفهم يتقيد بأيام البر في تلك السنة وكذا التوكيل بشرأ الجدي يتقيد بأيام الصيف في تلك

مطلب يصح تعاقب الوكالة  
 مطلب الوكيل العام يصح  
 إقراره في مجلس القاضي  
 وغيره  
 مطلب وكله في كل حق له يصح  
 مطلب لا تسمع دعوى أصل  
 الوقف بعد ست وثلاثين  
 سنة  
 مطلب إذا كان الحاكم  
 مستوفيا لشرائطه لا ينفذ  
 مطلب وكيل باع وقبض  
 ثم مات بمجهلا  
 مطلب في الوكيل بالابراء إذا  
 أضاف الإبراء لنفسه  
 مطلب قال ان غبت عنك  
 سنة فقلان وكيل في طلاقك  
 مطلب وكل أخاه بنقل زوجته  
 مطلب في الوكيل إذا خالف  
 موكله  
 مطلب قال اشترى أخية  
 تقيد بتلك السنة

السنة حتى لو اشترى ذلك في أيام التخيية من السنة الثانية والفهم والجد في السنة الثانية لا يجوز اه  
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن وكيل يقبض مال برهن على كالة وحكمها فاجاب ان الطالب  
 مات قبل دعواه فلا حق للوكيل في القبض هل يكون هذا دفعا صحيحا **سئلت** فيمن يكون دفعا  
 صحيحا كافي جامع الفصولين من الفصل العاشر في التناقض وفيه أيضا من ذلك المبحث مانصه المدعي  
 عليه جاء بالبراءة فقال المدعي كنت صيا وقت الإبراء فالقول له لأنه أسنده إلى حالته وهو دونه منافية للضمان  
 اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل بالبيع إذا أخذ بالثمن كفيلا أو رهنا للاستيفاء فتوى أي  
 هلك ما على الكفيل من الثمن أو ضاع الرهن في يده هل يضمن الوكيل الثمن للموكل والقيمة للرهن  
 فاجاب ان لا يضمن لان الوكيل أصيل في الحقوق وقبض الثمن منها والكفالة توثيق به لا رهنان  
 وثيقة الجانب الاستفاء فيما كمل الوكيل بخلاف الوكيل يقبض الدين لأنه يفعل نيابة وقد أنابه في قبض  
 الدين دون الكفالة وأخذ الرهن والوكيل بالبيع يقبض أصالة ولهذا لا يملك الموكل تجزئه عن قبض الثمن  
 كافي الهداية ولو وهب الوكيل الثمن من المشتري أو أبرأه أو حط منه أي بعض الثمن جاز عند  
 الطرفين ويضمن الوكيل الثمن كله في الحال وعند أبي يوسف لا يجوز اه من شرح مجمع الانهر والله  
 تعالى أعلم **سئلت** في الوكيل بالبيع إذا باع نسبة فقال الموكل انما أمرتك بالنقد وقال الوكيل  
 بل أطلقت ولم تقيد بالنقد فهل يكون القول للموكل فاجاب نعم يكون القول له بيمينه لان الأمر  
 مستفاد من جهة وفي المضاربة يصدق المضارب لان الأصل في المضاربة العموم والاطلاق فيعبر قوله  
 مع الممين اه من الفتاوى العطاءية والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل له خصومة مع آخر فوكل  
 فيها وكيلين هل لأحدهما أن ينفرد بالخصومة أم لا فاجاب نعم لأحدهما ذلك قال في معين الأحكام  
 لو وكل وكيلين بالخصومة فلا حدهما الافراد بالخصومة وليس له أن يقبض وقال زفر لا ينفرد أحدهما  
 اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن تاجر يتعاطى بيع بضائع الناس بأمرهم إياه فباعها بثمن معلوم  
 ويعمل الثمن من ماله لا رباها على أن يأخذ أثمانه لنفسه إذا قبضها فأفلس المشتري فهل للبائع المذكور  
 استرداد ما دفعه من ماله لا رباب البضائع فاجاب نعم له أن يرتد ما دفعه لهم كافي حواشي المحقق أبي  
 السعود على من لا مسكين من باب الوكالة بالبيع والشرأ والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل بالبيع  
 هل يملك البيع إلى أجل مطلق فاجاب ان بيعه إلى أجل مخصوص عند أبي حنيفة بما إذا كان  
 للتجارة فإن كان للعمارة فلا يجوز كالمراة إذا دفعت غزلا إلى رجل ليبيعه لها فهو على البيع بالنقد وبه  
 يفتي ومقيد أيضا بما يبيع الناس فان طول المدة فلا يجوز اه من حواشي أبي السعود والله  
 تعالى أعلم **سئلت** في رجل يبيع بقاء الدين إذا صرف مال الموكل في مصالح نفسه ثم قضى الدين  
 بمال نفسه هل يكون متبرعا فاجاب نعم يكون متبرعا في قضاء دين الموكل كافي أبي السعود عن  
 الخانية والله تعالى أعلم **سئلت** عن قدم بلدة فاستأجر فيها دارا ونحوها ثم علم أنها دار تركه الله  
 أبوه فادعاه هل تقبل دعواه والحالة هذه فاجاب نعم كافي حواشي المحقق الرمي على جامع الفصولين  
 نقل عن البحر عن العيون ونصه وفي العيون قدم بلدة واشترى أو استأجر دارا ثم ادعاه قائلاً بأنه دار أبيه  
 مات وتركها ميراثا وكان لم يعرف وقت الاستيلاء لا يقبل والقبول أصح اه قال الرمي قوله واشترى  
 يدل على أنه لو قاسم فهو كذلك وهي واقعة الفتوى قاسم مع كرمائم اطاع على أن الجميع لو اذمه غرسه  
 بيده مات وتركه ميراثا ولم يعلم بذلك وقت القسمة قال والظاهر ان قوله قدم بلدة ليس بقيد بل لأنه غالب  
 محل الخفاء وإذا كان مقيما لا يخفى غالبا يؤيده ما قدمه من قوله شرأه أبي في صغري تأمل اه والله  
 تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل بالشرأ إذا اشترى ثمن مؤجل هل يتأجل في حق الموكل أيضا  
 فاجاب نعم نعم يتأجل في حقه أيضا قال أبو السعود فان اشترى ثمن مؤجل يتأجل في حق الموكل

مطلب دفع المطلوب الوكيل  
 بان موكل مات  
 مطلب المدعي عليه جاء  
 بالبراءة فقال المدعي كنت  
 اذالك صيدا  
 مطلب في وكيل أخذ بالثمن  
 كفيلا الخ  
 مطلب لو وهب الوكيل  
 الثمن من المشتري أو أبرأه  
 مطلب إذا باع وكيل البيع  
 نسبة  
 مطلب لأحد الوكيلين  
 بالخصومة أن ينفرد بها  
 مطلب باع الوكيل وعجل  
 الثمن من ماله  
 مطلب هل يملك وكيل  
 البيع أن يبيع إلى أجل  
 مطلب وكيل قضاء الدين  
 صرف مال الموكل ثم قضى  
 الدين من مال نفسه  
 مطلب قدم بلدة واستأجر  
 دارا ثم ادعاه  
 مطلب الوكيل بالشرأ إذا  
 اشترى ثمن مؤجل يتأجل  
 على الموكل أيضا



أيضا بخلاف ما إذا اشتراه بمقدّم أجله البائع كان للوكيل أن يطالبه به حالا اه والله تعالى أعلم بحكمه  
 في جامع النصولين الاقرار بالمهبة اقرار بهبة صحيحة لاصالة الصحة فيكون اقرار ايهبة وقبض لان قبض  
 المهبة بمنزلة القبول والاقرار بالعقد اقرار بركني العقد والصحيح انه ليس اقرار ايهبة صحيحة اه ذكره في  
 الفصل العاشر في التنازع **سئلت** عن رجل له اولاد اشتهر في حياته عقار ايماله واقر  
 ائمه بانه من خالص ماله وانه لا حق له فيه ثم مات الاب فقام بعض اولاده على اخيهما بان العقار لا يهيم  
 لان اخاهم كان حال حياة والده تحته وليس له مال يخصه وارادوا دخاله في جملته لانه لا يسمع  
 دعواهم بعد اقرار ائهم المذكور فالجواب نعم لا يسمع دعواهم بعد اقرار ائهم المذكور ووارثه  
 لابنه في الامتياز بوزن اباهم لو كان حيا لا يسمع دعواهم كذلك لقيامهم مقامه قال في التنقيح  
 لان ما يمنع صحة دعوى المورث يمنع صحة دعوى الوارث لقيامه مقامه اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن ورثة تقاضوا ائمة مورثهم بعد ان اعترفوا بانه اوصى بثلاث ماله في وجوده الخير ثم قام بعضهم يدعي  
 غنما فاحشافي القسمة وقد كانوا اقرروا باستيفاء جميع حقوقهم وينكر الوصية المذكورة فلهذا لا يسمع  
 دعوى هذا الاثم بعد الاقرار بالاستيفاء ولا يعتبر انكاره للوصية بعد اقراره بها **فاجبت** نعم  
 لا يسمع دعوى هذا القائم بعد اقراره بالاستيفاء جميع حقه قال في الخيرة واذا اقر بالاستيفاء لا يصح  
 دعوى الذين بعده مطلقا ولا يعتبر انكاره للوصية بعد اقراره فانه مؤاخذ بمقتضى اقراره ففي الخيرة  
 وغيرها المرء مؤاخذ باقراره والله تعالى أعلم

مطلب هل يكون ممر  
 بالمهبة اقرار ايهبة صحيحة أم لا  
 مطلب رجل له اولاد اشتهر  
 أحدهم عقار ايماله واقر  
 ائمه انه له

مطلب اعترف الورثة بالوصية  
 وقسموا ثم قام بعضهم يدعي  
 الذين الفاحش

### كتاب الاقرار

**سئلت** عن اثنين تقارروا تصادقا انه ماله بناء ثم مات أحدهم فاهل يرثه الاخر فالجواب  
 ان هذا السؤال قد رفع لقارئ الهداية فاجاب عنه بما نصه هذا يصح في حق ائ كل منهما من الاثر  
 لافي ثبوت نسب كل منهما مامن الجد ولا بد ان يبين في الاقرار انه ابن عم شقيق اولاب فان ثبت ذلك  
 بالبينه صح في ثبوت النسب أيضا اه والله تعالى أعلم **سئلت** في المتدعي عليه اذا طلب من  
 المتدعي الصلح عن المال المتدعي هل يكون اقراره **فاجبت** نعم يكون اقرار بخلاف طلب الصلح عن  
 الدعوى فانه لا يكون اقرارا كما أفنى بذلك شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى ونقل الكفوي  
 عن البرازية والذخيرة ما نصه طلب الصلح والبراء عن الدعوى لا يكون اقرارا وطلب الصلح والبراء عن  
 المال يكون اقرارا اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى على ورثة ان مورثهم اوصى له بثلاث ماله  
 فأقر له واحد منهم وانكر الباقي فكيف الحكم فالجواب انه يؤخذ من المقر ما يخصه قال في  
 جامع النصولين أحد الورثة اقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه وفاقا ترك ثلاثة بنين وثلاثة آلف فأخذ  
 كل ألفا فادعى رجل ان الميت اوصى له بثلاث ماله وصدة أحدهم فالقياس ان يأخذ منه ثلاثة أخماس  
 ما في يده وهو قول زفر في الاستحسان ثاب ما في يده وهو قول علماء ائهم اه والله تعالى  
 أعلم **سئلت** عن قال في حال حتمه وطوعه ان جميع ما في منزله لزوجتي فلانة ثم مات المقر عن ورثة  
 خاصه الزوجة فيما احتوى عليه المنزل هل يصح اقراره فتخص زوجته بجميع ما في المنزل يوم الاقرار  
 فالجواب نعم تختص بذلك في القضاء عملا باقراره ونقل الكفوي عن المحيط ما نصه سئل الفقيه أبو  
 القاسم عن رجل اقر في حتمه ان جميع ما هو داخل في منزله فهو لامرأته سوى ما عليه من الثياب ثم مات  
 المقر وله ابن فادعى الابن ان ذلك لا يهيمه قال في المسألة فتوى وحكم أما الفتوى فكل شيء علمت الزوجة انه  
 صار لها بمثلك الزوج اياها يبيع صحيح أو هبة أو مهر فهي في سعة من منعه وما لم يكن لها فيه ملك لا  
 يصير لها ملكا بهذا الاقرار فيمانيه ائهم ائهم الله تعالى ويكون ذلك تركه الميت وأما الحكم فالشهود

مطلب تصادقا اثنان انه ما  
 ابناء

مطلب طلب الصلح عن المال  
 اقرار

مطلب اقر بعض الورثة  
 بالوصية وانكر الباقي

مطلب قال جميع ما في منزلي  
 لزوجتي

اذا شهدوا على ذلك الاقرار عند القاضي يقضى له ما في الدار يوم الاقرار اه وهذا بخلاف قوله جميع  
 ما أمركه فهو وان كان فانه هبة لا تجوز بدون القبض كما في المحيط والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن اقر  
 ان عليه لفلان بن فلان الفلاني كذا فجاء رجل يزعم انه هو المسمى بذلك الاسم وطالب منه ما كان اقر له به  
 فقال المقر ما أردت هذا بل أردت آخر يسمى بهذا الاسم فهل يصدق ولا يقضي عليه فالجواب قال  
 أبو السعود في فتح المعين من بحث الشهادة على الشهادة ما نصه ولو اقر أن عليه لفلان بن فلان الفلاني  
 كذا فجاء رجل بهذا الاسم وادعاه وقال أردت به رجلا آخر مسمى بذلك صدق قضاء ولا يقضى عليه بالمال  
 اه نقلا عن البحر عن البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن اقر بحق له من هل يؤاخذ باقراره  
 وهل اذا قال كنت كاذبا في اقرارى وطالب عين المقر له انه ما كان كاذبا يجاب لذلك **فاجبت** نعم بما في  
 الخيرة من أوائل الاقرار وهذا نصه نعم يؤاخذ المقر باقراره باجتماع علماء المسلمين ونص علماء الخيفية  
 اقرتم قال كنت كاذبا فيما أقرت به يحلف المقر له انه ما كان كاذبا فيما أقر ولا مبطلا وهذا قول أبي يوسف  
 رحمه الله تعالى وهو استحسان وأما أبو حنيفة ومحمد ورجه الله تعالى فقالا لا يحلف المقر له بل بعد  
 الاقرار يلزم المقر بما أقر من غير عين على المقر له ويجبس حتى يوفي ما أقر به اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** فيمن اقر بعين في يد غيره لا يخرج وصلة اليه هل يؤمر بتسليمها الاخر المقر له فالجواب  
 نعم كما في البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن اقر بحق فمكذبه المقر له فهل يبطل اقراره فالجواب  
 نعم قال في الاشباه ما المقر له اذا كذب المقر يبطل اقراره الا في الاقرار بالحرية والنسب ولاء العتاقة كما  
 في شرح المجمع مع الاشارة الى التحتمل النقض ويزاد الوقف فان المقر له اذا رد ثم صدقه صح كما في الاسعاف  
 والطلاق والنسب والرق كما في البرازية اه بحر وفوفيه تكرار النسب كالا يخفى والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن الاقرار هل يجامع البينة **فاجبت** نعم بما في الاشباه والاقرار لا يجامع البينة لانها  
 لا تقام الا على منكر الا في أربع في الوكالة والوصاية وفي اثبات دين على الميت وفي استحقاق العين  
 من المشتري كذا في وكالة الخاتمة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل اقر لزوجته حال  
 حتمه بدين معلوم ومات فهل يؤاخذ باقراره فالجواب نعم كما في الحامدية من أوائل الاقرار  
 والله تعالى أعلم **سئلت** مرارا عن اقر لاخته بعقار وان اسمه في الحجة عارية هل يؤاخذ باقراره  
**فاجبت** نعم والمسألة في التنقيح من الاقرار والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن اقر بدين ثم ادعى  
 ان بعضه ربا برهن عليه هل يقبل برهانه فالجواب نعم يقبل برهانه كما في النتيجة نقلا عن مخ الغنار  
 والله تعالى أعلم **سئلت** في وارث اقر بان استحقاقه في تركه أبيه مثلا كذا لا غير والحال ان  
 استحقاقه شرعا أكثر من ذلك فهل يصح اقراره ويؤاخذ به فالجواب قال في الخيرة الاقرار اذا كان  
 بحال شرعيا بطل ومنه الاقرار بسهام زائدة لوارث على حقه من الفريضة الشرعية كما أفنى به الشيخ  
 زين بن نجيم وهو في الاقرار من فن الفوائد من الاشباه اه مثلا لو مات عن ابن وبنت فأقر الابن ان التركة  
 بينهم مائة فبين بالسوية فالأقرار باطل كما في الاشباه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن اقر على طريق  
 التلجئة هل يصح اقراره فالجواب لا يصح اقراره ولا يؤاخذ به قال في التنقيح نقلا عن حوائى الخيرة  
 الرمي على البحر ما نصه ثم كالا يجوز بيع التلجئة لا يجوز الاقرار بالتلجئة بان يقول لا آخراني اقر  
 لك في العتاقة بغير عوضا على فساد الاقرار لا يصح اقراره وان ادعى أحدهما ان هذا الاقرار هزل  
 وتلجئة وادعى الآخر انه جد فالحق القول الذي الجدة وعلى الآخر البينة قال في البرازية قال في علسك كذا  
 فقال صدقت يلزمه اذ لم يقل على وجه الاسعاف والقول المنكر الاستهزاء بمنه والظاهر انه على  
 قول الاشباه فالأقرار باطل قبل عليه بنفى صحة الاقرار والحالة هذه ما لم يرد اقراره بالارث ادعى ان يكون التركة  
 بينهم مائة فبين بالسوية الاجازة أو غيرهما مع وجود القليل كاهو ظاهر اه جوى

مطلب اقر فلان بن فلان  
 فجاء رجل وادعى انه المسمى  
 بذلك

مطلب يؤاخذ المقر باقراره  
 طالب اقرتم قال كنت كاذبا

مطلب اقر بعين في يد غيره  
 اقرتم وصلة له يؤمر بتسليمها

مطلب في بطلان الاقرار  
 بتكذيب المقر له

مطلب الاقرار لا يجامع  
 البينة الا في أربع

مطلب اقر لزوجته حال  
 حتمه بدين يؤاخذ به

مطلب اقر لاخته بعقار وان  
 اسمه في الحجة عارية

مطلب اقر بدين ثم ادعى ان  
 بعضه رب

مطلب اقر وارث بان  
 استحقاقه في تركه أبيه كذا

وهو أكثر  
 مطلب اقر على سبيل

التلجئة لا يصح



نفي العلم لانه على فعل الغير اه والله تعالى أعلم سئلت عن اقراره المستأجرة لرجل هل  
يقضى به له ويخرج منها المستأجر فاجبت بان هذه المسألة في رد المختار من الاجارة عن الولوالجية  
بهذا اللفظ اقراره لرجل بعد ما أجرها صح في حق نفسه لا في حق المستأجر فاذا مضت المدة يقضى للمقرر  
له اه والله تعالى أعلم سئلت عن اقراره بان هذا الشيء مشترك بيني وبين زيد أو شركة فهل يكون  
مقراله بالنصف فاجواب نعم يكون مقراله بالنصف ومطابق الشركة يحسم على النصف عند أبي  
يوسف وعند محمد ما ينسره المقر ولو قال في الثلثين موصولا لصدق وكذا قوله بيني وبينه أولى وله كما إذا  
أحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم سئلت في ارث المقر له حيث لا وارث للمقر غيره  
هل يقتصر عليه أو ينتقل الى فرع وأصله فاجبت بان يكون مقتصر عليه فلا ينتقل الى أصله  
ولا الى فرع لانه بمنزلة الوصية كما في حواشي الدرر لابن عابدين والله تعالى أعلم سئلت فيمن أقر  
بأنه وله عمة أو خالة فهل يرث حيثئذ فاجواب لا يرث والارث للعممة أو الخالة لان نسبته لم يثبت فلا  
يرث الارث المعروف كما نقله ابن عابدين عن الدرر والله تعالى أعلم سئلت فيمن أقر  
لشخص معين هل تسمع دعواه بعد ذلك الشخص المعين بحق سابق على البراء فاجواب  
لا تسمع دعواه عليه بشئ سابق على تاريخ البراء كما نص عليه كثير من علمائنا وللمحقق الشرنبلالي رسالة  
سمها تنقيح الاحكام في الاقرار الخاص والعام أجاب فيها بان البراءة العامة بين الوارثين مانعة  
من دعوى شئ سابق عليه عينا أو ديناً براث أو غيره وأطال فيها بما ينبغي ونقل جملة منها ابن عابدين  
في حواشيه على الدرر في تنقيحها للعامدية والله تعالى أعلم سئلت عن أبرأ غيره من جميع  
حقوقه فسكت المبرأ هل يصح البراء بدون قبول فاجواب نعم يصح ولا يحتاج الى القبول كما في  
حواشي الجوى على الاشباه والله تعالى أعلم سئلت عن أبرأ ابرأ عاماً ثم أقر بعد البراء بالمال  
المبرأ منه هل يعود بدسقاطه فاجواب انه لا يعود كما نقله الكفوي عن جامع الفصولين اه وفي  
فتاوى الامام الفريزى رحمه الله تعالى من أواخر كتاب الدعوى اذا أقر بالدين بعد البراء منه لم يلزمه كما في  
القوائد الزينية نقلها عن التتارخانية نعم اذا ادعى عليه ديناً بسبب حادث بعد البراء العام وانه أقر به يلزمه  
اه بحروفه والله تعالى أعلم سئلت عن اقراره ليس وارثاً لفلان ثم ادعى انه وارثه وبين جهة  
الارث هل تقبل دعواه ولا يضره التناقض فاجواب تقبل دعواه الارث ولا يضره التناقض  
اذ التناقض في النسب عفو كما في الدر المختار من دعوى النسب ومثله في فتاوى على أفندي والدرر ولو قال  
وارث تركت حتى في الشركة لم يبطل حقه أمال وقال برئت من تركه أبي بيرا الغرماء عن الدين بقدر  
حقه اه والله تعالى أعلم سئلت فيمن أقر بالطلاق بناء على فتوى بعض العلماء ثم تبين عدم  
الوقوع فهل لا يضره اقراره السابق فاجواب نعم قال في الاشباه اذا أقر بالطلاق بناء على ما أفتى  
به المأثري ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كما في جامع الفصولين والله تعالى أعلم سئلت عن  
أقر في مرض موته لاجنبى بدين هل يعتبر من ثلث المال أو من جميعه فاجواب انه يعتبر من جميع  
المال لان الثلث قال في الدرر من أوائل باب العتق في المرض من كتاب الوصية مانعه حتى ان الاقرار  
بالدين في المرض ينفذ من كل المال اه وكتب عليه في الرد مانعه قوله حتى ان الاقرار الخ  
أى لغير الوارث اه والله تعالى أعلم سئلت عن اقراره في يد غيره انها وقف على كذا ثم  
اشتراها هل تصير وقفاً باقراره فاجواب نعم كافي الاسعاف ونص عبارته اقراره في يده غير  
انها وقف ثم اشتراها أو ورثها صارت وقفاً مؤخذاً له بزمعه اه فافائدة فاجواب نعم قال في الاشباه رجس مات  
عن ثلاثة اعبد له ابن فقط فادعى رجل ان الميت أوصى له بعبد يقال له سالم فأنكر الابن وأقر بانه أوصى  
له بعبد يقال له زيد فبرهن المدعى قضي له بسالم ولا يبطل اقرار الوارث له بيزيد وعماه فيه والله

مطلب اقراره بعد ان  
أجرها صح في حق نفسه

مطلب اقراره بالشركة مع زيد  
كان اقراراً بالنصف

مطلب اقراره لزيد بالارث  
اقتصر عليه

مطلب اقراره بعمه أو خالة

مطلب البراء العام مانع  
من سماع الدعوى

مطلب هل يصح البراء  
بدون قبول

مطلب فيمن أقر بعد البراء

مطلب اقراره ليس وارثاً  
ثم ادعى انه وارث

مطلب اقراره بالطلاق بناء على  
فتوى مفت

مطلب اقراره للمريض لاجنبى  
يعتبر من جميع المال

مطلب اقراره بانها وقف  
ثم اشتراها

مطلب فيمن مات عن ثلاثة  
اعبد الخ

تعالى أعلم سئلت عن اقراره زوجته بان في ذمته لها كسوة ماضية هل يؤاخذ باقراره  
فاجواب قال في الاشباه واذا اقرار بان في ذمته لها كسوة ماضية ففي فتاوى قارى الهداية انه  
يلزمه ولكن ينبغي للقاضي ان يستفسرها اذا ادعت فان ادعتا بلا قضاء ولا رضى لم يسمعها للسقوط  
والاسماع ولا يستفسر المقر اه يعنى اذا اقرار بان في ذمته حل على ان يقضاه أو رضى فيلزمه اللهم الا اذا  
صدقت المرأة انه انغير رضاها وبلا قضاء بعد اقراره المطلق فينبغي ان لا يلزمه اه والله تعالى أعلم  
سئلت عن امرأة أقرت حال صحته بان جميع ما عندها وتحت يدها والودها وان عارية عندها هل  
يصح اقرارها فاجواب ان هذه المسألة رفع الغير الرمى فأجاب عنه عاينه نعم يصح ذلك والحالة  
هذه اه والله تعالى أعلم سئلت في اقرار المبيع للوارث هل يصح فاجواب نعم قال في الخيرية  
واقرار المبيع لو ارثه كقاره لاجنبى فيقضى به اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل أراد رد المبيع  
الذى اشتراه بعيب على بائعه فبرهن البائع على اقرار المشتري انه باعه من رجل ولم يمينه هل يقبل منه  
ذلك ويسقط حق الرد فاجواب قال في القوائد الزينية الاقرار للمجهول باطل الا في مسألة ما اذا رد  
المشتري المبيع بعيب فبرهن البائع على اقراره انه باعه من رجل ولم يمينه قبل وسقط حق الرد كما في بيوع  
الذخيرة اه ومثله في الاشباه والله تعالى أعلم سئلت فيمن قال لا تخر لا حق لي في ذلك ثم ادعى  
عليه انه كفي له فيما على فلان من الدين هل لا تسمع دعواه المذكورة بعد قوله المزبور فاجواب  
نعم قال في التنقيح واذا أقر الرجل أنه لا حق له قبل فلان دخل تحت البراءة كل حق هو مال أو ليس بمال  
كالكمال بالنفس والقصاص وحق القذف وما هو دين بدل عما هو مال كالثمن والاجرة أو وجب بدلا عما  
ليس بمال كالمهر وارش الجنسية وما هو مضمون كالغصب أو أمانة كالوديعة والامارية والاجارة وانما  
دخل تحت البراءة الحقوق كلها ما هو مال وما ليس بمال لان قوله لا حق لي في ذلك في موضع النفي  
والنكارة في موضع النفي نعم وقوله قبل فلان لا يخص الامانات لان قبل كان يستعمل في الامانات تستعمل  
في المضمونات أيضاً قال فلان قبل فلان أى ضمنه قالوا وليس في البراءة كلمة أعم وأجمع من هذه  
الكلمة لانها توجب البراءة عن الامانات والمضمونات وعما هو مال وما ليس بمال وعما فيه والله  
تعالى أعلم سئلت عن واهب اقراره بان الموهوب له قبض الموهوب في المجلس ثم قال لم يقبضه  
وكنيت كاذباً في اقراره بالقبض وطالب عين الموهوب له فهل يجاب بذلك فاجواب نعم يجاب بذلك على  
قول أبي يوسف خلافاً لما عوى هذا الخلاف لو أقر المشتري بقبض المبيع ثم ادعى انه لم يقبضه وطالب من  
التقاضى تحليف البائع بالله لقد سلمته الى المشتري بحكم هذا الشراء الذى يدعيه والبائع لو أقر بقبض الثمن ثم  
ادعى انه لم يقبضه أو أقر بالبائع بالمبيع ثم أنكر وقال أقرت كاذباً أو أقرت كاذباً والمشتري لو أقر بقبض  
دينه وأشهد عليه ثم أنكر قبضه وأراد تحليف المدين والمقر بدين لو أنكر الدين وقال أقرت به كاذباً وأراد  
عين المقر له الكل على خلاف مروي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى يؤخذ لان المعتاد في بين الناس أن البائع  
يقرب قبض الثمن والمشتري يقبض المبيع للاشهاد وان لم يقبضه وكذا المستقرض يكتب أولاً خط الاقرار  
ويشهد عليه قبل قبض المال عادة فلو منع التناقض صح الدعوى والتحليف بطول حقوق الناس  
اه من جامع الفصولين في الفصل الخامس عشر والله تعالى أعلم سئلت عن فلان قال ان الدين  
الذى لي بذمة فلان لفلان الفلاني وان اسمي في السند المكتوب على فلان المدين عارية فهل يصح اقراره  
هذه اقراره فاجواب نعم يصح اقراره هـ اذا فؤاخذ به قال التمر تاشي في فتاواه وكذا ان قال الدين  
الذى لي على زيد فهو لم يرد ولم يسطه على القبض ولكن قال واسمي في كتاب الدين عارية صح ولو لم يقل  
هذه المبيع اه والله تعالى أعلم سئلت عن مريض له دين على وارثه فمريض يقبضه من  
وارثه فهل يصح اقراره فاجواب لا يصح اقراره له قال في جامع الفصولين ولو للمريض دين على وارثه

مطلب اقراره في ذمته  
لزوجته كسوة ماضية

مطلب اقراره حال الصحة  
ان ما عندها والودها  
مطلب اقراره المبيع لو ارثه  
كقاره لاجنبى

مطلب الاقرار للمجهول  
باطل الا في مسألة  
مطلب فيمن قال لا حق لي  
قبل

مطلب اقراره الواهب ان  
الموهوب له قبض ثم قال لم  
يقبض وكنيت كاذباً

وقف على هذه الفروع المهمة

مطلب قال الدين الذى لي  
على فلان هو فلان واسمي  
عارية

مطلب اقراره وهو مريض  
يقبض الدين من وارثه



فأقرت بقضه لم يجز سوا، وجب الدين في صحته أولا على المريض دين أولا مريضه أقرت بقض مهرها فلو ماتت وهي زوجته أو ممتدة لم يجز أقرارها والابان طلقها قبل دخوله جاز اه والله تعالى أعلم

سئلت فبين أقرت في مرض موتها بان زوجته كذا من مؤجل مهرها وماتت عن ورثة كذبوها في ذلك فهل يصح أقرارها لها بذلك فالجواب نعم قال في البرازية أقرارها لها بمهرها إلى قدر مثله صحيح لعدم التهمة فيه وان بعد الدخول اه والله تعالى أعلم سئلت عن الأقرار جبرا واكرها هل يصح فالجواب لا يصح أقرار المكره قال في الهندية نقلا عن النهاية وكذا الرضى والطوع بشرط حتى لا يصح أقرار المكره اه والله تعالى أعلم سئلت في زوجين لا وارث لهما من ماله أصحى كل منهما صاحبه بجميع ماله هل يصح هذه الوصية فيختص حتى منهما بجميع متروك الميت منهما ولا ينافي بين بيت المال فالجواب أن مثل هذا السؤال قد رفع لخير الدين الرملي وهذه عبارته سئل في زوجين لا وارث لهما من ماله من ماله سوى الآخر أدا أن لا يخرج تركته واحدا منهما الغير زوجته فالحيلة فأجاب عنه بما نصه الحيلة أن يصحى كل واحد منهما الآخر بجميع ماله ولا يمنع بيت المال عندئذ لأنه غير وارث اه وفي الشريعة لا ية ولو لم يكن هناك وارث آخر فأوصى لزوجته أو وصته تصح الوصية اه والله تعالى أعلم سئلت عن صبي مرأى أقر بالبلوغ وقاسم الوصي ثم أنكر بلوغه فهل تجوز قسمته ولا يقبل قوله اني كنت غير بالغ فالجواب ما نقله الانقروى عن الممادية وهو هذا صبي أقر أنه بالغ وقاسم الوصي فان كان مرأى عاجزا قسمته ولم يقبل قوله بعده انه كان غير بالغ وان لم يكن مرأى عاجزا يعلم ان مثله لا يحتمل لم تجز قسمته ولم يقبل قوله انه بالغ قال الصدر الشهيد وبهذه المسألة تبين انه بعد ثنتي عشرة سنة يشترط شرط آخر لصحة الأقرار بالبلوغ وهو أن لا يكون بحال لا يحتمل مثله بل يكون بحال يحتمل مثله وفي فتاوى ظهير الدين في هذه المسألة ان لم يكن مرأى عاجزا بان كان لا يحتمل مثله عادة لا يصح أقراره بالبلوغ وقبل ثنتي عشرة سنة ان كان مثله يحتمل عادة يصح اه والله تعالى أعلم سئلت عن أقرتين أو غسيرة من الحقوق ثم قال كنت كاذبا في أقرارى وطلب عين المقر له ما كان كاذبا فيما أقر به فهو ليجاب لذلك فالجواب انه يجاب لذلك فيختلف المقر له أن المقر ما كان كاذبا فيما أقر به كافي للتنقيح من كتاب الأقرار اه والله تعالى أعلم سئلت عن ادعى على زيد مالا فقال زيد لا يحتمل له عني هل يكون أقرار بالمال فالجواب نعم يكون أقرارا منه بالمال المدعى كافي قاضيان اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل يده عقار فأقر أنه وقف عليه وعلى أولاده ثم على الفقراء هل يصح أقراره ويكون وقفا عليهم فالجواب قال في الاسعاف ولو أقر انه وقف عليه وعلى أولاده ونسله أبدا ومن بعدهم على المساكين يقبل قوله ولا يكون هو الواقف له لان العادة جرت أن يكون الوقف عليهم من غيرهم اه والله تعالى أعلم سئلت مرارا عن ورثة أبيهم عقار فأقروا بان أباهم موقوفه واختلفوا في الجهة فكل واحد ذكر جهة فكيف الحكم في هذه الحادثة فالجواب ما في الاسعاف ولو كانت أرض في يد ورثة فأقروا ان أباهم موقوفه واسمى كل واحد منهم وجه اغبر ما سمى الآخر يقبل القاضي أقرارهم والولاية عليها اليه فيصرف غلة حصته كل واحد منهم فيما ذكره لانه لا تهمة فيه ولو كان فيهم صبي غير غائب توقف حصته ما الى الادراك والقدم ومن أنكر منهم الوقفية تكون حصته ملكا اه والله تعالى أعلم سئلت عن أقر بان هذه الأرض صدقة موقوفة من جدتي على أولاده ونسله هل يجوز أقراره هذا فوافجت نعم قال في الاسعاف ولو قال هذه الأرض صدقة موقوفة على ولد جدتي جاز ويكون المقر من جهة الموقوف عليهم الا أن ثبت انها كانت ملك المقر وقت الأقرار بالوقف فينسخ ما يجوز للرجل أن يفسقه ويبطل منهما مالا يجوز له أن يفسقه اه والله تعالى أعلم سئلت عن أقران العقار الفلاني وقف على كذا ومات فادعى ورثته انه ملك لمورثهم هل يصح دعواهم والحالة هذه فالجواب ما في فتاوى الانقروى وهو - ذانصه

مطلب في أقراره لزوجته  
مهرها الى قدر مثله معتبر  
مطلب لا يصح أقرار المكره  
مطلب في زوجين لا وارث لهما أو وصى كل منهما الآخر بجميع ماله  
مطلب أقر بالبلوغ وقاسم الوصي ثم أنكر البلوغ  
مطلب انما يعتد به الأقرار بالبلوغ اذا كان المقر بحال يحتمل مثله  
مطلب أقر ثم قال كنت كاذبا  
مطلب ادعى على زيد مالا فقال كفل عني كان أقرارا بالمال  
مطلب يده عقار أقرانه وقف عليه  
مطلب أقروا ان أباهم موقوفه واختلفوا في الجهة  
مطلب أقر بان هذه الأرض موقوفة من جدتي  
مطلب أقر زيد بوقف لا تسمع دعوى ورثته انه ملك

أقرانه وقف فلان ومات لا تصح دعوى الورثة انه ملك مورثا على ما أقر به أبو السعد اه وفيها أيضا نقلا عن التتارخانية مانصه ويجب أن يعلم ان قول من في يده أرض هذه الأرض وقف أقرار بالوقف وليس بابتداء وقف حتى لا يشترط له شرائط الوقف اه والله تعالى أعلم سئلت عن أقر لا آخر بسهم في داره ثم بيعت داره ملاصقة لتلك الدار فقام المقر له بالسهم على المشتري بالشفعة فأنكر المشتري جواره وزعم أن ذلك السهم ليس له فاحتج السفيح عليه بأقرار المقر المذكور له بذلك السهم ولم يثبت ان السهم المذكور ملكه يبيع أو نحوه من أسباب الملك فهل والحالة هذه لا حق له في الشفعة فوافجت نعم لا حق له في الشفعة قال المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى في حواشيه على الدر المختار مانصه فوافجت رأيي بخط شيخ مشايخنا من لا على عن جواهر الفتاوى ما حصله أقر بسهم من الدار ثم باع منه البقية لاشفعة للجار ذكره الخصاص وأنكره الخوارزمي والمذهب ما قاله فالرواية منصوبة في أقر بدار لا آخر وسلمها ثم بيعت دار بجنبها لاشفعة للمقر له في قول أبي حنيفة ومحمد دخل فلا يابى يوسف اه أى لان الأقرار حجة قاصرة ومقتضاه أن لاشفعة للمقر أيضا مؤاخذه له بأقراره اه كلام المحقق المذكور رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم سئلت عن الشاهد اذا أقر بالرجوع عن الشهادة في غير مجلس القاضى وأشهد على نفسه وبالاتزام المال هل يلزمه ذلك فالجواب لا يلزمه ذلك قال في التنوير من باب الرجوع عنها شرطه مجلس القاضى اه قال محشي ابن عابدين وتنوقف حجة الرجوع على القضاء به أو بالضمان خلافا لمن استبعده كانه عليه في الفسخ ويتفرع على اشتراط المجلس انه لو أقر شاهدا بالرجوع في غير المجلس وأشهد على نفسه به وبالاتزام المال لا يلزمه منى ولو ادعى عليه بذلك لا يلزمه اذا صادقا أن لزوم المال عليه كان بهذا الرجوع اه والله تعالى أعلم سئلت عن الأقرار في ضمن دعوى فاسدة هل يكون صحيحا فالجواب نعم فساد الدعوى لا يوجب فساد الأقرار كافي جامع الفصولين لو ادعى دارا فقال المدعى عليه في دفعه انك أقرت قبل هـ ذاك بعتها منى وأراد تخليف المدعى عليه فله ذلك ولو برهن يقبل وتندفع دعواه وهـ ذاك الوادعى أولا بسبب في دعوى صحيحة فلو لم تصح دعواه بسبب ثم ادعاه مطلقا ذكر في ذاتي أولا بسبب الشراء فظهر ان الدار المدعى بها لم تكن يوم الدعوى في يد المدعى عليه حتى لم تصح الدعوى بل كانت في يد غيره ثم المدعى ادعاه في مجلس آخر على ذى اليد ما كما مطلقا فقبل تسمع وقد قيل لا تسمع وهو الاصح اذا أقراره بالشراء لم يفسد ولو فسدت دعواه اه وفي البرازية وان كانت دعواه الملك بسبب لم تصح فان ادعاه على غير ذى اليد ثم أعاد الدعوى صحيحة على ذى اليد وادعاه ما كما مطلقا لا تسمع لان فساد الدعوى لا يمنع الأقرار اه والله تعالى أعلم سئلت عن قال من الورثة لا دعوى في التركة هل تبطل دعواه فيه بعد ذلك فالجواب قال في الدرر قال أحد الورثة لا دعوى في التركة لا تبطل دعواه لان ما ثبت شرعا من حق لازم لا يسهط بالاستقاط كما لو قال لست ابنك اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل ادعى دارا وشهد له بها رجل فردت شهادته لثمة هل تكون شهادته أقرارا بها للشهود له فالجواب نعم قال في التكملة لو ادعى شخص عينا في يد غيره فشهد له بها شخص فردت شهادته لثمة ونحوها كتفرد الشاهد ثم ملكها الشاهد يؤمر بتسليمها الى المدعى اه والله تعالى أعلم سئلت فيما لو كتب في صك أن فلانا باع الدار الفلانية لفلان بيعا صحيحا وشهد بذلك شاهد وكتب شهادته فيه فهل تكون كتابة شهادته فيه بالبيع الصحيح أقرارا للبائع بالمال فالجواب نعم قال في التكملة بخلاف ما لو كان الصك مكتوبا فيه بيعا صحيحا أو نافذا فان كتابة الشهادة عليه حينئذ تكون اعترافا له بالمال فلا يصح بعد ذلك أن يدعيه لنفسه اه والله تعالى أعلم سئلت عن ادعى على آخر لا أقر ولا أنكر هل يكون أقرارا بالمال فالجواب قال في القنية ولو قال المدعى عليه لا أقر ولا أنكر فهو على صورة الانكار وقيل أقرار بقوله لا أنكر وفي اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى لو قال

مطلب فقول من يده أرض انه وقف أقرار بالوقف وليس انشاء فلا يشترط فيه شرائط الوقف  
مطلب أقر لا آخر بسهم في داره ثم بيعت داره ملاصقة لها فلا حق للمقر له في الشفعة  
مطلب في شاهد أقر بالرجوع عن الشهادة  
مطلب فساد الدعوى ولا يوجب فساد الأقرار الذي تضمنته  
مطلب في وارث قال لا دعوى في التركة لا تبطل دعواه  
مطلب شهد بدار زيد كانت شهادته أقرارا لها  
مطلب شهد في صك ان فلانا باع كذا مائعا صحيحا كانت شهادته أقرارا للبائع  
مطلب في مدعى عليه قال لا أقر ولا أنكر



الخصم للقاضي لا أقول ولا أنكر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجبره القاضي ولكن يدعوا المدي  
بشهوده وقال ابن أبي ليلى لا أدعه حتى يقرأ وينكر **سئل** قال من له ما اتفقنا عليه ليس  
بأقرار ولا بكن أبو حنيفة جعله إنكارا وابن أبي ليلى عزله المسكوت قال أسدنا وهو كذا رأيت في سبيع  
وكلمة (مت) ومن إشارة لجدالاته (وسبيع) ومن لا سبيح واليه تعالى أعلم **سئل** عن رجل وهو  
مريض مرض الموت ليس له شيء في الدنيا مات فقام بعض ورثته يدعي على زوجته أن له كذا وكذا  
وطالب تحليفها فهل له ذلك **الجواب** نعم قال في القنية مريض قال في مرض موته ليس له شيء في  
الدنيا مات فقام بعض الورثة أن يخافوا زوجة المتوفى وابنته على أنهما لا يعلمان شيئا من تركه المتوفى  
بطريقه أه أي بتعيينه كافيها مشاهدا والله تعالى أعلم **سئل** عن سارق ضرب حتى أقر بالسرقه  
هل يصح إقراره فيؤاخذ به **الجواب** نعم قال في الدر المختار من كتاب السرقه ما نصه وفي إكراه  
البرازية من المشايخ من أفتى بصحة إقراره بهامكرها أه قال محشيه المحقق ابن عابدين قوله بصحة إقراره  
بهامكرها أي في حق الضمان لا في حق القسط أه لكن أفتى شيخ الاسلام على أفندي بعدم صحة إقراره  
وفي الكفوى وظاهر المتن على عدم صحة إقراره مكرها وأفتى بعدم الصحة المولى المرحوم كبريتي  
مصطفى أفندي أه والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل مات عن زوجة وبنت فقسما التركة فجاء رجل  
ادعى أنه ابن عم الميت لا بويه فهو عاصبه فعارضته البنت بأنه كان أقر أنه من ذوى الارحام لا من العصبه  
وبرهنت على ذلك فهل يكون هذا دفعا صحيحا **سئل** نعم يكون دفعا صحيحا كما أفتى بذلك شيخ  
الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى ونقل العلامة الكفوي عن الدرر مانصه ادعى ميراثا بالعصوبة فدفعه  
أن يدعي خصمه قبل الحكم إقراره بأنه من ذوى الارحام اذ يكون حينئذ بين كلاميه تناقض ثم نقل عن  
العمادية مانصه ولو أقام بينة أنه ابن عمه لا بويه وأقام الدافع أنه ابن العم لا له لا بويه قبل القضاء بالاول  
كان دفعا أه والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل مات عن زوجة وله ورثة فهل ترث معهم **الجواب**  
نعم قال في المنتف وكذلك لو أقرا ميراثا فصدقه وله ولد أو اب أو غيرهم من الورثة فانها ترث معهم أه  
والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل مات عن زوجة وله ورثة فهل ترث معهم **الجواب** نعم  
أقررت به بعد دعواك أقررت بالبراءة هل تدفع دعوى المدعي عليه **سئل** فاجبت لا ولو برهن أنك  
والله تعالى أعلم **سئل** فممن ادعى أن ابن عمه ورث فاجابه خصمه بأن أبالك أقر أنه ملكي وبرهن  
هل يكون هذا دفعا صحيحا **الجواب** نعم قال في جامع الفصولين ادعى أن ابن عمه ورث فاجابه خصمه بأن أبالك أقر أنه ملكي وبرهن  
خصمه أن أبالك أقر أنه ملكي **سئل** عن رجل مات عن زوجة وله ورثة فهل ترث معهم **الجواب** نعم  
بدن هل يصح إقراره **الجواب** نعم قال في جامع الفصولين السكران من خمر وأشربة متخذة من تمر  
وزبيب كنيذ ومثل وغيرهما عند تنفذه نصر فانه كطلاق وعتق وإقرار بدن وعين وتزويج صغير  
وصغيرة وإقرار واستقراض وهبة وبه أخذ عامة المشايخ أه من الفصل الرابع والثلاثين وفي التنوير  
إقرار السكران بطريق محظور أي ممنوع صحيح في كل حق فلو أقر بقود أقيم عليه الحد في سكره وفي  
السرقه يضمن المسروق كما بسطه سعدى أفندي في باب حصة الشرب الا في ما يقبل الرجوع كالردة وحذ  
الزنا وشرب الخمر وان سكر بطريق مباح كشربه مكرها لا بيه بل هو كالغشاء أه مع مزيد من  
شرحه للملائي واختلافوا في حد السكران فقليل من لا يعرف الأرض من السماء ولا الرجل من المرأة  
وبه قال الامام الاعظم وقيل من في كلامه اختلاط وهذيان وهو قولهما وبه أخذ أكثر المشايخ أه من  
التكملة والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل مات عن زوجة وله ورثة فهل ترث معهم **الجواب** نعم  
فمنع هل يلزم التأخير **الجواب** قال الخبير الرمي ان علانية بحضور الشهود يؤخذ به في الحال وان قاله

مطلب مريض قال ليس  
لشي في الدنيا

مطلب ضرب السارق حتى  
أقر

مطلب ادعى الارث  
بالتصيب فدفع بانه أقر  
انه من ذوى الارحام

مطلب أقر برزوجه وله  
ورثة ترث معهم

مطلب ادعى ما لا دفعه  
خصمه بالأقرار بالبراءة الخ

مطلب ادعى أن ابنا وبرهن  
فدفعه خصمه بأن أبالك أقر  
انه ملكي

مطلب في إقرار السكران  
بدن

مطلب اختلافوا في حد  
السكران

مطلب قال لا أقولك بدنيك  
حتى تؤخره عني

سأصح التأخير وليس له أن يطالبه حتى يحل أجله الذي أحله كافي الهداية والكافي والدرر ولتمت  
الاجرو وغيرهما من الكتب المعتمدة أه والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل أقر على نفسه بجنابة هل يسرى  
إقراره الى مولاه **الجواب** لا وقد سئل الخبير الرمي رحمه الله تعالى عما نصه **سئل** عن رجل  
ادعى على من جنابة موجهة للدفع أو الفداء هل إذا أقر القن أو نكل عن البين ينفذ على مولاه ويلزمه دفعه  
أو فداؤه وهل إذا ادعى الجنى عليه على المولى يخلف وهل إذا خلف يخلف على نفى العلم أم على البت واليقين  
**سئل** فاجاب **الجواب** إقرار القن المحجور بجنابة موجب دفعه أو فداءه لا ينفذ على مولاه وكذلك النكول لا يوجب  
ذلك وإذا ادعى على المولى بذلك فيمينه على نفى العلم بذلك اذ هو على فعل الغير كما هو ظاهر أه والله تعالى  
أعلم **سئل** عن رجل أقر بالتمتد على فرس فلان منه لا فلان منه القيمة فزعم أن قيمته عشرين درهما  
مثلا وزعم ربه أن قيمته ثلاثون فهل يكون القول قول المتمد **الجواب** نعم قال في الخيرية القول  
في مقدار القيمة قول المتمد بيمينه وعلى المقر له البينة على الزيادة التي يدعيها وهذا باجماع علماءنا أه  
والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل مات أبوه عن ابن وزوجه فطلبت مهرها من التركة فأقر به الابن  
نم أخسره العدول بانها كانت أبرأته منه فهل تسمع دعواه الابن بعد إقراره لها ببقاء المهر في ذمة أبيه  
**الجواب** نعم تسمع دعواه الابن والحالة هذه لان التناقض في محل الخفاء عفو وقد سئل عن مثل هذا  
في الخيرية فاجاب بقوله تسمع دعواه لانه محل الخفاء كما هو ظاهر أه والله تعالى أعلم **سئل** عن  
قال لا تخولنا نعتد على هل يكون إقرارا **الجواب** لا يكون إقرارا بخلاف ما لو قال لا تخبره ان له على  
حقاقه اختلف في كونه إقرارا وصح كل من القولين قال ابن الشحنة شارح الوهبانية  
وليس بلا تشهد مقرافته \* ولو قال لا تخبر خلف مسطر  
أه والله تعالى أعلم **سئل** فممن قال داري هذه فلان هل يكون هبة أو إقرارا **الجواب** انه  
يكون هبة فيقتضى التسليم فلا يتم الابيه كما هو حكم الهبة بخلاف ما إذا لم يضمنه لنفسه كان قال هذه الدار  
فلان فانه يكون إقرارا فلا يتوقف على القبول والقبض قال في الوهبانية  
ومن قال ملكي ذا لذا كان منشأ \* ومن قال هذا ملك ذا فهو مظهر  
أه والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل مات عن زوجة وورثة آخرين فأقروا لها بالزوجية  
ودفعوا لها الميراث ثم قاموا عليها هامة عين انها كانت مطلقة بانها حين موته وانهم لم يملوا بالطلاق وطلبوا  
منها ترخيص ما أخذته فهل يقبل منهم **الجواب** نعم قال الحموي في حواشي الاشباه قد اغتفروا  
التناقض في كثير من المسائل التي يظهر فيها عند المدعي قال ولا بأس بذكر ما حضر من ذلك **سئل** عن رجل  
مسألة الاقرار بالزواج فلو قال هذه رضيتي ثم اعترف بالخطا بصدق في دعواه الخطا وله أن يترجعه بانه  
ذلك وهذا مشروط بما إذا لم يثبت على إقراره بان قال هو حق أو صدق أو كاذب وأشهد عليه بذلك شهودا  
**سئل** ومنها **سئل** تصديق الورثة الزوجة على الزوجية ودفع الميراث لها ثم دعواهم استرجاع الميراث بحكم  
الطلاق المانع منه حيث تسمع دعواهم لقيام المذنب في ذلك لم حيث استحبوا الحال في الزوجية  
وخفيت عليهم البينة **سئل** ومنها ما إذا ادعى المكتوب بدل الكتابة ثم ادعى العتق قبل الكتابة لانه  
يخفى عليه العتق كذلك **سئل** ومنها ما إذا استأجر دارا ثم ادعى ملكها على المؤجر وانها صارت الى المستأجر  
ميراثا من أبيه اذ هو عاينها **سئل** ومنها ما إذا استأجر ثوبا مطويا في جواب أو منديل أو غير ذلك فلما نشره  
قال هذا متاعى سمعت دعواه وقيامت بيمينه فالدعوى مسموعة مع التناقض في جميع هذه الصور مطلقا  
لموضع العذر على الراجح المفتي به ومن المشايخ من اعتبر التناقض في جميع هذه الصور وفتح سمع الدعوى  
اذ تقدم ما يناقضه الا في مسألة الرضاع ومسألة كذاب القاضي المدعي في التناقض السابق وهي ما إذا أمر  
انسانا بقضاء دينه فزعم المأمور رانه قضاء عن أمر وصدقه الا أمر وكان الاذن بالقضاء مشروطا بالرجوع

مطلب في إقرار القن بجنابة

مطلب القول في مقدار  
القيمة قول المتمد

مطلب أقر لزوجه أبيه  
بالمهر فأخبرناه أبرأته منه  
عالم حياته

مطلب قال لا تشهد على  
لا يكون مقرا

مطلب قال داري فلان  
هبة لا إقرار

مطلب قد اغتفروا التناقض  
في كثير من المسائل



فرجع المأمور على الأمر بالمال الذي صدقه على أدائه لئلا يفتن بغير الدين بعد ذلك وأدعى على الأمر  
 المدينون بدينه وان المأمور لم يقضه شيئا وحلف على ذلك وقضى له القاضي على الأمر بأداء الدين فأداه ثم  
 ادعى الأمر على المأمور بما كان رجع به عليه بحكم تصديقه فهذه الدعوى مسموعة مع التناقض لان  
 القاضي أكذب المدعى الذي هو الأمر فيما سبق منه من تصديق المأمور حيث قضى عليه بدفع الدين  
 الى الدائن ما ناعا من الرجوع عليه بالمال ثم قال يعني ابن الغرس وهل يشترط لصحة سماع الدعوى ابداء  
 المدعى عذره عند القاضي والتوفيق بين الدعوى وبين ما سبق أو لا يشترط ذلك ويكتفي القاضي بما كان  
 العذر والتوفيق موضع نظر وخلاف والذي ينبغي اشتراط ذلك حتى ينتفي ظاهر التناقض وتسلم الدعوى  
 عن المعارض اهـ فليحفظ فانه مهم جدا اوله لثقلته بتمامه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المقر اذا كذب  
 المقر له ثم عاد المقر الى الاقرار فصدقه المقر له هل يصح الاقرار حينئذ فاجبت نعم يصح قال في الاشياء  
 المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره قال محمديه الجوى فلو عاد المقر الى الاقرار ثانيا فصدقه المقر له صح  
 ويكونان قد توافقا على الثاني ثم نقل عن الذخيرة ما نصه ولو أقر رجل بالبيع وبمحمد المشتري ووافقه المقر  
 في الجود أيضا ثم ان المقر له ادعى الشراء لا يثبت الشراء وان أقام المشتري بينة على ذلك وصدقه البائع على  
 الشراء ثبت الشراء اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل ادعى عليه آخر عيال فقال جميع ما يوجد  
 في تذكرة فلان أو في دفتره فأنام لم يترجم به هل يكون ذلك اقرارا بما يوجد فيه فاجواب لا يكون اقرارا  
 قال سيدي حسن الشرنبلالي في حواشيه على الدرر من الاقرار بمقتضى لوقال المدعي عليه كل ما يوجد في  
 تذكرة المدعي بخطه فقد التزم به ليس باقرار لانه قيد بشرط لا يلاعه فانه ثبت عن أصحابنا رجحهم الله تعالى  
 أن من قال كل ما أقر به على فلان فأنام قربه لا يكون اقرارا لانه يشبه وعدا اهـ والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن رجل مات عن ورثة بالغير وخلف من ابني دار مشتركة بينه وبين رجل آخر فاعترف الورثة بباقيها لذلك  
 الرجل ثم أخبرهم عدول من المسلمين بان مورثهم كان حال حياته اشترى بقية الدار من ذلك الرجل حال  
 صغرهم بحيث صار جميع الدار لمورثهم فقاموا على ذلك الرجل وادعوا الجهل بالامر وانخفاء فهل تسمع  
 دعواهم بالباقي ولا يضرهم التناقض لانه في موضع الخفاء فاجواب نعم تسمع دعواهم بالباقي ولا  
 يضرهم التناقض لانه في موضع الخفاء وقد سئل حامدا فندى رحمه الله تعالى بمثل هذا السؤال فاجاب  
 بقوله نعم اشترى دار الابنه الصغير من نفسه وأشهد على ذلك وكبر الابن ولم يعلم بما صنع الاب ثم ان الاب باع  
 تلك الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع ابوه فادعى الدار فقال  
 المشتري انك متناقض لان الاستئجار اعتراف ان الدار ليست ملكك هذه المسألة صارت واقعة الفتوى  
 وقد اختلفت اجوبة المفتين في هذه والصحيح ان هذا لا يصح دفعا وان ثبت التناقض فيه لان هذا تناقض  
 فيما طريقه طريق الخفاء والتناقض في مثله لا يمنع صحة الدعوى اهـ من فتاوى عطاء الله افندي عن  
 التناقضانية اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** فمن أقر داره لرجل ثم أقر لرجل بدين وأراد فسخ الاجارة  
 وبيع الدار في الدين هل له ذلك فاجواب نعم له ذلك في قول أبي حنيفة خلافا لصاحبه قال قاضيان  
 صاحب الدار أقر بالدين على نفسه وكذبه المستأجر قال أبو حنيفة يصح الاقرار ويفسخ القاضي الاجارة  
 بينهم ما أقر به بالدين وقال صاحباه لا يصح اقراره وهذه ثلاث مسائل احدها هذه والثانية المرأة اذا  
 أقرت على نفسها بالدين لغير الزوج وكذا الزوج صح اقراره ها هو يكون للفرج أن يجسها بالدين والثالثة  
 المحبوس بالدين اذا أقر به بعض ماله لرجل ينقب به أوله بعض ورثته عند أبي حنيفة يصح اقراره حتى يقضي  
 القاضي بغيره ويخرج من الحبس اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** فمن استأجر دارا باسمه وكتب في  
 ذلك صكاهم أقرانه استأجر تلك الدار لزيد وان اسمه في الصك عارية وصدقه المقر له في ذلك هل يكون اقرارا  
 بانه وكيل عن المقر له في ذلك فاجواب نعم قال في تنقيح الحامدية اذا أقر المستأجر ان اسمه عارية لفلان

مطلب في المقر اذا كذبه  
 المقر له ثم عاد المقر فصدقه

مطلب قال جميع ما في  
 تذكرة أو دفتره أنام لم يترجم  
 به لا يكون اقرارا

مطلب اشترى دار الابنه  
 الصغير وأشهد وكبر الابن الخ

مطلب أقر داره ثم أقر  
 بدين وأراد فسخ الاجارة  
 وبيع الدار

مطلب استأجر دارا باسمه  
 ثم أقرانه استأجرها لزيد وان  
 اسمه في الصك عارية

في عقد الاجارة وصدقه المقر له في ذلك كان اعترافا منه بان العاقد وكيل عن المقر له في ذلك وحيث يحكم  
 انه وكيل لحقوق العاقد من المطالبة بالاجارة وتوجه الخصومة انما هي لمن باشر العقد وهذا هو المعتمد الذي  
 عليه المتون والنسوخ من ان حقوق المقر له في الاجارة ترجع للوكيل اهـ معز بالبحر والله تعالى أعلم  
**سئلت** فمن قاسم شركاه في عقار ثم ادعاه كله هل يكون اقرارا به على القسم اعترافا بان المقسوم  
 مشترك فلا تصح دعواه المذكورة فاجواب نعم قال في التنقيح الاقدام على الاقسام اعتراف بان  
 المقسوم مشترك نعم كتب المحقق ابن عابدين في رد المحتار نقلا على المقدسي اقسام التركة ثم ادعى أحدها  
 أن أباه كان جعلا له هذا الشيء المعين ان كان قال في صغرى يقبل وان مطلقا اهـ قال لان دعوى الجهل  
 هنا فيما يخفى والتناقض في محل الخفاء عفو اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن اقرار الرهن بقبض  
 المرتن الرهن هل يصح فاجواب ما في التنقيح وهذا نصه ولو شهد الشهود على اقرار الرهن بقبض  
 المرتن ولم يشهدوا على معينة القبض كان الامام يقول لا يقبل ثم رجع وقال يقبل كما هو قولهما اهـ  
 معز بالبرازية والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل أقر انه قتل فلانا بالسيف ولم يذكر انه كان عمدا  
 أو خطأ هل يقتض منه فاجواب لا يقتض منه بذلك ولكن يجب الدية في ماله كافي التنقيح  
 عن التناقضانية وفيه أيضا عن قاضيان ما نصه اذا أقر القاتل انه قتل خطأ وادعى الولي العمد فالدية  
 في مال القاتل لورثة المقتول اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** في مريض أقر لوارثه بدين وصدقه سائر  
 الورثة في حياته ثم مات من مرضه المذكور فهل لا كلام لهم بعد الموت فاجواب انهم متى صدقوه  
 حيا فلا حاجة الى تصديقهم بعد الموت ففي التنقيح أقر المريض لوارثه بدين فصدقه الوارث الاخر في ثم  
 مات المريض هل يكفي التصديق الذي كان في حياة المورث أو يحتاج الى تصديق آخر اجاب لا يحتاج  
 الى التصديق الجديد اهـ معز بالي نظام الدين وفيه أيضا المريض اذا أقر لوارثه بعين وصدقه بقية الورثة  
 في حياته بذلك لا حاجة الى التصديق بعد الموت بخلاف الوصية بما زاد على الثلث فانه لا ينفذ الا باجارة  
 الورثة بعد موت الموصي اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** في اقرار الوصي الذي هو ليس بوارث بدين في  
 تركة الميت لا جنبي هل يجوز فاجواب انه لا يجوز قال في الذخيرة اذا أقر الوصي على الميت بالدين لا يصح  
 اقراره لكن لا يخرج به على ان يكون خصم للفرج فان أقام الفرع عليه بينة بالدين الذي أقر به تقبل  
 بينته ثم نقل عن عدة كتب ما نصه اقرار الوصي على الميت بالدين أو العين أو الوصية باطل لانه اقرار  
 على الميت واقرار الغير على الغير غير جائز وان اعتبر شهادة فهو شهادة فرد فلا يعتبر أيضا الا أن يكون  
 الوصي وارثا فيصح اقراره بالدين فقط في نصيبه فحسب اعتبار الورثة فيعتبر في حقه أو يشهد معه آخر  
 فيصح ما أقر به مطلقا في الانصاء كلها اعتبار الشهادة اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن رهن داره  
 واعترف بالقبض الا انه لم يتصل به القبض فاذا تصادقا على القبض والقبض هل يؤخذ بما أقراره  
 فاجواب نعم يؤخذ بما أقراره في اجارة جواهر الفتاوى ولو شهدوا على اقرار الرهن بقبض المرتن  
 ولم يشهدوا على معينة القبض كان الامام يقول لا يقبل ثم رجع وقال يقبل كما هو قولهما انقله الكتوي  
 عن البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** في مريض أقر بجميع ماله لا جنبي هل يصح اقراره  
 فاجواب نعم يصح اقراره بذلك اذا لم يكن عليه دين قال في الخاتمة المريض الذي ليس عليه دين اذا  
 أقر بجميع ماله لا جنبي صح اقراره ولا يتوقف اقراره على اجارة الورثة اهـ والله تعالى أعلم **سئلت**  
 في المشتري اذا أقر بقبض جميع المبيع لدى شهود عدول ثم ادعى النقص فهل لا تسمع دعواه بعد اقراره  
 المذكور فاجبت نعم لا تسمع دعواه والحالة هذه كافي تنقيح الحامدية من البيع والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن اقرار الناظر للاستأجر هل يصح اقراره على الدكان المستأجر هل يصح فاجواب ان هذا  
 السؤال رفع الى حامدا فندى فاجاب عنه بان اقراره لا يكون صحيحا والمسألة في التنقيح من الوقف وفي

مطلب الاقدام على القسم  
 اعتراف بان المقسوم مشترك

مطلب في اقرار الرهن  
 بقبض المرتن الرهن

مطلب اقرارني قتله بالسيف  
 ولم يقل عمدا يجب الدية

مطلب مريض أقر بدين  
 لوارثه وصدقه الورثة  
 في حياته

مطلب لا يجوز اقرار الوصي  
 بدين في التركة لا جنبي

مطلب رهن داره واعترف  
 بالقبض الخ

مطلب اقرار في مرضه  
 بجميع ماله لا جنبي صح  
 مطلب اقرار المشتري بقبض  
 جميع المبيع ثم ادعى النقص

مطلب لا يصح اقرار الناظر  
 على الوقف



الخيرية من الوقف نكول الناظر و اقراره على الوقف لا يصح اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن موقف عليه اقروه وهو بحال صحة وطوع ان الربيع يستحقه فلان دونه هل يصح اقراره **فاجبت** بما في الاشياء وهذا نصه اقرار الموقف عليه بان فلان يستحق معه كذا او انه يستحق الربيع دونه وصدة فلان صح في حق المقر دون غيره من اولاده وذريته ولو كان مكتوب الوقف بخلافه جـ لا على ان الوقف يرجع عما شرطه وشرط ما اقربه المقر اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن ولي صـ غير او وكيل كبير اقر عليه بالنكاح على بصح اقراره **فاجبت** بما لا يصح اقراره في التنوير وشرحه من باب الولي مانصه ولو اقر ولي صغيرا او صغيرة او اقر وكيل رجل او امرأة او مولى عبد بالنكاح لم ينفذ لانه اقرار على الغير الا ان يشهد الشهود على النكاح اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن اقر لزوجه انه طلقها الاثنا من مدة ثلاثة اشهر وصدفته على ذلك وزعت انها حاضرت ثلاث حيض فهل تصدق والحالة هذه **فالجواب** من فتاوى قارئ الهداية الذي عليه المتأخرون من علماء الثنا انها تعد من وقت الاقرار الا ان تقوم بينة على ما تصادق عليه ومذهب المتقدمين انها لا تصدق اه والله تعالى اعلم **سئلت** في اقرار الاب بقبض مهر بنته الصغيرة هل يصح **فاجبت** بما في البحر وهذا نصه واقرار الاب بقبض الصداق عند انكارها وعدم البينة غير مقبول ان كانت وقته بالغة والاقبول وفي البرازية اقر الاب بقبض الصداق ان بكر اصدق وان ثيبا لا وقد صرحوا قاطبة بان الاب عاك قبض صداق البكر البالغة ومن ملك الانشاء ملك الاقرار قال المحقق الرمي والذي يتحرر في هذه المسألة ان الاب اذا اقر بقبض مهر الصغيرة يصح اجاعا وبصدق الثيب البالغة لا يصح اجاعا وبصدق البكر البالغة فيه خلاف والاكثر على صحة ما لم يتقدم منها منى فاعتنم هذا التحرير اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن اشترى دارا ودفع ثمنها ثم قال اني اشتريتها من مال أبي هل يكون ذلك اقرارا بالدار **فالجواب** لا يكون اقرارا به الا لا يلزم من الشراء من مال الاب أن يكون المبيع للاب لانه يحتمل القرض والغصب وقد وردت ومالك لا يبيك فأضيف مال الاب للاب على طريقة التجوز ومنه قول الصديق لصديقه مالي مالك ومالك مالي فكيف يحكم بالدار للاب بذلك مع هذه الاحتمالات ما قال ذلك زور وية وثبات أفاده صاحب الخيرية أوائل البيوع اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن وصي سمع من اقرار الميت حال حياته ان فلان عليه كذا فهل يجوز له أن يدفع ذلك الدين بدون قضاء قاض **فالجواب** ما في كتاب آداب الاوصياء وهذا نصه وصي علم الدين باقرار الميت أو بالمعينة فله أن يؤدي وان كان بالشهادة لا الا أن يقضى به فان خاف أن يضمن وقد علم الدين باقرار لا يؤدي وفي البينة أن الوصي اذا علم الدين ولا يبيته يعني للدائن رد عند الدائن أو يبيع منها شيئا يعني من التركة بجنس الدين ثم يقول للورثة يخاصموه في استرداد الوديعة أو الثمن اه **فجاء** في قوله في الخاتمة ولو ادعى على الميت جارية بعينها الوصي يعلم انه المذموم وان الميت كان قد غصبها منه قال الجرجاني يدفعها الوصي الى المذموم لانه لو منعها منه يصير غاصبا ضامنا اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن اقر ثم أنكر هل يعتبر انكاره **فالجواب** لا يعتبر انكاره والحالة هذه قال في التكملة الاقرار المتأخر يرفع الانكار المتقدم والاقرار المتقدم يرفع الانكار المتأخر اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن ولي قتل اذني على رجلين بان ما قتله فشهدت البينة على أحدهما وأقر الآخر فهل يقتص منهما أو من أحدهما **فالجواب** ان هذه المسألة في التنوير وهذه عبارته ولو اقر رجل بانه قتله وقامت البينة على آخره قتله وقال الولي قتله كلاهما كان له أي للولي قتل المقر دون المشهود عليه اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن اقرار المجرع بان فلان لم يجرحني هل يمنع ورثته من الدعوى على فلان بذلك الجرح **فالجواب** نعم يمنعهم فلا تسمع دعواه عليه بذلك قال في التنوير قال المجرع لم يجرحني فلان ثم مات المجرع ليس لورثته الدعوى على الجراح مـ هذا السبب وكتب بحسبه ابن عابدين مانصه قوله ليس

مطلب اقرار الموقف عليه  
ان الربيع يستحقه فلان دون  
صح

مطلب لا يصح اقرار الولي  
على الصغير بالنكاح

مطلب نفقة المرأة من  
وقت الاقرار  
مطلب اقرار الاب بقبض  
الصداق ان بكر اصدق والا  
فلا

مطلب اشترى دارا ودفع  
ثمنها ثم قال اشتريتها من  
مال أبي الخ

مطلب الوصي اذا علم الدين  
له أن يؤديه

مطلب ادعى على الميت  
جارية بعينها والوصي يعلم  
انها للمذموم

مطلب من اقر ثم أنكر لا  
يعتبر انكاره

مطلب اقر رجل بالقتل  
وقامت البينة على غيره

مطلب اقر المجرع بان فلان  
لم يجرحني

لورثته الدعوى لان الوارث يدعى الحق للميت أولا ثم ينتقل اليه بالارث والمورث لو كان حيا لا تقبل دعواه لانه متمتع فكذا لا تسمع دعوى من يدعى له اه وقيد المحقق الطهطاوى كلام التنوير بالقتل العمد فليراجع كلامه والله تعالى اعلم **سئلت** في رجل اقر ببيع قارل زيدا ثم ادعاه بالوكالة لغيره هل تسمع دعواه **فالجواب** لا تسمع دعواه لغيره ولا لنفسه في جامع الفصولين مانصه من اقر ببيع لغيره فكل لا يملك أن يدعيه لنفسه لا يملك أن يدعيه لغيره بوجه أو بوصاية اه وفيه مانصه الاستمارة والاستيداع والاستيهاب من المذموم أو غيره وكذا الشراء والمساومة وما أشبهه من الاجارة وغيره تمنع صاحبها من دعوى المالك لنفسه أو غيره اه قال بحسبه الخبير الرمي كالا سترهان وهي واقعة الفتوى لانه اقرار بانه لا ملك له فيه اذا الانسان لا يرتب ملكا لنفسه وكالا قسم وهي واقعة الفتوى أيضا اه والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن اقرل زيد بان هذا العسقل له ثم بعد مدة ادعاه لنفسه بالشراء من المقر له وبرهن على ذلك هل يقبل منه **فالجواب** قال في جامع الفصولين اقراره له فكيف قدر ما يملكه الشراء منه ثم برهن على الشراء منه بلاتاريخ قبل لا يمكن التوفيق بان يشتره بعد ما اقر به لانه لو كان البينة على العقد المأمم تفيد الملك للمالك ولذا لا يتبعه الزوائد وكذا لو اقرانه كان له ثم برهن على شرائه منه بلاتاريخ جاز اه والله تعالى اعلم **سئلت** فيما لو اقر رجل عند غير القاضي انه ملك كى اشترته من فلان أو ورثته منه ثم ادعاه عند قاض مـ كما مطلقا هل تسمع دعواه **فالجواب** لا تسمع والحالة هذه لو ثبت انه قال انه ملك كى بشراء من فلان كافي جامع الفصولين والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن كان ساكنا بمنزل فأقر بانه كان يدفع أجره لزيد ثم ادعى تلك الدار لنفسه فهل يكون قوله كذبا أدفع الاجرة اقرارا بالملك لزيد **فالجواب** ما في جامع الفصولين وهذا نصه الصحيح عندي انه اقرار بانه لا ملك له فيه وان لم يكن اقرارا بانه لزيد فينبغي أن تصح دعواه لغيره لا لنفسه للتناقض اه والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن اقر بجهول هل يصح اقراره **فالجواب** نعم يصح اقراره قال في الكثر اذا اقر حرم مكاف بحق صح ولو مجهولا كشي أو حق ويجوز على يمانه اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل اشترى عقارا ثم اقر اني اشتريته من مال أبي هل يثبت باقراره هذا ان العقار المذكور لا يبيته **فالجواب** لا يثبت به ذلك لانه يحتمل القرض والغصب وقد وردت ومالك لا يبيك فأضيف مال الاب للاب على طريقة التجوز ومنه قول الصديق لصديقه مالي مالك ومالك مالي فكيف يحكم بالدار للاب مع هذه الاحتمالات أفاده صاحب الخيرية أوائل البيوع اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن وصي سمع من اقرار الميت حال حياته ان فلان عليه كذا فهل يجوز له أن يدفع ذلك الدين بدون قضاء قاض **فالجواب** ما في كتاب آداب الاوصياء وهذا نصه وصي علم الدين باقرار الميت أو بالمعينة فله أن يؤدي وان كان بالشهادة لا الا أن يقضى به فان خاف أن يضمن وقد علم الدين باقرار لا يؤدي وفي البينة أن الوصي اذا علم الدين ولا يبيته يعني للدائن رد عند الدائن أو يبيع منها شيئا يعني من التركة بجنس الدين ثم يقول للورثة يخاصموه في استرداد الوديعة أو الثمن اه **فجاء** في قوله في الخاتمة ولو ادعى على الميت جارية بعينها الوصي يعلم انه المذموم وان الميت كان قد غصبها منه قال الجرجاني يدفعها الوصي الى المذموم لانه لو منعها منه يصير غاصبا ضامنا اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن اقر ثم أنكر هل يعتبر انكاره **فالجواب** لا يعتبر انكاره والحالة هذه قال في التكملة الاقرار المتأخر يرفع الانكار المتقدم والاقرار المتقدم يرفع الانكار المتأخر اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن ولي قتل اذني على رجلين بان ما قتله فشهدت البينة على أحدهما وأقر الآخر فهل يقتص منهما أو من أحدهما **فالجواب** ان هذه المسألة في التنوير وهذه عبارته ولو اقر رجل بانه قتله وقامت البينة على آخره قتله وقال الولي قتله كلاهما كان له أي للولي قتل المقر دون المشهود عليه اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن اقرار المجرع بان فلان لم يجرحني هل يمنع ورثته من الدعوى على فلان بذلك الجرح **فالجواب** نعم يمنعهم فلا تسمع دعواه عليه بذلك قال في التنوير قال المجرع لم يجرحني فلان ثم مات المجرع ليس لورثته الدعوى على الجراح مـ هذا السبب وكتب بحسبه ابن عابدين مانصه قوله ليس

مطلب اقر ببيع قارل زيدا ثم  
ادعاه بالوكالة لغيره

مطلب اقرل زيد ببيع قارل  
ادعاه لنفسه بالشراء

مطلب اقر عند غير القاضي انه  
اشترى من فلان ثم ادعاه  
عند قاض مـ كما مطلقا  
مطلب قال كنت أدفع أجر  
هذه الدار لزيد ثم ادعاه اه

مطلب اشترى عقارا ثم اقر  
اني اشتريته من مال أبي

مطلب في الاقرار بجهول

مطلب اقر بان عليه ألفا غن  
مبيع لم يقبضه

مطلب في دعوى الغلط في  
الحاسبة

مطلب اقر ببيع الابراء لا  
يعود للمالك الساقط

مطلب لا يصح اقرار الصبي  
والمجنون

مطلب تحاسب بافتين ان  
لا أحدهما كذا







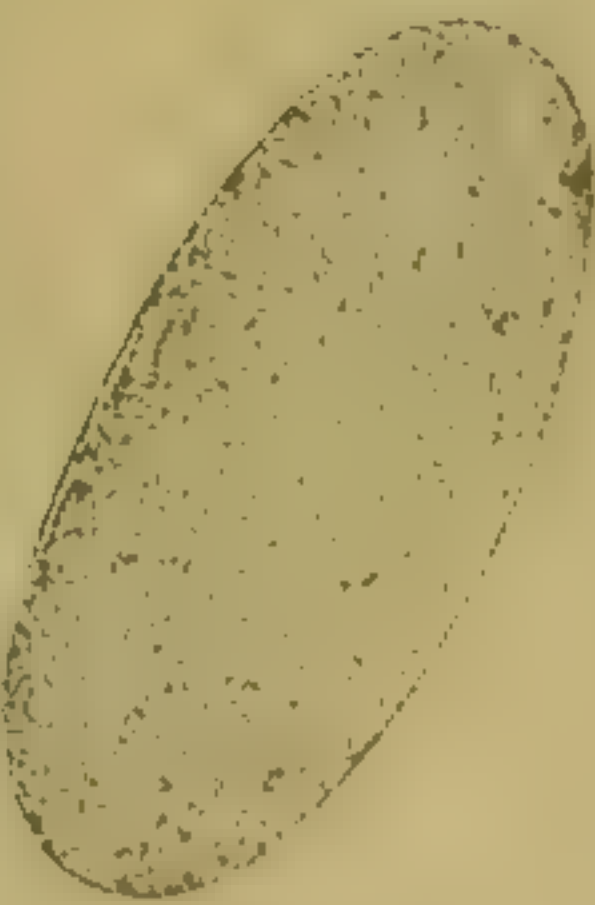
عليه حقاني أرض بيد المدي فاصطلم على ترك الدعوى جاز اه من حواشيه للمحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم **سئلت** عن ادعى دار في يد آخر فصالحه على بعضها هل يصح هذا الصلح **فالجواب** لا يصح هذا الصلح الا باحد امرين اما بزيادة شيء آخر كثوب ودرهم في البديل فيصير ذلك عوضا عن حقه فيمابق وامان يلحق به البراء عن دعوى الباقي اه من التنوير وشرحه للملاي وفي الشرع بالالية نقلا عن المقدسي ان هذا الجواب على غير ظاهر الرواية ومثله في الهداية وظاهر الرواية انه يجوز من غير أن يذكر راءه عن دعوى الباقي أو يزيده درهما اليه أشير في المحيط والذخيرة ومثني عليه في الاختيار اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن غصب فرسا فله مكت عنده فصالحه به على أكثر من قيمتها هل يجوز **فالجواب** نعم قال في التنوير والصلح عن الغصب المالك على أكثر من قيمته قبل القضاء بالقيمة جاز فلا تقبل بينة الغاصب بغيره ان قيمته أقل مما صالح عليه اه قيد بقوله قبل القضاء بالقيمة لانه بعد القضاء بها لا يجوز على أكثر من قيمتها كما صرح به صاحب التنوير بعد ما تقدم والله تعالى أعلم **سئلت** عن متول ادعى وقفه عقار على ذي يد فأنكره ذو اليد فصالحه على مال هل يجوز هذا الصلح **فالجواب** انه لا يجوز كافي جامع الفصولين قال اذ الصلح كبيع وليس للمتولى بيعه ولو دفع المتولى شيئا الى ذي اليد وأخذ الدار للوقف يجوز لو لم يكن له بينة على اثبات الوقف اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل صالح عنه فضولى هل يصح **فالجواب** انه يصح ان ضمن المال أو أضاف الى ماله أو قال على هذا أو كذا وسلم المال وصار متبرعا في الكل الا اذا ضمن بأمره والايصال في الصورة الاربعة فهو موقوف فان أجاز له المدي عليه جاز ولم يزل به البطل والابطال اه من التنوير وشرحه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل ادعى على آخر ان الدار التي بيده وقف عليه فأنكر صاحب اليد الوقفية وليس للمدي بينة فصالحه المنكر على مال هل يجوز هذا الصلح **فالجواب** انه لا يجوز كافي الحامدية قال لان المصالح يأخذ ببطل الصلح عوضا عن حقه على زعمه فيصير كالمواضة وهذا لا يكون في الوقف لان الموقوف عليه لا يملك الوقف فلا يجوز له بيعه فههنا ان كان الوقف ثابتا فلا يستبدل به لا يجوز والا فهذا يأخذ ببطل الصلح لا عن حق ثابت فلا يصح ذلك على حال اه معزيا لجواهر الفتاوى ومافي التنوير من كتاب الصلح من قوله وطاب له بدل الصلح لو صادقا في دعواه نافسه فيه الطهطاوى ونقل ابن عابدين مناقشته وأقرها ونقل الانقروى في كتاب الوقف عن فتاوى رشيد الدين مانصه ادعى على رجل محدود انه وقف على كذا فأنكر فصالح المدي عليه على مال لا يصح لان الصلح بمنزلة البيع وليس للمتولى ولاية البيع والاستبدال ولو دفع المتولى شيئا الى المدي عليه وأخذ الدار لاجل الوقف يجوز اذ لم يكن له بينة على اثبات الوقف والموقوف عليه لو فعل ذلك لا يجوز لانه ليس بخصم والفضولى له فعل ذلك لان الموقوف عليه فعل ذلك لا يأخذ الدار أما الفضولى لو فعل ذلك من مال نفسه لاستخلاص الوقف فانه يدفع المال ولا يأخذ الدار اه معزيا للفصول العمادى والله تعالى أعلم **سئلت** عما اذا أقام المدي عليه بينة بعد الصلح عن انكاره على اقرار المدي انه لاحق له فيه هل يبطل الصلح **فالجواب** مافي البرازية ونصه ادعى ثوبا وصالح ثم برهن المدي عليه على اقرار المدي انه لاحق له فيه ان على اقراره قبل الصلح فالصلح صحيح وأما بعد الصلح فيبطل الصلح اه وفي التنوير أقام بينة بعد الصلح عن انكاره المدي قال قبله ليس له قبل فلان حق فالصلح ماض ولو قال بعده ما كان لي قبله حق بطل اه والله تعالى أعلم **سئلت** في الصلح عن دعوى فاسدة هل يصح **فالجواب** نعم مافي البرازية وهذا نصه والذي استقر عليه فتوى أئمة خوارزم أن الصلح عن دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحها لا يصح والتي يمكن تصحيحها كما اذا ترك أحد الحدود يصح قال ابن عابدين وهذا ما ذكره المصنف وقد علمت انه الذي اعتمدته صدر الشريعة وغيره فكان عليه القول اه قال المحقق ابن عابدين مثال الدعوى التي لا يمكن تصحيحها الوادى أمة فقالت أنا حررة الأصل فصالحها عنه فهو جاز وان أقامت بينة على انها حررة

مطلب في الصلح على بعض المدي

مطلب هاكت الفرس عند التصاب فصالح على أكثر من قيمتها

مطلب في الصلح في الوقف

مطلب في صلح الفضولى



مطلب بعد الصلح عن انكار أقام المدي عليه بينة على اقرار المدي

مطلب في الصلح عن دعوى فاسدة

الأصل بطل الصلح اذا لم يمكن تصحيح هذه الدعوى بعد ظهور حرية الأصل اه وفي الكفوى هل يصح الصلح عن دعوى فاسدة **فالجواب** ان كان عن دعوى فاسدة الأصل نحو أن يدعى أخو الميت الميراث وليت ابن فصالحه الابن على شيء لا وان كان عن دعوى فاسدة الوصف نحو ان يكون فيه ما خل وقصور نعم اه وفي حواشى جامع الفصولين للمرلى ان القول باسقاط صحة الدعوى لصحة الصلح ضعيف اه والله تعالى أعلم **سئلت** فممن عليه ألف فصالحه رب الدين منها على خمسة مائة هل يجوز ذلك ولا يشترط الدفع قبل المفارقة **فالجواب** نعم قال الكفوى ولو كان له على رجل ألف درهم فصالحه منها على خمسة مائة درهم جاز وان فارقه قبل أن يعطيه اياها لان هذا الصلح ابراء عن النصف اه معزيا الى اسان الحكام والله تعالى أعلم **سئلت** عن صالح عن دراهم دين على دنانير وتفرق قبل القبض هل لا يصح هذا الصلح **فالجواب** لا يصح هذا الصلح لمافي جامع الفصولين لو صالح عن دراهم دين دنانير وتفرق قبل القبض بطل الصلح ولو عن انكار لانه صرف في زعم المدي وفي المحيط مانصه واذا وقع الصلح من الدنانير الذي في الذمة على دراهم فهذا صرف حتى يشترط قبض البديل في المجلس اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل ادعى على آخر مالا فصالحه ثم ظهر انه لا شيء عليه هل يبطل الصلح ويسترد البديل **فالجواب** نعم قال في الخلاصة ادعى مالا فصالحه ثم ظهر أن لا شيء عليه بطل الصلح ويسترد البديل اه والله تعالى أعلم **سئلت** فممن صالح عن دعوى دين ثم ادعى الايفاء والبراء وبرهن على ذلك هل تسمع دعواه **فالجواب** ان كان الصلح عن انكار فلا تسمع لانه اقتصد به عن البين ولا ينتقض وكذا لو أقر بدين ولم يدع الايفاء والبراء وصالح ثم ادعى الايفاء والبراء لا يقبل ولو ادعى الايفاء والبراء وأنكر فلم يقبل در فصالحه ثم برهن على الايفاء والبراء يقبل لعدم التناقض اه والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل أودع عند آخر فرسا وادعى على المودع انه استهلكها وطلب قيمتها وادعى المودع انها هلكت أو ادعى ردها ثم صالحه على شيء فهل يجوز هذا الصلح **فالجواب** نعم يجوز في قول محمد وأبي يوسف الآخر واختلاف في قول أبي حنيفة والصحيح انه لا يجوز الصلح في قوله وهو قول أبي يوسف الأول وعليه الفتوى كافي فتاوى قاضيان والله تعالى أعلم **سئلت** عن ولدين قتل أبوهما فصالح أحدهما في الدين قتل أبوهما **فالجواب** نعم يجوز هذا الصلح ولا يشاركه الاخر في الاف وان كان القتل خطأ يشاركه في الاف لان الدين وجبت لهما بسبب محمد فصارت مشتركة بينهما أو أحد صاحبي الدين اذا صالح عن بعضه كان للاخر أن يشاركه فيما قبض فاما المال في القصاص فوجب به قد المصلحة وانما انقلب عن الآخر مالا بعد عقد الصلح اه من المحيط والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل ادعى دار اليتيم على الوصى فهل يجوز للوصى مصلحته **فالجواب** مانقله الكفوى عن الذخيرة وهذا نصه اذا ادعى رجل دعوى في دار يقيم فقيل ان يقيم بينة ليس للوصى أن يصالح ويعد ما جاء بالبينة العادلة وعرف الوصى عدالته لم له أن يصالح قال شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى حاكيا عن أستاذة شمس الأئمة الحلواني اذا علم الوصى أن للمدعى شهودا عدولا يشهدون له بذلك فأنه لا يصالحه قبل اقامة البينة اذا علم انه لو أقام المدي البينة يرغب في الصلح أما اذا علم أنه لا يرغب في الصلح بعد اقامة البينة فلا بأس بصلحه قبل اقامة البينة اه وفي جامع أحكام الصغار من كتاب الصلح والاصح في مسألة الصلح ان الاب أو الوصى لو عرف صدق الشهود وعدم التهمة فيما قالوا أو عرف انهم يشهدون ولو شهدوا يقبل القاضي شهادتهم يصح صلحه بمنزلة الصلح بعد الشهادة ولو عرف انهم ليسوا بصدق ولا يشهدون ولو شهدوا يقبل القاضي شهادتهم يصح صلحه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مدي اعين اصططا وكتب في حجة الصلح ابراء كل منهما الاخر من الدعوى فظهر ان الصلح فاسد فهل يبطل ابراء الذي في ضمنه **فالجواب** نعم يبطل كمان جامع الفصولين قال لانه ابراء في ضمن صلح فاسد فلا يعمل به اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن له دين على آخر

مطلب عليه ألف فصول على خمسة مائة

مطلب صالح عن دراهم دين على دنانير

مطلب صالح ثم ظهر ان لا شيء عليه

مطلب صالح عن دين ثم ادعى الايفاء والبراء وبرهن

مطلب في الصلح في الوديعة

مطلب في ولدين قتل أبوهما فصالح أحدهما

مطلب في صلح الوصى على اليتيم

مطلب اصططا وبارأ ثم ظهر فساد الصلح هل يبطل مافي ضمنه من الابراء



مطلب فمـن له على زيد  
دراهم أو دنائير فصالحه  
على حنطة أو شعير مؤجل

دراهم أو دنائير فاصطخ مع الدين على مقدار من الحنطة أو الشعير مؤجل واقترا قبل القبض فهل  
لا يصح هذا الصلح فالجواب نعم لا يصح هذا الصلح كما أفتى بذلك في الحامدية قال كما صرح به الدرر  
وفصول العمداد وغيرهما قال في البرازية ثم الصلح ان كان عن دعوى في محذور على أحد التقدين أو  
الكيل أو الوزن كالنبر والحديد لا يشترط قبض بدل الصلح في المجلس اه وفي شتى الفرائض من التنوير  
قبض بدل الصلح شرط ان كان ديناً بين والا لا اه وفي الدرر صالح عن كرحنطة على عشرة دراهم فان  
قبض أي العشرة في المجلس صح أي الصلح لما عرفت أن الصلح في صورة اختلاف الجنس في معنى البيع  
فيجب قبض أحد العوضين في المجلس والا فلا أي وان لم يقبض العشرة فلا يصح الصلح لانه حينئذ يكون  
بيع الدين بالدين وهو باطل وان قبض خمسة وبقي خمسة فمقتضى قاصح في النصف فقط لوجود المصحح في  
ذلك القدر كذا العكس يعني لو صالح عن عشرة عليه على مكيل أو موزون فان قبض في المجلس جاز والا لا  
لما عرفت اه والله تعالى أعلم سئلت عن شتم آخر فله من التعزير فاصطخ معه على دراهم يأخذها  
منه على اسقاط دعوى التعزير وبعد أخذ الدرهم قام الدافع بزعم فساد الصلح ويريد استرداد ما دفع من  
الدراهم فهل ليس له ذلك فالجواب نعم ليس له ذلك كما أفتى بذلك في جملة الفتاوى ونقل عن صرة  
الفتاوى عن الدرر مانصه والصلح جاز من دعوى الاموال والمنافع وجناية العمد والخطأ والتعزير اه  
والله تعالى أعلم سئلت عن ادعى على آخر ما لا فأنكر فصالحه بعده على شئ ثم أقر المدعى عليه بما  
كان ادعى به عليه هل يبطل الصلح المذكور فاجبت نعم لا يبطل الصلح المذكور به هذا الاقرار به  
ما أنكر اه من البهجة نقل عن شرح الوهبانية وفي الوهبانية

ومن بعد صلح بعدما كان ينكر \* أقر فذلك الصلح لا يتغير

اه والله تعالى أعلم سئلت فممن ادعى عقاراً فاقتر المدعى عليه واصطخ مع المدعى على دراهم أعطاها  
ايها في مقابلة الدار فهل يصح هذا الصلح فالجواب نعم يصح هذا الصلح ففي البهجة هو عقد يرفع النزاع  
صح مع اقرار وسكوت وانكار فالقول كبيع ان وقع عن مال عال فتجرب فيه الشفعة والرد تعيب وخيار  
رؤية وشرط سواء كان صلح عن دار أو على دار فالشفيع الشفعة وينبت الرد بانطيارات الثلاثة لكل  
واحد من المدعى والمدعى عليه في بدل الصلح والمصالح عنه اه مغزى بالصدر الشريعة والله تعالى أعلم  
سئلت عن رجلين اتعيا داراً بالارث على رجل فانكر ثم صالحه أحدهما على ألف هل لشريكه أن  
يشاركه فيها فالجواب ليس له ذلك كافي البرازية والله تعالى أعلم سئلت عن رجل له دين  
مؤجل الى شهرين فاصطخ مع الدين على بعضه مجاهلاً يصح هذا الصلح فالجواب لا يصح هذا  
الصلح كافي البهجة ونقل دليله من التتارخانية وهذا لفظه اذا كان الدين مؤجلاً فصالحه على بعضه عاجلاً  
فالصلح باطل اه والله تعالى أعلم سئلت عن اشتري داراً فقام عليه جاره بالشفعة فصالحه بشئ دفعه  
له ليس في الشفعة فهل يصح هذا الصلح فالجواب ان هذا الصلح باطل قال في التنوير لا لولاء لا يجوز  
الاعتراض عنه كحق شفعة وحقوق وكفالة بنفس اه وكتب في التكملة قوله كحق شفعة يعني اذا  
صالح المشتري الشفيع عن الشفعة التي وجبت له على شئ على أن يسلم الدار للمشتري فالصلح باطل اذا لاحق  
للشفيع في المحل سوى حق التملك وهو ليس بأمر ثابت في المحل بل هو عبارة عن ولاية الطالب وتسليم  
الشفعة لا قيمة له فلا يجوز أخذ المال في مقابلته كافي الدرر اه والله تعالى أعلم سئلت فممن غصب  
من آخر أشياء وأخفاها فصالحه ربهما على بعضها وأعطاه إياها فهل يجوز الصلح ويحل للغاصب باقي الأشياء  
فاجبت نعم بان الصلح جاز قضاء وعلى الغاصب ديناً ترد الباقي قال في النتيجة رجل غصب من رجل ألفاً  
وأخفاها فصالح المالك على خمسة مائة فأعطاه الغاصب إياها من تلك الألف أو من غيرها جاز الصلح  
فصالحه وكان على الغاصب فيما بينه وبين الله تعالى أن يرد الباقي وان كانت الدراهم في يد الغاصب حيث يراها

المالك فان كان الغاصب جازاً فذلك الجواب لان الجواز بمنزلة الاستهلاك فيجوز الصلح فان وجد  
المغصوب منه بينة بعد ذلك فأقامها يقضى له ببقية ماله لانه اذا وجد بينة ظهر ان المغصوب لم يكن  
مستهلكها ولو كان مقرراً بالغصب والدراهم ظاهرة في يده بقدر المغصوب منه على أخذها منه فصالحه  
على بعضها على أن أبرأه بجوز الصلح قضاء قياساً ولا يجوز استصحاباً وان ردها على المغصوب منه لانها  
ليست في معنى المستهلك فمقتضى الصلح بطريق الاستسقاط لان الإبراء عن العين لا يصح وتعد تجوز  
مبادلة المالك الربا اه والله تعالى أعلم سئلت فممن ادعى زيد على عمرو داراً فاجابه المدعى عليه  
انا اصطخنا على ألف فقال المدعى اصطخنا قبل هذا الصلح على ألفين وبرهن هل يقبل ويعتبر الصلح الاول  
دون الثاني فالجواب نعم قال في الاشباه ولو برهن المدعى على صلح قبله بطل الثاني اذا صلح بعد الصلح  
باطل كافي العمدية اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل له نخلة في ملكه وجريدها داخل في ملك  
جاره فطلب منه جاره قطع ما دخل في ملكه فصالح على دراهم أخذها القائم ليترك الجريدها في ملكه هل  
يجوز هذا الصلح فاجبت نعم قال في الخانية فلوان صاحب النخلة صالح جاره على دراهم معلومة ليترك  
السعف على حاله ولا يقطع لا يجوز هذا الصلح بخلاف الظلة اذا كانت على سكة غير نافذة فغاصمها هل  
السكة في ذلك فصالحهم على دراهم معلومة ليترك السكوا الظلة على حالها فانه يجوز ولا يبقى لهم حق  
الخصومة بعد ذلك وكذا لو كانت الظلة على طريق العامة فصالح صاحب الظلة مع الامام على دراهم  
معلومة ليترك الظلة على حالها فانه يجوز ذلك لان السعف يزاد ويقل ساعة ولا يدري انه كم يأخذ  
من الهواء بخلاف الظلة اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل له باب في غرفة أو كوة فصالح جاره  
على دراهم معلومة يدفعها الى الجار ليترك الكوة ولا يستأجرها هل يكون هذا الصلح صحيحاً فاجبت  
بانه باطل لان الجار ظالم في منع صاحب الكوة عن الانتفاع بماله نفسه فانما يأخذ المال لمكف عن الظلم  
والكف عن الظلم واجب وكذا لو كان الصلح على أن يأخذ صاحب الكوة دراهم ليست الكوة والباب كان  
باطلاً لان الجار اغتدع المال ليمتنع صاحب الكوة عن التصرف في ملكه والانتفاع بماله نفسه وذلك  
باطل اه خاتمة والله تعالى أعلم سئلت في أرض بين اثنين زرع أحدهما بالاذن شريكه ثم اصطخما  
على أن يعطى الذي لم يزرع لنزع نصف البذر الذي زرعه على أن يكون الخارج بينهما نصفين هل يجوز  
هذا الصلح فالجواب انه يجوز اذا كان بعد نبات الزرع والا فلا كافي القنية والله تعالى أعلم سئلت  
عن رجل ادعى فساد البيع بعد قبض المبيع لكونه وقع على شرط فاسد فاصطخ على دراهم عن دعوى  
الفساد هل يصح هذا الصلح فالجواب لا يصح حتى لو وجد بينة بعد الصلح تسمع اه قنية والله تعالى أعلم  
سئلت عن وصي ادعى على رجل مائة دينار لليتيم وليس له بينة فاصطخ على خمسين من المائة عن  
انكار ثم وجد الوصي بينة عادلة على المائة فهل له أن يقبضها ويأخذ باقي المائة فالجواب نعم كافي  
القنية قال صاحبها وكذا اذا وجد الصبي بينة بعد البلوغ قبل فافادة قوله في الكتاب اذا لم يكن للاب أو  
الوصي بينة على ما يدعى للصبي فصالح بأقل منه يجوز قال فأنذته انه يمتنع دعواهما ودعوى الصبي بعد  
البلوغ في حق الاستحلاف فلنفس لهم أن يحلفوه وانما لهم اقامة المينة اه والله تعالى أعلم سئلت  
في متداعين اصطخا وتبارا ثم تبين بقوى العلماء ان ذلك الصلح فاسد هل تسمع الدعوى حينئذ ولا يمتنعها  
ذلك الإبراء الواقع في حجة الصلح الفاسد فالجواب تسمع الدعوى حينئذ قال في البرازية الإبراء والاقرار  
في ضمن عقد فاسد لا يمنع حجة الدعوى اه ثم ذكر انه اذا أراد الخصمان حسم الماداة وأن لا يقوم أحدهما  
على الآخر في المستقبل ولوتبين فساد الصلح يكتب الكاتب البراءة مستقلة بعد تمام الصلح بأن يقول ثم بعد  
تمام الصلح أبرأ كل منهما صاحبه في سالف التاريخ أبرأ عما وأسقط كل منهما ما دعواه عن الآخر اه  
واسقاطا غير داخلين تحت الصلح وعبارته بعد ان ذكر فساد الإبراء والاقرار بفساد الصلح الواقعين في

مطلب قال أحدهما اصطخنا  
على ألف وقال الآخر  
اصطخنا قبله على ألفين  
مطلب نخلة جريدها في  
ملك جاره فصالحه على  
دراهم لتبقى على حالها

مطلب له باب في غرفة أو  
كوة فصالح جاره ليترك  
الكوة

مطلب زرع أحد الشريكين  
بالاذن ثم اصطخما  
مطلب ادعى فساد البيع ثم  
اصطخ على دراهم عن دعوى  
الفساد

مطلب صالح الوصي ثم  
وجد بينة

مطلب الإبراء في ضمن صلح  
فاسد لا يمنع الدعوى

مطلب لزمه التعزير فصالح  
على دراهم

مطلب في الاقرار بعد الصلح

مطلب في حجة الصلح مع اقرار  
وسكوت وانكار

مطلب ادعى داراً بالارث  
فصالح أحدهما هل لشريكه  
أن يشاركه

مطلب في الصلح عن دين  
مؤجل ببعض مجمل  
مطلب في الصلح على تسليم  
الشفعة

مطلب غصب أشياء فصالح  
على بعضها



ضمنه هكذا ولد دفع هذا الاختار آفة خوارزم أن يرسم الأبراء العام في وثيقة الصلح باقظ يدل على الاستئناف  
 بان يقر الخصم بعد الصلح ويقول أبرأته أبرأه عام غير داخل تحت الصلح أو يقر بان العين له أو راغب غير  
 داخل الصلح ويكتبه كذلك فان كان الحكم بطلان هذا الصلح لا يمكن المدعى من إعادة دعواه والحيلة  
 لقطع الخصام حسنة اه وقد نقله المحقق الرملي في كتاب الوقف من الخبرية والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن رجل ادعى سكنى دار سنة وصية من ماله كما الميت فأقر بذلك الورثة وصالحوه على مال أعطوه اياه  
 فهل يصح هذا الصلح **الجواب** نعم وهو من قبيل الصلح بمال عن منفعة قال في الاشباه الصلح اذا كان  
 بمال عن منفعة كان له اجارة وكذا ان وقع بمنفعة بمال اه قال محشيته المحوى أى اعته بر بالاجارة لان  
 العبرة في العقود للمعاني فيشترط فيه العلم بالمدة تكدمه العبد وسكنى الدار والمسافر لركوب الدابة قال  
 (وصورة الصلح عن مال بمنفعة) رجل ادعى على رجل مالا فاعترف به فصالحه على سكنى داره أو ركوب  
 دابته مدة معلومة (وصورة الصلح عن منفعة بمال) رجل ادعى سكنى دار سنة وصية من ماله كما الميت فأقر له  
 وارثه فصالحه على مال اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ادعى دار فصول على مال معين عن انكار ثم  
 استحق ذلك المال الذي هو بدل الصلح فكيف الحكم **الجواب** انه يرجع حينئذ الى الدعوى قال في  
 الاشباه اذا استحق المصالح عليه رجوع الى الدعوى قال المحوى يعنى اذا كان الصلح عن انكار لان البديل في  
 الصلح عن انكار هو الدعوى فاذا استحق البديل وهو المصالح عليه رجوع بالبديل وهو الدعوى كفى الكافي اه  
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أوصى له زيد بثلاث ماله ومات الموصى فصالحه الوارث على السدس  
 هل يصح هذا الصلح **الجواب** نعم يصح هذا الصلح قال ابن نجيم في الفوائد الزينية اذا أوصى لرجل  
 بثلاث ماله ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له من الثلث على السدس جاز الصلح اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن رجل ادعى دارا في يد آخر فأنكر ثم اصرطها على أن يسكنه المدعى عليه سنة ثم دفعها الى  
 المدعى هل يجوز هذا الصلح **الجواب** نعم يجوز هذا الصلح كافي الخاتبة قال وكذا لو ادعى أرضا في يد رجل  
 انما له فاصطلمها على أن يزرعها الذي في يده خمس سنين على أن تكون رقبة الأرض للمدعى جاز ذلك لان  
 المدعى عليه أبقى منفعة الأرض لنفسه وقتما معلوما وجعل رقبة الأرض للمدعى اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن أحد الورثة اذا أخرجه الباقيون عن التركة بمال أعطوه اياه بشرط أن يكون الدين  
 الذي للميت على الناس لا ياتي هل يصح هذا التخرج **الجواب** لا يصح والمسألة في التنوير وهذه  
 عبارته وبطل الصلح ان أخرج أحد الورثة وفي التركة ديون بشرط أن تكون الدين لبقيةتهم اه قال  
 العلائي في شرحه لان تعليق الدين من غير من عليه الدين باطل قال ثم ذكر لصحته حيل فقال وصح لو  
 شرطوا الأبراء الغرماء منه أى من حصته لانه تعليق الدين من عليه فيسقط قدر نصيبه عن الغرماء أو قضا  
 نصيب المصالح منه أى الدين تبرعاً منهم وأحاطهم بحصته أو أقرضوه بقدر حصته منه وصالحوه عن غيره  
 بما يصح بدلا وأحاطهم بالقرض على الغرماء وقبلوا الخواتمة وهذه أحسن الحيل ابن كمال والاوجه أن يبيعوه  
 كفامن غمراً أو يبيعوه بقدر الدين ثم يبيعاهم على الغرماء ابن مالك اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل ادعى  
 عن تركة هي عقار وأمتعة وحيوان والمدعى لا يدري ما هي ولكن جميعها في يد المدعى عليه فأخرجوا  
 المدعى المذكور عن مال معين أعطوه اياه وأبرأهم عن حقه في التركة هل يجوز هذا الصلح **الجواب**  
 انه يجوز هذا الصلح قال في جامع الفصولين لو صالح أحد الورثة الباقيين من تركة هي عقار وأمتعة وحيوان  
 والمدعى لا يدري ما هي ولكن جميعها في يد المدعى عليه جاز عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى بناء  
 على ان الأبراء عن الحقوق المجردة جاز عندنا لا عند اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن تركة  
 مشتملة على فضة وغيرها فصالح الورثة واحد منهم على مقدار من الفضة أعطوه اياه وأبرأهم من حقه  
 في التركة فهل يصح هذا الصلح **الجواب** مافي مختصر القدوري وهذا نصه اذا كانت التركة بين

مطلب ادعى وصية بسكنى دار فصالحه الورثة بمال صح

مطلب في استحقاق بدل الصلح

مطلب موصى له بالثلث صولح على السدس صح

مطلب ادعى دارا على زيد فأنكر فاصطلمها على سكناها سنة جاز

مطلب في اخراج الورثة بعضهم بمال أعطوه اياه

مطلب في مدعى لا يدري ما التركة أخرج على مال معين

مطلب في الانخراج اذا كان في التركة فضة

ورثة فأخرجوا أحدهم منه بمال أعطوه اياه والتركه عقار أو عرض جاز قليلا كان ما أعطوه أو كثيرا  
 وان كانت التركة فضة وغيرها فصالحوه على فضة جاز ان كان ما أعطوه أكثر من نصيبه من الفضة حتى  
 يكون المثل بالمثل والباقي بمقابلته غيره من الاجناس ويشترط قبض ما باءاه الفضة كافي الخلاصة والله  
 تعالى أعلم **سئلت** عن وارثين أخرجا أحدهما الآخر عن التركة بمال أعطاه اياه ثم أراد أحدهما  
 الرجوع فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم بان مثل هذا السؤال قد رفع الى المحقق الخليلي قال في جواب  
 عنه بقوله ليس له ذلك حيث وقع صحيحا والاصل صحة في البزاية لو سئل عن صحة بقية بصلح على  
 استيفاء الشرائط اذا المطلق يحمل على الكمال الخالي عن الموانع للصحة اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
 فيما لو أخرج الورثة واحد منهم بمال أعطوه اياه من التركة ما ذاب منه هل في باقي التركة **الجواب** نعم  
 بما في المتن وهذا النظم ومن صالح من الورثة أو الغرماء على شيء من فاطر ح نصيبه من التصحيح والدين  
 واقسم الباقي على سهام من بقي اه قوله فاطر ح نصيبه من التصحيح أى تصحيح المسألة مع وجود المصالح بين  
 الورثة ثم طرح سهامه من التصحيح كافي الرد عن السيد وفي التنوير وهي المسألة التي ختم بها كتابه  
 مانصه ومن صالح من الورثة أو الغرماء على شيء معلوم منها طرح سهامه من التصحيح وجعل كانه استوفى  
 نصيبه ثم قسم الباقي من التصحيح أو الدين على سهام من بقي منهم فتصح منه كزوج وأم وعم فصالح  
 الزوج على مافي ذمته من المهر وأخرج من بين الورثة فاطر ح سهامه من التصحيح وهي ثلاثة واقسم  
 باقي التركة وهي مائة الأهر بين الام والعم أن لا يبقدر سهاهما من التصحيح قبل التخرج وحينئذ يكون  
 سهمان للام وسهم للعم ولا يجوز أن يجعل الزوج كان لم يكن لثلاثة فاقترض الام من ثلث أصل المال  
 الى ثلث أصل الباقي لانه حينئذ يكون للام سهم وللعم سهمان وهو خلاف الاجماع قاله السيد اه مع  
 مزيد من الدر المختار قال ابن عابدين فلو فرض ان المصالح على شيء من التركة وأخرج من البين فالمسألة  
 ايضا من ستة فان أخرج نصيب العم بقية خمسة لثلاثة للزوج وانما للام فيجعل الباقي أنجاسا بين الزوج  
 والام للزوج ثلاثة أنجاس وللأم خمسة وان صالحت الام على شيء وأخرجت كانت المسألة أيضا من ستة  
 فاذا طرح منها سهمان للام بقي أربعة فيجعل الباقي من التركة أربعة ارباعا لثلاثة من الزوج وواحد  
 للعم اه معزى بالسيد اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى على آخر ديناً فأنكر وصالحه على  
 شيء ثم أقام المدعى عليه البينة على القضاء أو الأبراء هل ينتقض الصلح **الجواب** لا ينتقض بل هو على  
 على حاله قال في الخاتبة ولو أن رجلا ادعى مالا على رجل فأنكر وصالحه على شيء ثم أن المدعى عليه أقام  
 البينة على القضاء أو الأبراء لا ينتقض بل لا يبطل الصلح ويكون الصلح قضاء عن البين التي كانت عليه اه  
 والله تعالى أعلم **سئلت** في وارث أبرأ أو وارثا آخر عن نصيبه من التركة هل لا يصح  
**الجواب** نعم لا يصح قال في مخ الغفار الاسقاط لا يرد على العين بل هو مخصوص بالدين حتى اذا مات  
 واحد وترك ميراثا فابرا بعض الورثة عن نصيبه لم يجز له كونه براءة عن الاعيان اه وفي البزاية ولو  
 قال تركت حقي من الميراث أو أبرأت منه أو من حصتي لا يصح وهو على حقه لان الارث حق جبري  
 لا يصح تركه وفي التنقيح تركت حصتها لا تمها لا يصح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل  
 مات عن ورثة فادعى آخر انه ابن عمه لايه وعاصبه فأنكره وصى الورثة وهم صغار وصالحه على دراهم  
 دفعها له في مقابل تركه الدعوى فأخذها وأسقط دعواه عنهم فهل يصح هذا الصلح **الجواب** نعم يصح هذا  
 الصلح حيث كان للمدعى شهود وقد علم الوصي انه لم يشهدون اذ لم يرض هو بالصلح وان الصلح خير  
 للصغار من التماذي عن المرافعة كما سبق نقله عن جامع أحكام القمار وفي الدر المختار ولو بعرض جاز  
 مطلقا عدم الربا وكذا لو أنكر وارثه لانه حينئذ ليس ببطل لقطع المنازعة اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن الأبراء العام الواقع بين الورثة هل يمنع من دعوى شيء سابق عليه **الجواب** نعم

مطلب أراد أحد المختارين الرجوع عن التخرج لا يجوز اذا وقع صحيحا مطلب في حكم باقي التركة بعد اخراج بعض الورثة عنها

مطلب أقام المدعى عليه بينة بعد الصلح على القضاء أو الأبراء فالصلح على حاله

مطلب لا يصح ترك الميراث

مطلب مات عن ورثة فادعى رجل انه ابن عمه فصالحه الوصي على دراهم

مطلب في الأبراء العام بين الورثة وأنه مانع من الدعوى



نقل في التمتع عن المحقق النعماني ان البراء العام بين الورثة مانع من دعوى شيء سابق عليه عينا كان  
أو ديناً غير أن أغريه وحق ذلك بان البراءة اما عامة يبرأ فيها من العين والدين كلاحق أو لا دعوى  
أو لا خصوصية قبل فلان أو هو يرى من حق أو لا دعوى على عليه أو لا تعلق على عليه أو لا استحقاق عليه شيئاً  
أو ليس له معه أمر شرعي أو برأته من حق واما خاصة كبرأته من دين كذا أو بدين عام كبرأته على عليه  
فغير أن كل دين دون العين واما خاصة بعين فتصح ان في الضمان لا الدعوى فيدعي بها على المخاطب وغيره فان  
كان البراءة عن دعواها فهو صحيح اه وتمامه فيه والله تعالى أعلم **سئلت** عن غصب جلا واستهلكه  
ثم أبرأه المالك هل يبرأ فالجواب نعم يبرأ من قيمة الجمل قال في الاشياء ما تعلق لا عن الخاصة البراءة عن  
العين المغصوبة ابراء عن ضمانها وتصير أمانة في يد الغاصب ولو كانت العين مسهولة كصحة البراءة وبرئ  
من قيمتها اه كلام الخاتمة قال صاحب الاشياء فقولهم البراءة عن الاعيان باطل بل معناها ان لا تكون  
البراءة بالبراءة والبراءة لا براءة عنها سقوط ضمانها صحيح أو يحتمل على الأمانة اه كلامه لمخصاً أي ان  
البطلان عن الاعيان محله اذا كانت الاعيان أمانة لانها اذا كانت أمانة لا تلحقه عهدتها فلا وجه للبراءة  
عنها تأمل واصله ان البراءة المتعلقة بالاعيان اما أن يكون عن دعواها وهو صحيح بخلاف ما لم يلقاها  
تعلق بنفسها فان كانت مغصوبة هالكة صح أيضاً كالدين وان كانت قائمة بمعنى البراءة عنها البراءة عن  
ضمانها لو كانت تصير بعد البراءة عن عينا كالأمانة لا تضمن الا بالتمتع الذي عليه وان كانت العين أمانة  
فالبراءة لا تصح ديانة بمعنى انه اذا ظفر بها مالاً كسرها أخذها وتصح قضاء فلا يسمع القاضي دعواه بعد  
البراءة هذا المخلص ما استفيد من هذا المقام أفاده المحقق الطهطاوي في حواشي الدر المختار قال المحقق  
ابن عابدين بعد نقله وهو كلام حسن ثم قال بقي ما لو ادعى عليه عينا في يده فذكر ثم أبرأه المدعي عنها فهو  
بمنزلة دعوى الغصب لا يبرأ بالانكار صار غاصباً وهل تسمع الدعوى بعده لو دعت له الظاهر نعم اه والله تعالى  
أعلم **سئلت** عن رجل له على آخر دين مؤجل الى سنة صاحبه على أن يعطيه بها كفيلاً ويؤخره  
الى سنة أخرى هل يجوز هذا الصلح فالجواب نعم والمسألة في البرازية قال له عليه ألف الى سنة صاحبه  
على أن يعطيه كفيلاً ويؤخره الى سنة أخرى يجوز وكذا لو كان به كفيلاً فأعطاه كفيلاً آخر وأبرأ الكفيل  
الاول وأخره يجوز اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أم سلمة سارقات سرقة من دار غيره وأراد  
تسليمه الى رب تلك الدار فصاحبه السارق على دراهم دفعها اليه ليه لتركه ولا يسلمه اليه هل لا يصح هذا  
الصلح فالجواب نعم لا يصح هذا الصلح ويجب رد البذل الى السارق لان الحق ليس له ولو كان الصلح مع  
صاحب السرقة برئ من الخصومة باخذ المال وحذا السرقة لا يثبت من غير خصوصية ويصح الصلح  
اه برازية والله تعالى أعلم **سئلت** فيما لو ادعى رجل داراً الصلح وصاحبه أبوه على مال من  
نفسه هل يجوز فالجواب نعم يجوز قايلاً لا كان البذل المعطى من الاب أو كثيراً كافي البرازية والله  
تعالى أعلم **سئلت** عن رجل مات عن زوجة وأولاد فصاحبه على مال معين ثم ظهر دين أو عين لم  
يعلم الورثة حين الصلح هل يكون داخل في الصلح فلا يكون للزوجة فيه حظ أو لا يكون داخل فتأخذ  
حظها منه وهل يفسد الصلح بظهور الدين فالجواب قال في البرازية صاحبه عن الثمن ثم ظهر دين  
أو عين لم يكن معلوماً للورثة قبل لا يكون داخل في الصلح ويقسم بين الورثة لانهم اذا لم يعلموا كان صلحهم  
عن المعلوم الظاهر عندهم لا عن المجهول فيكون كالمستثنى من الصلح فلا يبطل الصلح وقيل يكون داخل  
في الصلح لانه وقع عن التركة والتركة اسم للكل فاذا ظهر دين ففسد الصلح ويجعل كانه ظاهر عند الصلح اه  
ثم قال صالح أحد الورثة وأبرأه ابراءاً عاماً ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لارواية في جواز الدعوى  
ولقائل أن يقول يجوز دعوى حصته منه وهو الاصح ولقائل أن يقول لا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أجنبي  
صالح عن المدعي عليه مال آذاه من ماله من غير أمره هل يصح فاجبت

مطلب غصب جلا واستهلكه  
فأبرأه المالك صح

مطلب عليه ألف الى سنة  
صاحبه على أن يعطيه كفيلاً  
ويؤخره الى سنة أخرى جاز

مطلب ادعى داراً الصلح  
فصاحبه الاب على مال من  
نفسه جاز  
مطلب صالح الورثة الزوجة  
ثم ظهر دين أو عين هل يكون  
داخل في الصلح

مطلب صالح أجنبي صالح  
منه هل يصح

قال

قال في الخلاصة وصورة ضمان الفضولي أن يقول الفضولي للمدعي صالح فلان عن دعواك عليه على  
كذا على أني ضامن به أو على كذا من مالي أو قال صالحني من دعواك هذه على فلان وأضاف العقد الى  
نفسه أو الى ماله نذ الصلح والبذل على الضامن سواء كان بأمره أو بغير أمره ويرجع عما أدى على  
المدعي عليه ان كان الصلح بأمره والامر بالصلح والخلع أمر بالضمان اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
عن اشترى فوسا فقبضها ودفع ثمنها ثم وجد بها عيباً وزعم انه قد عيبه بالبائع فذكر فده فصاحبه على دراهم  
معلومة هل يجوز فاجبت نعم يجوز هذا الصلح قال في الخلاصة رجل اشترى من آخر عبداً بألف  
درهم وتقاضاه ثم وجد به عيباً فأنكر البائع كونه العيب عنده أو اقرب به فصاحبه على دراهم حالة أو مؤجلة  
جاز وان صاحبه على دنائير يشترط التقاض اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى مالا لغيره  
رجل واشترى ذلك من المدعي هل يجوز هذا الشراء فاجبت نعم يجوز هذا الشراء في حق المدعي  
قال في التكملة نقلاً عن الجوى وفي المجتبى ادعى مالا أي ماله أو غيره فداء رجل واشترى ذلك من  
المدعي يجوز الشراء في حق المدعي ويقوم مقامه في الدعوى فان استحق شيئاً كان له والا فلا فان حدد  
المطلوب ولا يثبت له أن يرجع اه قال الوالد رحمه الله تعالى وتأمل في وجهه في البرازية من أول كتاب  
الهبة ويصح الدين لا يجوز ولو باع من المدين أو وهبه جاز اه ومع هذا فإني نظرت في المعلوم دون المجهول  
ثم بدلى ان المراد بالمال العين كاله قار لا الدين فلا يبرأ من البرازية قايلاً والله تعالى أعلم **سئلت**  
في امرأة طلقها زوجها وصاحبه عن نفقة عدتها على دراهم معلومة على أن لا يزيد عليها طالت  
عدتها أو قصرت هل يسوغ هذا الصلح فاجبت نعم يباح في التكملة من الصلح نقلاً عن الخاتمة وهذا نصه  
صالح امرأته المطلقة من نفقتها على دراهم معلومة على أن لا يزيد عليها حتى تنقضي عدتها وعدتها  
بالاشهر جاز ذلك وان كانت عدتها بالحض لا يجوز لان الحضي غير معلوم قد تحيض ثلاثين شهراً  
وقد لا تحيض عشرة أشهر اه وفي الخيرية من كتاب النفقة مانصه شئ في رجل صالح زوجته عن  
نفقة عدتها بالحض بسبعة قروش فهل يصح ذلك أم لا اجاب لا يصح هذا الصلح كما جزم به في البحر نقلاً  
عن الذخيرة وجزم به في التتارخانية نقلاً عن الفتاوى الكبرى وجزم به في الولوالجية وكثير من الكتب  
وعن بعض مشايخ بلجوازه كافي الخلاصة وعلى ما هو الراجح اذا دفع على انه لازم له يرجع فيما زاد على نفقة  
مثلاً كما ان الوطالت عدتها ولم يكفها المصالح عليه تطالب بكفهايتها كما هو ظاهر اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
هل يجوز للقاضي أن يطلب من المتخاصمين المصالحة أم لا فالجواب ما في التكملة  
عن الذخيرة لا ينبغي للقاضي أن يباشر الصلح بنفسه بل يفوض ذلك الى غيره من المتوسطين وينبغي له أن  
لا يبادر في القضاء بل يرد الخصوم الى الصلح مرتين أو ثلاثاً اذا كان يرجو الاصلاح بينهم بان كانوا عاقلين  
الى الصلح ولا يطلبون القضاء لا محالة فأما اذا طلبوا القضاء لا محالة أو الصلح ان كان وجه القضاء ملتبساً  
غير مستبين للقاضي أن يردهم الى الصلح أما اذا كان وجه القضاء مستبيناً فان وقعت الخصومة بين  
أجنبيين يقضى بينهم ولا يردهم الى الصلح حين أو اوان وقعت الخصومة بين أهل قبيلتين أو بين المحارم  
يُردهم الى الصلح مرتين أو ثلاثاً وان أبو الصلح اه والله تعالى أعلم

### كتاب المضاربة

**سئلت** عن رجل أخذ من آخر مالا معيناً ليعمل به مضارباً يسافر فساخر مراراً عديدة وسرق  
منه المال فقال رب المال انك ضامن لاني ما أذنتك في تكرار السرقة وقال العامل أنت أذنتني في السفر  
ولم تمنني عن تكراره فاجبت نعم بان هذا السؤال قدم الى قاضي الهداية فاجاب عنه بما نصه اذا ادعى  
رب المال التقييد والمضارب الاطلاق قال قول للمضارب مع يمينه ما يقيم رب المال يمينه على التقييد  
المضارب

مطلب ادعى عيباً في المبيع  
وصالح على دراهم حالة أو  
مؤجلة جاز

مطلب ادعى مالا على زيد ثم  
بأه هل يجوز

مطلب صالح مطاقته من  
نفقتها على دراهم معلومة  
هل يجوز فيه تفصيل

مطلب هل يجوز للقاضي  
التماس الصلح من المتداعيين

مطلب ادعى رب المال التقييد  
والمضارب الاطلاق قال قول  
المضارب



اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المضارب اذا سافر بالمال واشترى بضاعة وأرسلها الى رب المال مع غيره فضاقت في الطريق فهل يضمن أم لا **الجواب** لا ضمان على العامل لان له أن يودع مال المضاربة والقول قوله في أن المالك أذن له في ذلك ألا أن يقيم المالك بينة انه منعه من ذلك كذا في فتاوى قارئ الهداية والله تعالى أعلم **سئلت** عن المضارب اذا مات فطلب رب المال ورثته برأس المال والربح فاجابوا ان مورثهم دفعه له حال حياته فهل يكون القول للورثة أو لرب المال **الجواب** ان المضارب اذا مات ولم يبين أمر مال المضاربة كان ديناً في تركته ولا يقبل قول ورثته انه رده الى صاحبه الا ببينة عادلة تشهد انه رده الى المالك أو تشهد ان المضارب قال قبل موته رددت المال والربح الى المالك كذا في فتاوى قارئ الهداية والله تعالى أعلم **سئلت** عن مضارب ادعى هلاك مال المضاربة هل يصدق بيمينه **الجواب** مثل هذا السؤال رفع الى صاحب الطهيرة (فاجاب) عنه بقوله القول قوله بيمينه اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل تجوز المضاربة بالدين **الجواب** نعم بيمينه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المضاربة بالدين في ذمة المالك الذي في ذمة المالك في مضاربة فانه لا تصح المضاربة بالاتفاق اه عناية شرح الهداية اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المضاربة اذا فسخها رب المال وهي عروض هل يصح فسخه **الجواب** لا يصح وان تراضيا على الفسخ والمال عروض يصح الفسخ اه كفتوى عن التتارخانية والله تعالى أعلم **سئلت** عن مضارب مات مجهلاً للمال المضاربة فصار ديناً عليه وفي ذمته دين آخر لغير رب مال المضاربة فهل يكون رب المال اسوة الغرماء **الجواب** ان رب المال أحق برأس ماله وحصته من الربح اذا كانت المضاربة معروفة قال أبو السعدي في حواشي من لا يسكن نقلاً عن شيخه عن قاضيان مانه مات المضارب وعليه دين فرب المال أحق برأس ماله وحصته من الربح ان كانت المضاربة معروفة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المضارب اذا مات مجهلاً للمال المضاربة بحيث لم يبينه ولم يوص به ولم يوجد في تركته هل يصير ديناً في ذمته من تركته **الجواب** نعم يصير ديناً ويؤخذ من تركته قال في الوهبانية

وكل أمين مات والعين يحصر \* وما وجد من عينه فدينه نصير  
سوى متولى الوقف ثم من اوص \* ومودع مال الغنم وهو المؤقر

قال شارحه سميدي حسن الثمن لا يضمنه منقول يحصر أي يجوز ومودع بالكسر اسم فاعل وفي الميتين قاعدة كل أمين مات مجهلاً للاحال الامانة تكون ديناً في تركته الا المتولى لدفع الوقف والشريك شركة مفوضة ومودع السلطان مال الغنمة وزاد في التمرح القاضي اذا أودع مال اليتيم عند أمين ومات مجهلاً بخلاف ما اذا قبضه ووضع في منزله ومات مجهلاً حيث يضمن أي القاضي وقيد ببيع الوقف لان مال الاستبدال يضمن بتجهيله لانه صار بالتجهيل مستهلكاً ولا تصدق ورثته في الهلاك ولا التسليم الى رب المال ولو عين المال في حياته أو علم ذلك يكون أمانة في يد وصيه أو وارثه كما كانت في يده ويصدقون على الهلاك والدفع الى صاحبها كما كان يصدق الميت حال حياته وزاد في الاشياء والنظر ستة الوصي والاب اذا مات مجهلاً لغير مال الصغير والوارث اذا مات مجهلاً ما أودع عند مورثه ومن مات مجهلاً ما ألقته الريح في يته ومن مات مجهلاً لما وضعه مال كة في بيته بغير علم والوصي المحجور عليه ما أودع عند يده يمتن ومات صبياً فصار ثلثاً اه وقول الناظم ومودع مال الغنم وهو المؤقر أي المجمعول أميراً وهو السلطان وبعبارة في التنوير حيث قال وسلطان أودع بعض الغنمة عند غاز ثم مات مجهلاً اه فقول الشرنبلالي في شرح النظم ومودع السلطان اضافته ببيان أي ومودعاه هو السلطان الذي أودع مال الغنمة عند بعض الغنم ثم مات السلطان مجهلاً فلا يضمن قال في الدر وايس منها مسألة أحد المتفاوضين على المعتمد لما نقله

المصنف هنا وفي الشركة عن وقف الخانية أن الصواب انه يضمن نصيب شريكه بموته مجهلاً ولا خلاف غلط اه بقي ان قوله ومن مات مجهلاً لما وضعه مال كة في بيته بغير علم اعترضه الجوى ان الصواب بغير أمره كما في شرح الجامع اذ يستحيل تجهيل ملائمه اه نقله ابن عابدين في الرد والله تعالى أعلم **سئلت** عن المضارب اذا مات ومال المضاربة معروف وعليه ديون لا تفي تركته بما هو له هل يختص رب المال بمال المضاربة والحالة هذه **الجواب** نعم يكون رب المال مختصاً به في التفتيح مانه (سئل) فيما اذا مات المضارب وعليه دين وكان مال المضاربة معروف فهل يكون رب المال أحق برأس ماله وحصته من الربح (الجواب) نعم كما صرح بذلك قاضيان والذخيرة البرهانية اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيما اذا هلك البعض من مال المضاربة هل يعتبر من رأس المال أو من الربح **الجواب** فاجوب ان هذا السؤال في التفتيح وجوابه منه نصه اه نعم وما ذكره من مال المضاربة فن الربح أي فيجعل منه لانه تابع ورأس المال أصل فيصرف المالك الى التابع اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أخذ مالاً على وجه المضاربة المطلقة وسافر برأ أو بحراً فضاغ منه المال بلا عهده ولا تقييد فهل لا يضمن حينئذ **الجواب** نعم لا يضمن والحال ما ذكر في التفتيح **سئل** في المضارب مضاربة مطلقة اذا سرق أو نهب منه مال المضاربة برأ أو غرق بحراً بلا عهده ولا تقييد فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم لا ضمان عليه والحالة هذه ويملك المضارب في المطلقة التي لم تقيدها بزمان أو نوع المبيع ولو فاسد ابتداءً ونسيئة متعارفة والشراء والتوكيل بهما والسفر برأ أو بحراً أو البضاعة اه على التنوير والقول قول المضارب في دعوى الهلاك والضياع في المضاربة الفاسدة مع يمينه هكذا ذكر في ظاهرها رواية وجعل المال في يده أمانة كافي المضاربة الصحيحة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ربحه هل ادعى على ورثته أنه دفع الى مورثهم على وجه المضاربة كذا وكذا من الدراهم وأنه تصرف فيه وربح ومات قبل دفع رأس المال الى رب المال وقبل قسمة الربح مجهلاً للمال فصار المال ديناً في تركته فهل حيث وقعت الدعوى في رأس المال والربح بدون بيان مقدار الربح تكون فاسدة **الجواب** نعم هي فاسدة في جامع الفصولين لو وقعت الدعوى في رأس المال والربح فلا بد من بيان قدر الربح وتركه خلل في الدعوى ولو ادعى رأس المال وحده فلا بأس بترك بيان قدر الربح اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز شراء رب المال سلعة من مال المضاربة **الجواب** نعم يجوز ذلك وعكسه وهو شراء المضارب شيئاً من رب المال قال في الوهبانية

وجاز شراؤه من الآخر استمع \* وأخذ الوصي المال فيهامصور

اشتمل البيت على سألتي الأولى هي المسؤول عنها وعكسها والثانية ان الوصي أن يضارب لنفسه بمال الصغير كذا أطلقه المشايخ وقال الطرسوسي ينبغي أن لا يجعل لنفسه أكثر مما يجعل لأمثاله ونازعه المصنف وارتضى الشارح ذلك القيد نظراً للصغير بجهلانه اه من شرح الوهبانية للعلامة الشرنبلالي والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل دفع لآخر دراهم على أن يعمل بها مضاربة والربح كله للعامل هل يسوغ ذلك **الجواب** نعم ويكون المال قرضاً لان العبرة للعاني قال في الاشياء ولو شرط رب المال للمضارب كل الربح كان المال قرضاً ولو شرط لرب المال كان بضاعة اه والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل دفع لآخر شعيراً أو صوفة أو نحو ذلك من العروض وقال اعمل به مضاربة هل يصح هذا العقد **الجواب** لا يصح كافي نتيجة الفتاوى ونقل عن قاضيان مانه المضاربة لا تجوز بغير الدراهم والدنانير ميكلاً كان أو موزوناً أو عروضاً اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المضارب اذا مات والمال عروض فلن تكون ولا يمينها **الجواب** نعم بيمينها اه وفي قاضيان وهذا القطة مات المضارب والمال عروض فولاية البيع لوصيه لارب المال لانها له في حياته فلن قام مقامه بعده وقيل ولاية

مطلب مات ومال المضاربة معروف وعليه ديون يختص رب المال بمال المضاربة

مطلب ما هلك من مال المضاربة يصرف الى الربح مطالب اذا سرق المال أو نهب بالاعتد فلا ضمان على العامل

مطلب ادعى رب المال رأس المال والربح بدون بيان مقدار كنه الدعوى فاسدة

مطلب يجوز شراء رب المال سلعة من عامله

مطلب دفع له مالاً ليعمل به مضاربة والربح كله للعامل صح وكان المال قرضاً مطلب لا تصح المضاربة بالعروض مطلب اذا مات العامل والمال عروض فالولاية لوصيه الخ

مطلب أرسل العامل بضاعة الى رب المال فضاقت في الطريق لا يضمن

مطلب المضارب اذا مات ولم يبين المال كان ديناً في تركته

مطلب يصدق المضارب في هلاك المال بيمينه

مطلب فسخ رب المال المضاربة وهي عروض لا يصح ما لم يراضيا

مطلب مات المضارب وعليه دين فرب المال أحق برأس ماله وحصته من الربح

مطلب اذا مات المضارب مجهلاً للمال ديناً عليه

مطلب كل أمين مات مجهلاً صار المال ديناً عليه الا في مسائل



البيع لوصيه ولرب المال وهو الاصح اذ الحق للمضارب والمالك للمالك فكأنهم ما نرى كان اه والله تعالى  
 أعلم **سئل** عن دفع لغيره عروضا وقال له بها او اعمل بغيرها مضاربة والربح بينهما انصافا فقبل منه  
 وعمل به هل يكون صحيحة **ج** فاجبت **هـ** نعم تكون مضاربة صحيحة قال في المتقي وان دفع عرضا وقال  
 بها او اعمل في غنى مضاربة او قال اقبض مالي على فلان وامل فيه مضاربة جازت ايضا اه والله تعالى أعلم  
**سئل** فيما اذا هلك مال المضاربة قبل العمل هل تبطل المضاربة فالحجواب ما في الكفوى عن  
 الوجوب لا يرد على وجهي وهو هذا وان هلك المال قبل التصرف بطلت المضاربة والقول قول المضارب  
 في الهلاك مع عينه اه والله تعالى أعلم **سئل** فيما لو دفع لرجل مالا وقال له اعمل به مضاربة  
 والربح بينهما لم يفصل بصرح القول بحيث يقول انصافا او لا ثانيا او ارباها هل تجوز هذه العقدة  
**ج** فاجبت **هـ** نعم تجوز قال في النتيجة وفي الخاتمة لو قال رب المال على ان مارزق الله تعالى يكون بينهما  
 جاز ويكون الربح بينهما على السواء اه والله تعالى أعلم **سئل** عن رب المال اذا قام المضارب  
 في الربح ففسخ المضاربة ثم عقد اها جديدا هل ذلك المال كله او بعضه هل يجب عليه ان يتراد الربح  
 السابق فالحجواب ليس عليه ذلك لان المضاربة الاولى قد انتهت والمضاربة الثانية عقد جديد فلهلاك  
 المال في العقد الجديد لا يوجب انتقاض العقد الاول كالدفع اليه مالا آخر اه فرأى وان اقتسماه من  
 غير فسخ تراداه حتى يتم رأس المال فان فضل شي اقتسماه وان لم يف فلا ضمان على المضارب ملحق بالبحر  
 اه من نتيجة الفتاوى والله تعالى أعلم **سئل** عن قال لغيره خذ هذه الالف على ان نصفها عليك  
 قرض على ان تعمل بالنصف الاخر مضاربة على ان الربح في كل يوم تجوز هذه العقدة أم لا فالحجواب انها  
 لا تجوز بل هي مكروهة لان شرط لنفسه منفعة في مقابلة القرض وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن قرض جرت فغان عمل هذا وربح قال رب بينهما انصاف لان المضارب ملك نصف المال بالقرض فكان  
 نصف الربح له والنصف الاخر بضاعة في يده فربحه لرب المال وقد نظم ذلك ابن وهبان حيث قال

ودافع ألف مقرضاً ومقرضاً \* وربح القراض الشرط جاز ويحذر

والمسألة من البدائع كافي شرح ابن السخنة والله تعالى أعلم **سئل** عن دفع لآخر دراهم مجهولة  
 وقال له اعمل به مضاربة والربح بينهما انصافا هل يجوز هذا العقد فالحجواب نعم يجوز هذا العقد قال  
 في الخاتمة ولو دفع الى رجل دراهم لا يعرف قدرها مضاربة جازت المضاربة وتكون القول في قدرها  
 وصفتها قول المضارب مع عينه اه والله تعالى أعلم **سئل** عن دفع لآخر مائة دراهم من الدراهم  
 معينة مضاربة هل للمضارب ان يشتري للمضاربة مائة بأكثر من ذلك المال **ج** فاجبت **هـ** ليس للمضارب  
 ذلك سواء قال له رب المال اعمل برأيك أو لم يقل فان اشترى سلعة بأكثر من ذلك كانت حصصة المال المدفوع  
 مضاربة وما زاد فهو للمضارب له ربحه وعليه وضيعته وعن الزيادة دين عليه خاصة ولا يضمن المضارب بذلك  
 الخطأ اه خاتمة والله تعالى أعلم **سئل** عما يفعله المضاربون المسافرون الى السودان بمال  
 المضاربة من اشتراء الاماء لخدمته وطهنت هل يسوغ هذا الوطء أم لا فالحجواب لا يسوغ هذا الوطء  
 قال في البحر ويحرم عليه وطء الجارية ولو باذن رب المال ولو تزوجها بتزويج رب المال جاز ان لم يكن في  
 المال ربح ونخرجت الجارية عن المضاربة وان كان فيه ربح لا يجوز اه نقله في الرد اه والله تعالى أعلم  
**سئل** فيما دفع لرجل دينار معلومة مضاربة ثم اراد القسمة هل يستوفيه اذ انماير كما دفعها  
 فالحجواب نقل في رد المحتار عن الفتية مانصه اعطاه دنائير مضاربة ثم اراد القسمة له ان يستوفي  
 دنائير وله ان يأخذ من المال بقيمتها وتعتبر قيمته يوم القسمة اه وفي شرح الطحاوي من المضاربة  
 ويضمن لرب المال مثل ماله وقت الخلاف يبرى وهذه فائدة طارئة ففت فيها فان رب المال يدفع دنائير  
 من لا بعد مخصوص ثم تلو قيمته او يريد اخذها عدد الا بالقيمة تأمل والذي يظهر من هذا انه لو علم عدد

المدفوع

مطلب دفع له عروضا وقال  
 بها او اعمل بغيرها مضاربة صح

مطلب لو هلك المال قبل  
 التصرف بطلت المضاربة  
 مطلب قال اعمل به هذا  
 والربح بينهما كان بينهما على  
 السواء

مطلب تقاسم الربح  
 وتقسام المضاربة ثم جردا  
 عقدها الخ

مطلب لو دفع أفعالي أن  
 نصفها قرض والنصف  
 مضاربة الخ

مطلب دفع قدر مجهولا  
 وقال اعمل به مضاربة والربح  
 بينهما صح وكان القول في  
 القدر للعامل

مطلب ليس للمضارب أن  
 يشتري سلعة للمضاربة بأكثر  
 من مال المضاربة  
 مطلب ليس للمضارب وطء  
 جوارى المضاربة

مطلب دفع مال المضاربة  
 دنائير له أن يستوفيه دنائير  
 وله أن يأخذ من المال بقيمتها

المدفوع ونوعه فله أخذه ولو اراد أن يأخذ قيمته من نوع آخر يأخذه بالقيمة الواقعة يوم الخلاف أي يوم  
 النزاع والخصام وكذا اذا لم يعلم نوع المدفوع كما يقع كثيرا في زماننا حيث يدفع أنواعا مجهول فيضطر الى  
 أخذ قيمته الجاهل بها فالحجواب اخذ بالقيمة يوم الخصام اه والله تعالى أعلم **سئل** في امرأة دفعت لرجل  
 مالا معلوما على وجه المضاربة وشرطت عليه ان يعطيه من الربح كل شهر مائة قرش فهل لا تصح هذه  
 العقدة **ج** فاجبت **هـ** بانها لا تصح وللمضارب اذا عمل أجرمته له قال قاضيان المضاربة تفسد بأشياء  
 (منها) اذا شرط لاحد من الربح ما يقطع النكر كخنوخا ويجعل له دراهم مسمومة مائة أو أقل أو  
 أكثر ففسدت المضاربة (ومنها) اذا شرط على المضارب ضمان ماله في يده (ومنها) اذا شرط في  
 المضاربة عمل رب المال مع المضارب لان ذلك يمنع التخليع بين المال والمضارب وكذا لو وكل رجلا ليدفع  
 ماله مضاربة فدفع الوكيل وشرط عمل نفسه مع المضارب وشيئا معلوما لنفسه من الربح كان ذلك فاسدا  
 ولو فعل ذلك الاب أو الجد أو الاب أو وصى الاب وشرط لنفسه شيئا من الربح والعمل فعمل مع المضارب  
 جازت المضاربة والشرط جميعا ولو دفع أحد المفاوضين ألف درهم من مال المفاوض الى رجل وشرط  
 عمل نفسه مع المضارب وشرط لنفسه شيئا من الربح ففسدت المضاربة (ومنها) اذا دفع الاب أو الجد  
 أو وصى الاب مال الصغير الى رجل مضاربة وشرط عمل اليتيم مع المضارب كانت المضاربة فاسدة  
 والاصل في هذا أن كل من يجوز له أن يأخذ لنفسه مال اليتيم مضاربة اذا شرط عمل نفسه مع المضارب  
 جازت المضاربة وكل من لا يجوز له أن يأخذ لنفسه مال اليتيم مضاربة اذا شرط عمل نفسه مع المضارب  
 وشيئا لنفسه من الربح لا تجوز المضاربة واذا عمل المضارب في المضاربة الفاسدة وربح كان كل الربح  
 لرب المال وللمضارب أجر المثل تاما لان المضاربة اذا فسدت تبقى اجارة وفي الاجارة الفاسدة اذا عمل  
 الاجير كان له أجره تاما ولو هلك المال في يد المضارب لا يقع له مضاربة فاسدة ذكر في الاصل انه  
 لا ضمان عليه اه وفي الخلاصة وللعامل أجر مثل عمله ربح أو لم يربح أطلق أجر المثل في الاصل لكان  
 هذا قول محمد انه يجب بالتمام بانع وعند أبي يوسف لا يجاوز المسمى ولو تلف المال في يده له أجر عمله ولا  
 ضمان عليه وعن محمد انه يضمن اه والله تعالى أعلم **سئل** فيما دفع لغيره مالا مضاربة وصار  
 يأخذ من المضارب الخمسة والعشرة والعشرين والمضارب يعمل بالباقي فهل بعدما أخذ من المال من  
 الربح أو من رأس المال **ج** فاجبت **هـ** قال قاضيان اذا أخذ من المال من المضارب مائة والعشرين  
 أو الخمسين والمضارب يعمل بقية المال ان كان المضارب كل ما دفع الى رب المال شيئا قال هذا ربح يكون  
 ذلك ولا يقبل قوله بعد ذلك اني لم أربح وما أخذت مني كان من رأس المال ولو لم يقل عند الدفع هذا ربح  
 يروى **هـ** عن أبي يوسف رجه الله تعالى أن رب المال يأخذ رأس ماله يوم الحساب ويكون الباقي بينهما  
 ولا يكون مأخوذ من المال من المضارب قبل الحساب نقصا تاما من رأس المال لان الوجه انما من رأس  
 المال كان استرجاعا لبعض رأس المال فقبل المضاربة بقدر ذلك وهما لم يقصد ابطال المضاربة اه  
 والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل سافر بمال المضاربة وهو ألف وله خمسة آلاف فكيف تكون  
 نفقته وسائر مصاريفه فالحجواب انها تكون على قدر المالكين فليس من مال المضاربة وخمسة  
 أسداس من خالص ماله ودليله ما في الخلاصة وهذا نصه ولو خرج المضارب بألف المضاربة وعشرة  
 آلاف من مال نفسه فالفنقة في المالكين على أحد عشر جزأ وفي المضاربة الفاسدة لا نفقة له اه والله  
 تعالى أعلم **سئل** لو امتنع المضارب من العمل هل يجبر عليه **ج** فاجبت **هـ** قال في البرازية ولا  
 يجبر المضارب على العمل ولا رب المال على التسليم اه والله تعالى أعلم **سئل** في وقوع السؤال **ج** عن المضاربة  
 هل تبطل بموت رب المال والمال نقد **ج** فاجبت **هـ** قال في البرازية وان مات رب المال والمال نقد  
 بطلت المضاربة في حق التصرف وان عرض في حق المسافرة يبطل لاني في حق التصرف في ذلك يبره بالعرض

مطلب دفع مالا معينة مضاربة  
 على أن يعطى العامل لرب  
 المال كل شهر كذا كانت  
 فاسدة

مطلب أخذ رب المال الخمسة  
 والعشرة والعشرين هل  
 يكون من الربح

مطلب اذا كان للعامل  
 مال مع مال المضاربة فالنفقة  
 حالة السفر على قدر المالكين  
 مطلب لا يجبر العامل اذا  
 امتنع  
 مطلب مات رب المال وهو  
 نقد بطلت المضاربة الخ



والنقد ولو أتى مصر واشترى شيئا فأتى بالمتاع مصر آخر فتفقه المصارف في مال نفسه وهو ضمان المالك في الطريق فان سلم المتاع جاز به لم يبق في حق البيع وان خرج من ذلك المصارف قبل موت رب المال ثم مات لم يضمن اه قوله فأتى بالمتاع مصر اه نى غير مصر رب المال لما قال قبله ولو أخرجه به يعنى بعد موت رب المال الى مصر رب المال لا يضمن لان يجب عليه تسليمه فيه اه نيه عليه في الشربلية والله تعالى أعلم **سئلت** فيما لو اشترى المصارف بمال المضاربة ساعة فارا المالك ببيعها والمصارف يقول لا يبيعها حتى أجدر بحاجتها هل يجبر المصارف على البيع فالجواب ما في الدر المختار نقلا عن مجمع الفتاوى وهذا نصه لو شري عاها متاعا فقال أنا أمسكه حتى أجدر بحاجتي كثير أو أراد المالك ببيعها فان في المصارف مع أجبر على بيعه لعمله باجر كما هو الا أن يقول للمالك أعطيك رأس المال وحصة من الربح فيجبر المالك على قبول ذلك اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل للمصارف الايداع **جواب** نعم قال في الخاتمة والمصارف أن يعمل ما هو من عادات التجار وهو الايداع والايديع واستيجار الاجراء لحفظ المال واستيجار الدواب للحمل واستيجار المكان والسفر وما جازله أن يعمل بنفسه جازله أن يركل غيره بذلك وله أن يرهن مال المضاربة وأن يرتهن به وأن يحتال بمال المضاربة وأن كان الثاني أصغر من الاول وله أن يؤجر من الثمن بعد العقد عند الكل وليس له أن يستدين على المضاربة نحو أن يشتري بأكثر من مال المضاربة كان قال له رب المال اعمل برأيك أو لم يقل الا أن يأذن له بالاستدانة نصا وقاما فيها والله تعالى أعلم **سئلت** في مال المضاربة اذا صار ديناء على الناس وامتنع المصارف من تحصيله هل يجبر على ذلك فالجواب قل في الخاتمة ولو تصرف المصارف وصار مال المضاربة ديناء على الناس وامتنع المصارف من التقاضى فان لم يكن في المصارف مع كان له أن يمتنع عن التقاضى ويقال له أحل رب المال على الغرماء أى وكل وان كان في المصارف مع ليس له أن يمتنع عن التقاضى بل يؤمر بالتقاضى ليصير المال ناضا واذا صار مال المضاربة ديناء على الناس فله رب المال عن التقاضى وقال أنا أتقاضى مخافة أن يأكل المصارف فان كان في المصارف مع فالتقاضى يكون للمصارف وان لم يكن فيه مع فله رب المال أن يمتنع عن التقاضى ويجبر المصارف على أن يحيل رب المال على الغرماء اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل للمصارف وهو في مصره نفقة في مال المضاربة فالجواب ليس له ذلك قال في الخاتمة المصارف مادام يعمل في مصره كانت نفقته في ماله لا في مال المضاربة وفي سفره مطعومه ومشروبه وركوبه وكسوته تكون في مال المضاربة من غير اسراف والدواء وأجرة الحمام والاحتياج لان يكون في مال المضاربة اه والله تعالى أعلم **سئلت** اذا جرت العادة بين التجار والمصارف بان المصارف بين يأخذون من الناس أموال المضاربة ويخطونهم ولا ينهاهم التجار عن ذلك هل لا يضمنون حينئذ بالخطأ فالجواب نعم في التكملة عن فتاوى أبي الليث ما نصه اذا دفع الى رجل دراهم مضاربة ولم يقل له اعمل برأيك والحال ان معاملة التجار في تلك البلاد أنهم يخطون الاموال وأرباب الاموال لا ينهاهم عن ذلك وقد غلب التعارف في مثل هذه ذارجوت أن لا يضمن ويكون الامر محمولا على ما عارفوا وذكر في المناظرة حسم انق له في التنقيح انه في هذه الصورة لا يضمن بدون ترجي اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن دفع دراهم لرجل ثم قال الدافع دفعته اليك قرضا قال المدفوع اليه قرضا او مضاربة فلن يكون القول فالجواب يكون القول لمدعى المضاربة لان الدافع يدعى عليه الضمان بعد ما تنقذ اعلى انه أخذ المال باذنه واليه قلب المال اه من تنقذ الحامدة عن الخاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** عن أجرة الخاتون لمال المضاربة هل تكون في مالها فالجواب نعم لما أفتى بذلك في تنقيح الحامدة والله تعالى أعلم **سئلت** عن المصارف بين يسافرون الى السودان فيموتون ببعض القبائل فيمتعضون لاختلاف أموالهم فيضونهم بقبيل يبعطونها اياهم لحفظ الباقي فهل لا يضمنون

مطلب أراد المالك ببيع العروض والعامل بخالفه

مطلب يملك المصارف الايداع

مطلب صار المال ديناء على الناس هل يجبر العامل على تحصيله

مطلب المصارف اذا عمل في مصره فنفقته في ماله

مطلب في خط مال المضاربة عند جريان العادة به

مطلب قال الدافع دفعته قرضا قال المدفوع اليه قرضا

مطلب اجرة الخاتون في مال المضاربة

مطلب لا ضمان على المصارف فيما أعطى من مالها لتخليصها

لا يضمنون **جواب** نعم بانهم لا يضمنون قال مشايخنا رحمهم الله تعالى في زماننا لا ضمان على المصارف فيما أعطى من مال المضاربة الى سلطان طمع في أخذه غصبا وكذا الوصى لانهم ما قصد الاصلاح اذ عطاء البعض لتخليص الكل جائز وأصله خلع الضرر عليه السلام لوح السفينة مخافة ظالم يأخذ كل سفينة صالحة غصبا فاشبه به ما لو وقع في بئر حريق فذاول الوديعة الى أجنبي لا يضمن كذا في البرازية اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مضارب قال له رب المال اعمل برأيك فهل له أن يعطى من مالها اغيره مقدار اعلى وجهه المضاربة فالجواب نعم قال في الخاتمة ولو قال رب المال اعمل برأيك كان له أن يدفع الى غيره مضاربة ويشارك ويخطط ماله بمال المضاربة اه والله تعالى أعلم **سئلت** في مضارب مضاربة مقيدة بمكان أو زمان أو نوع من السعة خالف ما يقيد به رب المال هل يضمن حينئذ فالجواب ما في شرح الملتقى وهو هذا لان المضارب ان خالف فغاصب لوجود التعدي منه على مال غيره فصار غاصبا فيضمن اه نقلا في المرأة والله تعالى أعلم **سئلت** عن المضارب هل يملك الشركة مع غيره بمال المضاربة بدون اذن له من رب المال فالجواب انه لا يملكها الا باذن أو اعمل برأيك في الدر المختار ما نصه لا يملك المضاربة والشركة والخطا بماله نفسه الا باذن أو اعمل برأيك اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مضارب طلب منه رب المال المحاسبة تفصيلا هل يجبر على ذلك فالجواب ان قارئ الهداية سئل عن شريك طلب من شريكه أو من العامل في المضاربة حساب ما باعاه أو ما صرفه فقال لا أعلم حسابا وانما عرفت وتصرفت وبقي هذا القدر هل يلزمه عمل بحسابته أجاب القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح والخسران مع عيینه ولا يلزمه أن يذكر الامر مفصلا والقول قوله في الضياع والرد الى الشريك والله تعالى أعلم

### كتاب الوديعة

**سئلت** عن شخص اذى على ورثة انه أودع مورتهم موديعة فأنكر الورثة ولم توجد الوديعة في مخلفه فاقام المدعى بينة على ذلك فكيف الحكم **جواب** بان هذا السؤال رفع مثله الى قارئ الهداية فأجاب عنه بقوله اذا أقام المدعى بينة على الايداع وقدمت المودعة بمجهول الوديعة فلم يذكرها في وصيته ولا ذكروا الورثة فضمنها في تركته فان أقام بينة على قيمتها أخذت من تركته وان لم يكن له بينة على قيمتها فالقول فيها قول الورثة مع عيّنهم ولا يقبل قول الورثة ان مورتهم ردها اليه لانهم لم يضمنوا فلابد ليردونها بمعدودة ولهم من غير بينة شرعية على ان مورتهم ردها اليه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع خرج من داره التي بها الوديعة وترك الباب مفتوحا فسرفت الوديعة هل يضمن فالجواب نعم يضمن وقد أفتى بذلك في نتيجة الفتاوى ونقل عن جامع الفصولين ما نصه خرج المودع وترك الباب مفتوحا ضمن لولم يكن في الدار أحد ولم يكن المودع في مكان يسمع حس الدخول اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وضع عند آخر ثوبا وقال هذا وديعة عندك وذهب ثم ذهب الثاني وتركه فضاع هل يضمن فالجواب نعم يضمن قال في الدرر الوديعة هي أمانة تركت للحفظ وركنها الايجاب من المودع كأدعتك أو ما ينوب من اذ لا أوقعه لافان من وضع ثوبه بين يدي رجل سواء قال هذا وديعة عندك أو سكت وذهب صاحب الثوب ثم غاب الا تخروا ترك الثوب غنة وضاع صار ضامنا لان هذا الايداع منه عرفا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أودع شيئا عند آخر وقال له لا تدفعه الى عيالك فدفعه اليهم هل يضمن فالجواب قال في الملتقى وان شئ من دفعه الى عياله فدفع الى من له يضمنه ضمن وان الى من لا يضمنه كدفع الدابة الى عبده وشئ يحفظه النساء الى زوجته لا يضمن اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المودع اذا أقر بالوديعة وقال اني وضعتها في مكان لا أدري أى

مطلب قال له اعمل برأيك كان له أن يدفع الى غيره مضاربة

مطلب المصارف ان خالف كان غاصبا

مطلب لا يملك المصارف الشركة مع غيره الا باذن

مطلب هل يجبر المصارف على اعطاء الحساب مفصلا

مطلب أقام المدعى بينة على الايداع وقدمت المودعة بمجهول لا تؤخذ من التركة

مطلب خرج المودع من الدار والباب مفتوح فسرفت يضمن

مطلب تركه عند زيد وقال هذا وديعة عندك فقام زيد فضاع يضمن

مطلب أودعه وقال له لا تدفعه الى عيالك الخ

مطلب قال المودع وضعتها في مكان لا أدري أى مكان هو



مكان هــ لـ يضمن **فاجبت** به بانه يضمن كافي فاضحان وعبارته ولوقال لأدري وضعتها في داري أو في موضع آخر كان ضامنا اهـ وقد أفتى بذلك في النتيجة والله تعالى أعلم **سئلت** عن المودع إذا قال وضعتها عند أجنبي ثم ردها إلى فهاكت عندي هل يكون ضامنا فالجواب ان صدقة المالك في العود إليه لا يضمن وان كذبه ضمن الا اذا برهن على العود قال في جامع الفصولين لوقال أودعتها عند أجنبي ثم ردها على فهاكت عندي وكذبه المودع ضمن الا ان يبرهن اذا قرئ وجوب الضمان عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق الابينة وفيه أيضا المودع لو خالف ثم عاد إلى الوفاق انما يبرأ الوصـ صدقة المالك في العود لا لو كذبه الا ان يبرهن على العود اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أودعه رجلان شيئا ثم جاء أحدهما بطلبه هل يجوز له دفعه إليه وحده فالجواب لا يجوز له ذلك قال في المحيط أودعه رجلان مكيلا أو موزونا أو دابة أو عبدًا ثم غاب فجاء أحدهما بطلبه لم يدفع إليه شيئا حتى يحضر الآخر عند أبي حنيفة وعندهما يدفع إليه نصيبه وتعامه فيه من الوديعة والله تعالى أعلم **سئلت** عن المودع إذا قال له رب الوديعة أجل إلى الوديعة اليوم فلم يحمله إليه حتى مضى ذلك اليوم وهل يكت عنه هــ لـ يضمن **فاجبت** به بانه لا يضمنه الا الواجب عليه التحلية أو ما للذهاب به إلى المالك فلا اهـ من الكفوى نقلا عن العمادية **سئلت** عن المودع إذا مات والوديعة معروفة بعينها هل تكون أمانة في يد الوارث حتى يردّها فالجواب نعم تكون في يد الوارث أو الوصي أمانة الى ان يرد اهـ من الكفوى والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجب في دعوى الوديعة بيان مكان الايداع فالجواب نعم يجب بيانه قال في التكملة والحاصل انه يجب بيان مكان الايداع مطلقا لان الرد غير واجب على المودع وليس مؤنة الرد عليه بل على المالك والواجب عليه تسليمه له بمعنى عدم المنع فلو لم يبين المكان لم يحق للمودع ضرر وهو مدفوع اهـ وقوله مطاوع أي سواء كان له جـ لـ أم لا والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوديعة إذا طابها صاحبها فلم يسلمها وهو يقدر على تسليمها ثم ضاعت هل يضمنها فالجواب نعم يضمنها حيث نقل الكفوى عن الهداية مانعه فان طابها صاحبها فحبسها عنه وهو يقدر على تسليمها ضمنها لا نهمة بل مانع وهــ لان المطالبة لم يكن راضيا بما مسا كنهه فيه فضمنه بحبسه عنه اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** في وديعة وضعتها اثنان عند رجل ثم أتاه أحدهما فطابها فلم يسلمها إليه هل يكون ضامنا فالجواب لا يكون بذلك ضامنا قال في البرازية ولو وضعه اثنان فغفقه من أحدهما لا يضمن اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أودع عنده آخر وديعة وقال له إذا مات فادفعها إلى ابني فمات فأذاها إلى ابنه وله وارث آخر هل يضمن له نصيبه فالجواب نعم يضمن له نصيبه كانه نقله الكفوى عن الوجيز اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع قضى بالوديعة التي عنده دين صاحبها هل يضمن فالجواب انه يضمن في الصحيح كافي جامع الفصولين اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عما إذا أكره المودع بضو القتل على دفع الوديعة إلى غير مالكها فادفعها مكرها هل لا يضمن فالجواب انه لا يضمن حيث علم بدلالة الحال انه لو لم يمتثل أمره يقتله أو يقطع عضوًا منه أو يضر به ضررًا يخاف منه على نفسه أو عضوه أو يتلف جميع ماله ولا يترك له قدر كفايته كما علم من كلام العلماء أفاده الخير الرمي في فتاويه الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن الاب إذا كان بيده أمانة لولده انتقلت له من أمه أم لا ثقات ولم يوص بها ولم توجد في تركته هل تصير دينًا في التركة **فاجبت** به بأنهم لا تصير دينًا في تركته كافي الاشـ به فانه ذكر ان الامانات تنقلب مضومة بالموت عن تجهـ لـ الا في مسائل منها الاب إذا مات بمجهل مال ابنه قال في الخيرية وذكرها القمري ناسي ناقلا عن الفصول العمادية وانه ذكر فيها قولين ففرق بينهما وبين الوصي فقال وفي الفصول العمادية والوصي إذا مات بمجهـ لا لا يضمن وإذا اخطأ مال يضمن والاب إذا مات بمجهـ لا يضمن وقيل لا يضمن اهـ قال فقهران في المسألة

مطاب قال وضعتها عند  
أجني وردة فاضاعت الخ

مطلب أودعه اثنان ثم جاءه  
أحدهما لا يجوز له الدفع  
إليه

مطلب قال المودع للمودع احمل  
الى الوديعة اليوم فلم يفعل الخ

مطالب مات المودع والوديمة  
موجودة بعينها تكون أمانة  
في يد الوارث أو الوصي

مطلب يجب بيان مكان  
الابداع في دعوى الوديعة

مطلب طالب الوديعه فلم  
سألوا له حتى ضاعت يرضعها

فاب وضعوا اثنان فطالما  
احدهما اقل لم يسلوا فاضاعت  
لا يضمن

مطالب قل اذا مات فادفع  
الوصية الى ابني فدفعه اليه  
بعد موته وله وارث آخر يضمن  
له نصيبه

مطالب قضی المودع بالودیعة  
دین صاحبها

مطابا كره المودع بنحو  
القتل على دفع الوديعة الى  
أجنبي ففعل لا يضمن

مطاب تنقيب الامانة بالموت  
عن تجهيل مضمونة الا في  
مسائل

فواين والذي يظهر أرى حجة عدم الضمان لان الاب أقوى مرتبة من الوصي فاذا لم يضمن الوصي فان لا يضمن الاب أولى وقد نفي في الوصي أيضا قول بالضممان واقصر على عدم الضمان في الاب كثير من العلماء اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع قال رددت الوديعة عليك هل يصدق فالحق ان يصدق بيمينه قال في المحيط لو قال المودع رددت الوديعة اليك أو ضاعت عندي وأنكر المودع وقال لا بل أنلفتها قال قول للمودع مع يمينه لانه منكر وجوب الضمان معني لان صاحب المال يدعي الضمان معني لانه يقول الوديعة عندي بخلافه حين ادعى الرد وأنلفتها فصرت ضامنا والمودع ينكر ذلك فكان مدعى بصورة منكر ما معني والعبرة للمني فان أقاما البينة فاليمين بينة المودع لان بينة المالك قامت على نفي الرد اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع أقر بالوديعة ثم ادعى انه ضاعت قبل الاقرار هل يضمن والحالة هذه فالحق ان يضمن نعم قال في التنقيح وفي العيون اذا طلب المالك الوديعة فقال اطلبها غدا فجاء صاحبها في الغد فقال المودع ضاعت يسأل المودع متى ضاعت قبل اقرارك أو بعده فان قال قبل اقراره يلزمه الضمان للتناقض لان قوله اطلبها غدا اقرار منه انه ما ضاعت فاذا قال ضاعت كان تناقضا وان قال ضاعت بعد الاقرار لا يضمن لانه لا تناقض خلاصة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع أمره المالك بحفظ الوديعة في الدار الفلانية فخالف وجعلها في دار أخرى فصاعت هل يضمن فالحق ان يضمن نعم قال في المتقى وان أمر بحفظها في دار فحفظ في غيرها ضمن اه وفي شرح المجموع للملكي أمره بالحفظ في بيت من داره فحفظ في بيت آخر منها سأل هل يضمن بخلاف المخالفة في الدار لانها ما يختلفان في الحرز غالبا فيفيد التقيد اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع في سفينة انخرقت السفينة فصار الركاب يرمون بأنفسهم في القوارب فرمى هو بنفسه في قارب وضاعت أمواله مع الوديعة من غيرته بدولا نقص بغير حيث لم يسهه الا الفرار بنفسه ولم يمكنه تخليصها فله لا ضمان عليه والحالة هذه فالحق ان يضمن هذا السؤال في التنقيح وحاصل جوابه فيه انه لا ضمان عليه بخلاف ما اذا تمكن من الحفظ بنقلها فتركها فانه يصير ضامنا اه ثم ذكر ما نصه نذرت بقرة من الباقورة وترك الراعي اتباعها وهو في سعة من ذلك لا ضمان عليه فيما نذرت بالاجماع ان كان الراعي خاصا وان كان مشتركا كذلك عند أبي حنيفة وعندهما يضمن وانما لا يضمن عنده وان ترك الحفظ فيما نذرت لان الامين انما يضمن بترك الحفظ اذا ترك بغيره ذرا ما اذا ترك بعذر فانه لا يضمن كالمودع الوديعة الى أجنبي حالة الحريق فانه لا يضمن وان ترك الحفظ لانه ترك بعذر كذا هنا وانما ترك الحفظ بعذر كذا لا يضيع الباقي وعندهما يضمن لانه ترك بعذر يمكن الاحتراز عنه قال صاحب الذخيرة ورأيت في بعض النسخ لا ضمان عليه فيما نذرت اذا لم يجد من يبعثه ليردها أو يبعثه ليجبر صاحبها بذلك وكذلك لو تفرقت فرقا ولم يبقه مد على اتباع الكل فاتبع البعض وترك البعض لا يضمن لانه ترك حفظ البعض بعذر وعندهما يضمن لانه يمكن الاحتراز عنه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن من دخل حيا ما فوضع له الحارس القوطة ليضع ثيابه عليها ففتزع أثوابه ووضعها على القوطة ودخل واغتسل وخرج فلم يجد بعض أثوابه هل يضمن الحارس فالحق ان يضمن ما في التكملة عن ابن نجيم انه يضمن لانه استحفظ وقد قصر في الحفظ اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع قال ضاعت الوديعة من منزلي ولم يضع معي شيء من مالي هل يصدق بيمينه فالحق ان يضمن نعم قال في التكملة عن مؤيد زاده عن الواقعات ما نصه اذا قال ذهب الوديعة من منزلي ولم يذهب من منزلي شيء يقبل قوله مع يمينه اه وقد نظم ذلك في الوهبانية حيث قال

مطالب يصدق المودع في  
دعوى الرد بميمنه

مطلب اُقر بالوديعۃ ثم قال  
ضاعت قبل اقراری یضمن

مطلب قال ضعها في المحل  
الفلاني فوضعها في غيره  
بضم

مطالب مودع في سـ فينة  
تخرقت فرى بنفسه وضاعت  
أمواله كالوديعه لا بضمن

مطاب ندت بقرة من  
الباقورة فلم يتبعها الراعي  
لا ضمان عليه

طاب دخل الحمام فوضع  
 له الحارس فوطاة فوضع  
 عليه عليها فضاع منها البعض  
 ضمن الحارس

طلب قال ضاعت من بيني  
حذوها صدق بيمينه

وان قال قد ضاعت من البيت وحدها \* يصح ويستخاف فقد ثبته مقرر

بى حسن الشرنبلالى قىل قولۇمىمىنە لان و قوعۇنۇڭ ئىكەن بىلەن ئىھل السارق اوتىكون



هي المقصودة وهو أمين فيصدق خلافاً للمالك اه والله تعالى أعلم **في الفائدة** في الخاتمة رجل دفع  
لغيره عشرة دراهم وقال خمسة منها هبة لك وخمسة وديعة عندك فاستهلك القابض منها خمسة وهلك  
الخمس الباقية ضمن سبعة ونصف فالان الخمسة الموهوبة مضمونة على القابض لانها هبة مشاع  
يحمل القسمة وهي فاسدة والخمسة التي استهلكها نصفها من الهبة ونصفها من الامانة فيضمن  
هذه الخمسة ويضمن نصف الخمسة التي ضاعت فصار المضمون سبعة ونصفنا وقد نظمه ابن وهبان  
في قوله

وأودعه عشر على ان خمسة \* له هبة فاستهلك الخمس بخسر  
له سبعة قالوا ونصف اذا توت \* له الخمسة الاخرى وفي الشرع ينشر

قال شارحها سيدي حسن الشرنبلالي رحمه الله تعالى قلت وهو ذاعلي غير الصحيح لان الهبة الفاسدة  
تملك بالقبض وقد سلطه المالك فلا ضمان فيها وكذلك لا ضمان في الوديعة كافي البرازية دفع اليه ألفا  
نصفها هبة ونصفها مضاربة فهذا ضمن حصه الهبة اه أي فلا يضمن حصه المضاربة لانها امانة  
وقوله يضمن حصه الهبة انما هو على رواية عدم الملك وهو خلاف المفتي به فلا ضمان مطلقا لافي الوديعة  
ولا في الهبة الفاسدة على المفتي به اه **في قول** ان في قوله وهو خلاف المفتي به نظرا فان عدم افادتها  
الملك هو ظاهر الرواية قال في الخيرية ولا تنفيذ الملك في ظاهر الرواية قال الزيلعي ولو سلمه شائع الا على كنه  
حتى لا ينفذ تصرفه فيه فيكون مضمونا عليه وينفذ فيه تصرف الواهب ذكره الطحاوي وقاضيان  
وروي عن ابن رستم مثله وذكر عصام انهم انقضى الملك به أخذ المشايخ اه كلام الزيلعي قال الخبير  
الزمي ومع افادتهم الملك عند هذا البعض أجمع الكل على أن اللواهب استردادها من الموهوب له ولو كان  
ذارحم محرم من الواهب قال في جامع الفصولين راجع الفتاوى الفضلي ثم اذا هلكت أفتيت بالرجوع  
للواهب هبة فاسدة لذى رحم محرم منه اذا الفاسدة مضمونة فاذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك  
كانت مستحقة الرد قبل الهلاك اه وكما يكون اللواهب الرجوع فيها يكون لو ارثه بعد موته لكونها  
مستحقة الرد وتضمن بعد الهلاك كالبيع الفاسد اذا مات أحد المتبايعين فلورثته نقضه لانه مستحق الرد  
ومضمون بالهلاك اه قال في رد المحتار بعد نقله لكلام الخيرية وأفتي به في الحامدية أيضا والتاجية  
وبه في في الجوهرية والبحر ونقل عن المبتغي بالغبين المجمة أنه لو باعه الموهوب له لا يصح وفي نور العيون  
عن الوجيز الهبة الفاسدة مضمونة بالقبض ولا يثبت الملك فيها الا عند أداء العوض نص عليه محمد في  
المبسوط وهو قول أبي يوسف اذا الهبة تنقبت عقد معاوضة اه وذكر قبله هبة المشاع فيما يقسم لا تنفيذ  
الملك عند أبي حنيفة وفي القهستاني لا تنفيذ الملك وهو المختار كافي المضمون وهذا مروي عن أبي حنيفة  
وهو الصحيح اه فثبت علم انه ظاهر الرواية وانه نص عليه محمد وروى عنه عن أبي حنيفة ظهر انه الذي عليه  
العمل وان صرح بأن المفتي به بخلافه ولا سيما انه يكون ملكا خبيثا كما يأتي ويكون مضمونا كما علمته  
فلم يجد نعم الموهوب له فاعتمه وانما كثر النقل في مثل هذه كثيرة وقوعها وعدم تنبيه أكثر الناس  
للزوم الضمان على قول المخالف ورجاء لدعوة نافعة في الغيب ثم بعد هذا نقل عبارة البرازية وهي  
هذه وهل يثبت الملك بالقبض قال الناطق في عند الامام لا ينفذ الملك وفي بعض الفتاوى يثبت فيها  
فاسدا به يفتي ونص في الاصل انه لو وهب نصف داره من آخر وسلمها اليه فباعها الموهوب له لم يجز دل  
انه لا يملك حيث أبطل البيع بعد القبض ونص في الفتاوى انه المختار قال ورأيت بخط بعض الافاضل  
على هامش المخ بعد نقده ذلك وانت تراه عزار رواية افادة الملك بالقبض والافتاء الى بعض الفتاوى  
فلا تعارض رواية الاصل ولذا اختارها قاضيان قال وقوله أي الع لافي لفظ الفتوى أكد من لفظ  
الصحيح قد يقال يمنع عمومه لاسيما مثل هذه الصيغة في مثل سياق البرازي فاذا تأملت في برهان

مطلب دفع له عشرة دراهم  
وقال خمسة هبة وخمسة وديعة  
فاستهلك القابض خمسة وهلك  
الباقى ضمن سبعة ونصفا

مطلب الهبة الفاسدة  
لا تنفيذ الملك في ظاهر الرواية

مادل عليه الاصل اه فليحفظ فانه مهم **سئلت** عن مودع يفتح الدال وضع ثوبه مع ثياب الوديعة  
ثم دفعها اليها ونسي ثوبه فضاع عند المودع بكسر الدال فهل يضمن فالجواب مافي قضيان وهذا نصه  
مودع جعل في ثياب الوديعة ثوبا لنفسه فدفعها الى ربه ونسي ثوبه فيها فضاع عنده ضمن لانه حينئذ أخذ  
ثوب الغير بلاذنه والجله بل فيه لا يكون عذرا اه قال في نور العيون ينبغي أن تقيّد المسألة بما لو كان غير  
عالم ثم علم بذلك وضاع عنده والافلاسب للضمان أصلا فالظاهر ان قوله والجهل فيه لا يكون عذرا ليس  
على اطلاقه اه أي بل هو مقيد بما اذا لم يكن أخذه بتسليم ربه فان كان كاهنا فان رب الثوب سلم ثوبه  
مع جلة الثياب اه ذما ظهر لي والله تعالى أعلم **سئلت** عن ذي جل جل على جملته شدة ثياب  
ليوصلها الى البلد الف لاني بأجرة فلما كان في الصحراء تعرضه للصوف فطرح الشدة وهرب بجملته  
فضاعت الشدة فهل يضمنها فالجواب من التكملة عن فتاوى أبي الليث انه ان كان لا يمكنه التخلص  
منهم بالجل وما عليه وكان يعلم انه لو جله أخذ للصوف منه الجل وما عليه فلا ضمان عليه لانه لم يترك  
الحفظ مع القدرة عليه اه بالمعنى والله تعالى أعلم **سئلت** فيما اذا كانت الوديعة مما يخاف عليه  
وكان صاحبها غائبا فما يصنع المودع حينئذ فالجواب انه يرفع الامر الى القاضي حتى يبيعه فان لم يرفع  
حتى فسدت فلا ضمان عليه قال في المراتة وفي فتاوى أبي الليث اذا كانت الوديعة شيئا يخاف عليه الفساد  
وصاحب الوديعة غائب فان رفع الامر الى القاضي حتى يبيعه باجاز وهو الاولى وان لم يرفع حتى فسدت  
لا ضمان عليه لانه حفظ الوديعة على ما أمر به كذا في المحيط وان لم يكن في البلد قاض باعها وحفظ ثمنها  
لصاحبها كذا في السراج الوهاج هندية وفي فتاوى أبي الليث استودع رجل ألف درهم ثم غاب رب  
الوديعة ولا يدري أحيى هو أم ميت فعليه أن يمسكها حتى يعلم موته ولا يتصدق بها بخلاف اللقطة اه  
والله تعالى أعلم **سئلت** هل للمودع الادعاء والاعارة فالجواب ليس له ذلك فان فعل ضمن قال في  
البرازية والوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن فان فعل شيئا منها ضمن اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن رجل غاب وله وديعة عند أبيه من الاجزاء امرأه الغائب الى المودع وطلبت منه أن  
يدفع اليها الوديعة انتفعها على نفسها فهل تجب الي ذلك **في فاجبت** قال في الخاتمة رجل غاب فجاءت  
امرأته الى القاضي وأحضرت والذ زوجها وأدعت أن للغائب وديعة في يدها وطلبت النفقة من ذلك  
المال قال محمد بن الفضل ان كان في يد والد الزوج دراهم أو ما يصلح لنفقة الزوجات من الطعام والكسوة  
والاب مقربان ذلك في يده كان للمرأة أن تطالبه وللقاضي أن يأمره بدفع ذلك اليها وليس للاب أن يدفع  
ذلك بغير أمر القاضي فان دفع بغير أمر القاضي كان ضامنا وان أنكر الاب كون ذلك المال في يده كان  
القول قوله ولا يمين عليه وان لم تكن الوديعة مما يصلح لنفقة الزوجات فلا خصومة بينهما اه والله تعالى  
أعلم **سئلت** عن مودع استهلك خنطة مودعة عنده ثم الغلاء فطالبه ربه بائتمتها يوم الاستهلاك  
هل تلزمه قيمتها يومه أو يلزمه المثل فالجواب كافي الخيرية انما يلزمه مثله الا قيمتها يوم الاستهلاك  
اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن دلال ضاع منه المتاع بدون تفريط منه هل لا ضمان عليه  
فالجواب نعم لا ضمان عليه والحالة هذه لانه أمين لا يضمن الضياع والقول قوله يمينه فيه كافي الخيرية  
**سئلت** عن غاصب أودع المصوب في يد رجل ثم رده المودع الى الغاصب هل يبرأ من الضمان  
فالجواب نعم يبرأ كما يبرأ غاصب الغاصب اه من الخيرية وفيها أيضا أنفق المودع بعض الوديعة  
على نفسه وهلك الباقي بالتفريط يضمن ما أنفق فقط والقول قوله يمينه فيه اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن وضع بين يدي رجل ثوبه لا وقال احفظه لي فقال لا أقبله فوضعه وذهب فضاع الثوب  
فهل يضمنه الجالس أم لا فالجواب قال قاضيان ولو قال الجالس لا أقبل الوديعة فوضع بين يديه  
وذهب فضاع الثوب لا يضمن لانه صرح بالرد فلا يصير مودعا بدون القبول اه والله تعالى أعلم **سئلت**

مطلبه ودع وضع ثوبه  
مع ثياب الوديعة ودفعها  
لربها فضاع ثوبه كان مضمونا

مطلب تعرضه للصوف  
فرى الوديعة وتخلص  
بالجل لا يضمن

مطلب اذا كانت الوديعة  
يخاف عليها الفساد وصاحبها  
غائب يرفع الامر الى القاضي

مطلب ليس للمودع الادعاء  
ولا الاعارة

مطلب غاب وله وديعة  
عند أبيه مثلا الخ

مطلب استهلك خنطة  
وديعة عنده يلزمه مثله  
مطلب لا ضمان على الادل  
اذا ضاع منه المتاع بدون  
تفريط

مطلب أودع الغاصب  
المصوب عنده رجل ثم  
رده اليه يبرأ بالرد

مطلب وضع ثوب بين يدي  
رجل فقال لا أقبله



عن رجل له دابة فأتى بها صاحب الخان وقال له أين أربطها فقال له أربطها هناك فربطها وذهب ثم جاء فلم يجد دابة فأتى صاحب الخان فقال جاء رفيقك وأخذها والحال أنه لم يكن له رفيق فهل يكون صاحب الخان ضامنا حينئذ فاجاب انه يكون ضامنا كافي فتاوى قاضيان قال لان قول صاحب الدابة أين أربط الدابة استبداع غر فلو كان صاحب الخان هناك قبول للوديعة اه وفيها أيضا ما نصه وكذلك رجل دخل الحمام وقال لصاحب الحمام أين أضع الثياب فقال صاحب الحمام في ذلك الموضع فهو والاول سواء وان كان صاحب الحمام جالس الاجل الغلة فوضع صاحب الثوب ثوبه برأى العين منه ولم يقل باللسان شيئا ودخل الحمام فان لم يكن للمعام ثيابي يضمن صاحب الحمام لان وضع الثياب برأى العين منه احتفاظ وان كان للمعام ثيابي فان كان الثيابي حاضر الا يضمن صاحب الحمام شيئا لان هذا احتفاظ من الثيابي اذ لم يقل لصاحب الحمام أين أضع الثياب وان كان الثيابي غائبا فوضع الثياب برأى العين من صاحب الحمام كان احتفاظا من صاحب الحمام حينئذ يضمن صاحب الحمام بالتضييع وتعامه فيها والله تعالى أعلم **سئلت** عن صاحب دكان فيه ودائع قام من الدكان للصلاة فصاعت الودائع هل يضمنها فاجاب انه لا يضمنها كافي الثانية قال لانه حافظ بجبرانه فلم يكن مضاعفا ولا يكون هسدا منه ايداع الوديعة بل هو حافظ بنفسه في حانوته وحانوته محرز اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المودع اذا شرط عليه الضمان اذا ضاعت الوديعة ورضى بذلك ثم ضاعت بالانقضاء منه في الحفظ هل يكون ضامنا فاجاب انه لا يكون ضامنا وان شرط عليه ذلك كما أفق بذلك شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى واستدل له الكفوى في نقوله بمانصه اشتراط الضمان على الامين باطل وعلى هذا الوشرط على الجماعى الضمان لو ضاعت ثيابه كان باطلا ولا ضمان عليه وهو اختيار الفقيه أبي الليث قال في الخلاصة وبه يفتى اه معزى بالبرهان والله تعالى أعلم **سئلت** فممن قال أودعني جـ لافضاع وقال مالكه غصبته منى فن يكون القول قوله فاجاب ان القول قول المودع بخلاف ما لو قال أخذتها ووديعة وقال مالك غصبها فانه يضمن لانه أقر بأخذ مال الغير وهو موجب للضمان ثم ادعى ما يبرئه وهو الاذن فلا يقبل الابحجة أفاده في المحيط والله تعالى أعلم **سئلت** عن المودع اذا قبل له ابعث الوديعة مع من شئت فأرسلها مع من يشق به فأتى به على أفندي واستدل له الكفوى بما في الصرفة وضع أمانته وقال ابعث أمانتي مع من شئت فبعث على يد أمين فها كنت في يده لا يضمن اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيما اذا أودع المودع الوديعة عند اجنبي فهل كنت هل يضمنها الاول والثاني فاجاب قال في الملتقى ولو أودع المودع فهل كنت ضمن الاول وعندهما ضمن أيا شاء اه وأفتى شيخ الاسلام على أفندي بعدم ضمان الثاني اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أودع ووديعة عند آخر وغاب فلما رجع وطهرها قال له انى أنفقته اعلى عمالك بأمرك فقال رب المال ما أمرتك بذلك فهل يكون القول لرب الوديعة أو للمالك فاجاب ان القول لربها في عدم الامر والمودع ضامن لانه أقر بسبب الضمان وادعى ما يبرأ به فلا يصح في الابحجة كافي المحيط والله تعالى أعلم **سئلت** عن نجار وضع قفقه عند آخر وفيها آلات النجارين ثم ادعى انه كان من جملة ما فيه اودوم وطلبه من المودع فقال المودع لا أدري ما كان فيه اهل يضمنه والحالة هذه فاجابت بما في الثانية وهذا نصه قال الفقيه أبو جهم رحمه الله تعالى لا ضمان عليه ولا يمين حتى يدعى عليه انه رقه أو ضيعه حينئذ يحلف فان حلف برى وان سكت ضمن اه وفيها أيضا نصه رجل أودع كيسا فيه دراهم عند رجل ولم يكن عليه ثم ادعى صاحب الوديعة الزيادة قالوا الا ضمان عليه ولا يمين حتى يدعى عليه التضييع أو الخيانة أو نحو ذلك وعن نصير رحمه الله تعالى انه كتب الى ابن شجاع رحمه الله تعالى في مودع يقول دفنت الوديعة ونسيت موضعها فاجاب وقال ان دفنتها في داره لم يضمن وان دفنتها في

غيرها

مطلب وضع دابة عند صاحب الخان فصاعت وقال صاحب الخان أخذها رفيقك يضمن

مطلب دكان فيه ودائع قام صاحبه للصلاة فصاعت لا يضمن مطلب في شرط الضمان على المودع

مطلب ادعى المالك الغصب والاشتر الوديعة

مطلب قال ارسل الى الوديعة مع من شئت فأرسلها مع من يشق به فصاعت لا يضمن

مطلب اذا أودعها المودع فصاعت من يضمنها

مطلب قال امرتني بانفاقها على عيالك ففعلت وقال المالك لم آمرك الخ مطلب في نجار وضع قفقه عند آخر الخ

غيرها ضمن قبل فان دفنتها في كرمه فسرقت قال ان كان له باب فليس بتضييع والا فهو تضييع وان سرقت منه أو عرجا أو أصابته من غيره لا يضمن اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع طلب منه رب الوديعة وديعة ه فقال لم تودعني شيئا ثم قال بل أودعني ولاكنها هلكت ذكر في الكتاب انه يكون ضامنا وان قال المودع أولا قد أعطيتكها ثم قال بعد أيام لم أعطكها ولاكنها ضاعت لا يقبل قوله ويكون ضامنا وقال عيسى بن ابيان رحمه الله تعالى لا يضمن والصحيح ما ذكر في الكتاب اه من قاضيان والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجب رد الوديعة الى مالكها عند طلبه فاجاب نعم الا في مسألتين احدهما اذا كانت سيفا فارد صاحبه أن يأخذها يضرب به رجلا ظمما الثانية أودع كتابا فيه اقرار ببيع الزوج أو بقبض منه وللمودع أن لا يدفع الكتاب اليها لما فيه من ذهاب الحق والى الاولى من الاعانة على الظلم والمسألتان في الثانية اه من الفوائد الزينة والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع وضع الوديعة بجنبه في حانوته ونام مضطجعا فسرقت منه الوديعة هل يضمنها فاجاب نعم كما أفق بذلك في بهجة الفتاوى واستدل لذلك بما في جامع الفصولين وهذا نصه وفي فوائد المرغنياني رحمه الله تعالى وضعها تحت رأسه أو جنبه ونام فسرقت لم يضمن وكذا لو وضعها بين يديه ونام وهو الصحيح واليه مال السرخي رحمه الله تعالى في شرح كتاب السرقه قال انما يبرأ في الفصل الثاني لو نام قاعدا أما في الاضطجاع فيضمن الا في السفر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المودع اذا قال وضعها بين يدي وقت ونسيت فصاعت هل يضمن فاجاب نعم كافي جامع الفصولين في الفصل الثالث والثلاثين والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع غاب عن داره فأثناء اجنبي وقال له انى حاجة في دارك وأخذ منه المفتاح فلما رجع المودع لم يجد الوديعة هل يضمن باعطائه المفتاح لذلك الاجنبي فاجابت لا يضمن كافي جامع الفصولين قال قيل لمحمد بن الفضل يدفع المفتاح الى الاجنبي أي يصير جاعلا البيت بمافيه في يده فقال لا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رب الوديعة اذا قال للمودع ادفعها الى فلان فقال دفعتم اليه وأنكر فلان الدفع اليه أو قال ربه لم تدفعها اليه فهل يصدق المودع في الدفع اليه فاجابت بانه يصدق بيمينه في حق براءة نفسه لانه لا في حق ايجاب الضمان على المدفع اليه كافي جامع الفصولين من الفصل الثالث والثلاثين والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل قال انى وكيل من فلان بقبض الوديعة فصده المودع فهل يؤمر بالنسليم اليه فاجابت بانه لا يؤمر بالنسليم اليه كافي مختصر القدوري قال في الغاية وذلك لان اقراره وقع في مال الغير وهو لا يملكه اه من بهجة والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع ادعى هلاك الوديعة فصالحه ربه اعلى مبلغ دفعه له فهل يصح هذا الصلح فاجاب انه لا يصح الصلح المذكور قال في الاشباه فلا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك اه فان ظهرت الوديعة عند آخر رد البدل ويكون الصلح باطلا ويكون للدافع حق الاسترداد اه من التنقيح قبيل المضاربة والله تعالى أعلم **سئلت** عن أخذ مال غيره ظلما ثم مات المأخوذ منه فرد المال الى ورثته هل يبرأ بالرد الى الورثة فاجاب قال في الثانية يبرأ الظالم من الدين ويبرأ في حق الميت في مظلمته اياه ولا يرجع له الخروج عنها الا بالتوبة والاستغفار للميت والدعاء له اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع وضع الوديعة في جيبه وذهب الى مجلس فسق فسكر فصاعت منه الوديعة بسرقة أو سقوط أو غير ذلك هل يضمن والحالة هذه فاجابت بما في الثانية قال في الثانية قال بعضهم لا يضمن لانه حفظ الوديعة في موضع يحفظ به مال نفسه وهو جيبه وقال بعضهم هذا اذا لم يزل عقله أما اذا زال عقله بحيث لا يمكنه حفظ ماله بصير ضامنا لانه يخرج عن الحفظ بنفسه فيصير مضيعا أو مودعا غيره اه والله تعالى أعلم **سئلت** اذا كانت الوديعة صوفا فأكله السوس هل يضمن المودع فاجاب لا يضمن بخلاف فرض الفار اذا لم يسد المودع الثقب بعد علمه ولم يخبر المالك بذلك فانه يضمن قال في الوهبانية

مطلب فممن أنكر الوديعة ثم قال هلكت

مطلب يجب رد الوديعة عند طلبها الا في مسألتين

مطلب صاحب حانوت وضع الامانة بجنبه في حانوته ونام

مطلب قال وضعها بين يدي وقت ونسيت فصاعت يضمن

مطلب أعطى مفتاح داره لاجنبي فصاعت الوديعة هل يضمن

مطلب قال ادفعها الى زيد فقال دفعتمها

مطلب قال انى وكيل بقبض الوديعة الخ

مطلب أخذ مال غيره ورده الى ورثته بعد موته يبرأ مطلب وضع الوديعة في جيبه وسكر فصاعت هل يضمن

مطلب اذا كانت الوديعة صوفا فأكله السوس لا يضمن



وتارك نشر الصوف صيفاً لم \* يضمن وقروض الفار بالعكس يؤثر  
 اذ لم يستد الثقب من بعده \* ولم يعلم الملاك ما هي تنقصر  
 اه والله تعالى أعلم \* سئلت فيمن طالب الوديعة فقال له المودع هي عندي أدفعها لك وبعدي أيام ادعى  
 هلا كما سابقا على الطاب هل يقبل منه ذلك فاجواب انه لا يقبل منه ذلك ويضمن كافي حوائج  
 الرمي على جامع الفصولين وفيها أيضاً امرأة أودعت أخرى سواراً فلما طلبة قالت عندي امهلي على  
 ثلاثة أيام وأحضره لك فلما مضت أذنت انه ضاع قبل قولها عندي وانما السمحات رجاء ان تجده فاقبضت  
 بالضمنان وذكر في المنتقى اذا قال المودع ضاعت منذ عشرة أيام واقام المودع يئس منها كانت عنده منذ  
 يومين فقال المودع وجدتها فضاة يقبل هذا ولا يضمن ولو قال أولاً ليست عندي ثم قال وجدتها فضاة  
 يضمن اه يجوز فوه والله تعالى أعلم \* سئلت عن المودع اذا سقط منه شيء على الوديعة فأنفسدها هل  
 يضمنها فاجواب نعم قل في الاشياء الامينة اذا هلك الامانة عنده لا يضمن الا اذا سقط من يده شيء  
 عليها وفي القنية وقع من رب البيب شيء على وديعة عنده فأنفسدها أو عثر عليها فاسقط فأنفسدها يضمن اه  
 وفي الفوائد ان بنية المودع اذا سقطت الوديعة من يده ففسدت لم يضمنها اه والله تعالى أعلم \* سئلت  
 عن المودع اذا ربط الوديعة في كفة أو في طرف عمامة هل يضمن فاجواب ما في البرازية ربط  
 دراهمها يعني الوديعة بطرف السكم أو العمامة وضاعت لا يضمن اه والله تعالى أعلم \* سئلت عن  
 المودع اذا أراد وضع الوديعة في جيبه فوقعت في الارض فضاة هل يضمن فاجواب نعم يضمن كافي  
 البرازية وعبارتها القاه في جيبه فوقعت في الارض وظن انه وقع في الجيب فضاة يضمن اه والله  
 تعالى أعلم \* سئلت عن المودع اذا وضع الوديعة في جيبه فقعدت منه بلا تعد ولا تقصير في الحفظ هل  
 يضمن فاجواب انه لا يضمن كما أتى بذلك في الحامدية واستدل بما في العمادية وكذا اذا جعلها في جيبه  
 وحضر مجلس النسق فسرقت منه لا يضمن اه والله تعالى أعلم \* سئلت عن رجل وضع الوديعة  
 في حانوته وأجلس ابنه على باب الحانوت فضاة الوديعة هل يضمنها حينئذ فاجواب ان كان الصبي  
 يعقل الحفظ ويحفظ لا يضمن والا يضمن اه برزاه والله تعالى أعلم \* سئلت عن الوكيل بالبيع  
 لو أعطى ما وكل ببيعه الى الدلال فضاة هل يضمن فاجواب نعم يضمن قال أبو السعود في فتح المعين من  
 كتاب الوكالة ولو دفع المبيع الى الدلال فضاة في يده يضمن في المختار كالوقال بعته وسلمته من رجل  
 لا أعرفه وضاع الثمن يضمن قال القاضي انه لا يملك التسليم قبل قبض عنده اه قال أبو السعود ومرار  
 القاضي انه لا يملك التسليم من لا يعرفه لا مطلقاً اه والله تعالى أعلم \* سئلت عن دفع ثوبه الى خياط  
 ليخيطه فوضعه في حانوته فضاة هل يضمن فاجواب ما في الخلاصة وهذا نصه رجل دفع خشفه الى  
 خفاني ليصلحه فتركه في حانوته لا يفسد ان كان في الحانوت حافظ وفي السوق حارس لا يضمن قال رحمه  
 الله تعالى وقد ذكرنا الجواب المختار في كتاب الاجارات انه لا يشترط الحافظ والحارس والحاصل ان العبرة  
 للمعرف حتى لو ترك الحانوت مفتوحاً وعاق الشبكة على بابيه وذهب فليس بتضييع نهار او في الليل تضييع  
 وفي خوارزم في اليوم والليالي ليس بتضييع اه والله تعالى أعلم \* سئلت فيمن جحد الوديعة ثم ادعى  
 الرد هل يقبل منه ذلك فاجابت بما في الخلاصة ولو جحد الوديعة ثم ادعى انه ردّها بعد ذلك واقام البينة  
 قبلت وان أقام البينة انه ردّها قبل الجحد وقال غلطت أو نسيت أو ظننت اني دفعتها فان اصادق في قولي لم  
 يستودعني قبلت بيئته أيضاً في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وفي الاقضية لو قال لم  
 يستودعني ثم ادعى الرد والمالك لا يصدق ولو قال ليس له على شيء ثم ادعى الرد والمالك لا يصدق اه  
 \* سئلت في مودع يلبس ثوب الوديعة وينزعه فضاة في غير وقت الاستعمال هل يضمن فاجواب  
 لا يضمن كافي القنية والله تعالى أعلم \* سئلت عن دلال عرض الثوب على صاحب دكان وتركه عنده

مطلب طلب الوديعة فقال  
 أدفعها لك ثم ادعى هلا كما  
 سابقا

مطلب سقط منه شيء على  
 الوديعة ففسدت يضمن

مطلب وضع الوديعة في كفة  
 أو طرف عمامة فضاة  
 لا يضمن

مطلب وضعها في جيبه  
 فقعدت بلا تعد ولا يضمن  
 مطلب وضع الوديعة في  
 الحانوت وأجلس ابنه على  
 باب الحانوت الخ

مطلب الوكيل بالبيع اذا  
 دفع الى الدلال فضاة يضمن

مطلب دفع ثوبه الى خياط  
 فتركه في الحانوت الخ

مطلب جحد الوديعة ثم ادعى  
 الرد

مطلب في مودع استعمل  
 ثوب الوديعة وضاع في غير  
 وقت الاستعمال لا يضمن

لي تأمل منه فهر رب الدكان فضاة الثوب هل يضمن الدلال (فاجبت) لا قال في معين الحكماء لو عرضه  
 للدلال على رب دكان وتركه عنده فهر رب الدكان فذهب لم يضمن الدلال في الصحيح لانه امر لا بد منه في  
 البيع اه والله تعالى أعلم \* سئلت عن رجل دفع الى آخر ثوباً وقال له اعطه لمن يصلحها فدفعها الى  
 بعض أهل هذه الصنعة ثم التبس عليه المدفوعة اليه فلم يعرفه فضاة هل يضمنها فاجواب انه  
 لا يضمنها كمن وضع الوديعة في بيته ونسيها وقد هاجت لم يضمن اه من معين الحكماء مغزياً لفتاوى  
 ظهير الدين والله تعالى أعلم \* فائدة في معين الحكماء ما نصه دفع ثوبه الى دلال ليبيعه فساوم به رب  
 حانوت يضمن معلوم وقال أحضر رب الثوب لا عطيه الثمن فذهب وعاد فلم يجد الثوب في الحانوت ورب  
 الحانوت يقول أنت أخذته وهو يقول ما أخذته بل تركته عندك صدق الدلال مع يمينه لانه أمين وأما  
 رب الحانوت فلو اتفقا على انه أخذ به رب الحانوت ليشتره بما سمى من الثمن فقد دخل في ضمانه فلا يبرأ  
 بمجرّد رد دعواه فيضمن قيمته ولو لم يتفقا على ثمن لم يضمن اذا المقبوض على سوم الشراء انما يضمن لو اتفقا على  
 ثمن من كتاب الدعوى والمبني لصاحب المحط اه والله تعالى أعلم \* سئلت فيمن أمر آخر باخذ مال الغير  
 الغير فاخذه هل يضمن الاخذ أو الاصل فاجواب قال في معين الحكماء أمره باخذ مال الغير يضمن  
 الاخذ لا الاصل الا امره لم يصح وفي كل موضع لم يصح الامر لا يضمن الا امر قال في الذخيرة يضمن  
 الا امر لو كان سلطاناً لا لو كان غيره اذا أمر السلطان اكرامه وعظامه فيه والله تعالى أعلم \* سئلت  
 عن المودع اذا دفع الوديعة الى أحد أمثاله الذين يثق بهم ويحفظ بهم ماله وليس من عياله فضاة هل  
 يضمن فاجبت بما في الشرع بلاية وهذا نصه وعن محمد رحمه الله تعالى ان المودع اذا دفع الوديعة الى  
 وكيله وليس في عياله أو الى أمين من أمثاله عن يثق به في ماله وليس من عياله لا يضمن ذكره في النهاية ثم  
 قال وعليه الفتوى وعزاه الى القمري ناشي وهو الى الحلواني ثم قال وعن هذا المذهب شرط في التحفة في حفظ  
 الوديعة العيال فقال ويلزم المودع حفظه اذا قبل الوديعة على الوجه الذي يحفظ ماله وذكر فيه أشياء حتى  
 ذكر ان له أن يحفظ بشريك العنان والمفاوضة وعنده المأذون له في يده ماله ثم قال وبهذا يعلم ان العيال  
 ليس بشرط في حفظ الوديعة اه والله تعالى أعلم

كتاب العارية

\* سئلت عن المعير اذا ادعى انتفاعاً مقيداً بفعل مخصوص واقضى المستعير انتفاعاً مطلقاً فنصدق منهما  
 فاجواب ان المصدق منهما هو المعير في التقييد لان القول له في أصل الاعارة فكذا في صفته كافي  
 فتاوى قارئ الهداية والله تعالى أعلم \* سئلت عن رجل أعاد آخر سيفاً ليرهنه فرهنه الى أجل  
 فانقضى الاجل فهل للمعير أن يطالب المستعير بتخليص الرهن وردّه اليه فاجبت نعم له أن يطالبه  
 بخلاص الرهن وله أن يجسسه الى أن يفك الرهن وله أن يدفع الدين الى المرتهن ويأخذه ويرجع بما دفع على  
 المستعير اه من فتاوى قارئ الهداية والله تعالى أعلم \* سئلت عن العارية اذا طاهر بها من المستعير  
 فلم يردها حتى هاجت هل يضمن فاجواب نعم كافي البرازية والخلاصة والله تعالى أعلم \* سئلت  
 هل اذا كانت العارية مؤقتة فأمسكها المستعير بعد مضي الوقت مع امكان الرد هل يضمن  
 فاجواب انه يضمن حينئذ وان لم يستمه لها بعد الوقت هو المختار كافي جامع الفصولين اه والله تعالى  
 أعلم \* سئلت عن مستعير فرس ليركب عليه الى قرية فركبها وصل القرية عليه اسالة ثم أودعها  
 عند آخر فسات حنف أفهها هل يضمنها او الحال ماذا فاجواب انه لا يضمنها كافي فتاوى شيخ الاسلام  
 على أقدي واستدل له بما في البحر الرائق وهو هذا وله أن يودع على المفتي به وهو المختار اه والله تعالى أعلم  
 \* سئلت عن استئجار سلا حاوره في دين عليه بدون إذن المعير فضاة في بد المرتهن فهل يضمنه المستعير

مطلب دلال عرض الثوب  
 على صاحب دكان وتركه  
 عنده فضاة  
 مطلب قال له ادفعها لمن  
 يصلحها ففعل ثم التبس عليه  
 المدفوعة اليه  
 مطلب دفع ثوبه الى دلال الخ

مطلب أمره باخذ مال الغير  
 ضمن الاخذ دون الامر

مطلب دفع الوديعة الى من  
 يثق به وليس من عياله الخ

مطلب اختف المعير  
 والمستعير في الاطلاق  
 والتقييد  
 مطلب أعاره سيفاً ليرهنه  
 الى أجل

مطلب طاب العارية فلم  
 يردها حتى هاجت يضمن  
 مطلب أمسك العارية  
 المؤقتة بعد وقتها فهل يضمن

مطلب المستعير أن يودع  
 على المفتي به  
 مطلب استعار سلا حاوره  
 بدون إذن



فالجواب نعم يضمه كما أتى بذلك شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى واستدل له الكفوي بحاشي  
البرازية من أن العارية لا تؤجر ولا ترهن اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استعار عبد الخدمة فهل  
نفقته على المستعير فالجواب نعم على المستعير وأما كسوته فعلى المعير وقد نظم ذلك صاحب الوهبانية  
بقوله  
على مستعير العبد طم مقرر \* وكسوته عن أعارته قرر  
قال شارح هاشمي حسن الشربلاني هذا اذا طاب الاستعارة أما اذا قال المولى خذ عيدي واستخدمه من  
غير أن يستعيره المدفوع اليه تكون نفقته على المولى أيضا لا نوديعه اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
عن استعار حمار الاستعارة مطابقة فهلك هل يضمه **ج** لا يضمه قال في التنقيح ولو هلك  
الذابة العارية في يد المستعير فان كان العقد مطا على اضعف سواء هلك في حال الاستعمال أو في غيره اه  
معزى بالامادية والله تعالى أعلم **سئلت** عن استعار فرس ليسافر عليه الى المحل الذي فلما كان في  
أثناء الطريق هجم عليه اللصوص ولا قدرة له على دفعهم فأخذوه وقد شرط عليه المعير الضمان هل  
يضمه فالجواب انه لا يضمه والحالة هذه قال في التنوير واشترط الضمان على الامين باطل به يبقى اه  
والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل استعار كتابا ليقراه فوجده محرقا وأراد اصلاحه هل يجوز له ذلك  
فالجواب ما في شرح الوهبانية للعلامة الشربلاني نقل عن الكبري استعار كتابا ليقراه ان علم أن  
صاحبه يكره اصلاحه لا يفعل لان التصرف في مال الغير لا يجوز وان علم انه لا يكره اصلاحه وكان خطه  
يناسب الكتاب وهو يقطع بالصواب فيما يصلحه له ذلك والاراجع اعلم أو نسخة أو كتب في ورقة ووضعها  
في الكتاب ليكتب بخط مناسب لان اصلاح كتب العلم من القربات ولا يأنم بترك الاصلاح الا في القرآن  
لانه واجب الاصلاح بخط مناسب اه وقد نظم ابن وهبان في قوله

وسفر رأی اصلاً مستعیرہ \* یجوز اذا مولاه لا تتأثر

والله تعالى أعلم **سئلت** عن أعراف غيره أرض النبي فيها أو يفرس ويترك له ذلك أبدا قال لا فان لم أتركها لك فأنا ضامن لك ما تنفق في بنائك أو غرسك على أن يكون البناء على فهد أو غرس ثم أخرجه من أرضه يضمن له ذلك **كم** أو عده فالجواب نعم كافي بمجة الفتاوى قال فأن أخرجه يضمن له قيمة البناء والفرس ويكون جميع ذلك لصاحب الأرض ما مكأه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استعار أرضا ليزرعها فزرعها فأراد ردها أن يأخذها منه قبل حصاد الزرع هل ليس له ذلك فالجواب قال في التنوير وإذا استعارها ليزرعها لم تؤخذ منه قبل أن يحصد الزرع وقتها أولا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استعارة جلا فذبحه مذكيا أنه أيس من حياته حتى لو لم يذبحه مات حتف أنفه وذلك بدون إذن من صاحبه وصاحبه ينكر الإيأس من حياته وليس للاستعير بيعة على دعواه فاحكم الله تعالى في النزالة فالجواب انه رفع مثل هذا السؤال لحامد أفندي فاجاب بانضه حيث كان لا يرجي حياته لا يضمن الذابح بالذبح قيمة وان اختلفا فقال المالك كانت حياته ترجى وقال الذابح لا ترجى فالبينة على الذابح واليمين على المالك وإذا عجز عن البينة وحلف المالك ضمن الذابح قيمته يوم الذبح والقول له في قدر القيمة بيمينه وإذا ادعى المالك زيادة عما يقول الذابح فعليه البينة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قال لا تخأعني دابتك هذه فسكت مالكها فرفع الطالب الدابة فهل يكون سكوت المالك قبولا تتم به العارية فالجواب لا يكون قبولا فلا تتم به العارية ويكون الاستخذاعا صبا كافي المجلة وفي المرأة رجل استعار شيئا فسكت المالك ذكر خمس الأئمة السرخسي أن الاعارة لا تثبت بالسكوت اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يصح الرجوع في العارية **فاجبت** نعم يصح الرجوع فيها قال في الدر المختار ويرجع المعير متى شاء اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل تبطل العارية بموت المعير فالجواب نعم

قال

قال في الخاتمة واذا مات المعتبر أو المستعير تبطل الاعارة كما تبطل الاجارة بموت أحد المتعاقدين اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل تضمن العارية بالهلاك من غير تعد ولا تقصير **ج** فاجبت **هـ** لا تضمن بذلك قال في الدر المختار ولا تضمن بالهلاك من غير تعد وشرط الضمان باطل كشرط عدمه في الرهن اه قوله من غير تعد اما لو تعدى ضمن اجماعا وقوله وشرط الضمان باطل هو ما عليه الاكثر اه من حواشي به والله تعالى أعلم **سئلت** في مستعير بعث الدابة مع عبده فهل يكتفى هل تضمن فاجواب ما في التنوير وشرحه لا لا في الاثنى وهذا نصه ولو رد المستعير الدابة مع عبده أو أجبره مشاهرة لا مياومة أو مع عبده بها مطاوعة يقوم عليه أو لا في الاصح أو أجبره أي مشاهرة كما مر فهل يكتفى قبل قبضه هـ يرى لانه أنى بالتسليم المتعارف بخلاف نفيس بجوهرة اه قوله يقوم عليه أي يتعهد بها كالتسليم وهو يمان للطلائق في كلام المصنف كما في الحواشي والله تعالى أعلم **سئلت** هل يملك الاب اعارة مال طفله فاجواب ما في التنوير ليس للاب اعارة مال طفله لعدم البدل وكذا القاضى والوصى اه مع مزيد من شرحه الدرر والله تعالى أعلم **سئلت** عن جهازبته ثم قال كنت أعرتها الامتعة وأراد أخذها فهل يقبل قوله **ج** فاجبت **هـ** بما في التنوير من أن العرف ان كان مستمرا بين الناس ان الاب يدفع ذلك الجهاز لمالكه لا اعارة لا يقبل قوله انه اعارة لان الظاهر يكذب به وان لم يكن العرف كذلك أو تارة وتارة فالقول له به يقتضى كماله وان كان أكثر مما يجزبه مثله فان القول له انشاقا والام وولى الصغيرة كالأب فيما ذكر اه وفي شرح الوهبانية وقال الامام أبو بكر بن الفضل لا يصح بدون اشهاد وأشار المصنف الى أنه أرجح اه ومن في جهة البنت قال أعرتها \* يصح بدق والاشهاد بشرط أرجح

اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ناظر الوقف اذا ادعى الصرف الى ارباب الوظائف كالامام والمدرس  
 والمؤذن وانكروه هل يصدق أم لا فالجواب انه لا يصدق في حقهم لكن لا يضمن ما أنكروه للوقف  
 بل يدفعه ثانيا من مال الوقف في التتوير وشرحه كل أمين ادعى ايدصال الامانة الى مستحقه اقبل قوله  
 بيمينه كالمودع اذا ادعى الرد والوصيل والناظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم يعني من الاولاد  
 والفقراء وأمثالهما وأما اذا ادعى الصرف الى وظائف المرتفعة فلا يقبل قوله في حق ارباب الوظائف  
 لكن لا يضمن ما أنكروه له بل يدفعه ثانيا من مال الوقف كما بسطه في حاشية أخى زاده **وقالت** **سئلت** عن  
 في الوقف عن المولى أبى السعود واستحسنه المنصف وأقره ابنه فليحفظ اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
 رجل له جار ملاصق استأذن منه أن يبنى سائرا على جداره فأذنه فبنى ثم مات الاذن فقام ورثته يطالبون  
 منه رفع ذلك السائر الذي بناه باذن مورثهم فهل لهم ذلك والحالة هذه فالجواب نعم لهم ذلك والحالة  
 هذه وقد رفع مثل هذا السؤال للتخيير الرمى فأجاب عنه بقوله نعم لورثته رفع بناءه عن ملكهم ولو أذن له  
 مورثهم لانه بمنزلة العارية والمعبر اذا مات لورثته استردادها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل  
 أعار فرسه لزيد ليركب عليها الى المحل الضلاني وأمره أن يردّها عليه بمجرّد وصولها الى ذلك المحل فلما  
 وصله دفعها الى أجنبي ليركبها الى موضع آخر فركبها المستعير الثاني فانت تحتها هل يلزم الضمان المستعير  
 الاول أو الثاني فالجواب كما في الخبرية ان المسالك مخير ان شاء ضمن الثاني ولا رجوع له على الاول اه  
 والله تعالى أعلم **سئلت** يوم كتابة هذا هنا عن رجل بنى بناء في دار زوجته باذن اورضاها فهل يصير  
 البناء له أو لها **فاجبت** **سئلت** بما قال في الخبرية نقلا عن علماءنا وهذا نصه قالوا كل من بنى في دار غيره بأمره  
 فالبناء لا أمره ولو بنى لنفسه بلا أمره فهو له وله رفعه قالوا نعم لها لا اذنها قال النسفي رحمه الله تعالى  
 العمار لها ولا شيء عليها من النفقة فانه متبرّع وعلى هذا سائر أملاكها ولو اتفقت معه على أن يعمر  
 ويسكن فعمر وسكن مدة يسقط عما أنفق قدر أجره المثل وان لم يقع الاتفاق على ذلك فهو متبرّع عما  
 أنفق وانفقوا على انه لو أقر أنه بنى متبرّعا كان متبرّعا وانه ان أقرت انه بنى ليسكن فظير بانه انه يلزم عليه

مطالب لاتضمن العمارة  
بغير تعذرها كانت

مطالب بعث الدياته مع عبده  
فها كت

مطالب ليس للاب اعادة  
مال طفله

مطلب بعد ان جهز بنتمه  
قال انما عارية

مطلب في ناظر وقف ادعى  
الصرف الى ارباب الوظائف

مطلب استاذن من جاره  
في البناء على جداره فوات  
الجوار الخ

مطاب أعار فرسه زيد  
ليركها الى المحل الفلاني

مطالب بنی فی دارز وجتہ  
بازنہ اور رضا مہمل یصیر  
المناء لہ



أجرة المثل لما سكن لانها ما رصيت متبرعة حيث جعلت ذلك ليسكن أي نظير عمارته وان أنكرت الاذن فالقول قولها وان قال هو ما أذنت لي وقالت أذنت فالقول قوله لان الاصل عدم الاذن واذا ثبت عدم الاذن يرفع بناؤه ويلزمه وان ثبت الاذن له وتصادق على انه له كان كالمستعير يرفعه بطام او ان تصادق على انه بني له يرجع بما أنفق وما أنفق وقد حصل الجواب في كل فرع من فروع المسألة بما قاله علماءنا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أعاد دابته ولم يسم شيئا فركبها المستعير فهل له بعد ذلك أن يركب غيره عليها فالجواب قال في القنية قال المستعير أعرت دابتي هذه ولم يسم شيئا فلور كرها فليس له أن يركب غيره ولا أن يدفعها اليه للعمل ولو جعل عليها فله أن يركبها غيره للعمل وفيها أيضا استعارة دابة ولم يعاقها حتى ماتت يضمن ولو استعار قدر اللطخ فطبخ فيها مرققة ونقلها من الكانون مع المرققة وأخرجها من البيت فوقع من يده وانكسرت فالصحيح انه لا يضمن بخلاف الحال اذا لاقى قال كالمستعير ثوبا لتأبسه ففترق من لبسها واستعارت سراويل فزلقت رجلها في المنى ففترق لا يضمن اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المستعير اذا رد المستعار فلم يجد المعير ولا من هو من عياله فأمسكه الليل وهلك هل لا يضمن فالجواب تكفي القنية انه لا يضمن ولو وجد من عياله ولم يرد يضمن اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استعار من آخر دابة غد الى الليل فاجابه بنعم فجاء المستعير في الغد ولم يجد صاحبها فاخذها من بيته واستعملها فعطبت هل يضمنها فالجواب تكفي الخانية انه لا يكون ضامنا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل استعار دابة ليشيع جنازة الى موضع كذا فلما وصل الى المقبرة أعطاها لانا انسان يسكنها ودخل ليصلي فسروقت الدابة هل يضمنها فالجواب قال بمحدرجه الله تعالى لا يكون ضامنا اه خانية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له ولد صغير فاستعار له أمة ترضعه فتعلم بها الصبي وصار لا يقبل غيرهما فجاء صاحب اليردها وأبى أبو الصغير خوفا على ابنه من الهلاك فكيف الحكم **جوابت** بما في الخانية وهو هذا رجل استعار من رجل أمة لترضع ابنه فأرضعته فلما صار الصبي لا يأخذ الا منها قال له المعير اردد على خادمتي قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ليس له ذلك وله أجر مثل خادمته الى أن يطعم الصبي وكذا لو استعار من رجل فرسا يغزو عليه فأعاره اياه أربعة أشهر ثم لقيه بعد شهرين في بلاد المسلمين فأراد أخذه كان له ذلك وان لقيه في بلاد الشرك في موضع لا يقدر على الكراء كان للمستعير أن لا يدفعه اليه لان هذا ضرر بين وعلى المستعير أجر مثل الفرس من الموضع الذي طلب صاحبه الى أدنى الموضع الذي يجد فيه كراء أو شراء اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استعار بساطا ليسطه فبسطه ووقع عليه من يده شيء أو غر فوقع عليه فتخرق هل يكون ضامنا فالجواب لا يكون ضامنا تكفي الخانية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل استعار دابة فنام في المغارة ومقودها في يده فجاء انسان وقطع المقود وذهب بالدابة هل يضمن فالجواب انه لا يضمن في هذه الصورة بخلاف ما لو مد المقود من يده وأخذ الدابة ولم يشعر بذلك فانه يضمن هذا اذا كان مضطجعا فان نام جالسا لا يضمن في الوجهين كذا في الخلاصة والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل استعار دابة الى موضع معين فهل يملك الرجوع عليها من ذلك الموضع كما يملك الذهاب اليه فالجواب نعم قال في جامع الفصولين استعارة دابة الى موضع كذا فله أن يذهب عليها ويحیی ويغيرها من غير ما لم يسم موضعها فليس له اخراجها من المصر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استعار دابة ليركبها هو فأردف معه رجلا آخر فهل يملك الدابة هل يضمن فالجواب انه يضمن النصف قالوا هذا اذا كانت الدابة تطيق حمل رجلين والا ضمن الكل اه مختصر من فتاوى الانشروى والله تعالى أعلم **سئلت** عن وضع أخشاب على حائط جاره باذن الجار أو حفر سردابا في دار الجار باذنه ثم باع الجار الدار فأراد المشتري أن يرفع الأخشاب أو أن يسد السرداب فهل له ذلك **جوابت** بان المشتري تولى ذلك الا اذا كان البائع شرط في البيع بقاء الأخشاب أو السرداب فحينئذ لا

مطلب فيمن أعاد دابته ولم يسم شيئا

مطلب رد ما استعاره فلم يجد المعير  
مطلب قال أعزني دابتيك غدا فقال نعم فجاء في الغد فلم يجده فاخذها  
مطلب استعار دابة ليشيع عليها جنازة الخ  
مطلب استعار لارضاع طفله أمة فتعلمها الطفل الخ

مطلب استعار بساطا فوقع عليه من يده شيء فتخرق لا يضمن  
مطلب نام مستعير الدابة في المغارة الخ  
مطلب استعار دابة الى موضع معين فله الرجوع عليها كالذهاب  
مطلب أردف المستعير غيره فهل يملك النصف  
مطلب وضع أخشاب على حائط جاره باذنه الخ

لا يكون للمشتري أن يطالبه برفع ذلك وتعامه في الخانية فيما يتضرر به الجار والله تعالى أعلم **سئلت** فيما اذا لم يسم المعير من متفعا مخصوصا أو أعار مطاقا هل يملك المستعير حينئذ الاعارة لغيره فالجواب قال في التفتيح للمستعير الاعارة في موضعين الاول اذا استعار مطاقا لم يسم المعير من متفعا سواء كان مما يختلف باختلاف المستعمل كاللبس والركوب أولا كالحمل على الدابة والاستخدام والسكنى والثاني فيما اذا عين متفعا وكانت مما لا يختلف عما لا يختلف فلو استعمله فالصحيح انه ليس له أن يغير ولو استعاره مطاقا وهذا أيضا اذا لم يستعمله وكان مما يختلف فلو استعمله فالصحيح انه ليس له أن يغير ولو استعاره مطاقا لتعيينه وكذا لو فرغ من العمل الذي استعاره له لم يكن له الاعارة مطلقا لبقائه مودعا وتعامه فيه عن جامع الفصولين والله تعالى أعلم **سئلت** عن مؤنة رد العارية هل تكون على المستعير **جوابت** بما في الفوائد الزينية وهذا انه مؤنة رد العارية على المستعير الا في مسألة ما اذا أعار شيئا لغيره فزمنه فان مؤنة الرد على المعير كافي المبسوط اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المستعير اذا وضع المستعار تحت رأسه ونام مضطجعا فسرقت منه المستعار هل لا يضمن فالجواب قال في الهندية نام قاعدا أو مضطجعا والمستعار تحت رأسه أو موضوعا بين يديه أو حواليه بعد حفاظا كذا في الوجيز اه والله تعالى أعلم

كتاب الهبة

**سئلت** فيمن وهب لا تحرف جبل ونصف بقرة ونصف حمار ونصف دكان ونصف حمام وقبل منه الاخر في المجلس وقبض ذلك باذن الواهب وكلاهما بحال كمال فهل تصح هذه الهبة فالجواب انه رفع مثل هذا السؤال للخير الرملي فاجاب عنه بقوله قد تقر وان هبة المشاع الذي لا يحتمل القسمة صحيحة وما ذكر منه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عما يرسله الناس الى بعضهم في نحو الاعراس والولادة هل للمرسل طلبه اذا كان العرف جاريا رد مثله **جوابت** بما في الخيرية سئل عما يرسله الشخص الى غيره في الاعراس ونحوها هل يكون حكمه حكم القرض فيلزم الوفاء به أم لا أجاب ان كان العرف قاضيا بانهم يدفعونه على وجه البذل يلزم الوفاء ان مثلما فبمته له وان فيما بقي فبمته وان كان العرف بخلاف ذلك بان كانوا يدفعونه على وجه الهبة ولا ينظرون في ذلك الى اعطاء البذل فحكمه حكم الهبة في سائر أحكامه فلا رجوع فيه بعد الهلاك أو الاستهلاك والاصل فيه ان المعروف عرفا كالمشروط شرطا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وهب الوديعة من المودع أو العارية من المستعير هل يجوز ويكتفي بذلك القبض فالجواب نعم كافي المحيط والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن قال جميع مالي أو جميع ما أملكه فهو لفلان هل يكون هبة لا يجوز الا بالتسليم فالجواب نعم في الخانية ولو قال جميع ما أملكه فهو لفلان يكون هبة حتى لا يجوز بدون القبض ولو قال جميع ما يعرف بي أو ينسب الي لفلان فهو اقرار لانه في الاول أضاف الملك الى نفسه وما يعرف به وينسب اليه قد يكون لغيره اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل وهب لابنه الصغير دارا وفيها ساكن بأجر هل تجوز هذه الهبة فالجواب انه لا تجوز قال في الهندية رجل وهب دارا لابنه الصغير وفيها ساكن بأجر قال يعني محمد لا تجوز ولو كان بغير أجر أو كان هو وفيها يعني الواهب فالهبة جائزة ثم قال رجل تصدق على ابنه الصغير دارا والابن ساكنها جاز عند أبي يوسف وعليه التتوي اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ميت عن زوجة وورثة وللزوجة دين على الميت مات وهو في ذمته وهبته لجلسة الورثة ثم ندمت وأرادت الرجوع فهل ليس لها الرجوع والحالة هذه فالجواب ليس لها الرجوع حينئذ وقد أنقضى بذلك صاحب نتيجة الفتاوى واستدل له بما نصه ولو كان على الميت دين فوهبه الطالب للورثة أو لغيرهم

مطلب للمستعير الاعارة في موضعين الخ

مطلب مؤنة رد العارية على المستعير  
مطلب وضع المستعار تحت رأسه ونام الخ

مطلب هبة المشاع الذي لا يحتمل القسمة صحيحة  
مطلب نصف جبل ونصف بقرة  
مطلب فيما يرسله الناس في الاعراس

مطلب في هبة المودع الى المودع والا كقضاء بذلك القبض

مطلب وهب دارا في اجارة الغير لابنه الصغير لا تجوز

مطلب لو كان على الميت دين فوهبه له للورثة جاز



وهو هبة لهم كلهم كأنه وهب للبيت مبسوط السرخسي وفي التنازع خانية ولو وهب للفرع من الدين من الوارث صح بالاختلاف وفي زبدة الفتاوى وهب دينه لمدينه أو أبراهه أو حاله أو لورثته بعد موت المدينين لم يبق له حق الرجوع في الدين لأن الدين قد سقط والساقط لا يحتمل العود اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن هبة الاجنبي الى الصبي العاقل هل تتم قبضه بنفسه وان كان له ولي فالجواب نعم يتم بذلك وان كان له ولي قال في الهداية وان قبض الصبي الهبة لنفسه جاز معناه اذا كان عاقلًا لأنه نافع في حقه وهو من أهله اه وفي البصر الرائق وبقبضه ان عقل أي تتم الهبة من الاجنبي للصغير بقبض الصغير ان كان عاقلًا لأنه نافع في حقه وهو من أهله. والمراد من العقل ههنا أن يكون مميزا بعقل التحصيل أطلق المصنف ليشمل ما اذا كان الاب حيا أو ميتا كما صرح به في الخلاصة وقال في الملتقى وهبة الاجنبي له تتم بقبضه ولو عاقل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن دفع لا تحرد اهرام على وجه القرض فما طلبها منه قال انك وهبتها الى فقل القول قول الدافع فالجواب نعم القول قول الدافع كافي للبرازية والخانية وأفتى به في الحامدية ونقل عن لسان الحكام مانصه دفع اليه دراهم فقال أنفقها ففعل فهو قرض كالمودع اصرها الى حوائجك ولودفع اليه ثوبا وقال اكس به ففعل يكون هبة لان قرض الثوب باطل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وهب لا تحرد اهرام على وجه القرض فما طلبها هل تكون هذه الهبة غير صحيحة للشموع فيما يقبل القسمة وعلى انها باطلة هل تنفيذ الملك بالقبض هو فاجبت بحكم عاقل الحامدية وهذا نص هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وهو ما يحجر القاضي فيه الممنوع عنها عند طاب الشريك لها لان تنفيذ الملك للموهوب له في المختار مطلقا شريكا كان أو غيره ابنا أو غيره فلو باعه الواهب صح لان هبة المشاع باطلة وهو الصحيح كافي مشتمل الاحكام نقلا عن تمة الفتاوى والهبة فسادة لا تنفيذ الملك على ما في الدرر وغيره والمسألة مستطورية في التنوير ايضا اه وقد بسطنا الكلام على هذه المسألة في الوديعه فارجع اليها ان شئت والله تعالى أعلم **سئلت** عن وهب لاختيه نصف طاحونة فقبل وقبض في الحين باذن الواهب وعامه بما بحالة كاملة فهل تصح هذه الهبة فاجبت بحكم نعم تصح هذه الهبة لان هبة المشاع فيما لا ينقسم كالطاحونة صحيحة قال في الملتقى تصح هبة مشاع لا يحتمل التسمية اه وفي الدر المختار لا تتم بالقبض فيما يقسم ولو هبة لشريكه أو لاجنبي لعدم تصور القبض الكامل كافي عامة الكتب فكان هو المذهب فان قسمه وسلمه صح لزوال المانع ولو سلمه شائعا فان سلمه الكل لا يملكه فلا ينفذ تصرفه فيه فيضمنه وينفذ تصرف الواهب درر اه مع من يدقيل من الحاشية والله تعالى أعلم **سئلت** عن وهب لا تحرد اهرام على وجه القرض فما طلبها هل تصح ولا تتوقف على القبول فاجبت بحكم نعم تصح وهي من قبيل تعليق الدين من عليه الدين وهي في الحقيقة ابراء واسقاط فلا لا تتوقف صحته على القبول كافي الخانية والله تعالى أعلم **سئلت** عن هبة الاب لطفله الصغير هل لا تحتاج الى قبول فالجواب نعم لا تحتاج اليه وتتم بالايجاب منه قال في البصر وهبة الاب لطفله تتم بالمقد لان قبض الاب ينوب عنه وشمل كلامه ما اذا كانت في يد مودع الاب لان يده كيد غيره بخلاف ما اذا كانت في يد الغاصب أو المرتزق أو المستأجر حيث لا تجوز الهبة لعدم قبضه لان قبضهم لا ينوب عنهم اه وفي الدرر وهبة من له ولاية على الطفل في الجملة وهو كل من يعوله فدخل الاخ والعم عند عدم الاب لو في عيالهم تتم بالمقد للموهوب مع الوفا وكان في يده أو يد مودعه لان قبض الولي ينوب عنه والاصل ان كل عقد يتولاه الواحد يكتفي فيه بالايجاب اه وقوله تتم بالعقد أي بالايجاب فقط كأي شيء من كلام الشارح وقوله عند عدم الاب المراد بالاب من له ولاية في ماله كافي الطهطاوي اه تعالى أعلم **سئلت** عن هبة الدين من هو عليه هل تتم بلا قبول من المدين فالجواب نعم تتم ولا تملكه قبل على القبول قال في الهندية هبة الدين من عليه وأبراهه من غير قبول من المدين ويرتد

مطلب الهبة للصبي تتم بقبضه وان كان له ولي

مطلب دفع دراهم قرضا فقال المدفوع اليه وهبتها لي قال القول للدافع

مطلب هبة المشاع القابل للقسمة لا تنفيذ الملك في المختار

مطلب وهب نصف طاحونة صح هبة

مطلب في هبة الثمن وانها صحيحة

مطلب هبة الاب لصغيره لا تحتاج الى قبول فتتم بالايجاب

مطلب هبة الدين من هو عليه تتم بلا قبول

برده ذكره عاقله المشايخ وهو المختار ثم قال وأما هبة الدين من الكفيل وأبراهه من الدين فلهبة منه لا تتم بدون القبول وترتد بالرد وأبراهه من غير قبول ولا يرتد بالرد اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة لها بذقية زوجها دين فوهبته لابنها البالغ الرشيد وسلطته على قبضه فقبضه فهل تصح الهبة حينئذ فالجواب نعم تصح والحالة هذه بخلاف ما اذا لم تسلطه على قبضه فانها لا تجوز نقل في التنقيح عن الصغير ان هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح الا اذا وهبه وأذن بالقبض فقبضه جاز وكذا في العدة وان لم يأمره بالقبض لم يجز وفي بعض كتب الفقه الموثوق به هبة الدين من غير من عليه الدين لا تجوز الا اذا سلطه على قبضه ويصير كأنه وهبه حين قبضه ولا يستحكم الا بالقبض وكذا الوهبه صوفاعلي غنم وسلطه على جزائه أو زرع غير محصور وسلطه على حصاده وكذا الثمر على الشجر وسلطه على جذاه عمادية وفي الذخيرة ولو وهب دينه له على رجل من غيره وأمر الموهوب له بقبضه فقبضه جازت الهبة لما ان تمام الهبة بالقبض فصار كأن خطاب الهبة وجد بعد القبض اه وأما هبة الدين من عليه الدين فتجوز وفي أكثر الكتب انها تصح من غير قبول الا انها تبطل بالرد كافي الخانية وقد نقل الكفوي عن هبة اليانبيع مانصه ولو وهب الدين من الغريم أو أبراهه منه لم يفتقر الى القبول عند أبي حنيفة وتبطل بالرد وقال زفر توفيق على القبول اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وهب لزيد دارا فيها متاع الواهب وسلمها له كذلك هل تصح هذه الهبة فالجواب قال في الخانية رجل وهب دارا لرجل وسلم فيها متاع الواهب لا يجوز لان الموهوب مشغول بما ليس بهبة فلا يصح التسليم وفيها أيضا امرأة وهبت دارها من زوجها وهي ساكنة فيها ومتاعها فيها وزوجها ساكن معها في الدار جازت الهبة ويصير الزوج قابضا للدار لان المرأة ومتاعها في يد الزوج فصح التسليم ولو وهب المتاع أولا وسلم الدار مع المتاع ثم وهب الدار صح هبة فيها جميعا اه وفي البرازية وهب لابنه الصغير دارا فيها متاع الواهب أو تصدق على ابنه الصغير بدار وفيها متاع الاب أو الاب ساكنها يجوز وعليه الفتوى اه خلافا لما في الفوائد الزينية من الفائدة الثامنة والاربعين من انه لا بد أن ينتقل عنها وعزاه للبسوط اه نعم في الفوائد من الفائدة الثانية عشر مانصه هبة المشغول لا تجوز الا اذا وهب الاب لولده الصغير كافي الذخيرة اه فلم يشترط الانتقال فهذا موافق لما في البرازية **سئلت** عن رجل رأى في الحوى على الاشياء مانصه في الولوالجية رجل تصدق على ابنه الصغير بدار والاب ساكنها قال الامام رضى الله تعالى عنه لا يجوز وقال أبو يوسف يجوز وعليه الفتوى اه فأفاد ان في المسألة قولين وان الفتوى على الجواز والله تعالى أعلم **سئلت** عن هبة الشاغل هل تجوز فاجبت بحكم نعم تجوز قال الكفوي وهبة الشاغل تجوز وهبة المشغول لا تجوز والاصل في هذه المسائل ان اشتغال الموهوب بملك الواهب يمنع تمام الهبة لان القبض شرط تمام الهبة وأما اشتغال ملك الواهب بالموهوب فلا يمنع تمامها مع مثاله **سئلت** عن رجل وهب دارا لطفله الصغير وسلمها له فاجاز اه معزى بالخزانة المفتحة اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن قال لا تحرد اهرام لك ولعقبك فقبل الهبة فهل تصح الهبة المذكورة فالجواب نعم تصح الهبة له وذكر العقب لغو كافي الهندية نقلا عن المحيط والله تعالى أعلم **سئلت** عن هبة الشجر كالخضل بدون الارض هل تصح فالجواب لا تصح هبة الشجر بدون الارض حتى يقطع ويسلم كما نقله في التنقيح عن التنازع خانية **سئلت** عن رجل قال ان الشجر شاغل للارض وهبة الشاغل تجوز دون المشغول قال في جامع الفصولين تجوز هبة الشاغل لا المشغول **سئلت** عن رجل قال في التنقيح المراد بالشاغل الذي تجوز هبته غير المتصل كما اذا وهب متاعا في داره أو جوالقه الى أن قال فعلم ان المانع كونه متصلا أو مشغولا بغيره لا شاغلا وان المراد بالشاغل غير المتصل قال ورأيت في حاشية الفصولين للغير الرمي مانصه قوله تجوز هبة الشاغل **سئلت** عن رجل قال ليس هذا على اطلاقه فان الزرع والشجر في الارض شاغل لها

مطلب وهب الدين وسطا على القبض فقبض صح

مطلب وهب دارا فيها متاعه وسلمها كذلك لا تجوز

مطلب وهب دارا لابنه الصغير والاب ساكنها جازت وعليه القبول مطلب في جواز هبة الشاغل

مطلب قال هذا هبة لك ولعقبك صح هبة وأنتي قوله ولعقبك مطلب لا تصح هبة الشجر بدون الارض الخ



لا مشغول ومع ذلك لا يجوز هبته لا تصاله بها اه فقد صرح بان المانع هو الاتصال وان كان شاغلا  
 اه والله تعالى اعلم **سئلت** في هبة فاسدة لقريب محرم هل يجوز للواهب الرجوع فيها فاجواب  
 نعم قال الحنفية الرمي في حواشي جامع الفصولين **أقول** أفنت بالرجوع للواهب هبة فاسدة لذى رحم  
 محرم منه وكذلك لو ارث الواهب كافي البيع الفاسد اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن مريض  
 وهب في حال مرضه فرس لا جنبي على شرط أن يهبه الموهوب له بعد موته الى زيد والموهوب يخرج من  
 الثالث هل تصح الهبة والشرط فاجواب ما في التفتيح حيث كانت الهبة تخرج من ثلث ماله فهي  
 صحيحة دون الشرط قال في الدر المختار من أول كتاب الهبة وحكمها انما لا تبطل بالشرط الفاسدة  
 فهي هبة عبد على أن يعتقه تصح وبطل الشرط اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل وهب له  
 زوجته مهرها الذي في ذمته على أن لا يتسرى عليها ثم ارادت الرجوع هل لها ذلك **فاجبت** **فاجبت**  
 ليس لها ذلك قال الكفوي ولو تصدقت المرأة بمهرها على زوجها على أن لا يتسرى عليها لا رجوع لها  
 بعده اه معز بالخزانة والله تعالى اعلم **سئلت** عن وهب بستانه لرجل وسلمه اليه وشرط عليه أن  
 ينفق على نفسه من غلاته هل تصح الهبة دون الشرط **فاجبت** تصح الهبة دون الشرط قال الكفوي  
 في نقوله على فتاوى على أفندي رجل وهب من رجل كرمه وسلمه اليه وشرط أن ينفق من غمرته فلهبة  
 صحيحة والشرط باطل لان غرة الكرم موهوبة له تبعاً فقد شرط رد بعض الموهوب فيكون شرطاً فاسداً  
 اه معز باللوحي وفي الخانية رجل وهب لرجل جارية واستثنى ما في بطنها فقال على أن يكون الولد  
 ذكر في الاصل ان الهبة جائزة وتكون الجارية مع ولدها للموهوب له لانه لو لم يستثن الولد كانت الجارية  
 وولدها للموهوب له فيكون الولد اخلافاً في الهبة فكان استثناء الولد شرطاً مبطلاً والهبة لا تبطل بالشرط  
 الفاسد اه بحروقه والله تعالى اعلم **سئلت** عن وهب لرجل داراً على أن يسكنها الواهب وسلمها  
 اليه فتسلمها ثم مات الواهب عن ورثة يريدون ابطال هذه الهبة فهل لهم ذلك فاجواب ليس لهم ذلك  
 لان الهبة صحيحة والشرط باطل وقد أفتى شيخ الاسلام على أفندي بصحة ما والله تعالى اعلم **سئلت**  
 عن مديون مات عن ورثة فهو هب لمهر من الدين دينه فهل تصح الهبة فاجواب نعم تصح الهبة  
 قال في الخانية رجل على دين فمات قبل القضاء فهو هب صاحب الدين لو ارث الميت صح سواء كانت  
 التركة مستغرقة أم لا اه ونقل الكفوي عن الوجيز مانعه رجل مات فهو هب امرأته مهرها جاز  
 ونقل عن التتارخانية أن هبة المهر من الزوج الميت تصح استحساناً اه والله تعالى اعلم **سئلت**  
 عن هبة الوديعة من المودع هل تتم بالقبول بدون قبض جديد لانها في يد الموهوب له فاجواب  
 نعم تتم بدون قبض جديد في التنوير وشرحه للعلائي مانعه ومالك بالقبول بلا قبض جديد  
 الموهوب في يد الموهوب له ولو قبض أو أمانة لانه حينئذ عامل لنفسه والاصل ان القبضين اذا  
 تجا نسا ناب أحدهما عن الآخر واذا تغير اناب الاعلى عن الادنى لا عكسه اه والله تعالى اعلم  
**سئلت** عن هبة الولد لا يتسه كل ماله حال صحته وطوعه وعما عهله هل تجوز فاجواب  
 قال في الدر المختار ولو وهب في صحته كل المال للولد جاز وأتم اه وفي الحاشية قوله كل المال للولد  
 أي وقصد حرمان بقية الورثة كما يتفق ذلك فيمن ترك بنتاً وخاف مشاركة العاصب وقوله جاز أي صح  
 ولا ينقض وفي بعض المذاهب يرده عليه قصد وجهه ويجعل متروكه ميراثاً لكل الورثة اه **سئلت**  
 في الخانية لا بأس بتفضيل بعض الاولاد في المحبة لانهم يحمل القلب وكذا في المطايا ان لم يقصد  
 به الاضرار وان قصد يستوي بينهم يعطى البنت كالابن عند الثاني وعليه الفتوى اه وفي المخ  
 يكره تفضيل بعضهم في العطايا عند تساويهم في الدرجة أما عند عدم التساوي كما اذا كان أحدهم  
 مشتهراً بالعلم لا بالاكسب لا بأس أن يفضل على غيره كافي الملتقط أي ولا يكره وفي المخ روى عن الامام

مطلب يجوز الرجوع في  
 الهبة الفاسدة للقريب  
 مطلب وهب المريض  
 فرس لا جنبي بشرط أن  
 يهب الى زيد

مطلب وهبت مهرها  
 لزوجها على أن لا يتسرى  
 عليها لا ترجع  
 مطلب وهب له بستان  
 وشرط أن ينفق من غلاته  
 على نفسه صح الهبة  
 وبطل الشرط

مطلب وهب داره على أن  
 يسكنها الخ  
 مطلب في هبة الدين لورثة  
 المدين

قوله ان لم يقصد به الاضرار أي  
 فلا بأس بالتفضيل ومع نفسه  
 لا بأس بالتساوي ولا يجوز الزيادة  
 أو ادم في التكملة نقل عن الرمي اه  
 وله وان قصد به مفسدة  
 وعبارة المخر وان قصد به  
 الاضرار وكذا في الخانية اه  
 فيكملة

انه لا بأس به اذا كان التفضيل لزيادة فضل له في الدين وفي خزانة المفتين ان كان في ولده فاسق  
 لا ينبغي أن يعطيه أكثر من قوته كي لا يصير ميماله في المعصية وفي الخلاصة ولو كان ولده فاسقاً فأراد أن  
 يصرف ماله الى وجوه الخير ويحرمه عن الميراث هذا خير من تركه اه أي للولد وعلاه في البرزخية بالعملة  
 المذكورة اه من التكملة والله تعالى اعلم **سئلت** في امرأة اشترت داراً للولد هان ماله  
 هل يصح ويكون هبة للولد فاجواب ان الشراء يقع له والدار تكون هبة منه للولد في جامع  
 الصغير عن الذخيرة امرأة اشترت ضيعة لولدها الصغير من ماله او وقع الشراء للام لانها لا تملك الشراء  
 للولد وتكون الضيعة للولد لانها تصير واهبة والام تملك ذلك ويقع قبضها عنه اه والله تعالى اعلم  
**سئلت** في هبة المريض مرض الموت لا يجوز هل لا يجوز فاجواب نعم لا يجوز ما لم يجزها  
 بقية الورثة بعد الموت كافي المجلة وغيرها والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل وهب لثلاث  
 هذا فقبضه الاخر ولم يقل في المجلس قبلت هل تصح هذه الهبة **فاجبت** نعم تصح هذه الهبة قال  
 في رد المحتار حاشية الدر المختار قال وهبت هذا العين فقبضه الموهوب له بمحضرة الواهب ولم يقل قبلت  
 صح لان القبض في باب الهبة جار مجرى الركن فصار كالقبول ولو البية اه والله تعالى اعلم **سئلت**  
 فممن وهب شيئاً غائباً عن مجلس الهبة وأذن الموهوب له في قبضه فذهب اليه وقبضه هل يجوز  
 فاجواب نعم يجوز وبه تتم الهبة قال في الذخيرة ولو كان الموهوب غائباً فذهب وقبض ان كان القبض  
 باذن الواهب جاز استحساناً لا قياساً وان كان بغير اذنه لا يجوز قياساً واستحساناً اه هندية والله تعالى  
 اعلم **سئلت** عن تعليق الهبة بالشرط هل يصح فاجواب ان كان التعليق بكلمة ان فهو  
 باطل وان كان بكلمة على فان كان ملائماً بان قال وهبتك هذا على أن تعوضني كذا صح الهبة والشرط  
 وان كان الشرط غير ملائم صح الهبة وبطل الشرط اه من الخلاصة والله تعالى اعلم **سئلت**  
 عن وهب غرة كرمه المستقبلة قبل وجودها هل تصح فاجواب لا تصح اذ من شروط الهبة أن  
 يكون الموهوب موجوداً وقتها فلا تجوز هبة ما ليس موجوداً وقت القبض وهب ما تملكه  
 العام وما تملكه غنائه السنة القابلة وكذا لو وهب ما في بطن هذه الشاة أو ما في ضرعها وان سلط على  
 القبض عند الولادة والحالب وكذا لو وهب زبداني ابن أودية في حنطة لا يجوز وان سلط على قبضه  
 عند حدوثه لانه معدوم في الحال فلم يوجد محل حكم العقد وهو الاصح اه من الهندية والله تعالى اعلم  
**سئلت** عن وهب داراً قابلة للقسمه لابنيه الكبرين اسكل واحد منهم بالنصف وسلمها لهما  
 على الشيوخ هل تصح هذه الهبة أم لا فاجواب لا تصح هذه الهبة كما أفتى بذلك شيخ الاسلام على  
 أفندي رحمه الله تعالى واستدل الكفوي بنقله عن الهداية وهذا نصه وان وهبوا واحداً من اثنين  
 لا تجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا تصح لان هذه هبة الجملة منهم اذا التملك واحد ولا  
 يتحقق الشيوخ كما اذا رهن من رجائين وله ان هذه هبة النصف من كل واحد ولهذا لو كانت فيما لا يقسم  
 فقبل أحدهما صح ولان الملك يثبت اسكل واحد منهم ما في النصف فيكون التملك كذلك لانه حكمه  
 وعلى هذا الاعتبار يتحقق الشيوخ بخلاف الرهن اه ثم نقل عن صحيح القدوري مانعه وقد انفقوا  
 على ترجيح دليل الامام واختار قوله أبو الفضل الموصلي وبرهان الائمة المحبوبي وأبو البركات النسفي اه  
**سئلت** عن وهب لابن له غنمين أحدهما كبير والاخر صغير هل تجوز فاجواب انها لا  
 تجوز في قولهم جميعاً كما نقله الكفوي وفي الدر المختار وهب اثنان داراً لواحد صح لعدم الشيوخ وبقلبه  
 لكبيرين لا عند الشيوخ فيما يحمل القسمة أما ما لا يحمل كالميت فيصح اتفاقاً فيدنا بكبيرين لانه  
 لو وهب لكبير وصغير في عيال الكبري أو لابنيه صغير وكبير لم يجز اتفاقاً وفيه ناهية لجواز الرهن  
 والاجارة من اثنين اتفاقاً اه قوله وصغير في عيال الكبري صواب في عيال الواهب وأفادتها للصغيرين

مطلب اشترت ضيعة  
 لولدها الصغير من ماله  
 كان هبة له

مطلب هبة المريض لورثته  
 موقوفة على الاجارة  
 مطلب قال وهبت لك هذا  
 فاخذه ولم يقل قبلت صح  
 مطلب اذا كان الموهوب  
 غائباً فاذنه بقبضه ففعل جاز

مطلب في تعليق الهبة  
 مطلب هبة الثمرة قبل  
 وجودها لا تصح

مطلب وهب داراً قابلة  
 للقسمه لابنيه

مطلب هب لابنيه الغنمين  
 الخ



تصح اعدم المرح لسبق قبض أحدهما وحيث اتعدوا بهما فلا يسبوح في قبضه ولا يرد ما نقل عن الخزانة من قوله ولو تصدق بداره على ولد له صغير لم يجز لأنه يخالف لما في المتون والشروح من قوله من ان الهبة لمن له عليه ولاية تتم بالعقد ساجاني اه من التكملة وفي التنقيح بعد كلام مانصه وبهذا يظهر أنهم لو كانا صغيرين وكانا في عيال الواهب أو كانا بنين له تصح الهبة لتحقيق قبضه لهما بمجرد العقد فلا سبق لاحدهما على الآخر ثم هذا كله اذا لم يكن الموهوب لهما فقيرين فلو كانا فقيرين صححت على ماسياتي عقب هذا اه (فان قلت) هذا صريح في أن الهبة لكبيرين لا تجوز عند الامام وقد صرح في الخاتمة بأنه لو وهب لكبيرين وسلم اليهم ما جلة فالهبة جائزة (فالجواب) ان ما في الخاتمة معني على قولهما ما عذبه فهي فاسدة كافي رد المحتار والله تعالى أعلم **سئلت** عن الهبة في مشاع لا يقبل القسمة كحمام وطاقونه هل تصح وكيف يكون قبض الجزء الشائع **فالجواب** نعم تصح فيما لا يقبل القسمة وقبض الجزء الشائع يكون بقبض الكل قال في الدرر والقبض الكامل فيما لا يحتمل القسمة يكون بتبعية الكل وفي الفتاوى المهدية ويحصل القبض بتمام قبض الكل في مشاع لا يبق متفعابه بعد القسمة كبيت وحمام صغيرين اه والله تعالى أعلم **سئلت** في واهب أسقط ماله من حق الرجوع في الهبة هل يسقط أم لا **فالجواب** انه لا يسقط حتى لو قال الواهب أسقطت حق في الرجوع في الهبة لا يسقط كما ذكره البرازي في فتاويه من الهبة والله تعالى أعلم **سئلت** عن الهبة بشرط فاسد هل تصح ويبطل الشرط **فالجواب** نعم قال في المهدية اذا وهب هبة بشرط فيها شرط فاسد فالهبة جائزة والشرط باطل كالو هب لرجل أمته وشرط أن لا يبيعها أو أن يتخذها أم ولد أو أن يبيعها من فلان فالهبة جائزة وهذه الشروط كلها باطلة اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم فيمن تصدق بدارهم على فقيرين ودفع لهما على الشيوع من غير قسمة هل تصح **فالجواب** نعم تصح حيث كانا فقيرين بخلاف مالو كانا غنيين كما سبق في الإشارة اليه قال في الدرر المختار واذا تصدق بعشرة دراهم أو وهبها لفقيرين صح لان الهبة للفقير صدقة والصدقة يراد بها وجهه الله تعالى وهو واحد فلا يسبوح لالغنيين لان الصدقة على الغني هبة فلا تصح للشيوع اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن وهب عقار أو لم يسلمه للموهوب له حتى مات الواهب هل تبطل الهبة **فالجواب** تبطل الهبة بموت الواهب قبل القبض قال في البرازية مات الواهب قبل قبض الموهوب له لم يملك القبض لانه صار حق الورثة اه وأفتى بذلك شيخ الاسلام على أفندي وأفتى بطلانها بموت الموهوب له قبل القبض أيضا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة لها جارية قالت لزوجه اوهب لك فرجها وسلمت له الجارية فسلمها لبعده القبول بالقول ثم ماتت الواهبة فقام ورثتها يريدون ادخال الجارية المذكورة في التركة وقسمتها بينهم فهل ليس لهم ذلك **فاجبت** بليس لهم ذلك قال قاضيان ولو قال وهبت لك فرجها لمكها اذا قبض اه والله تعالى أعلم **سئلت** في دار في يد مستأجر يسكنها وفيها متاع وهبها المالك وهي كذلك هل تصح هذه الهبة **فالجواب** انها لا تصح في الفتاوى المهدية فلو كانت الدار مستأجرة لم تصح الهبة لعدم القبض الا اذا انتهت مدة الاجارة فقبضت الدار باذن جديده من الواهبة اه **سئلت** عن المريض اذا وهب شيأ ومات ولم يسلمه هل تبطل الهبة **فالجواب** نعم تبطل ففي جامع الفصولين مانصه تبطل هبته بموته قبل تسليمها اذا الهبة في المرض ولو كانت وصية لكنها هبة حقيقة فلا بد من القبض ولم يوجد اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الهبة بعوض هل تتم قبل التقاض **فاجبت** لا تتم بدونه قال قاضيان رجل وهب لرجل عبدا بشرط أن يعوضه ثوبان نقايضا جاز وان لم يتقاضا لم يجز اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل تجوز الهبة للمحمل **فاجبت** لا تجوز له كافي الدرر وكتب عليه سيدى حسن الشرنبلالي مانصه أقول وهذا بخلاف الوصية لانه لا يشترط فيها القبض لكونها على كمالها بعد الموت ولا يقال

مطلب في كيفية قبض  
الجزء الشائع

مطلب اسقاط حق الرجوع  
في الهبة لا يصح

مطلب في الهبة بشرط  
فاسد

مطالب تصدق بدراهم  
علی فقیرین صح

مطالب وهب ولم يسلم حتي  
ما تطلبت الهمة

مطالب لو قال له وهبتك  
فرجها ما لكها اذا قبضها

مطاب مات الواهب قبل  
التسليم بطالت هيته

مطالب في الهبة بعوض  
مطالب لا تجوز الهبة  
للعمل

الوصي يقوم مقامه في قبض الهبة لانه غير متحقق قبل الولاية اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في هبة درهم صحح لرجلين هل تجوز **جواب** بانها تجوز كافي الدرر وكتب عليه سيدي حسن مانصه اقول هذا على الصحيح وقال بعض المشايخ رحمهم الله تعالى لا يجوز لان تنصيب الدرهم لا يضر فيمكن مما يحتمل القسمة والصحيح انه يجوز وبه قال الامام أبو الحسن السعدي وشيخ الائمة الخواري لان الدرهم الصحيح لا يكسر عادة فيمكن مما لا يحتمل القسمة حتى لو كان من الدراهم التي تكسر عادة فلا يضرها الكسر والتبعض كانت بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة فلا يجوز كافي الخانية اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم فيمن قال لا تخرج ملت هذه الدار لك عمري اوقال عمر ك أو حيانك أو هي لك حياتك فإذا امت فهي رد علي هل تثبت الهبة به هذه الالفاظ **جواب** نعم تثبت هذه الهبة وتصح ويبطل الشرط كافي الخانية قال وتفسير العمري أن يقول وهبته منك على انك ان مت قبلي فهي لوان مت قبلك فهي لك فهذه هبة جائزة والشرط باطل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أحد شريكين قال اشريكة وهبت لك حتى من الرجب هل تصح هذه الهبة **جواب** ما في الخانية ان كان المال قائما لا تصح لانها هبة المشاع فيما يقسم وان كان الشريك استهلك المال صححت الهبة لانها صارت ديننا بالاستهلاك والدين لا يقسم فيكون هذه هبة المشاع فيما لا يقسم فتصح اه والله تعالى أعلم **سئلت** في هبة جماعة عقار معين الواحد هل تصح **جواب** نعم تصح قال في التتبع وهب اثنان دارا الواحد صح لانهم اسماها جلة وقد قبضها جلة فلا يشوع اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن تصدق بصدقة وسلمها الى المتصدق عليه ثم نقى الا الصدقة هل تجوز المقابلة فيها **جواب** لا تجوز حتى تقبض لانها هبة مستقلة مستأنفة لانه لا رجوع فيها وكذا الهبة على ذي رحم محرم كذا في المحيط والله تعالى أعلم **سئلت** عن دين بين شريكين وهب أحدهما نصيبه منه للدين هل يجوز **جواب** نعم كافي الخانية والله تعالى أعلم **سئلت** عن مريض وهب داره لانيسان والثالث لا يسمها والوارث لم يجزها الحكم في ذلك **جواب** كافي الخانية أن الهبة تنفص في الثلثين وتبقي في الثلث اه وفي البرازية وهب المريض شيئا لا يخرج من الثلث يرذ الموهوب له ما زاد على الثلث بلا خيار اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في اشتغال الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع تمام الهبة **جواب** نعم مانصه ذكر صاحب المحيط في الباب الاول من هبة الزادات انه لا يمنع اه نقله في البهجة عن فصول العمادي والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة كانت تدفع الى زوجها عند الحاجة ذهباً وأفضة للنفقة على عياله فأخذها وبنفقها عليهم هل ليس لها أن ترجع بها عليه **جواب** ليس لها أن ترجع بها عليه كافي القنية والله تعالى أعلم **سئلت** هل يدخل في هبة الارض البناء والشجر **جواب** نعم قال في القنية ويدخل في هبة الارض ما يدخل في بيعها من الابنية والاشجار من غير ذكر وكذا في الصلح على أرض أو عنها تدخل ولا يدخل الزرع في الصلح من غير ذكر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن لها على زوجها دين فوهبته لابنها الصغير هل تصح هذه الهبة **جواب** نعم بانها تصح ما في القنية لها على زوجها دين فوهبته لولدها الصغير صح لان هبة الدين من غير من عليه الدين تجوز اذا سلطه على القبض وللاب ولاية قبض الهبة لولده الصغير فكان قبضه بحكم الولاية كقبض الصغير فصار كأنها سلطت الصغير على قبضه اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم فيمن وهب دارا لحي وميت أو لانيسان وجداه هل يكون الجميع للحي **جواب** ما في الهندية وهذا نصه ولو وهب لحي وميت أو حاطب جاز كله للحي اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة أنفقت على زوجها دراهم حال الصحة ثم ماتت فقام ورثتها يدعون عليه فقال لهم انها تبرعت بها على فهل يصح في ذلك **جواب** انه يصح في ذلك كافي فتاوى

مطابق فی هیئت درهم بجمع  
لرجائین

مطابق قال جعلت هذه  
الدار لك عمري

مطلب في هبة أحد  
الشريكين للأخر حصته  
من الربح  
مطلب في هبة لواء واحد

مطلب لا يتجاوز المقابلة في  
الصدقة حتى تقبض

مطاب وهب أحد شر يمين  
في دين نصيبه من المديون صح  
مطاب في مريض وهب  
داره لرجل والثالث لا يسمها

مطاب في اشتغال الموهوب  
على غير الواهب

مطلب دفعت لزوجهامالا  
للتفقة لا ترجع عليه

مطلب يدخل في هبة  
الارض البناء والشجر

مطاب وهبت دينها الذي  
على زوجها لابنها الصغير

— ۱۰ —

مطاب و هب الحى وميت  
كان الـكل للـعـمـر

مطابق آنوقت علی زوجها  
دراهم شصت مات



الانقروى عن القنية والله تعالى أعلم **سئلت** مرار عديدة هل تصح الصدقة في مشاع يتسم  
فالجواب انها لا تصح فيه كالمدة قال في التنوير والصدقة كالمدة لا تصح غير مقبوضة ولا في مشاع  
يتسم ولا رجوع فيها قال شارحه العلاءي ولو على غنى لان المقصود فيها الثواب لا العوض ولو اخذنا فقال  
الواهب هبة والاخر صدقة فالتنوير للواهب اه قال ابن عابدين قوله ولو على غنى اختاره في الهداية  
مقتصر عليه لانه قد يتصدق بالصدقة على الغنى الثواب لكثرة عياله يجوز وهذا مخالف لما سبق في باب  
الرجوع من أن الصدقة على الغنى هبة ولما هو ما قولنا تأمل اه (أقول) ذكر المحقق في كتاب الايمان ان  
المتصدق على الغنى لا يثبت له الرجوع استحسانا ذكره في باب الميثاق في البيع والشراء فهاهنا مبني على  
الاستحسان وفي القياس له الرجوع فافهم وكتب على قوله لا تصح غير مقبوضة فان فاتت فقدم ان  
الصدقة لتقيرين جائزة فيما يحتمل القسمة فواتت كما مراد ههنا من المشاع أن يهب بعضه لواحد فقط فحينئذ  
هو مشاع يحتمل القسمة بخلاف الفقيرين فإنه لا يشيوع كما تقدم بجواب اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
عن الواهب اذا رجع في هبته هل يصح رجوعه فالجواب قال في التنوير وصح الرجوع فيه بعد  
القبض مع انتفاء مانع وان كرهه غير ما لو لمع اسقاط حقه من الرجوع اه وقد نظم والدالمحقق  
الرملي الموانع في قوله

منع الرجوع من المواهب سبعة \* فزيادة موصولة موت عوض  
وخروجهما عن ملك موهوب له \* زوجية قرب هلاك قد عرض  
وقد جمعا ابن وهبان في قوله

وفي سبعة ليس الرجوع بجائز \* ويجمع ذاتي دمع خزقة ينثر  
زيادة الموت اعتياض خروجهما \* زواج وقرب والهالك المقرر  
اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الرجل يهب عينا لامرأة على أن تنفق عليه وتطعمه فهل اذا لم تفعل  
ذلك تكون الهبة صحيحة فالجواب نعم تكون الهبة صحيحة ويبطل الشرط لما تقررت في كلامهم ان  
الهبة لا تؤثر فيها الشروط الفاسدة كذا في فتاوى الامام الغزالي من كتاب الهبة والله تعالى أعلم

### كتاب الاجارة

**سئلت** هل تجوز اجارة الارض المشغولة بزراعة الغير فالجواب ان هذا السؤال قد رفع مثله  
لقارئ الهداية فاجاب عنه بما نصه ان كان الزرع يحق بان كان باجارة فلا يجوز ان يؤجر مالم يستحصل  
الزرع الا ان يؤجرها اجارة مضافة الى المستعمل وان كان الزرع بغير مستعمل شريحت الاجارة لان  
الزرع في هذه الصورة واجب القلع فالمؤجر في هذه الصورة قادر على تسليم ما أجره بان يجبر صاحب  
الزرع على قلعه سواء أدرك أم لا فإنه لا حق لصاحبه في ابقائه اه والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل  
استأجر من آخر أرضا ينتفع بها زراعة أو غيرها فغصب منه بحيث لم يتمكن من الانتفاع بها هل تلزمه  
الاجرة حينئذ فالجواب اذا غصب منه ولم يتمكن من الانتفاع بها تسقط عنه الاجرة مدة الغصب  
فاذا زال وانتفع بها وجبت عليه الاجرة بقدر ما انتفع فان لم يبق من المدة ما يتمكن من الانتفاع لما  
استؤجرته له فله أن يفسخ الاجارة كما كان له أن يفسخها حين غصب منه كذا في فتاوى قارئ الهداية  
والله تعالى أعلم **سئلت** عن أعطى ثوبا لخطيب لخطبته فطاعه ولم يسم له أجر فاعطاه زيادة على أجر  
المثل هل يطيب للخطيب ما أخذه زائدا على أجر مثله فالجواب نعم يطيب له ذلك قال في الخلاصة  
رجل دفع الى خطيب ثوبا لخطبته له جبة ولم يشارط له الاجرة فلما فرغ أعطاه زيادة على أجر مثله في قياس  
أبي حنيفة يطيب له الاجر بناء على سئل الاصل اذا استهلك رجل ثوب انسان فصالحه على أكثر من قيمته

جاء عند أبي حنيفة خلافا لهما وقال الفقيه أبو الليث الزيادة جائزة في قولهم جميعا اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** فمن كتب لا تحركوا ولم يداو له على أجره من فهل يجب له أجر مثله فالجواب نعم يجب له  
أجر مثله في تنقيح الفتاوى مانعه وانما يجب أى للصكك أجر مثله بقدر عمله في صنعه كما يستأجر الثوب  
والصكك باجر كسيرة على مشقة فإليه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استأجر زوجته للخدمة كل  
شهر بدينار هل تجوز هذه المقدة **سئلت** عما في الخانية من انها لا تجوز ولا يكون لها الاجر في  
ذلك لان خدمة البيت مستحقة عليها ديانة فلا يجب لها الاجر كالواستأجرها للخبز أو الطبخ ولان منفعة  
خدمة البيت تعود اليها والانسان لا يستحق الاجر بما تعود منه منفعة اليه كافي الطبخ والخبز اه والله تعالى  
أعلم **سئلت** عن رجل استأجر ابنه البالغ للخدمة بتمه هل يجوز فالجواب ان لا يجوز هذه  
الخدمة ولا أجر له كافي نتيجة الفتاوى معر بالخزانة الاكمل والله تعالى أعلم **سئلت** اذا كان  
للرجل ولد من غير زوجته الحاضرة فاستأجرها على ارضاء هل يجوز هذا العقد فالجواب قال في  
الخانية وان استأجر الرجل امرأته لارضاع ولده من غيرها جازت الاجارة فكان لها الاجر لان ذلك غير  
مستحق عليها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن آجر دكانه لزيد سنة على أن يخدمه ستة أشهر هل  
يجوز هذه الاجارة فالجواب نعم تجوز هذه الاجارة كما أفتى بذلك صاحب نقيحة الفتاوى واستدل  
له بما في البدائع وان كانت الاجرة من خلاف الجنس جاز كاجارة السكني بالخدمة أو الركب ونحو ذلك  
اه والله تعالى أعلم **سئلت** في متولى الوقف لو آجر دار للوقف من نفسه هل يصح ذلك فالجواب  
لا يصح ذلك قال في البرازية آجر القيم دار الوقف من نفسه لا يصح وكذا من عبده ومكاتبه اه والله تعالى  
أعلم **سئلت** عن متولى الوقف اذا آجر حائطا ومات هل تنفسخ الاجارة بعونه **سئلت** بان مثل  
هذا السؤال رفع الى المحقق الرمي فاجاب عنه بقوله لا تنفسخ الاجارة بعونه كما صرح به علما وناقطة وقد  
قال في الاجناس بعون المتولى لا تنفسخ الاجارة وان كان المتولى هو الذي آجر وكذا القاضي لو آجر ومات  
وكذا الاب أو الوصي اذا آجر دار الصغير ومات لا تنفسخ الاجارة وكذا كل من عقد الاجارة لغيره اذا آجر  
الوقف بنفسه ثم مات لا تبطل الاجارة على الاصح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استخدام يتيم في  
أعمال مدة سنين بطعامه وكسوته الا ان مال اليتيم ان أجر مثله ولما دفع له جلا في مقابلة خدمته فاخذه  
و يريد الدافع الآن أن يرجع فيه هل له ذلك أم لا **سئلت** بان ليس له ذلك كافي الخيرية وقد نقل  
عن القنية مانعه يتيم ليس له أب ولا أم ولا عم استعماله أقرباؤه بغير إذن القاضي وبغير اجارة عشرين سنين  
فله بعد البلوغ أن يطالبهم باجر مثله فيها وقد تقررت انه ليس لغير الاب والجد والوصي استعمال الصبي بلا  
عوض اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن آجر داره ثلاث سنين باجرة معلومة ابارة صحيحة ثم لحقه  
دين ثابت بالمينة وليس له مال غير الدار المستأجرة فاراد أن يبيعها الوفاء دينه فهل له ذلك وتنفسخ الاجارة  
فالجواب نعم كافي التنوير والماتقي وغيرها قال في التنقيح نقلا عن الاختيار والاصل فيه انه متى  
تحقق عجز الفاعل عن المضى في موجب المقد لا يضر بلحقه وهو لم يرض به يكون عذرا تنفسخ به الاجارة  
دفعلا للضرر واذا أراد القاضي فسخ الاجارة لاجل الدين اختلفوا فيه قال بعضهم يبيع الدار فينفذ بيعه  
فتنفسخ الاجارة وقال بعضهم يفسخ الاجارة أولا ثم يبيع هذا اذا كان الدين ظاهرا فان لم يكن وليكن صاحب  
الدار أقر بالدين على نفسه وكذا المستأجر قال أبو حنيفة يصح الاقرار وينفسخ القاضي الاجارة بينهما  
باقراره بالدين وقال صاحباه لا يصح اقراره ثم ان كان العذر ظاهرا لم يمتح الى القاضي والا كالدائن الثابت  
باقراره يحتاج اليه ليصير العذر ظاهرا بالقضاء اه ملخصا والله تعالى أعلم **سئلت** فمن استأجر  
أرضاني وسطها أشجار كثيرة هل تجوز هذه الاجارة فالجواب قال قاضيان رجل استأجر أرضا فيه

مطلب لا تصح الصدقة في  
مشاع يتسم

مطلب في الرجوع في الهبة

مطلب وهب لمارأى ان  
تنفق عليه صحة الهبة دون  
الشرط

مطلب في اجارة الارض  
مشغولة بزراعة الغير

مطلب فمن استأجر أرضا  
فغصب منه

مطلب خاط له ثوبا بدون  
تسمية أجر فاعطى أكثر من  
أجر المثل يطيب له

مطلب كتب له صك من غير  
بيان الاجرة له أجر مثله  
مطلب ليس له استئجار  
زوجته للخدمة

مطلب لا يجوز ان يستأجر  
ابنه البالغ للخدمة  
مطلب استأجر امرأته  
لارضاع ولده من غيرها  
جازت  
مطلب آجر دكانا لزيد  
بخدمته سنة  
مطلب آجر المتولى دار  
الوقف لنفسه لا يصح

مطلب آجر المتولى ذات  
لا تنفسخ الاجارة

مطلب فمن استخدم يتيما  
بطعامه وكسوته

مطلب آجر داره ثم لحقه  
دين فاراد أن يبيعها له ذلك  
وتنفسخ الاجارة

مطلب استأجر أرضا  
مشغولة بالأشجار



مطلب استأجر وأجر ثم مات  
تنفسخ الاجارة  
مطلب استأجر أرضا للزراعة  
وهي تسقى بماء المطر الخ

مطلب قال ارفع غنمي  
بما تراه فقال لا أرفعها بذلك  
وانما أرفعها بما تزين تازم  
المائتان ان سكت  
مطلب تمت المدة والزرع لم  
يستحصد

مطلب أجرت دارها وهي  
فيه الزوجان لا يستحق أجره

مطلب أجر زوجته لخبز  
له خبز البيعه جاز  
مطلب أجره على بناء فبناه  
وانه لم له الاجر  
مطلب انهم بيت من  
الدار المستأجرة كان للمستأجر  
الفسخ

مطلب في اصلاح البالوعة

مطلب سكن مع زوجته  
عندما هان فطلبت الام الاجرة  
ليس لها ذلك  
مطلب أجر دارا كل شهر  
بكذا اصح في واحد

أنصار في وسط الارض لا تجوز الاجارة اه والله تعالى أعلم **سئل** عن استأجر عقار أو أجره من آخر  
ومات في أثناء المدة هل تنفسخ الاجارة **فالجواب** نعم تنفسخ الاولى والثانية كافي للتنقيح عن فتاوى  
ابن نجيم والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل استأجر أرضا للزراعة وهي تسقى بماء المطر فزرعها  
وانقطع عنها الماء حتى يبس الزرع فهل يسقط الاجر **فالجواب** نعم كافي للتنقيح قال وفي فتاوى  
الفضلي استأجر أرضا فقطع الماء فان كانت الارض تسقى بماء المطر فانه قطع المطر أيضا فلا أجر عليه  
لان لم يتمكن من الانتفاع بها اه والله تعالى أعلم **سئل** عن تكلم مع انسان على رعي حيواناته  
وسمى له مائة فقال لا أرفعها بمائة وانما أرفعها بما تزين تازم **فالجواب** ما في الاشياء وهذا منه  
قال الراعي لا أرفعها بالمسمى وانما أرفعها بكذا فسكت المالك فرعي  
لزمته اه والله تعالى أعلم **سئل** عن استأجر أرضا سنة وزرع فيها فتمت المدة والزرع لم يستحصد  
كيف الحكم **فالجواب** ان الزرع يترك بأجر المثل الى ان يدرك لان له نهاية معلومة  
فيمكن رعاية الجائين اذا انقضت هذه الاجارة بخلاف موت أحدهما قبل ادراكه فانه يترك بالمسمى  
على حاله الى الحصاد وان انفسخت الاجارة لان ابقاءه على ما كان أولى مادامت المدة باقية كافي البحر  
الرائق والله تعالى أعلم **سئل** عن امرأة لها دار أجرها من زوجها وهي ساكنة فيها معه هل  
تستحق منه الاجرة **فالجواب** لا تستحق الاجرة قال في الخانية امرأة أجرت دارها من زوجها  
فسكنها قالوا لا أجر لها وهو بمنزلة مال الواسة **سئل** عن رجل استأجر دارا فاجتمع في  
شرحها على الجامع الصغيران الفتوى على الصحة لتبعيتهن في السكنى فليحفظ وأقره ابن عابدين بل أيده  
والله تعالى أعلم **سئل** عن استأجر زوجته لخبز لبيعه هل يستحق منه الاجرة  
**فالجواب** نعم قال في البرازية استأجر زوجته لخبز لبيعه هل يستحق منه الاجرة  
البيت فلا أجر لها اه والله تعالى أعلم **سئل** عن استأجر رجل لبيت له دار أو لحظير يترقى منزله  
فانهدم البناء أو البئر بعد الفراغ هل له الاجر حينئذ **فالجواب** نعم له الاجر كاملا وان انهدمت  
قبل الفراغ فله الاجر بحسبه اه من فتاوى البهجة والله تعالى أعلم **سئل** في الدار المستأجرة  
اذا انهدم منها بيت هل للمستأجر الفسخ **فالجواب** نعم له الفسخ والحالة هذه قال في الخانية رجل  
استأجر دارا وقبضها فاسقط منها حائط أو انهدم منها بيت كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة بحضرة الاجر  
ولا يصح الفسخ في غيبته لان هذا بمنزلة الدار المبيع وان انهدم كل الدار كان للمستأجر أن يفسخ عند حضرته  
وغيبته ويسقط الاجر عند الكل اه والله تعالى أعلم **سئل** عن البالوعة في الدار المستأجرة على  
من يكون اصلاحها **فالجواب** قال في الخانية واصلاح ماء البالوعة والمخرج يكون على رب الدار  
وان كان امته لا من قبل المستأجر لكن لا يجبر رب الدار على ذلك ولا يكون ذلك على المستأجر أيضا  
فان فعل المستأجر ذلك متبرعا لا يحتسب من الاجرة وله أن يخرج من الدار ان لم يفعل ذلك رب الدار اه  
والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل سكن مع زوجته عند أمها برضاها في دارها مدة ثم قامت الام  
ربة المنزل بطلب الاجرة عن تلك المدة هل يلزمه لها أجره **فالجواب** ان هذا السؤال قد رفع مثله  
الى العلامة ابن نجيم فاجاب عنه بانه لا يلزمه لها أجره اه من فتاوى البهجة والله تعالى أعلم **سئل**  
عن أجر دارا كل شهر بكذا هل تصح الاجارة في شهر واحد **فالجواب** نعم قال في الدرر وأجر دارا كل  
شهر بكذا اصح في واحد فقط وفي كل شهر سكن في أوله فانه اذا سكن ساعة من الشهر الثاني صح العقد فيه  
ولم يكن للزوج أن يخرجها الى أن ينقضي الابدع وكذا كل شهر سكن في أوله لان التراضي فيها بالعقد  
يتم بالسكنى في الشهر الثاني وهذا هو القياس ولذا مال اليه بعض المتأخرين وفي ظاهر الرواية لكل  
منهما الخيار في الليلة الاولى من الشهر الداخل ويومها لان ذلك رأس الشهر وفي الاعتبار الاول نوع

خرج اه وكتب عليه سيدي حسن الشرنبلالي قوله وفي ظاهر الرواية لكل منهما الخيار أقول وبه  
بقي كافي التبيين وقوله وفي اعتبار الاول نوع خرج أقول المراد به أول ساعة من الشهر اه والله تعالى  
أعلم **سئل** فيمن استأجر بستانا ليا كل غرة أشجاره من نخل وزيتون وليون هل يجوز ذلك  
**فالجواب** بانه لا يجوز وسند ذلك ما في شرح الطحاوي رحمه الله تعالى الاجارة على استهلاك الاعيان  
باطلة كالواستأجر كرام مدة معلومة لياكل غماره أو استأجر غنما لياكل لبنها أو استأجر المربي  
ليرعى البهائم وما أشبه ذلك لم تصح الاجارة اه فهذا صريح في ان الاجارة باطلة اه من شرح الاشياء  
للبري كذا في البهجة والله تعالى أعلم **سئل** فيما اذا مات أحد المؤجرين أو المستأجرين هل تنفسخ  
الاجارة في حصته وحده دون الآخر **فالجواب** كل من مات منهم انفسخ في نصيبه وبقي العقد في  
نصيب الآخر بقسطه من الاجرة كافي قارئ الهداية والله تعالى أعلم **سئل** عن سفينة  
سائرة بالقولع فقوى عليها الريح فصدت سفينة أخرى فكسرت فافترق من فيها وذلك بعد أن عجز الملاح  
عن رد السفينة هل يلزمه ما تلف **فالجواب** كافي قارئ الهداية انه لا ضمان على الملاح لانه لا صنع له  
في ذلك اه والله تعالى أعلم **سئل** فيمن استأجر أرضا للزراعة بكذا وكذا فزمن الغلة  
هل يجوز ذلك **فالجواب** نعم يجوز اذا كانت الاجرة مشارا اليها أو موصوفة في ذمته ولا تكون  
من الغلة التي تخرج من زرع الارض المستأجرة كذا في فتاوى قارئ الهداية والله تعالى أعلم **سئل**  
ما قولكم في امرأة لها دار غلها فسكن فيها معها زوجها مدة طويلة بغير إذن منها ولا اباحة هل لا يلزمه  
الاجرة عن تلك المدة لها **فالجواب** ما في فتاوى قارئ الهداية وهو هذا النظم لا يلزم الزوج أجره لما  
سكن ورضاها بذلك اذن له اه والله تعالى أعلم **سئل** عن ايجار متولى الوقف أرضا للوقف أكثر من  
ثلاث سنين هل تصح **فالجواب** قال في التتوير ولم ترد في الاوقاف على ثلاث سنين في الضياع وعلى  
سنة في غيرها فلا أجر للمتولى أكثر من تصح الاجارة وتنفسخ في كل المدة لان العقد اذا فسد في بعضه فسد  
في كله فتاوى قارئ الهداية اه مع زيادة من الشرح قوله وعلى سنة في غيرها كالدار والحانات  
وقوله وتنفسخ في كل المدة أي لافي الزائد فقط اه رد المحتار والله تعالى أعلم **سئل** عن مستأجر  
دكان من متولى الوقف بأقل من أجر المثل هل يلزمه أجر المثل **فالجواب** نعم يلزمه ذلك قال في  
التتوير متولى أرض الوقف أجرها بغير المثل يلزم مستأجرها تمام أجر المثل قال العلاء في المفتي به  
كافي البحر وكذا حكم وصي وأب كافي مجمع الفتاوى اه والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل ألقى  
للخياط بثوب الأجرة وقال له اقطع طول وعرضه وكذا الخياط ناقصه هل يضمنه الخياط **فالجواب**  
ان قدر أصبع ونحوه عفو وان أكثر ضمنه كافي الدرر المختار وفيه بعد ما نصه قال ان كفا في قيصا  
فاقطع يد رهم وخطه فقطعه ثم قال لا يكفيك ضمنه ولو قال لا يكفيني قيصا فقال نعم فقال اقطع فقطعه  
ثم قال لا يكفيك لا يضمن اه قوله عفو أي وله الاجر كافي البرازية لقلة التفاوت ولعسر الاحتراز عنه  
والاولى فهو عفو وقوله ضمنه لانه مما يحصل بالاقصود فيمدا لافا وقوله لا يضمن لانه قطعها بذنه وفي  
الاول اذن فقطعه بشرط الكفاية اه رد المحتار والله تعالى أعلم **سئل** اذا انقضت مدة الاجارة  
ورب الدار غائب فسكن المستأجر سنة بعد مضي المدة هل يلزمه الاجر والحالة هذه **فالجواب** قال في  
الدر المختار انقضت مدة الاجارة ورب الدار غائب فسكن المستأجر سنة لا يلزمه الاجر اه هذه  
السنة لانه لم يسكنها على وجه الاجارة وكذلك لو انقضت المدة والمستأجر غائب والدار في يد امرأته لان  
المرأة لم تسكنها بأجرة اه وكتب ابن عابدين قوله لا يلزم الاجر اه هذه السنة مانصه سيأتي عن الخانية  
استأجر دارا أو حيا مشرفا فسكن شهرين يلزمه أجر الشهر الثاني ان عدل الاستقلال والاب لا يفتي اه  
والله تعالى أعلم **سئل** فيمن استأجر أرضا موقوفة وبني فيها باذن المتولى ومضت مدة الاجارة

مطلب استأجر بستانا  
ليا كل غرة أشجاره لا يجوز

مطلب مات أحد المؤجرين  
أو المستأجرين تنفسخ في  
نصيبه

مطلب انكسرت السفينة من  
قوة الريح لا ضمان على الملاح  
مطلب استأجر أرضا  
للزراعة بأقترنة من الغلة  
مطلب في سكنها في دار  
زوجته

مطلب لا تزداد المدة في  
الضياع على ثلاث سنين ولا  
على سنة في غيرها

مطلب أجر دار الوقف  
بدون أجر المثل يلزم  
المستأجر تمام أجر المثل  
مطلب دفع الخياط ثوبا وقال  
اقطع طول وكذا وعرضه  
كذا الخياط ناقصا

مطلب انقضت مدة الاجارة  
ورب الدار غائب الخ

مطلب استأجر أرضا  
موقوفة وبني فيها بالاذن  
ومضت المدة الخ



وأراد المستأجر أن يبقى بناءه فبأجر المثل فهل له ذلك فالجواب نعم له ذلك كما في القنية وأفتى به  
 الرملي والحامدي وشيخ الإسلام على أفندي وأخونا الشيخ العباسي مفتي مصر وقتها مسطور في  
 مواضع من كتابه الموسوم بالوقائع المصرية وأفتى الرملي في موضع آخر بخلافه وقال بفتح البناء وتسليم  
 الأرض لناظر الوقف كما صرح به المتون فاطمة اه ومال الى هذا ابن عابدين في حواشيه على الدر المختار  
 وأطال الكلام في ذلك على عادته رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشتراط ترميم الدار  
 ونحوها وتبييضها بالجير واصلاحها على المستأجر هل يفسد الاجارة فالجواب نعم يفسدها في التنوير  
 وشرحه له لا في تفسد الاجارة بالنسبة لوط الخالصة لفتضى العقد فكل ما أفسد البيع يفسدها كجهالة  
 ما جاور أو اجرة أو مدة أو عمل وكسرت طعام عبدا وعنف دابة ومرومة الدار أو مغارمها وعشر أو خراج  
 أو مؤنفة أو شبهة وهو تفسدها أيضا بالشيوخ عيان يؤجر نصيبا من داره أو نصيبه من دار مشتركة من  
 غير شريكه أو من أحد شريكيه واحتراز بالاصل عن الطارئ فلا يفسد على الظاهر كأن أجر السكك ثم  
 فسح في البعض أو أجر الواحد من أحداهما أو بالمكس لا إذا أجر من شريكه فيجوز وجوزاه بكل حال  
 وعليه الفتوى زيلعي وبحر معز بالأفني لكن رده الاله لامة قاسم في صحيحه بان مافي المغنى شاذ مجبول  
 القائل فلا يقول عليه اه قال في الردل المعول عليه مافي الثانية ان الفتوى على قول الامام وبه جزم  
 أصحاب المتون والنسوخ فكان هو المذهب أفاده المصنف وعليه العمل اليوم اه وكتب على قوله على  
 الظاهر أي ظاهر الرواية عند أبي حنيفة وفسدها في رواية جامع الفصولين اه وفي الخلاصة أجعوانه  
 لو أجر من شريكه يجوز سواء كان مشاعا يحتمل القسمة أولا لا يحتمل القسمة وسواء أجر نصيبه منه أو  
 بفضه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن دفع لاخر غزلا لاجل نسجه بأجرة هي نصف الغزل هل يجوز  
 فالجواب لا يجوز قال في التنوير ولو دفع غزلا لاخر لئلا يفسده به نصف الغزل أو استأجر  
 به لا يحل طعامه ببعضه أو ثور اليطعن بتره ببعضه ففسدت في الكل لانه استأجره بجزء من عمله  
 والاصل في ذلك نهية عليه السلام عن قفز الطعان اه مع مزيد من شرحه الدر المختار وكتب في الرد  
 مانعه قوله فسد في الكل ويجب أجر المثل لا يجوز به السمي زيلعي وقوله يجوز من عمله أي ببعض  
 ما يخرج من عمله والقدرة على التسليم شرط وهو لا يقدر بنفسه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
 استأجر شريكه على عمل طعام مشترك بينهم اهل يستحق أجره على ذلك **سئلت** عن  
 اجرا قال في الدر المختار ولو استأجره لاجل طعام مشترك بينهم فلا أجر له لانه لا يعمل شيئا شريكه الا ويقع  
 بعضه لنفسه فلا يستحق الاجر اه قال ابن عابدين قوله فلا أجر له أي لا يسمى ولا أجر المثل زيلعي اه  
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن الراهن اذا استأجر الراهن من المرتهن هل يجوز ذلك فالجواب  
 لا يجوز ذلك قال في الدر المختار كراهن استأجر الراهن من المرتهن فانه لا أجر له لنفسه بما له اه قال  
 محشي ابن عابدين الذي ينبغي أن يقول لا تنفعه بملكه ح وانما كان كذلك لان المرتهن غير مالك  
 للنافع فلا يملك عليه او انما هي للراهن ولكنه ممنوع من الانتفاع لتعلق حق المرتهن فاذا أجره فقد أبطل  
 حقه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استقرض دراهم وأسكن المقرض في داره هل يجب على  
 الساكن أجر الدار **سئلت** عن استقرض رجل استقرض دراهم وأسكن المقرض في داره  
 هل لو يجب أجر المثل على المقرض لان المستقرض انما أسكنه في داره عوضا عن منفعة القرض لا  
 مجانا وكذا لو أخذ المقرض من المستقرض حمارا ليستعمله الى أن يرد عليه الدراهم اه قال المحقق ابن  
 عابدين وهي كثيرة الوقوع اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن تاجر استأجر دارا كانا التجارة مدة سنة  
 وقبض الدكان ومكث فيه نصف المدة ثم أفلس ولم يبق له مال يتاجر به وأراد فسح الاجارة في باقي المدة  
 هل له ذلك فالجواب نعم له ذلك كما أفتى به صاحب فتحة الفتاوى واستدل له بما نقله عن اله دابة

مطلب تفسد الاجارة  
 باشتراط الترميم ونحوه

مطلب تفسد الاجارة  
 بالشيوع

مطلب دفع غزلا بأجرة هي  
 نصف الغزل

مطلب استأجر شريكه لاجل  
 طعام مشترك لا يستحق  
 اجرا

مطلب استأجر الراهن الزهن  
 لا أجر عليه

مطلب استقرض دراهم  
 وأسكن المقرض في داره  
 يلزمه اجرتها

مطلب استأجر دارا كانا فافلس  
 له الفسح

وهذا

وهذا القطة وتفسح الاجارة بالاعذار عندنا كن استأجر دارا كانا في السوق ليعتجرفيه فذهب ماله اه والله  
 تعالى أعلم **سئلت** عن أحد شريكين سكن في المشترك الذي هو ملك بدون عقد اجارة هل يلزمه  
 الاجر فالجواب لا يلزمه الاجر والحالة هذه ففي الخيرية أحد الشريكين اذا سكن في المشترك  
 لا أجر له عليه في الملك أما الوقف اذا سكنه الشريك فعليه أجره المثل على اختيار المتأخرين قال في  
 الاشباه من كتاب الغصب منافع المثل لا يستغل الا اذا سكنه بتأويل ملك أو عقد كبيت سكنه  
 أحد الشريكين في الملك أما الوقف اذا سكنه أحداهما بالقبلة بدون اذن الاخر سواء كان موقفا  
 للسكنى أو للاستغلال فانه يجب الاجر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عما يدي لمسلم الصبيان عند  
 رؤس بعض السور كسورة لم يكن وسورة سبع وسورة عم اذا امتنع منه أب الصبي هل يجبر عليه  
 ويلزم به فالجواب انه يجبر عليه ويلزم به فقد صرح في تنوير الابصار انه يجبر على الحلوى الموسومة  
 قال في شرحه منغ الغفار الحلوى بفتح الحاء غير المجهمة هدية ثم يدي الى المعلمين على رؤس بعض السور  
 قال قلت وهي السمعة في عرف ديارنا بالصرافة فان المؤدب في يرم أخذها يصرف المتعلمين عنده في أول  
 النهار فيفروحون بذلك اليوم رغبة في الراحة والبطالة ثم قال ومشايخ بلجوزوا هذه الاجارة حتى حكى  
 عن محمد بن سلام انه قال أفضى بتسليم باب والد لاجرة المعلم وفي زماننا انقطعت عطياتهم ونقصت رغبات  
 الناس في الاخرة فلواشغلوا بالمعلم مع الحاجة الى مصالح المعاش لا خسران معاشهم فقلنا بفسحة الاجارة  
 وجوب الاجرة للمعلم لم بحيث لو امتنع الوالد عن اعطاء الاجرة يحبس فيه وان لم يكن بينهما شرط يؤمر الوالد  
 بتطبيب قلب المعلم وارضائه اه وقد صرح في البرازية نقلا عن المحيط بانه عند عدم الاستيجار أصلا يجب  
 أجر المثل اه وقد سئل الخير الرملي نظاما عن ذلك فاجاب نظاما وهذا محل التأمل منه قال رحمه الله تعالى  
 وعليه ان صححت بكل شروطها \* يجب الذي سمي بالانقصان  
 أولا فاجر المثل مثل سواء من \* كل العقود كلاهما سميان  
 وعلى الولي الدفع حتما لازما \* فاذا أفتى فالحق حبس الجاني  
 وكذا على العبدى ويوم خبسه \* والحلوة الموسومة التبيان اه  
 وقوله وعليه أي على مذهب المتأخرين من جواز الاستيجار على التعليم لفساد الزمان والله تعالى أعلم  
**سئلت** في رجل اشترى لرجلين مشتركين في العمل جلودا بماله ليتخذاهما قريبا واشترى لهما جميع  
 ما تحتاجه حرفة ما على أن يكون نصف الربح له في مقابلة ماله والنصف الاخر لهما في مقابلة عملهما  
 وبيعت القرب وصار لهما ربع فهل لهما نصف الربح والحالة هذه أم لا فالجواب كافي الخيرية انه ليس  
 للمعلمين المذكورين الا أجره عملهما بالغة ما بلغت والباقي جميعه لرب المال اذ هذه اجارة فاسدة وفيها  
 وجوب أجر المثل بالغام بالغ حيث فسدت التسمية كما هنا والله تعالى أعلم **سئلت** عن له رجل  
 أعطاه لرجل آخر ليحمل عليه الخلفة بالاجرة وما حصل يكون بينهما انصفين هل تجوز هذه العقدة  
 فالجواب انه لا تجوز وجب التحصيل لصاحب العمل ولا آخر أجره له قال في البحر دفع دابة الى  
 رجل يؤجرها على ان الاجر بينهما ما فالشركة فاسدة والاجر لصاحب الدابة ولا آخر أجره مثله وكذلك  
 السفينة والبيت اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن شريك أيتام في عقار سكنه مدة بدون استيجار  
 فهل يلزمه أجر مثل حصة الايتام **سئلت** عن شريكه بان يلزمه ذلك كما أفتى به في التنقيح قال والمسألة في شرح  
 التنوير وكذا في فتاوى الكاظمي في رجل تزوج أم يتيمين وسكن في دارهما اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن استأجر طنجرة من نحاس كبيرة للطبخ فيها فسروقت من غير ماله منه ولا تقصيره  
 لا يلزمه الضمان فالجواب لا يلزمه الضمان والحالة هذه كما أجاب به في التنقيح قال وفي مجموع  
 النوازل الامين المستأجر أمانة أجماعا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن له حصة شائعة في خان أجره

مطلب سكن الشريك في  
 المشترك وهو ملك لا يلزمه  
 اجر

مطلب يجبر الاب على أداء  
 الحلوى للمعلم

مطلب اشترى جلودا بماله  
 لرجلين ليتخذاهما قريبا الخ

مطلب أعطى جمل لزيد  
 ليحمل عليه الخلفة الخ

مطلب سكن شريك أيتام  
 مدة بدون استيجار لزمه  
 الاجر

مطلب استأجر طنجرة  
 للطبخ فسروقت لا تقصيره  
 لا يلزمه



من أجنبي هل تصح هذه الاجارة فالجواب انها لا تصح كما أفنى به في البهجة واستدل به بقول الكرخي في جامعه نص أبو حنيفة رحمه الله تعالى أنه إذا أجر بعض ماله أو أجر أحد الثمرين يكتن نصيبه من أجنبي فهو فاسد فيما يقسم وما لا يقسم فثبت في المحقق أنه فاسد وحكي عن بعض أنه باطل وقال القاضي الامام اجارة المشاع فيما يقسم وما لا يقسم فاسدة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى اه وفي المنظومة النسفية

مطلب لا تصح اجارة الحصة الشائعة

اجارة المشاع لا تصح من غير الشريك فاعلمه واستبين

وقال قاضيخان الفتوى على قول الامام في عدم جواز اجارة المشاع اه فيقول في قوله من غير الشريك فيه جوازها من الشريك وهو كذلك قال الرمي في حواشي جامع الفصولين المتون على جواز اجارة المشاع من الشريك فهو المعتبر اه والله تعالى أعلم سئل عن صانع معروف بالصنعة بالاجرة فأعطاه انسان شيئاً فله ولم يقاوله على اجرة مخصوصة هل له أجر مثله فالجواب ما في الاشياء ومنه لو عمل له شيئاً ولم يستأجره وكان الصانع معروفاً بتلك الصنعة وجب أجر المثل على قول محمد وبه يفتي اه والله تعالى أعلم سئل عن أحد الثمرين يكتن في أرض اذا زرع جميعها هل للشريك أن يطالب به بشئ فالجواب ما في البهجة نقلاً عن فصول العماد في زرع أرضاً مشتركة بينه وبين غيره هل للشريك أن يطالبه بالربع أو الثلث بحصة نفسه من الأرض كما هو عرف ذلك الموضع أجيب أنه لا يملك ذلك ولكن يعرفه نقصان أرضه بقدر نصيبه ان دخل فيها النقصان اه والله تعالى أعلم سئل عن فتيه استأجره أهل محلة ليصلي بهم اماماً في مسجدهم سنة باجرة معلومة من التمر أو من الشعير أو منهما فصلى بهم سنة ولما طلب أجرته منهم امتنعوا فهل له أخذ أجرته منهم جبراً فالجواب نعم كما أفنى بذلك شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى ونقل الكفوي عن الاشياء مانصه وأفنى المقتد من بيان العبادات لا تصح الاجارة عليها كالأمامة والاذان وتعليم القرآن والفقه ولكن المعتقد ما أفنى به المتأخرون من الجواز اه والله تعالى أعلم سئل فممن دفع لا تحرم له بيعه أو الربح بيننا أنصافاً فهل لا تصح هذه العقدة فالجواب لا تصح على وجه الشركة الصحيحة بل هي فاسدة وللعامل أجر مثله والربح ان كان فهو الرب السلف قال في المخرجين اشترى متاعاً فقال للآخر بعه بالشركة فليكون من الربح فهو بيننا نصفين فالشركة غير صحيحة والربح لصاحب المتاع ولا آخر أجر مثله اه والله تعالى أعلم سئل عن باع داراً له من آخر بيع وفاء وتقاضاً استأجرها من المشتري مع شرائط صحة الاجارة وتسليمها ومضت المدة هل يلزمه الاجر فالجواب لا يلزمه الاجر لانه رهن والرهن اذا استأجر الرهن من المرن لم تجب عليه الاجرة كذا هذا في الكفوي نقلاً عن العمادية والله تعالى أعلم سئل عن اشترى داراً وسكنها سنين ثم استحققت منه فهل عليه أجر مثله ان المدة التي سكنها فالجواب ليس عليه ذلك قال في القنية سكن المشتري الدار سنين ثم استحققت لا يجب عليه أجر لانه سكنها بحكم الملك اه والله تعالى أعلم سئل فممن قال أجرتك هذه الدار غداً هل تجوز هذه الاجارة فالجواب نعم تجوز قال في القنية اذا قال أجرتك هذه الدار غداً يجوز ولو قال اذا جاء غداً فقد أجرتك هذه الدار فباطل لانه تعليق بخاطر وقال أبو بكر يجوز في اللفظين ولا يبعد هذا خيراً في الاجارة وبه يفتي وعن ابن سماعة عن أبي يوسف قال أجرتك داري بكذا اذا أهل شـ هـ ركذا جاز ولا يجوز في البيع اه والله تعالى أعلم سئل عن الاجير المشترك هل يضمن ما هلك في يده وما هو الاجير المشترك فالجواب أن الاجير المشترك هو من يعمل لوالد أو يعمل له أي لو احدى عملاً غير مؤقت كأن استأجره للخطابة في بيته غير مقيمة مدة كان اجيراً مشتركاً وان لم يعمل لغيره أو مؤقتاً لا تخصيص كأن استأجره ليرعى غنمه شهراً يدورهم كان مشتركاً الا أن يقول ولا ترعى غنم غري ولا يستحق المشترك الاجر حتى يعمل كالتقاصار ونحوه

مطلب أعطى لمن يعمل بالاجرة شيئاً ليعمله بدون مقابلة فعمله له الاجر

مطلب تصح الاجارة على نحو الامامة

مطلب دفع له سلعة قاتلاً به أو الربح بيننا له أجر مثله

مطلب باع داراً ببيع وفاء ثم استأجرها لا يصح

مطلب اشترى داراً وسكنها فاستحققت لا يلزمه الاجر

مطلب قال أجرتك الدار غداً يجوز

مطلب في الاجير المشترك

ونحوه كقتال وحال ودلال وملاح ولا يضمن ما هلك في يده وان شرط عليه الضمان لان شرط الضمان في الامانة باطل كالودع وبه يفتي ثانياً عامة المعتبرات وبه يجرم أصحاب المتون فكان هو المذهب خلافاً للاشياء ويضمن ما هلك بعمله كتخريق الثوب من دقته وزلق الجمال وغرق السفينة من مده جاوز المعتاد اولاً اه من الدر المختار مختصراً وفي الوهبانية مانصه

وما ضمنوا بالشرط عند الامام في \* اجير اشتراك وهو ما قد تغيروا

قال سيدي حسن في شرح البيت من الظهيرية الاجير المشترك لا يضمن عند الامام وهو مختار المشايخ ضامن لا يصح لانه اشتراط الضمان في الامانة والاجير المشترك لا يضمن عند الامام وهو مختار المشايخ وعليه الفتوى وقال الشيخ انه قول زفر ومحمد أيضاً ولا يصح الرهن بالامانات اه والله تعالى أعلم سئل عن استأجر دابة من آخر ليجعل عليها شدة من قماش معلوم لمحل معين فقصدت منه الشدة في الطريق من غير تقصير فصالحه ربح على مقدار من المال دفعه له ثم وجدت الشدة عند غير الاجير المذكور فهل له ربح المقدار المدفوع لاخذ الشدة فالجواب نعم والمسألة في التفتيح قبيل المضاربة والله أعلم سئل عن له دار أجرها مدة ثلاث سنين وقبض الاجرة مبجلة ومات وعليه ديون فهل يكون المستأجر أحق بما استأجره من سائر الغرماء فالجواب نعم يكون أحق منهم به قال ابن وهبان ومن مات مديوناً وأجر عقاره \* توفاه للمستأجر الحبس أجدر

مطلب قبض اجرة ثلاث سنين ومات وعليه ديون

قال الثمرين بل في الشرح صورته مات المورج متجلاً للاجرة وعليه ديون فالمستأجر أحق بما استأجره وقبضه من سائر الغرماء فيباع لدينه وما فضل للغرماء بمنزلة الرهن غير أنه لا يسقط ماله من الاجرة بل لاك العين وقد حبسها الاجرة بخلاف الرهن اه والله تعالى أعلم سئل عن المستأجر اذا أجر لغيره ما استأجره هل يجوز له ذلك فالجواب ان هذا السؤال قد رفع مثله للتحقق الرمي فأجاب عنه بما نصه نعم يجوز بالمثل وبالأقل وبالأكثر ولا تطيب الزيادة بل يجب التصديق بما زاد الا اذا كان بخلاف الجنس أو عمل به عملاً كبناء فتطيب صرح به في الاشياء نقلاً عن البزازی اه سئل عن الاجير الخاص وعن حكمه فاجبت في التنوير هو من يعمل لواحد عملاً مؤقتاً لا تخصيص ويستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل كمن استأجر شهراً للخدمة أو لرى الغنم المسمى بالجرمى وليس للخاص أن يعمل لغيره ولو عمل نقص من أجرته بقدر ما عمل وان هلك في المدة نصف الغنم أو أكثر فله الاجرة كاملة مادام برعى منها شيئاً ولا يضمن ما هلك في يده بغير رضنه ولا ما هلك بعمله المأذون فيه كتخريق الثوب من دقته الا اذا تم الفساد فيضمن كالودع فلا ضمان على ظن في صي ضاع في يدها أو سرق ما عليه من الحلي لا يكونها اجير واحد وكذا الا ضمان على حارس السوق وحافظ الخان اه منه مع زيادة من الشرح والحاشية وفي المحبة

وما على الحارس شئ لو نقيب \* في السوق حانوت على ما قد كتب

وليس يضمن الذي منه سرق \* اذا بالاجر الخاص ذلك يلحق

اه والله تعالى أعلم سئل عن اجارة الفضولي هل تنوقف على اجارة المالك فاجبت نعم تنعقد موقوفة على اجازته ففي الهندية ومن شرط انعقاد الاجارة الملك والولاية فلا تنعقد اجارة الفضولي لعدم الملك والولاية لكن تنعقد موقوفة على اجارة المالك عندنا اه والله تعالى أعلم سئل عن استأجر رجلاً ليعمل له كذا يوماً فهل يلزمه من طلوع الشمس الى غروبها فالجواب ان كان يعرف بينهم انهم يعملون من طلوع الشمس الى العصر فهو على ذلك وان كان يعرف انهم يعملون من طلوع الشمس الى غروبها فهو على ذلك وان كان يعرف مشتر كانه على طلوع الشمس الى غروبها اعتباراً لذكر اليوم أفاده قاضيخان والله تعالى أعلم سئل عن استأجر داراً سنة على أنه بالخيار

مطلب في اجارة الفضولي وانما موقوفة

مطلب استأجره ليعمل له يوماً فاعبره بالعرف

مطلب استأجر بالخيار لا يجر



ثلاثة أيام هل يجوز ذلك فالحق جواب نعم يجوز ذلك كما في المراءى عن القهس ماني قال تكرار ادراسته  
 على أنه بالخيار ثلاثة أيام فهو جائز عندنا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الدلال يعطى أجره دلالة  
 في المسألة كذا هل هو جائز شرعا **جواب** نعم فاجبت به بأنه ليس جائز شرعا قال في رد المحتار وفي الدلال والسمسار  
 يجب أجر المثل وما تواضعوا عليه ان في كل عشرة دنائير كذا حرام عليهم سئل محمد بن سلمة عن أجر  
 السمسار فقال أرجو أنه لا بأس به وان كان في الأصل فاسدا لكثرة التعامل وكثير من هذه غير جائز  
 بخزونه والحاجة الناس اليه كدخول الحمام اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الاجير الخاص هل  
 له أن يصلي النافلة فالحق جواب ليس له ذلك في فتاوى الفضلي واذا استأجر رجلا يوما يعمل كذا فعليه  
 أن يعمل ذلك العمل الى تمام المدة ولا يشتغل بشئ آخر سوى المكتوبة وفي فتاوى السمرقندي وقد قال  
 بعض مشايخنا أنه أن يؤدى السنة أيضا وانفقوا أنه لا يؤدى نفلا وعليه الفتوى وفي غريب الرواية قال أبو  
 علي الدقاق لا يمنع في المصر من اتيان الجمعة ويسقط من الاجر بقدر اشتغاله ان كان بعيدا وان قريبا لم يحط  
 شئ فان كان بعيدا واشتغل قدر ربع النهار يحط عنه ربع الاجرة اه من الرد والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن استأجر دارا وسكنها فاسقط عليه الجان بالرحم بالجارة هل له أن يفسخ الاجارة ويخرج  
 فالحق جواب نعم له ذلك قال المحقق أبو السعود في حواشي الاشباه عن العلامة البصري والحاصل أن كل  
 عذر لا يمكن معه استيفاء المدة عليه الا بضر يلحقه في نفسه أو ماله يثبت له حق الفسخ قال البصري  
 يؤخذ منه أن الرجم الذي يقع كثير في البيوت ويقال أنه من الجان عذر في فسخ الاجارة لما يحصل من  
 الضرر اه قال ابن عابدين يظهره ذلك لو كان الرجم لذات الدار أو ماله كان لشخص مخصوص فلا وقد  
 أخبرني بعض الرفقاء أن أهل زوجته صهر وأمه فكما دخلت داره يحصل الرجم واذا خرجت ينقطع  
 تأمل ثم قال ابن عابدين رحمه الله تعالى فرع كثير الوقوع قال في لسان الحكام لو أظهر المستأجر في الدار  
 الشر كشرب الخمر أو كل الربا والزنا واللواطه يؤمر بالمرور وليس للزوج ولا الجيران أن يخرجوه  
 فذلك لا يصير عذرا في الفسخ ولا خلاف فيه للأئمة الاربعة وفي الجواهر ان رأى السلطان أن يخرج حرمه  
 فعل اه والعرف جار لا أن عندنا في طرابلس الغرب انه اذا سكن بين أهل العفقرانية يتردد عليها الزناة  
 يرفع الجيران أمرها الى أهل الحكم فيخرجوها من بينهم والله تعالى أعلم **سئلت** عن استأجر  
 دارا ثم باعها الاخر هل تبطل الاجارة به **جواب** انه رفع للخير الرمي مثل هذا السؤال  
 فأجاب عنه بما نصه لا تبطل الاجارة به هذا البيع بالاجماع وحكم البيع انه موقوف بصحة ولا ينفذ وليس  
 لغیر المشتري فسخه والمشتري بالخيار علم ولم يعلم في الاصح وفي الخاتمة يتوقف على اجازة المستأجر في أصح  
 الروايات اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الام هل لها ان تسكن في دار ولدها الصغير **جواب** نعم فاجبت  
 بما في أحكام المصارف للاستروا وشي وهذا لفظه اذا لم يكن لها زوج فلها ذلك بحكم الحاجة وان كان لها زوج  
 فلاس لها ذلك لان سكناها وجبت على الزوج فلا تكون محتاجة الى السكنى وكذلك ان كان لها مال اه  
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن شريكين غاب أحدهما فاجر الحاضر الدار وأخذ الاجرة فهل  
 للغائب اذا حضر أن يشاركه فيها فالحق جواب من القنية دار بين اثنين غاب أحدهما وأجرها الآخر  
 وأخذ الاجرة فللغائب أن يشاركه في الاجرة قال رضى الله تعالى عنه فهذا اشارة الى أن العاقد لم يملك  
 الاجرة من أشار الى أنه يملكها ويتصدق بمصلحة شريكه للخبث كالغاصب اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن استأجر عينا فضاءت من يده بلائمة ولا تقصير هل لا يضمن حينئذ فالحق جواب  
 يضمن لانه أمين فلا يضمن الا بما يضمن به الامين والمودع وهو التعدي والتقصير وعليه قول النزاري في  
 المتفرقات الا ما هلك بصدقه أو قصر في حفظه اه انقضى رضى الله تعالى والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
 أجر داره سنة بمائة وأخذ كفيلا بالاجرة هل تصح الكفالة بها كالمثل فالحق جواب قل في الخلاصة

مطلب يجب أجر المثل في الدلال والسمسار

مطلب ليس للاجير الخاص أن يتفعل بالصلاة

مطلب استأجر دارا فاسقط عليه الجان له الفسخ

مطلب أظهر المستأجر في الدار شرب الخمر ونحوه

مطلب استأجر دارا ثم باعها كان البيع موقفا

مطلب هل للام السكنى في دار ولدها الصغير

مطلب في شريكين أجر أحدهما في غياب الآخر

العاد في اصطلاح صاحب القنية اشارة الى الأصل مطلب استأجر عينا فضاءت بلائمة لا يضمن مطلب هل تصح الكفالة في الاجرة

الكفالة بالاجرة جائزة وكذا الحوالة ولا يطالب بشئ منها حتى يجب الايفاء أو يشترط التحجيل فاذا وجب له  
 أن يطالب أيا ما شاء ولو جعل الكفيل قبل الوجوب لم يرجع على الاصيل حتى يحن الوقت وليس للكفيل  
 أن يأخذ المستأجر حتى يؤديه اكن ان لم يمه هو يلزم المكفول عنه لما عرفت في كتاب الكفالة اه والله  
 تعالى أعلم **سئلت** عن قاول رجلا على أن يحفر له حوضا عشرة اشرا في عشرة أشهر دراهم فحفر خسا  
 في خمس كم يجب له من الاجر أفيدونا بركة الله تعالى **جواب** نعم فاجبت به بما في الخلاصة وهذا نصه وفي فوائد  
 شمس الأئمة الحوالة في رضى الله تعالى رجل استأجر رجلا ليحفر له حوضا عشرة في عشرة أشهر دراهم  
 فحفر خسا في خمس يجب درهما ونصف لان العشرة في العشرة تكون مائة وخمسة في خمس تكون  
 خمسا وعشرين فيكون ربع الجملة فلهذا يلزمه ربع الاجر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استأجر  
 دكانا للتجارة ثم بدله أن يترك هذا العمل وينتقل الى عمل آخر هل يكون ذلك له عذرا في فسخ الاجارة  
 فالحق جواب نعم قال في الخلاصة ولو استأجر دكانا ليبيع فيه ويشترى ثم أراد أن يترك هذا العمل ويعمل  
 عملا آخر فهذا عذر قال في المحيط ذكر في فتاوى الأصل ان تم له العمل الثاني على ذلك الدكان ليس له  
 النقص اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مسلم أجر نفسه من نصراني هل يجوز **جواب** نعم فاجبت به قال  
 في الخاتمة أجر نفسه من نصراني ان استأجره لعمل غير الخدمة جاز وان أجر نفسه للخدمة قال الشيخ  
 الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يجوز وذكر القدرى انه يجوز وفي الذخيرة في الفصل السابع في الاجارة  
 في الخدمة المسلم اذا أجر نفسه من كافر للخدمة يجوز باتفاق الروايات لانه وان كان يستخدمه فهو رابعه  
 الاجارة الا أنه يستوجب عليه عوضا من كل وجه على سبيل العهد فيمتنع الذل وينبغي اعتداده هذا كما  
 لا يخفى وقد أفهم كلام صاحب الذخيرة انه لا خلاف في المسألة وظاهر كلام المصنف أيضا انه لا خلاف  
 فيما ذكره أي من عدم الجواز لجزم به وفي البرازية أجر نفسه لكافر للخدمة يجوز وبكره وقال الفضلي  
 يجوز فيما هو كرامة لا فيما هو ذل كالخدمة اه من حواشي الاشباه للعلامة الجوى (أقول) وما أحسن  
 ما قاله الفضلي من التفصيل وما أليقه ب مقام المسلم من الشرف والعز والرفعة والله تعالى أعلم **سئلت**  
 فحين استأجر ابنه البالغ يعمل له عملا فعمل فهل لا يكون له على والده أجر فالحق جواب نعم لا يكون له  
 عليه أجر قال في البرازية استأجر ابنه البالغ فعمل الابن لا أجر له وكذا اذا استأجر الزوج الزوجة لخدمته  
 لان ذلك فرض عليهما اه والله تعالى أعلم **سئلت** اذا استأجرت الزوجة زوجها على عمل فهل  
 له عليه أجر وهي اجارة جائزة فالحق جواب نعم هي جائزة ويستحق الزوج الاجر مع الكراهة قال في البرازية  
 وتكره اجارة ثلاثة مع الجواز وتلزم اذا عمل المكاتب اذا استأجر مولاه والزوجة زوجها والابن  
 والده ثم قال وتجاوز اجارة ثلاثة بلا كراهة الاخ وأخاه والمكاتب مولاه والوالى أحد رعيته اه والله تعالى  
 أعلم **سئلت** لو أكل الذئب الغنم والراعى عنده هل يضمن الراعى فالحق جواب قال في البرازية ان كان  
 الذئب أكثر من واحد لا يضمن لانه كالسرقة الغالبة وان كان واحدا يضمن لانه يمكنه المقاومة معه فكان  
 من جملة ما يمكن الاحتراز عنه بخلاف الزائد على واحد اه والله تعالى أعلم **سئلت** لو خاف الراعى  
 موت شاة فذبحها هل يضمن فالحق جواب انه لا يضمن قال في البرازية خاف الراعى موت شاة فذبحها ان  
 لا يرجح حياته لا يضمن في الاستحسان والاجنبى يضمن والفقهاء سوى بينهم ماني عدم الضمان وكذا البقار  
 وهو الصحيح ويتقيد بعدم الضمان بالذبح في حق الراعى وبالضمان في غير الراعى ولو قال الراعى خفت الموت  
 فذبحته أو أنكر المالك فالقول له وعلى الراعى المينة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن كافر استأجر  
 مسلما لبناء كنيسة أو بيعة هل يحل له الاجر فالحق جواب ماني البرازية وهذا الفقه استأجر مسلما  
 لبناء بيعة أو كنيسة أو تحت طنبور يحل الاجر ويطيب الا ان يأتى الاجير لانه اعانة على معصية اه والله  
 تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة استأجرت دارا وتزوجت فيها هل تلزمها الاجرة دون الزوج

مطلب أجره على حفر حوض عشرة في عشرة الخ

مطلب استأجر دكانا للتجارة ثم بدله أن يترك هذا العمل كان ذلك عذرا في الفسخ الخ

مطلب أجر نفسه لنصراني

مطلب استأجر ابنه للعمل لا يستحق أجرا

مطلب تجاوز اجارة الزوجة لزوجها وله الاجر

مطلب أكل الذئب الغنم هل يضمن الراعى

مطلب خاف الراعى موت شاة فذبحها

مطلب استأجر كافر مسلما لبناء كنيسة الخ

مطلب استأجر دارا وتزوجت فيها تلزمها الاجرة دون الزوج



فالجواب نعم كافي تنقيح الحامدية نقلا عن البرازية قال لانها هي العاقدة اه والله تعالى أعلم  
 سئلت عن مالك دار قال لا يخرجها واسكنها فاسكن ولم يرد بهما هل يجب عليه أجر المثل  
 فاجبت نعم قال في التنقيح رجل دفع لآخر دارا يسكنها ويملكها فاسكن مدة ولم يخرجها فان كان  
 اذن له بشرط العمارة يجب أجر المثل لانه لما شرط العمارة فقد آجره بأجرة مجهولة فيجب أجر المثل لان  
 قدر العمارة مجهول وان سكن وعمره فانه ينظر الى العمارة وأجرة المثل اه من جواهر الفتاوى قال المنقح  
 أقول ومثل هذا ما ذكره في جامع الفصولين في أحكام العمارة في ملك الغير بعبارة فارسية وعربها الخبير  
 الرمي في حاشيته عليه ونصه انفق مع زوجها على أن يعمر ويسكن فعمرو وصار يساوي ألف درهم  
 وماتت المرأة فطالبته ببقية ورثتها بأجرة السكنى وطالبهم هو بما أنفق فالجواب انه يستقط عما أنفق  
 قدر أجرة السكنى والباقي يطالب به وان زادت قيمة السكنى عليه يستقط بقدره منها والباقي ميراث وان  
 لم يقع الاتفاق على ذلك وعمرها فهو متبرع اه وأقول أيضا وجهه كون ذلك اجارة فاسدة ان صاحب  
 الدار لم يملك منفعة داره الا بعوض لكنه لما جعل العوض وقت العقد وجب أجر المثل بالغام بالغ والمعمور  
 غير متبرع لانه لم يعمر الا بعوض لا بملكه وبما نقله المصنف ونقلا اه أيضا علم ان ذلك ليس باجارة بل هو  
 اجارة فاسدة خلافا لما في الفتاوى الخيرية حيث أجاب في نظيره هذه المسألة انه مستعير لا مستأجر وقامه  
 في التنقيح والله تعالى أعلم سئلت عن استأجر انسانا لراعي غنمه وشرط عليه أن يأتي بسمتها اذا ماتت  
 فان لم يأت بسمتها كان ضامنا ورضي الراعي بذلك فهل عليه الاتيان بالسمعة والضمان عند عدم الاتيان  
 بها فالجواب قال في معين الحكم وان اشترط على الراعي ان ماتت يأتي بسمتها او لا فهو ضامن ليس  
 عليه الاتيان بالسمعة ولا يضمن بهذا الشرط اه والله تعالى أعلم سئلت عن دفع رجل عينا وقال له  
 بهما بخمسة دراهم وما زاد فهو بيني وبينك فباعها بخمسة فقط فهل له أجر عمله فالجواب ما في البرازية  
 وهذا القطة دفع الى رجل ثوبا وقال به بعشرة فما زاد فهو بيني وبينك قال الامام الثاني ان باعه بعشرة  
 فلا أجر له وان تعب وان باعه بأزيد فله أجر مثله اذا تعب في ذلك لانه عمل في اجارة فاسدة وعليه الفتوى  
 والاجر متقابل بالبيع دون مقدماته كالسعي اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل استخدم جارية  
 مدة بأجرة وكسوة مجهولة ثم أخرجهما من عنده فطلبت أجرة مثله فهل له ذلك فالجواب نعم لها  
 ذلك كافي التنقيح والله تعالى أعلم سئلت عن أجر من لا رجل مدة سنة بأجر معلوم وفي أثناء السنة  
 آجره لاخر سنة تلي تلك السنة الأولى بأجر معلوم هل تصح هذه الاجارة الثانية فاجبت نعم تصح  
 الثانية كالأولى وقد أفتى بذلك صاحب الحامدية والله تعالى أعلم سئلت عن مستأجر دار سنتين  
 اجارة صحيحة أراد السفر في أثناء المدة فأراد دفع الاجارة فهل له ذلك فالجواب نعم قال في التنقيح  
 اذا أراد المستأجر السفر فهو عذر في دفع الاجارة سواء أراد المكث فيه أو لم يرد كافي القنية وغيرها فان  
 قال المستأجر أريد السفر وكذبه الاخر حلف المستأجر على أنه عزم على السفر ذكره الكرخي والقدروري  
 كافي البرازية اه والله تعالى أعلم سئلت فيمن استأجر حانوت الوقف بأجر المثل ثم في أثناء المدة  
 ارتفعت الاسعار وزادت الاجرة فهل للناظر دفع الاجارة اذا لم يرض المستأجر بأجر المثل فالجواب ما في  
 التنقيح وهذا القطة اذا زادت أجرة المثل في أثناء المدة فالفتي به أن للمتولى دفعها وان مشى في الاسعار  
 والخانية على خلافه فقد صححوا هذه القول بلفظ الفتوى وبلفظ الاصح وبلفظ المختار فكان هو المعتمد  
 وبه أفتى الخبير الرمي اه والله تعالى أعلم سئلت عن مالك أرض آجرها مدة معلومة ثم في أثناء  
 الاجارة وقفها على مسجد معين فهل تنقح الاجارة فالجواب ما نقله في الحامدية عن حاوي الزاهد  
 وهذا نصه آجر مالك ملكه ثم وقفه على الفقراء أو المدرسة أو المسجد في المدة تنقح الاجارة لا تنقله الى  
 مصر آخر فلامتولى أن يدفعه الى آخر اجارة وله أن يجدها في الاجارة مع الاول اه والله تعالى أعلم

سئلت

مطلب قال عمرها واسكنها

مطلب اشترط عليه أن يأتي بالسمعة اذا ماتت

مطلب قال بهما بكذا وما زاد فينتا

مطلب استخدم جارية بأجرة وكسوة مجهولة  
مطلب آجره لزيد سنة وآجره لاخر سنة تاليها  
مطلب أراد السفر كان له القسح

مطلب زادت أجرة المثل في أثناء المدة كان للمتولى القسح

مطلب آجرها ثم وقفها على مسجد الخ

سئلت عن استأجر دار بأجر مجهول هل تنفسد الاجارة ان الجواب نعم تنفسد قال في جامع  
 الفصولين كل جهة التوثيق في البيع توثق في الاجارة وينفسد بها العقد سواء كانت الجهة التي الاجارة أو المدة  
 أو الـ مل المستأجر عليه ويجب أجر المثل في فاسدها ولا يجاوز به المسمى بخ لا يجاوز المسمى لو علم الاجر  
 ولا يجب بالغام بالغ فلو استأجر ببيت سنة بعنة على أن يرضه المستأجر فعليه أجر مثله بالغام بالغ اذا المدة لما  
 شرطت على المـ استأجر صارت من الاجر فـ لـ الاجر اه والخامس من لقاضيحان اه والله تعالى أعلم  
 سئلت فيمن استأجر أرضا وقفا من متوليه او بنى فيها باذن المتولى ومضت المدة فهل للمـ استأجر  
 استبقاء بنائه فيها بأجر المثل حيث لا ضرر وعلى الوقف في ابقائه بها فالجواب نعم له ذلك فقد نقل الكفوي  
 في كتاب الوقف من فتاوى شيخ الاسلام على أفندي عن القنية مانصه استأجر أرضا وقفا وغرس فيها  
 وبني ثم مضت مدة الاجارة فلا مـ استأجر أن يستبقها بأجر المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر اه ونقل ذلك في  
 البحر وأقره ونقله عنه في الخيرية وأقره والله تعالى أعلم سئلت عن استأجر دابة ليسافر عليها فاسافر  
 عليها ثم عجزت في أثناء الطريق عن المشي فتركها فهل لا يضمنها فالجواب انه لا يضمنها قال في جامع  
 الفتاوى استأجر دابة الى سمرقند فجزت عن المشي وترك الحمار فضاع لم يضمن ولو كان صاحب الحمار مع  
 الحمار ولم يكن صاحب المتاع مع الحمار فرض الحمار في الطريق فترك الحمار والمتاع وذهبت لا يضمن  
 اه والله تعالى أعلم

كتاب الاكراه

سئلت عن خوف امرأته بالضرب حتى وهبت له مهرها هل تصح هذه الهبة فالجواب لا تصح  
 هذه الهبة ان قدر على الضرب وان أكرهها على الخلع ففعلت يقع الطلاق ولا يجب المأل اه ملتقى  
 البحر وفي الخانية الاكراه لا يتحقق الا من السلطان في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبيه يتحقق من  
 كل متعاب يقدر على تحقيق ما هدد به وعليه الفتوى وان غاب المكره عن بصره أن كرهه بزل الاكراه  
 اه والله تعالى أعلم سئلت فيمن أكرهه على الاقرار فأقره هل لا يصح اقراره والحالة هذه فالجواب  
 لا يصح اقراره قال في الخانية ولو أكرهه لا يقر كان باطلا اه وفي الخيرية الاكراه يهدم الاختيار فلا  
 صحة للاقرار مع الاكراه اه والله تعالى أعلم سئلت عن أكرهه على أن يوكل رجلا بطلاق امرأته  
 فوكل فطلق الوكيل هل يصح فاجبت نعم قال في البرازية أكرهه على توكيل انسان بطلاق امرأته  
 أو جعل امرأته بيداه أو ويدير رجل ففعله مكرها وطلقه المنقوض اليه يقع اه والله تعالى أعلم ثم رأيت في  
 التنقيح أن هذا استحسان وان ما في الاشياء من خلافه قياس فراجعه اه سئلت فيمن أكرهه على  
 النكاح فترزوج مكرها هل يصح نكاحه فالجواب نعم يصح النكاح مع الاكراه قال في الخانية  
 اذا أكرهه على النكاح فترزوج صح نكاحه عندنا وقال الشافعي لا يصح اه والله تعالى أعلم سئلت  
 عن ثبت له القصاص اذا أكرهه على العفو عنه هل يصح عفو فالجواب انه يصح عفو كالأفتي  
 بذلك في النتيجة واستدل به بانقله عن المحيط وهو هذا واذا أكرهه على العفو عن القصاص فمعا فالعفو  
 جائز لان العفو تصرف لا يبطله الهزل فيصح مع الاكراه كالتـ لاق ولا يضمن المكره لولي القصاص  
 شيأ لان القصاص ليس بمال وليس له حكم المال اه وفي التتارخانية واذا أكرهه على العفو عن القصاص  
 فذلك جائز ولا يضمن المكره لولي القصاص شيأ اه والله تعالى أعلم سئلت عن أكرهه على بيع  
 أو شراء فباع أو اشتري مكرها هل لا يصح فالجواب نعم لا يصح البيع ولا الشراء مع الاكراه نقل في  
 النتيجة عن شرح الطحاوي مانصه أكرهه على أن يعقد عقدا من العقود فهو على وجهه ان كان عقدا  
 لا يبطله الهزل مثل الطلاق والعاق والنكاح جازا لم يقدول لا يبطل بالاكراه وان كان عقدا يبطله

مطلب تنفسد الاجارة بجهالة الاجر

مطلب استأجر أرضا ونى ثم مضت المدة الخ

مطلب سافر على الدابة ثم عجزت في الطريق فتركها

مطلب لا تصح هبة المكره

مطلب لا يصح اقرار المكره

مطلب أكرهه على أن يوكل بطلاق امرأته

مطلب يصح النكاح مع الاكراه

مطلب يصح العفو عن القصاص مع الاكراه

مطلب لا يصح البيع والشراء مع الاكراه



المهزل مثل البيع والجارعة والشراء وغيرهما فإنه لا يجوز ويبطل سواء كان الاكراه بشئ يخاف منه  
 التاف أو لا يخاف اه والله تعالى أعلم **فائدة** نقل الانقروى عن المحيط ان عشرة اشياء تصح مع  
 الاكراه الطلاق والعتاق والنكاح والعفو عن القصاص والرجعة والايلاء والتي في الايلاء  
 والظهار واليمين والنذر لان هذه التصرفات لا يفترق وقوعها الى الرضا بدليل انها تصح بالمهزل  
 والخطأ اه **سئلت** عن اكره على الاقرار بالكفالة فأقرب ما كرهها فهل لا يصح اقراره فالجواب  
 لا يصح اقراره كما أفق بذلك في الحامدية ونقل فتوى الشيخ عبد الرحيم اللطفي ان من أنشأ الكفالة مكرها  
 لا تصح كفالته فكل من أنشأ الكفالة والاقرار بها لا يصح مع الاكراه والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن امرأة سرق لها بعض اشياء فأتهمت بها زيدا أو كرهته وهذه ترفعها الى الحاكم وتشتكيه اذا  
 لم يقر لها يبلغ من الدراهم وقد تحقق زيدا أنه لم يقر بها أو وقعت به ما هو تدنيه لان حكم الوقت من  
 يأخذ بمجرد القول ويؤدى المشكوك فيه فأقرب ما يبلغ من الدراهم وكتب لها بذلك سند اخو فامن شرها  
 وهو كاذب في الاقرار فهل لا يكون هذا الاقرار صحيحا والحالة هذه **فالجواب** نعم لا يكون صحيحا  
 والحالة هذه كما أفق بذلك حامد أقدى والخير الرمى والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أكره  
 اكرها شرعا على ابراء مديونه فأبراه مكرها فهل لا يصح ابراءه اياه **فالجواب** نعم لا يصح ابراءه اياه  
 قال في التنوير لا يصح مع الاكراه ابراء مديونه أو ابراءه كفيله بنفس أو مال لان البراءة لا تصح مع المهزل  
 وكذلك أكره الشفيع أب يسكت عن طاب الشفعة لا تبطل شفعته اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
 أكرهها زوجها على رهن دارها في دين عليه ففعلت هل لا يصح هذا الرهن **فالجواب** نعم وقد قالوا  
 ان الزوج سلطان زوجته فيتحقق منه الاكراه كافي البرازية والدر وغيرهما وقد أفق حامد أقدى  
 بان الرهن لا يصح مع الاكراه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أكره على بيع نخيله فباعه مكرها  
 وتسلمه المشتري وأكل غلته سنين ثم قام البائع وأثبت الاكراه وفسخ البيع وأراد تضمين المشتري ما أكل  
 من الغلة فهل يكون له ذلك **فالجواب** نعم يكون له ذلك كما أفق في التنقيح من الاكراه في غلته  
 الزبون والله تعالى أعلم **سئلت** عن أكره على بيع حيوان مخصوص فباعه وقبضه المشتري  
 فمات عنده هل يضمن قيمته للبائع **فالجواب** نعم يضمن قيمته للبائع لانه قبضه بحكم عقد فاسد فكان  
 مضمونا عليه بالقيمة ذكره الزبلي اه شرح التنوير ومثله في الكنز والدر وغيرهما كذا في التنقيح  
 والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أكره على أن يقر بأن ذمته لفلان كذا فأقر وكفله آخر بما أقر  
 مكرها فهل لا تصح الكفالة المذكورة **فالجواب** لا تصح الكفالة المذكورة ولا الاقرار المذكور حيث  
 كان الاكراه ثابتا شرعا وقد أفق بذلك في الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن البكر اذا منعها  
 بعض اولياءها من النكاح أو من الدخول بعد النكاح الا أن تقر له بكذا أو تبينه عقارها للفلاي فأقرت  
 أو باعت مكرها هل لا يصح حينئذ **فالجواب** نعم بانتهى عنه صاحب الخيرية فاجاب عنه لا ينفذ  
 بيعها وحكمها حكم المكره قل علماءنا منع الزوج زوجته من أهلها حتى تهبل المهر تكون مكرهه  
 والمهبة باطلة قال في مجمع الفتاوى وفي ملقط السيد الامام عن الفقيه أبي جعفر من منع امرأته عن  
 المسير الى أبيه الا أن تهبل مهرها فوهبت فالمهبة باطلة ومثل ذلك في الخلاصة والبرازية وكذلك  
 ذكر في التتارخانية نقلا عن المنايع ونظم هذه المسألة صاحب التنوير الشيخ محمد بن عبد الله التمر تاشي  
 الغزى في منظومته المسماة بحفظة الاقران في ثلاثة أبيات مشتملة على الحشو فقال  
 ومنعه امرسه أن تهبها \* لاهلها يصاح تقضى ما ربا  
 الا اذا سقط عنه المهر \* ففعلها لاغ وذا قد ذكرنا

مطلب فيما يصح مع الاكراه وهو عشرة

مطلب أقرب بكفالة مكرها لا يصح  
مطلب أنهم مستزيدا بمرقة وهذا يرفع الى الحاكم

مطلب لا يصح الا براءه الاكراه

مطلب رهن مكرهه لا يصح

مطلب أكل غلته ما بيع مع الاكراه تسترد منه

مطلب أكرهه على البيع وقبضه المشتري فمات عنده يضمن

مطلب أقرب مكرها يدين وضمن فيه زيدا لا تصح الضمانة  
مطلب منعها اولياءها من النكاح حتى تقر أو تبين تكون مكرهه

مطلب منعها من الذهاب لاهلها التسقط عنه المهر فهو مكرهه

لأنها قد نزلت في الحكم \* منزلة المكرهه هذا فاعلم

ونظمها ونظيرتها في بيتين خالين عنه فقولي

وما منع زوجته عن أهلها \* لتهب المهر يكون مكرها

كذلك منع والد بنته \* نحو جهالها عن بيته

مطلب منعها أبوها من الزفاف لزوجه حتى تقره كانت مكرهه

**وفي شرح تحفة الاقران** قال قلت ويؤخذ من هذا جواب حادثة الفتوى وهي مالوز زوج بنته البكر من رجل فلما أرادت أن تخرج من بيته الى زوجها منعها الاب الا أن تشهد عليه انها ليست وفية منه ما تصرف فيه من ميراث أمها فأقرت بذلك ثم أذن لها في الخروج فان الظاهر ان الحكم فيه عدم صحة الاقرار لكونها في معنى المكرهه لما ذكر من المنع لاسيما والحيا يمنع في الابكار وبه أفق شيخ الاسلام أبو السعود العمادى اه وأنت على علم أن البيع والشراء والجارعة كالاقرار والمهبة وان كل من يقدر على المنع من الاولياء غير الاب كالأب للعبة الشاملة فليس الاب قيما وكذا الغلظة البكر كما هو مشاهد في ديارنا من أخذ مهرهن كرهنا عليهن وجبرنا حتى من ابن ابن المهر وان بعد ومتى ما وجد منها منع ضربها ورعاقتها وأهل الرساتيق يدعون النساء تركه حتى يطالبون فيهن القسمة كما يطالبون القسمة في الاموال والله تعالى أعلم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم نسأله صلاح الاحوال اه يعرفه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يتحقق الاكراه من غير السلطان **فالجواب** نعم قال الانقروى نقلا عن مجمع الفتاوى عند الاماميين يتحقق الاكراه من كل منغاب يقدر على تحقيق ما وعد الفتوى على قولها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن كافر أكرهه على الاسلام فأسلم هل يصح اسلامه فاذا ارتد قتل **فالجواب** نعم فاجبت في بيان الخانية واذا أجبر الكافر على الاسلام فأسلم صح اسلامه فان ارتد بعد ذلك يجبر على الاسلام ولا يقتل اه وقد نظم ذلك ابن وهبان في قوله

وصح في الاستحسان اسلام مكرهه \* ولا قتل ان يرتد بعد ويحبر

مطلب فيمن أكرهه على قتل مسلم فقتله الخ

اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أكرهه بوعيد قيد أو حبس على قتل مسلم فقتله فما الحكم في ذلك **فالجواب** قال في الخانية اذا أكرهه الرجل بوعيد قيد أو حبس على قتل مسلم فقتله لا يصح الاكراه وعلى القاتل القصاص في قولهم فاذا أكرهه بقتل أو تلاف عضو قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ومحمد رحمه الله تعالى يصح الاكراه ويجب القصاص على المكرهه دون المأمور وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يصح الاكراه ولا يجب القصاص على أحد وكان على الآمر دية المقتول في ماله في ثلاث سنين وقال زفر الاكراه باطل ويجب القصاص على القاتل وقال مالك والشافعي رحمه الله تعالى يقتلان جميعا اه والله تعالى أعلم **سئلت** لو حلف رجل مكرها هل تنعقد بيعته مع الاكراه **فالجواب** نعم تنعقد معه قال في الخانية ولو أكرهه الرجل على أن يحلف أن لا يدخل دار فلان خلف تنعقد اليمين حتى لو دخل كان حائشا وكذا لو أكرهه على مباشرة شرط الحنف فان كان حلف أو لا أن لا يدخل دار فلان أو لا يكلم فلانا ونحو ذلك ثم أكرهه على الدخول والكلام ففعل كان حائشا واذا تزوج امرأة ولم يدخل فأكرهه على الدخول فدخل ثبت أحكام الدخول من تأكد المهر وجوب المدة وحرمه النكاح وغير ذلك اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن باع مكرها وسلم المبيع طائعا هل يجوز البيع حينئذ **فالجواب** نعم يجوز البيع بتسليم طائعا قال في الخانية ان باع مكرها وسلم طائعا جاز البيع عند ناوله أكرهه على هبة أو صدقة أو هب مكرها أو تصدق وسلم طائعا كان باطلا وان باع مكرها وسلم مكرها لا يجوز البيع ويملكه المشتري اذا قبض عندنا حتى لو أعتقه بنفذه عتاقه وكذا لو تصرف المشتري تصرفا لا يتحمل النقص بنفذه تصرفه وكان عليه قيمة المبيع ولو أجاز البائع البيع بعد زوال الاكراه والمبيع قائم بهت اجازته ولو تصرف المشتري تصرفا لا يتحمل النقص ثم أجاز البائع لا تصح اجازته ويضمن المشتري قيمته

مطلب تنعقد اليمين مع الاكراه

مطلب باع مكرها وسلم طائعا



ولو كان المشتري مكرها دون البائع فهل المشتري عند المشتري ان هلك من غير تعديها لك امانته وتعامه فيها والله تعالى أعلم **سئلت** عن اكره ليطلق زوجته قبل الدخول هل يقع عليه الطلاق **جواب** نعم يقع عليه الطلاق قال قاضيخان اذا اكره ليطلق امرأته قبل الدخول بها فطلاق يقع الطلاق ويرجع بنصف المهر على المكره ان كان المهر مسمى والمثمة ان لم يكن مسمى وكذا لو اكره ليطلق امرأته فأنزل وأخذ منه فلان المال فغاب المقترله بحيث لا يقدر عليه أو مات مفلسا كان لا مكره أن يرجع بذلك على المكره اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أخذ أسير أفا كره بقتل أو تلف عضو على أن يكفر بالله تعالى فأبى حتى قتل هل بائنه فالحجواب انه اذا كره بقتل أو تلف عضو على ذلك فأبى حتى قتل مع علمه أنه يسعه اجراء كلمة الكفر اذا كان قلبه مطمئنا بالايان ولا بائنه فهو مريض في ذلك وان لم يفعل يكون أفضل ولو كان الاكره على هـ ذابقيده أو حبس لا يسعه اجراء كلمة الكفر وان كان قلبه مطمئنا بالايان اه خاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** عن ظالم قال لرجل بيع لي هذه الدار بكذا والادفعتهالي خصمك فباعها منه هل يكون هـ ذام قيل بيع المكره فالحجواب انه من قبيله ان غاب على ظنه تحقيق ما ادعاه قال رحمه الله تعالى فهذه اشارة الى ان الاكره بأخذ المال اكره شرعا اه قنية والله تعالى أعلم **سئلت** عن مديون عليه سند بذلك الدين فأبى رب الدين وقال له اعطني السند الذي لك على وابرتني بما فيه من الدين والا ذهبت الى فلان وهو رجل متغلب ظالم وقلت له انه وجد كنز عظيم في مذهبك بأنواع العذاب كما هو عادته فأعطاه السند وأبرأه من الدين خوفا مما توعد به حيث ان ذلك الظالم معروف بالظلم والتسلط فهل يكون هذا اكرها فالحجواب قال في القنية انه في معنى الاكره وله أن يدعي دينه عليه وهذه عبارته قال المديون للدائن ادفع الي القباله وأقر أنه لا شيء لك على والاقول ان في ذلك ذهب شمس المالك فدفع القباله وأقر أنه لا شيء عليه فهذا في معنى الاكره وله أن يدعي دينه عليه وكان جوابه عقيب أخذ شمس المالك ومصادرة وقته وكان خبا أمواله عند الناس وكل من يخبر عنه الغماز أن عنده ماله يؤخذ ويؤذي ويطلب منه ذلك بمجرد اخباره بغير حجة معتبرة فكان ذلك الزمان زمان الخوف الشديد من هذا القول **جواب** نعم فعلى هذا تخوفهم بالغمزة أنه وجد مال الغائب عند الترة وهم لهم بعد الفتنة العامة في معنى الاكره أيضا الى أن تسكن هذه الفتنة ويعود الأمن في الاموال والارواح اه وفي الوهبانية

وان يقبل المديون انى مرافع \* اتبرى فالأكره معنى مصور

اه والله تعالى أعلم **سئلت** فمن هذا خوف بالضرب حتى باع أو أقر أو وهب أو أبرأ هل يكون هذا اكرها **جواب** نعم قال في القنية هذا يختلف باختلاف ذوى المروآت قرب انسان يكون القول الشديد في حقه اكرها ورب انسان لا يكون الضرب في حقه اكرها اه والله تعالى أعلم **سئلت** لو قيل لرجل امان تشرب هذا الشراب أو تباع كرمك فباع فهو اكرها ان كان شرابا لا يحل والا فلا قال رضى الله تعالى عنه فعلى هذا اذا قيل له امان تربي هذه المرأة أو تباع كذا لم ينفذ وكذا في غيره من المحرمات اه قنية وفيها أيضا اكره على البيع أو الشراء اختيار القسح لا كرهه للظائع بخلاف بيع النضولي أو نكاحه فان لكل واحد من المالك والمالقة الاصل خيار القسح قبل الاجازة اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يكون التهديد بحبس الوالدين اكرها فالحجواب قال في التبيين والاكره بحبس الوالدين والاولاد لا يكره اكرها لانه ليس بملج ولا يعدم الرضا بخلاف حبس نفسه اه معزى البسوط وقد نقله في الشريعة ليلية وقال بعد نقله وكذا نقل في البرهان كلام البسوط وقد كتب المقدسى رحمه الله تعالى ما صورته ذكر في البسوط القياس أنه يدعى حبس الاب ليس باكره ثم قال وفي الاستحسان

اكره

مطلب في وقوع طلاق المكره

مطلب في الاكره على الكفر والعياذ بالله تعالى

مطلب قال ظالم لرجل بيع لي هذه الدار بكذا والا دفعتهالي خصمك يكون مكرها

مطلب قال اعطني السند الذي على والا ذهبت الى الظالم القلاني الخ

مطلب خوف بالضرب حتى باع أو أقر هل يكون اكرها

مطلب قيل له امان تشرب خرا أو تباع كرمك

مطلب في التهديد بحبس الوالدين

اكره ولا ينفذ شيء من التصرفات لان حبس أبيه يلحق به من الحزن ما يلحق بحبس نفسه أو أوصيه فالولد البار يسعى في تخليص أبيه من السجن وان كان يعلم انه يحبس فأبى ليس يستحسن اه والله تعالى أعلم **سئلت** اذا قلتم بان بيع المكره فاسد بسبب الاكره وباعه المشتري هل يفوت كاليه الفاسد بغير الاكره فالحجواب لا يفوت بذلك وان تكررت البياعات قال في المخ ولا ينقطع خو الاسترداد للبيع وان تداولته الايدي بخلاف سائر البياعات الفاسدة اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى أنه باع ماله مكرها هل يلزمه بيان المكره بكسر الراء فالحجواب لا يلزمه ذلك ففي جامع الفصولين وفي دعوى البيع مكرها لا حاجة الى تعيين المكره كالوادعى السعاية فلا حاجة الى تعيين العوان اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن طوبى بالباطل وأكره على اعطائه فباع عقار له وأعطى غنمه فهل يكون هذا البيع جائزا فالحجواب قال في البرازية طوبى بالباطل وأكره على أدائه فباع جاريته بلا اكره على البيع جاز البيع لانه غير متعين لادائه وهذا عادة الظلمة اذا صادر وارحـ الا أن يتحكموا بالمال ولا يذكروا بيع شيء من ماله والحيلة فيه أن يقول من أين أعطى ولا مال لي فاذا قال الظالم بيع جاريته فقد صار مكرها على بيع الجارية فلا ينفذ بيعها اه والله تعالى أعلم

كتاب الحجر

**سئلت** عن صبي عمره ثلاث عشرة سنة وجهته صغيرة بحيث يعلم ان مثله لا يحتمل عادة أقر بالبلوغ وأبرأ وصيه هل يعتبر اقراره بالبلوغ حينئذ فالحجواب لا يعتبر اقراره به والحالة هذه كافي بمجة الفتاوى واستدل له بما في مخ الفقار وهذا نصه صبي أقر أنه بالغ وقاسم وصى الميت قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان الصبي مرها قبال قوله فتجوز قسمته وان لم يكن مرها قباله يعلم أن مثله لا يحتمل لا تجوز قسمته ولا يقبل قوله لانه يكذب ظاهر او تبين بهذا ان ابن اثني عشرة سنة اذا كان بحال لا يحتمل مثله اذا أقر بالبلوغ لا يقبل قوله اه وفي التنوير وشرحه فان راها قباله لا باغنا صديقا ان لم يكن بينهما الظاهر كذا قيده في العمادية وغيرها فبعد اثني عشرة سنة يشترط آخر لصحة اقراره بالبلوغ وهو أن يكون بحال يحتمل مثله والا لا يقبل قوله شرح وهبانية وهما حينئذ كبالع حكما فلا يقبل بخوده البلوغ بعد اقراره مع احتمال حاله فلا تنقض قسمته ولا بيعه وفي الشريعة لا يقبل قول المراهقين قد باغنا مع نفسه سير كل عا بلع بلاعين وفي الخزانة أقر بالبلوغ فقبل اثني عشرة سنة لا يصح البتة وبعدة يصح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن بالغ من العمر خمس عشرة سنة هل يحكم ببلوغه فالحجواب نعم كما أفق بذلك شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى ونقل العلامة الكفوى عن البداية مانصه وقال اذا تم للغلام والجارية خمس عشرة سنة فقد باغوا به يفتى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن بالغت من العمر تسع سنين وهي ضحمة تحتمل البلوغ فأقرت بالبلوغ ورؤية الحيض هل يكون اقرارها معتبرا فالحجواب نعم يكون معتبرا كما أفق به على أفندي واستدل له الكفوى عما نقله عن ملتقى البحر وهذا لنظنه يحكم ببلوغ الغلام بالاحتلام والاززال والاحمال وببلوغ الجارية بالحيض والاحتلام والحبل فاذا لم يوجد شيء من ذلك فاذا تم له ثمانى عشر سنة وله سبع عشرة سنة وعندها اذا تم خمس عشرة سنة فيه ما وهو رواية عن الامام وبه يفتى وأدنى مدته اثني عشرة سنة وله تسع سنين واذا رهاقوا قالا بلغنا صديقا وكنا كالبالع حكما اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن معتوه باع متاعا هل يجوز بيعه فالحجواب أن بيعه موقوف على اجازة وايه قال في جامع الصغائر الصبي المحجور عليه الذي يعقل البيع والشراء يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة والده أو وصيه والقاضى وكذا المعتوه اه وفيه أيضا الصبي المحجور عليه اذا بلغ سفها يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة الوصى

مطلب المبيع كرها اذا باعه المشتري لا يفوت

مطلب مدعى الاكره لا يلزمه بيان المكره

مطلب طوبى بالباطل وأكره على أدائه فباع بلا اكره جاز البيع

مطلب أقر بالبلوغ ومثله لا يحتمل لا يعتبر اقراره

مطلب اذا بلغ خمس عشرة سنة يحكم ببلوغه

مطلب أقرت بالبلوغ وهي بنت تسع سنين ضحمة تحتمل البلوغ يعتبر اقرارها

مطلب المعتوه يبيعه موقوف



أو القاضى اه معزى الى فصل البيع الموقوف من الخائنية والله تعالى أعلم **سئلت** عن مفت  
 ماجن يعلم الناس الحيل الباطلة في الخصومات والمرافعات هل يمنع من الاقتاء ويحجر عليه فيه فاجواب  
 نعم يمنع من ذلك كافي نتيجة الفتاوى واستدل له بما نقله عن القهستاني وهو قوله وحجر عن الاقتاء مفت  
 ماجن وعن المعالجة طبيب جاهل وهو الذى يسقى الناس المرضى دواء مهلكا عليه أولا اه وكذلك يحجر  
 على المكاري للفلس الذى لا دواب له وبأخذ الاجرة قضيع وقد نظم الثلاثة في الوهبانية بقوله  
 وفي غير مفت ماجن ثم جاهل \* بطب مكارص صدرنا ليس يحجر  
 اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الحر العاقل البالغ اذا تصرف وباع واشترى وأقر وتزوج فادعى  
 وصيه أنه تحت الحجر فهل يقبل قوله فاجواب ان هذا السؤال في فتاوى قارئ الهداية وقد أجاب  
 عنه بما نصه مذهب أبي حنيفة أنه اذا بلغ عاقل لا يجمع تصرفاته نافذة ويلزمه أحكامها ولا يعتد بقول  
 أبيه أو وصيه أو غيرهما أنه محجور الا اذا حجروا عليه حاكم ونفذ حكم آخر حكم الحاكم الاول والجمع  
 تصرفاته نافذة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مسجون بسبب دين عليه وله أموال عديدة  
 شرع يتصرف فيها بالهبة والصدقة والبيع والوقف والكل ليعود فقيرا فلا ينال منه رب الدين شيئا هل  
 للقاضى أن يبيع ماله لقضاء دينه فاجواب كافي فتاوى قارئ الهداية اذا كان الامر كذلك فللقاضى  
 أن يقضى في هذه المسألة بقول صاحبين ويبيع عليه أمواله ويقضى دينه جبراء عليه وان لم يرض وله  
 أن يحجر عليه ويمنعه من هذه التصرفات فاذا قضى نفذ اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن كان  
 محجورا أو أطلق عن الحجر فاختلف مع المقر له أو مع المشتري فقال المقر له أو المشتري كان قبل الحجر وقال  
 هو كان حالة الحجر فهل يكون القول للمحجور فاجواب نعم يكون القول قوله في أنه كان حالة الحجر لانه  
 أضافه الى حالة معهودة تنافي الصحة والمسألة في الوهبانية وشرحها والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
 سفيه أراد القاضى الحجر عليه لسفاهه هل يشترط حضوره لصحة الحجر عليه فاجواب أنه لا يشترط قال  
 في الاشياء ولا يشترط حضرته لصحة الحجر عليه كافي خزائن المفتين اه نعم اذا كان غائبا لا ينجبر مالم يبلغه  
 أن القاضى يحجر عليه كافي الهداية والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في الصبي المحجور عليه اذا  
 أناف مال غيره تمديما منه هل يضمن فاجبت **سئلت** قال في الاشياء الصبي المحجور عليه يؤخذ بما له  
 فيضمن ما تلفه من المال واذا قتل فالدية على عاقلة الا في مسائل لو أناف ما اقترضه وما أودع عنده  
 بلاذن وليه وما أعير له وما بيع منه بلاذن اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الصبي اذا أقر بشئ هل  
 يصح اقراره فاجواب أنه لا يصح اقراره قال في جامع الصغائر فالصبي والمجنون لا تصح عقدهما ولا  
 اقرارهما ولا اعتاؤهما واذا أنافا شيئا لم يضمناه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن محجور أقر أنه  
 أخذ مال فلان بلا أمره واستهلكه هل يعتبر اقراره فاجواب ما في حواشي الجوى على الاشياء  
 نقل عن مقطعات الفتاوى الظهيرية وهو هذا ولو أقر المحجور عليه أنه أخذ مالا لرجل بغير أمره واستهلكه  
 لا يصدق على ذلك فان صلح مثل عن ما كان أقرب فأن أقر أنه كان حقا أخذ به وان أنكر أن يكون حقا  
 لا يؤخذ به اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن عليه دين وطلب غرماؤه من القاضى أن يحجر عليه  
 فهل له ذلك فاجواب نعم وقد قدمناه عن قارئ الهداية وفي الخائنية اذا ركب الرجل ديون وطلب  
 غرماؤه من القاضى بأن يحجر عليه كيلا تناف ما في يده من المال فان القاضى يحجر عليه ويشهد على  
 تجره فيقول اشهد أنى قد تجرت على هذا أو على فلان بن فلان ان كان ذلك الرجل غائبا لاجل دين فلان  
 ويمنع عنه ماله ويبيع ماله اذا سأله غريمه ثم قال ولا يشترط لصحة الحجر حضرة الذى يريد أن يحجر عليه بل  
 يصح حاضرا كان أو غائبا الا ان الغائب لا يحجر مالم يبلغه الحجر ويعلم أن القاضى حجب وان تصرف قبل

مطلب من كان يفتى ويعلم  
 الناس الحيل يستعمله  
 ويمنع من الاقتاء  
 مطالب اذا بلغ عاقل لا يجمع  
 تصرفاته نافذة  
 مطلب للقاضى يبيع مال  
 المدين في دينه  
 مطالب محجور قال كان  
 اقرارى حالة الحجر وقال  
 المقر له انه قبله القول  
 للمحجور  
 مطالب لا يشترط لصحة الحجر  
 حضور المحجور وقتها  
 مطلب للصبي المحجور  
 يؤخذ بما فعله  
 مطالب لا يصح اقرار الصبي  
 مطالب طلب الغرماء الحجر  
 على المدين من القاضى  
 يجيبهم الى ذلك

العلم بالحجرة تصرفاته وهو بمنزلة مالو محجور على عبده المأذون الغائب يصح الحجر ولا يحجر قبل العلم اه  
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن المحجور بالدين هل يظهر أثر حجره فيما كتبه به بعد الحجر عليه  
 فاجبت **سئلت** قال قاضيان واذا حجروا على المدين بعد ما حبس بالدين أو قبله يظهر أثر الحجر في ماله الموجود  
 وقت الحجر لا فيما كتبه ويحصل له بعد الحجر ويمنع هذا المحجور عن التبرعات ولو أقر لا يفسد بدين لا يصح  
 اقراره في حق الغريم الذى حجروا لاجله فاذا زال دين هذا الغريم تظهر صحة اقراره السابق وكذلك اكتسب  
 مالا ينفذ اقراره فيما اكتسب وحدث وان كان دين الاول قائما وتنفذ تبرعاته فيما اكتسب مع بقاء دين  
 الاول اه والله تعالى أعلم **سئلت** في محجور باع عقاره لبيع محابة فهل على القاضى ابطاله واذا  
 قلتم نعم فما يفعل بالثمن اذا استهلكه المحجور فاجواب ما في الهداية وهذا نصه أما اذا لم يكن يبيع رغبة  
 فان كان فيه محابة فان القاضى لا يحجز هذا العقد بل يبطله فان لم يكن قبض الثمن فقد برئ المشتري عن  
 الثمن وان قبض الثمن وكان قائما بعينه رده عليه وهذا كله اذا كان الثمن قائما فأما اذا قبض وهلك الثمن  
 في يده فالقاضى يرد هذا العقد ولا يفضيه ثم لا يضمن المحجور للمشتري شيئا وان كان المحجور استهلك الثمن  
 ينظر ان كان في البيع محابة فان القاضى لا يحجز هذا العقد ثم ينظر ان استهلكه فيما يحتاج اليه بان أنفقه  
 على نفسه أو حججه الاسلام أو أدى زكاة ماله فان القاضى يعطى الدافع مثله من مال المحجور وعماهه فيها  
 والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن بلغ رشيدا وطلب ماله من وصيه فهل له أخذه فاجواب نعم له  
 أخذه في الخائنية اليتيم اذا بلغ بالسنة رشيدا وماله في يد وصيه أو واهيه فانه يدفع اليه ماله اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** فيمن بلغ غير رشيد وطلب ماله من وصيه هل لا يدفع اليه حينئذ فاجبت **سئلت** بانه لا يدفع  
 اليه حتى يبلغ خمس وعشرين سنة فاذا بلغ ما يدفع اليه ماله عنده أبي حنيفة يتصرف فيه بما يشاء وقال  
 أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يدفع اليه ماله بل يمنع عنه وان بلغ سبعين سنة أو تسعين مالم يؤنس منه  
 الرشيد وان بلغ اليتيم سفيه اعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تنفذ تصرفاته لانه لا يرى الحجر على الحر العاقل  
 البالغ وعند صاحبيه رحمه الله تعالى بعد ما حجروا عليه القاضى لا تنفذ تصرفاته الا ان القاضى يعضى من  
 تصرفاته ما كان خيرا للمحجور بان يرجع فيما باع والثمن قائم في يده أو حويز فيما اشترى لان الاب والوصى  
 يعضى من تصرفات الصبي ما كان خيرا كذلك القاضى وان باع اليتيم سفيه غير رشيد فقبل أن يحجر  
 القاضى عليه لا يكون محجورا في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى حتى تنفذ تصرفاته وعند محمد رحمه الله  
 تعالى يكون محجورا من غير حجر وأبو يوسف رحمه الله تعالى جعل الحجر بسبب السفه كالخبر بسبب الدين  
 وذلك لا يكون الا بقضاء القاضى ومحمد رحمه الله تعالى جعل الحجر بسبب السفه كالخبر بسبب الصبا  
 والجنون وذلك يكون بغير قضاء فيكون محجورا الا أن يؤذن له اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل  
 الرجح في الحجر على السفيه وعدمه قول صاحبين أو قول الامام فاجبت **سئلت** بان الرجح هو قول صاحبين  
 بصحة الحجر على السفيه فقد صرح في الخائنية من كتاب الحيطان بان الفتوى عليه وفي القسماتى أنه  
 المختار وهذا تصحيح صريح فيقدم على التصحيح الا لزامى كاذ كرهه الامة قاسم أى ان ماجرى عليه  
 أصحاب المتون من أنه لا يحجر على الحر تصحيح التزاييم على ان أصحاب المتون التزموا ذكر التصحيح وهم في  
 الغالب يشون على قول الامام وقد مشوا في هذه المسألة على قوله فهو تصحيح له التزاما وما مر عن الخائنية  
 من أن الفتوى على قولهما تصحيح صريح فيقدم على الالتزام هذا وظاهر كلامهم ترجيح قول أبي يوسف  
 في ان السفه لا ينجبر مالم يحجر عليه القاضى اه من التنقيح والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن باع  
 ولم يعلم حاله أو رشيد أم سفيه فدفع اليه الوصى ماله ثم ظهر انه مفسد هل يضمن الوصى بالدفع اليه حينئذ  
 فاجبت **سئلت** بما في التنقيح قد صرح الاصوليون بان السفه من العوارض ومقتضاه ان الاصل

مطلب لا يظهر أثر الحجر  
 فيما كتبه به بعد الحجر

مطلب اذا باع المحجور بيع  
 محابة هل للقاضى ابطاله  
 وماذا يفعل في الثمن اذا  
 استهلكه المحجور

مطلب اذا بلغ رشيدا فله  
 أخذه ماله من وصيه  
 مطالب اذا بلغ غير رشيد  
 لا يدفع اليه ماله

مطلب الرجح في الحجر قول  
 صاحبين والراجح قول أبي  
 يوسف أنه لا ينجبر قبل الحجر  
 عليه

مطلب هل الاصل الرشيد  
 أو السفه



الرشد وفي المتن فان بلغ الصبي غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة فقيدوا ذلك  
 ببلوغه غير رشيد ومفهومه أنه لو بلغ وهو رشيد لم يعلم حاله فانه يسلم اليه ماله ثم رأيت في فتاوى  
 شيخ الاسلام الشافعي سؤالين بلغ ولم يعلم حاله فهل الاصل بعده الرشد والسنة وهل لودفع اليه ماله ثم  
 ظهر منه فسداً كبيراً الدافع أم لا الجواب قال في البدائع أما الصبي فالذي يرفع عنه الحجر شيان أحدهما  
 اذن الولي له بالتجارة والثاني بلوغه اه الى أن قال فن بلغ ولم يعلم حاله سفة ولا رشداً اذا دفع اليه  
 الوصي ماله فظهر منه فسداً لا يضمن الوصي كما يشير اليه تعليل قاضيان ولانه قد زال عنه الحجر بالبلوغ  
 كما تقدم في عبارة البدائع ولم يظهر منه فسده وقت الدفع ولانه بالسفة لا يصير محجوراً عنه أي يوسف الا  
 بحجر القاضي كما قدمنا لكن الواجب على الوصي أن لا يدفع اليه المال الا بعد الاختبار اه فقد تحرر أن  
 اثبات الرشد اغنياً يحتاج اليه عند محجود الوصي له وعليه يحمل ما في فتاوى العلامة الشافعي أيضاً حيث  
 سئل فيمن بلغت وعاه الوصي ولها مال تحت يده فهل يثبت رشدها بمجرد البلوغ الجواب لا يثبت الا بحجة  
 شرعية فان بلغت رشيدة سلم اليها ماله والا فلا حتى يؤنس منها الرشد اه ونقله عنه في الخيرية وأقره  
 ويتمين حمله على ما قلناه والا نأقض كلامه الأول هذا وفي حاشية المنع للغير الرمي وهنائي لم أرهم ذكره  
 وهو انه لو امتنع الوصي من دفع ماله بعد الحكم بالرشد وبعد طلبه فذلك مع شدة الافتقار الى ذكره ولا شك  
 أنه يضمن اذا تمكن من الدفع فلم يدفع لثبته في المنع وكانهم لم يذكروا لظهوره وأما اذا بلغ رشيداً فطلب  
 ماله فثبته قبل أن ينكشف حاله ويعلم رشده وصلاحيته في نفسه بالاختصاص فذلك لا يضمن فاعلم هذه  
 الفتاوى الفريدة ثم نقل ما قدمناه عن فتاوى قارئ الهداية من أن من بلغ عاقل لا يجمع نصراً فانه نافذة الى  
 آخر ما قدمناه وقال بعده وفي هذا تأييد لما قدمناه من أن الاصل الرشد ثم نقل عن القمري تأييد أن قول  
 قارئ الهداية ولا يعتبر قول أبيه أو وصيه أو غيرهما انه محجور الا اذا حجر عليه حاكم ونفذ حاكم آخر حكم  
 الحاكم الاول مبنى على قول الامام الاعظم بعدم صحة الحجر على الحر وقد صرح في الحاشية بان الفتوى في  
 الحجر على قول صاحبين فيكون هو المذهب المعقول عليه فاذا قضى به قاض نفذ ولا يحتاج الى امضاء قاض  
 آخر اه وفي حواشي الحوى على الاشباه قال بعض الفضلاء والصبي اذا بلغ حكم الشرع فتوجه الخطاب  
 اليه فالظاهر زال ما يقتضي الحجر عليه بخلاف من حكم القاضي بحجبه لانه مع وجود البلوغ صار الظاهر  
 بقاء الحجر ولم يوجد بعد الحجر من القاضي ما يقتضي خلافه فالظاهر بقاؤه اه فهذا أيضاً قيد لما سبق  
 من أن الاصل الرشد ودال على زوال الحجر بالبلوغ وهو ما تقدم نقله عن الممادية ثم رأيت في حواشي أبي  
 السعد على من لا مسكين من باب الوصي للوصي أن يوكل بكل ما يفيده لانه بمنزلة الاب لانه اقامه مقام  
 نفسه فان بلغ الصبي انزل الوكيل لزوال ولاية الوصي ببلوغه رشيداً كما في الاب وفي جامع أحكام الصغار  
 والوصي بعد ادراك الصبي فضولي فيكون حكمه حكمه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن صبي مميز  
 محجور أقر رجل بدين في ذمته هل لا يعتبر اقراره **الجواب** نعم لا يعتبر اقراره كما أفتى بذلك شيخ  
 الاسلام على أفندي قال الكفوى والصبي والمجنون لا تصح عقودهما ولا اقرارهما اه معز بالبدائع والله  
 تعالى أعلم **سئلت** عن صبي بلغ من العمر عشرين سنة وزعم أنه بالغ وأبرأ وصيه هل لا يصح ابرأؤه  
**الجواب** نعم لا يصح ابرأؤه كما أفتى به على أفندي وأيده الكفوى بما نقله عن أحكام الناطقي وهو هذا  
 وأقول له غير معتبر لان القول عبارة والصبي ليس له عبارة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن صبي  
 مميز مأذون استقرض من رجل دراهم وبعد ان بلغ طلبه المقرض فاجابه بان استقرضه منك وأنا صغير  
 فلا يلزم مني فهل يلزمه أداء ما استقرضه والحالة هذه **الجواب** نعم يلزمه ذلك فقد نقل الكفوى عن  
 الممادية مانصه اقراض الصبي المأذون واستقرضه جائز وهو كالبالغ في هذا وان كان محجوراً فانه لا يصح  
 اقراضه ولا استقرضه فان أقرضه انسان فادام عينه باقياً كان اصحاب المال أن يستردوه على قول

مطلب لا عبرة باقرار الصبي  
المحجور

مطلب صبي له عشرين سنين  
وزعم أنه بالغ وأبرأ وصيه  
لا يصح ابرأؤه

مطلب اقراض الصبي المأذون  
واستقرضه جائز

الثلاثة وأما اذا أنفق الصبي أو أنفق فلا ضمان عند أبي حنيفة وحمداً وأما عند أبي يوسف اذا أنفق أو أنفق  
 كان له أن يرجع عليه بضمان ذلك وأما اذا هلك بنفسه فلا ضمان عليه بلا خلاف اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن عبد محجور استقرض مالا واستهلكه هل يلزمه الضمان حالاً أو بعد العتق **الجواب**  
 انه لا يلزمه في الحال بل بعد العتق قال في الهداية قام العبد باقراره نافذ في حق نفسه لقيام أهلية غير  
 نافذة في حق مولاه رعاية لجانبه لان نفاذه لا يبرى عن تعاقب الدين برقبته أو كسبه وكل ذلك اتلاف ماله  
 فان أقر به حالاً لم يلزمه بعد الحرية لوجود الأهلية وزوال المانع ولم يلزمه في الحال لقيام المانع اه والله  
 تعالى أعلم **سئلت** عن المحجور بالسفة هل يصح نكاحه وطلاقه **الجواب** نعم يصح كلاهما  
 قال في التنوير فيكون في أحكامه كصغير الا في نكاح وطلاق وعتاق واستيلاء وتبديرو وجوب زكاة  
 وبيع وعبادات وزوال ولاية أبيه أوجه وفي صحة اقراره بالعقوبات وفي الاتفاق وفي صحة وصاياه بالقرب  
 من الثلث فهو وكالغ اه والله تعالى أعلم **سئلت** في صغير باع عقار له ثم بعد بلوغه أجاز ذلك البيع  
 هل ينقضه باجازه **الجواب** نعم باجازه هذا السؤال رفع مثله لحامد أفندي فاجاب عنه بقوله نعم اذا باع  
 فاجازه نفذ اه ثم نقل عن فصول العمادى مانصه والاصل عندنا ان العقد يتوقف على اجازة وليه اذا كان  
 له بحيز حالة العقد وان لم يكن له بحيز حالة العقد لا يتوقف وبطل فعلى هذا يحمل ما هنا على ما اذا كان له ولي  
 ولم يخبره والابطال قال ابن عابدين رحمه الله تعالى أقول الذي يظهر لي انه لا يبطل وان لم يكن للصبي المذكور  
 ولي لان المراد من قولهم اذا كان له بحيز حالة العقد أى من يتقدم على امضاء العقد من ولي أو قاض وكان  
 العقد قابلاً للاجازة والافهوباطل كذا كنت أفهم هذا المحل ثم راجعت فتحتق لي ذلك طبق ما كنت  
 أفهمه ففي أحكام الصغار في مسائل النكاح مانصه صبيته زوجت نفسها من كف وهى تعقل النكاح  
 ولا ولي لها فانه قد يتوقف على اجازة القاضي فان كانت في موضع ليس له قاض ان كان ذلك الموضع تحت  
 ولاية قاضى تلك البلدة ينفذ ويتوقف على اجازة ذلك القاضي وان كان في موضع لا يكون تحت ولاية  
 القاضي فانه لا ينفذ اه قال فهذا صريح في أنه ليس المراد بالمميز الولي الخاص بل ما يعم القاضي لكن  
 بشرط أن يكون ذلك العقد قابلاً للاجازة احترازاً عما لو طلق الصبي امرأته ونحو ذلك فانه لا يتوقف بل  
 يبطل وان كان له ولي خاص لانه لا يحجز له أى لا يقبل الاجازة لانه لو فعله الوصى نفسه لم يصح فكذلك لا يصح  
 اجازته وتعامه فيه والله تعالى أعلم **سئلت** عن العبد اذا أراه سيده يبيع ويشترى فسكت هل يكون  
 مأذوناً **الجواب** نعم يكون حينئذ مأذوناً كما أجاب به المحقق الرمي رحمه الله تعالى وهذه عبارته اذا  
 أمره بشراء شيء بيمينه كاطعام والكسوة لا يكون مأذوناً لانه استخدم ولوصار مأذوناً لتضرر بذلك  
 وتعلق برقبته دين لا يباع فيه وأما اذا أراه السيد يبيع ويشترى فسكت فانه يكون مأذوناً الا اذا كان  
 المولى قاضياً كافى الظهيرية ولا يكون مأذوناً قبل العلم بالاذن الا في مسألة ما اذا قال السيد لاهل السوق  
 يا دعوا عبدي ولم يعلم العبد بذلك اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل استودع صبيامالا فاهلكه هل  
 يضمن الصبي **الجواب** انه لا ضمان عليه عند الاول والثالث خلافاً للثاني قال في القنية استودع  
 صبياً ألفاً فاستهلكها لم يضمن عندهما وقال أبو يوسف هو ضمان له في ماله وان استودعها عبد المحجور  
 فاستهلكها ضمنها بعد العتق عندهما وقال أبو يوسف يباع فيها وان هلك ألف عند الصبي والمحجور فلا  
 ضمان عليهما اه والله تعالى أعلم

### كتاب الغصب

**سئلت** عن هدم حائط غيره ماذا يلزمه **الجواب** أن ما ليكه يخير بين تضمين قيمة الحائط وتسليم  
 النقص له وبين أن يأخذ النقص ويضمنه قيمة النقصان وليس له الجبر على البناء كما كان لانه ليس من ذوات

مطلب عبد محجور استقرض  
مالاً واستهلكه يؤخذ به  
بعد العتق

مطلب هل يصح نكاح  
المحجور عليه بالسفة وطلاقه

مطلب باع وهو صبي غير  
أجازه بعد بلوغه نفذ الخ

مطلب رأى عبده يبيع  
ويشترى فسكت يكون  
مأذوناً

مطلب استودع صبيامالا  
فاستهلكه لا ضمان عليه

مطلب في حكم من هدم حائط  
غيره



الامثال اه من البرازية والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل له بقرة تحتها جمل ولها لبن يتففع به مالكة فقتل رجل على الجمل فذبحه فبفس ضرع أمه ولم يبق به ابن فذا يلزمه فالجواب أنه يضمن قيمة الجمل ونقصان الام قال الكفوي نقلا عن مجمع الفتاوى غصب بغير علمه حتى يبس لبن أمه يضمن الجمل وما نقص في البقرة اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل غصب من آخر فرسا وسافر به فاقبته مالكة في مكان غير المكان الذي غصب فيه وكانت قيمته فيه أنقص من قيمته في مكان الغصب فهل له طاب القيمة مع وجود المغصوب بعينه فالجواب أن المالك حينئذ مخير بين أخذ القيمة على سعر مكان الغصب وإن شاء أنه يظن حتى يأخذها في بلدة الغصب وإن كانت القيمة في هذا المكان مثل القيمة في مكان الغصب أو أكثر فله أخذها دون القيمة اه من الخاتمة بالمعنى والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل في يده عقار لا آخر فآجره ثم تنازع مع رب الأرض في الأجرة فقال رب الأرض انك آجرته بآذني فالجواب وقال لا آخر غصبها وآجرته بغير آذنيك فالجواب أن يكون القول قوله منها فالجواب أن القول رب الأرض والأجرة كما في الخاتمة قال لانهم اختلفوا في بدل منفعة الأرض والاصل أن بدل ملك الانسان يكون له اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن دخلت دابة زرعها فخرجها فضاقت هل يضمنها فالجواب انه ان أخرجهما وساقها يضمنها والافلا أفاده ابن نجيم ونقله الكفوي والله تعالى اعلم **سئلت** عن دابة رجل ذهبت بغير إرساله ليل الأونهار أو أفسدت زرع غيره هل يضمنه مالكة فالجواب أنه لا ضمان عليه حيث لم يرسلها قال في البرازية نقلا عن الجامع الصغير دابة رجل ذهبت بغير إرساله ليل الأونهار أو أفسدت زرع غيره لا ضمان لانه بغير صنعه ولا عدوان الاعلى الظالمين وقال الشافعي ان ليل يضمن وأن غار الا اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن غصب أرضا وزرعها وبنت الزرع فهل للمالك قطع ذلك الزرع **فاجبت** بانه يأمر الغاصب بقطع الزرع فترى مالكة فان أبي أن يفعل فله مقصوب منه أن يفعل أفاده الكفوي عن التتارخانية والله تعالى اعلم **سئلت** عن غصب سكيناً فأخفاها ونقصت بكثرة استعماله نقصا كثيرا فاحشاه هل على هذا الغاصب قيمتها حينئذ فالجواب أنه مخير بين أخذ قيمتها وطرحها على الغاصب وبين أخذها كما هي وتضمنه نقصانها والمسألة في الخيرية والله تعالى اعلم **سئلت** عن أخرج فرسا من زرعها فاكلها الذئب هل يضمنها فالجواب نعم يضمنها ان ساقها بعد انحرأها وان لم يسقها بعده لا يضمن على ما هو المختار وعليه الفتوى كافي الخلاصة والله تعالى اعلم **سئلت** عن أجنبي ذبح بقرة أخرى وأدى أنه أيس من حياتها فهل يقبل قوله ولا يضمن **فاجبت** بانه هذا السؤال قد رفع مثله الى الخبير الرمي فاجاب عنه بما نصه في الاجنبى اختلاف يصح وفتوى في الضمان وعدمه صح صاحب الخلاصة عدمه ونقل في جامع الفصولين أنه الاستحسان فعليه القول قول المالك في نفي الاياس بيمينه واليمين على الذابح فاذا لم يقم وحلف المالك ضمن قيمتها يوم الذبح والقول في القيمة للذابح بيمينه اه والله تعالى اعلم **سئلت** ما قولكم في قاض له ترجان يجمع له ما يسمونه محصولا من أرباب المصالح فامرهم أن يأخذ من انسان مقدارا من المال فاخذوا الترجان فهل يكون الضمان على الترجان فالجواب نعم يكون الضمان عليه لعدم حجة الامر وفي كل موضع لم يصح الامر لم يضمن الا امر لاسيما اذا كان المأمور لا يخاف منه لولم يمتثل أمره أو كان يقدر على التخلص من عقوبته بوجه يساح له شرعا أفاده في الخيرية والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل هدم جدار غيره فالحكم فالحكم ما في نتيجة الفتاوى وهذا نصه من هدم جدار غيره فتقوم الدار مع جدرانها وتقوم بدون الجدار فيضمن ما فضل بينهما اه وفيه ان المشايخ تكلموا في معرفة نقصان الأرض قال بعضهم ينظر بكم تواجز قبل الزراعة وبعدها فقار التفاوت نقصان الأرض اه وفي

مطاب بقرة تحب قتمدى  
أجنبي على الجمل فذبحه  
فبفس ضرع أمه مالكة  
في ذلك  
مطاب غصب فرسا وسافر  
به فاقبته مالكة الخ  
مطلب قال رب الأرض انك  
آجرته بآذني وخالقه الآخر  
فالقول رب الأرض  
مطلب أخرج دابة من زرع  
وساقها فضاقت يضمن  
مطلب انقادت دابة وأفسدت  
زرع الا ضمان على مالكة  
مطلب زرع أرض غيره  
بأمره المالك بتفريغ  
الأرض الخ  
مطلب غصب سكيناً  
فنقصت باستعماله كان له  
الخيار الخ  
مطلب أخرج دابة من زرع  
وساقها فاكلها الذئب يضمن  
مطلب ذبح بقرة الغير وأدى  
انه أيس من حياتها الخ  
مطلب في قاض له ترجان  
يجمع له المحصولات الخ  
مطلب فيمن هدم جدار غيره

الدر عن شرح النقاية ان شاء ضمنه قيمة الحائط والنقص للضامن وان شاء أخذ النقص وضمنه النقصان وليس له أن يجبره على البناء كما كان لان الحائط ايس من ذوات الامثال اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن أقرل زوجته بدار حال حدة وهى خراب ثم عمرها بانه ثم مات وترك هذه الدار وابنا فادعى الابن أن العمارة آرت وادعت الزوجة انها كادار مالكة فكيف الحكم فالجواب ان العمارة للزوجة ان كان الزوج عمرها باذنها وتكون النسقة ديناً عليها وتغرم المرأة حصصه الابن وان كان الزوج عمرها لنفسه بدون اذنها فالعمارة ميراث تغرم المرأة نصيب الابن وتسلم كل العمارة لها اه من الخاتمة والله تعالى اعلم **سئلت** عن أرض بين اثنين زرعها أحدهما بغير إذن شريكه وسقاها والزرع لم يدرك هل للشريك قلعها فالجواب ان للشريك أن يقاسم الأرض فاقع في نصيب الزارع أقره وما وقع في نصيب الآخر قلعها وضمنه ما دخل الأرض من النقصان بذلك اه من النتيجة معزى بالله مادية والله تعالى اعلم **سئلت** عن الغاصب اذا أودع المغصوب فهل عند المودع فهل الضمان على الغاصب أو المودع فالجواب ان المالك مخير بين تضمين الغاصب والمودع أما الغاصب فظاهر وأما المودع فلقبضه منه بلا رضا مالكة ثم انه ان لم يعلم انه غاصب رجع على الغاصب قولاً واحداً وان علم فكذلك في الظاهر وحكى أبو السراقة لا يرجع واليه أشار شمس الأئمة كذا في النهاية درر والله تعالى اعلم **سئلت** عن تصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول لمن **فاجبت** بانه بان القول للمالك قال في الدر المختار نقلا عن القنية تصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امرأته فذات وادعى انه كان باذنها وأنكر الوارث فالقول للزوج اه والله تعالى اعلم **سئلت** اذا كانت العين المغصوبة قائمة في يد الغاصب هل يجب عليه ردّها بعينها فالجواب نعم يجب عليه ردّها بعينها قال في التتوير ويجب رد عين في مكان غصبه ويبرأ بردها ولو بغير علم المالك أو مثله ان هلك وهو مثلي وان انقطع المثل فقيمه يوم الخصومة وتجب القيمة في القيمي يوم غصبه اه والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن غصب أرضاً فبنى فيها أو غرس وكان البناء أكثر قيمة من الأرض بأضعاف فهل يؤمر الغاصب بقلع بناءه أو غرسه فالجواب ان في المسألة خلافا ذهب الكرخي في هذه الصورة الى أن الغاصب يضمن لصاحب الأرض قيمتها قال في الدرر وكذا لو غصب أرضاً فبنى عليها أو غرس يضمن صاحب الأرض أكثر قيمة الأقل والاصل ان الضرر الاشد يزال بالأخف اه مختصراً قال ابن عابدين في حواشيه فلو قيمة البناء أكثر يضمن الغاصب قيمة الأرض ولا يؤمر بالقيام وهذا قول الكرخي قال في النهاية وهو أوفق لمسائل الباب لكن في العمادية ونحن نفق بجواب الكتاب اتباعاً لما يفتي فانه لم كانوا لا يتركونه أى من انه يؤمر بالقلع والرد الى المالك مطبقا في الحامدية عن الاقروى أنه لا يفتي بقول الكرخي صرح به المولى أبو السعود المفتي قال وبالأمر بالقاع أفتى شيخ الاسلام على أفندى مفتي الروم أخذ من فتاوى أبي السعود والقهستاني ونعم هذا الجواب فان فيه سذ باب الظلم اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن ذبح شاة غيره ثم جاء مالكة وهي مذبوحة فما الحكم في ذلك فالجواب قال في التنوير فان ذبح شاة غيره طرحتها مالكة عليه وأخذ قيمتها أو أخذها وضمنه نقصانها اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل له أرض بيضاء معدة للاستغلال زرعها أجنبي بدون اذن صاحبها واستغلها ولم يكن بالقربة التي بها الأرض المذكورة عرف بنصف الزرع أو ربعه مثلاً فهل على الزارع أجر مثله حينئذ فالجواب نعم عليه أجر مثله كما أفتى بذلك في الحامدية هذا وما اذا كان يعمل الأرض عرف بالنصف أو نحوه اعتبر العرف قال في الدر المختار ولو زرع أرض الغير بغير اذنه يعتبر المرف فان اقتسموا الغلة أنصافاً أو أرباعاً اعتبر والا فالخارج للزارع وعليه أجر مثل الأرض وأما في الوقت فتجب الحصة أو الاجر بكل حال فصولين اه وقد أطال صاحب التنقيح الكلام في تحقيق

مطلب فيمن عمر دار زوجته  
مطلب في أرض بين اثنين  
زرعها أحدهما  
مطلب غصب وأودع فهل  
قال المالك مخير الخ  
مطلب تصرف في ملك غيره  
وزعم أنه باذنه  
مطلب يجب رد المغصوب  
بعينه اذا كان قائماً  
مطلب غصب أرضاً فبنى أو  
غرس فيها  
مطلب ذبح شاة غيره فجاء  
صاحبها وهي مذبوحة الخ  
مطلب في أرض معدة  
للاستغلال زرعها أجنبي الخ







أعلم سئلت عن سكران غلبه النوم فنام في الطريق ووقع ثوبه فيها فأخذها رجل لا يحفظه لا يكون ضامنا فالجواب نعم لا يكون ضامنا كافي الخائبة والله تعالى أعلم سئلت عن رجل بيده غريمه فترعه منه رجل فهرب الغريم فالحكم فالجواب ما في الخائبة أنه يعزر بحكم الخائبة ولا يضمن المال الذي على المدين اه ونظم ذلك ابن وهبان فقال

ولو أخرج الانسان من يد طالب \* غريم فلم يغرم ولكن يعزر

اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل خرق صك غيره أو دفتر حسابه ما يلزمه فالجواب ان أصبح ما قيل فيه أن يضمن الصك مكتوبا اه قاضيان وفي البرازية المختار أنه ينظر الى قيمة الصك مكتوبا أي فيضمه ولا ينظر الى المال اه من شرح الشربلاني على الوهبانية والله تعالى أعلم سئلت عن حفر بئر في غير ملكه فوقع فيها انسان هل يضمن الحافر فالجواب نعم يضمن الحافر والحالة هذه قال في الاشباه من الغصب لو حفر بئرا في ملكه فوقع فيه انسان لم يضمن وفي غير ملكه يضمن اه وقد نقل في البهجة والله تعالى أعلم سئلت عن أخذ من أرض غيره كالأوماء وباعه هل يطيب له غنه فالجواب نعم يطيب له ذلك وقد أفتى بذلك صاحب البهجة والله تعالى أعلم سئلت عن رجل باع بستانا وله بستان مجنبه أغصان أشجاره متدلية في البستان المبيع فأراد

المشتري من البائع تفريغ هذه المبيعة من تلك الأغصان هل يجاب لذلك فالجواب نعم قال في معين الحكم نقلا عن فتاوى أبي الليث باع ضيعة وللبائع أشجار في ضيعة أخرى يجنب هذه المبيعة أغصانها متدلية في المبيعة فلا يشتري أن يأخذها بتفريغ المبيعة من الأغصان المتدلية فيها وكذلك ورثه وفي جانبها ضيعة كذلك لأنه كورنه فله تفريغ ضيعة من تلك الأغصان فكذلك أورثه ثم قال فرع قال في التجريد وقعت شجرة في نصيب أحد الملقامين أغصانها متدلية الى نصيب الآخر يجبر صاحبها على قطع الأغصان في رواية عن محمد وعنه ترك كذلك وفي كتاب الصلح خرج شعب نخلة الى جاره فلباعها قطعها التفريغ هوائه قالوا هذا على وجهين فلو أمكن تفريغه بشدة الشعب على النخلة أو بشدة بعضها فله أن يأخذ بقطع النخلة بالشدة لا بالقطع فيما أمكن التفريغ بشدة أو مالا يمكن تفريغه لا بقطعه فالأولى أن يستأذن ربهما في قطعه بانفسه أو يأذن له به ولو أتي برفع الى القاضي فيجبره على القطع ولو لم يفعل الجار كذلك وقطعه بانفسه ابتداء فلو قطع من محل ليس القطع من محل آخر أعل على منه أو أسفل أنفع في حق المالك لم يضمن ولو كان القطع من محل آخر فلو كان القطع من محل آخر أنفع منه ضمن اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل له شجرة أغصانها تدلت على دار انسان غطت هواء الدار فقطعها صاحب الدار هل يضمن فالجواب ان أمكن لصاحب الشجرة تفريغ الدار عن أغصانها بأن يشدها بجبل ويحجمها يضمن وان غلاظ لا يمكن التفريغ ان قطع من موضع لورفع الى الحاكم بأمره بالقطع من ذلك الموضع لا يضمن والا يضمن اه برازية والله تعالى أعلم سئلت عن شريكين اقتسما أرضا فصارت أغصان نصيب أحدهما متدلية في نصيب الآخر فهل له قطعها والحالة هذه فالجواب ليس له قطعها وبه يفتي وقد نظم ذلك المحقق ابن وهبان فقال

ومن بعد ما هل يقطع الغصن ما تلا \* على الجار لأولى وقد قيل يجوز

قال شارحها سيدي حسن الشربلاني ما نصه الضمير في بعدهما للقيمة والجزر القطع المسألة من التهمة اذ اقتسما أرضا فصارت أغصان نصيب أحدهما متدلية في نصيب الآخر روى ابن رستم عن محمد بن جبر على قطعها وروى ابن سماعة عن محمد أنه ليس له ذلك وبه يفتي واليه أشار في النظم بقوله لأولى والى ضعف الرواية الاخرى بقيل يجوز وفي الهندية ولو وقعت شجرة في نصيب أحدهما أغصانها متدلية في نصيب الآخر لا يجبر على قطعها لانه استحق الشجرة بأغصانها الا أن يكون شرط في القسمة

خليفة وعليه الفتوى كذا في خزنة المفتين وهي في الجملة في مادة ١١٧١ اه والله تعالى أعلم سئلت عن غصب شيا أو آجره فهل تكون الاجرة له فالجواب نعم تكون له ويتصدق بها لخبثها قال ابن وهبان وأجرة عبد الغصب قالوا الغاصب \* ومع ذلك قالوا بالتصدق بئومر

قال الشربلاني أجر المصوب للغاصب ويؤمر بالتصدق به لخبثه وله أن يستعين به في ضمانه المصوب به لانه ويزول الخبث عن المالك ولا يجب التصديق بثلثه على الغاصب اذا كان فقيرا لانه لما ملكه كان مبرا للغاصب عما لزمه حكما بخلاف الغنى في الصحيح فان الغنى لا يستعين بالغلة في أداء الضمان اه والله تعالى أعلم سئلت ما قولكم فيمن وضع ثوبا في الطريق فوطئه انسان ولم يره فتخرق من ووطئه فهل لا يضمنه فالجواب انه لا يضمنه قال في الخائبة ولو مر رجل على ثوب موضوع في الطريق وهو لا يصر وتخرق لا يضمن وكذا الرجل اذا جاس على الطريق فوقع عليه انسان وأصاب الجالس ان لم ير الجالس لا يضمن اه والله تعالى أعلم سئلت عن آجر داره وسلمها للمستأجر ثم أراد دخولها لينظر حالها فغيرها هل له دخولها لذلك بدون رضا المستأجر فالجواب نعم قال المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى آجر دارا وسلمها له دخولها لينظر حالها فغيرتها وان لم يرض المستأجر عندها وعنده ان رضى اه والله تعالى أعلم

كتاب الشفعة

سئلت ما قولكم فيما اذا تعدد الشفعاء هل تكون الشفعة بينهم على عدد رؤسهم أو على قدر أنصباهم فالجواب انهم اتكفون بينهم على عدد رؤسهم لا على قدر أنصباهم قال في التنوير بقدر رؤس الشفعاء لا الملك قال شارحه العلائي خلافا للشافعي وكتب المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى قوله بقدر رؤس الشفعاء لا استوائهم في استحقاق الكل لوجود دعائه فيجب الاستواء في الحكم قال او شمل ما لو كان المشتري أحدهم وطالب معهم فيجب واحد منهم ويقسم المبيع بينهم كافي الوهبانية وشروحها اه قال في الوهبانية ومن يشتري دارا شفعاء وغيره \* شفعيع على عدد الرؤس تقر

اه والله تعالى أعلم سئلت عن البناء والنصر اذ يبيع كل منهما مقصودا بدون الارض فهل لاشفعة فيه ما فالجواب لاشفعة فيهما في التنوير وشروحه مانصه بشرطه أن يكون المحل عقارا سفلا كان أو علوا وان لم يكن طريقه في السفلى لانه التحق بالمقار بهما من حق القرار درر بوقوتهم وأما ما جزم به ابن الكمال في أول باب ما هي فيه من أن البناء اذ يبيع مع حق القرار يلتحق بالمقار فرده شيخنا الرمي وأفتى بعدهما اه والله تعالى أعلم سئلت اذا اشتمل الثمن على حصة مجهولة أشير اليها حين العقد غير أن الشفعيع لم يوافق على جهاتها وادعى انها معلومة وهي كذا وكذا هل لاتتم الحيلة المذكورة والحالة هذه فالجواب نعم هذه الحيلة لاتتم الا بواقفة الشفعيع على الجهل به فان ادعى أنه يعلمها فله الشفعة بما يزرعه بدون عين عاينه كما حققه الرمي وابن عابدين والله تعالى أعلم سئلت عن الشفعيع اذا قال له المشتري شفعتك ولم يسلم له المشفع فوقع فيه هل عاينه بالقول أو لا بد من التسليم فالجواب انه لا بد من التسليم فلا يملك الشفعيع المشفع فيه بدونه قال في الكثر وشروحه للعيني مانصه ويملك

قوله وشمل ما لو كان المشتري أحدهم وطالب معهم أي لم يسلم للشرى في الكل اذا المشتري لا يحتاج الى الطلب كافي الفتاوى المهدية نقلا عن الرد من آخر باب ما نصه هي فيه نقلا عن الخائبة فاجتهد اه ٢٠ قوله لا بد من التسليم أقول يشكل على هذا ما في التقنية والخلاصة والبرازية وهو هذا طلب الشفعة فقال المشتري دفعته اليك فان علم الثمن صار للشفيع والا فلا وهو على شفعته اه وفي التقنية أيضا ولو قال المشتري للشفيع دفعته اليك فان كان علم الثمن صارت له والا فلا اه وجه الاشكال أن ظاهر هذه النقول أن الشفعيع عاينه كجبره بقول المشتري دفعته اليك اللهم الا ان يحمل على أنه قال ذلك بحضرة المبيع فتسلب الشفعيع فيكون أخذها فيوافق ما هنا وهو المتبادر من لفظة دفعته اليك فانه بمعنى سلمته اليك أي تسلبه الشفعيع وأخذها فامل اه

مطلب غصب مال الغير وآجره هل تكون الاجرة له

مطلب وضع ثوبا في الطريق فوطئه انسان ولم يره فتخرق لا يضمن

مطلب آجر دارا وسلمها له دخولها لينظر حالها الخ

مطلب لو تعدد الشفعاء كانت على عدد رؤسهم

مطلب لاشفعة في بناء أو شجر يبيع مقصودا بدون أرض

مطلب في الحصة المجهولة

مطلب قال المشتري للشفيع شفعتك لاتم الا بالتسليم

مطلب سكران وقع ثوبه في الطريق فأخذه انسان ليحفظه لا يكون ضامنا مطلب بيده غريمه فترعه منه رجل فهرب الغريم فترعه منه آخر فهرب يعزر ولا يضمن

مطلب فحين أخرق صك غيره أو دفتر حسابه

مطلب حفر بئر في غير ملكه ففات فيها انسان مطلب أخذ من أرض غيره حشيشا أو ماء وباعه يطيب له الثمن

مطلب باع ضيعة وله أشجار في أخرى أغصانها متدلية في المبيعة

مطلب له شجرة تدلت أغصانها في دار انسان

مطلب اقتسما أرضا فصارت أغصان نصيب أحدهما متدلية في نصيب الآخر



الشفعة بالانخذ أي بأخذ الدار المشفوعة بالتراضي بان يسلمها المشتري برضاه أو بقضاء القاضي من غير أخذ وفائده أنه إذا مات الشفيع بعد الطلبين قبل التسليم أو الحكم لا تورث عنه اه قال في مجمع الانهر وحاصله أنه عاكف العقار المشفوع باحدا من اماليه إذا سلمها المشتري برضاه أو بحكم الحاكم من غير أخذ اه والله تعالى أعلم **سئل** عن شفيع وائب وأشهدتم آخر طلب الخصومة شهرا فأكثر هل تبطل شفيعته فالجواب نعم إذا أخره بعد الطلبين شهرا بلا عذر شرعي بطلت شفيعته وعليه مشي في المجلة وهو قول محمد رحمه الله تعالى قال في المجمع الفتوى اليوم على أنه إذا أخر شهر راي في بلا عذر سقطت الشفعة تغير أحوال الناس في قصد الاضرار بالغير وفي المحيط والخالصة ومنية المفتي ومختارات النوازل والفتوى على قول محمد اه والله تعالى أعلم **سئل** عن الشفيع اذا وجد بالشفوع عيبا فهل له الرد به على المشتري فيكون كالمشتري في البيع فالجواب قال في الهندية نعم لا عن مجمع الانهر وصفتها أن لاخذها بمنزلة شراء مبدأ حتى يثبت بها ما يثبت بالشراء نحو الرد بخيار الرؤية والعيب اه والله تعالى أعلم **سئل** عن الشفيع اذا قال أخذ نصفها هل يكون تسليما في الشفعة فتبطل شفيعته به فالجواب ما في المجمع ولا يجعل يعني أبي يوسف قوله أخذ نصفها تسليما وخالفه محمد قال شارحه وفي المحيط الاصح قول محمد اه ومثله في غرر الافكار وشرحه وفي الخاتمة قال للمشتري سلمى نصفها فأبى المشتري لا تبطل شفيعته في الصحيح لأن طلب تسليم النصف لا يكون تسليما اه يعني اسقاطا للباقي كما في رد المحتار **سئل** فان قلت صرح العلائي في الدر المختار بأن أحد الشرطين لطلب النصف بناء على أنه يستحقه فقط بطات شفيعته اذ شرط صحته أن يطلب الكل كما بسطه الزيلعي وهذا ظاهره ينافي ما سبق عن المجمع **سئل** فان أجاب المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى بان المراد بالطلب هنا طاب الموائمة والشهادة وما قدمناه آنفا عن المجمع محمول على ما اذا طلب أخذ النصف بعد هذا فلا منافاة اه والله تعالى أعلم **سئل** هل يشترط لصحة القضاء بالشفعة احضار الشفيع الثمن وقت الدعوى فالجواب لا يشترط ذلك قال في الكنتز ولا يلزم الشفيع احضار الثمن وقت الدعوى فتجوز له المنازعة وان لم يحضره الى مجلس القاضي وعن محمد لا يقضى له بها حتى يحضر الثمن وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة احتراز عن قوى الثمن وجه الظاهر انه لا يجب عليه الا بعد القضاء لانه قبل القضاء غير واجب فلا يطلب به بل انما يلزم الشفيع احضار الثمن بعد القضاء أي بعد قضاء القاضي بالشفعة اه مع مزيد من شارحه للعين زاد في الدر المختار وللمشتري حبس الدار ليقبض ثمنه اه والله تعالى أعلم **سئل** عن الوكيل بالشراء اذا اشتري وقبض المبيع وسلمه الى موكله فلما علم الشفيع أن الوكيل وطلب منه الشفعة هل يصح طلبها منه فالجواب لا يصح والحالة هذه ففي الوولو الجية حسب ما نقله في رد المحتار مانصه الوكيل بشراء الدار اذا اشتري وقبض فطلب الشفيع الشفعة منه ان لم يسلم الوكيل الدار الى الموكل صح وان سلم لا يصح الطلب وتبطل شفيعته هو المختار اه قال في الرد ومثله في التتارخانية والقنية ولعل وجه البطلان ان الوكيل بعد التسليم لم يبق خصما وانما الخصم هو الموكل فصار مؤخر الطلب بطلبه من غير خصم مع القدرة على الطلب من الخصم اه والله تعالى أعلم **سئل** ما قولكم في دار الوقف اذا بيعت هل تثبت فيها الشفعة للمالك الموصى لها فاجبت **سئل** لا شفعة فيها قال في التنوير وشرحه لا ملائ ولا شفعة في الوقف ولا اه والله تعالى أعلم **سئل** عن أخير بالبيع وبقى في مجلس علمه بالبيع قدر ربع ساعة ثم وائب بالشفعة قبل قيامه من ذلك المجلس هل تبطل شفيعته فالجواب أن في بطلانها بالناخير وهو في مجلس العلم بالبيع خلافاً لاولي القولين مرجح ولكن البطلان أرخ قال في الدر المختار وطلب الشفيع في مجلس علمه من مشتري أو رسوله أو عدل أو عدد بالبيع وان امتد المجلس كالخيرة هو الاصح دور وعليه المتون خلافاً لما في جواهر الفتاوى انه على الفور وعليه الفتوى اه قال في الرد قوله خلافاً لما في جواهر الفتاوى الخ أشار الى عدم اعتباره لمخالفته لظاهر المتون

مطلب آخر طاب الخصومة  
شهر اربعة الطلبين بطات

مطلب وجد الشفيع  
بالشفوع عيبا له الرد

مطلب لو شفيع في نصف  
المبيع هل تبطل شفيعته في  
الكل

مطلب لا يشترط لصحة  
القضاء بالشفعة احضار  
الثمن

مطلب في حكم طلب الشفيع  
الشفعة من وكيل الشراء

مطلب لا شفعة في الوقف  
ولاه

مطلب علم بالبيع فترأخى  
ثم شفيع وهو في المجلس قبل  
قيامه هل تبطل

ليكن هذا القول مناسباً لعمية طاب الموائمة والظاهر الحديث الآتي يعني قوله عليه السلام الشفعة لمن وائها أي طابها على وجه السرعة وظاهر الهداية اختياره ونسبه الى عامة المشايخ قال في التتارخانية وهو ظاهر الرواية حتى لو سكت هنية بغير عذر ولم يطلب أو تكلم بكلام لم يوجب بطلان شفيعته كما في الخاتمة والزيلعي وشرح المجمع اه وقوله وعليه الفتوى من كلام الجواهر وهذا يرجع صريح ومع كونه ظاهر الرواية فيقدم على ترجيح المتون بشيخهم على خلافه لانه ضمنى اه وقد قرعوا مسائل كثيرة على مامشي عليه في جواهر الفتاوى منها انه لو أخبر بكتاب والشفعة في أوله أو وسطه وقرأه الى آخره بطلت هداية ومنها أنه لو سمع وقت الخطبة فطلب بعد الصلاة أن يثبت يسمع الخطبة لا تبطل والافقية اختلافاً للمشايخ ولو أخبر في التطوع فجعله أربعا أو ستم فاختار أن تبطل لأن أتم ما بعد الظهر أربعاً في الصحيح ولو ستم تبطل ولا تبطل أن أتم القباية أربعا وسلامه على غير المشتري بطلها ولو علمه لا كالموسع أو جدل أو شمت عاطسا أو حوقل تتارخانية أي على رواية اعتبار المجلس كفاية وشره لامية اه والله تعالى أعلم **سئل** عن علم بالبيع دون الثمن فلم يطلب هل لا تبطل شفيعته فاجبت **سئل** بانها لا تبطل حتى يعلم الثمن كافي الهندية والخاتمة وغيرها وبعبارة الخاتمة أخبره فسكت قالوا لا تبطل ما لم يعلم المشتري والثمن كالموسع اذا استقرت ثم علمت أن أباهاز وجهه من فلان صح ردها اه قال في الرد به أن في المصنف التمر ناشي في فتاويه فليحفظ اه والله تعالى أعلم **سئل** فيمن ترك طاب الاشهاد مع تمكنه منه هل تبطل شفيعته فالجواب أنه مهم ما يمكن من طاب الاشهاد على البائع ان كان المبيع في يده أو على المشتري لو كان قد قبضه أو عند العقار المبيع ولم يشهد بطات شفيعته فلو أضر به ودعى الى المحكمة ابتداء وطلب عنه د القاضي بطات حتى قالوا لو كان الشفيع في طريق الحج فطلب طاب الموائمة ويجوز عن طلب الاشهاد يوكل وكيلابه ان وجدوا لا يرسل رسولا أو كتابا ان أمكن فان لم يفعل ذلك مع امكان ما ذكر بطات شفيعته وذلك كله منه م حرصا على طلب الاشهاد ولا ما يانه متى أضر به عنه مع امكانه بطلت شفيعته والطالب عند القاضي متأخر عن الطلبين أي طاب الموائمة والاشهاد فاذا قدمه عليه ما وعلى أحد هما بطات شفيعته وليس في هذا اختلاف بين أئمتنا فيما علمت ولو قال المشتري انه لم يطلب الشفعة حين اقضى وقال الشفيع طلبت كان القول قول المشتري يحلف بالله أنه لم يطلب حين لقيه صرح به في مخ العقار نقلا عن الخاتمة أفاده في الخيرية والله تعالى أعلم **سئل** عن شفيع شفيع بالجوار فأنكر المشتري أن تكون تلك الدار التي يريد الشفعة بها ملكا له فأبى الشفيع بشاهدين شهدا بانها له هل يكفي ذلك في ثبوت الملك له في الحال فالجواب أنه لا يكفي ذلك بل لا بد أن يقولوا أنها ملك هذا الشفيع قبل أن يشتري هذا المشتري هذا العقار وهي له الى الساعة ولم يعلم أنها خرجت عن ملكه فلو قال انها لهذا الجار لا يكفي كما في المحيط أفاده في الرد نقلا عن القهستاني والله تعالى أعلم **سئل** فيمن ادعى الشفعة بجوار دار له فيها أسهم فأنكر المشتري أن يكون له فيها شيء فكلف الشفيع بانيات ملك الاسهم في الدار المجاورة التي يريد أن يشفيع بها فاقى بحجة تتضمن اقرار اناس معلومين باسمه مدودة للشفيع في الدار المذكورة هل يكون له بذلك الشفعة فاجبت **سئل** بانها لا شفعة له بذلك لان الاقرار بحجة قاصرة لا تمتد الى المقرين المذكورين الى المشتري فلا يفيد هذا الاقرار في حق هذا المشتري قال المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى رأيت بخط شيخ مشايخنا مناديا على عن جواهر الفتاوى ما حاصله أقرب دار لا تخو وسلمه اتم بيعت دار بجنهم الاشفعة لاقره في قول أبي حنيفة ومحمد خلافاً لابي يوسف اه أي لان الاقرار بحجة قاصرة ومقتضاه ان لا شفعة للمقر أيضا وما أخذ به باقره تأمل اه كلام المحقق ابن عابدين وفي طرحة حواشيه معزياله مانصه وفي المنتقى عن أبي يوسف رجل في يده دار فقال الشفيع بعد بيع الدار التي فيها الشفعة دارى هذه لفلان وقد بعته مانصه منذ سنة وقال هذا في وقت يدر على أخذ الشفعة لوطيل نفسه قال لا شفعة له ولا

مطلب علم بالبيع دون الثمن  
ولم يطلب لا تبطل شفيعته

مطلب ترك طاب الاشهاد  
مع التمكن بطات شفيعته

مطلب لا بد في الشهادة بملاك  
الدار للشفيع أن يقولوا انها  
ملك هذا الشفيع الخ

مطلب أنكر المشتري عليه  
ملك الشفيع للدار فاقى  
الشفيع بشهادة على اقرار  
أناس له بالملك لا تكون له  
الشفعة



للقوله تارخانية اه وفي الهندية دار في رجل اقراها لا خرفيت بجنهار فطاب المقر له الشفعة فلا  
شفعة له حتى يقيم الدية ان الدار داره كذا في محيط السرخسي اه وقد وقعت هذه الحادثة في محروسة  
نفس طرابلس على يد القاضي محمد سالم أفندي وهو الذي سألني عنها فكم تقتضي هذه الفتوى على مدعي  
الشفعة فامتد على غيظ واتخذ في عدو وصار يطيل اسانه في شأني في كل مجلس ولم تأبله الا بتولي  
حسبي الله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم والله ربي سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
حيث قال ما ترك الحق لعمري من صديق وقوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم  
ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما ينادي على هذا الساخط بعدم الايمان أو بضعفه  
نسأل الله تعالى السلامة والله تعالى أعلم **سئلت** في دار مشتركة بين جماعة باع أحدهم نصيبه منها  
بثمن معلوم مع صرة فلوس أشير اليها وقت العقد وجعل قدرها وبعد ان قبضها المشتري فترقت على  
الحاضرين في المجلس فأراد أحد الشركاء الشفعة على المشتري فهل ليس له ذلك **فالجواب** ليس له ذلك  
لان الثمن معلوم حين العقد ومجهول حين الشفعة وجهالة الثمن تمنع الشفعة كذا في الدرر وغيره من  
المعتبرات والله تعالى أعلم **سئلت** في غائب سمع بالبيع وعلم المشتري والثمن وطاب طاب الموائمة وعجز  
عن طلب الاشهاد حيث لم يكن معه أحد من المتبايعين ولا المبيع ولم يجد وكيفية ذلك ولا رسولا ولم  
يتكلم من ارسال كتاب فهل لا تبطل شفعته لانه مذكور **فالجواب** نعم هو مذكور فلا تبطل شفعته  
كافي الخاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** عن ثلاثة مشتركين في عقار فباع أحدهم منابه لأحد  
شريكه وسكت الشريك الآخر ولم يطالب بطلان شفعته وللمعقار جاز شفعه على المشتري الشريك فهل  
ليس له شفعة والحالة هذه **فالجواب** ليس شفعة والحالة هذه قال في التنقيح لو كانت دار مشتركة  
بين ثلاثة فباع أحدهم حصته منها من أحد شركائه فاشترها منه لنفسه بالاصالة أو لغيره بالوكالة  
فطاب الشريك الثالث الشفعة تقسم بينه وبين ذلك الشريك المشتري لنفسه أو لغيره ولو كان الثالث  
جارا فقط فلا شفعة له لان المشتري خليف فيقدم على الجار وفي القنية اشترى الجار دارا وله جار آخر فطاب  
الشفعة وكذا المشتري فهي بينهما انصفين لانهم اشفعوا ان قال ابن الشحنة فقوله وكذا المشتري أي اذا طلب  
ولم يسلم للشفيع الاخر وعلى هذا الوجه ثالث قسم أن لا نأثر رابع فأرباعا ثم نقل عن الظهيرية لوسلم  
المشتري كله للجار كان نصفه الله بالشفعة والنصف بالثمن اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن له عقار  
فأراد بيعه فأسقط الجار شفعته فيه قبل البيع فهل تسقط **فالجواب** لا تسقط بالاسقاط قبل البيع قال  
في مخ الغفار ويبطأه اسلمها بعد البيع فقط بخلاف تسليمها قبله لان اسقاط الحق قبل وجوبه لا يصح  
وبعد تسقط بالاسقاط علم بالسقوط أو لم يعلم لانه لا يذبح بالجهل بالاحكام في دار الاسلام اه  
**سئلت** في مشتري أو غرس في العقار الذي اشتراه ثم شفع عليه الشريك أو الجار هل يأخذ  
الشفيع بالثمن وبقيمة البناء **فالجواب** نعم قال في المخ وبأخذ الشفيع بالثمن وقيمة البناء والغرس  
مقولة عن لو بنى المشتري وغرس أو يكلف الشفيع المشتري قلعهما أي البناء والغرس اه قال في الدرر  
وعن الثاني ان شاء أخذ بالثمن وقيمة البناء والغرس أو ترك وبه قال الشافعي ومالك اه وكتب عليه المحقق  
ابن عابدين قوله وعن الثاني الخ فلا يكاف المشتري القاع لانه ليس بعتد في البناء والغرس لثبوت ملكه فيه  
بالثمن فلا يعمل باحكام العدوان الذي هو القاع ط وقوله وقيمة البناء والغرس أي قائمين على الارض غير  
مقولة عن نهاية عن شرح الطحاوي اه وكتاب المجلة على قول الثاني فيكون هو المقول عليه للامر  
السلطاني بالعمل بما فيه والله تعالى أعلم **سئلت** عن سمع بالبيع والثمن والمشتري وسكت فلم يواجب  
بالشفعة هل تبطل شفعته **فالجواب** نعم تبطل شفعته بترك الموائمة قال في شرح المتنق وتبطل بترك  
طاب الموائمة بان لا يطالب في مجلس العلم بالبيع أو ترك طاب التقدير عند عقار أو ذي بدلا لاشهاد عند

مطلب في البيع بثمان معلوم  
مع صرة أشير اليها

مطلب في غائب سمع  
بالبيع وعلم المشتري والثمن  
وطاب طاب الموائمة وعجز  
عن طلب الاشهاد حيث لم يكن  
معه أحد من المتبايعين ولا  
المبيع ولم يجد وكيفية ذلك  
ولا رسولا ولم يتكلم من  
ارسل كتاب فهل لا تبطل  
شفعته لانه مذكور

مطلب اذا كان المشتري  
خليف طاب فلا شفعة للجار عليه

مطلب لا تسقط الشفعة  
بالسقاط قبل البيع

مطلب في مشتري أو  
غرس ثم شفع عليه شريك  
أو جار

مطلب تبطل الشفعة بترك  
الموائمة

طاب الموائمة لانه غير لازم اه قال في التنقيح واعلم ان الشفيع بطاب ثلاث مرات الاولى حين علمه  
بالبيع فوراً ويسمى طاب موائمة أي مبادرة حتى لو أخره بطاب شفعته والاشهاد فيه ليس بلازم كافي  
الهداية وغيرهما في الدرر وهو كذا أو ضحه في الشريعة لالية نعم يشهد فيه مخافة الجود قال  
القهاء سألني يجب الطاب وان لم يكن عنده أحد كذا لا تسقط الشفعة ديانة وليتمكن من الحلف عند الحاجة كما  
في النهاية ولا يشترط الاشهاد فيه حتى يدنو لوصدقه المشتري كافي الاختيار وغيره والمرة الثانية أن يطالبها  
عند البائع لو العقار في يده أو عند المشتري مطلقاً وعند العقار ويسمى طاب اشهاد وطاب تقرير وليس له  
مدة خاصة بل بقدر ما يتمكن من الاشهاد عند حضرة أحد هذه الثلاثة وظاهر كلامهم أن الاشهاد هنا  
شرط لكن قال في الخاتمة انما سمي الثاني طلب اشهاد لانه لا يكون الاشهاد شرطاً بل ليمكنه اثبات الطاب عند  
بحود الخصم ووجه ظاهر نعم الاشهاد عند أحد هؤلاء لو وجد عند طاب الموائمة كفاء وقام مقام الطلبين  
كأذكر العلائي والمرة الثالثة ان يطالب عند القاضي ويسمى طاب عليك وخصوصية وهل له مدة تبطل  
بالتأخير عنها فيه خلاف يأتي قريباً وهذا الطاب انما يشترط حيث لم يسلم له المشتري رضاه لقوله في  
التنوير وتستقر بالاشهاد وذلك بالاخذ بالتراضي أو بقضاء القاضي وهما هنا فائدة ينبغي التنبيه عليها وهي  
ما في الخاتمة اذا سمع الشفيع ببيع الدار فسكت قالوا لا تبطل شفعته ما لم يعلم المشتري والثمن كما انكر اذا  
استقرت فسكتت ثم علمت أن الابن زوجهما من فلان صهر ردها اه كلام التنقيح والله تعالى أعلم  
**سئلت** في الشفيع اذا ساءم الحصص المبيعة من المشتري هل تبطل شفعته **فالجواب** ان هذا  
السؤال رفع الى حامد أفندي فاجاب عنه بما نصه نعم تبطل بالمساومة ببيعاً أو اجارة كذا ذكره في المتنق اه  
وكتب ابن عابدين قوله ان استأجرها أو ساومها أي بعهده علمه بالبيع كافي المعراج ونقل عن التارخانية  
ما نصه اشترى دارا ساوم الشفيع داره وقد أشهد على طابه فهو على شفعته اه فيه ذائقه قوله ثم انها  
تبطل بالمساومة فيكون معناه انها تبطل قبل الاشهاد ويؤيده قوله ثم انها تستقر بالاشهاد فلا تبطل  
بعده بالسكوت الا أن يسقطها باسائه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أحد الشفعاء اذا أسقط حقه  
في الشفعة فهل لباقيهم أخذ المشفوع كاملاً **فالجواب** نعم قال في الدرر أسقط بعضهم حقه من الشفعة  
بعده القضاء ولو قبله فلن يبق أخذ الكل لزال المزاج لانه بالقضاء قطع حق كل واحد منهم في نصيب  
الاخر زياحي اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن اشترى حصصاً في عقار فقام عليه شفيع فتقابل  
المشتري مع البائع المبيع بقصد ابطال حق الشفيع فهل لا تبطل شفعته بالاقالة **فالجواب** لا تبطل  
شفعته بالاقالة قال في الخيرية الاقالة لا تمنع الاخذ بالشفعة لانها بيع في حق الشفيع فيما أخذها بعد الاقالة  
بالشفعة وقد صرح حواجيبنا في باب الاقالة أن المبيع لو كان عقاراً فسلم الشفيع الشفعة ثم تقابل لا يرضى له  
بالشفعة لكونه ابيعاً جديداً في حقه كأنه اشتراه منه الحاصل أن الاقالة توجب للشفيع حق الاخذ  
بالشفعة عند أبي حنيفة رجه الله تعالى فكيف تبطل حقه فشفعته ثابتة في المبيع مهما بالاشبهة حيث  
توفرت شرائط الطاب اه **سئلت** عن يقيم لأول له بيع عقار له فيه حق الشفعة هل له الاخذ  
بالشفعة عند بلوغه ولا يمنع عدم المبادرة في حال صغره **فالجواب** ان الصبي اذا لم يكن له أب ولا جدة  
ولا وصي فهو على شفعته الى أن يبلغ فاذا بلغ فله الشفعة واذا نصب القاضي له وصياً فله الاخذ بالشفعة  
له قبل بلوغه أفاده في الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن قام بالشفعة على مشتري عقار فاجابه  
المدعي عليه بانكار الشراء فبرهن عليه الشفيع فانكار الاخر طاب الشفعة فهل يكون القول قوله بيمينه  
ولا يبعد متناقضاً **فالجواب** نعم يكون القول قوله بيمينه ولا يبعد متناقضاً قال الطهطاوي بعد قول  
الدرر وهذا اذا لم يذكر المشتري الخ مانصه ظاهره انه اذا أنكر طلبه الشفعة وقد كان أنكر الشراء فاقاه

مطلب في بطلان الشفعة  
بالمساومة

مطلب في اسقاط بعض  
الشفعاء حقه من الشفعة

مطلب لا تبطل الشفعة  
بالاقالة

مطلب اذا لم يكن للصبي ولي  
فهو على شفعته اذا بلغ

مطلب أنكر المشتري عليه  
الشراء فثبتت الشفعة  
فادعى انه لم يطالبها



عليه البرهان به أو يجزئه فطلب عينه فكل أن يكون القول قوله ولا يمتد مقاضا ويحترق اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن دار بسكة غير نافذة بيعت ولها جار ملاصق طاب الشفعة وأخر من أهل السكة داره في نهاية السكة يطلب الشفعة أيضا هل يختص به الملاصق أو يشترك هو والاخر لانهما شريكان في المذافع **الجواب** انه ما يشتركان لان حق الملاصق مؤخر عن الشريك في حق البيع وهما فيه سواء اذا اطلق في مشتركة أفاده الحق الرمي والله تعالى أعلم **سئلت** عن ورثة أحدهم غائب باع بعضهم حصته حال غيابه ثم حضر الغائب فسمع فبادر بالطلب فهل له ذلك **الجواب** نعم له ذلك كافي تنقيح الحامدية نقلا عن الخيرية وهذا نص عارته اذا حضر الغائب وطلب مستوفيا شر وط الطلب يحكم له بحقه حيث لم يوجد منه مسقط له اه قال ولو كان الخليط في البيع غائبا يقضي بالشفعة للخليط في حقه ان طلب لان الغائب يحتمل ان لا يطلب فلا يؤخر حق الحاضر بالشك ثم اذا حضر وطلب الشفعة قضى له بها كافي المخ عن شرح الجمع والله تعالى أعلم **سئلت** عن الصبي اذا كان له ولي من أب أو وصي ولم يطلب الشفعة للصبي فيما له فيه حق الشفعة من المقار فهل تبطل شفعته حينئذ **الجواب** نعم فاجبت بحكم باقي أحكام الصغار للامام الاستروشي وهذا نصه ثم اذا وجبت الشفعة للصغير فالذي يقوم بالطلب بالاخذ من قام مقامه شرعا في استثناء حقوقه وهو أبوه ثم وصي أبيه ثم جدته ثم وصي الجدته ثم وصي نصبه القاضي فان لم يكن له أحد من هؤلاء فهو على شفعته اذا أدرك فاذا أدرك وقد ثبت له خيار البلوغ والشفعة فاختار رد النكاح أو طاب الشفعة فابهم ما كان أولا يجوز ويطلب الثاني والحيطة في ذلك أن يقول طابهما الشفعة والخيار فاذا كان له أحد من هؤلاء فترك الشفعة مع الامكان بطأت حتى لو باع الصغير لا يكون له حق الاخذ وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا تبطل الشفعة وعلى هذا الخلاف تسام الشفعة اذا سلم الاب أو الوصي ومن عمنها ما شفعة الصغير صح تساميه عند أبي حنيفة وأبي يوسف حتى لو باع الصغير لا يكون له اخذها بالشفعة وتسليم الاب والوصي شفعة الصبي صح عند أبي حنيفة سواء كان في مجلس القضاء أو في غير مجلس القضاء بخلاف تسليم الوكيل في غير مجلس القضاء عند أبي حنيفة اه وقد أفنى شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى بقول الامام وأبي يوسف رحمه الله تعالى يبطلانها بسكون الوصي بلا عذر في مجلس علمه بالبيع والله تعالى أعلم **سئلت** عن ذهب الى القاضي بعد الموائمة للخصومة ولم يذ كر طلب اخذها كان المشفوع فيه من يد المشتري وقت الدعوى فهل يلزمه أن يطلب من القاضي أن يأمر المشتري بتسليمها **الجواب** نعم يلزمه ذلك كافي الفتاوى الهدية فانه قال فيها اللازم أن يطلب من القاضي أن يأمر المشتري بتسليم الدار المشفوعة له ذكر ذلك في أوائل الجزء السادس والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشتري أرضا فبني فيها مسجدا أو وقفها لها شفعة هل له الاخذ بالشفعة وهدم المسجد وبطل الوقت **الجواب** نعم قال الكفوي سئل عن اشتري أرضا فبني فيها مسجدا أو وقفها لها شفعة هل له الاخذ بالشفعة وهدم المسجد أجاب نعم له الاخذ وبؤمر الباني بالهدم ابن نجيم في الشفعة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشتري دارا بثمن غال كألف دينار ودفع ثوب قيمته عشرة بدأي بمقابلته الثمن فبطلت الشفعة بمسمى من الثمن أو بدفع من الثوب **الجواب** نعم بان الشفعة تكون بمسمى من الثمن دون الثوب قال في الدرر أو شري أي الدار بثمن غال كألف مثلا ودفع ثوب قيمته عشرة بدأي بمقابلته الثمن فالشفعة بالثمن لا بالثوب اه والله تعالى أعلم **سئلت** موقعا في الشفعة والمشتري اذا اختلف في الثمن فقال المشتري بألف وقال الشفيع بخمس مائة وأدام كل بينة على ماله فأي البينتين تقدم **الجواب** أن بينة الشفيع أحق بالتقدم كما أجاب بذلك في التنقيح ونقل عن العلائي شارح التنوير ما نصه وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن والدار مقبوضة والثمن منقود صدق المشتري بيمينه لانه منكر ولا يتحققان وان برهنا فالشفيع أحق لان بينته ملزمة

مطاب دار في سكة غير نافذة لها جار ملاصق وأخر داره في نهاية السكة الخ  
مطلب اذا حضر الغائب فهو على شفعته ما لم يوجد منه مسقط

مطلب في صبي له ولي ولم يطلب الخ

مطلب ذهب للقاضي بعد الموائمة للخصومة الخ

مطلب اشتري أرضا فبني فيها مسجدا الخ

مطلب اشتري بدراهم ودفع ثوبا مثله فهل الشفعة بالمسمى أو بالدفع

مطلب في اختلاف الشفيع والمشتري في الثمن

مطلب قول لا بينة ملزمة أي للمشتري بخلاف بينة المشتري لان الشفيع مخير والبيات لا لازم فالأخذ بيمينته أولى اه من الراد

ملزمة اه قال المنقح ولعل فائدة التقييد بنقد الثمن كونه اختلافا مع المشتري اذ لو كان غير منقود يكون الاختلاف مع البائع ولم يظهر لي فائدة التقييد بكون الدار مقبوضة والمتون خالية عن القيدين اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن معنوه مهمل لا ولي له وقد بيع عقاره وجاره فاستحق الشفعة فهل للقاضي أن ينصب عليه وصيا يشفع له **الجواب** نعم له ذلك كالصبي المهمل فقد نقل الكفوي أن للامام والقاضي أن ينصب للصبيان من يطلب لهم الشفعة وفي الهدية أن المعنوه كالصبي ومثله في شرح العيني على الكنز والله تعالى أعلم **سئلت** عن الشفيع اذا أخبر أن الثمن ألف فسلم ثم أخبر أنه خمسة مائة فطلب الشفعة فهل له ذلك **الجواب** نعم قال في التنوير قيل للشفيع انما بيعت بألف فسلم ثم ظهر أن ما بيعت بألف أو بغير أو شعير وقيمة ألف أو أكثر فله الشفعة اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل للقاضي سؤال المذعي عن موضع الدار منه لا وحدها **الجواب** نعم يسأله عن ذلك قال في التنوير لا يسأل القاضي يسأل أولا المذعي قبل أن يقبل على المذعي عليه عن موضع الدار من المصير وحدودها فاذا بين ذلك سأل عن قبض المشتري الدار وعدمه فاذا بين سأل عن سبب شفعته وحدود ما يشفع به فاذا بين ولم يكن محبوبا بغيره سأل متى علم وكيف منع حين علم فاذا بين سأل عن طلب التقرير كيف كان وعند من أشهد وهل كان الذي أشهد عنده أقرب أم لا فاذا بين ذلك كله ولم يخل بشئ في شروطه تمت دعواه وأقبل القاضي على المذعي عليه فسأله عن مال كية الشفيع لما يشفع به الخ اه والله تعالى أعلم **سئلت** اذا كان الشراء بفن فاحش فسلم الاب أو الوصي الشفعة هل تسقط شفعة الصبي بذلك **الجواب** انها لا تسقط بذلك في الاصح فقد كتب سيدي حسن الشرنبلالي على قول الدرر صرح للاب والوصي تسليمها مانصه هذا اذا بيعت بمثل قيمتها وان بيعت بأكثر منها بما لا يتغاب الناس في مثله قيل جاز التسليم بالاجماع وقيل لا يجوز التسليم بالاجماع وهو الاصح كافي التبيين وفي البرهان وهذا اذا بيعت بمثل قيمتها فان بيعت بفن فاحش قيل يجوز التسليم لانه محض نظر وقيل لا يصح بالاتفاق وهو الاصح لا يلائمك الاخذ فلا يملك التسليم كالاجنبي اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الشفيع اذا أبرأ المشتري ابراء عاما ولم يعلم الشفيع أنه اشتري ماله فيه حق الشفعة هل تبطل شفعته **الجواب** نعم قال في الاشياء ابراء الامام من الشفيع يبطلها قضاء مطلقا ولا يبطلها اديانة لم يعلم بها اه والله تعالى أعلم **سئلت** فمن له دعوى في رقبه الدار وشفعة فيها ما اذا صنع حتى لا يضيع حقه **الجواب** قال في الاشياء له دعوى في رقبه الدار وشفعة فيها بقول هذه الدار داري وأنا أدعيها فان وصلت الى والا فان على شفعتي فيها اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيما لو كان للدار المشفوع فيها شرك وجار فسمع الجار بالبيع وعلم الثمن والمشتري ولم يوافق الشفيع وطالب الشريك ثم سلم فقام الجار يطالبه فهل له ذلك **الجواب** ليس له ذلك قال الحوي في حواشي الاشياء نقلا عن القنية ولو كان للبيع شرك وجار فسمع البيع فطلب الشريك وسكت الجار ثم سلم الشريك فلا شفعة للجار لتركه طلب الموائمة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل يملك دارا بالارث من أبيه وهو لا يعلم بها بيعت دار بجنتها او علم بالبيع والثمن والمشتري ولم يوافق الشفيع ثم علم ان تلك الدار له مورثة عن أبيه فبادر بالشفعة فهل تسقط شفعته ولا يعذر بالجهل **الجواب** نعم قال في الخانية تبطل شفعته لان شرط تأكد الشفعة طلب الموائمة عند العلم بالبيع فاذا لم يطلب والجهل ليس بعذر فلا تبقى له الشفعة اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في رجل اشتري دارا وقال الشفيع اشتريتها بنفسي فسلم الشفيع الشفعة أو سكت ثم تحقق انه اشتراها لغيره فطلب الشفعة فهل له ذلك **الجواب** نعم له ذلك كافي الخانية وهذه عبارة رجل اشتري دارا وقال للشفيع اشتريتها بنفسي فسلم الشفيع أو سكت ثم ظهر انه اشتراها لغيره قال رحمه الله تعالى تبطل شفعته وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تبطل وعابه التنوير اه والله تعالى أعلم **سئلت**

مطلب المعنوه كالصبي في الشفعة

مطلب قيل له ان الثمن ألف فترك ثم ظهر أن الثمن أقل فله الشفعة

مطلب للقاضي سؤال المذعي عن موضع الدار من المصير وحدودها

مطلب اذا كان الشراء بفن فاحش فسلم الاب الخ

مطلب ابراء العام من الشفيع مسقط لها قضاء

مطلب اذا كان له دعوى في رقبه الدار وفي الشفعة ماذا يصنع

مطلب للدار شرك يملك وجار الخ

مطلب له دار بالارث وهو لا يعلم بها بيعت دار بصلتها فسكت بطأت

مطلب قال المشتري اشتريتها لنفسي فسلم الشفيع ثم ظهر أنه أخذها لغيره فله الشفعة







الشفيع من ابن عابدين اه معزى بالدر والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل اشترى دارين من رجل واحد في طريق غير نافذة صفقة واحدة فطلب الشفيع احدي الدارين فهل يكون له ذلك **الجواب** ما في الهندية من أنه ان طالب الشفعة بحكم الشركة في الطريق لا يأخذ البعض لانه تفريق الصفقة من غير ضرورة وان أراد الشفعة بحكم الجوار وجواره في هذا المنزل الذي يريد أخذه لا غير كان له ذلك اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع شفعة بمال هل تبطل شفعته **الجواب** نعم تبطل شفعته قال في التنوير ويطلبها ببيع شفعته بمال ولا يلزم المال اه مع مزيد من شرحه للعلائي ونقل ابن عابدين عن الذخيرة واذا وهبها أو باعها للانسان لا يكون تسليمه لان البيع لم يصادف محلا قال والاول أصح وعزاه للنهابة والله تعالى أعلم **سئلت** عن تسليم الوكيل الشفعة في غير مجلس القاضي هل لا يصح **الجواب** نعم لا يصح قال في جامع الفتاوى تسليم الوكيل الشفعة في غير مجلس الحكم لا يصح وان ادعى تسليمه في مجلس الحكم وأنكر الوكيل يحلف عندها خلافاً للمجلد لان تسليمه في مجلس الحكم صحيح عندهما اه والله تعالى أعلم **سئلت** عما لو برهن المشتري أن الشفيع آخر الطالب بعد سماعه زماناً بالضرورة وبرهن الشفيع أنه طالب كما علم فينبه من تقدم **الجواب** تقدم بينة الشفيع عند الامام وعندهما بينة المشتري كافي البرازية وفي الدر المختار ولو برهننا فينبه الشفيع أحق قال محشيه الشافعي لانها تثبت الاخذ والبيات للثبات اه معزى بالاطهطاوى والله تعالى أعلم **سئلت** اذا كان المبيع متعدياً كدارين وللشفيع اتصال باحدهما فقط هل له الشفعة في الملاقى فقط **الجواب** نعم قال في الدر المختار لو كانت دار الشفيع ملاصقة لبعض المبيع كان له الشفعة في الملاقى فقط قال محشيه معناه اذا كان المبيع متعدياً كدارين له جوار باحدهما كما ذكره الحموي وغيره قال وقد مناعن الاتفاق لو كان أحد الجارين ملاصقاً بالمبيع من جانب والاخر من ثلاث فهو ماسوا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن شفيع قال لا تخرب المبيع ان اشتريت هذه الدار فقد سلمت لك شفعة ما هل يصح هذا **الجواب** انه لا يصح نقل في الرد عن الخبير الرملي أن الشفيع اذا قال قبل البيع ان اشتريت فقد سلمته انه لا يصح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن دارين بيعتا صفقة واحدة والشفيع ملاصق لهما معا فهل له أخذ احدهما فقط **الجواب** ليس له ذلك بل يأخذهما معا ويتركهما معا لتفريق الصفقة وأما لو كان ملاصقاً لاحدهما فقط فقد أسلفنا أنه يأخذ الملاصقة فقط وقد نظم ذلك ابن وهبان فقال

وليس له تفريق دارين بيعتا \* ولو غير جار فالنفرق أجدر

قوله بيعتا أى صفقة واحدة وهو شفيعهما وقوله ولو غير جار أى لهما جيران لا أحدهما وقوله فالنفرق أجدر ترجيح للقول بان له أخذهما مجاوره فقط وهو قولهما وقول الامام آخر وعليه الفتوى كافي الرد والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز اسقاط الشفعة بالحيلة قبل ثبوتها **الجواب** نعم يجوز اسقاطها قبل الثبوت ولو طلب الشفيع عين المشتري انه ما فعل ذلك لاسقاط الشفعة لا يحلف لانه لو أقر به لا يلزمه وهذا المحمول على ما اذا لم يدع أن البيع كان تلجئة والافله التحليف كاحققة ابن عابدين في الرد وفي ابن وهبان وماضر اسقاط التحيل مسقطا \* وتحليفه في النكر لا شك أنك

أى لا بأس باسقاط الشفعة بالحيلة والمصدر مضاف الى فاعله والمفعول محذوف أى الشفعة وفاعل ضم المصدر ومفعوله قوله مسقطا لا محذوف كافي الرد أيضاً والله تعالى أعلم **سئلت** عن شفيع طالب الشفعة طالب موأينة واشهاد وقيل أن يقتضى له القاضي بالشفعة باع الدار التي شفع بها فهل تبطل شفعته **الجواب** نعم تبطل شفعته قال في الدر المختار ويطلبها ببيع ما يشفع به قبل القضاء بالشفعة مطلقاً على بيعها أم لا وكذا الوجه على ما يشفع به مسجد أو مقبرة أو وقتاً مسجلاً اه قال محشيه ينبغي

مطلب اشترى دارين من رجل صفقة الخ

مطلب تبطل الشفعة ببيعها

مطلب لا يصح تسليم الوكيل الشفعة في غير مجلس القاضي

مطلب برهن المشتري أن الشفيع آخر الطالب وخالفه الشفيع

مطلب تعدد المبيع والمشتري اتصال باحدهما

مطلب قال ان اشتريت هذا فقد سلمت لك الشفعة لا يصح

مطلب بيعت دارين والشفيع ملاصق لهما

مطلب يجوز التحيل لاسقاط الشفعة قبل ثبوتها

مطلب بعد الطلبين باع الدار التي بها الشفعة بطات

على القول بان زوم الوقت بمجرد القول أن تسقط به وان لم يسجل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن بيع عقار بعقار هل يوجب الشفعة للشريك والجار **الجواب** نعم يوجبها قال في الدر المختار وفي الشراء بمثل يأخذ بمثله وفي القمي بالقيمة ففي بيع عقار بعقار يأخذ كل من العقارين بقيمة الآخر وفي الشراء بمثل مؤجل يأخذ بمثل الحال أو طلب الشفعة في الحال وأخذ به الاجل ولا يتجهل ما على المشتري لو أخذ بمثل ولو سكت عنه فلم يطلب في الحال وصبر حتى يطلب عند حلول الاجل بطات شفعته خلافاً لابن يوسف اه قال محشيه ثم ان أخذ بمثل حال من البائع سقط الثمن عن المشتري وان أخذ من المشتري رجوع البائع على المشتري بمثل مؤجل كما كان اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يلزم الشفيع في دعوى الشفعة عند القاضي أن يطلب تسليم المشفوع من المشتري **الجواب** نعم قال في الوقائع المصرية يلزم الشفيع عند دعواه الشفعة بمجلس القاضي أن يطلب من القاضي أن يأمر المشتري بتسليم المشفوع له اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في قول الفقهاء في كتاب الشفعة وتسقط بالشهادة امامه اه **الجواب** قال المحقق ابن عابدين قوله وتسقط بالشهادة أى بالطلب الثاني وهو طلب التقرير بالمعنى أنه اذا أشهد عليه لا تبطل به بذلك بالسكوت الا أن يسقطها باسائه أو يهجر عن ايضاً الثمن فيبطل القاضي شفعته ولا بد من طلب الموائبة لانها حق ضعيف يبطل بالأعراض فلا بد من الطلب والاشهاد اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أقر ببيع داره وكذبه المشتري هل للشفيع حق الشفعة على البائع مؤخذاً له باقراره **الجواب** نعم قال أبو السعود حتى لو أقر بالبيع أخذها الشفيع ولو كذبه المشتري لثبوت البيع باقراره وان لم يثبت ذلك المشتري لا نكراه اه معزى بالحموي **سئلت** عن المشتري اذا انتفع بقوله ما اشتراه من العقار سنين ثم قام عليه الجار وأخذ بالشفعة قضاء القاضي أو بالتراضي هل يضمن الغلة التي انتفع بها **الجواب** لا يضمنها قال أبو السعود وفي حواشيه على من لا مسكين فلو كان المبيع كرمافاً كل المشتري عشرة سنين فإنه لا يضمن ولا يطرح عن الشفيع شيء من الثمن ما أكل اذا حدث الثمار بعد قبض المشتري لان الملك ثابت له حتى لو آجره نطيب له الاجرة اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أقر بالشراء من فلان وفلان غائب هل للشفيع أخذ المبيع من يد المشتري بغية البائع **الجواب** نعم له أخذه بالشفعة قال في الوهبانية

وذا البيع ان يشهد وغاب من اشترى \* أقر فبطلها الى حين يحضر

قال سيدي حسن في شرحه المسألة من اختلاف الفقهاء للطحاوى أقر رجل بشراء دار في يده فالشفيع أخذها بغية البائع فان حضر ووجد المبيع أخذها وبطلت الشفعة اذ لم تكن بينة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وائب بطاب الشفعة ونراخي عن طاب الاشهاد في بات به عقبه بلاعذر شرعي فهل تبطل شفعته والحالة هذه **الجواب** نعم تبطل شفعته والحالة هذه قال في جامع الفتاوى بعد كلام ولو طاب طلب الموائبة ثم طوق بركتين ثم طاب طاب الاشهاد بطات شفعته قال وهاتان المسألتان تدلان على أن طاب الاشهاد عقيب طلب الموائبة بغير تأخير لازم اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل تثبت الشفعة للعميل بداره التي ورثها من أبيه **الجواب** نعم تثبت له بها اذا وضعت أمه لاقول من ستة أشهر منذ البيع قال في جامع الفتاوى تثبت الشفعة للعميل بداره التي ورثها من أبيه فلو وضعت لاقول من ستة أشهر منذ البيع اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشترى داراً ولم يقبضها فبيعت بجنها دار هل يثبت له حق الشفعة **الجواب** في الهندية قال ولو اشترى داراً ولم يقبضها حتى بيعت بجنها دار أخرى فله الشفعة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن دار بسكة غير نافذة هل يختص بالشفعة فيها الملاصق أم لا **الجواب** انه لا يختص به الملاصق بل تثبت لجميع أهل السكة اه قال في الهندية سكة غير نافذة اذا بيعت دار فيها فله الشفعة لجميع أهل السكة اه والله تعالى أعلم

مطلب في بيع عقار بعقار وانه يوجب الشفعة

مطلب يلزم في دعوى الشفعة طلب التسليم

مطلب في معنى قولهم تسقط الشفعة بالاشهاد

مطلب أقر بالبيع لزيد وكذبه زيد الشفيع أخذها

مطلب انتفع المشتري بالغلة سنين ثم أخذها الجار بالشفعة

مطلب أقرب الشراء من فلان الغائب فالشفيع حق الشفعة

مطلب تراخي عن الاشهاد بلاعذر بطات شفعته

مطلب تثبت الشفعة للعميل

مطلب اشترى داراً وقبل قبضها بيعت دار بجنها دار الشفعة

مطلب دار في رفاق غير نافذة لا يختص بالشفعة الملاصق



سئلت متى يكون طاب الشفعة في بيع الفضولي عند البيع أو عند الاجازة فالحجواب أنه يعتبر وقت البيع عند الامام الاعظم خلافاً لمحمد فإنه يعتبر عنده وقت الاجازة كما في الهندية والله تعالى أعلم  
سئلت فممن اشترى سهواً من عقار مشاعاً ثم اشترى باقي الاسهم بمن معين فأراد الجار الاخذ بالشفعة فهل ليس له أن ياخذ الكل بل ما بيع أولاً فقط بمنه فالحجواب أن له اخذ السهم الذي بيع أولاً فقط دون الباقي الذي بيع ثانياً والمسألة في التنوير وشرح الملائي وقد أفتى بذلك أخونا الشيخ العباسي مفتي مصر في الحال كما في فتاوى الهـ دية والله تعالى أعلم  
سئلت ما قولكم عن اشترى منزلاً في سكة غير نافذة صنفقة واحدة فأراد الشفيع أن ياخذ أحدهما فقط فهل له ذلك فالحجواب أنه إن طاب الشفعة بحكم الشربة في الطريق لا ياخذ البعض لأنه يفرق الصنفقة من غير ضرورة وأن طابا بحكم الجوار وجواره في هذا المنزل الذي يريد أخذه لا غير كانه ذلك كذا في الهندية عن الخانية والله تعالى أعلم  
سئلت عن البائع والمشتري اذا اتفقا على البيع فرار من الشفيع فهل لا تبطل شفيعته فالحجواب أنها لا تبطل قال في الهندية فسخ البائع والمشتري العقد بينهما لا يبطل حق الشفعة اهـ من الهندية والله تعالى أعلم  
سئلت عن متفاوضين ورث أحدهما داراً من أبيه فبيعته دار بغيرها فاسم شريكه الآخر شفيعته فيها هل يصح فالحجواب ما في الهندية وهو هذا أنه وقد اسم أحد المتفاوضين شفيعته صاحبه بسبب دار له خاصة ورثها جازاً اهـ مغزياً لمحيط السر خسي والله تعالى أعلم

### كتاب القسمة

سئلت عن شريكين في دار انهم دمت أنقاضها وسقطت فأراد أحدهما قسمة الانقاض وأبى الآخر فهل يجبر الا بى فالحجواب أن الانقاض ان أمكن قسمتها بان لم تتحج الى كسر وشق قسمت بطالب أحدهما ويجبر الممتنع وما يحتاج الى الكسر لا يقسم الا بالتراضي والجدار القائمة لانهم لا ياتوا براضى أفاده قارى الهندية رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم  
سئلت قارى الهداية عن أرض مشتركة بين جماعة شائعة غير مقسومة بنى أحد الشركاء فيها بناءاً ويؤتأنازعه الباقون فما الحكم فالحجواب أنه اذا لم يجزوا ما فعل بل تقسم بينهم فان وقع نصيبه فيما بنى فيه وغرس بقى وان لم يقع فيما بنى فيه بل في نصيب الشركاء فلعن وضمن ما نقصته الارض بذلك  
سئلت هل يجبر الشريك أن يبايع شريكه في الدار أو في السفينة في السكنى والاجارة فالحجواب أن كانت الدار قابلة للقسمة فطاب أحد الشريكين القسمة والاخر المهاباة أجيب طالب القسمة وان لم يطالب أحد القسمة وطالب الاخر المهاباة في الزمان وامتنع الاخر أجبر وأما السفينة فلا جبر على التبايع فيها جلا ولا استغلا لا من حيث الزمان بان يستأجرها أحدهما مشهوراً والاخر شهراً بل يؤاجر انهما الاجرة بينهما اهـ والله تعالى أعلم  
سئلت عن تركه فيها ديون قسمت الاعيان والديون التي على أرباب الميت فهل تجوز هذه القسمة فالحجواب أنهم ان اقتصروا الدين والعين جلا بان شرطوا في القسمة أن الدين الذي على فلان لهذا الوارث مع هذه العين والدين الذي على فلان الاخر لهذا الوارث الاخر مع هذه العين فهذه القسمة باطلة في العين والدين كذا في نتيجة الفتاوى عن الذخيرة والله تعالى أعلم  
سئلت هل تصح القسمة بلا أمر القاضي فالحجواب نعم قال في الملتقى وصح الاقسام بأنفسهم بلا أمر القاضي اهـ وفي الخبرية القسمة بالتراضي أكد منها بقضاء القاضي اهـ والله تعالى أعلم  
سئلت عن شريكين في دار ثم أراد أحدهما منقضى المهاباة فهل يجاب لذلك فالحجواب ما في فتاوى الانقروى وهذا لفظه ويجوز نقض المهاباة بلا عذر وعن محمد لا ينعى زالا بعذر كالأجارة لو تم اياها براضيهما وان نهاها بأمر القاضي فليس لأحدهما منقضها ما لم

مطالب في شراء الفضولي  
المعتبر وقت البيع لا الاجازة  
مطلب اشترى سهواً ثم اشترى الباقي ليس للشفيع حق في الباقي  
مطلب اشترى منزلاً في سكة غير نافذة  
زقاق غير نافذ الخ

مطلب لا تبطل الشفعة بتفاسخ المتبايعين البيع  
مطلب في متفاوضين ورث أحدهما دار الخ

مطلب الانقاض ان أمكنت قسمتها قسمت بطالب أحدهما  
مطلب أرض بين جماعة بنى فيها البعض فما الحكم

مطلب طالب البعض القسمة والبعض المهاباة أجيب طالب القسمة ان كانت الدار قابلة لها  
مطلب اقتصروا تركه فيها ديون الخ

مطلب كالتجوز القسمة بالتراضي تجوز بالتراضي  
مطلب تجوز نقض المهاباة بالاعذر حيث لم تكن بقضاء القاضي

يصطلمها على النقض وفي الخانية وينفرد أحدهما بانقضها بعذر وبغير عذر في ظاهر الرواية وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا ينفرد أحدهما بالنقض الا بعذر أو بطالب قسمة عينها اهـ اذا كانت المهاباة بغير أمر القاضي فان كانت بحكم الحاكم لا ينفرد أحدهما بانقضها ما لم يصطلمها اهـ والله تعالى أعلم  
سئلت عن شريكين في دار عاقر اربعة قاسم من أهـ من الخبرة بزمه وبني أحدهما فيما صح له بالقسمة ثم قام أحدهما ما يدعى أن القاسم غلط في القسمة فهل تسمع دعواه فالحجواب نعم تسمع دعواه قال في المتارخانية نقلاً عن الذخيرة قاسم قسم دار بين اثنين وأعطى أحدهما أكثر من حقه غلطاً وبني أحدهما في نصيبه قال تستقبل القسمة فن وقع بناؤه في قسمة غيره رفع نقضه ولا يرجعون على القاسم بقيمة البناء ولا يكن يرجعون عليه بالأجر الذي أخذه منهم كذا في الخبرية والله تعالى أعلم  
سئلت عن ورثة طالبوا القسمة من القاضي وقد أقر واحد منهم بدين على الميت فهل يجيبهم القاضي فالحجواب نعم ويؤمر المقر بأداء الدين من حصته قال في الخانية اذا طلب الورثة القسمة من القاضي سألهم القاضي هل عليه دين ان قالوا لا كان القول قولهم وان أقر أحد الورثة بدين على الميت وبخده الباقون قسمت التركة بينهم ويؤمر المقر بقضاء كل الدين من نصيبه عندنا اذا كان نصيبه في بكل الدين اهـ والله تعالى أعلم  
سئلت عن رجل مات عن زوجته وهي حبلى وعن ورثة آخرين طلبوا القسمة فوراً فهل يجابون ويوقف نصيب الحمل فالحجواب أن في المسألة تفصيلاً ذكره في الخانية وهذه عبارتها لو مات رجل وترك امرأة حاملاً وابناً فالقاضي لا يقسم الميراث حتى تلد فان كان الوارث أكثر من واحد ولم ينتظر والولادة ان كانت الولادة بعيدة يقسم وان كانت قريبة لا يقسم ومقدار القرب والبعد مفقوض الى رأى القاضي واذا قسمت التركة بوقف نصيب الحمل واختلافوا في مقدار ما يوقف للحمل قال الفقهاء أبو جعفر بوقف نصيب ابنه ويقسم الباقي وهو رواية عن أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية وقال بعضهم بوقف نصيب أربع بنين ويقسم الباقي وهو رواية عن أبي حنيفة أيضاً وذكر الخصاصي عن أبي يوسف فانه بوقف نصيب ابن واحد وعليه الفتوى اهـ والله تعالى أعلم  
سئلت عن رجل مات عن اخوة وامرأة حامل لا غير وقد طلبوا القسمة فهل لا يجابون فالحجواب نعم لا يجابون الى ذلك قال في الخانية هذا اذا كان الورثة من يرثون مع الحمل ان كان ابناً فان كانوا يرثون مع الابن بان مات عن اخوة وامرأة حامل فوقف جميع التركة ولا تقسم لان في حق الاخوة في طلب القسمة شك كاف لا تقسم اهـ والله تعالى أعلم  
سئلت عن شريكين في أرض قابلة للقسمة غاب أحدهما فطلب الحاضر من القاضي القسمة في غياب شريكه فهل لا يجيبه القاضي الى ذلك فالحجواب نعم وقد أفتى بذلك شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى واستدل بما في الخانية من قولها ولو كانت التركة بالشركة بالشراء وبعض الشركاء غائب لا يقسم عقاراً كان أو عرضاً حتى يحضر الغائب اهـ والله تعالى أعلم  
سئلت عن ورثة فيهم صغير فقسموا التركة ثم بلغ الصغير فتصرف في نصيب نفسه هل يكون تصرفه اجازة للقسمة فالحجواب نعم يكون اجازة كما في جواهر الفتاوى اهـ من الخبرة والله تعالى أعلم  
سئلت عن قسمة الفضولي هل تتوقف على الاجازة فالحجواب نعم تتوقف على الاجازة وتكون بالفعل كالتكون بالقول وقد صرح علماؤنا بان كل عقد يصح التوكيل فيه يتوقف عقد الفضولي فيه على الاجازة والقسمة ما يصح التوكيل فيه اهـ أفاده الرمي والله تعالى أعلم  
سئلت عن امرأة الميت اذا ادعت الحمل هل تعرض على القوابل ليتبين صدقها من كذبها فالحجواب أنها تعرض على امرأة ثقة أو امرأتين حتى تمس جنينها فان لم تنفق على شيء من علامات الحمل يقسم الميراث وان وقفت على شيء من أمارات الحمل تر بصواحبي تلد أفاده قاضيخان ونقله في جملة الفتاوى والله تعالى أعلم  
سئلت

مطلب تسمع دعوى الغلط في القسمة

مطلب في ورثة طلبوا القسمة من القاضي وقد أقر واحد منهم بدين

مطلب فيما اذا كان في الورثة زوجة حبلى

مطلب مات عن اخوة وامرأة حامل

مطلب أحد شريكين طلب القسمة في غياب شريكه

مطلب قسموا التركة وفيها صغير ثم بلغ وتصرف في نصيبه كان اجازة

مطلب قسمة الفضولي تتوقف على الاجازة

مطلب هل تعرض امرأة الميت على القوابل ان ادعت الحمل



عن ورثة فهم غائب وقد طلب الحاضرون القسمة من القاضي فـ هل يجابون لذلك فـ الجواب نعم  
قال في الخلاصة فان كان فيه غائب يقسم ولا ينتظر حضور الغائب بهـ وان يكون الحاضرون  
كثيرين أو أحدهما أصغر فينصب عن الصغير وصيا أو يقسم لان أحد الورثة خضع عن الباقي ويضع  
حصة الغائب تحت يد عدل اهـ والله تعالى أعلم **سئل** عن ورثة قسموا التركة ثم ادعى واحد منهم  
ديناء على الميت وبرهن هل تقبل دعواه بعد الانقسام فـ الجواب نعم تقبل دعواه ولا يكون الانقسام ابراء  
عن الدين كافي البرازية والله تعالى أعلم **سئل** فـ من مات عن امرأة وصغار والمرأة تدعى أن جميع  
مافي البيت لها هل للقاضي أن يعترض لها فيبعت أم ينفأ أم لا فـ الجواب ليس للقاضي ذلك والحالة هذه  
قال في جملة الفتاوى نقل عن القنية وكذا الوفاة عن امرأة وصغار وسأل الجيران ختم الابواب للصغار  
وقالت المرأة جميع مافي البيت لي لم يعترض لها القاضي ولا يبعث أمينا في أشباه ذلك الأرجل يموت عن  
صغار وليس أحد يدعي شيئا مما في البيت فيبعت في ذلك أمينا يحفظ للصغار ذكره صاحب القنية في  
منع الدعوى من كتاب القضاء والله تعالى أعلم **سئل** عن مات عن زوجة حامل وورثة لا يرثون لو  
كان الحمل ابنها هل تقسم التركة أو توقف حتى الوضع فـ الجواب ان التركة توقف حينئذ ولا تقسم  
في الخاتمة حسب ما في الكنفى مانصه هـ اذا كان الورثة عن يرثون مع الحمل ان كان ابنها فان كانوا  
لا يرثون مع الابن بان مات عن اخوة وامرأة حامل يوقف جميع التركة ولا يقسم لان في حق الاخوة في  
طلب القسمة شك فلا يقسم اهـ والله تعالى أعلم **سئل** عن رجلين اقتسما دارا وأخذ كل واحد  
منهما نصيبه غير أن نصيب أحدهما لا طريق له أصلا فهل لا تصح هذه القسمة فـ الجواب انه ان أمكنه  
أن يفتح بابا آخر جازت القسمة وان لم يمكنه ان علم وقت القسمة جازت القسمة وان لم يمكنه بذلك لا تجوز القسمة  
كذا في البرازية والله تعالى أعلم وفي الوهبانية

ولو قسمت دار وليس لمعه فـ **طريق** وفتح الباب فـ ما عذر

ولم يدروا وقت القسم أن طريقه **طريق** فـ ما عذر قالوا بالفساد وقترروا

**سئل** عن جد رين رجلين أراد أحدهما أن يزيد في طوله فهل لشريكه منعه فـ الجواب ان في  
المسألة خلافا فالراجح أن للشريك المنع وقد أشار إلى ذلك ابن وهبان بقوله

وما لشريك أن يعل حيطهم **طريق** وقيل التعل جاز فيهم

قال شارحها الشربلاني صورتهما جد رين رجلين طوله عشرة أذرع مثلا أراد أحدهما أن يزيد في  
طوله فأنشركه منعه وقيل ليس له منعه ولترجع المنع فـ منه ونقله بـ بصبغة التمر يض اهـ  
والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل له دار ظهرها في سكة غير نافذة هل ليس له فتح باب فيها فـ الجواب  
ليس له فتح باب فيها الاستحسانه استطرأ لم يكن له ولو كان له دار غيرها في هذه السكة في المختار وقد نظم  
ذلك ابن وهبان فقال

وما لشريك فتح باب به ولا شمس للدار باب فيه وهو المختار (أي المختار)

قال سيدي حسن الشربلاني وفي التمه زقاق غير نافذ اشترى رجل في القصوى دارا فأراد أن يهدمها  
ويجعلها طريقا نافذا ليس له ذلك قال ابن الشحنة وقد نظمت هذا الفرع في بيت حال الكتابة فقلت  
ولا هدم دار قد شرها ووجعها **طريق** بـ قصوى نافذ بل ويحضر

قال الشربلاني ولو أراد هدم داره بالمحلة أقي الصدر الشـ هـ يد به وبعد جبره على البناء مع تضرر  
الجيران وقتوى الكرخى على المنع من الهدم وقتوى سمرقند على جبره وعلى البناء لو هدمها اهـ والله  
تعالى أعلم **سئل** في أهل سكة غير نافذة أرادوا قسمتها فهل ليس لهم ذلك فـ الجواب نعم  
قال ابن وهبان

مطالب اذا كان بعض الشركاء  
غائبا وطالب الحاضرون  
القسمة

مطالب قاسم الوارث ثم  
ادعى ديناء على الميت تقبل  
دعواه

مطالب مات عن امرأة  
وصغار وهي تدعى أن جميع  
مافي البيت لها

مطالب مات عن زوجة  
حامل وورثة لا يرثون لو  
كان الحمل ابنها الخ

مطالب قسمت دار وليس  
لبعضهم طريق الخ

مطالب جد رينهما أراد  
أحدهما أن يزيد في طوله  
فلشريكه المنع في الراجح

مطالب له دار ظهرها في  
سكة غير نافذة ليس له  
فتح باب فيها

مطالب ليس لأهل السكة  
غير النافذة تقاسمها ولا يبيعها

وليس لهم قال الامام تقاسم **طريق** بدرب ولم ينفذ كذا البيع يذكر

قال سيدي حسن الشربلاني في النوادر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى سكة غير نافذة ليس لأصحابها  
أن يبيعوها ولو اجتمعوا على ذلك ولا أن يفتسموها فـ ما بينهم لان الطريق الاعظم اذا كثرت فيه الناس  
كان لهم أن يدخلوها هذه السكة حتى يخف الزحام وكذا ليس لهم أن ينصبوا على رأس سكتهم بابا أو يسدوا  
رأس السكة للحاجة المذكورة قال وفي بيع الكل إشارة إلى صحة بيع واحد نصيبه من الطريق لان  
حق العمارة لا يطل به بخلاف اقتسامها وتحويله ولا يملك مشترى الحصة المرو حتى يشتري دارا باق

طريقها اهـ والله تعالى أعلم **سئل** في عقد بين اثنين تقاسمهما رضاهما او تصرف كل منهما  
فيما يخصه بالقسمة الشرعية وأقر كل منهما ما يستنبأ حقه منه قام الا أن أحدهما يدعى غيبا فاحش في  
القسمة ويريد نقضها فهل ليس له ذلك بعد اقراره بالاستيفاء فـ الجواب ان مثل هذا السؤال رفع الى  
الحقق الرملي فأجاب عنه بقوله لا تصح دعواه بعد اقراره بالاستيفاء للناقضة كما صرح به علماء وفاقا طبة  
وفي قول لا تصح دعواه ولو لم يقتر بالاستيفاء حيث كانت بالتراضي كالبيع فكيف مع الاقرار بالاستيفاء اهـ  
من الخيرية وفيها أيضا جوابا عن سؤال مانصه تصح القسمة بالتراضي بل هي آكد منها بقضاء القاضي  
بشهادة اتفاقهم على صحة دعوى الغيب في الوجه الثاني دون الاول اذا لم يقتر بالاستيفاء فلا تصح دعوى

الغيب بعده مطابقا اهـ والله تعالى أعلم **سئل** في دار بين اثنين ثم اياها على أن يستأجرها عـ هذا  
سنة وهذا سنة فهل تجوز هذه المهاداة فـ الجواب انهـ مـ اختلفوا فيها قال الشيخ الامام المعروف  
بخواجه زاده رحمه الله تعالى الظاهر انه يجوز ان استوت الغلتان فيها وان فضلت في نوبة أحدهما  
يشتركان في الفضل وعليه الفتوى كافي الخاتمة والله تعالى أعلم **سئل** في شريكين اقتسما  
دارا على أن يكون لأحدهما حق وضع الاخشاب على الحائط الواقع في نصيب الآخر هل يجوز ذلك

فـ الجواب نعم يجوز ذلك للتعامل كافي القنية قال وفي الكرم على أن يكون لأحدهما اقرارا غصان  
الشجرة المنرفة على نصيب صاحبه لا يجوز اهـ والله تعالى أعلم **سئل** عن عقار مشترك بين  
يتم ووصيه هل للوصي قسمته فـ الجواب ليس له قسمته الا أن يكون فيه للصغير منفعة ظاهرة عند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وان كان فيه منفعة ظاهرة وقسمة الاب  
تجوز وان لم يكن للصغير فيه منفعة ظاهرة اهـ قنية والله تعالى أعلم **سئل** في قنية لم يذكر  
تفسير المنفعة الظاهرة هذا واختلف في تفسيرها في بيع الوصي ماله من اليتيم أو مال اليتيم من نفسه قالوا  
انه انما يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بشرط المنفعة الظاهرة فقبل ان يبيع ماله منه ما يساوي  
ألف درهم بثلاثة أوقية أو يشتري من مال اليتيم ما يساوي ثمانية آلاف وقيل في البيع بالنصف  
وفي الشراء بالضعف قال رضي الله تعالى عنه في القسمة كذلك اهـ والله تعالى أعلم **سئل** اذا

غاب بعض الشركاء وحضر البعض وطلب الحاضرون القسمة من القاضي فـ هل يجيبهم ذلك ويقسم  
فـ الجواب قال في القنية لا تجوز قسمة أرض مشتركة مع غيبة بعض الشركاء الا أن تكون مورثة  
فينصب القاضي قيماعن الغائب فيقسم حينئذ وللغائب أن يأذن للشريك في زراعة كل الارض  
المشتركة اذا رأى ذلك كـ لا يضيع الخراج اهـ والله تعالى أعلم **سئل** عن شريكين في حيوانات  
اقتسماها بالتراضي وزاد أحدهما مال الاخر داهم لتعديل القسمة هل يصح ذلك فـ الجواب قال في  
الخيرية في جواب عن مثل هذا السؤال نعم تصح القسمة ويلزم المال اهـ والله تعالى أعلم **سئل**  
عن طاحونة مشتركة بين اثنين انهم دمت فابى أحد الشريكين العمارة فـ مـ رها الاخر من ماله هل  
يكون حينئذ متبرعا فـ الجواب انه لا يكون متبرعا ويرجع بقيمة البناء بـ در حصته كما حقه في جامع

مطالب قاسم وأقر باستيفاء  
حقه ثم ادعى الغيب الفاحش  
لا تصح دعواه

مطالب دار بينهما ماها  
على أن يواجرها هذا سنة  
وهذا سنة

مطالب اقتسما دارا على أن  
يضع أحدهما أخشابا  
على حائط الآخر

مطالب عقار بين اليتيم  
وصيه هل للوصي قسمته

مطالب غاب بعض الشركاء  
وحضر البعض الخ

مطالب بينهما حيوانات  
اقتسماها بالتراضي وزاد  
أحدهما داهم

مطالب انهم دمت الطاحونة  
فابى أحد الشريكين من  
عمارتها



الفصول وجعل الفتوى عليه في الولوالجية قال في جامع الفصولين مزيالى فتاوى الفاضلى طاحونة  
 لهم أنفق أحدهما في مرة بها بلاذن الآخر لم يكن متبرعا لا يتوصل الى الانتفاع نصيب نفسه الاب  
 اه ومثل الطاحونة الصماتة اذا الطاحونة مثال لا ينقسم لانه حكم خاص بها كما هو ظاهر **كذا**  
 في الخيرية من القسمة وفي الحامدية من كتاب الشركة مانصه (سئل) في دار لا تقبل القسمة  
 مشتركة بين زيد وعمر واحتاجت الى العمارة الضرورية فأراد زيد أن يعمرها فأبى عمر وأن يعمرها معه  
 فعمرها زيد من ماله ويريد الرجوع على عمر بقيمة ما يخصه من العمارة المزبورة فهل له ذلك (الجواب)  
 نعم وأتى بمثل ذلك الخبير الرملى كافى فتاويه من القسمة اه لكن حقق ابن عابدين رحمه الله تعالى في  
 كتاب الشركة من حواشيه رد المحتار ان ما يجب بالشريك الاتى عليه مثل ما لا يقسم لادبيه عند  
 الامتناع من اذن القاضى قال وبه يظهر لك ما في قسمة الخيرية يعنى الذى قدمناه عنها وقال به بد نقله  
 قلت مانقله في جامع الفصولين عن الفضلى قل عقبه أقول ينبغي أن يكون على تفصيل قدمته اه **فقلت**  
 أراد بالتفصيل ما من انما الرجوع وعدمه على الخبر وعدمه وحاصله أنه لم يرض بما في فتاوى  
 الفضلى لان الشريك في الطاحون يجب له كونه على الاقسام فلا يرجع المهر بلا اذنه وبلا امر القاضى  
 ويمكن تأويل كلام الفضلى بحمله على ما اذا أنفق بأمر القاضى أو هو قول آخر اه وقال في التنقيح بعد  
 نقل كلام الخيرية فان جل على ظاهره من عدم اشتراط أمر القاضى فهو قول آخر مفسى به فيكون في  
 المسألة قولان معصمان وان قيد بالامر ارتفع الخلاف والحاصل ان المحقق ابن عابدين كلامه يعمل الى أنه  
 لا يرجع الا باذن الشريك أو القاضى قال في آخر كلامه في الحاشية والذى تحصل في هذا المحل أن  
 الشريك اذا لم يضطر الى العمارة مع شريكه بان أمكنه القسمة فأنفق بلا اذنه فهو متبرع وان اضطر  
 وكان الشريك يجبر على العمل معه فلا بد من اذنه أو أمر القاضى ليرجع بما أنفق والا فهو متبرع وان  
 اضطر وكان شريكه لا يجبر فان أنفق باذنه أو بأمر القاضى رجع بما أنفق والا فبالقيمة فاعتنم تحرير  
 هذا المقام الذى هو ملة أقدام الافهام اه وفي طرة الحاشية مانصه قوله والذى تحصل الخ قد نظمت  
 هذا الحاصل لتسهيل حفظه فقلت

وان يعمر الشريك المشترك \* بدون اذن للرجوع بما لك  
 ان لم يكن لذلك مضطرا بان \* أمكنه قسمة ذلك السكن  
 أما اذا اضطر لذا وكان من \* أبى على التعمير يجبر فان  
 باذنه أو اذن قاض يرجع \* وقع له بدون ذات برع  
 ثم اذا اضطر ولا جبر كما \* في السفلى والجدار يرجع بما  
 أنفق ان كان بلاذن بنى \* لذا والا فبقية البناء

اه والله تعالى أعلم **سئل** في شريكين قسما عقارا مشتركا بينهما واما كل بمحضته وتصرف فيها  
 زمانا قام الاثنان أحدهما يدعى أن ذلك العقار كله له خاصة فهل لا تسمع دعواه فالجواب نعم لا تسمع  
 دعواه لما صرح به قاضيان والزبائى والعمادى والبزائى وكثير من علمائنا من أن الأقدام على القسمة  
 اعتراف بان المقسوم مشترك قال الزبائى ولو ادعى أحد المتقاسمين للتركة دينيا في التركة صححت دعواه  
 ولو ادعى عينيا بى سبب كان لم تسمع دعواه اذا اقدام على القسمة اعتراف منه بان المقسوم مشترك أفاده  
 في الخيرية والله تعالى أعلم **سئل** عن شريكين في أرض قسما لها ثم تقابل الاها وتساخاها ورجمها  
 الى الشركة هل يجوز ذلك فالجواب نعم يجوز قال في البزائى قسما الاراضى وأخذوا حصصهم  
 ثم تراضوا على أن تكون الاراضى مشتركة بينهم كما كانت عادة الشركة لان قسمة الاراضى مبادلة  
 ويصح فتحها واقتلها بالتراضى اه والله تعالى أعلم **سئل** عن القسمة اذا ظهر فيها غبن فاحش  
 بالاستيفاء يطلب

مطالب الأقدام على القسمة  
 اعتراف بان المقسوم مشترك

مطالب يجوز تقابل القسمة

مطالب اذا ظهر فيها غبن  
 فاحش ولم يقر المتقاسمون  
 بالاستيفاء يطلب

ولم يقر المتقاسمون بالاستيفاء فهل تبطل فالجواب نعم تبطل عند الكل اذا كانت بقضاء القاضى  
 لان تصرفه مقيد بالعدل وان كانت بالتراضى له أن يبطل القسمة كالمكانت بقضاء القاضى في الصحيح  
 والغبن اليسير ما يدخل تحت تقويم المقومين والكثير ما يدخل تحت تقويم المقومين نقله الكفوى  
 عن فتاوى الوجهين والمسألة في الخيرية والتنقيح وغيرهما أيضا والله تعالى أعلم **سئل** عن بنى في  
 المشترك بغير اذن الشريك فطلب الشريك رفع البناء فكيف الحكم فالجواب انه يقسم العقار فان  
 وقع البناء في نصيب البانى والا هدم وتعماره في الخيرية والله تعالى أعلم **سئل** عن دار فيها ثلاثة  
 بيوت وساحة واسعة فبنيان من تلك البيوت لزيد والثالث منها لعمر وقد أراد قسمة الساحة فهل تقسم  
 أنصافا أو أثلاثا على عدد البيوت فالجواب أنها تقسم أنصافا فذويت كذى بيتين قال في الخيرية  
 بحميا عن سؤال كهذا نعم وذويت كذى بيتين في حق ساحتها أى ان كان بيت من دار فيها بيوت  
 كثيرة في يدي زيد والبيوت الباقية في يد بكر فهى أى الساحة بينهما حال كونهما نصيبين لا سواهما في  
 استعمالها وهو المرور وفيها التوضي وكسر الحطب ووضع الامتعة ونحو ذلك فصارت نظير الطريق  
 كافى من دعوى الرجلين وفي دعوى الخيرية ضمن سؤال مانصه لاشبهة في أن الساحة المذكورة  
 بينهما مامناصة فواذا طلبا القسمة في الساحة أو طلب أحدهما تقسم أنصافا وقد صرح علمائنا به اذا  
 كان في يد انسان عمرة أبيات من دار وفي يد آخر بيت واحد فالساحة بينهما نصفان قال في التنقيح من  
 كتاب الدعوى أقول وهذا بخلاف الشرب اذا تنازعوا فيه فانه بقدر الارض كافى التوزيع فبعد  
 كثرة الاراضى تكثر الحاجة اليه فيقدر الاراضى بخلاف الانتفاع بالساحة فانه لا يختلف باختلاف  
 الاملاك كالمروور في الطريق كذا في الزبائى والحاصل أنه اذا وقع اختلاف أصحاب البيوت في  
 ساحة الدار ولا ينسب تقسم الساحة على رؤسهم فن كان له بيت من تلك الدار ساوى من له منها عشرة  
 بيوت مثله لان انتفاع صاحب البيت بالساحة كانتفاع صاحب العشرة فكثرة بيوت أحدهما  
 لا يستلزم استحقاقه في الساحة أكثر من الآخر بخلاف مالواختلافه في شرب الاراضى ولا ينسب  
 لهم فانه يقسم الشرب بينهم على قدر الاراضى لا على عدد رؤسهم لان احتياج صاحب الاراضى المتعددة  
 الى الشرب أكثر من احتياج غيره فيقسم بينهم على قدر أراضهم اه **سئل** ان ابا ناطاهر فان الظاهر ان كل  
 أرض لها شرب يخصها والذى يظهر لى ويتعين المصير اليه ان هذا كله عند عدم ظهور الحال كالم  
 كانت دار مشغلة على عشرة بيوت مثله لا لو أحدهم بيت واحد ولا آخر تسعة وتنازعوا في ساحتها تجعل  
 الساحة بينهم مامناصين لتساويهم ما في الحاجة كما قلنا فلو باع الآخر بيوت التسعة من تسعة رجال لكل  
 رجل بيتا كان نصف الساحة الذى كان للبائع منقسم اتساوا بينهم وبقي النصف للشريك الاول لانه  
 قد ثبت له ملكه لهذا النصف قبل البيع فلا يزول منه شئ يبيع شريكه وكذا لو مات الشريك الاول  
 صاحب البيت عن عشرين ولدا مثله لا ينتقل اليهم الا ما كان يملكه مورثهم وهو نصف الساحة وكذا لو  
 كانت هذه الدار كلها لرجل واحد فمات عن ورثة تكون الساحة على قدر اراث كل واحد منهم لا على قدر  
 رؤسهم وكذا يقال في شرب الاراضى هذا ما ظهر لى تفقهوا ولم أره منقولا صريحا ولكن القواعد تقتضيه  
 اه كلامه فليحفظ فانه حسن والله تعالى أعلم **سئل** فيمن مات وترك دورا وبساتين ودكاكين وأراض  
 وطاب بعض الورثة أن يجمع له نصيبه المتفرق فيها في واحدة منها أو اثنين والباقيون يأبون ذلك فهل  
 لا يجبرون فالجواب انه يقسم كل قطعة منها قابلة للقسمة على حدة فبعضها منها نصيبه مفروز ولا تجمع له  
 الانصبا المتفرقة في واحدة أو اثنين الا بالتراضى قال في الخانية واذا مات الرجل وترك أرضين أو دارين  
 فطلب ورثته القسمة على أن يأخذ كل واحد منهم نصيبه من كل الارضين أو الدارين جازت القسمة وان

مطلب فيمن بنى في المشترك  
 من غير اذن الشريك  
 مطلب في قسمة الساحة

مطلب في تركه مشغلة على  
 دور وبساتين ودكاكين  
 وأراض كيف تقسم



قال أحدهم للقاضي اجمع نصيب من الدارين أو الارضين في دار واحدة وأبي صاحبه قال أبو حنيفة يقسم القاضي كل دار وكل أرض على حدة ولا يجمع نصيب أحدهم في دار واحدة ولا في أرض واحدة وقال صاحبها الرأى الى القاضي ان رأى الجمع جمع والا فلا اه وأفتى به في الحامدية وفي البرازية مانصه اذا كانت الدور بين قوم أراد أحدهم أن يجمع نصيبه منها في دار واحدة وأبي البعض قسم كل دار على حدة ولم يضم بعض الانصبا الى البعض الا أن يصطلحوا على ذلك اه وفي الدر المختار وقالان الكل في مصر واحد قال أي فيه الى القاضي وان في مصرين فقولهم اكفوله اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن شريكين في بستان قسماه فوقت شجرة أغصانها متدية في نصيب الآخر هل يجبر على قطعها فالحجواب لا يجبر على قطعها الا أن يكون مشروطا في القسمة وقد قدمناه في الغصب فارجع اليه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أجر القسام هل هي على عدد الرؤس أو على عدد الانصبا فالحجواب انها على عدد الرؤس قال في الدر المختار وينصب قاسم برزق من بيت المال ليقسم بلا أجر منهم وهو أحب وان نصب بأجر المشل صح وهو على عدد الرؤس مطلقا لا الانصبا خلافا لما اه قوله مطلقا أي سواء تساوا وفي الانصبا أم لا وسواء طابوا جميعا أو أحدهم اه من الرذول الله تعالى أعلم **سئلت** عن شريكين في دار صغيرة أراد أحدهم بيع نصيبه وامتنع الآخر من البيع معه هل لا يجبر الممتنع فالحجواب لا يجبر الممتنع قال في الدر المختار ولو أراد أحدهم البيع وأبي الآخر لم يجبر على بيع نصيبه خلافا لما لك اه وفي فتاوى قارى الهداية من كتاب الشركة مانصه سئل عن جماعة مشتركين في بستان يباع كل منهم الثمر الا واحد امتنع والمشتري ليس غرضه الا في الشراء من الجميع فهل يجبر الممتنع على بيع نصيبه وكذلك جماعة موقوف عليهم دار وهم ناظرون عليها فاجروها الا واحدا منهم قاصدا للضرر بالشركة وتعليقها فهل يجبر على البيع معهم فاجاب لا يجبر على أن يبيع مع الشركة لانه يجزى بل يبيعون حصصهم فقط أو نحو الثمرة ويقسم وكذلك في الدار الموقوفة لا يجبر على الاجارة بل يؤجر شركاؤه حصصهم والمستأجرون يتأثرون مع الممتنع في السكنى بقدر انصباهم اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل القرعة في قسمة القاضي واجبة أو مندوبة فالحجواب أنها ليست بواجبة بل مندوبة لتطبيب القلوب قال في الدر المختار ويقرر لتطبيب القلوب قال بحشبه الشامي أشار الى أن القرعة غير واجبة حتى ان القاضي لو عين لكل واحد نصيبا من غير أقرع جاز لانه في معنى القضاء فلا إزام هداية ثم قال (تنبيه) اذا قسم القاضي أو نائبه بالقرعة فليس لبعضهم الالباء بخروج بعض السهام كالا يلتفت الى ابائه قبل خروج القرعة ولو القسمة بالتراضي له الرجوع الا اذا خرج جميع السهام الا واحدا لتعين نصيب ذلك الواحد ولو لم يخرج ولا رجوع بعد تمام القسمة اه معز بالنهية والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن قسم مع شريكه وأقر بالاستيفاء ثم ادعى القاط هل تقبل دعواه فالحجواب أن هذا السؤال رفع الى حامد أفندي فأجاب عنه بما نصه لا يصدق الا بجمعة كما صرح بذلك في قسمة التنوير وغيره والله تعالى أعلم **سئلت** عن أرض موقوفة على الذرية طلب بعضهم قسمة اقسمة ملك فهل لا يجاب الى ذلك فالحجواب نعم لا يجاب الى ذلك كافي قسمة الحامدية وفيها (سئل) في قسمة أرض الوقف بالتراضي بين مستحقين على طريق التناوب والتناوب هل تكون جائزة (الجواب) نعم اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ورثة تقاسموا التركة ثم ظهر فيها دين هل تفسخ القسمة فالحجواب نعم تفسخ الا اذا قسوه أو أبرأ الغرماء ذم الورثة أو يبق منها ما يفي به كذا في التنوير قال ابن عابدين في حواشيه ومثله لو ظهر موصى له بألف مرسلة فتفسخ الا اذا قسوه لتعلق حق الدين والموصى له مرسلا بالمالية بخلاف ما اذا ظهر وارث آخر أو موصى له بالثلث أو الربع فقال الورثة تنقضي حقه ولا تفسخ القسمة لتعلق حقه بما به من التركة فلا ينتقل الى مال آخر الا برضاها ما كافي النهاية هذا اذا كانت القسمة بفسير قاض فلو بظهر وارث وقد عزل القاضي نصيبه

مطلب اقتسما بستانا فوقت أغصان شجرة لاحدهما في نصيب الآخر مطلب أجر القسام على عدد الرؤس

مطلب أراد أحدهما بيع نصيبه من دار صغيرة فامتنع الآخر من البيع معه لا يجبر

مطلب في حكم القرعة في قسمة القاضي

مطلب أقر بالاستيفاء ثم ادعى الغلط

مطلب أرض موقوفة على الذرية طلب بعضهم قسمة

مطلب وجه الملك لا يجاب لذلك

مطلب تفسخ القسمة اذا ظهر فيها دين الا اذا قسوه

لا تنقض وكذا الوظهر الموصى له في الاصح كافي التارخانية اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ورثة تقاسموا التركة ثم ظهر وارث وأراد نقض القسمة فهل له ذلك فالحجواب نعم له ذلك ففي نتيجة الفتاوى نفلا عن البرازية مانصه ظهر دين أو وصية بالثلث أو بألف مرسلة أو ورث آخر بعد القسمة تردوان قالت الورثة تؤذي الدين أو الوصية أو حصص الوارث من مالنا ولا تنقض القسمة ففيم اذا ظهر غريم أو موصى له بألف مرسلة لهم ذلك لان حقه ما في المالية وفيما اذا ظهر وارث أو موصى له بالثلث ليس لهم ذلك بل تنقض القسمة لان حقه ما تعلق به من التركة الا اذا رضى الوارث أو الموصى له بذلك اه من كتاب القسمة والله تعالى أعلم **سئلت** في ورثة تقاسموا تركة فاستحق ما يبدأ أحدهم بعد القسمة بينة وقضاء فقال المستحق منه أخذها المذمى ظلمنا به يرحق فهل لا يرجع له حينئذ على بقية الورثة بشئ فالحجواب انه لا يرجع له عليهم بشئ كافي القنية قال وكذا المشتري اذا استحق عليه المبيع بينة اذا قال ذلك لا يرجع على بائنه باليمن والله تعالى أعلم **سئلت** عن شركاء في بستان قسموه وجعلوا لأحدهم النخل ولم يذكروا باصلا فهل يكون له النخل باصلا فالحجواب نعم قال في الخانية وان اقتسموا ضيقة فجعلوا لأحدهم النخل ولم يذكروا باصلا فهل النخل باصلا وكذا الوارث لا يمان بخلة كان لأقر له النخل باصلا نعم قال مانصه ثم في كل موضع يستحق النخل باصلا فان قلعه كان له أن يغرس مكانه أخرى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن شركاء في عقار أنكر بعضهم القسمة فشهد عليه القاسم مع آخر هل تقبل شهادته فالحجواب نعم تقبل قال في الخانية واذا أنكر بعض الشركاء القسمة فشهد قاسم القاضي مع غيره جازت شهادته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد لا تقبل شهادته اه والله تعالى أعلم **سئلت** اذا قسم الاب شركاء ابنه الصغير هل تجوز هذه القسمة فالحجواب نعم قال في الخانية قسمة الاب عن الصبي والمعتوم جائزة في كل شئ اذا لم يكن فيه غبن فاحش ووصى الاب في ذلك فثم مقام الاب بعد موته وكذا الجد أو الاب اذا لم يكن هناك وصى للاب اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ورثة اقتسموا أرض على ظن أنها هي المورثة لا غير ثم ظهرت أرض أخرى للميت فهل تجوز القسمة حينئذ فالحجواب ان هذه المسألة في القنية من باب فسح القسمة قال أرض مورثة قسمت على زعم بعضهم انها هي المورثة فحسب ثم ظهرت أرض أخرى فان أمكن قسمة خاصة تقسم والا يقسم الكل جملة واحدة اه **سئلت** لو قسموا العروس فوكت نصيب أحدهم بعد الافراز قبل القبض لا يملك عليه اه قنية **سئلت** عن أهل سفينة خافوا الفرق فأنفقوا بعض الامتعة لتخفيف السفينة فكيف الحكم في هذه الامتعة التي ألقيت فالحجواب قال في الاشياء الترامات ان كانت لحفظ الاملاك فلقسمة على قدر الملك وان كانت لحفظ الانفس فهي على عدد الرؤس وقترع عليها الولو الجنى في القسمة ما اذا غرم الساطان أهل قرية فانهم انقسم على هذا وهي في كفالة التارخانية وفي فتاوى قارى الهداية اذا خيف الفرق فأنفقوا على القاء بعض الامتعة منها فأنفقوا فالغرم بعد الرؤس لانه لحفظ الانفس اه ونفسه في الدر المختار وكتب المحقق ابن عابدين قوله فانفقوا الخ فيهم منه انهم اذا لم يتفقوا على الالتقاء لا يكون كذلك بل يكون على الملقى وحده وبه صرح الزاهد في حاويه قال راضا أشرفت السفينة على الفرق فأنفق بعضهم حنطة غيره في البحر حتى خفت يضمن قيمتها في تلك الحال اه رمى على الاشياء وقوله في تلك الحال متعلق بقيمتها أي يضمن قيمتها مشرفة على الفرق كذا ذكره الشارح في كتاب الغصب ثم قال الرمى وبهم منه أنه لا شئ على الغائب الذي له مال فيها ولم يأذن باللقاء فلو أذن بان قال اذا تحققت هذه الحالة فالقوا اعتبر انده وقوله بعد الرؤس يجب تقييده بما اذا قصد حفظ الانفس خاصة كما يفهم من تعليله أما اذا قصد حفظ الامتعة فقط كما اذا لم يخش على الانفس وخشى على الامتعة فان كان الموضع لا تغرق فيه الانفس وتلف فيه

مطلب تقاسموا ثم ظهر وارث ومطلب نقض القسمة

مطلب ورثة تقاسموا ثم استحق ما يبدأ أحدهم الخ

مطلب قسموا بستانا وجعلوا لأحدهم النخل ولم يقولوا باصلا

مطلب تقبل شهادة القاسم مع آخر

مطلب قسمة الاب عن الصبي أو المعتوم جائزة الخ

مطلب ورثة تقاسموا تركة ثم ظهرت أرض أخرى تقسم وحدها ان أمكن والا يقسم الكل

مطلب قسموا العروس فوكت نصيب أحدهم بعد الافراز وقبل القبض لا يملك عليه

مطلب ألقى أهل السفينة بعض الامتعة لتخفيف السفينة كيف الحكم



الامتعة فهي على قدر الاموال واذا خشي على النفس والاموال فالتقوا به هذا الاتفاق لحفظهما فله على قدرهما فان كان غائباً واذن بالانقضاء اذ وقع ذلك اعتبر به لان نفسه ومن كان حاضراً اعتبر به لان نفسه ومن كان غائباً اعتبر به لان نفسه ومن كان بنفسه فقط اعتبر بنفسه فقط ولم أر هذا التحريم في رواية ولا في الحديث من التعديل فأتى على الاشياء وأقره الجوى وغيره اه والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن ابتلى بوظيفة العمل من جهة السلطان اذا باشر توزيع النوائب على الرعايا هل يكون آثماً فالجواب ما في فتاوى الانقروى ونقله عن القنية وهو هذا من تولى العمل من جهة السلطان وقام بتوزيع النوائب على المسلمين بالقسط والعدالة كان مأجوراً وان كان أصله من الجهة التي يأخذها باطلا اه والله تعالى اعلم ورأيت في بعض كتب المذهب أن هذا ما يعلم ولا يشاع والله تعالى اعلم **سئلت** فيما اذا طلب أحد الشريكين القسمة والاخر المأبأة فأيها ما يجب فالجواب قال في المغ والاطالب أحد الشريكين القسمة والاخر المأبأة يقسم القاضي لانه أبلغ في التكميل ولو وقعت فيما لا يحتمل القسمة ثم طلب أحدهما القسمة يقسم ويطلب المأبأة اه والله تعالى اعلم **سئلت** في شريكين في طريق طلب أحدهما القسمة وفي القسمة ضرر هل لا يجب فالجواب أنه لا يقسم والحالة هذه ففي فتاوى الانقروى عن خزنة الفتاوى ما نصه والطريق لا يقسم ان كان فيه ضرر وان لم يكن يقسم على عدد الاروس لا بقدر مساحة الاملاك اذا لم يعلم قدر الانصاف والحوض لا يقسم اه والله تعالى اعلم **سئلت** هل يدخل الزرع والثمار في قسمة الارض فالجواب انه يدخل الشجر والبناء ولا يدخل الزرع والثمار الا اذا كتبوا في القسمة بكل حق قليل أو كثير هو فيه أو منها من حقوقها حينئذ يدخل الزرع والثمار في الخانية والله تعالى اعلم **سئلت** عن وصي قسم الوصى له ثلثاً وأمسك الثلثين للورثة هل تجوز هذه القسمة فالجواب تجوز هذه القسمة قال في الخلاصة وفي الجامع الصغير مقاسمة الوصى الوصى له جائزة على الورثة ومقاسمة الوصى الوصى له باطلة وتفسير المسألة اذا كان الوارث غائباً فقام الوصى الوصى له بالثلث فصرف الثلث الى الوصى له وأمسك الثلثين للوارث فهل شيء من الثلثين هلك من مال الوارث ولو كان الوصى له غائباً فقام الوصى الوصى له وصرف الثلثين للوارث وأمسك الثلث للوصى له فضاء الثلث في يده لا يهلك من مال الوصى له وله أن يشارك الوارث فيما أخذت ما في يده اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن وصي غائب جاء رجل الى القاضي وطالب منه نصب وصي عليه ليدعي عليه حقاً من الحقوق فهل يجوز للقاضي والحالة هذه نصب وصي على الصبي للدعوى عليه فالجواب ليس له ذلك قال في الهندية اعلم أن ههنا مسألة لا بد من معرفتها وهي ان القاضي انما ينصب وصياً على الصغير اذا كان الصغير حاضراً أو اذا كان غائباً فلا ينصب عنه وصياً بخلاف الكبير الغائب على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فانه ينصب وصياً عن الغائب ثم الفرق بين الصبي الحاضر والغائب في حق نصب الوصى هو ان الصغير اذا كان حاضراً فينصب الوصى لاجل الجواب ضرورة لان الدعوى قد صحت على الصبي لكونه حاضراً الا أنه يحجز عن الجواب فينصب عنه وصياً ليجيب خصمه وأما اذا كان غائباً لم تصح الدعوى عليه ولم يتوجه الجواب عليه فلم تقع الضرورة لنصب الوصى كذا في النهاية اه والله تعالى اعلم

### كتاب المزارعة

**سئلت** عن دفع لاخر أرضاء الى أن يزرعها والبذر والبقر كلاهما من العامل كالعامل وربح الخارج لرب الارض هل تجوز هذه العقدة أم لا فالجواب انه لا تجوز عند صاحبين رحمه الله تعالى خلافاً لما ذهبوا اليه في الدر المختار وكذا أصح لو كان الارض والبذر للبقر والبقر والعامل لاخر وألا لرب الارض له والباقي لاخر أو للعامل والباقي لاخر فهذه الثلاثة جائزة اه وصورة السؤال من

مطلب فيمن يباشر توزيع النوائب على الرعايا

مطلب طلب القسمة وشريكه المأبأة

مطلب لا يقسم الطريق ان كان فيه ضرر

مطلب هل يدخل الزرع والثمار في قسمة الارض

مطلب مقاسمة الوصى الوصى له جائزة على الورثة

مطلب طلب من القاضي نصب وصي على صبي ليدعي عليه حقاً

مطلب دفع أرض زيد ليزرعها الخ

افراد الصورة الثانية في كلام الدر كالا يخفى قال المحقق ابن عابدين قوله فهذه الثلاثة جائزة لان من حوزها لا يجوزها على انه الجارة ففي الاولى يكون رب البذر مستأجر للارض بأجر معلوم من الخارج فتجوز كاستيجارها بديارهم في الذمة وفي الثالثة يكون مستأجر للعامل وحده والاصل فيها ان صاحب البذر هو المستأجر وتخرج المسائل على هذا كما رأيت في زياني ملخصاً وقد نظمت هذه الثلاثة في بيت فقلت  
أرض وبذر كذا أرض كذا عمل \* من واحد ذي ثلاث كلها قيات اه  
وبقي من وجوهها أربعة كلها باطلة فخذها تقيماً للفائدة قال في الدر المختار وبطلت في أربعة أوجه لو كان الارض والبذر لزيد أو البقر والبذر له والاخر لزيد أو البقر والبذر له والباقي لاخر اه قال المحقق ابن عابدين وقد جمعت هذه الاربع في بيت أيضاً فقلت

والبذر مع بقر أو لا كذا بقر \* لا غيرا ومع أرض أربع بطلت

والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل له أرض وبقر فقال لرجل آخر أعطيك أرضي وبقرى على أن تعمل بيديك ويكون البذر منك تقبل منه وعمل حتى أدرك الزرع فهل تكون فاسدة هذه العقدة وعلى العامل أجر مثل الارض والبقر فالجواب نعم كما أفق بذلك صاحب نتيجة الفتاوى ونقل عن المسوط ما نصه ولو جمع بين الارض والبقر حتى فسدت المزارعة فعلى العامل أجر مثل الارض والبقر وهو الصحيح اه والله تعالى اعلم **سئلت** لو اشترط في عقد المزارعة أن تكون الارض والبذر من زيد والبقر من عمرو والعمل منهما والخارج بينهما أنصافاً وبعد تمام العقد على هذا الوجه عملاً حتى أدرك الزرع فكيف الحكم فالجواب ان على زيد أجر مثل بقر عمرو وعمله والخارج كله له كما أفق به في النتيجة واستدل به بقول الهداية السادس أي من شروط صحة المزارعة أن يخلى رب الارض بينها وبين العامل حتى لو شرط عمل رب الارض بفساد العقد لفوات التولية اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن عقد المزارعة اذا لم يذكر فيه بيان المدة هل يكون صحيحاً فالجواب لا يكون صحيحاً قال في الخانية وشرائط جواز المزارعة ستة منها بيان الوقت فان دفع أرضه مزارعة ولم يذكر الوقت قال في الكتاب لا تصح المزارعة وقال مشايخ بلج رحمه الله تعالى لا يشترط بيان المدة وتكون المزارعة على أول السنة بمعنى على أول زرع يكون في تلك السنة والفتوى في بيان الوقت على جواب الكتاب اه ومتى فسدت المزارعة فالخارج لرب البذر لانه غائب ملكه ولا يخرأجر مثل عمله أو أرضه ولا يزداد على الثمر وان لم يخرج شيء في الفاسدة فان كان البذر من قبل العامل فعليه أجر مثل الارض والبقر وان كان من قبل رب الارض فعليه أجر مثل العامل اه من الدر المختار والله تعالى اعلم **سئلت** عن أخذ أرضاً بالمزارعة على أن يكون البذر والبقر والعمل منه وعلى أن يأخذ مثل بذره من الخارج والباقي يقسم هل تجوز هذه العقدة فالجواب لا تجوز هذه العقدة كافي بمجة التناوى واستدل بما في الخانية وهو هذا وكذا لو شرط أن يرفع صاحب البذر بذره من الخارج والباقي يكون بينهما كان فاسداً من أيهما كان البذر اه والله تعالى اعلم **سئلت** عما لو كانت الارض بينهما وشرط العمل على أحدهما وأن الخارج يكون بينهما نصفين هل يجوز ذلك فالجواب نعم يجوز ذلك قال في الخانية ولو كان الارض بينهما وشرط العمل على أحدهما على أن يكون الخارج بينهما نصفين يجوز ويكون غير العامل مستعيناً في نصيبه اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن دفع أرضه الى آخر ليزرعها بنفسه وبقره ونصف البذر منه والنصف الآخر من العامل والمتحصل بينهما نصفين وعمل العامل على ذلك فهل لا تكون هذه المزارعة صحيحة فالجواب نعم لا تكون صحيحة بل هي فاسدة ويكون الخارج بينهما نصفين وليس للعامل على رب الارض أجر لانه على شيء هو فيه شريك ويجب على العامل أجر نصف الارض لصاحبها لانه استوفى منافع نصف أرضه بعد فساد فأداه في المخ والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل مات وترك أولاداً كباراً وزوجة هي أمهم فصار الأولاد

مطلب من أحدهما أرض وبقر ومن الآخر بذره والبذر

مطلب الارض والبذر من واحد والبقر من الآخر والعمل منهما

مطلب في بيان شروط المزارعة وان منها بيان الوقت

مطلب لو شرط أن يأخذ صاحب البذر بذره من الخارج فسدت مطلب لو كانت الارض بينهما وشرط العمل على أحدهما

مطلب دفعها ليزرعها بنفسه وبقره والبذر منها الخ

مطلب مات عن أولاد وأمه مفرغوا في أرض مشتركة الخ



يزرعون في أرض مشتركة أو في أرض الغير بالاكره كما هو المعتاد من الناس وهؤلاء الاولاد كلهم في عيال أمهم متعهدهم أو هم يزرعون ويجمعون الغلات في بيت واحد وينتفعون من ذلك جلة فهل هذه الغلات تكون بين الأم والاولاد أو تكون خاصة للزارعين أجيبوا وتوجروا فالجواب ان هذه المسألة صارت واقعة الفتوى فاتفقت الاجوبة على أنهم ان زرعوا من بذر مشترك بينهم باذن السابقين ان كانوا كبارا أو باذن الوصي ان كان البعض صارا كانت الغلات كلها على الشركة وان زرعوا من بذر أنفسهم كانت الغلات للزارعين كذا في البهجة والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل دفع أرضه لا تخليز زرع فيها بطيخا والبقر والبذر وبعض العمل على الدافع ولم يعين مادة فهل لا تصح هذه المزارعة ويكون للعامل أجر مثل عمله فالجواب نعم لا تصح هذه المزارعة والخارج جميعه لصاحب البذر والأرض وبعض العمل وعليه للعامل أجر مثله وفساده من وجهين عدم ذكر المدة واشترط بعض العمل على صاحب الأرض اهـ لمخصمان الحامدية والله تعالى أعلم **سئلت** فيما اذا امتنع رب البذر من العمل في المزارعة الصحيحة قبل القاء البذر فهل له ذلك فالجواب ان هذا السؤال رفع الى حامد أفندي فأجاب عنه بقوله نعم قال في الدرر ويجوز للعامل ان يزرع البذر قبل القائه وبعد بغير اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** مرارا عديدة عما يقع في بلادنا بكرة وعند القبط وقلة الحبوب من اعطاء رجل لرجل آخر شربة ماء أو تخليز زرع في أرضه على بقره والحاصل بينهما نصفين فهل لا تكون هذه المزارعة صحيحة ويكون جميع الخارج لصاحب البذر وعليه للزارع أجر مثل بقره وأرضه وعمله لا يزداد على المسمى فالجواب نعم كافي التنوير من المزارعة عند قوله وبطأت في أربعة كذا في التنقيح والله تعالى أعلم **سئلت** عن دفع أرضه مزارعة بدون بيان جنس البذر هل تصح المزارعة فالجواب لا تصح حيث لا يحدد شرطها وهو بيان جنس البذر قال قاضيان والشرط الثالث بيان جنس البذر لان الاجارة لا تصح عند جهالة الاجر ولا أجره هنا سوى الخارج فيشترط بيان جنس البذر ولان بعض الزرع يضر بالأرض فلا بد من بيانه ولا يشترط بيان مقدار البذر لان ذلك يصير معلوما بعلام الأرض فان لم يبينها جنس البذر ان كان البذر من قبل صاحب الأرض جاز لان في حقه المزارعة لا تتأكد قبل القاء البذر يصير الاجر معلوما والاعلام عند التأكد يكون بمنزلة الاعلام وقت العقد وان كان البذر من قبل العامل ولم يبينها جنس البذر كانت المزارعة فاسدة لانها لازمة في حق صاحب الأرض قبل القاء البذر فلا يجوز الا اذا فوض الامر الى العامل على وجه العموم بأن قال لرب الأرض على أن تزرعها ما بدا لك أو بدائي لانه لما فوض الامر اليه فقد رضى بالضرر وان لم يفوض الامر اليه على وجه العموم وكان البذر من قبل العامل ولم يبينها جنس البذر فسدت المزارعة فاذا زرعها شيئا تنقلب جائزة لانه لما خلى بينه وبين الأرض وتركها في يده حتى ألقي البذر فقد تحمل الضرر فبطلت المفسدة فتجوز وتعامه في الخاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** في أرض عشرية دفعها لرجل مزارعة وأدرك الزرع قلعه شرعى على العامل أو صاحب الأرض بينوا النالجواب فالجواب ان كان البذر من العامل قلعه شرعى على رب الأرض عند أي حنيفة وعندهما في الزرع وان كان البذر من رب الأرض فالعشر على رب الأرض عندهم جميعا كذا في الانقروى عن العمادية والله تعالى أعلم **سئلت** هل تبطل المزارعة بعوت المزارع أجيبوا وتوجروا فالجواب قال قاضيان واذا مات المزارع والزرع قبل ان يستحصد الزرع وان قال وارث العامل لا يعمل ولكن اقلع الزرع ونقصم الزرع بيننا لا يجبر الوارث على العمل لانه لم يلتزم العمل ويخير صاحب الأرض ان شاء اختار القلع فيكون الزرع بينهما ما وان شاء أعطى وارث العامل قيمة حصة العامل ويكون كل الزرع لصاحب الأرض وان شاء ينفق على الزرع الى

مطلب شرطا أن يكون البقر والبذر وبعض العمل على الدافع ولم يعين مادة

مطلب امتنع رب البذر من العمل قبل القاء البذر

مطلب أعطاه قعامة لا يزرعه في أرضه على بقره والحاصل بينهما تكون فاسدة

مطلب لا بد في المزارعة من بيان جنس البذر

مطلب في المزارعة على من يكون الشرع على العامل أو على صاحب الأرض مطلب هل تبطل بعوت المزارع

الى أن يستحصد ثم يرجع بما أنفق على الوارث في حصته ليندفع الضرر من الجانبين اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** اذا رفع المزارع الزرع من الأرض فتناثر من حبه شيء في الأرض فنبت بسقيه وأدرك هل يكون لصاحب الأرض فالجواب انه يكون بين صاحب الأرض والعامل على قدر نصيبيهما حيث نبت بسقيه ثم يتصدق الا كارب نصيبه كافي الانقروى عن التتارخانية وهذه عبارة التتارخانية واذا رفع المزارع الزرع من الأرض وتناثر منه شيء ونبت بسقيه زرع آخر وأدرك فهو بينه وبين رب الأرض على قدر نصيبيهما ثم يتصدق الا كارب نصيبه وفي النوازل ويستحب للاكر أن يتصدق بالنفل من نصيبه وان نبت بسقي رب الأرض فهو له فان كان لذلك قيمة فله عليه ضمان ذلك والا فلا شيء عليه وان سقاه أجنبى كان متطوعا والزرع بين الزارعين ورب الأرض على ما شرط اهـ قال في البرازية فان نبت بعاء المطر أو بلا سقى أحد فعلى الشركة السابقة اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن حبش نبت في أرض مملوكة لانسان بنفسه دون انبات صاحب الأرض هل يكون للناس فيه حق الاخذ أفيدونا فالجواب نعم يكون لهم فيه حق الاخذ حتى لو أخذ هذه انسان لا يكون لصاحب الأرض أن يسترده منه ولا يكن له المنع من الدخول في ملكه ولا يملكه بكونه في أرضه ولو دخل انسان أرضه بغير إذنه فاحتش ليس له الاسترداد منه سواء كان سقاه وقام عليه أو لم يقم في ظاهر الزاوية ولا يجوز بيعه أيضا وعن مشايخنا المتأخرين انه ان قام عليه وسقاه ملكه ويجوز بيعه وله حق استرداده نقله الانقروى عن المنتخب والله تعالى أعلم **سئلت** عن موت صاحب الأرض هل يفسد المزارعة فتزاع الأرض من يد المزارع وتبقى في يده حتى يدرك الزرع وتأخذ الورثة حصتهم فالجواب ان هذا السؤال رفع الى حامد أفندي فأجاب عنه بقوله نعم يعني ان الأرض تترك في يد المزارع حتى يستحصد الزرع وللورثة أخذ حصتهم قال كافي التنوير والمقتضى والبرجندى وغيرها والله تعالى أعلم **سئلت** عن المزارع اذا قصر في العمل حتى ينس الزرع هل عليه الضمان فالجواب نعم عليه الضمان لوجوب العمل عليه كافي مزارعة التنوير وأقضى به في الحامدية والله تعالى أعلم **سئلت** عن بذر مشترك بين اثنين أخذ أحدهما منه البعض وزرع في أرضه انفسه بدون اذن شريكه ونبت الزرع وأدرك فهل يكون الزرع للزارع ويجب عليه دفع مثل حصة شريكه من البذر فالجواب نعم لانه غاصب كما صرح به في البرازية وقد أفتى بمثله الخبير الرملى مع نقله عبارة البرازية بتمامها والله تعالى أعلم **سئلت** عن دفع لغيره أرضا معلومة ليغرس فيها أشجارا معلومة وقد بينا ذلك مدة معلومة وشرطا أن يكون ذلك الشجر الذي يغرس بينهما نصفين فهل تصح هذه العقدة فالجواب نعم تصح هذه العقدة قال في الخاتمة رجل دفع الى رجل أرضا مدة معلومة على أن يغرس المدفوع اليه فيها غراسا على أن ما يحصل من الاغراس والثمار يكون بينهما جاز اهـ قال الخبير الرملى فتصريحهم بضمير المدة صريح في فسادها بدمه ووجه فسادها بذلك أنه ليس لادراك الثمار والحالة هذه مدة معلومة اهـ وهذه المسألة في مساقاة التنقيح أيضا والله تعالى أعلم **سئلت** عن شريكين في المزارعة امتنع أحدهما من الحصاد في ابائه هل يجبر على ذلك فالجواب انه يرفع أمره الى الحاكم الشرعى فيأمره بالمساواة أو يأمر شريكه بالصرف عليه والرجوع عليه بقدر حصته كافي الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن المزارع اذا مرض فأقام رجلا مقامه بنصف حصته في الخارج فهل له ذلك فالجواب نعم له أن ينصب غيره في مقامه بما ذكر في الخيرية **سئلت** في العامل اذا مرض فأقام آخر مقامه على نصف ماله في الخارج والا نريد الثاني أن يأخذ جميع ما خرج به عمله هل له ذلك أم لا فالجواب لا ليس له ذلك بل يكون على ما شرطنا حيث صح المزارعة الاولى انظر الى ما في البرازية اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** اذا دفع رجل ثورا لا تخليز عليه بسدس الخارج فخرت عليه هل يستحق السدس في الخارج فالجواب ان

مطلب رفع المزارع الزرع وبقي بعض الحب في الأرض فنبت فلن يكون

مطلب نبت حبش في أرض زبد بنفسه هل يكون للناس فيه حق الاخذ

مطلب اذا مات صاحب الأرض هل تفسد المزارعة

مطلب في المزارع اذا قصر في العمل

مطلب بذر مشترك بين اثنين أخذ أحدهما بعضه وزرعه كيف الحكم مطلب لو دفع له أرضا ليغرس فيها أشجارا في مدة معينة على أن يكون الشجر بينهما نصفين صح

مطلب امتنع أحد الشريكين في الزرع من الحصاد مطلب مرض المزارع فأقام رجلا مقامه

مطلب دفع ثور لا يحرث عليه بالسدس







من العروق فالحق ما قاله شراح الهداية تبعه المستغني والافالحق خلافه اذ لم يوجد شرط الحل باتفاق  
 أهل المذهب ويظهر ذلك بالمشاهدة أو سؤال أهل الخبرة اه **فأقول** \* ومذهب الامام مالك رحمه  
 الله تعالى عدم الحل فالورع والاحوط عدم الاكل منها خوفا من الخلاف فانها مية على مذهبه رحمه الله  
 تعالى فليحفظ والله تعالى أعلم **سئلت** عن ذبيحة الكبابي هل تحل مطلقا ولو كان حريبا فالحق جواب  
 نعم تحل مطلقا سواء كان ذميا يهوديا أو نصرانيا حريبا أو غريبا أو تغلبيا لا طلاق قوله تعالى وطعام الذين  
 آوتوا الكتاب حل لكم والمراد بطعامهم مذكاهم قال البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه قال ابن عباس  
 رضي الله تعالى عنه طعمهم ذبائحهم ولان مطلق الطعام غير المذكي يحل من أي كافر كان بالاجماع  
 فوجب تخصيصه بالمذكي وهذا اذ لم يسمع من الكبابي أنه سمي غير الله تعالى كالمسيح والعزير وأما لو سمع  
 فلا تحل ذبيحته لقوله تعالى وما أهل لغير الله به وهو كالمسلم في ذلك وهل يشترط في اليهودي أن يكون  
 اسرا يباي في النصراني أن لا يعتق قد أن المسح اله مقتضى اطلاق الهداية وغيره عدم الاشتراط وبه  
 أفنى الحديث في الاسرائيلي وشرط في المستطفي حل منا كتحريم عدم اعتقاد النصراني ذلك وكذلك في  
 المبسوط فانه قال ويجب أن لا يأكلوا ذبايحهم أهل الكتاب ان اعتقدوا أن المسيح اله وأن عزير الله ولا  
 يتزوجوا نساءهم لكن في مبسوط شمس الاثمة وتحل ذبيحة النصراني مطلقا سواء قال ثالث ثلاثة أو لا  
 ومقتضى الدلائل واطلاق الآية الجواز كما ذكره القمي تاشي في فتاويه والاولى أن لا تؤكل ذبيحتهم وأن  
 لا يتزوج منهم الا لضرورة كما حققه الكمال ابن الهمام والله ولي الانعام اه حامدية وقد نقل الكفوي  
 عن سير الذخيرة مانعه وقال محمد رحمه الله تعالى ولا يأكل بطعام اليهود والنصارى من الذبايح وغيرها  
 وهذا لقوله تعالى وطعام الذين آوتوا الكتاب حل لكم ولم يفصل بين الذبيحة وغيرها اه وبعضهم وسع في  
 ذبيحتهم فقال انها تؤكل ولو ذكر عليها اسم غير الله تعالى **سئلت** \* الشيعي وعطاء عن النصراني يذبح باسم  
 المسيح **فأجاب** بان ذبيحته حلال لنا بناء على أنه تعالى قد أحل لنا ذبايحهم وهو أعلم بما يقولون كذا في  
 حواشي الشيخ زاده على القاضي البيضاوي وعبارة القنوي على القاضي وعن ابن عباس رضي الله تعالى  
 عنهم أنه قال لو ذبح نصراني على اسم المسيح لا تحل لنا ذبيحته ويؤيده قوله تعالى وما أهل لغير الله الاية  
 فانه يفيد أن المذبح باسم غير الله تعالى حرام مطلقا سواء كان الذابح كتابيا أو مسلما ثم نقل القول بالحل  
 وقال بعده ولا يظهر وجهه لانه تعالى كما أحل لنا ذبيحتهم حرم علينا ما أهل به لغير الله تعالى **فائدة** \*  
 الطريف الذي لا يأكله اليهود ويظهر حونه للكلاب اذ لم يجز دوا من يشتره منهم من غير ملتهم اختلف  
 فيه العلماء فقيل بتحريمه وقيل بكرهه وقيل بإباحته قال المحقق ابن عطية من غول المالكية وأما  
 الطريف فحرمه قوم وكراهه قوم وأباحه قوم وخفف مالك في المدونة ثم رجع الى منعه وقال ابن حبيب  
 ما كان محترما عليهم وعلمنا ذلك من كتابنا فلا يحل لنا من ذبايحهم وما لم يعلم تحريمه الامن أقوالهم فهو غير  
 محترم علينا من ذبايحهم اه والله تعالى أعلم **سئلت** عما لورى انسان جراد أو سمكا وترك التسمية  
 عمدا فأصاب طائرا أو طيبا مثلا هل يحل أكله أم لا فالحق جواب انه يحل أكله ودليل ذلك قول الخسانية  
 ولورى الى جراد أو سمك فترك التسمية فأصاب طائرا أو صيدا آخر حل أكله وعند أبي يوسف روايتان  
 روى ابن رستم عنه أنه لا يحل لأن ما أصابه لا يحل بدون التسمية والصحيح أنه يؤكل وقد انفرد في ذلك  
 الامام العزى فقال

مطلب في ذبيحة الكبابي  
 وانما احلال

مطلب في حكم الطريف  
 الذي لا يأكله اليهود

مطلب في جراد امثلا وترك  
 التسمية عمدا فأصاب طائرا  
 مثلا حل أكله

أفدنا أي الخبر المفقدي \* جوابا كالهلال اذ ابتدى  
 اذا ما المرء يجرح صيد بر \* ولم يذكر اله الخلق عمدا  
 يحل على الصحيح عند قوم \* يفوح شذاهم مسكاوندا

(واجاب)

**فأجاب بقوله**

ألاخذ أيها الفضال نظاما \* لطيفا بالجواب قد استبدا  
 وميت الى جراد أو سمكا \* قصدت الطير أو طيبا بتدنى  
 فساد صدته حل وان لم \* تسم الله الا فضل عمدا

زاد في الخانية رجل رى الى خنزير أو أسدا أو ذئبا أو ما أشبه ذلك يتقصده الا صطياد وسمى فأصاب صيدا  
 ما كول اللحم فقتله حل أكله عندنا وقال زفر لا يحل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الكبد  
 والطحال هل هما طاهران حلالان فالحق جواب نعم هما طاهران حلالان لقوله عليه الصلاة والسلام  
 أحلت لنا ميتتان السمك والجراد ودمان الكبدة والطحال وليساهما مما يكره والذي يكره من الشاة  
 كراهة تحريم سبع الفرج والخصية والغدة والدم المسفوح والمرارة والمثانة والذكر وقد نظمها  
 ابن عابدين في قوله ان الذي من الشياه يحرم \* يجمعه حروف فخذ مدغم  
 اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن بقرة ذبحت فظهر في بطنها جنين هل يحل بذكاه أمه أو لا بد من  
 ذكاه وحده فالحق جواب أنه لا يحل بذكاه أمه بل لا بد من ذكاهه بنفسه وقوله عليه السلام ذكاه الجنين  
 ذكاه أمه حمله الامام رحمه الله تعالى على التشبيه أي كذكاه أمه بدليل انه روى بالنصب أفاده العلائي  
 رحمه الله تعالى ونقل هنا قول النسفي في منظومته

ان الجنين مفرد بحكمه \* لم يتبدل بذكاه أمه

قال ابن عابدين ومعنى البيت ان الجنين وهو الولد في البطن ان ذكي على حدة حل والا لا ولا يتبع أمه في  
 تذكيته لو خرج ميتا فالشرط الثاني مفسر للاول اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن شاة مريضة ذبحت  
 فتحركت وخرج منها الدم هل يجوز أكلها حينئذ فالحق جواب نعم يجوز أكلها حينئذ قال في التنوير ذبح  
 شاة مريضة فتحركت أو خرج الدم حل والا لان لم تدر حياتها عند الذبح وان علم حياتها حلت مطلقا  
 وان لم تحرك ولم يخرج الدم ثم ذكر علامات أخر فقال اذا فتحت فاهها لا تؤكل وان ضمتها أكلت وان  
 فتحت عنها لا تؤكل وان ضمتها أكلت وان مدت رجليها لا تؤكل وان قبضتها أكلت وان نام شعرها لا تؤكل  
 وان قام أكلت ووضع هذه العلامات في حيوان ذبح ولم يتحرك ولم يخرج منه الدم قال وان علمت  
 حياتها وان قلت وقت الذبح أكلت مطلقا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عما يفعله الناس عند وضع  
 الجدار من الذبح هل يحل أكله فالحق جواب قال في الرد على هذا فالذبح عند وضع الجدار أو عروض  
 مرض أو شفاء منه لا شك في حله لان القصد منه التصديق جوى ومثله النذر بقر بان معلق بسلامته من  
 بحر مثلا فيلزمه التصديق به على الفقراء فقط كما في فتاوى الشامي اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل  
 يجوز ذبح الصغير والاني **فأجاب** نعم قال في شرح الوهبانية لا بأس بذبيحة المسنة والكناينة  
 وكذا الصبي الذي يعقل حتى صح اسلامه وذبيحة الاخرس حلال ولو كنايبا لان عذره أبين من عذر النامي  
 وفي البرازية تحريك الشفتين في حقه كذا في القراءة ولو قال مكان التسمية الحمد لله أو سبحان الله  
 أو الله أكبر أو لا اله الا الله يريد التسمية جاز وان أراد التمجيد دون التسمية أو أراد التمجيد على العطاس  
 لا تحل بخلاف الخطيب اذا عطس على المنبر فقال الحمد لله يجوز في احدى الروايتين ولو قال الله ولم يذكر  
 غيره يحل وكل ذكر خاص اذا نوى به التسمية تحل وفي الذخيرة والمستحب أن يقول بسم الله الله أكبر بدون  
 الواو ومع الواو يكره لانه يقطع فور التسمية وعن البنغال المستحب أن يقول بالواو قال ابن وهبان

صبي وأنثى ثم أخرس ينهر \* وبالحمد والتسبيح الله أكبر

والله تعالى أعلم **فأجاب** في الحقيقة هي تطوع ان شاء فعلها وان شاء لم يفعل وهي أن تذبح شاة اذا أتى

مطلب رى خنزير امثلا  
 وسمى فأصاب صيدا  
 ما كول اللحم حل  
 مطلب في بيان ما لا يؤكل  
 من الشاة

مطلب لا يحل الجنين  
 بذكاه أمه بل لا بد من  
 ذكاهه بنفسه

مطلب ذبحت فتحركت  
 وخرج منها الدم جازا أكلها

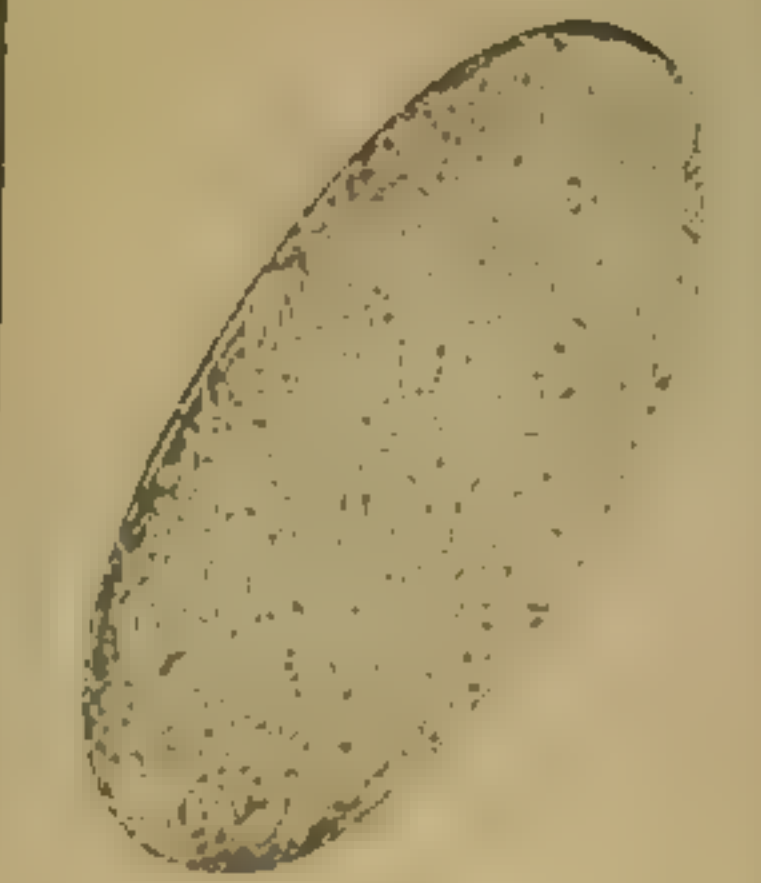
مطلب فيما يذبح عند وضع  
 جدار أو شفاء مريض

مطلب لا بأس بذبح المسنة  
 والكناينة والصبي الذي  
 يعقل

مطلب في الحقيقة



على الولد سبعة أيام وعند الشافعي ستة ثم إذا أراد أن يعق عن الولد فإنه يذبح عن الإسلام شاتين وعن الجارية شاة لأنه أنما شرع للسرور بالمولود وهو بالعلم أكثر ولو ذبح عن الفـ لأم شاة وعن الجارية شاة جاز لأن النبي صلى الله عليه وسلم عاق عن الحسن والحسين كبشا كبشا ولا يكفى فيه دون الجذع من الضأن والنقي من المعز ولا يكون فيه إلا السليمة من العيوب لأنه أراقة دم شرعا كالأضحية ولو قدم الذبح على اليوم السابع أو أخره عنه جاز إلا أن السابع أفضل والمستحب أن يفصل بينهما ولا يكسر عظمها فتأولا بسلامة أعضاء الولد يأكل ويطعم ويتصدق اهـ كلام السراج الوهاج وفي الفصل السادس والثلاثين من فصول العلالي ما نصه ويعق عنه في اليوم السابع من الولادة قال عليه السلام العقيقة حق عن الفـ لأم شاتان وعن الجارية شاة وقد عاق عن نفسه عليه السلام بعد ما بعث نبيا ويقول عند ذبحه اللهم ان هذه عقيقة ابني فان دمها بدمه ولحمها بلحمه وعظمها بعظمه وجلدها بجلده وشعرها بشعره اللهم اجعلها فداء لابني من النار ولا يكسر للعقيقة عظم ويعطى القابلة فخذها ويطبخ جميعها ثم تصدق بها ولا يكسر منها شيء ونقل في الحامدية عن ابن حجر الشافعي ما نصه وقتها بعد تمام الولادة إلى البلوغ فلا يجزئ قبلها وذبوحها في اليوم السابع يستحب والأولى فعلها صدر النهار عند طلوع الشمس بعد وقت الكراهة للتبرك بالبهكور وليس من السبعة يوم الولادة خلافا للشيخين ولو ولد لغيره لا يحسب الذبيحة من صبيحته ويستحب أن يعق عن نفسه من بلغ ولم يعق عنه وحكمها كأحكام الأضحية إلا أنه يستحب طبخها بجلوتها ولا يحل لأولاد الألق المولود وجعل لحمها مطبوخا للفقراء ولا بأس بندهم اليها وتعطى القابلة رجلا لأمه عليه الصلاة والسلام فاطمة رضي الله تعالى عنها باعطاءها ألباها واليمنى أولى ولا يكسر عظمها وان كسر لم يكره ويستحب أن الذكرا شاتان وعن الأنثى واحدة وعن الخنثى المشكل واحدة والاحتياط ثنتان ويستحب أن يقول الذابح باسم الله والله أكبر اللهم لك واليك عقيقة فلان لخبر ورد ويكره لطح رأس المولود بدمها ويندب تسمية المذبح للمولود نسيكة أو ذبيحة وأما عقيقة فيكره ويدل له خبر أبي داود وهو حسن أنه صلى الله عليه وسلم قال للسائل عنها لا يحب الله العقوق وفي رواية لأحـب الله العقوق نعوذ بالله تعالى من عقوق الوالدين فائدة في الحكمة في مشروعية العقيقة اشاعة نسب الولد إذا لم يولد من اشاعته لئلا يقال فيه ما لا يحبه ولا يحسن أن يدور الوالد في السكك فينادي ويقول انه قد ولد لي ولد ومن حكمها اتباع داعية السخاوة وعصيان داعية الشح ومنها أن النصاري إذا ولد لهم ولد صبغوه بماء أصفر يسمونه المعـ مودية وكانوا يقولون يصير الولد نصرانيا وفي مشاكلة هذا الاسم نزل قوله تعالى صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة فاستحب أن يكون للحنيفيين فعل بآزاف لهم ذلك يشـمـر يكون الولد حنيفيا تابع الملة إبراهيم واسماعيل عليهما السلام وأشهر الأفعال المتوارثة عنهم ما وقع له عليه السلام من العزم على ذبح ولده ثم فداه الله تعالى بذبح عظيم وأشهر شرائعهم الحج الذي فيه الخلق والذبح فيكون التشبه بهما في هذا تنويه بالملة الحنيفية ونداء بان الولد قد فعل به ما يكون من أعمال هذه الملة وتعام حكمها وفوائدها في الحجة البالغة والله تعالى أعلم **مسئلت** عن الصائد إذا سمى الله تعالى عند الرمي هل يؤكل ذلك الصيد فاجواب نعم قال الكفوي نقلا عن الهداية وإذا سمى الرجل عند الرمي أكل ما أصاب إذا جرحه السهم فسات لأنه ذابح بالرمي ليكون السهم آلة له فتشترط التسمية عنده وجميع البدن محل لهذا النوع من الذكاة ولا بد من الجرح ليتحقق معنى الذكاة اهـ والله تعالى أعلم **مسئلت** عما يفعل به بعض القبائل كالنوايل يغيرون على بعض قبائل أخرى فتارة ينهبون منهم الغنم فإذا الحقوهم وخافوا من فكها منهم قطعوا الوياها وهي حية لئلا كلوها فهل يجوز ذلك فاجواب أنه لا يجوز بل يعزم ولا يؤكل ذلك الجزء المنفصل عن الحي قال في التنوير العضو المنفصل من الحي كـمـية الامن مذبح



مطلب في بيان الحكمة في مشروعية العقيقة

مطلب في الصائد إذا سمى الله تعالى عند الرمي هل يؤكل ذلك الصيد  
مطلب العضو المنفصل من الحي كالمية

قبل موته فيحل أكله لو من الحيوان المأكول لأن ما بقي من الحياة غير معتبر أصلًا بزيادة أو نقصان لكن يكره اهـ مع من يدين شرجه للعلالي اهـ وفي الخاتمة كافوا في الجاهلية بقطعون بعض الالية من الشاة أو بعض لحم النخلة منها فبأكلها يكون فنها هم رسول الله صلى الله عليه وسلم اهـ والله تعالى أعلم **مسئلت** عن ثور نذوهر في داخل المصر فرماه صاحبهم بنية الذكاة فسات هل يؤكل حينئذ فاجواب نعم يؤكل إذا كان لا يقدر على أخذه إلا بجماعة كثيرة قل في الخاتمة وذكر الناظر في رحمه الله تعالى إذا نذ البعير أو الثور في المصر كان علم أن لا يقدر على أخذه إلا أن يجتمع له جماعة كثيرة فله أن يرميه لأنه يجز عن الذكاة الاختيارية بنفسه لأن البعير يصل والثور ينطح أما الشاة إذا نذت في المصر لا ترى لأنه يقدر على الذكاة الاختيارية عادة اهـ وفيه قبل هذا وإن نذت خارج المصر فرماها الإنسان حل أكلها والله تعالى أعلم **مسئلت** عما يقع كذير من العوام من نذر شاة أو بقرة للأولياء الاموات بان يقول العامى منهم يا شيخ يا بدوي ان عوفيت أو عوفى مريضى أو جاء غائبى فلك على كبش أو ثور أو خروف هل يجوز ذلك أم لا فاجواب أنه لا يجوز قال في الدر المختار من مجتبع النذر من كتاب الصوم ما نصه واعلم أن النذر الذي يقع للأمووات من أكثر العوام وما يؤخذ من الدراهم والشمع والزيت ونحوها إلى ضرائح الأولياء الكرام نفق باليهم فهو بالأجساع باطل وحرام ما لم يقصد واصرقة الفقراء الانام وقد ابتلى الناس بذلك ولا سيما في هذه الاعصار قال بحسبه ابن عابدين قوله باطل وحرام لوجوه منها انه نذر لمخلوق والنذر للمخلوق لا يجوز لأنه عبادة والعبادة لا تكون لمخلوق ومنها أن المنذور له ميت والميت لا يملك ومنها أنه ظن أن الميت يتصرف في الامور دون الله تعالى واعتقاده ذلك كفر اللهم إلا أن قال يا الله اني نذرت لك ان شـمـيت مريضى أو رددت غائبى أو قضيت حاجتى أن أطعم النقرة الذين يباب السيدة نفيسة أو الامام الشافعي أو الامام الليث إلى غير ذلك مما يكون فيه نفع للفقراء والنذر لله عز وجل وذكر الشيخ انما هو محل اصرف النذر لتحقيقه القاطنين بباطله فيجوز بهذا الاعتبار ثم ذكر الاجماع على حرمة النذر للمخلوق وأنه لا ينعقد ولا تشـمـل الذمة به وتعامه فيه نقلا عن البحر والله تعالى أعلم **مسئلت** في حرمته وما يبتلى به العوام وفقهاء القرى الحلف على ضرب من الولى مع اعتقاد أن من حلف به حانئا عاقبه في بدنه وماله وأولاده كما كانت عبدة الاوثان يعتقدون أن من حلف بها حانئا تضرة وتفضل به ما تفعل وهـذا شرك والعياذ بالله تعالى وفي حكم الحالف المذكور المقيمه الذي يأمره بذلك مع اعتقاد ما ذكره الله تعالى السلامة وفي الحديث الشريف حسبما نقله الهندي في الحجة البالغة من حلف بغير الله فقد أشرك قال حله بعضهم على التعليل والتشديد في الزجر والحق حله على من اعتقد فيهم التأثير فانه يكون مشركا حقيقة فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

### كتاب الرهن

**مسئلت** عن في يده عقار موقوف يتصرف فيه بالاجارين المجلة والمؤجلة هل يصح رهنه في الدين **مسئلت** في ما يصح رهنه فيه كما أجاب بذلك شيخ الاسلام في أفندي رحمه الله تعالى في أوائل كتاب الرهن والله تعالى أعلم **مسئلت** عن المرتهن إذا ادعى رد الرهن لصاحبه فهل يصدق بيمينه فاجواب لا يصدق بيمينه بل القول قول الرهن بيمينه قال في الهداية في كتاب الرهن لا يكون القول قول المرتهن في الردع بيمينه لأن هذا شأن الامانات لا الضمونات بل القول للراعي مع يمينه في عدم رده اليه اهـ والله تعالى أعلم **مسئلت** عن رهن الزرع بدون الارض هل يصح فاجواب انه لا يصح فقد سئل قارئ الهداية عن رهن النصب الذي لم يبد صلح له لكن يكمل صلاحه عند انتهاء الاجل (فأجاب) رهنه بدون الارض لا يصح اهـ والله تعالى أعلم **مسئلت** عن رهن الفرس بدون الارض هل

مطلب نذوهر فرماه صاحبه هل يؤكل

مطلب في النذر إلى الاولياء وأنه لا يجوز

مطلب فيما يبتلى به العوام وفقهاء القرى من الحلف على ضرائح الاولياء

قوله حسبما نقله الخ ثم وقت عليه في كثير من كتب الحديث المعنوية اهـ

مطلب لا يصح الرهن في الوقف المأخوذ بالاجارين مطلب لا يصدق المرتهن في رد الرهن

مطلب لا يصح رهن الزرع بدون الارض وكذا الفرس والبناء



يصح فالحجواب ما في شرح المنظومة لابن التفتنة حسبما نقله الكفوي من عدم الصحة قال وفي  
 الفرس وأثره وأثره باطل اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يصح رهن المشاع فالحجواب انه  
 لا يصح قال في جامع الفصولين رهن المشاع لم يجوز من شريكه ولا من غيره أحتمل القسمة أولا اه ونقل  
 الكفوي عن العمادية أن الشيوع الطاري والمقارن فيه سواء اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رهن  
 حجج أملاكه وسلم بالمرتهن تسليم الاملاك ثم طاب المرتهن تسليم الاملاك على وجه الرهن وامتنع الرهن  
 هل يجبر على ذلك فالحجواب انه لا يجبر على ذلك كما أن في شيوخ الاسلام على أفندي واستدل له الكفوي  
 بانه لا يمتنع غير لازم بايجاب وقبول فللرهن تسليمه والجوع عنه فاذ لم يقبض محوزا فمما لم  
 اه وعزاه الى الفرار اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استعارة ما للرهنه فنهيه ومات الرهن  
 فباعه المرتهن هل ينفذ بيعه والحالة هذه **ج** فاجبت **ج** لا ينفذ بيعه والحالة هذه ويجب على البائع  
 استخلاصه من المشتري ويحبسه المرتهن عنده حتى يفكه المير وهذا المير لا يمكن للميرتهن مال هكذا أجاب في  
 الخيرية نقلا عن التارخانية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رهن في دين هو عشرة دواهم ثوبيا سوى  
 عشرين في ذلك الرهن عند المرتهن بلائعه منه فالحجواب ان الدين يسقط بذلك والزائد  
 على الدين امانة لا يضمنها المرتهن الا بالتمتع في كافي الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل رهن  
 داره واعترف بالقبض الا أنه لم يتصل به بالقبض عينا فاهل يؤخذ المقرب بالقبض بمقتضى اقراره  
 فالحجواب نعم قال الانقروى رهن داره واعترف بالقبض الا أنه لم يتصل به بالقبض فاذ ائتمن على  
 القبض والاقباض يؤخذ باقراره اه معزى الى التارخانية والمسألة في فتاوى على أفندي أيضا والله تعالى  
 أعلم **ج** وقد كنت **ج** قدمت الى سيدي أحمد بن الخوجه شيخ الاسلام بتونس المحقق الحنفى حفظه الله  
 تعالى سؤالا من طرابلس الغرب (فأجاب) وهذا من السؤال والجواب ما قولكم اهل العلم رحمكم الله تعالى  
 في بيع وفاء في مشاع غير موقوف هل يجوز فاجاب بجوازه فيه وصحته وانه يخالف الرهن في بعض الاحكام  
 قل فالكثير من أحكام الرهن يعطاه بيع الوفاء رعاية لجانب الرهن وقدي عطي أحكام البيع اليات  
 رعاية لجانب البيع ويخالف حكم بيع الوفاء حكم الرهن فن ذلك الشيوع فانه يجوز في بيع الوفاء اعتبارا  
 بالبيع اليات ولا يجوز في الرهن البحت على الصحيح ففي الفصل التاسع عشر من الفصول العمادية وسئل  
 عن باع نصف كرمه من آخر بيع الوفاء وخرج هو في الصيف الى كرمه بأهله ونقله وأخرج هذا  
 المشتري المأقده أهله وأولاده وأدركت الغلات فأخذ البائع نصفها والمشتري نصفها فهل للبائع اذا تقابل  
 البيع وأعطاه عن ما اشترى أن يطالبه بما جمل من الغلات أم لا فقال ان أخذها بغير رضا البائع كان  
 للبائع أن يطالبه بما جمل من الغلات وان أعطاه البائع ذلك أو أخذ المشتري باذن البائع ورضاه لم يكن له  
 أن يطالبه بما جمل من الغلات ويكون ذلك هبة منه وعطية وفي محل آخر من الفصل المذكور وفي فتاوى  
 الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل كرم بين رجل وامرأة باعت المرأة نصيبها من الرجل وشرطت انها اذا  
 جاءت بالثمن بردها عليه نصيبها ثم باع الرجل نصيبه من آخر هل لها الشفعة قال اذا كان البيع بيع معاوضة  
 فاه الشفعة سواء كان نصيبها من الكرم في يدها أو في يد المشتري قال العلامة الرباني شيخ الاسلام سيدي  
 محمد بيرم الثاني التونسي في رسالته الموسومة بالوفاء بما عتق بيع الوفاء في الفصل السادس منها بعد ان  
 نقل هذا الفرع وقد استفيد من تصويره الوفاء في نصف الكرم تحت الوفاء مع ان الشيوع على خلاف  
 الرهن ووجه ذلك ما في الوفاء من معنى البيع اه وما في الفصل الاول من الباب الاول من رهن الهندية  
 نقلا عن البدائع ومما دوام القبض عندنا والشيوع يمنع دوام الحبس فيمنع جواز الرهن سواء كان فيما  
 يحتمل القسمة أو فيما لا يحتملها أو سواء كان الشيوع مقارنا أو طارفا في ظاهر الرواية وسواء كان الرهن من

مطلب لا يصح رهن المشاع  
 مطلب رهن حجج أملاكه  
 وسلم تسليم الاملاك الخ  
 مطلب بعد انعقاد الرهن  
 بالايجاب والقبول جاز للرهن  
 التسليم والجوع فلا يلزم  
 الامقبوض الخ  
 مطلب استعارة ما للرهن  
 فنهيه ومات الرهن  
 طاب في ذلك الرهن  
 بلائعه  
 مطلب رهن واعترف  
 بالقبض يؤخذ باقراره  
 مطلب هل يجوز بيع الوفاء  
 في مشاع غير قبوض

اجنبى

اجنبى أو من شريكه فجعل ذلك في الرهن البحت أماما نسميه ببيع وفاء فانه رعاية جانب البيع يجوز مع  
 الشيوع وينتفع المشتري وفاء بالمشاع مع الشريك المالك انتفاع المشتري باتامع شريكه على الوجه المقرر في  
 كتاب الشركة وكذا اقترره والذي شيخ الاسلام التونسي سيدي محمد بن الخوجه في بعض مجموعاته واذا أحطت  
 خبرا باقترناه فالشراء للمشاع وفاء لا يكون اسوة للغرماء بل هو أحق قال هذا ما علمني ربي والسلام عليكم  
 ورحمة الله وبركاته من فقير ربه أحمد بن الخوجه الحنفى بمجلس الشريعة بمحاضرة تونس وكتب  
 ليلة الاحد في شعبان الاكبر من عام ألف وثلاثمائة وثلاثة اه كلامه حفظه الله تعالى وكأنه سها حفظه  
 الله تعالى عن عدم القبض المذكور في السؤال فلم يتعرض له سبحانه المنزه عن النسيان والسهو وفي الدرر  
 التصريح بان القبض شرط للزوم كافي الهبة قال وصح في المجتبى انه شرط الجواز اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن رهن نصف داره مشاعا على أن يقرضه المرتهن كذا وكذا من الدراهم وسلم الرهن وتسلم  
 الدراهم ثم فسخه الرهن لنفسه فهل للمرتهن حينئذ حبس الرهن في الدين فالحجواب نعم قال في الخانية  
 لورهن رهننا فاسد كشيوع من لا على أن يقرضه كذا فاسم الرهن وأخذ المال ثم فسخه الرهن لنفسه  
 فلم يمتد حبس الرهن ليدن رهن به اذا استعاده ادى الى الرهن بمقابلته ما أقرضه فله حبسه كالبيع اه وفي  
 الخيرية واذا مات الرهن فالمرتهن أحق بالرهن من بقية الغرماء سواء كان الرهن صحيحا أو فاسدا لان فاسد  
 العقد قد يجري مجرى صحيحها اه وفي جامع الفصولين بعد ما ذكرناه هذا اذا رهن بمقابلته الدين أما لو رهن  
 بدين كان عليه قبل ذلك والمسألة بمجالها لا عليك حبسه كالرهن الجائر بدين كان عليه قبله اذ انما استخلاصك  
 حبسه والجامع بينهما أنه ما استفاد ملك اليد بمقابلته هذا الدين فليس له حبسه بدين وجب بجهة أخرى فلو  
 مات رهنه فالمرتهن اسوة الغرماء اذ ليست له على المحل يد مستحقة على ما مر اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن رهن داره لزيد في دين وسلم له ففسخه ووضع يده عليه ثم أباح للرهن السكنى فيها تبرعا  
 ومرحمة ثم أراد رفع يد الرهن ووضع يده فهل له ذلك والحالة هذه فالحجواب نعم له ذلك ولا يبطل  
 الرهن بذلك ولو كان القبض بالتخية وقامه في الخيرية وقد أشار بقوله ولو كان القبض بالتخية الى أن  
 التخية قبض حكما ففي الدرر التخية بين الرهن والمرتهن قبض حكما على الظاهر كالبيع فانه فيه أيضا قبض  
 اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة تملك بيتا فرهنته وسلمته للمرتهن في الدين الذي قبضته  
 والمرتهن يطالبها بدينه وهي تمنع من أدائه فهل تجبس بذلك وهل يباع عاها اذ لم تؤذ ولم يكن لها غيره  
 ولا ينفعها التعال بأنها تحتاج للسكنى وبيت السكنى لا يباع في الدين فالحجواب ان هذه النازلة وقع  
 مثلها في عهد الخبير الرمي وسئل عنها فأجاب بان المرتهن مطالبة بالدين وحبسه ما به حتى توفيه ولو من ثمنه  
 ويجبرها القاضي بالحبس حتى تبيع الرهن أو تدفع له من غير ثمنه ان تبسر ويد المرتهن يد احتفاء وحقه  
 لازم محترمة وتعلق حقه بالدين يجعل المالك كلاجنبى حتى اذا جنى عليه المالك كان ضامنا كلاجنبى  
 واذا كانت مفلسة لا يمتنع بيعه بذلك ولا نقول أنه مفلسة يدفع لها المرهون لضرورة السكنى التي لا تحيد  
 عنها لان ذلك اغها وفي غير الرهن أما الرهن فالمرتهن أحق بما يتيه من سكائها اه وفي التنوير وله طلب  
 دينه من رهنه وله حبسه به وان كان الرهن في يده وله حبس رهنه بعد الفسخ حتى يقبض دينه أو يبرئه  
 اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رهن داره وهو مع المرتهن فيها ففعل سلمتها اليك وقال المرتهن قبضت  
 هل يتم الرهن بذلك فالحجواب لا يتم الرهن بذلك ففي فتاوى الانقروى اذا رهن داره والرهن والمرتهن  
 فيها ففعل سلمتها أو دفعها اليك فقال المرتهن قبضت لا تكون رهنها حتى يخرج الرهن من الدار فان خرج  
 منها بعد ذلك لا يتم الرهن حتى يقول الرهن سلمتها اليك اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الرهن اذا  
 استحق فهل على الرهن غير مكانه فالحجواب ليس عليه غير مكانه ففي الانقروى عن القنية استحق

مطلب في من رهن نصف داره مشاع الخ

مطلب لا يبطل الرهن بإباحة المرتهن للرهن السكنى

مطلب للمرتهن مطالبة الرهن بالدين وحبسه الخ

مطلب لا يتم الرهن لدار اذا كان الرهن والمرتهن فيها

مطلب استحق الرهن فليس على الرهن غير مكانه



الرهن فليس للرهن أن يطالب الرهن باقائه غيره مقامه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الرهن اذا غاب ولم يدرك اوميت فهل للرهن بيع الرهن باذن الحاكم في غيبة الراهن فاجواب نعم له ذلك قال في البرازية للرهن بيع الرهن باجارة الحاكم واخذ دينه ان كان الراهن غائبا لا يعرف موته ولا حياته اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الرهن اذا قل للرهن ان لم يدفع لك دينك الذي على الى شهرين فالرهن يبيع لك دينك هل يكون بيعا اذ مضى الاجل ولم يدفع الدين فاجواب انه لا يكون بيعا كافي الخاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** هل يصدق المرتهن في هلاك الرهن بل بالرهان فاجواب نعم يصدق في هلاكه قال الانقروى ويصدق في دعوى الهلاك ولا يصدق في دعوى الرد اه معز بالانتارخانية وفي رسالة الشرنبلالية كما يقبل قول المودع في دعواه هلاك الوديعة بيمينه كذلك يقبل قول المرتهن غير أن المودع لا ضمان عليه والمرتهن يضمن ضمان الرهن بالاقبل من قيمته ومن الدين كما لو ثبت هلاكه باليمين وعامة في فتاوى شيخ الاسلام على أفندي حسم الله الكفوى والله تعالى أعلم **سئلت** هل يبطل الرهن بموت أحد المتعاقدين فاجواب لا يبطل بذلك بل يبقى رهنا عند الورثة كما في البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** هل للرهن أن يبيع الرهن بدون إذن الراهن فاجواب ليس له ذلك فان باعه بغير إذنه توقف على اذنه صاحبه فان أجاز له صح ويكفون الثمن رهنا وان لم يجز لا يجوز البيع وله أن يبطله ويبيعه رهنا كما أفاده الكفوى عن العمادية والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل يبيع الرهن اذا أتى أن يبيع هل يجبر على البيع فاجواب نعم كان له الكفوى عن المحيط والله تعالى أعلم **سئلت** عن الرهن هل يجوز للرهن الانتفاع بفأجواب انه لا يجوز الانتفاع به مطلقا بالاستخدام ولا سكنى ولا لبس ولا اجارة ولا اعادة في الدر المختار قال سيدي أحمد الظهطاوى رحمه الله تعالى والغالب من أحوال الناس انهم انما يريدون عند الدفع الانتفاع ولولا لما أعطاه الدرهم وهما بمنزلة الشرط لان المعروف كالشرط وهو مما يعين المنع اه وهو في غاية الحسن فليحفظ وليجتنب الانتفاع به ولا سيما اذا كان الدين من قرض فقد قل عليه الصلاة والسلام كل سلف جرت فاهو حرام وفي الجوى على الاشياء مانصه وفي الجامع لمجد الأئمة عن عبد الله بن محمد بن أسلم انه لا يحل له أن ينتفع بشئ منه وان أذن له الرهن لانه اذن في الربا لانه يستوفي دينه فتكون المنفعة ربا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الرهن اذا طلب من المرتهن أن يبيعه من الرهن لبيعه لاجل قضاء دينه هل يجاب لذلك فاجواب انه لا يجاب لذلك قول في الدر ولا يكلف مرتهن بيعه رهنه نعم كين الرهن من بيعه ليقضى دينه بيمينه لان حكم الرهن الحسب الدائم حتى يقبض دينه ولا يكلف من قضى دينه أو أبرأ بعضه تسليم بعض رهنه حتى يقبض البقية من الدين أو يبرئها اعتبارا بحسب المبيع اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الرهن اذا احتاج الى بيت يحفظ فيه فعلى من تكون أجرته فاجواب قال في التنوير وأجرة بيت حفظه وحافظه وماوى الغنم على المرتهن وأجرة راعيه ونفقة الرهن كالكلمة ومشر به وكسوة الرقيق وأجرة ظنر ولد الرهن وسقى البستان وكري النهر وتلقح نخلة له وجذاذه والقيام بعصا الحمار والخراج والعشعر على الراهن اه مع مزيد من حاشيته لابن عابدين والله تعالى أعلم **سئلت** عن قوله عليه الصلاة والسلام اذا عي الرهن فهو عاقبه ما معناه فاجواب ان معناه اذا اشتبهت قيمته بعد هلاكه بان قال كل لا أدري كم كانت قيمته ضمن عاقبه من الدين اه من الدر المختار والله تعالى أعلم **سئلت** عن استيجار المرتهن الدار المرهونة من رهنها هل يبطل الرهن فاجواب ان هذا السؤال رفع الى حامد أفندي فاجاب عنه بقوله نعم قال في البرازية في أواخر الرهن وفي التابسة استاجر المرتهن الارض المرهونة بطل بخلاف الاعارة اه وفي الخاتمة ولوارثين رجل دابة دين له على الراهن وقبضها ثم استاجر المرتهن حجت

مطلب غاب الرهن ولم يدرك اوميت

مطلب قال ان لم يدفع لك دينك الى كذا فالرهن يبيع لا يكون بيعا

مطلب يصدق الرهن بل المرتهن في هلاك الرهن دون الرد

مطلب لا يبطل الرهن بموت أحد المتعاقدين

مطلب ليس للرهن بيع الرهن بدون إذن الراهن

مطلب في الوكيل يبيع الرهن اذا امتنع من البيع

مطلب في حكم الانتفاع بالرهن

مطلب طلب الرهن من المرتهن الرهن لبيعه لقضاء الدين لا يجاب لذلك

مطلب اذا احتاج الرهن الى بيت يحفظ فيه فعلى من تكون أجرته

مطلب في معنى قوله عليه السلام اذا عي الرهن فهو عاقبه

مطلب لو استاجر المرتهن الارض المرهونة بطل الرهن

الاجارة وبطل الرهن حتى لا يكون للرهن أن يعود في الرهن ولورهن الرجل دابة وقبضها ثم أجرها من الراهن لا تصح الاجارة ويكون للرهن أن يعود في الرهن وياخذ الدابة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رهن داره في دين عليه وساط رجل على بيعه او دفع الثمن الى المرتهن ولم يقبضه المرتهن حتى حل المال هل يكون هذا رهنا فاجواب انه لا يكون رهنا قال في الهندية واذا رهن الرجل دارا وساط الراهن رجلا على بيعه او دفع الثمن الى المرتهن ولم يقبضه المرتهن حتى حل المال لم يكن رهنا وان باع العبدل الدار جاز يبيعه بالوكالة وان نهاه عن البيع لم يجز بيعه بعد ذلك وكذلك ان مات الراهن لم يكن للعبدل أن يبيعه بعد موته والمرتهن اسوة الغرماء ذكره في الباب الثامن من الرهن وأفتى به في النتيجة والظاهر ان المانع من كونها رهنا عدم القبض وان الرهن ينعدم بانعدامه فيكون رهنا باطلا لا فاسدا فلا تجرى عليه أحكام الرهن أصلا بخلاف النكاح ويؤيده ما في فتاوى الانقروى وهذا نصه رجل رهن شيئا وكتب كتابا ولم يذكر له اسم ثم باع الراهن فأراد المرتهن أن يبيعه له موقوفا ليس له ذلك بالقرار الباطل لانه انما أقر رهنه ولم يذكر التسليم الى المرتهن يكون باطلا لان القبض في باب الرهن ركز والرهن قول والقبض فعل فذكر القول لا يثبت الفعل اه معز بالجواهر الفتاوى وهو صريح في أن القبض ركز والركن ينعدم النسي بانعدامه وفي قاضيان قبيل فصل اختلاف الراهن والمرتهن مانصه رجل رهن شيئا بدين مؤجل وساط العبدل على بيعه اذا حل الاجل فلم يقبض العبدل الرهن حتى حل الدين فالرهن باطل والوكالة بالبيع باقية اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المرتهن اذا أجر الرهن من أجنبي وسلمه له هل يبطل الرهن فاجواب ان في ذلك تفصيلا مذكور في البرازية وهذا نصه أجر المرتهن الرهن من أجنبي بلا اذنه الرهن فالغلة للرهن ويتصدق به عند الامام ومحمد كالنصاب يتصدق بالغلة أو بردها على المسالك وان أجرها بامر الراهن بطل الرهن والاجر للراهن اه وقد نقله الجوى في حواشيه على الاشياء وأقره وفي الدر المختار وان باذنه فالملك وبطل الرهن اه قال محشيه ابن عابدين حتى لا يسقط دين المرتهن به لانه عند المستأجر ط ولا يعود رهنا لا بتجديد تارخانية وكذا لو أجره الراهن المرتهن اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن عليه دين فباع عقاره له الدين الذي عليه وحصل بينهما الايجاب والقبول لكن لم يقبض المشتري العقار المبيع يبيع وفاء ثم مات البائع المذكور وعليه دين مسخرة لتركته فأراد أن يربط الدين ببيعة المذكور هل لهم ذلك أو يختص به المشتري المذكور أجيبوا ونجروا فاجواب ان هذه المسألة شتى عنها شيخ الاسلام على أفندي فاجاب بان لهم قسمته ولا يختص به المشتري المذكور واستدل له الكفوى بقوله وهو حبس شئ يحق يمكن استيفاءه منه كالدائن وينعقد بايجاب وقبول ويتم بالقبض محوزا مفرغا ميزا والتخية فيه وفي البيع قبض وللا رهن أن يرجع عنه قبل القبض فاذا قبض لزم ملتقى القبض شرط جوازه وقال بذكر زومه والاول اصح ويكتفى بالتخية في ظاهر الرواية في قبضه بزازية والجهورى على البيضاوى اه فجعل بيع الوفاء كالرهن في انه بدون القبض مجرد الايجاب والقبول عصام الدين على البيضاوى اه فجعل بيع الوفاء كالرهن في انه بدون القبض لا يعتبر ولا يعتد به ولا تجرى عليه أحكام الرهن والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في رهن المشاع هل هو فاسد فاجواب نعم قال في مخ الغنار رهن المشاع فاسد يتعلق به الضمان اذا قبض اه وقيد القبض بغيره انه اذا لم يقبض لا يتعلق به الضمان والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة رهن عقارا لها في دين اقترضته ولم تسلمه للمرتهن بل بقي في يد الراهن فاحترق فاحترق بامر الله تعالى في يدها هل يسقط باحتراقه وهلاكه الدين المذكور كما هو حكم الرهن الصحيح المقبوض فاجواب انه لا يسقط بهلاكه الدين المذكور كما أفتى به في البهجة وهذا ايضا يدل على أن الرهن بدون القبض غير معتبر أصلا والله تعالى أعلم **سئلت** عن المرتهن اذا ادعى الرهن مع القبض وأنكره الراهن فاقام المرتهن شهودا عدولا

مطلب رهن داره في دين وساط على بيعه ارجلا الخ

مطلب أجر المرتهن الرهن من أجنبي وسلمه له هل يبطل الرهن

مطلب باع عقاره في دين عليه وقبل القبض مات البائع الخ

مطلب في رهن المشاع

مطلب الرهن بدون قبض لا يعتبر

مطلب ادعى المرتهن الرهن مع القبض وقبل برهانه الخ



على دعواه هل يثبت برهانه والحالة هذه فالجواب نعم قال في البهجة وان ادعى المرتهن الرهن مع  
 القبض يقبل برهانه عليه سواء شهد الشهود على معاينة القبض أو على اقرار الراهن به عند الامام رحمه الله  
 تعالى آخره وهو قولهم انه منقول من البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** عن الرهن اذا اعاره المرتهن  
 بأمر الراهن هل يبطل الرهن فالجواب ما في الخلاصة ولو أمره الراهن أن يردعه انسانا أو مبيعه  
 أو يوجره ففعل فان أودعه فهو رهن على حاله فان ذلك في يد المودع يبطل الدين أو أعاره خرج عن ضمان  
 الرهن وللمرتن أن يردّه ولو أجرة فالاجر للراهن وليس للمرتن أن يعيده في الرهن الا برهن جديد اه والله  
 تعالى أعلم **سئلت** عن المرتن اذا طلب من الراهن دينه فقال الراهن احضر الرهن أولا فان  
 احضرته قضيت دينك دينك هل يجاب لذلك فالجواب نعم يجاب لذلك اذا كانا معا في بلد الرهن فيؤمر  
 المرتن أن يحضره ولا يذعه الى الراهن حتى يعطيه الدين والمسألة موضحة في الخلاصة من الفصل  
 السادس من الرهن والله تعالى أعلم **سئلت** عن قبض الرهن هل هو شرط في الجواز فالجواب  
 نعم قال في الخلاصة القبض شرط جواز الرهن خذ لا قالما يقوله الامام خواهر زاده انه شرط للزوم  
 وهذا القبض يقع بالتخية في ظاهر الرواية ومن شرائطه أن يكون مقسوما حتى ان رهن المشاع عندنا  
 لا يصح اه وقد مناعن الكفوى عن عصام الدين ان الجمهور على اعتبار القبض فيه حتى لا يصح الارتهان  
 ولا يترتب عليه الحكم بمجرد الايجاب والقبول اه وفي أي السعد عود على من لا مسكن التصريح بان القول  
 بانه شرط للزوم ضعيف وخلاف الرواية وان النص والتصحیح انه شرط الجواز نقله عن الحموى عن البنابة  
 وفي الخبرية من مسائل شتى آخر الكتاب مانصه لا عبرة بالرهن دون القبض قال عز من قائل فبرهان  
 مقبوضة فقول الرجل داري القلانية رهن به أو هي رهن أو جعلته رهنًا ولم تقبض هدر لا عبرة به اه  
 وفيهما من الرهن وقد أقيمت مرارًا لا تحصى في الرجل يرتن محدودا فيؤجره للراهن قبل قبضه منه بانه  
 لا يصح الرهن ولا الاجارة أما الرهن فله دم القبض وأما الاجارة فله دم جوازها للمالك اه والله تعالى  
 أعلم **سئلت** عن رجل وضع أمانة عند آخر وأخذ منه رهنًا هل يصح هذا الرهن فالجواب انه  
 لا يصح قال في الخلاصة الرهن بالاعيان على ثلاثة أوجه أحدها الرهن بعين هي أمانة وذلك باطل لان  
 الرهن شرع للاستيثاق وانه غير مشروع في الامانة والثاني الرهن بالاعيان المضمونة بغيرها كالبيع  
 في يد البائع وذلك لا يجوز أيضا حتى لو هلك الرهن هلك بغير شيء والثالث الرهن بالاعيان المضمونة  
 بنفسها كالاعيان المفصولة ونحو ذلك صحيح فان هلك الرهن في يده فانه يضمن بالاقبل من قيمة الرهن ومن  
 قيمة العين وبأخذ العين وان هلك العين قبل الرهن فان الرهن يكون رهنًا بالقيمة اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن الرهن اذا خيف عليه الفساد باذن القاضي ويكون الثمن رهنًا في يده وان باع بغير اذن  
 القاضي كان ضامنا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رهن متاعين مؤجل مؤجل ووكل زيد ببيع  
 الرهن عند حلول أجل الدين الا أن العدل لم يقبض الرهن فهل اذا قلتم يبطل الرهن تبطل الوكالة أيضا  
 أم لا فالجواب انه لا تبطل وان بطل الرهن قال في الخاتمة رجل رهن شيئا بدين مؤجل وساط العدل  
 على بيعه اذا حل الا حل فلم يقبض العدل الرهن حتى حل الدين فالرهن باطل والوكالة بالبيع باقية اه والله  
 تعالى أعلم **سئلت** عن رهن عقار في دين عليه زيد ولم يسلمه اليه فهل لا يكون هذا الرهن صحيحا  
 حيث لم يقبض وليس له بيعه في الدين فالجواب نعم لا يكون العقار المذكور رهنًا فلا بيع في الدين  
 حيث لم يقبض كافي الفتاوى المهمة والله تعالى أعلم **سئلت** عن المرتن اذا استأجر الرهن من  
 الراهن بعد قبضه منه هل يبطل الرهن فالجواب نعم يبطل الرهن بذلك قال في الخاتمة واذا ارتهن  
 الرجل دابة بدين له على المرتن وقبضها ثم استأجرها المرتن صححت الاجارة وبطل الرهن حتى لا يكون

مطلب في حكم اعادة المرتن  
 للرهن أو ايداعه أو ايجاره

مطلب طلب المرتن الدين  
 فقال الراهن احضر الرهن  
 أولا الخ

مطلب القبض شرط في  
 جواز الرهن

مطلب الرهن بالاعيان على  
 وجوه

مطلب المرتن بيع الرهن  
 اذا خيف عليه الفساد باذن  
 القاضي

مطلب اذا بطل الرهن تبطل  
 الوكالة التي في ضمنه

مطلب لا يكون العقار  
 رهنًا بالقبض

مطلب اذا استأجر المرتن  
 الرهن بعد قبضه بطل الرهن

للمرتن أن يعود في الرهن اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رهن فاسد نحو شيوع فسخته الراهن  
 افساده فهل المرتنه حبسه بذلك الدين حتى يستوفى دينه فالجواب ما في جامع الفصولين لو رهن  
 رهنًا فاسدا كشيوع مثلا على أن يقرضه كذا فاسد الرهن وأخذ المال ثم فسخته الراهن لنفسه فمرتنه  
 حبس الرهن لدين رهن به اذا استفاد على الرهن بمقابلته ما يقرضه فله حبسه كالبيع والرهن الصحيح اذا  
 تفاخرا فله هلاك في يده هلك بالاقبل من قيمته ومن الدين اذ بطل الفسخ هلك الرهن فعاد الامر الى ما كان  
 والمرهون كان مضمونا لا يقل فكذا هذا ولو مات رهنه فالمرتن أحق به من الغرماء اذ له على المولى يد  
 مستحقة على ما ذكره اذا رهن بمقابلته الدين أما الرهن بدين كان عليه قبل ذلك والمسألة يحلها فلا يملك  
 حبسه كالرهن الجائر بدين كان عليه قبله اذا تفاخرا لا يملك حبسه والجامع بينهما انه ما استفاده لك اليد  
 بمقابلته هذا الدين فليس له حبسه لدين وجب بجهة أخرى فلو مات رهنه فالمرتن اسوة الغرماء اذ يست له  
 على المولى يد مستحقة على ما مر اه والله تعالى أعلم **سئلت** في قاض من قضاة زمناة باع رجل قضاء  
 بلدة مخصوصة بمقداره من من القروض كتب به له سند أو أعطاه بكفيل أو رهنه خاتما بقيمة عظيمة فهل  
 يصح هذا الرهن فالجواب انه رهن باطل لا تجرى عليه أحكام الرهن كتب المحقق الرمي في حواشيه  
 على جامع الفصولين مانصه قوله ولو باعنا ثمة أو ثمة بملك أمانة أو أقول به وبه يعلم جواب حادثة  
 التتوي وهي ان رجل ارهن شيئا على محصول القاضي فباع عند القاضي ولا شك ان الرهن به باطل  
 كالرهن على جريمة الوالي اذ الكل باطل كما هو مشاهد من قضاة هذا الزمان لكن ان أخذ القاضي  
 الرهن أو الوالي غصه بما وجب على المالك يضمن بالملاك جميع قيمته لعل الغصب لا يملك الرهن تأمل اه  
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن بيع الراهن الرهن اذا فسخته المرتن هل يفسخ أو فاجبت كفيان في  
 فسخته خلافا قال الزباني في شرح الاكثر وان لم يجز المرتن البيع وفسخته انفسخ في رواية ابن سماعة  
 عن محمد حتى اذا افتكه الراهن لاسيما للمشتري عليه لان الحق الثابت للمرتن بمنزلة الملك فصار كالمالك  
 فله أن يجزوله أن يفسخ وفي أصح الروايتين لا يفسخ بفسخته اه وفي منية المفتي بيع المرهون يفتي به  
 يصح ولا ينفذ كافي بيع المستأجر وليس لغير المشتري فسخه والمشتري بالخيار علم أولم يعلم في الأصح اه  
 كلام الغزالي نقله الرمي في حواشيه جامع الفصولين وكتب الرمي على قول جامع الفصولين في شراء رهن  
 ومستأجر بتخير المشتري ولو علم انه عند أبي حنيفة ومحمد كاستحقاق مانصه قوله بتخير المشتري ولو علم انه  
 هـ هذا هو الصحيح وعليه الفتوى كافي الوالوجية نقله الغزالي اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن العدل  
 اذا ساط على بيع الرهن اذا حل الاجل ولم يقبض العدل الرهن حتى حل الدين هل يبطل هـ هذا الرهن  
 فالجواب نعم قال في الخاتمة لو ساط العدل على بيعه اذا حل الاجل فلم يقبض العدل الرهن حتى حل  
 الدين فالرهن باطل والوكالة بالبيع باقية اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع بستانه لا يبيع  
 فاء واشترط عليه المرتن أن يخله ثم رجع الراهن في ذلك ونهاه على أن يخله فهل يصر رجوعه فاجبت كفيان  
 نعم يصر رجوعه لانه اباحة والاباحة يصح فيها الرجوع قال الخبير الرمي في حواشيه على جامع الفصولين  
 مانصه ويقع في بلادنا في بيع الوفاء اشتراط أكل الزوائد وهو اطلاق واباحة والاباحة تقبل الرجوع  
 صريح به في فتح الغفار في باب التصرف في الرهن وتقبل التملك بالشرط والخطر صريح به فيه أيضا  
 وصريح به الزباني وغيره فيجوز الرجوع عن الشرط قبل الاكل وأما بعد الاستهلاك فلا يجوز الرجوع  
 فيما أكله وبما تنقوت صريح في خواهر الفتاوى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع كرمه يبيع  
 وفاق قبضه المشتري ثم أجرة من أجنبي بأمر البائع هل يبطل البيع ويرفع حكم الرهن تافى الرهن  
 الصريح فاجبت كفيان قال المحقق الرمي في حواشيه جامع الفصولين وان أجرة له يعني لغير البائع باذنه

مطلب اذا فسح الرهن الفاسد  
 فهل للمرتن حبسه بالدين

مطلب اذا باع قاض لرجل  
 القضاء وأخذ منه رهنًا في  
 ذلك لا يصح

مطلب هل يفسخ بيع الراهن  
 الرهن يفسخ المرتن

مطلب اذا بطل الرهن  
 لا تبطل الوكالة بيه

مطلب بعد ان باع الراهن  
 للمرتن أكل الغلة رجع  
 صرح رجوعه

مطلب أجر المشتري وفاق العقار  
 بأمر البائع يبطل البيع  
 وترفع حكم الرهن



يجب أن يبطل الرهن وتكون الاجرة للرهن كفاي حقيقة الرهن تأمل اه وفي رد المحتار في بطل كتاب  
الكفالة وأما اذا آجره المشتري وفاء باذن البائع فهو كاذن الرهن للرهن بذلك ويبطل الرهن اه ملخصا  
بابه تعالى أعلم **سئلت** عن باع أرضه لا خريص وفاء فقبضه المشتري وزرعها ثم أدى البائع  
الثمن للمشتري وانفخ البيع ماذا يفعل بالزرع الذي زرعه المشتري فالجواب ما في جامع الفصولين  
باع أرضا وفاء فزرعها المشتري ثم أدى البائع مال الوفاء الى المشتري حتى أنفخ البيع والزرع بقدر هل  
يجب للمشتري على تفريغ الأرض أو ترك في يده بأجر مثلهما أجاب بعضهم بأنه لو أدى البائع ثمنه  
بطل المشتري يجبر على تفريغها لولا أنه بلا طلبة بل يترك في يده بأجر مثله ولو قيل انه يترك في يده  
بأجر مثله في الوجهين فله وجه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استأجر خاناسنة كاملة باجرة  
معينة وأعطى رهنا في مقابلة الاجرة هل يجوز هذا الرهن فالجواب نعم قال في الهندية ولو استأجر  
دارا أو شيئا أو أعطى بالاجر رهنا جاز وان هلك الرهن بعد استيفاء المنفعة يصير مستوفيا للاجر وان هلك  
قبل استيفاء المنفعة يبطل الرهن ويجب على المرتهن رد قيمة الرهن اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
عن المرتهن اذا آجر الرهن بدون اذن الراهن من أجنبي فله الرهن بذلك أجاز الاجارة هل يبطل الرهن  
في هذه الصورة كما اذا كانت الاجارة بأمره ابتداء فالجواب نعم قال في الهندية ولو آجر على واحد  
منهما باذن صاحبه أو آجره أحدهما بغير اذنه ثم أجاز صاحبه صححت الاجارة وبطل الرهن فتكون الاجرة  
للراهن وتكون ولاية قبضها الى العاقد ولا يعود رهنا اذا انقضت هذه الاجارة بالا استئناف وكذلك  
لو استأجر المرتهن صححت الاجارة وبطل الرهن اذا جدد القبض للاجارة ولو هلك في يده قبل انقضاء  
مدة الاجارة أو بعد انقضائها ولم يحبس عنه من الراهن هلاك أمانته ولا يذهب به لأكثري ولو حبسه عن  
الراهن بعد انقضاء مدة الاجارة صار غاصبا هكذا في شرح الطحاوي اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
مرتهن سكن في الدار المرهونة هل يلزمه أجرها فالجواب ان مثل هذا السؤال في الخيرية وقد أجاب  
عنه صاحبها بما نصه لا يلزمه أجره لذلك مطلقا اذن الراهن أو لم يأذن ممتدة للاستئناف اه والله  
تعالى أعلم **سئلت** عن المرتهن اذا آجر الرهن باذن المرتهن هل يبطل الرهن فالجواب نعم  
يبطل الرهن حينئذ قال في جامع الفتاوى ولو آجره المرتهن باذن الراهن أو الرهن باذن المرتهن أو آجر  
أحدهما بغير اذن صاحبه ثم أجاز له صححت الاجارة وبطل الرهن وتكون اجرة للرهن  
ولاية قبضها الى العاقد ولا يعود رهنا اذا انقضت مدة الاجارة بالا استئناف وكذلك لو استأجر المرتهن  
صححت الاجارة وبطل الرهن اذا جدد القبض للاجارة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مرتهن  
آجر الرهن من الراهن قبل قبضه منه هل يصح الرهن المذكور والاجارة فالجواب لا يصح واحد  
منهما أما الرهن فله دم القبض وأما الاجارة فله عدم جوازها لئلا يملك كما أفتى بذلك الخبير الزملي وفي الخيرية  
سؤال عن رجل مات عن ورثة وبيت فادعى رجل ان له ديناً على الميت وأنه كان رهنا له البيت وادعى آخر  
انه كان استأجره منه حال حياته هذا الحكم (فأجاب رحمه الله تعالى) بان الواجب في ذلك النظر في كل  
من العقدين فان كان البيت مقبوضا في الرهن دون الاجارة اعتبر وكان المرتهن أحق بحالته من  
المستأجر ومن سائر غرماء الميت وان كان مقبوضا في الاجارة دون الرهن فالمستأجر أحق به من المرتهن  
ومن سائر الغرماء وان خلا العقدان من القبض كان جميع الغرماء اسوة فيه يتقاسمون بقدر حقوقهم  
وان اتصل بكل منهما قبض فالمرتبة للاسبق تاريخا منها ما لم يجز صاحب القبض السابق للعقد المتأخر  
لان سابق السابق بالاجارة منه للعقد اللاحق وذلك لان القبض في الرهن اما شرط للزوم أو شرط الجواز  
وهو الاصح والقبض في الاجارة وان لم يكن شرط المكن بموت المورث قبله لا يكون أحق به من بقية غرمائه

مطلب باع أرضا وفاء  
فزرعها المشتري الخ

مطلب استأجر خاناسنة  
وأعطى رهنا في مقابلة  
الاجرة جاز الرهن  
مطلب آجر المرتهن الرهن  
وأجاز الراهن بطل الرهن

مطلب اذا سكن المرتهن  
الدار لا يلزمه الاجرة

مطلب آجر المرتهن الرهن  
باذن الراهن بطل الرهن

مطلب آجر المرتهن الرهن من  
الراهن قبل القبض لا يجوز

لا في الاجارة الصحيحة ولا في الاجارة الفاسدة اه نعم وفي قوله وان خلا العقدان من القبض كان جميع  
الغرماء اسوة فيه يدل على ما أسلفناه من أن الرهن بدون القبض لا يجوز ولا ترتب عليه أحكامه فلا  
تفضل فليحفظ والله تعالى أعلم

### كتاب الجنایات

**سئلت** عن جماعة قتلوا رجلا فله من يفتلون به وهل يجوز للولي العفو عن بعضهم وقتل الباقي  
فالجواب نعم اذا اشتركو في قتل رجل قتلوا جميعا وان عفا الولي عن البعض أو الكل جاز وقد سئل في  
الخيرية عن ثلاثة قتلوا رجلا فأجاب بأن للولي الصلح مع أحدهم وقتل أحدهم والعفو عن أحدهم وقتل  
جميعهم والعفو عن كلهم والصلح مع كلهم لان الحق له في ذلك وصاحب الحق يتصرف فيه بما أله الله  
تعالى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل رمى في وجهه رجلا حرا بخنجر فمات من مرض حتى مات هل  
تلتزمه الدية فالجواب لا تلزمه الدية الا اذا جرحته الحربة أو عضته ومات بسبب ذلك كمن صاح على  
رجل فصعق فمات من ذلك وكان غير صوته وخوف بالغاشات وكان دخل دار آخر على حين غفلة فحصل  
لزوجته رعب منه وأسقطت جنينا بسببه فانه لا يضمن كافي الفتاوى الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت**  
هل للزوجة حق في القصاص عن قتل زوجها فالجواب نعم لهذا ذلك كالزوجة والورثة قال في  
الدرر والي القصاص من يرث أي كل من يرث المقتول فله ولاية القصاص وان كان زوجها أو زوجة اه والله  
تعالى أعلم **سئلت** عن خنق رجل فمات فله من القصاص فالجواب لا قصاص عليه  
بالتنقي قال في المخ من خنق رجلا فمات فله من القصاص عليه ان اعادته فله الامام سياسة  
وعنه دمه فيه القود اه وكذا من أغرق صبيا أو ابنا في ماء فلا قصاص عليه عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله تعالى فيه القصاص نقله في نتيجة الفتاوى عن الكفاية  
والله تعالى أعلم **سئلت** عن أوقد في تنوره نار الا يحتملها التنور فاحترق بيته وسرى ذلك لبيت جاره  
بأحرقه بما فيه من الامنة فهل عليه الضمان والحالة هذه فاجبت بيمينه عليه الضمان في الحامدية  
نقله عن التتارخانية ما نصه اذا ألقى في التنور من الحطب ما لا يحتملها التنور فاحترق بيته وتعدى الى بيت  
غيره فأحرقه ضمن اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة حبلى ضربت بطن نفسها عمدا فأسقطت  
جنينا بدون اذن زوجها فهل تضمن المرأة الغرة وما هو قدرها فاجبت بيمينه بان هذا السؤال في  
الحامدية وأجاب عنه بقوله نعم تضمن قلته لانها أتلفته متعمدة وتعمل عنها العاقلة ولا ترث منها لانها  
قاتلة بغير حق والقاتل لا يرث والغرة قدرها نصف عشر الدية خمسمائة درهم ويجب المقصد والمذكور في  
سنة كافي المخ وغيره وضمن الغرة قلته امرأة أسقطته ميتا عمدا بدواء أو فعل بلا اذن زوجها فان اذن  
لا تنوير من الجنایات اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قولكم في امرأة ضربت زوجها بالآلة جرحته  
عمدا فقتلته فهل تقتل به فالجواب نعم قال الكفوي نقلا عن التتارخانية وتقتل المرأة بالرجل اه  
ونقل أيضا ولو قتل منكوحته قتل بها ثم نقل عن السراجية اذا قتل الرجل زوجته وله منها ولد حتى لم  
يقص اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن عفا من الشركاء عن القصاص هل يسقط بعفوه المذكور  
حق الباقي في القصاص فالجواب نعم قال الكفوي نقلا عن البداية ما نصه واذا عفا أحد الشركاء عن  
الدم أو صالح عن نصيبه على عوض سقط حق الباقي من القصاص وكان لهم نصيبهم من الدية اه والله  
تعالى أعلم **سئلت** عن أمسك زيد المرو فقتله عمرو هل يقتل به خصوص الذي يباشر القتل  
دون الممسك فالجواب نعم قل في المتنق من أمسك رجلا حتى جاز رجل آخر وقتله عمدا أو خطأ فلا

مطلب اذا اشتركو في قتل  
قتلوا وان عفا الولي عن  
البعض جاز كالكل

مطلب رمى في وجهه رجل  
حرا بخنجر فمات من مرض حتى  
مات لا تلزمه الدية  
مطلب للزوجة حق في  
القصاص كالزوجة وسائر  
الورثة

مطلب خنق رجل فمات  
لا قصاص

مطلب ألقى في تنوره حطبا  
لا يحتملها فاحترق بيته وبيت  
جاره

مطلب ضربت نفسها  
فألقت جنينا

مطلب تقتل الزوجة بقتل  
زوجها

مطلب اذا عفا بعض أصحاب  
الحق عن القصاص سقط  
حق الباقي في القصاص

مطلب أمسك زيدا المرو  
فقتله يقتل المباشرا لاقتل



شيء على المسلم عندنا وعلى القاتل القصاص في العمد والدية في الخطأ وفي الظهيرة وحبس المسلم في السجن اه نقله الكفوي والله تعالى أعلم **سئلت** عن المجروح اذا أقر حال حياته بأن فلانا لم يجرحني ثم مات هل لورثته الدعوى على فلان بذلك الجرح **ج** فاجبت به ليس لهم ذلك قال في التنوير قال المجروح لم يجرحني فلان ثم مات المجروح ليس لورثته الدعوى على الجرح بهذا السبب اه قال في الدرر وقيل ان الجرح معروفا عند القاضي أو الناس قبلت قنية وفي الدرر لو عرف المجروح أو الأولياء بعد الجرح قبل الموت جاز استحسانا وفي الوهبانية جرح قال قتاني فلان ومات فبرهن وارثه على آخرته قتل لم تسمع لانه حق الموت وقد أكذبهم اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن شهر سيفه على المسلمين هل يجب قتله **ج** فاجبت به قال في التنوير ويجب قتل من شهر سيفه على المسلمين ولا شيء بقتله ولا بقتل من شهر سيفه على رجل لا أو نهارا في مصر أو غيره اه قال في الدرر يعني في الحال اه قال ابن عابدين أي في حال شهره السيف عليهم قاصدا ضربهم لانه دناصره فانه لا يجوز قتله وكتب على قوله ولا شيء بقتله أي اذا كان مكنا وتمامه فيه والله تعالى أعلم **سئلت** عن غلام صليح الوجه تسلط عليه فاجر يريد به الفاحشة غصبا ولم يمكنه دفعه الا بقتله فقتله هل لا يلزمه بذلك شيء **ج** فاجاب أنه رفع الى الخير الرمي سؤال مثل هذا فأجاب بقوله نعم له قتله قال وقد صرح جوابا انه اذا نظر في باب انسان فقفا صاحب الدار عينه لا يضمن ان لم يمكنه تخيظه من غير قتل عينه فكيف عن أراد بانسان اللواط ولم يمكنه تخيظه عنه بغير قتله الامر في ذلك أوضح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رأي رجلين بامرأة طوعا فقتلها ما هل لا يأتى بذلك **ج** فاجاب قال في المخبر رأي رجل لا مع امرأته وهو زني بها وطوعا طوعا عن قتل الرجل والمرأة قال في شرح الوهبانية أقول القتل هنا ليس من باب الحدود حتى يشترط فيه اذن الامام والاحصان بل هو من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اه نقله الكفوي والله تعالى أعلم **سئلت** عن وجعته منه فذهب الى من له بنزعه اخرة وعينه له فقتل غير هاف الحكم في ذلك **ج** فاجبت به بما في التنقيح نقله الا عن جامع الفتاوى ولو أمر رجلا لا ينزع عنه لوجع أصابه وعين السن والمأمور نزاع سنا آخر ثم اختلفا فيه فالقول للاد امر فان حلف بالدية في ماله أي المأمور وسقط القصاص للشبهة ودية السن نصف عشر الدية وهو خمس من الابل أو خمسة دنانير أو خمسة مائة درهم اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ضرب رجلين بحجر عظيم فمات هل يقتل منعه أم لا **ج** فاجاب بما في التنوير وهذا انصه اذا قتل انسانا معصوما بالحجر العظيم أو الخشب الكبير الذي لا تطيق البنية احتماله لا يجب القصاص عند أي حنيفة وهو قول زفر وعندهم أو الشافعي يجب وهذا اذا لم يجرح فان جرح الجرح العظيم أو الخشب الكبير فان القصاص يجب بالاتفاق وفي الحديدي يجب القود جرح أو لم يجرح في ظاهر الرواية اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن دخل عليه ليل لاص فمرق له بعض أمتعة فقتله فهل لا يقتل منه **ج** فاجبت به بما في التنوير وهذا انصه ومن دخل عليه غيره ليل لافخرج السرقة فأتبعه فقتله فلا شيء عليه اذا لم يعلم أنه لو صاح عليه طرح ماله وان علم فقتله مع ذلك وجب عليه القصاص اه وفي الخاتبة رأي رجل لا يفرق ماله فصاح به ولم يهرب أو رأي رجل لا يثق جانيه أو جانيه غيره وهو معروف بالسرقة فصاح به ولم يهرب حل له قتله ولا قصاص عليه اه وقال في المخ استقبله اللصوص ومعه مال لا يساوي عشرة حل له أن يقتلهم لقوله عليه الصلاة والسلام قاتل دون مالك واسم المال يقع على القليل والكثير اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن بلدة استولى عليها الكفار وتمكنوا منها فانضم اليهم بعض القبائل والعشائر وصاروا يقاتلون معهم المسلمين وينهبون مالههم وينصبون الكفار ويعينونهم على أذى المسلمين فكانوا أشد ضررا على المسلمين من الكفار فما الحكم فيهم وهذا حالهم **ج** فاجاب اني لم

مطلب المجروح أقربان  
فلانا لم يجرحني لا تقبل  
دعوى ورثته عليه

مطلب في حكم من شهر  
سيفه على المسلمين

مطلب أراد دفعه الاشنة  
بصليح فقتله لا شيء عليه

مطلب رأي رجل لا يزي  
بامرأته طوعا فقتلها ما فلا  
شيء عليه

مطلب قال اقام لي هذه  
السن الموجهة فقتلها غيرها

مطلب قتل انسانا بحجر  
عظيم لا قصاص عليه عند  
الامام الاعظم رحمه الله  
تعالى

مطلب دخل عليه لص فقتله

مطلب في بلدة استولى عليها  
الكفار فانضم اليهم بعض  
القبائل وقتلوا معهم  
المسلمين الخ

أقف على حكم هؤلاء في كتب مذهبنا معاصر الحنفية ولكن وقف عن حكمهم في كتب بعض السادة المالكية قال في فتح النور الوهرا في لئادعي الناس سلطان الجزائر الى جهاد الكفار الذين استولوا على نجر وهران جاؤا اليه من كل فج عميق وكان هذا غير حال القبائل العاصرية وأما بنوعا من فاتهم كانوا في ذلك على فرق منهم من جلا لخصون العدو مدافعان عن نفسه ومعه من العدو قسيه وفاسه فكانوا يقاتلون المسلمين مع عدوهم ويدفعون عنه ويغزون على الجبل المنصورة بالله تعالى حتى انهم كانوا على المسلمين أشد ضررا من الكافرين وهكذا كان بعض القبائل والظاهر أن حكم هؤلاء حكم أهل دار الحرب في قتالهم وأخذ مالههم وأما أولادهم فلا يقاتلون ولا يكونون فيأ وانما أبيع قتل البالغين منهم لكونهم رد للعدو والحرب ومعينون له بأنفسهم وحكم الرد اذا لم يقاتل مع العدو وحكم المقاتل فأحرى اذا قاتل (قال) المفتي المحقق آخر قضاء العدل بالبادية أبو سالم سيدي ابراهيم الجلالى المزباني الوري في جواب عن أهل حصن كانوا رد الكفار المحاربين مانصه قال بعض شراح البخاري وأظنه ابن بطال في كتاب بدء الوحى مانصه وقول هرقل لو كنت أرجو أن أخلص اليه لتجسست لقيه يعني دون خلع من ماله وهذ التجسس هو الهجيرة وكانت فرضا على كل مسلم قبل فتح مكة ففان قيل كان التجسس لم يهاجر قبل فتح مكة وهو مؤمن فكيف سقط عنه فرض الهجرة (قيل له) هو في أهل مكة أغنى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن جماعة المسلمين منه لو هاجر بنفسه فردا لأن أول غنائه حبسه الحبشة كاهم عن مقاتلة النبي صلى الله عليه وسلم مع طوائف الكفار مع أنه كان محال أن أؤذى من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورد الجماعة المسلمين وحكم الرد في جميع أحوال الاسلام حكم المقاتل وكذلك رد اللصوص والمحاربين عند مالك والكوفيين يقتل بقتالهم ويجب عليه ما يجب عليهم وان كانوا لم يحضروا الفعل ومثله تخلف عثمان وطخعة وسعيد بن زيد رضي الله تعالى عنهم عن بدر وضرب لهم النبي صلى الله عليه وسلم بسهمهم من غنمة بدر وقالوا أجزنا يا رسول الله قال وأجركم اه المحتاج منه بلفظه فانظر قوله وحكم الرد في جميع أحوال الاسلام حكم المقاتل الى آخر الكلام ففيه كفاية في تبين ما يجب على الحصن الذي صار رد الكفرة وذاباعهم ما يتوجه اليهم من ضرر الاسلام وعيناهم جاسوسا فقد نقل عن مالك وكفى به حجة انه يجب عليهم ما يجب على من كانوا رداه له فيجب على المسلمين قتال الحصن الرداء المذكور وقتلهم وأخذ مالههم ان ثبت رد عنهم وكونهم عيون لهم والله يصلح بنا في القول والعمل اه كلام المفتي المذكور ومنه تعلم أن من يدخل تحت جوارهم وأمانهم من غير ائنة لهم بنفسه ولا بماله ولا يكون لهم عينا ولا رداء دونهم لا يباح قتله وانما هو عاص معصية لا تبج ما عصمه الاسلام من دمه وماله وانما أبيع أخذ أموالهم أيضا لكونهم معينون به العدو على مقاتلة الاسلام ومقاومته ومناواته ومناهنه فابح أخذه لذلك وقد أفتى العلماء باباحة أخذ مال قوم كانوا يقرب حصون العدو وهم قادرون على منازلهم بذلك ولم يفعله الجوز واللقائم بالحق المتعين أن يأخذ القدر الزائد على كفاية محارهم ويصرفه في منازل تلك الحصون لا سيما حيث علم أنهم ينفعون به العدو ويعينونه به مثل هؤلاء وانما لم يبع قتل أولادهم ولا سبيهم لعدم تعلق الأثم بهم لصغرهم ولا صلة اسلامهم بخلاف أولاد الحرب اذا أسلم وأقام بدار الحرب حتى أخذ فولده وماله في مطلقا ولا يقاس المسلم بالاصالة عليه خلافا لابن الحاج هذا هو التحقيق في هذه المسألة ومنهم من جلا للمسلمين وصار يقاتل العدو معهم وهو مع ذلك يعين العدو وخفية ويعلمه بأحوال عساكر المسلمين ويطلعهم على عوراتهم ويترص بهم الدوائر وقد اطلع لهم على كتب كتب في ذلك الوقت كثير من مشائخهم المعروفين عندهم بالاجواد يذكرون العدو عهد ويعلمونه بيقائهم عليه وانتظارهم النرج مع تضعيفهم لحيوش المسلمين وتوهمهم اياهم وحكم أولئك حكم الزنادقة ان اطاع عليهم قتلوا والا فامرهم الى الله تعالى ومنهم من تاب الى الله تعالى وأتاب من موالاته



العدو ومواصلته وندم على ما فات منه من ذلك فيكم أوائل ان لم يتقدم منهم ما يبيح دمه من حكم جماعة المسلمين وفرهم الله تعالى وهذا التقسيم في تلك التباين هو الحق الذي لا يدل عنه الا بالاطل وقد تكلمت مع بعض فقهاءهم في هذه المسألة وهو من أهل الخير والصلاح فأراد ان يجعلهم كلهم عصاة لا تباح دماؤهم ولا أموالهم يدخولهم تحت ذمة الكافر وكأني ما طرق سمعهم تجسسهم على المسلمين ونظلمهم على عوراتهم واعلام العدو والكافر بذلك وقالوا لهم على هذا الفساد ورؤسنا لم يفعل منهم وقوعه من فاعله وعدم انكاره عليه نسأل الله تعالى أن يعلمنا الحق ويرفعنا للعمل به ويهدينا الى اتباع طريقه نبيه عليه الصلاة والسلام ومذهبه اه فليحفظ فانهم مهم وقواعد مذهبنا لا تأباه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم فيمن قتل أبوه عمدا باللعن جرحه اذا هجم على قاتل أبيه المذكور فقتله هل عليه قصاص أو دية **الجواب** ليس عليه هذا ولا هذا قال في الدرر من باب ما يوجب القود قتل من له ولي واحد فله أي لذلك الولي قتل القاتل قبل قضاء القاضي بالقصاص بنفسه أو أمر الغير به ولا ضمان عليه اه أي على ذلك الغير اذا كان الأمر ظاهرا اه نقله في المجموعة الجديدة من كتاب الجنائيات ونقل المحقق الطهطاوي في حواشيه على الدر المختار عن الهندية ما نصه واذا قتل الرجل عمدا وله ولي واحد فله أن يقتله قصاصا قضى القاضي به أو لم يرض اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن القاتل عمدا اذا تاب هل تقبل توبته في جرحه فاجبت نعم تقبل توبته اذا أسلم نفسه للقتل قل في الدر عازي بالي الوهبانية لا تصح توبة القاتل حتى يسلم نفسه للقتل اه **سئلت** عن ماشية تربي فأنفقت شيئا من زرع أو نحوها فهل يلزم صاحبها الضمان **الجواب** لا يلزمه شيء والحالة هذه وقد سئل قارئ الهداية عن دواب كانت سائمة تربي فعرض بعضها بمضائق فاجاب اذا كانت المواشي تربي فأنفقت شيئا من مل أو آدمي أو زرع ولم يكن أرسلها أحد فلا ضمان فيه للحديث الجماء جبار اه وهو في الخير به **سئل** في رجل له ثور نطخ بقره رجل فكسرها هل يضمن صاحب الثور أم لا **الجواب** هي الجماء التي في الحديث الصحيح الذي رواه مالك والامام أحمد والبخاري ومسلم وأصحاب السنن الاربعة وهو قوله صلى الله عليه وسلم الجماء جبار يعني هدر أو المراد بالجماء كل حيوان سوى آدمي والمراد بجرحها التلافيها سواء كان بجرح أو غيره فلا يضمن صاحب الثور فعل ثوره ولا صاحب كل دابة ما فعلت دابته من فعل ينقطع نسبته عن مالكها أو ركبها أو سائقها أو قائدها وهو فيها أيضا **سئل** في دابة كدمت دابة في المربي فهل يكت بكدمها هل يضمن الراعي أم رب الدابة أم لا ولا **الجواب** لا ولا أما الراعي فله عدم تقصيره وأما رب الدابة فلا لأن حكمها الجماء وان كانت في تدبيره وهو فيها أيضا **سئل** في رجلين لكل بئر بطاها في موضع لها ولاية الربط فيه فعض أحدهما الآخر عضافا حشا فذبحه مالك العاض هل يضمن قيمته أم لا واذا قتل يضمن هل يضمنه سائما أو معضوضا **الجواب** يضمن قيمته معضوضا ففعل البعير هدر وفعل مالكه معتبر (وفيها أيضا) **سئل** في رجل من عاداته أن يعرض حذر صاحبه أهل القرية التي هو بها عن القرب منه تركه رجل في مربيته وفك رسته وقاده ورجل عليه زرع وقاده به فعرضه في ذكره وأنتبه فأت من ذلك فهل يلزم صاحبه دية أو يلزمه دفع الجمل لا وليا القتل أم لا **الجواب** لا يلزمه شيء من ذلك وسواء تقدم اليه فيه أم لا لأن هذا بمنزلة تعدد المد المروور على البئر المحفور بعد باقي غير ذلك الخاف من تعدد المروور يمنع ضمانه فكذلك التقرب الى البعير المذكور وتحميله وقوده يمنع من ضمان مالكه ولو تعدد المد المروور منع ضمانه فيه كاهو ظاهر **سئل** في بعير صال على رجل فقتله الرجل هل يضمن أم لا **الجواب** يضمن قيمته والقول قوله في ذلك والبيعة على المالك ولو كان مكان البعير حر مكلف لاني فيه وكذا العبد المكلف ولو كان مكانه بمنزلة حر ضمن دية أو بمنزلة عبيد ضمن قيمته وكذلك الصغير يضمن اذا أصال حر أو عبيد فالحر فيه الدية والعبد يوجب قيمته فالخاسر أن الصغير والمنجور يضمنان مطلقا كالدابة

مطلب قتل قاتل أبيه لاني عليه

مطلب تقبل توبة القاتل اذا أسلم نفسه للقتل مطلب في ماشية تربي فأنفقت نحو زرع

مطلب ثور نطخ بقره فكسرها لا يضمن صاحبه

مطلب دابة كدمت دابة في المربي لا ضمان مطلب عض بعير بعير أو ذبح صاحب العاض المعوض عليه قيمته معضوضا مطلب رجل على بعير غيره فعرضه لاني عليه

مطلب صال عليه جمل فقتله ضمن قيمته

مطلب في حكم الصغير اذا قتل عمدا انفسا معصومة

مطلب دابة انفلتت فافسدت زرع الا ضمان

مطلب قتل نفسا بالنار يقتل

مطلب عفا البعض عن القصاص فالباقين حصتهم من الدية

مطلب في بيان حكومة العدل

مطلب زيد قطع لسان عمرو حتى يجرع النطق عليه دية كاملة

والبالغ العاقل لا يضمن مطلقا فافهم (وفيها) **سئل** في بعير دفي من نطق فصاح به رجل ليرجع فلم يرجع حتى هوى فيه فهل يضمن أجاب لا يضمن اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الصغير اذا قتل نفسا معصومة عمدا ماذا يلزمه **الجواب** انه يلزم بقتله الدية على عاقلة قل في النطق واذا قتل الصبي أحد افلا قصاص وكذا اذا قتل المنجور أحد افلا قصاص عامه في ذلك وفيهما الدية على عاقلة ما وفي الهندية وعمد الصبي والمنجور خطأ وفيه الدية على العاقلة وكذلك جناية موجبة اثمانه فصادا والمعتوه كالمنجور اه وفي قواي قارئ الهداية **سئل** اذا أنلف الصغير شيئا أو قتل نفسا أو باع أو اشتري باذن وليه ونحس ماذا يلزمه **الجواب** ما أنلف من الاموال فهو في ماله ان كان له مال أخذ منه والاطواب به اذا حصل له مال وما أنلفه من الآدميين سواء كان عمدا أو خطأ فهو على عاقلة اه اذا كان موجبه فوق موجب الموضوعة وان كان موجبه أقل من ذلك فهو في ماله واذا نحس فهو في ماله أيضا على حسب ما ذكر ولا يطالب به من أذن له في البيع والشراء اه والموضوعة ما أوصفت العظم أي أظهرته ووجبها نصف عشر الدية لو غير أصابع والافقية احكومة اه من الدرر **سئل** عن رجل له بقرة فأنفلتت الدية أي ان كانت خطأ فلو عمدا فالقصاص اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له بقرة فأنفلتت ليل أو نهارا فافسد زرعاه هل على صاحبها الضمان **الجواب** قال في الخانية ولوان دابة رجل انفلتت ليل أو نهارا من غير ارسال فافسد زرع انسان لا يجب الضمان على صاحبها لان فعل الجماء هدر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن التي رجل في النار فاحترق ماذا يلزمه **الجواب** قال قارئ الهداية اذا ألقاه في النار فاحترق ومات يقتل به انفا فاعند الامام وصاحبيه اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم عن أولياء المقتول اذا عفا بعضهم بعد ثبوت حق القصاص لهم هل يسقط القصاص بعفوهم وما حكم الباقيين الذين لم يقع منهم العفو **الجواب** نعم يسقط القصاص بعفوهم وللباقين حصصهم من الدية كافي الدرر وفي شرحه ولا حصصا للعافي لا سقطا حقه اه وفي التنقيح عن حاوي الزاهد عفا الولي عن نصف القصاص سقط الكل ولا ينقلب الباقي مالا اه وفيه أيضا تنقيح عفا الولي عن أحد القتلتين أو صاحب لم يكن له أن يقتص من غيره كافي جواهر الفقه وغيره لكن في قاضيان وغيره أن له اقتصاصه فاستأني **سئل** في الثاني أفتى الرمي كافي أول الجنائيات من قتاويه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن حكومة العدل ماهي **الجواب** هي عفا في الخانية وهذا نصه واختلاف في تفسير حكومة العدل قال بعضهم ينظر الى الجنى عليه أنه لو كان مملوكا لم ينقص من قيمته بهذه الجنابة ان كانت تنقص عشر قيمته ففي الحريق عشرين دية وعلى هذا الاعتبار في النصف والثلث ونحو ذلك وقال بعضهم ينظر الى ما يحتاج اليه في هذا من النفقة وأجرة الطبيب فهي حكومة العدل وقال بعضهم ينظر الى أدنى جراحة لها اثر مشقة وهي الموضوعة فان كانت هذه الجراحة نصف الموضوعة يجب فيها أجر نصف الموضوعة قال مولانا رضي الله تعالى عنه والفتوى على الاول اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قطع لسان آخر خطأ حتى يجزع النطق أصلا ماذا يلزمه **الجواب** ان عليه دية كاملة عشرة آلاف درهم قال في الدرر وفي النفس والمارن واللسان منع النطق أو أداء أكثر الحروف والذكور والحشفة والعقل والسمع والبصر والشم والذوق واللمسة ان حلفت ولم تنبت وشعر الرأس أيضا ان حلق ولم ينبت دية اه زاد في التنوير العينين والشتتين والحاجبين والرجلين والاذنين والانتين وندى المرأة وزاد في الدرر الحلتين والاليتين اذا استأصلاهما والا فحكومة العدل وكذا فرج المرأة من الجانبين اه أي فيه الدية كاملة قال في الخلاصة ولو قطع فرج المرأة وصارت بحال لا تستمسك البول ففيه الدية وفي الخانية ولو صارت بحال لا يمكن جاعها ففيه الدية اه من الرد وفيه أيضا ما نصه واعلم أن ما لا تاني له في بدن الانسان من الاعضاء والمعاين



المقصودة فيه كمال الدية والاعضاء أربعة أنواع أفراد وهي ثلاثة الأنف واللسان والذكر والمعا في التي هي  
أفـراد في البدن العقل والنفس والشم والذوق وأما الاعضاء التي هي أزواج فالعينان والاذنان  
الشاحصتان والحاجبان والشفقتان واليدين وثنى المرأة والأنثيان والرجلان ففيهما الدية وفي أحدهما  
نصفها والتي هي ربيع أشفار العين في كل شفر ربيع الدية والتي هي أعشار أصابع اليدين وأصابع الرجلين  
ففي العشرة الدية وفي الواحدة عشرها والتي تزيد على ذلك الاسنان وفي كل منها عشر الدية اه وقوله في  
في شأن الاسنان وفي كل منها عشر الدية فيه سقط من الكتاب والاصل وفي كل منها نصف عشر الدية قال في  
التنوير وفي كل سن خمس من الابل وخمس مائة درهم اه قال في الدر المختار لقوله عليه السلام في كل سن  
خمس من الابل يعني نصف عشر دية لو حرا ونصف عشر قيمته لو عبدا قال في فقه فان قلت في زيد حنيفة ذرية  
الاسنان كلها على دية النفس بثلاثة أخماسها قلت نعم ولا بأس فيه لانه ثابت بالنص على خلاف  
القياس كما في الغاية وغيرها وفي الغاية وليس في البدن ما يجب بثقوبته أكثر من قدر الدية الا الاسنان  
اه وفي الغاية وفي كل سن نصف عشر الدية فان كانت الاسنان اثنتين وثلاثين فذهب السكك ففهيها دية  
وثلاثة أخماس الدية اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجلين يتجاذبان جبلا فجاء رجل فقطع الجبل  
فسقطا فأتاهما هل يقتص منه فالحجاب لا يقتص منه قال في الغاية ولو تنازع رجلان في جبل وأخذ  
كل منهما أحد طرفيه يجذبان فجاء رجل ووضع السكين على الوسط وقطع الجبل فسقط كل واحد من  
جانب فأتى لا يجب على القاطع لا القصاص ولا الدية لانه قصد الصلح دون الهلاك اه وفيها أيضا من محل  
آخر منديل أو جبل طرفاه في يد رجلين يتجاذبان فانقطع المنديل أو الجبل وسقطا وماتا قال أبو يوسف  
رحمهما الله تعالى ان سقطا مستلقين على قفاهما فدمهما هدر فلا دية لاحدهما على الآخر لان كل واحد  
منهما مات بفعل نفسه وان سقط كل منهما على وجهه تجب الدية لكل واحد منهما لانه مات بصنع صاحبه  
وان سقط أحدهما مستلقيا والآخر على وجهه فدية الذي سقط على وجهه على عاقلة المستلقي ولا شيء  
للمستلقي لانه مات بفعل نفسه وان قطع أجنبي هذا الجبل فوقهما على قفاهما وماتا لا يضمنان شيئا ويضمن  
القاطع ديتهم أو قيمة الجبل ولو وقع على وجوههما قال محمد رحمه الله تعالى فذلك لا يكون من قطع الجبل  
وان وقع على قفاهما ذكر ابن رستم رحمه الله تعالى أنه لا ضمان على قاطع الجبل اه فتأمل مع كلامه الاول  
والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أذن المؤدب في ضرب ولده تأديما ففعل فأتى المؤدب كنفارة  
فالجواب أن عليه ذلك عند الامام قال في الغاية رجل ضرب ولده الصغير في أدب فأتى أبو  
حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الدية وعليه الكفارة وقال أبو يوسف لا كفارة عليه ولو ضربه المؤدب باذن  
والده لا ضمان على المؤدب وعليه الكفارة وقال محمد لا كفارة عليه وكذلك أبو يوسف رحمه الله تعالى اه  
وفيها بعد ذلك بخمسة نصف ورقة ما نصه رجل ضرب ولده الصغير في تعليم القرآن ومات قال أبو حنيفة رحمه  
الله تعالى يضمن الوالد ديتيه ولا يرثه وقال أبو يوسف يرثه الوالد ولا يضمن وان ضربه المعلم باذن الوالد  
لا يضمن المعلم اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أذنى القتل خطأ وأتى بشاهدين شهد أحدهما  
بالقتل والثاني باقرار المتهم بالقتل هل لا تقبل شهادتهما حينئذ فالحجاب انها لا تقبل قال قاضيان  
أذنى على رجل أنه قتل أباه خطأ وجاء بشاهدين فشهد أحدهما أن المذنب عليه قتله خطأ وشهد الآخر على  
اقرار القاتل بالقتل لا تقبل شهادتهما لان أحدهما شهد بالنعل والآخر على الاقرار بالنعل فلا تقبل كمالوا  
شهد أحدهما بالنصب والآخر بالافرار به وكذا لو اختلف الشاهدان في مكان القتل أو زمانه وكذا لو اختلفا  
في الآلة فشهد أحدهما أنه قتله بالحجر والآخر أنه قتله بالعصا وكذا لو شهد أحدهما أنه قتله بحد أو بالآخر أنه  
قتله خطأ وكذا لو شهد أحدهما أنه قتله بالعصا وقال الآخر قتله ولا أدري بما قتله اه تممة قال في

مطالب تجاذبا جبلا فقتله  
رجل فماتا لا يجب على  
القاص قصاص ولا دية

مطالب أذن المؤدب في ضرب  
ولده فأتى

مطالب شهدوا أحدا بالقتل  
وآخر بالافرار به لا تقبل

التنوير وان شهد أنه ضربه بشيء جارح فلم يزل صاحب فراشه حتى مات يقتص لان الثابت بالبيعة كالثابت  
معاينة ولا يحتاج الشاهد أن يقول أنه مات من جراحته اه مع زيادة من شرحه الدر المختار وكتب ابن  
عابد بن رحمه الله تعالى قوله يقتص لا يقال الضرب بسلاح قد يكون خطأ فكيف يجب القود لا نأقول لما  
شهدوا بالضرب بالسلاح ثبت العمدة لا محالة لانه لو كان خطأ لقالوا انه قصد غيره فأصابه وقال في شرح  
الكافي ولا ينبغي أن يسأل الشهود أنه مات بذلك أم لا وكذا إذا شهدوا أنه ضرب بالسيف حتى مات وان لم  
يذكروا العمدة لان العمدة هو القصد بالقلب وهو أمر باطن لا يوقف عليه ولكن يعرب بدلية له وهو  
الضرب بالآلة فأنه عادة ولو شهدوا أنه قتله عمدا لوانه مات به فهو أحوط اتقاني قال الرمي أول الجنائيات  
هذا صريح في أنه بعد ثبوت القتل بالآلة الجارحة بالبيعة لا يقبل قول القاتل لم أقصد به بخلاف ما لو أقر  
وقال أردت غيره لانه ثبت من جهته مطلقا عن قيد العمدة والخطيئة فيقبل منه ما أقرب به ويحمل على  
الأذى قال في الغاية وفي المجتهد روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة لو أقر أنه قتل فلانا بحد يده أو سيف ثم  
قال أردت غيره فقتلته لم يقبل منه ذلك ويقتل وعن أبي يوسف إذا قال ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال  
هذا خطأ حتى يقول عمدا وقوله ولا يحتاج الشاهد الخ لان الموت متى وجد عقب سبب صالح يضاف اليه  
لا إلى شيء آخر اذ لم يكن في الظاهر سبب آخر وان احتمل لان احتمال خلاف الظاهر لا يعتبر في الاحكام  
اتقاني اه والله تعالى أعلم

### باب القسامة

**سئلت** عن وجد قتل في دار انسان هل تجب فيه القسامة والدية على عاقلة رب الدار فالحجاب  
أن مثل هذا السؤال رفع للخبر الرمي فأجاب عنه بجواب مبسوط لا بأس بقوله بتمامه وهذا نصه نعم عليه  
القسامة والدية على عاقلة كما اتفقت عليه متون المذهب فاطبة وشروطها وقفاؤها وليس على أهل  
القرية من ذلك شيء **سئلت** عن رفع اليه ما صورته بمولا ناشخ الاسلام أفدت أن القسامة على صاحب الدار  
والدية على عاقلة فما القسامة وما الدية وما العاقلة وما مقدار الدية وهل يجب حالا أو مؤجلا وما مقدار  
ما يجب منها على كل واحد منهم وما يفعل اذا لم تسع القبيلة وما الفرق بين الدار والسفينة والحبس حيث  
وجب هذا الامر على مالك الدار لا على الساكن وفي السفينة على من فيها من الركاب والملاحين وفي  
الحبس على بيت المال بينوا لذلك مفصلا معلا أجاب (القسامة) الايمان التي يقسم بها مالك الدار  
مثلا وسببا وجود القتل وركبها الجراء الايمان على لسانه وشرطها بلوغه وعقله وحرية وجود أثر القتل  
وتكميل الايمان خمسين وحكمها القضاء بوجوب الدية ان حلف والحبس ان أئى الى أن يحلف في العمدة  
وبالدية عند النكول في الخطا (والدية) المال الذي هو بدل النفس فتجب على عاقلة ان ادعى الولي  
القتل خطأ وعليه ان ادعاه عمدا كما نص عليه في شرح المجمع لابن مالك (والعاقلة) أهل الديوان فان لم  
يكن منهم فهي قبيلة تقسم عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ في كل ستة ادرهم أو درهم وثلاث لم ترد على  
كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على الاربعة على الاصح فان لم تسع القبيلة لذلك ضم اليها أقرب  
القبائل نسباً على ترتيب العصابات ثم وثم واذا انضم اليهم أقرب القبائل كذلك فلم تسع لا يؤخذ زيادة على  
ما ذكره مقسطا على السنين وقد اختلف المشايخ في الباقي قال بعضهم تعة برالحال والقرى الأقرب  
فالأقرب وبعضهم قالوا يجب الباقي في بيت المال وبعضهم يجب الباقي في مال الجاني ووقع في بعض  
الكتب انه اذا ضم الى أنصاره أبعد الدواوين ولم يكف بضم اليه المحال الأقرب فالأقرب وهذه المسألة تدل  
على أن أهل المحلة تعقل على أهل محلة أخرى وهكذا ذكره الطحاوي رحمه الله تعالى في كتابه خلافا لما

مطالب في حكم من وجد  
قتلا في دار انسان



ذكره الصدر الشهيد وقد تقرر أن وجوب أصل الدية عند عدم العاقلة في مال الجاني رواية شاذة وإن ضم محله إلى أخرى خلاف الظاهر من المذهب وإن كونه في بيت المال هو ظاهر الرواية وعليه الفتوى وكما يجب - يرى ذلك في الكل يجري في البعض فتقرر أن المذهب وجوب الباقي في بيت المال على ما عليه الفتوى لكن في السراجية من ليس له عشرة ولا ديوان فمن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يكون في ماله وبه أخذ عصام وفي ظاهر الرواية على بيت المال وعليه الفتوى وفي المجتبى قلت وفي زماننا بخوارزم لا يكون إلا في مال الجاني إذا كان من أهل قرية أو محلة يتناصرون لأن العتائر فيها قد غلبت ورجحة التناصير بينهم قد رفعت وبيت المال قد انهمم والفرق بين الدار والسفينة أن السفينة تنقل وتحوّل فتكون في اليد حقيقة فتعتبر فيها اليد دون الملك كما في الدابة بخلاف الدار فأنها لا تنقل والفرق بينهما ما وبين السجين أن السجين لا يختص بشخص فكان كالشارع الأعظم والجامع وفيه - ما لا يتحقق التهمة في حق الكل فلا قسامة فيه - ما على أحد والدية في بيت المال لأن الغرم بالانتماء وإذا لم تكن له عاقلة فالأصح المقتضى به أن في بيت المال والرواية بكونها في ماله شاذة مخالفه - انظر الرواية وإذا قلنا إنها عليه خاصة بدعوى القتل العمدة فهي في ثلاث - من أين أيضا كما صرح بالزيلعي وقد رها من الذهب ألف دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم - وهذه المسائل تحمل مجلد الكون اقتصرنا على ما لا بد منه والله تعالى أعلم اهـ بحر وفه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن قنيل وجد بمحلة ولم يعلم قاتله فوجب فيه القسامة وأهل المحلة كثير فهل يحلف جميعهم أو بعضهم ينفوا الناحية - كم في ذلك بالنصوص الصريحة

فالجواب أن أولى القنيل يختار منهم خمسة من المؤمنين من صلحاءهم أو من فسادهم قال في الخاتمة قنيل وجد في محلة قوم كانت القسامة على أهل المحلة لولا الدية على عواقلهم ولولا القنيل أن يحلفوا للتخفيف خمسة رجال من المشايخ الصالحين أو من اختار النساق والشبان والخيار فيه لولا القنيل دون الإمام لأن الحق له فإن لم يكن عددهم خمسة رجال كثر الإيمان عليهم حتى يتم خمسة من المؤمنين بالله وقتلناه ولا علمنا له قاتلا وإن امتنعوا عن المؤمنين حبسوا حتى يحلفوا وإن وجدوا القنيل بين قريتين أو سكتين كانت القسامة والدية على أقرب القريتين والسككتين إلى القنيل هذا إذا كان يبلغ صوت القريتين إلى الموضع الذي وجد فيه القنيل وإن لم يبلغ فلا شيء على واحدة من القريتين وإن وجد القنيل في مكان - لولا كانت القسامة على الملاك والدية على عواقلهم وإن وجد القنيل في موضع مباح نحو الفلاة إلا أنه في يد المسلمين كانت الدية في بيت المال وإن وجد القنيل في بيت امرأة كانت القسامة عليها تحلف هي خمسة من المؤمنين قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى والدية على عاقلتها وإن وجد القنيل في سوق المسلمين أو مسجدهم ذكر في موضع أن الدية تكون في بيت المال ولا قسامة فيه وذكر في موضع آخر أن فيه الدية والقسامة وإنما اختلف الجواب باختلاف الموضوع موضوع ما ذكر أن الدية تكون في بيت المال ولا قسامة فيه إذا لم يكن السوق مملوكا - بل كان للسلطان فإن كان السوق مملوكا لهم كان وجود القنيل في السوق أو في مسجدهم كوجود القنيل في مسجد المحلة ونحوه تجب القسامة على أهل المحلة والدية على عواقلهم وإن وجد القنيل في مسجد الجامع كانت الدية في بيت المال ولا قسامة فيه وتعامه في الخاتمة والله تعالى أعلم

### باب في الحيطان والطرق وما يتضرر به الجيران

❀ سئلت عن أراد فتح كوة على جاره كاشفة محل حريم الجار وعوراتهم هل يمنع من ذلك فالجواب أن يمنع من ذلك استحسانا وعليه الفتوى وتعامه في الخاتمة والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن جدار بين

مطلب أراد فتح كوة على محل حريم يمنع

انتهى أراد أحدهما أن يبنى عليه غرفة فهل له ذلك بدون رضائيه فالجواب أنه ليس له ذلك إلا برضائيه قال في الخاتمة جدار بين رجلين أراد أحدهما أن يبنى عليه لا يكون له ذلك إلا بإذن الشريك أضرب بالشريك أو لم يضرب وفي البزازية جدار بينهما أراد أحدهما أن يبنى عليه سقفًا آخر أو غرفة فيمنع اهـ قال في الخيرية والفقهاء فيه أنه يفعل ذلك يصير مستعلا الملك الغير بغير إذنه فيمنع اهـ والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن أراد أن يبنى طاحونة بين دور قديمة يخشى عليها السقوط عند دوران رحى الطاحونة فهل لأهل الدور منعهم من إحداثها فاجبت به بان هذه المسألة قد رفعت لقارئ الهداية فاجاب عنها بقوله إذا أخبر أهل الخبرة أن اتخاذ الطاحون يوهن بناء بيوتهم - فالتوى على أنه يمنع من التصرف على وجهه يتضرر به الجار وإن كان يتصرف في ملكه اهـ وهي في فتاويه من كتاب الحيطان وفيها أيضا - مثل عن شخص أذن لشريكه أو لاجنبي في صرف على عمارته فهل القول له ما وهل لهما الرجوع فاجاب القول قولهما في الصرف مع عيّنهما مال وافق الظاهر والشريك رجوع بما صرف والا جنبي لا يرجع إلا إذا قل له اصرف على الرجوع على وفيه أيضا - مثل إذا احتاج الجار أن يجعل خشبة على جدار جاره هل له ذلك فاجاب ليس له أن يضع شيئا على جدار جاره إلا برضاه ولا يجبر على أن يجعله من وضع خشبة على جداره والنهي الوارد عنه ليس للتحريم وإنما هو من باب البر والاحسان اهـ والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن رجل أحدث بابين في رزاق غير نافذ فملوك لغيره باذن بعض مالكيه وسكوت البعض ومضى على ذلك نحو أربع سنين قام الآن بعض من لم يأذن يطلب سد البابين فهل له ذلك ولا بد من سكوتهم رضاهم هل إن أذن الرجوع فالجواب نعم له ذلك وإن أذن الرجوع حتى لو أذنوا جميعا ثم رجعوا اعتبر رجوعهم لأنهم من قبيل العارية والمسألة مبسوطة في الفتاوى المهدية لا خينا الشيخ العباسي مفتي الديار المصرية والله تعالى أعلم وهذا السؤال ورد من بني غازي في أوخر شعبان سنة ١٣٠٧ ❀ سئلت فحين له حائط مائل على طريق المسلمين فأنه جماعة وقولوا له اهدم حائطك فإنه مائل وأشهدوا عليه فترأخى في هدمه حتى سقط على إنسان ودابته فأتلفه ما هل ضمن والحالة هذه فالجواب نعم ضمن ما تلف به بعد الأشهاد والتراخي قال الكنتوي وإذا مال الحائط إلى طريق المسلمين فطوب صاحب به بنقضه وأشهد عليه فلم ينقضه في مدة بقدر على نقضه حتى سقط ضمن ما تلف به من نفس أو مال اهـ معزى للهداية والأشهاد يكون من كل أحد مسلما كان أو ذميا أو صبيا مأذونا أو عبدا مأذونا فإذا تقدم وقال رفع حائطك فإنه مائل كناه والأشهاد للحرز عن الإنكار ولو قال ينبغي لي أن تهدم يكون مشورة لأشهاد أو الأشهاد أن يقول أشهدوا أني تقدمت عليه في هدم حائطه هذا إذا شهد ولم ينقضه ضمن وإن كان في طلب العمال وانهدم لا يضمن لأنه لم يقصر وإن أهله الحاسم بعد الأشهاد مدة فأنهدم وأتلف في مدة التأجيل يضمن لأن الحق ليس للحاكم فلا يفيد تأجيله فأن أجله من أشهاد أن كان مال إلى طريق عام لا يصح تأجيله وإن دار إنسان وأشهد المالك يصح تأجيله أفاده في البزازية والله تعالى أعلم ❀ سئلت ما قولكم في سكة غير نافذة في نهايتها دار بابها في هذه السكة وظهرها للشارع أراد صاحب الدار أن يهدم حائط داره ويجعل السكة نافذة هل له ذلك بدون رضا أصحاب السكة غير نافذة فالجواب أنه ليس له ذلك بدون رضاهم قال في الخاتمة رجل له دار في سكة غير نافذة لها باب في هذه السكة وظهر هذه الدار في سكة نافذة أراد أن يهدم حائط داره ويجعل السكة نافذة ليس له ذلك بغير إذن أصحاب السكة اهـ والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن رجل له دار يفتح بابها في سكة غير نافذة اشترى بجنيها دارا ظهرها لهذه السكة وبابها في سكة أخرى فأراد أن يفتح لهذه الدار التي اشترى بابها من تلك السكة بدون رضا أصحابها هل يمكن من ذلك فالجواب لا يمكن من ذلك إلا برضاهم أفاده الكنتوي نقلا عن فصول العمادي والله تعالى أعلم

مطلب جدار بين اثنين أراد أحدهما أن يبنى عليه غرفة ليس له ذلك إلا برضا الشريك مطلب أراد أحدهما طاحونة بين دور قديمة الخ

مطلب أحدث بابين في رزاق غير نافذ الخ

مطلب له حائط مائل على طريق المسلمين الخ

مطلب له دار في أقصى سكة غير نافذة أراد هدم حائطه وجعل السكة نافذة ليس له ذلك

مطلب له دار بابها في سكة غير نافذة اشترى بجنيها دارا ظهرها في هذه السكة أراد فتح باب لها منها يمنع من ذلك



سئلت ما قولكم في رجل له دار له باب في سكة غير نافذة فاعلقه وفتح له بابا من سكة أخرى ثم باع الدار فأراد المشتري أن يفتح بابا قديما في السكة الغير النافذة هل له ذلك فاجواب انه ان أقر أهل السكة بذلك الباب فله فتحه كما نفعه لقيامه مقامه أفاده في جامع الفصولين والله تعالى أعلم سئلت ما قولكم في أهل سكة غير نافذة أرادوا نصب باب على رأس السكة وسدوها بغلقها امتي شاؤا هل يمكن ذلك فاجواب انهم لا يمكن ذلك لان مثل هذه السكة ولو كانت مملوكة لكانت ملكا ظاهرا لكن للعامة فيها نوع حق وهو انه اذا زحم الناس في الطريق كان لهم أن يدخلوها حتى يخف الزحام كذا في جامع الفصولين والله تعالى أعلم سئلت عن حفر بئر في طريق العامة بدون اذن الامام فامرهم أهل الحلة بطمها فلم يفعل فوقع فيها رجل فمات فهل عليه قيمة مال السكة فاجواب ان هذا السؤال قد رفع لحامد أفندي فاجاب عنه بقوله حيث حفر البئر المذكورة في طريق العامة بدون اذن الامام يضمن قيمة الجمل مال السكة قال في الدر المختار من باب ما يحدث الرجل في الطريق كاتدى العاقلة لو حفر بئر في طريق أو وضع حجرا أو ترابا أو طينة افتلق به انسان لانه سبب فان تاف به أي بواحد من المذكورات بهيمة ضمن في ماله ان لم يأذن الامام فان اذن الامام في ذلك أو مات واقع في بئر طريق جوعا أو عطشا أو غملا لا ضمان به يبقى خلاصة خلافا للحمد اه احتقر بئر في طريق مكة أو غيره من القيا في غير مهر للناس فوقع انسان لا يضمن بخلاف الامصار وهذا عرف أن المراد بالطريق في الكتب الطريق في الامصار دون المفاوز والصحارى لانه لا يمكن العدو عنه في الامصار غالبا دون الصحارى رش الماء على طريق فغطت به دابة أو آدمي ضمن وقيل في الآدمي انما يضمن اذا رش كل الطريق أمر الاجير أو السقاء بالرش فرش فناء دكان الأمر ضمن الأمر دون الرش والحارس اذا رش ضمن كيفما كان اه كلام الحامدية والله تعالى أعلم سئلت عن طريق غير نافذة أراد أهلها أن يقتسموها بينهم فهل ليس لهم ذلك فاجواب نعم ليس لهم ذلك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في سكة غير نافذة ليس لأصحابها أن يبيعوها وان اجتمعوا على ذلك ولا أن يقتسموها فيما بينهم لان الطريق الاظم اذا كثر فيه الناس كان لهم أن يدخلوها هذه السكة حتى يخف الزحام وليس لهم أن يدخلوها في دورهم وانما لهم المرور فقط السكة التي ليس فيها منفذ ليس لاحد من في تلك السكة أن يحفر فيها بئر لصب الماء وان اجتمعوا كلهم على ذلك ولا أن يدخلوها في دورهم وانما لهم أن يمرؤا ويجلسوا أفاده في التمتع نقلا عن البزاية والعمادية والله تعالى أعلم سئلت عن رجل بنى في داره غرفة ملاصقة لغرفة جاره فانسد بذلك طاقات جاره وامتنع عن غرفة الجار الضوء بالكلية فهل له منعه من ذلك حيث أضرب به ضررا ينال فاجواب نعم له منعه من ذلك والحالة هذه كما أجاب بذلك في الحامدية قال وهذا أعنى سد الضوء بالكلية من الضرر البزاية والفتوى على منعه كما في البحر والتنوير وحواشي الاشياء للسيد الجوى وقال بعد هذا فان سد الضوء بالكلية بان يمنع من تلاوة القرآن العظيم والكتابة ضرر فاحش فيمنع منه كما أفق بذلك المفتي أبو السعود قال المتفق اذا كان له قريتان فسد ضوء احداهما بالكلية مع امكان الانتفاع بالآخرى لا يمنع والظاهر أن ضوء الباب لا يعتبر لانه قد يضطر الى غلقه لبرد ونحوه والظاهر ان الشباك كالباب اه وفيها أيضا ان الساحة اذا كانت مجلس النساء والكوة تشرف عليها يؤمر صاحبها بسدها وعليه الفتوى اه والله تعالى أعلم سئلت في طريق خاص غير نافذة أحدث فيه بعض أصحابه بناء وأدخل بعض الطريق في داره فهل ليس له فيه تصرف بدون اذن الباقيين وما أحدثه فيه ينقض فاجواب نعم ليس له التصرف فيه والحالة هذه وينقض ما أحدثه فيه قال في الدر المختار وفي غير النافذة لا يجوز أن يتصرف باحداث مطلقا أضربهم أم لا لانه كالملك الخاص بهم اه قال ابن عابدين ما نصه الحديث للامام نقضه اه والله تعالى أعلم سئلت ما قولكم في رجل

مطلب له باب في سكة غير نافذة أغلقه وباعها الخ مطلب أهل سكة غير نافذة أرادوا نصب باب على رأس السكة ليس لهم ذلك

مطلب حفر بئر في طريق العامة الخ

مطلب طريق غير نافذة أراد أهلها اقتسمها ليس لهم ذلك

مطلب بنى غرفة بلصق غرفة جاره فامتنع منها الضوء لجاره منعه

مطلب في غير النافذة لا يجوز له الاحداث أضرب أولا

الله تعالى في رجل أراد أن يفتح تنورا بين دكاكين أهلها يبيعون السكاكين وسائر الاقشة والدخان يضرهم وينسد أقشيتهم هل لهم منعه من ذلك فاجواب ان لهم منعه والحالة هذه قال في البزاية نقلا عن العتاي أراد أن ينصب تنورا في وسط البزاية ويضرهم دخانه لهم منعه استحسانا وعليه الفتوى اه والله تعالى أعلم سئلت عن صاحب دار أراد أن يجعل داره بستانا هل للجيران منعه فاجواب ليس لهم منعه ان كانت الارض صلبة لا يتعدى الى جدار الجيران ضرره وان كانت رخوة فله منعه اه من البزاية والله تعالى أعلم سئلت عن رجل له شجرة تحمل اذا صعد عليها الاجل أن يورها أو لاجل أن يجني ثمارها يتكشف على عورات الجيران كيف الحكم في ذلك فاجواب انه اذا أراد أن يرقاها يخبرهم مرة أو مرتين حتى يستروا أنفسهم كافي الخلاصة والله تعالى أعلم سئلت ما قولكم فيمن كان ظهر داره في وسط دار جاره وأراد أن يرفعه الجار هل له حق المنع فاجواب من الخلاصة وهذا نصه رجل له حائط ووجهه في دار رجل فارد أن يطين حائطه ولا سبيل الى ذلك الا بدخول دار جاره وصاحبه يمنعه من الدخول أو انهم دم الحائط ووقع الطين في دار جاره فارد أن يدخل ويمل الطين فنه صاحب الدار أوله مجرى ماء في دار جاره فارد حفره واصلاحه ولا يمكنه ذلك الا بدخول داره وهو يمنعه يقال لصاحب الدار اما أن تتركه حتى يدخل ويصلح واما أن تصلحه بملك كذا روى عن محمد بن أبيه الفقيه أبو الليث اه والله تعالى أعلم سئلت عن ذي سفلى عليه علو أراد أن يضرب وتد في سفله هل له ذلك بلارض صاحب العلو فاجواب ليس له ذلك بدون رضا صاحب العلو كافي التنوير من شتى القضاء والله تعالى أعلم سئلت عن قوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار من أخرجه من أهل الحديث وما معناه فاجبت به بأنه أخرجه عالم المدينة الامام مالك رحمه الله تعالى وفسره بأنه لا يضر الرجل أخاه ابتداء ولا جزءا كما نقله في النتيجة عن الاشياء ومحصله أن الضرر من واحد والضرر من اثنين والضرر في الجزء هو أن يتعدى المجازي عن قدر حقه في القصاص وغيره كافي الرد والله تعالى أعلم سئلت عن رجل له حصة في بئر يسقى منها أرضه وله أرض أخرى ليس لها حق في هذه البئر أراد أن يسقيها منها فهل له ذلك فاجواب ليس له ذلك قال في نتيجة الفتاوى ليس لاحد الشركاء أن يسوق شربه الى أرض له أخرى ليس لها من ذلك شرب لانه اذا تقدم العهد يستدل به على أنه حقه اه والله تعالى أعلم سئلت ما قولكم أهل العلم حكم الله تعالى في ذي سفلى انهم هل يجوز على اعادته لاجل انتفاع ذي العلو فاجواب انه لا يجوز على ذلك ويقال لذي العلو ليس لك طريق الى حقل سوى أن تنبي السفلى بنفسك لو شئت فلو بناء فله أن يمنع ذا السفلى حتى يؤدي له قيمة البناء أفاده في جامع الفصولين وأفتى به صاحب النتيجة هذا اذا انهدم بنفسه فان هدم صاحب السفلى سفله فانه يجبر على اعادته لانه عليه كما أفق بذلك في الحامدية والله تعالى أعلم سئلت هل يجوز الجلوس في طريق العامة للبيع والشراء فاجواب انه يجوز ان لم يكن فيه ضرر فان كان فلا يجوز في الدر المختار مانعه والقعود في الطريق ليس ببيع وشراء يجوز ان لم يضر بأحد والا لا اه سئلت هل يمنع أهل الذمة من السكنى بين المسلمين فاجبت به نعم يمنعون من السكنى بينهم ويسكنون منهم من غيرهم من احداث بيت يجمعون الهداية وأفتى على سؤال آخر عنهم من السكنى في محلات المسلمين ومنعهم من احداث بيت يجمعون فيه كالكنيسة اه والله تعالى أعلم سئلت هل اذا كانت الكوة تترك على محل نساء الجيران يؤمر صاحبها بغلقها ولو كانت قديمة فاجواب نعم كافي الحامدية قال ولا فرق بين القديم والحديث حيث كان الضرر بينا وفي حواشي الخير الرمي على الصبر لا فرق بين القديم والحديث حيث كانت العلة الضرر البين لوجودها فيه ما اه والله تعالى أعلم سئلت عن أراد بناء حائط ملاصق لحائط الجار من غير

مطلب أراد احداث تنور بين دكاكين الخ

مطلب ليس لهم منعه من جعل داره بستانا

مطلب له شجرة عالية اذا صعد لها انكشف بيت جاره يلزمه أن يخبرهم اذا أراد الصعود اليها

مطلب أراد أن يطين حائطه من بلى الجار الخ

مطلب ليس لذي السفلى ضرب وتد في الجدار بلا رضا ذي العلو

مطلب فيمن خرج حديث لا ضرر ولا ضرار وفي بيان معناه

مطلب له أرض ليس لها حق في الماء أراد أن يسقيها من نصيبه من الماء ليس له ذلك

مطلب انهدم سفلى لا يجبر صاحبه على اعادته

مطلب يجوز الجلوس في الطريق للبيع والشراء ان لم يضر

مطلب يمنع الذي من السكنى بين المسلمين

مطلب تسد الكوة المكشوفة على الحرم ولو قديمة

مطلب لا يمنع الجار من بناء حائطه بلحق حائط الجار الا



أن يضع عليه شأه لا يمنع من ذلك فالجواب أنه لا يمنع من ذلك كافي الحامدية عن البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** حيث قلتم أن الكوة المشرفة على مقر النساء يجب سدها هل ذلك ولو فصل بين حائط الكوة والمقر طريق عام فالجواب نعم هذا الحكم لا فرق فيه بين الطريق الفاصل وغيره كافي الحامدية وهذا لفظها الفتوى على أن الكوة كانت للنظر والموضع موضع النساء تستدفلا فرق بين الطريق الفاصل وغيره كافي المضرات اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن جدارين اثنين انهم سدم ولا حدهما بنات وأخوات ونساء أراد أن يبنيه وأبى الآخر فهل يجبر على البناء معه فالجواب أن كان أصل الجدار يحمل التهمة بحيث يمكن كل واحد منهما أن يبنى في نصيبه ستره لا يجبر الآخر على البناء وإن كان أصل الحائط لا يحمل التهمة على هذا الوجه يؤمر الآخر بالبناء كذا في الخاتمة ومثله في الفصولين قال في الحامدية وهذا التفصيل لم يذكره غير قاضيان وهو حسن جدا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجلين اقتصما حائطا حاجزا بيننا فليس على الآخر اجابته وإن كان أحدهما يؤذى صاحبه ويطلع عليه في حال لا يجوز له الاطلاع كان للقاضي أن يأمرهما ببناء حائط بينهما ويخرج كل منهما من النفقة بحصته يفعله القاضي للمصلحة اه والله تعالى أعلم **سئلت** في سكة غير نافذة أراد أهلها بيعها أو قسمتها فهل ليس لهم ذلك فالجواب نعم ليس لهم ذلك ففي جامع الفصولين قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى سكة لا تملك لغير أصحابها ولو اتفقوا عليه ولا أن يقتسموها فيما بينهم إذا لم يوافقوا على ذلك كثر فيه الناس كان لهم أن يدخلوها هذه السكة حتى يخف الزحام اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن فتح لداره بابا في الشارع النافذ فاد بعض جيرانه سده بغير وجه شرعي فهل ليس له ذلك فالجواب نعم ليس له سده والحالة هذه والمسألة في الخيرية ونقل سندها عن البصري وغيره والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له دار يعملها محل لجاره هو وسط وحدها والجار يتفجع به من قديم الزمان بالنوم عليه في زمن الصيف وينشر الثياب وينشر ما يحتاج لشره في الشمس من طماطم وخبز وكسكس ويحوز ذلك أراد صاحب الدار أن يمنع من ذلك الآن فهل لا يصوغه منه والحالة هذه فالجواب نعم وقد رفع إلى حامد أفندي سؤال مثل هذا فأجاب عنه وهذا نص السؤال والجواب قال رحمه الله تعالى سئل فيما إذا كان لزيد بيت يعملوه مشرقا يعني محلا تشرق فيه الشمس لعمرو ويتفجع بها عمرو من قديم الزمان وإلى الآن ويريد زيد أن يبنى مكان المشرق طبقة ويمنع عمرا من الانتفاع بذلك بدون إذن من عمرو ولا وجه شرعي في ذلك ليس لزيد ذلك ويبقى القديم على قدمه (الجواب) نعم اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له كنيف بعضه على حائطه وبعضه على حائط جاره من قديم الزمان أراد الجار الآن منعه من إبقائه الكنيف في موضعه القديم زاعما أنه يضر بحائطه فهل لا يمكن من ذلك ويبقى القديم على ما كان فالجواب انه رفع إلى حامد أفندي سؤال هذه صورته (سئل) فيما إذا كان لزيد عمل له كنيف قديم راكب على حائطه وعلى سطح جاره وهو ومن قبله من ملاك العاوم متصرفون في الكنيف على الوجه المذكور من قديم الزمان إلى الآن بلا معارض ويريد الجار الآن أن يطالبه برفع الكنيف متعللا أنه ينزع على الحائط ويحصل له أذية من ذلك فهل ليس للجار ذلك ويبقى القديم على قدمه (الجواب) نعم اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن شاب كان صانعا عند حائطه الآن مهر في الصنعة أراد أن يكون معلمان أهل السوق يريدون منعه حسدا منهم له فهل لا يمكنون من منعه والحالة هذه فالجواب أنهم لا يمكنون من منعه كافي الفتاوى الحامدية من شتى القضاء والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له خزانة أعني بالوعة تجري في بستان جاره أراد جاره منعه من ذلك والحال أنها قديمة لا يدرى متى أنشئت فالجواب أن القديم يبقى على ما كان فليس للجار منعه من ذلك كافي الحامدية والله تعالى أعلم

مطلب جـ جدارين اثنين انهم سدم الخ

مطلب ليس لاهل السكة غير النافذة بيعها ولا قسمتها

مطلب لا يمنع من فتح باب في الشارع النافذ

مطلب رجل له دار يعملها محل لجاره هو وسط وحدها به من قديم أراد الجار منعه من الانتفاع ليس له ذلك

مطلب له كنيف بعضه على حائطه وبعضه على حائط جاره من القديم الخ

مطلب حائط أراد أن يكون معلمان أهل السوق يريدون منعه الخ  
مطلب له بالوعة في بستان جاره تبقى كما كانت

مطلب ليس للجيران منعه من فتح شبايك على الشارع

**سئلت** فيمن أراد أن يفتح في داره شبايك على الشارع العام غير كاشفة على محل حريم الجيران هل ليس لجيرانه منعه من فتحها فالجواب ليس لهم منعه منها حيث كان الأمر كذلك والمسألة في كثير من معتبرات المذهب والله تعالى أعلم

**كتاب الحظر والاباحة**

مطلب ما نسب لابي حنيفة من جواز لبس الحرير إذا لم يباشر الجسد لأصل له فلا يفتى به

مطلب العلم في العمامة

**سئلت** عن المحقق الرمي فيما نسب إلى الامام الاعظم أبي حنيفة الانعمان من جواز لبس الحرير إذا لم يباشر الجسد هل صح ذلك عنه حتى يجوز العمل به (فاجاب بما نصه) لم يصح ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن نقل عن برهان صاحب المحيط فقد قال شمس الأئمة الحلواني الصحيح أن الكل حرام بمعنى الذي عيس الجسد والذي لا عيسه قال في الحاوي الزاهدي قال يعني أستاذهم بديع وهذا يعني جواز لبس الحرير الذي لا عيس الجسد رخصة عظيمة في موضع عمت به البلوى ولكن طلبت هذا عن أبي حنيفة في كثير من الكتب فلم أجده سوى هذا يعني ما نقل عن برهان صاحب المحيط اه فالجواب أنه يخالف لما في المتون الموضوعات لثقل المذهب فلا يجوز العمل ولا الفتوى به لخالفته لظاهر المذهب اه وفي التنوير يحرم لبس الحرير ولو بمخاض على المذهب أو في الحرب على الرجل لا المرأة الا قدر أربع أصابع مضمومة وكذا المنسوج بذهب يحل إذا كان هذا المقدار والالا اه قال شارحه وفي المجتبى العلم في العمامة في موضعين أو أكثر يجمع وقيل لا وفيه وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عمامة عليها علم من قصب فضة قدر ثلاث أصابع لا بأس ومن ذهب بكرة وقيل لا يكره وفيه تكرر الجبة المكفوفة بالحرير اه قال محشمه ابن عابدين اه ذاعير ما عليه العامة فانه نقل في الهداية عن الذخيرة أن لبس المكفوف بالحرير مطلق عند عامة الفقهاء وفي التبيين عن أسماء أنها أخرجت جبة طيالة عليها البنية شبر من ديباج كسرواني وفرجها مكفوفان به فقالت هذه جبة رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلبسها وكانت عند عائشة رضي الله تعالى عنها فلما قبضت عائشة رضي الله تعالى عنها قبضتها إلى فخذين فغسلها الرض فاستشقى بها رواه أحمد ومسلم ولم يذكر لفظه الشبر اه وفي الهداية وعنه عليه السلام أنه كان يلبس جبة مكفوفة بالحرير اه وفي القاموس كف الثوب كفا خاط حاشيته وهو الخياط الثانية بعد الشل وفيه لبنة القميص نبيقته اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن تحركت سنة فسد هابسك من الذهب هل يجوز (فاجبت) نعم يجوز شذها بالذهب عند الامام محمد رحمه الله تعالى قال في الخاتمة ولا يشذ منه الا بقصة أي من تحرك سنة يشذها بالقصة وعند محمد رحمه الله تعالى لا بأس بالذهب نقله صاحب الدرر وأفتى به في نتيجة الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت** من بعض أهالي الروميلي عما يقع في بلادهم من مجي صورة الميت بعد دفنه منزله الذي مات فيه أو لغيره من المنازل وندائه بقوله يا فلان يا فلان وتخويفه أهل المنزل وجريه في أثرهم وربما يكون مستورا بكفنه فيموت من سببه بعض الناس وتسمى تلك الصورة عندهم جادو قال ومن عادة بلادهم أنهم ينفشون قبر ذلك الميت ويحرقونه بالنار أو يلقون عليه الحبر فإذا فعلوا ذلك اندفعت عنهم تلك الصورة ولا تندفع الا بذلك فهل يجوز هذا الصنيع (فاجبت) نعم بآني لم أر ذلك في الكتب الفقهية التي بيدي ثم وقعت في يدي نسخة من نتيجة الفتاوى فرأيت فيها أن العلامة أبا السعود رحمه الله تعالى سئل عن ذلك وعن الفتوى من بعض العلماء لقطع رأس صاحب تلك الصورة أو أحرقه فهل يجوز العمل بتلك الفتوى فاجاب رحمه الله تعالى بان هذه الواقعة بخصوصها لم ترق في معتبرات الكتب الفقهية لكن يؤخذ ذلك من القاعدة الأصولية وهي أنه يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام ومن القاعدة الأخرى وهي إذا تعارضت مفسدتان ارتكبت أخفهما ضررا فلهذا الجواب مبني على هاتين القاعدتين

مطلب يجوز شذ السنة بسلك من الذهب

مطلب في جواز احراق صورة جادو التي تظهر في بعض الاماكن وهي مسألة غريبة



ولا بأس بالعمل به اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن خصاء الأدي هل يجوز فاجواب أنه لا يجوز  
 قال في شرح الملتقى ويحرم خصاء الأدي بخلاف خصاء غيره لو نافعة والاخرام بخصاء الفرس اه والله  
 تعالى أعلم **سئلت** عن ترك الاظفار والشارب للمحارب بين في دار الحرب هل هو مطلوب شرعا  
 فاجواب نعم قال في المحيط ذكر أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كتب ان وفرو الاظفار في  
 أرض العدو فأنه سلاح وهذا مندوب اليه للمجاهد في دار الحرب وان كان قص الاظفار من النظرة لانه  
 اذا سقط السلاح من يده وتقرّب منه العدو رما يمكنه دفعه بالاظفار وهو نظير قص الشارب فان سنة  
 وفي الغازي في دار الحرب توفير الشارب مندوب اليه فيكون أهيب في عين العدو فأفاده في الدور والله تعالى  
 أعلم **سئلت** عما اعتاده الناس في زماننا من تلقع الصبيان وحجّامتهم لدفع ضرر الداء المعروف  
 بالجدري هل هو جائز شرعا فاجواب نعم هو جائز شرعا كافي فتاوى البهجة من أوائل كتاب  
 الكراهية وفيها أيضا لو أمر بذلك مولانا السلطان أبيه الله تعالى لاجل المصلحة العامة هل يكون أمره  
 مشروعا فاجاب نعم يكون مشروعا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اعتماد القارئ على الجلب الدراهيم  
 والسؤال هل يجوز منه من ذلك فاجواب نعم قال في القنية ولا يمنع القارئ من قراءته الا اذا عرف  
 أنه يعتاد السؤال بقراءته اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قوله صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة من  
 أمتي الحديث هل معناه أن تلك الطائفة تكون في مكان مخصوص أو تكون في أماكن متفرقة  
 فاجواب أن هذه الطائفة لا تختص بزمان ولا مكان قال الصاوي في حواشيه على الجلالين ما نصه  
 وعن معاوية أنه قال وهو يخطب سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تزال من أمتي أمة قائمة  
 بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك وهذه الطائفة لا تختص  
 بزمان دون زمان ولا مكان دون مكان بل هم في كل زمان وفي كل زمان فلا سلام دعا عليه ولو لا يعلى عليه  
 وان كثرت الفساق وأهل الشرف لا عبرة بهم ولا صولة لهم وفي هذا إشارة لهذه الأمة المحمدية بان الاسلام في  
 علو وشرف وأهله كذلك الى قرب يوم القيامة حتى تموت جملة القرآن والعلماء وينزع القرآن من  
 المصاحف وتأتي الريح اللينة فيموت كل من كان في قلبه مثقال ذرة من الايمان ولا يكون هذا الا بعد وفاة  
 عيسى عليه السلام أفاد ذلك الصاوي في حواشي الجلالين عند قوله تعالى ومن خلقنا أمة يمدون بالحق  
 وبه يعدلون قال الجلال هم أمة محمد صلى الله عليه وسلم كافي الحديث اه **سئلت** عن ما ينبغي التنبيه  
 عليه ما نصه عليه بعض أذكى المتأخرين حيث قال وليس حديث بدو الاسلام غير ما سيعود كما بدأ بالمعنى  
 الذي يدور على السنة حساده بل معناه أنه كابد البغائب وغرائب وخوارق تأخذ باللباب وتدهش  
 الابصار من خرق عادة وقوة وتغلب ونصر مبین من سرّاء الدين واجتهاد في امضاء أوامر الله تعالى سيكون  
 ختامه كذلك اه **سئلت** عن هذا على هذا الوجه إشارة الى ما يكون في وقت عيسى عليه السلام من  
 النصر والظفر وتعام الظهور والله تعالى أعلم **سئلت** عن ارسال طرفي العمامة بين الكتفين  
 ما حكمه فاجواب أن حكمه التذب قال في الخلاصة والمستحب ارسال ذنب العمامة بين كتفيه الى  
 وسط الظهر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المصافحة في يوم العيد والجمعة ما حكمها فاجواب  
 أن حكمها الاستحباب قال صلى الله عليه وسلم من صافح أخاه المسلم وحرك يده تناثر ذنوبه اه من الهداية  
 وروى الحافظ السيوطي في الجامع الصغير عن أبي داود ودعن البراء اذا التقى المسلمان فصاحا فوجد الله  
 واستغفر اغفر لهما وروى أيضا في عن الحكيم عن عمر رضي الله تعالى عنه اذا التقى المسلمان فسلم أحدهما  
 على صاحبه كان أحبه الى الله أحسن ما بشر بأصاحبه واذا تصافحا أنزل الله عليهم مائة درجة للبادي  
 تسعون ولأصافح عشرة وفي شرح العيني على الهداية قال النبي صلى الله عليه وسلم ان المؤمن اذا التقى المؤمن

مطلب لا يجوز اخصاء  
الأدي

مطلب يجوز ترك الاظفار  
والشارب بلا قص في دار  
الحرب

مطلب في جواز تلقع  
الصبيان صولناهم من  
مرض الجدري

مطلب لا يمنع القارئ من  
القراءة الا اذا اعتاد السؤال  
بها

مطلب في بيان معنى  
الحديث وهي لا تزال طائفة  
من أمتي الحديث

مطلب في ما ينبغي التنبيه  
عليه

مطلب في أن ارسال طرفي  
العمامة مندوب

مطلب في المصافحة يوم العيد

فسلم عليه وأخذ بيده فصاح فده تناثر ورق الشجر وراه الطيراني واليهيقي كذا في الرد  
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن قراءة مولده الشريف صلى الله عليه وسلم واجتماع الناس لذلك فرحا  
 به ودومه واستشارائهم ما حكمها فاجواب أن قراءة المولد على الوجه المشروح مدحوقة شرعا  
 لا شتم لها على تعظيمه واطهار علاماته نبوته وفي شرح العلقمي على الجامع الصغير في الحديث أن عمل  
 المولد الشريف النبوي الصواب أنه من البدع الحسنة المندوبة اذا خلا عن المنكرات شرعا وقال على  
 القاري رحمه الله تعالى وعمل المولد بقراءة القرآن والانشاد للهداية النبوية واطعام الطعام والصدقات  
 أمر حسن يشاب فاعله الثواب الجزيل بقصد الجليل وان كان عمل المولد المذكور لم ينقل عن السلف  
 الصالح في القرون الثلاثة الماضية واذا حدث بعد هذا فذلك بدعة حسنة عند من حقق العلم وأتقنه نعم  
 لا زال أهل الاسلام في سائر الاقطار والمدن العظام يختلفون في مولده صلى الله عليه وسلم نقله في نسخة  
 الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت** عن الفرار من محل فيه الوباء ما حكمه فاجواب ما في الفتاوى  
 الظهيرية وهذا نصه وذكر الطحاوي في مشكل الآثار حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه  
 عن سيدنا خلق صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا وقع هذا الرجز بمرض فلا تدخلوها واذا وقع وأنتم فيها فلا تخرجوا  
 منها والرجز العذاب والمراد هنا الوباء وتأويله انه اذا كان بحال لودخل وابتلى به وقع عنده انه ابتلى بدخوله  
 ولو خرج فخرج فوقع عنده انه نجس بخرجه فلا يدخل ولا يخرج صيانة لاعتقاده فاما اذا كان يعلم أن كل شيء  
 بقدر الله تعالى وانه لا يصيبه الا ما كتب الله تعالى له فلا بأس بان يدخل ويخرج اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** هل يجوز أن يعلم المسلم الكافر القرآن فاجابت نعم يجوز له ذلك رجاء أن يسلم قال  
 العلامة الانقروى اذا قال الكافر للمسلم علمني القرآن فلا بأس بان يعلمه ويفهمه في الدين لكن لا بأس  
 بالمصحف وان اغتسل ثم مسه لا بأس به اه معزبان الخزنة المفتين وقال أيضا عاز بالبرازية وتعلم علم النجوم  
 لمعرفة القبلة وأوقات الصلاة لا بأس به والزيادة حرام وقيل في تأويل قوله تعالى وجعلناهم رجوما  
 للشياطين جعلنا النجوم سبيلا للكذب المنجمين أطلق اسم الشيطان على المنجم وسمى هذيان رجما من رجم  
 بالغيب اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز رؤية الله تعالى في المنام فاجواب ما في البرازية  
 من قوله رؤيته سبحانه وتعالى في المنام يجوزها ركن الاسلام الصغار وكثير من المتصوفة وأكثر مشايخ  
 سمرقند ومحققوا مشايخ خوارزم لم يجوزوها والمر في المنام خيال ومثال والله تعالى منزعه عنه وقد طال  
 سبيلي عبد الوهاب الشمراني الكلام في ذلك وبسطه في اليواقيت والجواهر والله تعالى أعلم  
**سئلت** هل يجوز قتل الكلب الاهلي فاجواب لا يجوز قتله اذ لم يؤذ احدًا قال في الدر المختار من  
 جنائيات الحج ولذا قالوا لم يحل قتل الكلب الاهلي اذ لم يؤذوا الامر بقتل الكلاب منسوخ كافي الفقه أي اذا  
 لم تضر اه وكتب عليه ابن عابدين ما نصه قوله أي اذا لم تضر تقييد للنسخ ذكره في التهرأخذاء في الملقط  
 اذا كثرت الكلاب في قرية وأضررت بأهلها أمر أربابها بقتلها فان أبوا رفع الامر الى القاضي حتى يأمر  
 بذلك اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المرأة اذا كان زوجها يأتها بالمال الحرام كالمغصوب هل  
 يسوغ لها أكله فاجواب أنها يجوز لها أكله قال الانقروى اشترى الزوج طعاما أو كسوة من مال  
 خبيث جاز للمرأة الاكل واللبس والاثم على الزوج اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ألقى دجاجة  
 مذبوحة لم تشق بطنها في الماء حال غليانه لاجل تنفيسها هل تجس فاجواب نعم تجس وان  
 تغسل بالماء ثلاث مرات فظهر كافي الانقروى عن فتاوى ابن نجيم والله تعالى أعلم **سئلت** عما  
 شاع من لعب القمار بالجوز واللوز والبعض أيام العيد هل يجوز فاجواب نعم لا يجوز كما أفتى به  
 في البهجة والله تعالى أعلم **سئلت** عن غيبة الذي هل يحرم فاجواب نعم يحرم قال في نسخة

مطلب في حكم قراءة المولد  
الشريف

مطلب في حكم الفرار من  
الوباء

مطلب في جواز تعليم المسلم  
الكافر القرآن

مطلب هل يجوز رؤيته  
تعالى مناما

مطلب في حكم قتل الكلاب  
الاهلية

مطلب في زوجة يأتها  
زوجها بالمال الحرام

مطلب ألقى دجاجة مذبوحة  
في الماء حال غليانه

مطلب في تحريم لعب القمار  
بالجوز واللوز والبعض أيام

العيد وكذا غيرها  
مطلب غيبة الذي حرام



الفتاوى نقلنا عن فتح القدير فبحر غيبة الذي كاتحرم غيبة المسلم فضلا عما يفعله السفهاء من شتمه في الاسواق ظمنا وعدوانا اه والله تعالى اعلم **سئلت** هل يجوز توسد الحريز واقتراشه فالجواب ما في التنوير وهذا القظة ويحل توسده واقتراشه زاد العلاني والنوم عليه وقالوا الشافعي ومالك حرام وهو الصحيح كافي المواهب (قات) فليحفظ هذا الكنه خلاف المشهور اه قال في الشريعة لالية قلت هذا الصحيح خلاف ما عليه المتون المعتبرة المشهورة والشروح اه يعني تصحيح التحريم والله تعالى اعلم **سئلت** هل يجوز التخم بخاتم الفضة وهل يوضع في خنصر اليد اليمنى أو اليسرى **ج** فاجبت عن السؤال الاول بانه يجوز قال الزياحي وقد وردت آثار في جواز التخم بالفضة وكان للنبي صلى الله عليه وسلم خاتم فضة وكان في يده الكعبة حتى توفي صلى الله عليه وسلم ثم في يد أبي بكر رضي الله تعالى عنه الى أن توفي ثم في يد عمر رضي الله عنه الى أن توفي ثم في يد عثمان رضي الله عنه الى أن وقع من يده في البئر فأفق مالا عظيما في طابه فلم يجده ووقع الخلاف فيما بينهم والتشويش من ذلك الوقت الى أن استشهد رضي الله تعالى عنه (وعن السؤال الثاني) بانه يجوز وضعه في خنصر اليمنى واليسرى وذكر العلامة ابن الشحنة أن والده أنشده قوله تختم كيف شئت ولا تبالي \* بخنصر كاليمنى أو الشمال سوى حجر وصفر أو حديد \* أو الذهب الحرام على الرجال وان أحببت باسمك فانتقشنه \* وباسم الله ربك ذي الجلال

قال ابن عابدين بعد كلام والحاصل أن التخم بالفضة حلال للرجال بالحديث وبالذهب والحديد والصفر حرام عليهم بالحديث وبالخرج حلال على اختيار شمس الأئمة وقاضيان أخذنا من قول الرسول صلى الله عليه وسلم وفعله لأن حل العقيق لما ثبت به ما ثبت حل سائر الاجار لعدم الفرق بين حجر وحجر وحرام على اختيار صاحب الهداية والكافي أخذنا من عبارة الجامع الصغير المحتملة لأن يكون القصر فيها بالاضافة الى الذهب ولا يخفى ما بين المأخذين من التفاوت اه وهو من كلام من لا خسر و (هذا) ولا يزداد خاتم الفضة على مثقال كافي الدر المختار وحواشيه والله تعالى اعلم **سئلت** ما الحكم في وضع السطور على بعض أصحاب القبور **ج** فاجبت بحسب رأي ردت المختار وهذا منكره بعض الفقهاء وضع السطور والعمائم والثياب على قبور الصالحين والاولياء قال في فتاوى الحجة وتكره السطور على القبور اه ولكن نحن نقول الآن اذا قصد به التعظيم في عيون العامة حتى لا يحتقر واصحاب القبر ولجلب الادب والخشوع للغافلين الزائرين فهو جائز لان الاعمال بالنيات وان كان بدعة فهو كقولهم بعد طواف الوداع يرجع القهقري حتى يخرج من المسجد اجلالا للبيت حتى قال في منهاج السالكين أنه ليس فيه سنة مروية ولا أثر محكي وقد فعله أصحابنا اه كذا في كشف النور عن أصحاب القبور للاستاذ عبد الغني النابلسي قدس سره اه كلام الرد (أقول) ولا يخفى ما حصل لكثير من العوام بسبب تعظيم قبور الاولياء وارضاء السطور عليهم من الضرر العظيم في اعتقادهم فانهم يعتقدون في الاولياء التأثير مع الله تعالى حتى أنهم تركوا النذر لله تعالى وهو مشروع وأكثر وأكثروا من النذر للاولياء والتقرب اليهم وتركوا الحلف بالله تعالى حتى صار عندهم كالعهدم ولا يتجاسرون على الحلف بهم لاعتقادهم أن من حلف بولي جائز يضره في بدنه وماله وأولاده وهذا من الشرك والعياذ بالله تعالى ألا ترى ما رواه صاحب الحجة البالغة من قوله صلى الله عليه وسلم من حلف بغير الله فقد أشرك قال وحله بعضهم على الزجر والتغليظ وليس كذلك فانه على ظاهره حيث يحلفون معتقدين فيهم أنهم يضررونهم في أبدانهم وأموالهم حتى سمعت من بعض قضاة الروم الموصوفين بالعلم والصلاح أنه قال لو كنت من هدم قبب الاولياء لهدمتها بأجمعها كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بالشجرة التي وقعت تحتها البيعة لما بلغه أن قوميا أتوها وبصلون عندها فانه ولعه بها بصلوها تخافة

مطلب يحل توسد الحريز واقتراشه والنوم عليه

مطلب يجوز التخم بخاتم الفضة

مطلب يجوز وضع الخاتم في خنصر اليمنى واليسرى

مطلب لا يجوز التخم بالذهب والحديد والصفر

مطلب لا يزداد خاتم الفضة على مثقال  
مطلب في حكم وضع السطور على القبور

مطلب في الحلف بغير الله تعالى

ضرر العامة او في الصحيح عن ابن عمر أن الشجرة أخفيت قالوا الحكمة أن لا يحصل الاقتتان بها ما وقع تحتها من الخيل فلو بقيت لما أمن تعظم الجاهل لها حتى ربما اعتقدوا أن لها قوة نفع أو ضرر كما نشاهد الآن فيما عودونها لذلك أشار ابن عمر بقوله كان خفاؤها راحة من الله تعالى وروى ابن سعد بسناد صحيح عن نافع أن عمر بلغه أن قوميا أتون الشجرة وبصلون عندها فتعدهم ثم أمر بقطعها فقطعت اه من الجمل على الجلالين وعما وقع من بعض العامة من اعتقاد التأثير في الاولياء كتب في حق عموم أهل السنة والجماعة الفرقة الوهابية رسائل عديدة في اثرا كهم حتى أنهم يعبرون عن عامتهم بأهل السنة بالمشركين واذا تمكنوا بواحد من أقوالوا اقتلوا المشرك والمصيبة العظيمة في فقهاء القرى فانهم يأمررون العوام عند توجه الحلف عليهم بالحلف بالولي ويقولون ان فيه اظهار الحق فانظر كيف يتوسلون الى اظهار الحق الذي يوجب ضياع الدين من أصله فلا حول ولا قوة الا بالله تعالى والعبد الفقير لا ينكر ولاية الاولياء وكراماتهم ننعم الله تعالى بهم وبأسرارهم ولكن أحذر من اعتقاد أنهم يؤثرون مع الله تعالى وبما يصل الى ذلك من الحلف بغيره تعالى والله تعالى الموفق والله تعالى اعلم **سئلت** عن ارتكيب معصية فيها الحد فاقم عليه الحد في الدنيا هل يعاقب عليه في الآخرة فالجواب والله الموفق للصواب أنه لا يعاقب عليها في الآخرة قال النووي في شرح مسلم الحد كفر ذنب المعصية التي حد لها وقد جاء ذلك صريحا في حديث عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه وهو قوله صلى الله عليه وسلم من فعل شيئا من ذلك فعوقب به في الدنيا فهو وكفاريته ولا تعلم في هذا خلافا اه وفي نسخة الفتاوى واعلم أن المسلم اذا حد أو اقتص لا يحد ولا يقتص في الآخرة لقوله عليه السلام من أذنب ذنبا فعوقب في الدنيا لا يعاقب في الآخرة اه والله تعالى اعلم **سئلت** هل يجب طاعة الخليفة نصره الله تعالى فالجواب نعم يجب طاعته قال في أنوار التنزيل ودلت الآية على أن طاعة أولى الامر واجبة اذا وافقوا الحق فاذا خالفوه فلا طاعة اه وأفتى في البهجة بمزير من خالف أمر الساطان أيده الله تعالى والله تعالى اعلم **سئلت** عن يعلم الناس الحيل الباطلة كالردة لتبين المرأة من زوجها أو يزعم أنه يفتي للناس هل يحجر عليه ويمنع من تعاطي ذلك فالجواب نعم يمنع من ذلك قال في المخيج بحر مفتاح من وهو الذي يعلم العوام الحيل الباطلة كتعليم الأرئاد لتبين المرأة من الزوج أو تسقط عنه الزكاة ولا يبالي بما يفعل من تحليل الحرام وتحريم الحلال اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن انتسب الى آل بيت النبوة وليس هو منهم ولبس عمامة خضراء ليقال أنه سيد وشريف ماذا يلزمه فالجواب أنه يمنع من لبس العمامة الخضراء ويعززه زيرا شديدا ويحبس حتى يظهر صلاحه أفتى بذلك في البهجة ونقل عن معين الحكم ما نصه من انتسب الى آل النبي عليه السلام يضرب ضربا وجيعا ويشهر ويحبس طويلا حتى تظهر توبته فانه استخفاف بحق النبي صلى الله عليه وسلم اه وفي دعوى الاستخفاف نظر فتأمل **سئلت** عن لا يجوز نصب امامين في عصر واحد خلافا للروايات ولنا ان الانصار لما قالوا امنا أمير ومنكم أمير فقال أبو بكر رضي الله تعالى عنه لا يصلح سيقان في عهد واحد انتقادوا له ولم ينكر واعلمه فكان ذلك اجماعهم ولوعقدت الامامة لاثنتين على التعاقب كان الثاني باغيا يجب خلع له فان أبي يقاتل كما هو حكم الباغي أفاده في البهجة والله تعالى اعلم **سئلت** عن وجود الملائكة لا دم عليه السلام هل كان تحية لا دم عليه السلام أو كان عبادة لله تعالى وآدم كالكعبة فالجواب والله تعالى الموفق للصواب ان العلماء اختلفوا في ذلك قيل كان لله تعالى والتوجه الى آدم للتشريف كاستقبال الكعبة وقيل بل لا دم عليه السلام على وجه التحية والاكرام ثم نسخ بقوله عليه السلام لو أمرت أحد أن يسجد لأحد لا أمرت المرأة أن تسجد لزوجها تارة ثانية قال في تبين المحارم والصحيح الثاني ولم يكن عبادة له بل تحية واكراما ولذا امتنع منه ابليس وكان جائزا في الماضي

مطلب ارتكيب ما أوجب الحد فدخل لا يعاقب عليه في الآخرة

مطلب في وجوب طاعة الخليفة

مطلب يمنع الفتى الماخن الذي يعلم الناس الحيل من الفتوى

مطلب من انتسب الى بيت النبوة كذا بواو تعميم بهمامة خضر اعين من ذلك

مطلب لا يجوز نصب امامين في عصر واحد

مطلب في وجود الملائكة لا دم هل كان تحية الخ



كافي قصة يوسف عليه السلام قال أبو منصور الماتريدي وفيه دليل على نسخ الكتاب بالسنة أفاده ابن  
عابد بن رجة الله تعالى في تنبيهه على اعتاد بعض الناس تقبيل أيدي العلماء والأتباع والامتهات ووضع الجبهة  
على اليد بعد تقبيلها وهذا الوضع شبيه بالسجود لغير الله تعالى فينبغي لأهل العلم تحذير الناس عنه وتنبيههم  
لما فيه من مشابهة السجود حتى يحذروه ويحذروا عنه بعضهم والله الموفق **سئلت** عما نقل عن  
بعض الأولياء من أن الولاية أفضل من النبوة هل هو كلام صحيح وله معنى **الجواب** انه كلام  
صحيح وله معنى صحيح وهو منبني على أن النبي جهة من جهة الولاية التي هي باطن النبوة وثانيهما  
جهة النبوة التي هي ظاهر الولاية فالنبي جهة الولاية بأخذ الفيض والعلي من الله تعالى وبجهة النبوة  
تبلغه الخلق ولا شك في أن الوجه الذي إلى الحق أشرف وأفضل من الوجه الذي إلى الخلق فالمراد أن جهة  
ولاية نبي أفضل من جهة نبوته وهو من حيث أنه ولي أفضل من حيث أنه نبي لان ولاية ولي تابع أفضل  
من نبوة نبي متبوع حتى يلزم أن يكون الولي أفضل من النبي كآية وهم القاصرون فان مرتبة الولاية  
حاصلة للنبي على وجهه أتم من ولاية الولي مع أمرزائد وهو مرتبة النبوة فكل نبي ولي من غير عكس  
أفاده الديار بكر في تاريخه الخمينس والله تعالى أعلم **سئلت** عن سبب تسمية النخلة عمة لانا في بعض  
الآثار **الجواب** ما في التوحات المكية أن الله تعالى لما خلق آدم عليه السلام الذي هو أول جسم  
انساني تكوّن وجعله أصلا لوجود الاجسام الانسانية فضلت من خير طبيئته فضلة خلق منها النخلة  
فهى أخت لآدم عليه السلام وهى لنا عمة وسماها الله تعالى لنا عمة وشبهها بالأم من ولها أسرار عجيبة  
دون سائر النبات اه وقد روي في البخاري عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنه ما أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال ان من الشجر شجرة لا يسقط ورقها وهى مثل المسلم حذوثى ما هى فوقه الناس في  
شجر البادية ووقع في نفسى أنها النخلة قال عبد الله فاستحييت فقالوا يا رسول الله أخبرنا بها فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم هى النخلة قال عبد الله فحدثت أبى عما وقع في نفسى فقال لان تكون  
قاتم أحب الى من أن يكون لى كذا وكذا والله تعالى أعلم **سئلت** عن دخول الكافر المسجد  
هل يجوز أم لا **الجواب** نعم فاجبت في التنوير وشرحه الدر المختار وهذا القظه وجاز دخول الذى مسجدا  
مطلقا وكرهه مالك مطلقا وكرهه محمد والشافعي وأحمد في المسجد الحرام اه قال ابن عابد ولو  
جنبنا كافي الاشياء وفي الهندية عن التهمة بكرة المسلم الدخول في البيعة والكنيسة وانما يكره من  
حيث أنه يجمع الشبهات لا من حيث أنه ليس له حق الدخول اه وانظر هل المستأمن ورسول أهل  
الحرب مثله ومقتضى استدلالهم على الجواز بازال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تقيد في  
المسجد جوازهم ويحرم اه من الطهطاوى اه كلام ابن عابد بن رجة الله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز  
عبادة ذى وقاسق مسلم **الجواب** نعم يجوز عبادتهم ما قال في الدر المختار وجاز عبادته بمعنى الذى بالاجماع  
وفي عبادة الجوسى قولان وجاز عبادة فاسق على الأصح لانه مسلم والعبادة من حقوق المسلمين اه وفي  
الهداية وصح أن النبي صلى الله عليه وسلم عابده يهوديا مسيحيًا مجوسيًا اه ونقل ابن عابد بن رجة الله تعالى أعلم  
الزوائد جارية ودى أو مجوسى مات ابن له أو قريب ينبغي أن يعزبه ويقول أخاف الله تعالى عليه كخير  
منه وأصلحت وكان معناه أصلحك الله تعالى بالاسلام يعنى رزقك الاسلام ورزقك ولد مسلم اه ونقل  
أيضا عن المتقدم بكرة المشهور المقتدى به الاختلاف برجل من أهل الباطل والشر لا يقدر الضرورة لانه  
يعظم أمره بين الناس ولو كان رجلا لا يعرف يداره لا يدفع الظلم عن نفسه من غير أنم فلا بأس به ثم قال  
رحمة الله تعالى من العبادة المكر وهه اذا علم أنك تنقل على المريض فلا تعده فقد قيل بحالسة الثقل حتى  
الدوم ولا تنقل على المريض ولا تحرك رأسك ولا تنقل ما علمت أنك على هذه الحالة الشديدة بل هون عليه

مطلب في وضع الجبهة على  
اليدين بعد تقبيلها وأنه لا ينبغي  
مطلب في معنى قول بعض  
الأكابر الولاية أفضل من  
النبوة

مطلب في وجه تسمية النخلة  
عمة

مطلب يجوز دخول الذى  
المسجد ويكره للمسلم دخول  
الكنيسة

مطلب يجوز عبادة الذى  
والفاسق

المرض وطيب قلبه وقل له أراك في خير بتأويل واذا كرله ما يريد جاءه في رجة الله تعالى مشوبا بشئ من  
التخوف ولا تضع يدك على رأسه فربما يؤذيه الا اذا طلمه وقل له اذا دخلت عليه كيف تجدك هكذا جاء  
من السلف ولا تقبل له أوص فانه من أعمال الجهال اه مجتبي اه طهطاوى اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن التدوى بالحرام كالتجر هل يجوز **الجواب** ان فيه خلافا يجوز به بعضهم اذ لم يوجد  
من المباح ما يقوم مقامه ومنعه بعضهم مطلقا قال في التهذيب يجوز للعليل شرب البول والدم والميتة  
للتدوى اذا أخبره طبيب مسلم ان شفاؤه فيه ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه وان قال الطبيب يشغل  
شناؤك به فقيه وجهان وهل يجوز شرب القليل من الخمر للتدوى فيه وجهان كذا ذكره الامام  
الترمذى اه قال في الدر المنثور بعد نقله ما في النهاية وأقره في المخ وغيره وقد منافي الطهارة والرضاع  
ان المذهب خلافه اه نقله في الرد والله تعالى أعلم **سئلت** عن بيع العنب عن يتخذه خرا هل  
يجوز **الجواب** قال في التنوير وجاز بيع عصير عنب عن يعلم أنه يتخذه خرا لان المعصية لا تقوم بعينه  
بل بعد تغييره وقبل يكره لاعتائه على المعصية اه مع زيادة من شرحه للعلائي قال ابن عابد بن رجة الله تعالى أعلم  
أى عنده لا عندهما وقوله يبيع عصير عنب أى معصوره المستخرج منه فلا يكره بيع العنب والكرم منه  
بلا خلاف كافي المحيط لكن في بيع الخمر ان يبيع العنب على الخلف اه وفي شرح النووي على صحيح  
مسلم ان ذلك منهي عنه كبيع سلاح من يقطع به الطريق اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز  
التوسل الى الله تعالى بأوليائه في الدعاء كما يقال اللهم بحرمة عبد القادر وبجاهه ارحنى واغفرلى  
**الجواب** أن العلامة المناوى ذكر في حديث اللهم افى أسئلك وأتوجه اليك بنبيك نبي الرحمة نافع لادن  
العز بن عبد السلام انه ينبغي أن يكون مقصودا على النبي صلى الله عليه وسلم وأن لا يقسم على الله بغيره وأن  
يكون من خصائصه قال وقال السبكي يحسن التوسل بالنبي الى ربه ولم ينكره أحد من السلف ولا الخلف  
الابن تيمية فابتدع ما لم يقله عالم قبله اه قال في الرد ونزع العلامة ابن أمير حاج في دعوى الخصوصية  
وأطال الكلام على ذلك فراجع اه ونقل العلائي عن التتارخانية معزى بالمتنقى عن أبى يوسف لا ينبغي  
لأحد أن يدعو الله الاب والابن والدعاء المأذون فيه المأمور به ما استفيد من قوله تعالى والله الاسماء الحسنى  
فادعوه بها اه وعامة الناس اليوم على التوسل اليه تعالى بالانبياء عليهم السلام وبالاولياء والصالحين والله  
تعالى أعلم **سئلت** عن أكل الانثيين من نحو الشاة ما حكمه **الجواب** ان حكمه الكراهة  
المتزينة كالغدة والحيا والذكر والمرارة والمثانة فالسنة حكمها الكراهة التزينة في الراجح وقيل انها  
حرام وقد نظم هذه الستة ابن وهبان بقوله

وفي غدد والانثيين مثانة \* حيا ذكر ثم المرارة تدبر  
كراهة تنزيه وقيل بحرمة \* لان الدم المسفوح معها مقرر

والمثانة محل اجتماع البول في الجوف والحيا اسم للفرج والجمع احمية وقوله لان الدم المسفوح معها مقرر  
يعنى ان وجه الحرمة ذكر الدم مع هاتى المروي عن مجاهد انه قال كره رسول الله من الشاة فذكر السبعة  
والدم محرم بالقطعي والامام أبو حنيفة أطلق اسم الحرام على الدم المسفوح وسعى ما سواه مكرها كذا  
في شرح المنظومة للشيخ حسن الشرنبلالى والله تعالى أعلم **سئلت** عن ذى دعا انسانا مسلما  
لضيافته فهل يجوز اجابته **الجواب** نعم يجوز اجابته قال في الوقفات مسلم دعاه نصراني الى ضيافته  
وليس بينه مصادقة ولا مخاطبة فيرى بينه من التجارة حل له الذهاب لان فيه ضرابا من البر وقد نذنا  
اليه في حق من لم يقاتلنا في الدين اه قال تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من  
دياركم ان تبروهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين ومعنى الاقساط اليهم الاحسان اليهم أى

مطلب في حكم التدوى  
بالحرام

مطلب في بيع العنب عن  
يتخذه خرا

مطلب في حكم التوسل اليه  
تعالى بأوليائه

مطلب فيما يكره أكله من  
نحو الشاة

مطلب هل يجوز اجابة الذى  
للضيافة

مطلب في قوله تعالى لا ينهاكم  
الله عن الذين لم يقاتلوكم في  
الدين



تعطوهم قسطا من أموالكم قال المحقق الصاوي في حواشيه على الجلالين نزلت هذه الآية لتخصيص الحكم النازل أول سورة لأن الآية الأولى عامة في سائر الكفار مطلقا ولو كانوا أصالحين ثم بين هذان من كان من الكفار بينهم وبين المسلمين صلح ومهادنة تجوز مؤذنتهم ولم يكن النهي شاملا لهم ثم تكررت الآية وبني الحرف وعلى هذا تكون الآية محكمة فيجوز الآن للمسلمين مصادرة الكفار الذين تحت الذمة والصلح اه وقد جرى الامام المحلى على ان هذه الآية منسوخة وعبارته وهذا قبل الامر بمجاهدة الكفار ولم يرتضه الصاوي والآية التي في أول السورة هي قوله تعالى لا تتخذوا عدوى وعدوتكم أولياء تلقون اليهم بالموادة والله تعالى أعلم **سئلت** عما شاع وكثر في هذه الأزمنة من احتفاء المسلمين بالكفار بعد نقضهم البيعة الإسلامية بحيث يكون حكمهم عندهم كحكم رعائهم الأصليين إذا وقعت لهم حادثة التجو اليهم واستكرو اليهم وإذا طلبهم أمراء الاسلام يمتنعون ويقولون نحن تحت حماية الدولة الفلانية وإذا جلب الى محكمة أهل الاسلام يحضر معهم رجل من طرف الحكومة الأجنبية هل يجوز هذا في الشرع الشريف **فالجواب** والله الموفق انه لا يجوز هذا الصنيع القبيح السي في الشريعة المنورة بل هو حرام بل قيل أنه كفر ويشهد له ظاهر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منهم فإنه منهم وكذا ما به هذه الآية من قوله تعالى فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة فهي صريحة في أنه لا يفعل ذلك الا من كان في قلبه مرض ونفاق والعياذ بالله تعالى وكذلك ظاهر قوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء أي فليس من ولاية الله تعالى في شيء فظاهرها انه انسلخ من ولاية الله رأسا وقد قال تعالى في حق المؤمنين الله ولي الذين آمنوا فمن انسلخ من ولاية الله تعالى فلا يكون الله تعالى وليه فلا يكون مؤمنا وكذلك قوله تعالى بشر المنافقين بأن لهم عذابا أليما ثم بين المنافقين بقوله تعالى الذين يتخذون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ثم قال أيتقون عذابي العزة فإن العزة لله جميعا والآيات والأحاديث في هذا الشأن كثيرة وهؤلاء المحتمون أشد ضررا على المسلمين من الكفار الأصليين فانهم سبب في مداخلة الأجانب في الحكومة الإسلامية وفي تشويشهم على الأمراء المسلمين ومعاكستهم ومع ذلك فانهم يلقون اليهم أسرار الاسلام ويطلعونهم على عوراتهم فهم لهم جواسيس فأحراهم بالعقوبة الشديدة هذا وقد ألف في هذه الحادثة سيدي علي الميلي رسالة شديدة في التكرير على من يفعل هذا الفعل قال فلا يجوز القدوم عليه ولو خاف على ماله أو بدنه لان المحافظة على الدين مقدمة عليه ما ومن القواعد الأصولية اذا التقي ضرران ارتكب أخفهما ومنها توليهم مصيبة في الأموال ولا مصيبة في الأبدان ومصيبة في الأبدان ولا مصيبة في الأديان فالأمر من رأس ماله وأعز شيء عنده دينه فهو مقدم على كل شيء قال الميلي ما لم يخف على دينه خيفة تجوز له الالتجاء ولو الى كافر ليحمي به دينه نسأل الله تعالى الحماية والسلامة والتوفيق والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز الكذب لاجراء الصلح بين اثنين **فالجواب** انه يجوز في أربع مسائل للصالحين الناس ولدفع الظالم عن المظالم ولارضاء الزوجة وفي القتال ليظفر المسلمون بالعدو ويسلموا منه وقد نظمها ابن وهبان فقال وللصلح جاز الكذب أو دفع ظالم \* وأهل لترضى والقتال ليظفر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الصبي قبل التكليف اذا عمل عملا صالحا هل يكون ثوابه له أو لا بوجه **فالجواب** انه يكون له دونهما قال ابن وهبان رحمه الله تعالى وأتوب من ذكر القرآن استقامه \* وقالوا ثواب الطفل للطفل لا يخصص والمسألة الأولى في البيت هي أن استماع القرآن أتوب أي أكثر ثوابا من قراءته وهي مشهورة والله تعالى أعلم **سئلت** عن الدخان الذي شاع في زماننا وعنت به البلوى ما حكم الله فيه **فالجواب** ان المجتهدين انما كان الاستماع أتوب لانه أدعى الى التمسك وقد ذم الله تعالى أقواما على عدم التمسك فقال أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها اه من حواش الحوى على الاشياء

مطلب في حكم الاحتفاء بالكفار

مطلب يجوز الكذب في مسائل

مطلب اذا عمل الصبي صالحا فنوابه له مطلب في حكم الدخان

لم يتكلموا عليه لانه انما حدث بعدهم والمتأخرون اختلفوا فيه فمنهم من يقول بتحريمه ومنهم من يقول باباحته ومنهم من توسط وقال بكراهته وأحسن ما رأيت فيه قول شيخ مشايخنا خاتمة المحققين العلامة الأمير المالكي واختلاف في الدخان والورع تركه اه فلا ينبغي صرف المال فيه ولا تضييع الوقت ولا سيما ان هو منسوب لعلم الشريف والله تعالى أعلم **سئلت** عما اشتهر عن الحنفية انهم يقولون ان الحرام لا يتعاقب بذمتين هل له أصل في المذهب الحنفي **فالجواب** نعم له فيه أصل لكن ليس على إطلاقه بل في حق الجاهل الذي لا يعلم انه حرام فمن سرق شيئا وأنت لا تعلم انه سرقه وأطعمك منه وسعدك أن تأكل منه ولا اثم عليك وأما في حق العالم بانه حرام فلا يظهر قال في الاشياء الحرمية تتعدد في الأموال مع العلم بها الا في حق الوارث وقيدته في الظهيرية بان لا يعلم أرباب الأموال وكتب عليه السيد الحوى مانعه قال الشيخ عبد الوهاب الشعراني رحمه الله تعالى في كتاب المن وما نقل عن بعض الحنفية من أن الحرام لا يتعدى ذمتين سألت عنه الشهاب ابن السبي فقال هو محمول على ما إذا لم يعلم بذلك أما من رأى المكاس مثلا يأخذ من أحد شيئا من المكس ثم يعطيه لا يخرج منه يأخذ من ذلك الآخر فحرام اه وكتب أيضا قوله الا في حق الوارث قيل عليه يخالفه ما في البرازية أخذ مورثه رشوة أو ظمافان علم ذلك بعينه لا يحل له أخذه وأن لم يعلم بعينه فله أخذه حكايما في الديانة فيصدق به بنية الخصماء وكتب أيضا وقيدته في الظهيرية أي الاستثناء المذكور وحاصله انه حلال للوارث بشرط أن لا يعلم أرباب الأموال فان علم وجب رد كل شيء الى صاحبه قال في الرد بعد نقل ما تقدم والحاصل انه ان علم أرباب الأموال وجب رده عليهم والا فان علم عين الحرام لا يحل له ويتصدق به بنية صاحبه وان كان لا لا تخاطب بمجمعة سامن الحرام ولا يعلم أربابه ولا شيئا منه بعينه حل له حكايما والاحسن ديانة التزعه عنه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عما جاء في صحيح البخاري ومسلم من قوله صلى الله عليه وسلم نحن أحق بالشك من ابراهيم اذ قال رب ارفني كيف تحيي الموتى قال أولم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبى ما معناه ونحوه لناسر حوا **فالجواب** ان معناه ان الشك مستحيل في حق ابراهيم عليه السلام فان الشك في احياء الموتى لو كان متطرقا الى الانبياء لم يكن أنا أحق به من ابراهيم عليه السلام وقد علم اني لم أشك فاعلموا ان ابراهيم عليه السلام لم يشك وانما رجح صلى الله عليه وسلم ابراهيم على نفسه تواضعا وأدبا أو قبل ان يعلم صلى الله عليه وسلم انه خير ولد آدم أفاده النووي شارح مسلم في كتاب التوحيد من باب زيادة طمأنينة القلب من حقيقة ما تثنى وعشرين من الجدل الأول وعامه فيه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قوله صلى الله عليه وسلم حسبي واه مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ما من مولود يولد الا تحسه الشيطان فيستهل صارخا من تحسه الشيطان الابن مريم وأمه ثم قال أبو هريرة رضي الله تعالى عنه أقرؤا ان شتموا نى أعيد هابل وذريته من الشيطان الرجيم هل هو على ظاهره من تخصيص ذلك بعيسى وأمه عايمهما السلام فيكون القصر حقيقة أو يشاركهما في ذلك سائر الانبياء عليهم السلام فيكون القصر اضافيا **فالجواب** والله تعالى الموفق للصواب ما ذكره النووي في شرح هذا الحديث من أن ظاهر الحديث اختصاص هذه الفضيلة بهم قال واختار القاضي عياض أن جميع الانبياء يتشاركون فيها اه (فان قلت) ان الحديث على قول القاضي عياض يكون معناه الابن مريم وأمه ومن بعدهم افيقال ما الدليل على هذا التقدير فيجيب بان الدليل من الكتاب العزيز وهو قوله تعالى لا تغويزهم أجمعين الاعباد لك منهم المخلصين وقوله تعالى ان عبادى ليس لك عليهم سلطان وهذا مبنى على أن شخص الشيطان ومسه عبارة عن اغوائه بكافسه بذلك في الكشاف ولا يلتفت الى طعن الكشاف في هذا الحديث فانه ثابت في الصحيحين صحيح مسلم وصحيح البخاري وهما العمدة في التصحيح وقد منع الكشاف أن يراد معناه الحقيقي وفهمه بالاغواء قال ولوأريد المعنى الحقيقي وان

مطلب في معنى قولهم ان الحرام لا يتعلق بذمتين

مطلب في معنى قوله عليه السلام نحن أحق بالشك من ابراهيم

مطلب في حديث ما من مولود يولد الا تحسه الشيطان الخ



الشيطان بتسلط على الناس بالنفس والمسلات الدنيا صراخا وجهه البعض على الحقيقة ويرد قول  
الكشاف لامتلاء الدنيا صراخا به وهم فاسد فانما نفع ان يكون ذلك المس في جميع الاوقات فلا يلزم  
امتلاء الدنيا بالصراخ هذا وقد نقل هذا الحديث الجلال السيوطي في الجلالين وكتب عليه المحقق  
الصاوي مانعه قوله الامم الشيطان أي نخسه في جنبه وظاهره حتى الانبياء وهو كذلك (ان قلت) ان  
الانبياء معصومون من الشيطان فلا سبيل له عليهم (أجيب) بانهم معصومون من وسوسه واغوائه  
لا من نخسه في أجسامهم فان ذلك لا يقدح في عصمتهم منه (ان قلت) ان موضوع الآية ان دعوة أم مريم  
كانت بعد وضعها وتسميتها فلم تنفع مريم من نخس الشيطان واغوائه فلم تحصل مطابقة بين  
الآية والحديث الا ان يقال ان حفظها من نخس الشيطان كان واقعا وان لم تدع حصة يعني أم مريم  
فدعوتها طابقت ما اراده الله تعالى بها ومع ذلك فالمناسب للفسر ان لا يأتي بالحديث تفسير الآية اه  
اقول ان المفسر تبع في ذلك الراوي أباه ربه رضي الله تعالى عنه فانه قال اقرؤا ان شئتم واني أعيد هذه الآية  
ويمكن ان يقال ان معنى الآية واني أعيد ذهابك في الماضي فيكون التعبير بالمضارع لحكاية الحال  
الماضية واستحضارها وهو المناسب لوضعها وتسميتها ماضيين والاولا تقتضي الترتيب والله تعالى أعلم  
بمراده سئلت عن الرقيق بعد استرقاقه ما سبب بقاءه في الرقبة وقد زال سببها بالاسلام فالجواب  
ان الرق من آثار الكفر وذلك ان الله سبحانه وتعالى لما أباح الدم والمال والسبي بالكفر جعل بقاء الرق وان  
أسلم العبد تذكرة وعبرة لما نزل اليه المعصية كذا في حواشي السنن والسنن الموسومة باللوثة والله تعالى  
أعلم سئلت ما هي أمور الدين هل هي قواعد الخمسة الصلاة والزكاة والصوم والحج والشهادتان  
أم هي شئ آخر فاجبت هي شئ آخر قال الامام النووي حسمنا نقله عنه في اللوثة وأما أموره  
فالعصية بالعقد والصدق بالعهد والوفاء بالعهد واجتناب الحدة فهي أربعة أما العصية بالعقد فالاعتقاد  
الصحيح السالم من التشبيه والتعطيل والتجسيم في صفات الله وأما الصدق بالعقد فبالعبادات بالنية والعمل  
بالاخلاص وأما الوفاء بالعهد فاداء الفرائض الخمس في أوقاتها وأما اجتناب الحدة فاجتناب محارم الله  
تعالى قال تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وكنت نظمه حال حضوري في درس  
السنن ففقات

ان رمت ما من أمور الدين قد شهرا \* بين الخلائق فاحفظ خيرا أشعار  
فصحة العقد مع صدق بقصدنا \* وزد وفاء بعد الخالق الباري  
كذا اجتناب الحدة وهو يختصها \* فاطلب ثوابا لينا أيها القاري

والله تعالى أعلم سئلت عن تناول الحشيشة التي عظمت البليّة بها في زماننا هل هو حرام  
فالجواب نعم قال سيدي حسن الشرنبلالي في شرحه على الوهبانية من كتاب الخطر والاباحة اتفق  
مشايخنا ومشايخ الشافعي على تحريم الحشيش وهو ورق القنب وأقنوا باحراقه وأمروا بتأديب بائعه  
والتشديد على آكله فهو زندق مبتدع وحكموا بوقوع طلاق المختس زجرا كالسكران ونظم ذلك في بيتين  
فقال  
وأقنوا بتحريم الحشيش وحرقه \* وتطبيق محش لرجو وقروا  
لبائعه التأديب والفسق أثبتوا \* وزندقة للمستحل وحروا

مطلب في الرقيق اذا أسلم  
بعد استرقاقه ما وجه بقاءه  
رقيقا بعد اسلامه  
مطلب في بيان أمور الدين

مطلب في تحريم الحشيشة

مطلب في بيان وجه ترك  
العطاف بين كلتي الشهادة  
في الاذان دون التشهد

ان لا اله الا الله شهد أن محمد ارسل الله وفي عطف الثانية على الاولى في التشهد حيث يقال شهد أن  
لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله فسألت شيخنا المحقق الشافعي الشيخ أحمد بن عبد الرحيم  
الطهطاوي صاحب نظام المقصود في الصرف عن ذلك فأجابني رحمه الله تعالى بان الحكمة في ذلك أن كل  
جمله من جل الاذان مقصودة وحدها الاعلام للناس بهاد دخول الوقت فالمقصود بالذات من الاذان ومن  
كل جملة منه الاعلام بدخول الوقت وأما التشهد المقصود منه بالذات الاعتراف بالتوحيد والرسالة فلا  
يتم التوحيد الا بهما ولا يحصل انشاء الاسلام وتجديده الا بمجموعهما فن أجل ذلك عطف الثانية على  
الاولى والله تعالى أعلم سئلت متى شرع الاذان قبل الهجرة أو بعدها فالجواب انه شرع بعدها  
قال في انسان العميون وكان وجود ذلك أي الاذان والاقامة في السنة الاولى وقيل في الثانية وقد شغل  
الحافظ السيوطي هل ورد أن بلالا أو غيره أذن بعكة قبل الهجرة فأجاب بقوله ورد ذلك بأسانيد ضعيفة  
لا يعتمد عليها والمتهور الذي صححه أكثر العلماء ودلت عليه الاحاديث الصحيحة أن الاذان انما شرع بعد  
الهجرة وأنه لم يؤذن قبلها بالبلال ولا غيره اه والله تعالى أعلم في فائدة فكم كنت بحاضرة تونس أعادها  
الله تعالى للاسلام وذلك سنة ثمان وتسعين ومائتين وألف وهي السنة التي أخذها فيها الفرنسيين أعادها  
الله تعالى من شره اجتمعت بأحد كبار علمائها وهو الشيخ صالح التبرسي وكان كبير السن أظنه بلغ الثمانين  
حينئذ فتذاكرت معه في مسائل علمية فقال ورد علي سؤال ذات يوم من بعض الحذاق حاصله لم أكثر الله  
سبحانه من الكفار وهم أعداؤه فجهاهم أكثر من المسلمين وهم أوليائه قال ولم أكن رأيت هذا السؤال في  
كتاب ولا سمعته من أحد ففكرت فألهمني الله تعالى الجواب فقلت فعل سبحانه وتعالى ذلك دفعه لما ساء  
يخطر بالبال من الوسواس الشيطانية لوعكس الامر من انه سبحانه وتعالى انما أكثر من المسلمين الذين هم  
أوليائنا وليد فخرجهم الكفار الذين هم أعداؤه وينتصر بهم عليهم وينتفع بطاعتهم فهو أعني أكثر  
الاعادة دليل على استغاثته عن المعين والناصر وعدم احتياجه لاحد من خلقه جل جلاله وهو قال أيضا  
كنت سئلت عن قوله تعالى وما أرسلناك الا رحمة للعالمين بانه مشكل فان ارسله كان نقمة في حق أهل  
الفترة فانهم كانوا ناجين من العذاب قبل بعثته صلى الله عليه وسلم ولما بعثت عصي منهم من عصي وكفر من  
كفر فكانوا بسببه محمدين في النار فلم يكن رحمة في حقهم صلى الله عليه وسلم قال وهذا السؤال موجود في  
الكتب مع جوابه وحاصل الجواب عنه أنه صلى الله عليه وسلم في نفسه رحمة وأن مصيبتهم جاءتهم من  
أنفسهم حيث لم يتبعوه وكفروا به لصداة قلوبهم وعدم انجلائها كالشمس قائم اقطعا في حد ذاتها رحمة  
لكل الناس ومع ذلك يتأذى منها الارمد وضعيف البصر للضعف الذي في بصره لالعله في الشمس وكذلك  
العميان لا يرون ضوءها ولا ينتفعون به في الاستكشاف على المحسوسات فلو كانت قلوبهم مجلوة لا تبعوه  
وربحوا كمارج سائر من اتبعه صلى الله عليه وسلم فعدم انتفاعهم بضوءه الا ينافي انها في ذاتها رحمة لجميع  
الناس والله دبر من قال

والنجم تستنصر الابصار رؤيته \* والذنب للطرف لا للنجم في الصغر  
اه والله تعالى أعلم سئلت وأنا بمكة المشرقة عام خمس وتسعين ومائتين وألف من أحد الشيبين  
الذين بأيديهم مفتاح الكعبة المشرقة اذا اتفقوا على واحد منهم وجهوا المفتاح بيده ليفتح به البيت المطهر  
متى احتج لفتحهم وبغلقه وقت الحاجة لاغلاقه فاهدت اليه هدية لاجل كون المفتاح الشريف بيده  
فهل لا يختص بها وتقسم بين جميع أولاد بني شيبه وكان أجاب على هذا السؤال قبي شيخنا الشيخ محمد عايش  
وشيخنا الشيخ دحلان مفتي الشافعية في القطر الحجازي وشيخ الحرم المكي حينئذ وسادات آخرون من  
علماء مكة ومصر بأن الهدية التي تقدم اليه تقسم على جميع الشيبين فلا يختص بها من بيده المفتاح ولهم

مطلب شرع الاذان والاقامة  
في السنة الاولى من الهجرة

مطلب ما الحكمة في كون  
الكفار أكثر من المسلمين

مطلب في اشكال وارده على  
قوله تعالى وما أرسلناك الا  
رحمة للعالمين

مطلب اذا أهديت هدية  
لمن بيده مفتاح الكعبة من  
الشيبين لا يختص هو بها



في ذلك نقول بطول ذكرها نوافقهم على الافتاء بذلك ووضعت اسمي معهم تبركهم ثم رأيت السؤال  
 وجوابه في فتاوى شيخنا الشيخ عيسى رحمه الله تعالى في قبيل مسائل الالتزام والله تعالى أعلم **فائدة** التي  
 بعض الفضلاء من علماء طرابلس الغرب سألوا على سائر علماءها في عصرنا وهو هذا هل عرفت الله محمد  
 صلى الله عليه وسلم أو عرفت محمد صلى الله عليه وسلم بالله سبحانه وتعالى فلازلنا في البحث حتى وجدنا في  
 رسالة لعمري ابن عبد السلام رحمه الله تعالى ما نصه سئل على كرم الله تعالى وجهه بم عرفت ربك فقال عرفته بما  
 عرفتني به نفسه وسئل أيضا هل عرفت الله محمد صلى الله عليه وسلم أو عرفت محمد بالله تعالى فأجاب لوعرفت  
 الله محمد ما عبادته ولو كان محمد أو ثق في نفسي من الله تعالى ولوعرفت محمد بالله تعالى لما احتجت إلى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ولكن الله عرفتني بنفسه بلا كيف كما شاء وبعث محمد ابني به في أحكام القرآن وبيان  
 معضلات الإسلام والایمان واثبات الحق وتقويم الناس على منهج الخلاص فصدق ما جاء به اه  
**الجواب** ذكر العلامة المقرري في تاريخه انه بعد اغراق الله تعالى فرعون ونجاة بني اسرائيل متر  
 بهم موسى عليه السلام حتى وافوا طور سيناء فامر الله تعالى موسى عليه السلام بتطهير قومه  
 واستعدادهم لسماع كلام الله تعالى فطهرهم ثلاثة أيام وأسمع الله تعالى القوم من كلامه عشر كلمات  
 وهي أنا الله ربكم واحد لا يكن لكم معبود من دوني لا تخلف بامر ربك كاذبا أذكر يوم السبت واحفظه  
 برؤسك وأكرمهم لا تقتل النفس لا تزن لا تسرق لا تشهد بشهادة الزور لا تحسد أخاك فيما  
 رزقه فصاح القوم وقالوا لموسى لا طاقة لنا باسماع هذا الصوت العظيم كن السفير بيننا وبين ربنا جميع  
 ما يأمرنا به سمعنا وأطعنا فأمرهم بالانصراف اه وأكثرت هذه الكلمات موجود في آية قل تعالوا أتت  
 ما حرم ربكم عليكم وصلى الله على سيدنا محمد وآله والله تعالى أعلم **سئل** عن علامة القبلة في بلادنا  
 طرابلس الغرب **فاجبت** بما حاصره من ان قبلة الصلاة التي يجب استقبالها هي جهة المشرق  
 قال المحقق الفاضل مولانا الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن الحاج أحمد التاجوري في رسالته التي ألفها في  
 معرفة الفصول الأربعة وأوقات الصلاة وجهة الكعبة المشرقة ما نصه الكعبة في مكة ومكة من أهل  
 المغرب في جهة المشرق فيجب عليهم استقبال المشرق فان كانت الكعبة بحيث لا يراها يلزمه التوجه  
 نحوها وتلقاها بالدليل وهي الشمس والقمر والنجوم وكل ما يمكن به معرفة جهتها قال وكيفية الاستدلال  
 بالشمس على جهة القبلة الشرعية ان تستقبل مطلع الشمس شتاء وخريف بارض برقة والمغرب وذلك اذا  
 كانت الشمس في برج الميزان والعقرب والقوس والجدي والدلو والحوت وقد أطلال رحمه الله تعالى  
 الكلام حتى قال وأما بلاد قران وغدامس وسبكرا ووارفله فانهم يستقبلون مطلع الشمس في أول شهر  
 أكتوبر ونصف فورار الآخر وأما بلاد طرابلس تاجورا وغريان ومسلاته وبنو وليد ومصراته  
 وزنوز والى جربه فانهم يستقبلون مطلع الشمس في شهر أكتوبر والنصف الأول من فورار اه كلامه  
 رحمه الله تعالى ورأيت في تاريخ العلامة المقرري ما نصه واعلم أن أهل مصر واسكندرية وبلاد الصعيد  
 والأقصى والبحر المحيط وما على سمت هذه البلاد يستقبلون في صلاتهم من الكعبة ما بين الركن الغربي  
 الى الميزاب فن أراد أن يستقبل الكعبة في شيء من هذه البلاد فيجعل يات نفس اذا غربت خفف كتفه  
 الايسر واذا طلعت على صدره الايسر ويكون الجدي على أذنه اليسرى ومشرق الشمس تلقاء وجهه أو  
 ربح الشمال خلف أذنه اليسرى أو ربح الدبر وخلف كتفه الايمن أو ربح الجنوب التي تهب من ناحية  
 الصعيد على عينه اليمنى فانه حينئذ يستقبل من الكعبة سمت محارب الصحابة الذين أمرنا الله تعالى باتباع  
 سبيلهم ومنها ناعن مخالفتهم بقوله تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل

فتى على سؤال هل  
 عرفت الله تعالى محمد عليه  
 السلام الخ

مطلب في العشر كلمات التي  
 يخلف بها اليهود

مطلب في بيان علامة القبلة  
 في طرابلس الغرب

المؤمنين قوله ما تولى ونص له جهنم وساءت مصيرا اللهم الله تعالى عنه اتباع طريقهم آمين اه **فائدة**  
 وفي التاريخ المذكور ما نصه التذكير في يوم الجمعة من أثناء النهار بأنواع من الذكر على المآذن لتهيأ الناس  
 لصلاة الجمعة كان بعد السبع مائة من سنة الهجرة قال ابن كثير رحمه الله تعالى في يوم الجمعة سادس ربيع  
 الآخر سنة أربع وأربعين وسبع مائة رسم بان يذكر بالصلاة يوم الجمعة في سائر مآذن دمشق وما ذن  
 الجامع الاموي ففعل ذلك اه والله تعالى أعلم **سئل** عن ابتداء السلام بقوله السلام عليكم ورحمة  
 الله وبركاته ما ذا يزيد المجيب عن ذلك حتى تكون تحيته أحسن فأجاب انه لا يزيد عن ذلك شيئا أذ لم  
 ترد الزيادة عن ذلك **فروى** أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم السلام عليكم فقال وعليك السلام  
 ورحمة الله وقال آخر السلام عليك ورحمة الله فقال وعليك السلام ورحمة الله وبركاته وقال آخر السلام عليك  
 ورحمة الله وبركاته فقال وعليك السلام ورحمة الله وبركاته فقال الرجل نقصتني الفضل على سلامي فإن ما قال  
 الله فقال صلى الله عليه وسلم لم تترك لي فضلا فرددت عليك مثله ولا يرد على البركة شيء لا من المبادئ ولا من  
 الراد ما ورد أن رجلا سلم على ابن عباس فقال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ثم زاد شيئا فقال ابن عباس  
 ان السلام انتهى الى البركة أفاده الصاوي في تفسيره على الجلالين والله تعالى أعلم **سئل** عن علة  
 تحريم أكل الخنزير ما هي **فاجبت** بما في تفسير الشيخ الاكبر قدس سره من أن العلة في تحريمه  
 غلبة السبعية والشره ومباشرة القاذورات والديانة على طبيعته فيولد أكله في آكله ذلك اه والله تعالى  
 أعلم **سئل** الشيخ صالح التبرسي التونسي وقد سمعته من فيه وأثبتون هل هناك دليل عقلي  
 على وجود الجنة والنار يوم القيامة **فاجاب** بقوله للسائل هل تسلم وجود الصانع وانه علم حكيم يضع  
 الاشياء في مواضعها فقال السائل نعم فقال له الحكمة تقتضي اثابة المطيعين وعقوبة العاصين ولكل محل  
 يقع فيه فالاثابة في الجنة والعقوبة في النار قال وهذا الجواب لم أره لغيره وانما اللهم الله تعالى والله تعالى  
 أعلم **سئل** لطيفة **اجتمعت** بالشيخ المذكور في بيته بحاضرة تونس فاستقبلني عند باب داره فلما رأني أقبل  
 على وعانقتي وأنشد

تحييكم كل أرض تنزلون بها \* وأنتم في غيون الناس أقنار

ولما دخلت البيت وجلسنا نزار به أمر بفتح كوة لزيادة الضوء فدخلت الشمس فاصابته لكونه مقابلا  
 لها دوني فقال له الخادم الذي فتح الكوة أخاف أن تصيب الشمس الشيخ يعني العبد النقيير فقال الشيخ حفظه  
 الله تعالى على البداة لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر فانظر لطافة هذا الكلام مع قوله أولا وأنتم في  
 غيون الناس أقنار والله تعالى أعلم **سئل** في الدرس وأنا أقرر حديث من مات وهو يعلم أن لا اله الا الله  
 الا الله دخل الجنة لم يقل عليه السلام الام ويعلم أن محمد رسول الله **فاجبت** بما سمعته من شيخنا الشيخ  
 أحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي من أن لا اله الا الله صارت علما بالغلبة على مجموع الشهادات فمضى من قال  
 لا اله الا الله أو من علم أن لا اله الا الله من قال أو علم كلتي الشهادة ثم رأيت بعد مدة وأنا أطلع في الواقيت  
 ما نصه **فان** قيل لم يقل صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث السابق يعني من مات وهو يعلم الحديث  
 السابق ويعلم أن محمد رسول الله مع انه لا بد من ذلك في طريق سعادة المؤمن **فاجاب** كما قاله القصوي  
 في شرح شعب الايمان انه انما لم يأت به في الحديث لتضمن الشهادة بالتوحيد الشهادة بالرسالة في حق  
 من قالها امتثال للشارع صلى الله عليه وسلم فان القائل لا اله الا الله لا يكون مؤمنا الا اذا قالها القول  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم له قول فاذا قالها القوله له قول فهو عين اثبات رسالته فلما تضمنت هذه الكلمة  
 الخاصة بالشهادة بالرسالة لم يقل في الحديث ويعلم أن محمد رسول الله على انها قد جاءت في رواية أخرى اه  
 والله تعالى أعلم **سئل** ما وجه جعل المصطفى صلى الله عليه وسلم الرؤيا من ستة وأربعين جزءا من

مطلب التذكير يوم الجمعة  
 على المآذن كان بعد  
 السبع مائة من الهجرة

مطلب اذا قال المبتدئ  
 بالسلام السلام عليكم ورحمة  
 الله وبركاته لا يزيد المجيب  
 على ذلك

مطلب في علة تحريم أكل  
 الخنزير

مطلب في بيان الدليل  
 العقلي على وجود الجنة والنار

مطلب في لطيفة

مطلب في حديث من مات  
 وهو يعلم أن لا اله الا الله

مطلب في وجه كون الرؤيا  
 جزءا من ستة وأربعين جزءا  
 من النبوة



النبوة فالحجاب أن وجهه ان رسالته صلى الله عليه وسلم كانت ثلاثا وعشرين سنة ووقعت له الرؤيا قبل الرسالة مدة ستة أشهر فانسب الستة أشهر الى ستة وأربعين جزءا تجددها صحيحة فالمراد بالجزء منها هذا النصف ولذلك كان صلى الله عليه وسلم يقول لأصحابه اذا أصبح هل رأى أحد منكم رؤيا وبالكون الرؤيا من أجزاء النبوة اذ هي مبدء الوحي فكان يجب أن يشهد معنى النبوة في أمته هذا والناس في عمارة الجاهل عن هذا المعنى الذي اعتنى به صلى الله عليه وسلم وقصده وسأل عنه كل يوم بل بعضهم يستهزئ بالرأي اذا اعتمد على تلك الرؤيا وذلك جهل بعمامها وتعامه في الباب الثالث والستين وثلاثا وثلاثين من الفتوحات للشيخ الاكبر قدس سره والله تعالى أعلم **سئل** عن حديث أكثر أهل الجنة البله هل هو صحيح واذا قلتم انه صحيح فامعناه فالحجاب ان هذا الحديث رواه الزار مضى معناه القرطبي معصا ثم قيل المراد منه الابله في دنياه الفقيه في دين مولا عكس أرباب الدنيا يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا وفهمه سهل التسترى بانهم الذين ولدت قلوبهم واشتقت بالله ولا يخفى انه لا يناسب الاكثية والظاهر ما قاله بعضهم ان البله الجهل ونحوهم ممن تصاب في دينه وثبت ولم يترزل نقله بلدينا الشيخ محمد قاجه في كتاب له عن علي القاري ونقل بده عن قطب الزمان سيدي مصطفى العيدروس أنه جزم بان البله في الحديث الغافلون عن أمور الآخرة المشغولون بالدنيا من عصاة المؤمنين فانهم لا أبلة منهم قال لان مقتضى الحديث التبشير لا الانذار ولا بشارة أعظم من هذا اه وهو بهذا المعنى يشهد لمذهب أهل السنة من أن عصاة المسلمين لا يتخلدون في النار وان مصيرهم الى الجنة وهي بشارة عظيمة كالا يخفى والله تعالى أعلم **سئل** عما اشاع عن الشيخ الاكبر قدس سره من أن أهل النار يتلذذون بالنار وانهم لو أخرجوا منها لاستغاثوا وطلبوا الرجوع اليها هل الشيخ قائل بذلك أو هو مكذوب عليه فالحجاب ان ذلك مكذوب عليه دسه عليه بعض الزنادقة ويدل على كذبه عليه انه صرح في الفتوحات المسكية بمانصه اعلم انه اذا ذبح الموت بعد مجيئه في صورة كبش ونادى المنادي بأهل الجنة خلود فلا موت وبأهل النار خلود فلا موت ارتفع الامكان من قلوب أهل الجنة وأيسوا من الخروج منها او كذلك يرتفع من قلوب أهل النار فيألفها من حسرة ما أعظمها قال وتعلق أبواب النار غلقا لا يفتح بعده أبدا ثم قال واعلم أنه اذا أغلقت أبواب جهنم فارتفعت وصار أعلاها وأسفلها وأعلىها وصار الخلق فيها كقطع اللحم في القدر الذي على نار شديدة وأطال في صفة عذاب أهل النار وقد نقل هذا سيدي عبد الوهاب الشمراني في المواقيت ثم قال قلت فكذب والله واقتري من أشاع عن الشيخ محيي الدين بن العربي رحمه الله تعالى انه كان يقول ان أهل النار الذين هم أهلها يخرجون منها بعد مدة ثم يذهبهم وكذلك كذب من دس في كتاب الفصوص والفتوحات المسكية أن الشيخ قائل بان أهل النار يتلذذون بالنار وانهم لو أخرجوا منها لاستغاثوا وطلبوا الرجوع اليها كما رأيت ذلك في هذين الكتابين وقد حذفت ذلك من الفتوحات حال اختصاري لها حتى ورد علي الشيخ شمس الدين الشريف المدني فأنخبرني بانهم دسوا علي الشيخ في كتبه كثيرا من العقائد الزائفة التي نقلت عن غير الشيخ كما مررت الاشارة اليه في الخطبة فان الشيخ من كل العارفين باجماع أهل الطريق وكان جليسا رسول الله صلى الله عليه وسلم على الدوام فكيف يتكلم بما يهدم شيئا من أركان شريعته ويساوي بين دينه وبين جميع الأديان الباطلة ويجعل أهل الدارين سواء هذا لا يصدق في الشيخ الامن عزله عنه عقله قايلا يا أخى أن تصدق من يضيف شيئا من العقائد الزائفة الى الشيخ واحم سمعك وبصرك وقلبك وقد نعمتك والسلام وقد رأيت في عقائد الشيخ الوسطي مانصه وتعتقد أن أهل الجنة وأهل النار يتخلدون في دارهم ما لا يخرج أحد منهم من داره أبدا يدين ودهر الداهرين قال ومرادنا أهل النار الذين هم أهلها من الكفار والمشركين والمنافقين والمعتدين لعصاة

مطلب في حديث أكثر أهل الجنة البله

مطلب شام ان الشيخ الاكبر يقول ان أهل النار يتلذذون بالنار وهو كذب عليه

الموحدين فاهم يخرجون من النار بالنص وقل لان النار كما لا تقبل بطبعها اجلود موحدها كذلك لا تقبل بطبعها خروج أهلها منها أبدا لانها خلقت من الغضب السرمدى قال وهذا اعتقاد الجماعة الى قيام الساعة اه والله تعالى أعلم **سئل** أي الجملتين أفضل جمل لا اله الا الله أو جمل الحمد لله رب العالمين فلم أجدهما مدة طيلة فبعد الفحص والتفتير وطول الزمان عثرت على ذلك في أوائل تفسير العلامة ابن جزى الموسوم بالتسهيل لعلوم التنزيل قال رحمه الله تعالى مانصه الفائدة الخامسة قولنا الحمد لله رب العالمين أفضل عند المحققين من لا اله الا الله لوجهين أحدهما ما خرج النساى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال لا اله الا الله كتب له عشرون حسنة ومن قال الحمد لله رب العالمين كتب له ثلاثون حسنة والثاني التوحيد الذي تقتضيه لا اله الا الله حاصل في قولك رب العالمين وزادت بقولك الحمد لله وفيه من المعاني ما قدمنا وأما قوله صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلى لا اله الا الله فاعلم ان ذلك للتوحيد التي تقتضيه وقد شاركتها الحمد لله رب العالمين في ذلك وزادت عليها وهذا المؤمن يقولها للطلب الثواب وأما من دخل في الاسلام بمعنى لم يرد الدخول فيه فتعين عليه لا اله الا الله ثم بعد أيام رأيت في رسالة سيدي محمد قدوار على البسملة والحمد لله نقلنا عن المحقق ابن عطية في تفسيره مثل ما في تفسير ابن جزى من أفضلية الجمل المذكورة على لا اله الا الله والله تعالى أعلم **سئل** هل المراد بالمغضوب عليهم وبالصالحين في سورة الفاتحة واحد أو أحدهما يراد به غير ما يراد بالآخر فالحجاب أن المغضوب عليهم اليهود والصالحين النصارى قاله ابن عباس وابن مسعود وغيرهما وقد روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وقيل ذلك في كل مغضوب عليه وكل صالح والاول أرجح لاربعه أوجه رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم وجلالة قائله وتكرار لافي قوله ولا الصالحين دليل على تغير الطائفتين وان الغضب صفة اليهود في مواضع من القرآن كقوله تعالى فبأولئك من الله والضلال صفة النصارى لاختلاف أقوالهم في عيسى عليه السلام ولقول الله تعالى فيهم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل أفاده ابن جزى واختار الرازي أن يحمل المغضوب عليهم على كل من أخطأ في الأعمال الظاهرة وهم الفساق وان يحمل الضالون على كل من أخطأ في الاعتقاد لان اللفظ عام والتقييد خلاف الاصل اه والله تعالى أعلم **سئل** هل يحمل بحسب الخبز بالخير فاجبت لا يحمل قال سيدي حسن الترنبلالى في شرح الوهبانية مانصه وكذا الوجب بالخير خبز فهو حرام لا يحمل كله اه والله تعالى أعلم **سئل** عن ساب الدين هل يرتد فاجبت نعم يرتد ساب الدين وقد سئل شيخنا الشيخ عيسى رحمه الله تعالى ما قولكم في رجل لعن دين آخر وفي آخر لعن مذهبه وفي آخر قال له يلحن مذهبك مذهب القبط هل يرتدون أفيدوا الجواب (فاجاب بمانصه) نعم قد ارتدوا بذلك واستحقوا القتل ان لم يتوبوا اتفاقا لان سب الدين أو المذهب لا يقع الا من كفر لانه أشد من الاستخفاف به الموجب للكفر اه وهو في فتاويه الموسومة فتح العلى المالك على مذهب الامام مالك وفي فتاوى العلامة شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى ولوشتم دين المؤمن وإيمانه يكفر وتطلق امراته اه معزى الحاموى المنية نعم في رد المحتار عند قول التنوير لا يفتى بكفر مسلم أمكن حمل كلامه على تحمل حسن مانصه ظاهره انه لا يفتى به من حيث استحقاقه للقتل ولا من حيث الحكم بينونه تزوجه وقد يقال المراد الاول فقط لان تأويل كلامه للتباعد عن قتل المسلم بان يكون قصد ذلك التأويل وهذا لا ينافي مع امانته بظاهر كلامه فيما هو حق العبد وهو طلاق الزوجة وملكوته لنفسها بدليل ما صرح جوابه من أنه اذا أراد أن يتكلم بكلمة مباحة فحري على لسانه كلمة الكفر خطأ لا قصد لا يصدق القاضى وان كان لا يكفر بيه وبينه تعالى تأمل ذلك وحرره نقلا فاني لم أر التصريح به نعم سيد كرام الشارح انما يكون كفرة اتفاقا بطل العمر والنكاح وما فيه خلاف يؤمر بالاستغفار والتوبة

مطلب في بيان الافضل من جلتى لا اله الا الله والحمد لله رب العالمين

مطلب في المراد من المغضوب عليهم والصالحين في سورة الفاتحة

مطلب لا يجوز بحسب الخبز بالخير  
مطلب في حكم من سب الدين والعباد بالله تعالى



وتجديد النكاح اه وظاهره انه امر احتياط ثم ان مقتضى كلامهم ايضا انه لا يكفر بستم دين مسلم اى لا يحكم بكفره لامكان التأويل ثم رأيت في جامع الفصولين حيث قال بعد كلام أقول وعلى هذا ينبغي ان يكفر من شتم دين مسلم ولكن يمكن التأويل بان مراده أخلاقه الرديئة ومعاملاته القبيحة لا حقيقة دين الاسلام فينبغي أن لا يكفر حيث اه وأقره في نور العين ومفهومه انه لا يحكم بفسخ النكاح وفيه البحث الذي قلناه وأما أمره بتجديد النكاح فهو لا شك فيه احتياطاً خصوصاً في حق الهجج الارذال الذين يشتمون بهذه الحكمة فانهم لا يخطر على بالهم هذا المعنى أصلاً اه والله تعالى أعلم **سئلت** عما شاع وزاع من قصة عوج بن عنق وان طوله كذا وأنه بقي من قوم نوح بعد الطوفان فهل هو صحيح وصدق فالحجواب ان ظاهر كلام ابن كثير انه لا وجود له فانه قال قصة عوج بن عنق وجميع ما يحكونه عنه هـ ذيان لا أصل له وهو من مختلفات زنادقة أهل الكتاب ولم يكن قط على عهد نوح ولم يسلم من الغرق أحد من الكفار وقال العلامة ابن القيم من الامور التي يعرف بها كون الحديث موضوعاً ان تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه كحديث عوج بن عنق ان طوله ثلاثة آلاف ذراع وثلاثة ذراع وثلاثة وثلاثون ذراعاً وثلاث فبرده قوله صلى الله عليه وسلم خلق الله آدم وطوله ستون ذراعاً فلم تزل الخلق تنقص حتى الآن وقد قال تعالى وجعلنا نذريته هم الباقين اى ذرية نوح الذين آمنوا ونحوهم الطوفان فلو كان له عوج زمن نوح وجود لم يبق بعده وهذا لما قصده واضعه الطعن في اخبار الانبياء وليس الجح من جراءة هذا الكذاب على الله تعالى اغما الجح من يدخل هذا الحديث في كتب العلم من نفسه وبغيره ولا يبين أمره مع أنه لا ريب أن هذا وأمثاله من مختلفات زنادقة أهل الكتاب الذين قصدهوا الاستهزاء والسخرية بالرسول وأتباعهم أفاده الزرقاني قال العلامة السيوطي والاقرب في خبر عوج انه كان من بقية عاد وأنه كان له طول في الجملة مائة ذراع أو شبه ذلك وان موسى عليه السلام قتله بعصاه وهذا هو الاقرب الذي يحتمل قبوله اه قال النجم الغيطي وكأنه أخذ عماراً وأبو الشيخ في العظمة عن ابن عباس قال كان أقصر قوم عاد سبعين ذراعاً وطولهم مائة ذراع وكان طول موسى سبعة أذرع ووثب في السماء سبعة أذرع فاصاب كعب عوج بن عنق فقتله وظاهر هذا ان لوجوده حقيقة وطوله ما ذكر ويكون قوله صلى الله عليه وسلم لم تزل الخلق تنقص محمولاً على الغالب وعوج من غير الغالب وعنق بضم العين والنون كما في القاموس أفاده شيخنا الشيخ عيسى في فتاويه والله تعالى أعلم **سئلت** هل تجب الهجرة على من استولى الكفار على بلادهم **جوابه** فيجوز فاجبت عليهم الهجرة منها الى بلاد الاسلام وتحرم عليهم الإقامة فيها وقد رفع مثل هذا السؤال لشيخنا الشيخ عيسى رحمه الله تعالى فاجاب عنه بان الهجرة من أرض الكفر الى أرض الاسلام فريضة الى يوم القيامة واستدل لذلك بآيات من القرآن وبأحاديث من السنة منها قوله عليه السلام أنا باري من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين ومنها أنه صلى الله عليه وسلم قال لا تسأكنوا المشركين ولا تتجاملوهم فمن سأكهم أو جاملهم فهو منهم ومنهم ما في سنن أبي داود ومن حديث معاوية قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها وقد أطل رحمه الله تعالى في هذا الجواب فليراجع في فتاويه من كتاب الجهاد وهو عاراً بآية فيها من ذلك الكتاب وأرجو الله تعالى أن يكون صحيحاً ما وجد بخط الشيخ المقرئ ونصه من خط النقيب المحدث العالم أبي القاسم العبدوسى حفظه الله تعالى ما نصه وجدت في ظهر تقييد الشيخ أبي الحسن الصغير على المدونة بخط من يقدري به قال ذكر صاحب كتاب نطق العروس عن أبي مطرف قال حدثنا محمد بن الموازن عن ابن القاسم عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ستكون بالمغرب مدينة يقال لها فاس أقوم أهل المغرب قبله وأكثرهم

مطلب فيما شاع من قصة عوج بن عنق

مطلب في وجوب الهجرة على من استولى الكفار على بلادهم

فتى على هذا الحديث الوارد في بلدة فاس بالمغرب

صلاة أهلها قائمون على الحق لا يضرهم من خالفهم يدفع الله عنهم ما يكرهون الى يوم القيامة اه والله تعالى أعلم **سئلت** وأنا بصر مشغولاً بالتحصيل والسائل لي قسيس من النصارى اجتمعت به في بعض البساتين التي تخرج اليها للتسلي والتفريج وقت التعطيل عن وجوب تعميم البدن بالغسل من خروج المني مع أنه دون البول والغائط في الاستقذار ما الحكمة فيه عندكم وهل لا كفيتم بغسل خصوص الذكر **جوابه** اذ ذلك بجواب ألهمته وهو أن ذلك ليس لاستقذار المني بل لحصول اللذة وسريانها في عموم البدن فلم تختص اللذة بخصوص الذكر ثم بعد حين عثرت على هذا السؤال في البواقي للشعراني وأجاب عنه بان تعميم البدن بالماء لم يكن من أجل خروج المني واستقذاره بل من أجل اللذة قال فان الشخص الجامع لما كان يحس باللذة انها قد عمت بدنه كله حتى انه لا يكاد يتفكر شيئاً معها أمر بتعميم بدنه بالماء لينعشه من ذلك الفتور الذي حصل للبدن عقب خروج المني فكانت الغفلة عن الله تعالى فيه أكثر من الغائط والبول ولذلك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان القهوة تنقض الوضوء لما كانت لا تقع الا من قلب غافل غير حاضر مع ربه عز وجل ومعلوم ان حضرة الرب منزهة عن وقوع القهوة فيهما من أحد من أهل حضرة الغاشغاهم الادب والبهت والذبول اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أراد أن يستأذن في الدخول على آخر في داره هل يقدم الاستئذان أو السلام **جوابه** قال في الهندية اذا أتى الرجل باب دار انسان يجب أن يستأذن قبل السلام ثم اذا دخل يسلم أولاً ثم يتكلم وان كان في القضاء يسلم ثم يتكلم واختلّفوا في أيهما أفضل أجزأ قال بعضهم اذا أفضل أجزأ وقال بعضهم المسلم أفضل أجزأ اه والمشهور ان المبتدئ بالسلام أفضل أجزأ من الراد لأن له أجزأ ابتداء وأجزأ الدلالة على الخير بدليل حديث الدال على الخير كفاعله وعلى هذا النظم المشهور وهو قول بعضهم  
الفرض أفضل من تطوع عابد \* حتى ولو قد جاء منه باكثر  
الا التطهر قبل وقت وابتدا \* السلام كذلك ابرامعير  
فالطهارة في الوقت فرض وقبلة مندوبة ولكن اذا ظهر قبل الوقت كان آتياً بالفرض وزيادة بمعنى ان المطلوب منه في الوقت قد حصل في الوقت والتقدم زيادة وبراء المعسر يتضمن الفرض وزيادة عليه وذلك ان انتظار المعسر فرض بنص الآية وهي قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وحقيقة الانتظار اسقاط الطلب في الحال مع بقاءه في المال والبراء اسقاط للطلب في الحال والمال ففيه الفرض وزيادة وهذا اقرره لنا شيخنا الشيخ محمد المهدي الفاسي ابن سودة من نسل الشيخ التاودي المالكي في مصر حاجاً والله تعالى أعلم **سئلت** ما تقولون فيما نسب للصحابي الجليل سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه من أنه كان ينكر كون الفاتحة والمعوذتين من القرآن هل هو صحيح **جوابه** انه ليس بصحيح وقد نقل العلامة الرازي في تفسيره ذلك ثم قال واعلم أن هذا في غاية الصعوبة لانا اذا قلنا ان النقل المتواتر كان حاصله في عصر الصحابة بكون الفاتحة من القرآن فحينئذ كان ابن مسعود عالماً بذلك فانكاره يوجب الكفر أو نقصان العقل وان قلنا ان النقل المتواتر في هذا المعنى ما كان حاصله في ذلك الزمان فهو يقتضي أن يقال ان نقل القرآن ليس بمتواتر في الاصل وذلك يخرج القرآن عن كونه حجة يقينية والاغاب على الظن ان نقل هذا المذهب عن ابن مسعود نقل كاذب باطل وبه يحصل الخلاص من هذه العقدة اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما سبب النهي الوارد في التنكير في ذاته تعالى بقوله عليه السلام تفكروا في الخلق ولا تفكروا في الخالق **جوابه** أن سببه كافي بنفسه يراد في ذاته تعالى ان التفكير في الشيء يقتضي سبق تصور ونسوق كنهه تعالى غير ممكن فالتفكير به غير ممكن فعلى هذا الفكر لا يمكن الا في أفعاله ومخلوقاته اه **جوابه** قول **جوابه** وحينئذ يكون معنى ولا تفكروا في الخالق ولا تفكروا في الفكر فيه تعالى

مطلب في ان الاستئذان قبل السلام

مطلب في المسائل التي يكون فيها المندوب أفضل من الفرض

مطلب ما نسب لابن مسعود رضي الله تعالى عنه من انكار كون الفاتحة والمعوذتين من القرآن وأنه غير صحيح

مطلب في حديث تفكروا في الخلق ولا تفكروا في الخالق تعالى



لانه غير ممكن فلا تعلقوا بالملك به والله تعالى اعلم (فوائد) من تفسير الفخر الرازي في الآتي عن  
 الشعبي قال كنت عند الحاج فأتني يحيى بن عمر فقيه خراسان من بلخ مكبلا بالحد فقل له الحاج أنت زعمت  
 أن الحسن والحسين من ذرية رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لي فقال الحاج لتأني بها واضحة بينة  
 من كتاب الله تعالى أو لا قطعك عضو أو عضو أو قال أتيتك بها واضحة بينة من كتاب الله بالحاج قال فتعجب  
 من جرأته بقوله بالحاج قال له ولا تأتي بهذه الآية ندع أبناءنا وأبناءكم فقال أتيتك بها واضحة من كتاب الله  
 تعالى وهو قوله ونوحا هودا من قبل ومن ذرية داود وسليمان إلى قوله وزكريا ويحيى وعيسى فن كان  
 أبو عيسى وقد ألقى بذرية نوح قال فاطرق ما لي ثم رفع رأسه فقال كافي لم أقرأ هذه الآية من كتاب الله  
 تعالى حلاوا ناقة واعطوه من المال كذا في الثانية ثم ان جماعة من أهل المدينة جاؤا إلى أبي حنيفة لينظروه  
 في القراءة خلف الإمام ويستمعوه ويشنعوا عليه فقال لهم لا يمكنني مناظرة الجميع فقوضوا أمر المناظرة إلى  
 أعلمكم لا ناظره فأشاروا إلى واحد فقال هذا أعلمكم قالوا نعم قال والمناظرة معه كالمناظرة معكم قالوا نعم قال  
 والالزام عليه كالإلزام عليكم قالوا نعم قال وان ناظرته والزمته الحجة فقد لزمتمكم الحجة قالوا نعم قال وكيف قالوا  
 لا نارضينا به إماما فكان قوله قولنا قال أبو حنيفة فحسن لما اخترنا الإمام في الصلاة كانت قرأته قراءة لنا  
 وهو ينوب عنا فافترقوا إليه بالالزام في الثالثة دعا المنصور أبا حنيفة يوم ما فقال الربيع وهو بعبادته يأمر  
 المؤمنين هذا يعني أبا حنيفة يخالف جدك حيث يقول الاستثناء المنفصل جائز وأبو حنيفة ينكره فقال أبو  
 حنيفة هذا الربيع يقول ليس لك بيعة في رقة الناس فقال كيف قال انهم به قد دون البيعة لك ثم يرجعون  
 إلى منازلهم فيستثمون قبطل بيهتم فضحك المنصور وقال اياك ياربيع وأبا حنيفة فلما خسر جأ قال الربيع  
 يا أبا حنيفة سمعت في دمي فقال أبو حنيفة كنت البادي وأنا الدافع في الرابعة فقل مسلم ذميا عدا حاكم  
 أبو يوسف يقتل المسلم ببلغ زبيدة ذلك فبعثت إلى أبي يوسف فقالت اياك وان تقتل المسلم وكانت في عنابة  
 عظيمة بأمر المسلم فلما حضر أبو يوسف وحضر الفقهاء وحي بأولياء الذي والمسلم فقال له الرشيد احكم بقتله  
 فقال يا أمير المؤمنين هو مذهبي غير أني لست أقول المسلم حتى تقوم البيعة المعادلة ان الذي يوم قتل المسلم  
 كان من يوتى الجزية فلم يقدر واعلمه فبطل دمه في الخامسة دخل الغضبان على الحاج بعد ما قال لعذرة  
 عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث تغذي الحاج قبل أن يمشي بك فقال له ما جواب السلام عليك فقال وعليكم  
 السلام فظن الحاج وقال فأتلك الله يا غضبان أخذت لنفسك أمانا بردي عليك أمانا لله لولا الوفاء والكرم  
 لما شربت الماء البار دبعه ساعتك هذه فانظر إلى فائدة العلم في هذه الصور فتهدر العلم ومن به تردى  
 وتعمى الجهل ومن في أوديته تردى السادسة بلغ عبد الملك بن مروان قول الشاعر  
 وناسويد البطين وقعب \* ومنأ أمير المؤمنين شبيب  
 فأمر به فادخل عليه فقال أنت القاتل ومنأ أمير المؤمنين شبيب فقال اغتالقت ومنأ أمير المؤمنين شبيب  
 بنصب الرافضياتك واستغثت بك فمري عن عبد الملك وتخلص الرجل من الهلاك بصنعة يسيرة علمها  
 به له وهو ان حول الضمة فتحة في السادسة قال رجل لابي حنيفة اني حلفت لأكلم امرأتى حتى تكلمني  
 وحلفت بصدة ما تملك أن لا تكلمني أو أكلها ففتحير الفقهاء فيه فقال سفيان من كلام صاحب حنث فقال  
 أبو حنيفة اذهب وكلها ولا حنث عليك كما ذهب إلى سفيان وأخبره بما قال أبو حنيفة فذهب سفيان لابي  
 حنيفة مغضبا وقال تبج الفروج فقال أبو حنيفة وما ذاك قال سفيان أعيد دوا على أبي حنيفة السؤال  
 فأعادوه وأعاد أبو حنيفة الفتوى فقال من أين قلت قال لما شافته باليمن بعد ما حلف كانت مكلمة  
 فسقطت عيونه وان كلها فلا حنث عليه ولا عليه لانه قد كلفه بعد اليمن فسقطت اليمن عنهما قال سفيان انه  
 ليكشف لك من العلم عن شيء كان عنه غافل (الثامنة) دخل اللصوص على رجل فآخذوا مئاعه واستخلفوه

ففسد على هذه القوائد  
 المهمة جدا  
 مطلب في الاحتجاج على  
 أن الحسن والحسين من  
 ذرية عليه السلام

مطلب في مناظرة جماعة  
 للإمام الاعظم أبي حنيفة  
 في القراءة خلف الإمام

مطلب فيما وقع بيني  
 والمنصور من أبي حنيفة  
 والربيع

مطلب لا يقتل المسلم بالذي  
 حتى يثبت أن الذي يوم قتله  
 كان من يوتى الجزية

مطلب في ما وقع للغضبان  
 مع الحاج

مطلب انظر كيف تخلص  
 الشاعر من الأمير بصنعة  
 يسيرة علمه

مطلب فيمن حلف لأكلم  
 امرأتى حتى تكلمني

مطلب فيمن حلفه اللصوص  
 أن لا يعلم بهم أحد وفيما  
 يتخلص به الخائف

بالطلاق ثلاثان لا يعلمهم أحد فاصبح الرجل وهو يرى اللصوص يبيعون مئاعه وليس يقدر أن يكلم  
 من أجل عيونه فجاء الرجل يشاور أبا حنيفة فقال له أحضر امام مسجدك وأهل محبتك فأحضروهم إياه  
 فقال لهم أبو حنيفة هل تحبون أن يرد الله على هذا مئاعه قالوا نعم قال فاجعوا كل منهم وأدخلوه في دار  
 ثم أخرجوهم واحدا واحدا وقولوا هذا الصلح فان كان ليس بصلح قال لا وان كان لصدا فليصك واذا سكنت  
 فأقبضوا عليه ففعلوا ما أمرهم به أبو حنيفة فرد الله عليه جميع ما سرق منه في التاسعة كان في جوار أبي  
 حنيفة فتى يغشى خفاس أبي حنيفة فقال يوما لابي حنيفة اني أريد أن أتزوج ابنة فلان وقد خطبتها إلا  
 أنهم قد طلبوا مني من المهر فوق طاقتي فقال احتسب واقترب وادخل عليه فان الله تعالى يسهل الأمور  
 عليك بعد ذلك ثم أقرضه أبو حنيفة ذلك القدر ثم قال له بعد الدخول اظهر انك تريد الخروج من هذا البلد  
 إلى بلد بعيد وانك تسافر بأهلك معك فأظهر الرجل ذلك فاشتد ذلك على أهل المرأة وجاؤا إلى أبي حنيفة  
 يشكونه ويستفتونه فقال لهم أبو حنيفة له ذلك قالوا وكيف الطريق إلى دفع ذلك فقال أبو حنيفة الطريق  
 أن ترضوه بان تردوا عليه ما أخذتموه منه فاجابوه اليه فذكر أبو حنيفة ذلك للزوج فقال الزوج فانا أريد  
 منهم شيئا آخر فوق ذلك فقال له أبو حنيفة أما أن ترضى بهذا القدر وأما أن تقرز وجهك بدين فلا تملك  
 المسافرة بها حتى تقضى ما عليه من الدين فقال الرجل الله الله لا يسعني هذا فلا أخذ منه شيئا ورضى  
 بذلك القدر فحصل ببركة علم أبي حنيفة فرج كل واحد من الخصمين في العاشرة عن الليث بن سعد قال قال  
 رجل لابي حنيفة لي ابن ليس بمحمود السيرة اشتري له الجارية بمال المال العظيم فيبيعه أو أزوجه المرأة بمال  
 العظيم فيطأقها فقال له أبو حنيفة اذهب به معك إلى سوق النخاسين فإذا وقعت عيونه على جارية فابتهما  
 لنفسك ثم زوجه إياه فان طلقها عادت إليك مملوكة وان أعتقها لم يجز عتقه إياها قال الليث فوالله ما يهمني  
 جوابه كما أعجبني سرعة جوابه في الحادية عشر سئل أبو حنيفة عن رجل حلف ليقرن امرأته ثم ارأني  
 رمضان فلم يعرف أحد وجهه الجواب فقال أبو حنيفة يسافر مع امرأته فيطوهرها رائي رمضان في الثامنة  
 عشر جاء رجل إلى الحاج فقال سرفت لي أربعة آلاف درهم فقال الحاج من تنهم فقال لا أنهم أحد أقال  
 لملك أو ثبت من قبل أهلك قال سبحان الله امرأتى خير من ذلك قال الحاج له طاره عمل لي طيبا ذكرا  
 ليس له نظير فعمل له الطيب ثم دعا الشيخ فقال له أذهن من هذه القارورة ولا تدهن منها غيرك ثم قال  
 الحاج لحرسه أقعدوا علي أبواب المساجد وأمرهم الطيب وقال من وجد منه ريح هذا الطيب فخذوه فإذا  
 رجل له وفرة فآخذوه فقال الحاج من أين لك هذا الدهن قال اشتريته قال اصدقني والاقتلتك فصدقه فدعا  
 الشيخ وقال هذا صاحب الاربعة آلاف عليك يا امرأتك فأحسن أدبها ثم أخذ الاربعة آلاف من الرجل  
 وردّها إلى صاحبها في الرابعة عشر قال الرشيد يوما لابي يوسف ان عند جعفر بن عيسى جارية هي أحب  
 الناس إلى وقد عرف ذلك وقد حلف أن لا يبيع ولا يهب ولا يعتق وهو إلا أن يطلب حل عيونه فقال يهب  
 النصف ويبيع النصف ولا يحنث في الخامسة عشر قال محمد بن الحسن كنت نائما ذات ليلة فإذا أنا بالباب  
 يدق ويقرع فقلت انظر وامن ذلك فقالوا رسول الخليفة يدعوك فحنثت على روي فقامت ومضيت إليه  
 فإذا دخلت عليه قال دعوتك في مسألة ان أم محمد يعني زبيدة قلت لها أنا الامام العدل والامام العدل في الجنة  
 فقالت لي انك ظالم عاص فقد شهدت لنفسك بالجنة فكفرت بكذبك على الله وحرمت عليك فقلت له يا أمير  
 المؤمنين اذ وقعت في معصية هل تخاف الله في تلك الحال أو بعد ما قال إني والله أخاف خوفا شديدا فقلت  
 أنا أشهد ان لك جنتين لا جنة واحدة قال تعالى ولن خاف مقام ربه جنتان فلا طغنى وأمرني بالانصراف  
 فلما رجعت إلى دارى رأيت البدر متبادرة إلى السادسة عشر سئل الرشيد يا يوسف  
 يستجمل خفاف أبو يوسف على نفسه فلبس ازاره ومشى خائفا إلى دار الخليفة فلما دخل عليه سلم فرد عليه

مطلب في تعليم الامام حيلة  
 لرجل أراد أن يتزوج

مطلب في سرعة الجواب  
 من الامام الاعظم رحمه  
 الله تعالى

مطلب في حيلة من حلف  
 ليقرن امرأته ثم ارأني  
 رمضان

مطلب في سياسة الحاج

براجع الرازي لبيان الثالثة عشر  
 فانها ساقطة هنا

مطلب اذا حلف لا يبيعها  
 ولا يهبها فالحيلة له أن يبيع  
 البعض ويهب البعض  
 مطلب في محاوره بين الرشيد  
 وزبيدة

مطلب حلف بخارجته  
 لتصدقني أولا فتلتك كيف  
 الخلاص



السلام وأدناه فعند ذلك سكنت روعته قال الرشيد ان حليما لنا فقد من الدار فاتهم فيه جارية من جوار الدار الخاصة خافت لتصدقني أولا قتلناك وقد ندمت فاطلب لي وجهها فقال أبو يوسف فأذن لي في الدخول عليها فأذن له فمأى جارية كأنها فلة قرفاخلي المجلس ثم قال لها أمعك الحلي فقالت لا والله فقال لها احفظي ما أقول لك ولا تزيدي عليه ولا تنقصي عنه اذ ادعالك الخليفة وقال لك أسرفت الحلي فتقولي نعم فإذا قال لك ذهبت فاقولي له ما سرفتها ثم خرج أبو يوسف الى مجلس الرشيد وأمر بإحضار الجارية فحضرت فقال للخليفة سلمها عن الحلي فقال لها الخليفة أسرفت الحلي قالت نعم قال لها فها تم اقاالت لم أسرفها والله قال أبو يوسف فقد صدقت يا أمير المؤمنين في الاقرار والانكار وخرجت من الميمن فسكن غضب الرشيد وأمر أن يحمل الى دار أبي يوسف مائة ألف درهم فقالوا ان الخزائن غيب فلوا آخرنا ذلك الى الغد قال ان القاضي أعطينا الليلة فلانؤخر صلته الى الغد فامر حتى حمل عشر يدر مع أبي يوسف الى منزله في السابعة عشر بقصد اعرابي الحسين بن علي فسلم عليه وسأله حاجة وقال سمعت جدي يقول اذا سألت حاجة فاسألوها من أحد أربعة أما عربي شريف أو مولى كريم أو حامل قرآن أو صاحب وجه صبيح فاما العرب فقد شرفت بجديك وأما الكرم فداكم وسيرتكم وأما القرآن ففي بيوتكم نزل وأما الوجه الصبيح فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا أردتم أن تنظروا الى فانظروا الى الحسن والحسين فقال الحسين ما حاجتك فكتبها على الأرض فقال الحسين سمعت أبي علي يقول قيمة كل امرئ ما يحسنه وسمعت جدي يقول المعروف بقدر المعرفة فأسألك عن ثلاث مسائل ان أحسنت في جواب واحدة فلك ثلث ما عندي وان أحسنت عن اثنين فلك ثلث ما عندي وان أجبت عن الثلاث فلك كل ما عندي وقد جعل لي صرة مختومة من العراق فقال سل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فقال أي الأعمال أفضل فقال الاعرابي الايمان بالله قال فانيخاة العبد من الملكة قال الثقة بالله قال فاير من المرء قال علمه حله قال فان أخطأه ذلك قال فإله معه كرم قال فان أخطأه ذلك قال فقير معه صبر قال فان أخطأه ذلك قال فصاعة تنزل عليه من السماء فقهره فضحك الحسين وروى بالصرة اليه اه فليحفظ فانهم افروغ مهمة والله تعالى أعلم فوسألتني بعض الطلبة عن قوله تعالى يا بني اسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم ما المراد بعهده تعالى وعهد بني اسرائيل فاجبت بان قول جمهور المفسرين أن المراد أوفوا بعهدي أوف بعهدكم من الطاعات ونهيكم عنه من المعاصي أوف بعهدي أي أرض عنكم وأدخلكم الجنة وهذا القول هو الذي حكاه الضحاك عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه وقيل ان المراد به ما أثبت الله تعالى في الكتب المتقدمة من وصف محمد صلى الله عليه وسلم وانه سبعة (روى) عن ابن عباس أنه قال ان الله تعالى كان عهد الى بني اسرائيل في التوراة اني باعث من بني اسرائيل نبيا أميننا فمن تبعه وصديق النور الذي يأتي به غفر له ذنبه وأدخلته الجنة ووجعت له أجر من أجر اتباع ما جاء به موسى وسائر انبياء بني اسرائيل وأجر اتباع ما جاء به محمد النبي الامي من ولد احميل وقد ذكر الفقهاء الرازي بعض البشائر الواردة في الكتب المتقدمة عند تفسير هذه الآية وكذا ابن جزي في سورة الاعراف عند قوله تعالى الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والانجيل والله تعالى أعلم فوافدهم قال الشيخ الامير في حواشيه على عبد السلام على الجوهره مانصه في كلام بعض العارفين كل مسلم مفلح حسناته انقل فان كل معصية صدرت منه مخلوطة بحسنه أعظم منها أعني الاعتراف الايمانى بحرمه الذنب مع ما يزيد من الاعمال قال ابن عربي أم حسب الذين يعملون السيئات أن يسبقونا إشارة لسبق القفران وغلبة الرحمة والحمد لله اه وفي حواشي الطهطاوى على الدر المختار عن ابن عربي المؤمن ما أجور في أثناء معصيته اه يعني باعتقاده الحرمة وفي البواقيت لسيدى عبد الوهاب الشعراني نقلا عن الشيخ الاكبر مانصه ثم قال وهنا نكتبه جليلا خفية وهي ان العبد المؤمن لا يخاص له قط معصية محضة فلا

مطلب في محاوره بين اعرابي وبين الحسين رضي الله تعالى عنه

مطلب في قوله تعالى يا بني اسرائيل اذكروا نعمتي الآية

ولا بد أن يشوب اطاعة وتلك الطاعة ايمانه بانهم معصية تسخط الله تعالى فهو من الذين خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا عسى الله ان يتوب عليهم أى يرجع عليهم بالرحمة قال العلماء وعسى من الله تعالى واجبة الوقوع من حيث ان رحمة الله بالمسلمين سبقت غضبه عليهم وقد أطال في بيان ذلك فليراجع والله تعالى أعلم سئل من بعض الطلبة عن قوله تعالى يحق الله الربا ويرى الصدقات مامعناه وعن سبب تحريم الربا وعن مستحله هل يكون كافرا في الجواب عن السؤال الاول ان المحق نقصان النسي حال بعد حال ومنه المحاق في الهلال يقال محقه الله تعالى فان محق وامتحق ومحق الربا وارباء الصدقات يحتمل أن يكون في الدنيا وان يكون في الآخرة أما في الدنيا فنقول بحق الربا في الدنيا من وجوه أحدها ان الغالب في المرابي وان كثر ماله انه يؤهل عاقبته الى النقر وتزول البركة عن ماله قال صلى الله عليه وسلم الربا وان كثر فالى قل وثانيها ان لم ينقص ماله فان عاقبته الذم والنقص وسقوط العبد التور والامانة وحصول اسم الفسق والقسوة والغلظة وثالثها ان الفقراء الذين يشاهدون انه أخذ أموالهم بسبب الربا يلعنونه ويغضونه ويدعون عليه وذلك يكون سببا لزال الخير والبركة عنه في نفسه وماله ورابعها انه متى اشتهر بين الخلق انه اغتاع ماله من الربا توجهت اليه الاطماع وقصده كل ظالم وسارق وطماع ويقولون ان ذلك المال ليس له في الحقيقة فلا يترك في يده وامان الربا بسبب المحق في الآخرة فلو جوه الاول قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهم معنى هذا المحق ان الله تعالى لا يقبل منه صدقة ولا جهادا ولا جهادا ولا صلوة رحم وثانيها ان مال الدنيا لا يبقى عند الموت وتبقى المتبعة والعقوبة وذلك هو الحصار الاكبر وثالثها انه ثبت في الحديث ان الاغنياء يدخلون الجنة بعد الفقراء بجمعة مائة عام فاذا كان الغنى من الوجهة الحلال كذلك فاطنك بالغنى من الوجهة الحرام المقطوع بحرمته كيف يكون فذلك هو المحق والنقصان وأما ربا الصدقات فيحتمل أن يكون المراد في الدنيا وان يكون المراد في الآخرة أما في الدنيا من وجوه أحدها ان من كان لله كان الله فاذا كان الانسان مع فقره وحاجته يحسن الى عبيد الله تعالى ولا يتركه ضائعاً جاعاً في الدنيا وقد ثبت في الحديث ان ما كان ينادى الله هم آت منفة اخلاقا وممسكا نفا وثانيها انه يزداد كل يوم في جاهه وذكره الجليل وميل القلوب اليه وسكون الناس اليه وذلك أفضل من المال مع أنه ادهذه الاحوال وذلك أن الفقراء يمينونه بالدعوات الصالحات فهذا هو المراد بربا الصدقات في الدنيا وأما رباؤها في الآخرة فقد روى أبو هريرة أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى يقبل الصدقات ولا يقبل منها الا الطيب وبأخذها يمينه فيريها كأي شيء أحكم مهره حتى ان القيمة تصير مثل أحد وتصديق ذلك من كتاب الله تعالى قوله تعالى ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات والجواب عن السؤال الثاني انهم ذكروا في سبب تحريم الربا وجوها أحدها ان الربا يقتضي أخذ مال الانسان من غير عوض ومال الانسان له حرمة عظيمة قال صلى الله عليه وسلم حرمة مال الانسان كحرمة دمه فوجب ان يكون أخذ ماله من غير عوض محرما وثانيها ان الله تعالى اغناحرم الربا من حيث انه يمنع الناس عن الاشتغال بالكسب وذلك لان صاحب الدرهم اذا تمكن بواسطة عقد الربا من تحصيل الدرهم الزائد نقدا كان أو نسيئة خف عليه وجهه اكتساب المعيشة فلا يكاد يتحمل مشقة الكسب والتجارة والصناعات الشاقة وذلك يفرض الى انقطاع منافع الخلق ومن المعلوم ان مصالح العالم لا تنتظم الا بالتجارة والحرف والصناعات والعمارات وثالثها ان السبب في تحريمه أنه يفرض الى انقطاع المعروف بين الناس من القرض لان الربا اذا حرم طابت النفوس بقرض الدرهم واسترجاع مثله ولو حل الربا لكانت حاجة المحتاج تجعله على أخذ الدرهم بدرهم فيفرض ذلك الى انقطاع المواساة والمعروف والاحسان ورابعها الغالب هو ان المقرض يكون غنيا والمستقرض يكون فقيرا فاقول بنحو زعمك ان المقرض بالتمكين للغنى

مطلب في معنى قوله تعالى يحق الله الربا وفي سبب تحريم الربا وفي حكم من استحل

مطلب ذكروا في سبب تحريم الربا وجوها



من أن يأخذ من الفقير الضعيف ما لا زائدا وذلك غير جائز برجة الرحيم وخامسها أن حرمة الربا قد ثبتت بالنص ولا يجب أن تكون حكم جميع التكاليف معلومة للخلق فوجب القطع بحرمة عقده الربا وإن كنا لانعم الوجه فيه أفاد الفخر الرازي وهو في الحجة البالغة ما نصه في علم أن الميسر محرم بطل لانه اختطاف لا موال الناس وليس له دخل في التمدن والتعاون فان سكت المغبون سكت عن غيظه وخيبته وان خاصم خاصم فبما التزمه بنفسه واقتمم فيه بقصد والغايب يستلذه ويدعوه قليله الى كثيره ولا يدعه حرصه ان يقطع عنه وعما قليل تكون السكرة عليه وفي الاعتماد بذلك افساد لالاموال ومناقشات طويلة واهمال بالارتفاقات المطلوبة واعراض عن التعاون المبني عليه التمدن والمعاينة تفننك عن الخبر هل رأيت من أهل القمار الاما ذكرناه وكذلك الربا وهو القرض على أن يؤدى أكثر أو أفضل مما أخذت بصحت باطل فان عامة المقترضين بهذا النوع هم الفقراء المضطرون وكثيرا ما لا يجدون الوفاء عند الاجل فيصير أضعا فامضا عذرا لا يمكن التخاص منه أبدا وهو مظنة لعناقشات عظيمة وخصومات مستطيرة واذ جرى الرسم باستئجار المال بهذا الوجه أفضى الى ترك الزراعات والصناعات التي هي أصول المكاسب ولا شئ في العقود أشد خصومة من الربا وهذا ان اكسب من بئزلة المسكر مناقضان لاصل ما شرعه الله تعالى لعباده من المكاسب وفيه اقباح ومناقشة والامر في مثل ذلك الى الشارع اما أن يضرب له حدا يرضى فيه ادونه ويقلظ النهى عما فوقه أو يصده عنه رأسا وكان الربا والميسر شائعين في العرب وكان قد حدث بسببهما مناقشات عظيمة لانتهاء لها ومحاربات وكان قايما به ما يدعو الى كثيره ما لم يكن أصوب ولا أحق من أن يراعى حكم القبح والفساد مو فرينتهى عنهما بالكيفية اه في الجواب عن السؤال الثالث ان الربا محترم كذا باوسنة واجاعا فن استعمله فقد كفر وقد ورد في ذم كل الربا من الاحاديث ما لا يحصى فنهال الله آكل الربا وموكله وكتبه وشاهد كلهم في اللغة سواء ومنها ان رأى صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء رجلا لا يسبح في نهر من دم يلحم الخجارة فقال ما هذا يا جبريل قال هذا مثل آكل الربا اه من حواشي الصاوي على الجلالين في فان قلت في ما المراد بقوله تعالى الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس فيقول في ذلك أقوال الاول ان آكل الربا يبعث يوم القيامة مجنونا وذلك كالهالة المخصوصة بآكل الربا فيعرفه أهل الموقف بتلك العلامة انه آكل الربا في الدنيا فعلى هذا معنى الآية انهم يقومون مجانين كمن أصابه الشيطان بجنون والقول الثاني قال ابن منبه يريد اذ بعت الناس من قبورهم مخرجوا مسرعين لقوله تعالى يخرجون من الاجداث سراعا الا كلة الربا فانهم يقومون ويسقطون كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس وذلك لانهم أكلوا الربا في الدنيا فأرياه الله تعالى في بطونهم يوم القيامة حتى أتقهم فهم ينهضون ويسقطون ويريدون الاسراع ولا يقدر ووهذا القول غير الاول لانه يريد ان كلة الربا لا يمكنهم الاسراع في المشي بسبب ثقل البطن وهذا ليس من الجنون في شئ ويتا كدهذا القول عارو في قصة الاسراء أن النبي صلى الله عليه وسلم انطلق به جبريل الى رجال كل واحد منهم كالبيت الضخم يقوم أحدهم فتميل به بطنه فيصرع فقلت يا جبريل من هؤلاء فقال الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس والقول الثالث انه أخذ من قوله تعالى الذين اتقوا اذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فاذا هم مبصرون وذلك لان الشيطان يدعو الى طلب اللذات والشهوات والاشتغال بغير الله تعالى فهذا هو المراد من مس الشيطان ومن كان كذلك كان في أمر الدنيا متخبطا فتارة الشيطان يجتره الى النفس والهوى وتارة الملك يجتره الى الدين والتقوى فحدثت هذا كالمضطربة وأعمال مختلفة فهذه هي الخطب الحاصلة بفعل الشيطان وآكل الربا لا شك انه يكون مغرطا في حب الدنيا يترك فيه افاضات على هذا الحب صار ذلك الحب حجابا

مطلب في أن الميسر محرم باطل وكذا الربا



مطلب كان الربا والميسر شائعين في العرب  
مطلب في حرمة الربا كتابا وسنة واجماعا وان من استعمله كافر  
مطلب فيما ورد من الاحاديث في ذم الربا  
مطلب في قوله تعالى الذين يأكلون الربا لا يقومون الآية

بينه وبين الله تعالى فالخطب الذي كان حاصلا في الدنيا بسبب حب المال أورثه الخطب في الآخرة وأوقعه في ذل الحجاب أفاده الرازي رحمه الله تعالى في فان قلت في هل الآية أعني قوله تعالى كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس على ظاهرها من أن الشيطان تسلط على بني آدم وتأثيرا في بعض أفعالهم أو هي مؤولة فيكون مذهب أهل السنة ان الآية على ظاهرها من أن الشيطان تعرض لبعض الانسان وتأثيرا في بعض أفعالهم ومذهب المعتزلة انها مؤولة وعلى التأويل جرى القاضي البيضاوي حيث قال وهو وارد على ما ترجمون يعني العرب ان الشيطان يتخط الانسان فيصرع قال صاحب الانتصاف هذا من تخبط الشيطان بالقدرية وزعمائهم في الحديث ما من مولود يولد الا يحسه الشيطان فيسهل صار خال الامريم وابنه القول أمه او اني أعيد هابل وذريتها من الشيطان الرجيم وفي الاحاديث مثل ذلك كثير قال ولو حمل المصنف يعني القاضي رحمه الله تخبط الشيطان ومسه على ظاهرها بناء على ما ذهب اليه أهل السنة من أن لهم تعرضا لبعض الانسان وتأثيرا في بعض أفعالهم لكان أحسن اه وفي حواشي القنوي قال صاحب آكام المرجان ذكر أبو الحسن الأشعري في مقالات أهل السنة والجماعة انه لم يقول ان الجنى يدخل في بدن المصروع كقال تعالى الذين يأكلون الربا الآية وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل قلت لابي أن قومنا يقولون ان الجنى لا يدخل في بدن الانسان فقال يا بني يكذبون هو ذابته تكلم على لسانه ثم ساق الاخبار وشنع وشد على من أنكره قال ظاهر حمل الخطب على ظاهره اذ لا داعي الى العرف عن الحقيقة اه وقوله هو ذابته تكلم على لسانه يعني أنا شاهد الجنى يتكلم على لسان المصروع أقول وقد شاهدته مرارا والجنى يتكلم على لسانه بلغة لا يعرفها المصروع حال افاقته فانكاره من قبيل المكابرة في فان قلت في ما معنى قوله تعالى فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله فيقول في معنى الله تعالى أعلم فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله أي فاعلموا بانهم اذنوا بحرب من الله ورسوله واما مع الاعتراف بها فاذنوا بحرب من الله ورسوله السعود وقال القاضي وذلك يقتضي ان يقابل المربي بعد الاستجابة حتى يفي الى أمر الله تعالى كالباغي ولا يقتضي كفره روى انها ما زالت قال ثقف لا يبرئنا بحرب الله ورسوله اه أي لا طاقة له بأسير عن الطائفة باليد ومن عجز عن الدفع صار كائن يديه معدومتان حذف تون التثنية من يدين لاضافته الى ضمير المتكلم لانه أقبح اللام بينهما مالتا كيد الاضافة اه زاده في الرازي في المصراع على أخذ الربا ان كان الامام قادرا على أخذه وقهره بغير حرب قبضه وأجرى فيه حكم الله تعالى من التعزير والجس الى أن تظهر منه التوبة وان كان المصراع له معسكر وشوكة حاربه الامام كما يحارب الشقة الباغية وكما حارب أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ما في الزكاة وكذا القول لو أجمعوا على ترك الاذان وترك دفن الموقى يفعل بهم ما ذكرناه وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما من عامل بالربا يستتاب فان تاب ولا يضرب عنقه اه فيقول الفقير وفقه الله تعالى قد كثرت في زماننا هذه المعاطى الربا وفشاها حتى صار كثر على علم وبسبب شيوعه وكثرته في عمالك الاسلام مع شيوع كثير من الكفار غيره صارت المسلمون في حالة لا تخفى من التقهقر والضعف وقلة المال وتسلط الأعداء علينا من كل جانب فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم انا لله وانا اليه راجعون وقد سمعت من بعض أفاضل علماء السودان وهو مارة علينا يقصد الحج يقول لو كنتم بالقرب من الحار بناكم قبل الكفار ولكن منعنا من ذلك البعد عنكم نسأل الله تعالى أن يحول حالنا الى أحسن الاحوال والله تعالى أعلم في فائدة مهمة في قال العلامة الرازي اتفق لي حين كنت بخوارزم اني أخبرت انه جاء نصراني يدعى التحقيق والتعمق في مذهبهم فذهب اليه وشرعنا في الحديث فقال لي ما الدليل على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم لم يقل له كانقل اليك ما نظره والحوار على يد موسى وعيسى

مطلب في أن مذهب أهل السنة ان الآية على ظاهرها من تسلط الشيطان على بني آدم

مطلب في قوله تعالى فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله

مطلب في حكم من أصر على أخذ الربا

مطلب مهم في محاوره بين الامام الرازي وبعض القيسيين



وغيرهما من الانبياء عليهم السلام نقل الينا ظهور الخوارق على يد محمد صلى الله عليه وسلم فان رددنا التواتر  
 أو قبلناه لكن قلنا ان المجزة لا تدل على الصدق فحينئذ بطات نبوة سائر الانبياء عليهم السلام وان اعترفنا  
 بصحة التواتر واعتدنا بدلالة المجزة على الصدق ثم انهم ما حصلوا في حق محمد صلى الله عليه وسلم وجب  
 الاعتراف قطعا بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم لم ضرورة ان عند الاستواء في الدليل لا بد من الاستواء في  
 حصول المدلول فقال النصراني أنا لا أقول في عيسى عليه السلام انه كان نبيا بل أقول انه كان الها فقلت  
 الكلام في النبوة لا بد وأن يكون مسبوقا بمعرفة الاله وهذا الذي تقوله باطل ويدل عليه ان الاله عبارة  
 عن موجود واجب الوجود لذاته يجب ان لا يكون جسم ولا متغير ولا عرضا وعيسى عبارة عن هذا  
 الشخص البشري الجسماني الذي وجد بعد ان كان معدوما وقبل بعد ان كان حيا على قولكم وكان طنلا أولا  
 ثم صار مترع عا ثم صار شابا وكان يأكل ويشرب ويحدث وينام ويستيقظ وقد تقرر في بدهة العقول ان  
 المحدث لا يكون قديما والمحتاج لا يكون غنيا والممكن لا يكون واجبا والمتغير لا يكون دائما والوجه الثاني  
 في ابطال هذه المقالة انكم تعترفون بان اليهود أخذوه وصلبوه وتركوه حيا على الخشبة وقد من قواضله  
 وانه كان يحتمل في الهروب منهم وفي الاختفاء عنهم وحين علموا به تلك المعاملات أظهر الجزع الشديد فان  
 كان الها أو كان الاله حالاه أو كان جزء من الاله حالاه فلم يبدفهم عن نفسه ولم لهم بالكلية  
 وأي حاجة له الى اظهار الجزع منهم والاحتياط في الفرار منهم وبالله اني لا تذهب جدا ان العاقل كيف  
 يابق به ان يقول هذا القول ويمتدحه فتكاد أن تكون بديه العقل شاهد بفساده وهو الوجه  
 الثالث وهو انه ما أن يقال بان الاله هو هذا الشخص الجسماني المشاهد أو يقال حل الاله بكليته فيه  
 أو حل بعض الاله وجزء منه فيه والاقسام الثلاثة باطلة أما الاول فلان الاله العالم لو كان هو ذلك الجسم  
 فحين قتله اليهود كان ذلك قولاً بان اليهود قتلوا الاله العالم فكيف بقي العالم بعد ذلك من غير الاله ثم ان أشد  
 الناس ذلا ودناءة اليهود فالاله الذي تقتله اليهود في غاية الجبر وأما الثاني وهو ان الاله بكليته حل  
 في هذا الجسم فهو أيضا فاسد لان الاله ان لم يكن جسما ولا عرضا متتبع حوله في الجسم وان كان جسما  
 فحينئذ يكون حوله في جسم آخر عبارة عن اختلاط أجزاءه باجزاء ذلك الجسم وذلك يوجب وقوع التفرق  
 في أجزاء ذلك الاله وان كان عرضا كان لك محتاجا الى المحل وكان الاله محتاجا الى غيره وكل ذلك يخف  
 وأما الثالث وهو أنه حل فيه بعض من أبعاض الاله وجزء من أجزائه فذلك أيضا محال لان ذلك الجزء  
 ان كان معتبرا في الالهية ففقد انفصاله عن الاله وجب أن لا يبقى الاله الها وان لم يكن معتبرا في  
 تحقق الالهية لم يكن جزءا من الاله فثبت فساد هذه الاقسام فكان قول النصارى باطلا وهو الوجه  
 الرابع في بطلان قول النصارى ما ثبت بالتواتر ان عيسى عليه السلام كان عظيم الرغبة في العبادة  
 والطاعة لله تعالى ولو كان الها لاستحال ذلك لان الاله لا يعبد نفسه فهذه وجوه في غاية الجلاء دالة  
 على فساد قولهم ثم قلت للنصراني وما الذي ذلك على كونه الها فقال الذي دل عليه ظهور الجاثب على يده  
 من احياء الموتى وبراء الالكه والابرص وذلك لا يمكن حصوله الا بقدرة الاله تعالى فقلت له هل تعلم  
 انه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول أم لا فان لم تعلم لمك من نفي العالم في الازل في الصانع وان  
 سلمت أنه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول فأقول لما جوزت حلول الاله في بدن عيسى عليه السلام  
 فكيف عرفت ان الاله ما حل في بدني وبدنك وفي بدن كل حيوان ونبات وجماد فقال الفرق ظاهر  
 وذلك لاني أنا حكمت بذلك الحلال لانه ظهرت تلك الافعال الجببية عليه والافعال الجببية مظهرت  
 على بدني ولا على يدك فعلمت ان ذلك الحلال موقوف ههنا فقلت له تبين الآن انك ما عرفت معنى قولي  
 انه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول وذلك لان ظهور تلك الخوارق دالة على حلول الاله في بدن

عيسى

عيسى فعدم ظهور تلك الخوارق في ومنك ليس فيه الا انه لم يوجد ذلك الدليل فاذا ثبت انه لا يلزم من عدم  
 الدليل عدم المدلول لا يلزم من عدم ظهور تلك الخوارق في ومنك عدم الحلال في حق وفي حقتك بل وفي  
 حق الكلب والسنور والفأر ثم قلت ان مذهبا يؤذي القول به الى تجوير حلول ذات الله تعالى في بدن  
 الكلب والذئب لفي غاية الخسة والركاكة في الوجه الخامس ان قلب العصا حية أبعد في العقل من إعادة  
 الميت حيا لان المشاكلة بين بدن الحي وبदन الميت أكثر من المشاكلة بين الخشبة وبين بدن الثعبان فاذا لم  
 يوجب قلب العصا حية كون موسى الها ولا ابن له فيان لا يدل احياء الموتى على الالهية كان ذلك أولى وعند  
 هذا انقطع النصراني ولم يبق له كلام اه والله تعالى أعلم **سئل** شيخنا شيخنا الشيخ مصطفى البولاق  
 حسمائه عنه شيخنا الشيخ عيسى في فتاويه المشهورة عن قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن أحدكم  
 حتى أكون أحب اليه من نفسه هل يحمل على نفي حقيقته أو نفي كماله وما وجه المختار وكيف يعرف الانسان  
 صدق نفسه في دعوى هذه الدرجة في محبة عليه السلام **جواب** في أنه شرط في كمال الايمان دون  
 أصله وانه صلى الله عليه وسلم لجدير أن يكون أحب من النفس لان المحبين أحدهما التشرع  
 والكمال والثاني الانعام والافضل فلا شك أن نفسه صلى الله عليه وسلم أكمل الانفس وأشرفها فينبغي  
 أن يكون حبه على قدر كماله وأما الانعام والافضل المربوط بالاسباب العادية لاحداثا في انعامه علينا  
 واحسانه الينا انه عرقنا برنا وما شرعه لنا وكان سببا في فوزنا بدار القرار والخلاص من عذاب النار وكيف  
 لا يكون من هذا شأنه أحب الينا من أنفسنا الأتقار بالسوء ما تقاعدنا عن شيء من القلاح الاسباب ولا  
 وقعا في شيء من القبائح الا بطلبها وشهوتها وأما ما يختبر به الانسان نفسه في تفضيل حبه صلى الله عليه  
 وسلم على حبه فبان يتأمل ما فعله من القدوة بالسنة والاخلاق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فان  
 كانت سنة الرسول وأخلاقه أحسن عنده وأحب من ركون هوى نفسه فهو مفضل للرسول صلى الله عليه  
 وسلم مع عدم تقديم أغراضه الدنيئة على أخلاق الرسول صلى الله عليه وسلم العملية السنية اه **سئل**  
 أيضا عن حادثة في سنة احدى وعشرين وألف هي أنه بعد صلاة الجمعة حضر خبر من الشام  
 في التفراف لبعض الثغور بأنه ثبت في الشام رؤية هلال رمضان ليلة اليوم الحاضر يوم الجمعة فأتى  
 مفتيه بالعمل بهذا الخبر والحكم بثبوت الشهر في ذلك الثغر وحكم قاضيه بذلك تمسكا بقول بعض حواشي  
 التنوير الظاهر أنه يلزم أهل القرى بسماع المدافع أو رؤية القناديل من المصر لانها علامة ظاهرة  
 تفيد غلبة الظن بثبوت عند قاضي مصر وغلبة الظن حجة موجبة للعمل كما صرح حوايه واحتمال كون ذلك  
 لغير رمضان بعيدا فلا يفعل مثل ذلك عادة ليلة الشك الا لثبوت رمضان اه ولما سمع بذلك بعض علماء  
 القطر الشامي عارضوا ذلك غاية المعارضة وردوا الفتوى المذكورة قائلين بعدم جواز الحكم بثبوت  
 رمضان بناء على ذلك مستدلين بعبارة من الكتب المحترمة فهل يقول على الفتوى المذكورة أو على قول  
 المعارضين أفيدوا الجواب **جواب** شيخنا الشيخ عيسى وهي في فتاويه المشهورة بمانعه الحمد لله  
 والصلاة والسلام على رسول الله يقول على الفتوى المذكورة لان سلاطين المسلمين وضعوا التفراف  
 لتبليغ الاخبار من البلاد القريبة والبعيدة في مدة يسيرة جدا وأقاموا الاعمال أنصافا مسلمين وأنفقوا  
 على ذلك أموالا جسيمة واستغنوا عن السعاة وارسال المكاتب غالبا فصارت قانونا معتبرا في ذلك يخاطب  
 به السلاطين بعضهم بعضا في مهمات الامور وتبهم الناس على ذلك **سئل** أيضا في من انتظر واهلال  
 رمضان فلم يروه وأصبحوا مضطربين وقد بلغهم بالسلك ثبوت رمضان في مصر معتقدين أنه لا يلزمهم  
 الصوم به وان الحكم به مبني على قول النجمين فهل تجب عليهم الكفارة أم لا أفيدوا الجواب **جواب**  
 بقوله تجب عليهم الكفارة لبعدها وبلهم لاستنادهم فيه لجهلهم وسوء ظنهم اه (أقول) ربما يفهم من

مطلب في قوله صلى الله  
 عليه وسلم لا يؤمن أحدكم  
 حتى أكون أحب اليه من  
 نفسه

مطلب هل يثبت رمضان  
 بالتفراف

منه في قولنا من كذب الباطل من ان الحق  
 بين ايدينا بالحق وهو الباطل والحق  
 او الباطل في الحقيقة



قوله وأقاموا له أشخاص مسلمين انهم لو أقاموا على أعماله أشخاصا كفارا لا يقبل قوله ولا يعمل به وهو الظاهر كالا يخفى فان الكافر لا يعمل بقوله في الديانات وهذا جواب شيخنا رحمه الله تعالى بوجوب الكفارة مبني على مذهب السادة المالكية وأما على مذهبنا فلا تجب عليهم الكفارة لان الكفارة عندنا انما تجب على من نوى الصوم فأصبح صائغا ثم أفسد صومه قال في التنوير عاطنا على ما يلزم به القضاء فقط دون الكفارة مانصه أو أصبح غير ناول للصوم فأكل عمدا اه قال في حواشيه الموسومة برذ المختار لان الكفارة انما تجب على من أفسد صومه والصوم هنا معدوم وفساد المعدوم مستحيل اه والله تعالى أعلم **سئل** شيخنا المذكور أيضا عن فقهه دخل بيتا فوجد فيه جماعة يقرءون القرآن ويشربون الدخان في مجلس القرآن فنهاهم عن شربه في هذه الحالة فامتنعوا وتابوا وحلفوا ان لا يعودوا له هذا الامر فجاء رجل آخر يزعم انه من علماء المالكية وسب الناهي واعتابه وكذبه وودهم جميعا الى شربه فهل الحق مع الاول أفيدوا الجواب **ج** فاجاب بجملة الحمد لله الدخان المشروب لانص فيه للفتنة من عدم وجوده في زمنهم وانما حدث بعد الالف وكان حدوته في مصر في زمن اللقاني والاجهوري فأفتى اللقاني بتحريره ونسب ذلك للشيخ سالم السنهوري واللف في تحريره وتبعه الخرشى وجماعات وعلى بتعاليل منها اضاءة المال بحرقه من غير فائدة وأفتى الاجهوري بعدم التحريم واللف في ذلك ورد على من قال بالتحريم وتبعه جماعات واعتمدوا كثر المتأخرين كلام الاجهوري وان كانت أدلة التحريم أقوى وكل هذا في غير المساجد والمحافل وأما فيه فلا شك في التحريم لان له رائحة كريهة وانكارها عناد وقد ذكر في المجموع من باب الجمعة انه يحرم تعاطي ماله رائحة كريهة في المسجد والمحافل ومعلوم انه عند قراءة القرآن يشتد التحريم لما في ذلك من عدم التعظيم ومن أنكر مثل هذا لا يخاطب بمحموده أو عناده (وبالجملة) فالمتن في الاول الذي نهي عن شرب الدخان في مجلس القرآن قد أصاب في نهييه أثابه الله تعالى الجنة والذي كذبه في ذلك هو الكاذب فهو ضال مضل ان لم يكن معذورا بفحوصه أو نسيان ونحو ذل الله من التساهل والله تعالى أعلم **الف** فقير مصطفى البولاق المالكي اه وقد حقق المتأخرون من أهل مذهبنا الحنفية انه ليس بحرام وانما في تعاطيه الكراهة وقد قدمنا ان أحسن ما قيل فيه قول الامير رحمه الله تعالى واختلف في الدخان والورع تركه وهذا كله كما قال شيخنا المذكور في غير المساجد والمحافل والله تعالى أعلم **سئل** عن قوله تعالى ولا ترزوا رزرا أخرى وقوله تعالى ولحملن أنقالمهم وأنقالمهم كيف الجمع بينهما فاجواب ان الآية الثانية مجملة على على من ضل وتسبب في الضلال لغيره فعليه وزر ضلاله ووزر تسببه في ضلال غيره وتسببه من فعله فلم يحمل الأنقال نفسه فرجع الامر الى أن الانسان لا يحمل وزر غيره أصلا بل كل نفس بما كسبت رهينة أفاده الصاوي في حواشيه على الجلالين والله تعالى أعلم **سئل** هل نبي الله تعالى اسمه على عليه السلام شرع بخصه غير شرع أبيه ابراهيم عليه السلام **ج** فاجبت بـ ليس له شرع بخصه بل شرعه شرع أبيه ابراهيم عليه السلام قال عبد الحكيم علي الخليلي كان اسمعيل عليه السلام رسولا نبيا كما قال الله تعالى في حقه وكان رسولا نبيا مع انه لا شرع له جديد لان أبناء ابراهيم عليه السلام كانوا على شريعة كما صرح به القاضي حيث قال في تفسير قوله تعالى وكان رسولا نبيا يدل على ان الرسول لا يلزم أن يكون صاحب شريعة لان أولاد ابراهيم عليه السلام كانوا على شريعة اه وقول القاضي لا يلزم أن يكون صاحب شريعة أي مستقلة كافي بعض حواشي القاضي رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم **سئل** ما ينسب للامام الشافعي رحمه الله تعالى من قوله من استغضب ولم يغضب فهو حمار هل له معنى صحيح فان ظاهره مشكل منافي لقوله تعالى والكاذمين الغيظ والمافين عن الناس فاجواب انه محمول على

مطلب في حكم شرب الدخان في مجلس قراءة القرآن

مطلب في قوله تعالى ولا ترزوا رزرا أخرى مع قوله تعالى ولحملن أنقالمهم الآية

مطلب في ان شرع اسمعيل عليه السلام هو شرع أبيه عليه السلام

مطلب في ما ينسب للشافعي من قوله من استغضب ولم يغضب فهو حمار وما معناه

على ما اذار أي محترما يفعل وأمكنه النهي عنه فلم ينه عنه ولم يغضب لفعل المحترم وقد اتفق للامام الحسين رضي الله عنه وكان حليما جدا أن رجلا قدم عليه ليمتنحه فصار يسبه ويتكلم فيه وهو يتبسّم فقال له الرجل ان شئتني واحدة شتمتك مائة فقال الحسين ان شئتني مائة ما شتمتك واحدة فوقع على قدميه وقبلهما وقال أشهد أنك على خاق رسول الله أفاده الصاوي في التفسير والله تعالى أعلم **سئل** عن كان مداوما على شرب الخمر هل يكون عرقه نجسا فينقض الوضوء لقاعدة كل خارج نجس ينقض الوضوء فاجواب ان المسألة اختلف فيها المتأخرون من علمائنا والتحقيق انه ليس بنجس فلا ينقض الوضوء خلافا لما في التنوير من مسائل شتى آخر الكتاب حيث قال عرق مدم من الخمر خارج نجس وكل خارج نجس ينقض الوضوء فينتج عرق مدم من الخمر ينقض الوضوء قال العلائي في شرحه لكنه يحتاج لاثبات الصغرى وحاصله ما في الذخائر الاشرفية لابن الشحنة معزيا للمجتبي عرق الدجاجة الجلالة نجس قال وعابه مدم من الخمر نجس بل أولى ثم قال وما أسجع من كان عرقه كعرق الكلب والخنزير قال ابن العز في حاشيته ينقض الوضوء وهو فرع غريب وتخريج ظاهر قال المصنف يعني الغزوي ولظهوره عولنا عليه (قالت) قال شيخنا الراملي حفظه الله تعالى كيف يقول عابه وهو مع غرابته لا يشهد له رواية ولا دراية أما الاولى فظاهر اذ لم يرو عن أحد من يعتمد عليه وأما الثانية فلعدم تسليم المقدمة الاولى ويشهد بابطالها مسألة الجدي اذا غزى بلبن الخنزير فقد علوا حل كاه بصيرورته مستهلكا لا يبق له أثر وكذلك نقول في عرق مدم من الخمر ويكفي في ضمه غرابته وخروجها عن الجماعة فيجب طرحه عن المرح من متن وشرح اه كلام العلائي وأيده محشمه ابن عابدين رحمه الله تعالى قال وقوله عن المرح به ملامت قال في جامع اللغة المرح المال وشجر عظام طوال والمراد به مسائل الفقه كافي الحلبي فهو واسع متعارفة مصرحة اه والله تعالى أعلم **سئل** عن الدعوة المستجابة يوم الجمعة هل هي وقت الخطبة أو وقت العصر فاجواب ان فيها خلافا واختارا صاحب التنوير تبع الاشباه انه اوقات العصر وقيل من حين يخطب الى أن يفرغ من الصلاة كما ثبت في مسلم عنه صلى الله عليه وسلم قال شارحه النووي وهو الصحيح بل هو الصواب قال المحقق الطهطاوي ويكفي الدعاء بقلبه كما ذكره الشرنبلالي وقيل آخر ساعة فيه وهو مذهب الزهراء رضي الله تعالى عنها وعلى الاول فالظاهر ان اثاره في جميع وقت العصر وهو من حين بلوغ ظمّل الشيء مثله أو مثليه الى الغروب كافي المحوى اه والله تعالى أعلم **سئل** هل يجوز للسلطان أيده الله تعالى أن يجعل العشر لمن عليه العشر فاجواب قال في التنوير جعل الخراج لرب الارض جاز وان جعل له العشر لا نزهة كاه قال ابن عابدين في الحاشية ولو ترك يعني السلطان العشر لا يجوز اجسا عا وبخرجه بنفسه للفقراء اه والله تعالى أعلم

### كتاب الوصية

**سئل** عن أوصى بثلث ماله لزيد والحال ان الموصى عليه ديون تحيط بماله فهل لا تجوز هذه الوصية فاجواب نعم لا تجوز هذه الوصية في الكفوى عن الهداية ومن أوصى وعليه دين محيط بماله لم تجز الوصية لان الدين مقدم على الوصية اه والله تعالى أعلم **سئل** عن وصية الصبي هل تجوز فاجواب انه لا تجوز في الانقروية ولا تجوز وصية الصبي اذ لم يكن مرافقا وكذا لو كان مرافقا عندنا اه والله تعالى أعلم **سئل** عن أوصى لابنه ولاجنبي كيف الحكم فاجواب انها تصح في حصّة الاجنبي وتتوقف في حصّة الوارث على اجازة سائر الورثة فان أجازوها جازت والا بطلت ولا تعتبر اجازتهم في حياة الموصى حتى كان لهم الرجوع به بذلك أفاده الانقروى والله تعالى

مطلب في عرق مدم من الخمر هل هو نجس

مطلب هل الدعوة المستجابة يوم الجمعة تكون وقت الخطبة أو وقت العصر

مطلب هل للسلطان أو نائبه جعل العشر لمن عليه العشر

مطلب أوصى بالثالث وعليه ديون محيطه لا تصح وصيته

مطلب في الوصية لو ارث وأجنبي







ما فيها من التفصيل المذكور ما في الهندية من الباب الثالث في الوصية بثلاث المال بالزوال الى المخط  
نقل عن الاصل لكن بعد نقل صاحب التنوير بالزوال الى بعض المشايخ ان في السألة روايتين عقب ذكر  
فروع الكافي التي فيها الوصية بغير معين كيف ينبغي الخلاف فلو حكم بفساد القضاء بطلان الوصية  
المذكورة في حادثة السؤال لعدم وجود الموصي لهم أصلا وقت الإيجاب لا تحق قولا لا تقديرا بناء على  
القول باعتبار يوم الإيجاب في صحة الوصية لغير معين ولم يمنع من ذلك ما منع لا يقال بطلان هذا القضاء  
والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب اهـ وهو ما في طبع فتاوى هذا المفتي المذكور  
في سبع مجلدات رأيت السؤال والجواب بعين ما فيها من كتاب الوصايا بالجلد السابع ولم يصرح بحفظه  
الله بجواب قولي في السؤال وعلى تقدير الخلاف فأى القولين المفتي به وعلى أيهما المأثور ولكن يفهم  
من جوابه بصحة الوصية المذكورة بناء على اعتبار يوم الموت وتقدمه ترجيحه له في فتاوى قد تمت بهذا  
السؤال الى شيخ الاسلام بن تونس ومفتيها المحقق سيدي أحمد بن الخوجه في جواب عنه بما نصه  
الحمد لله مفيض المعارف والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وكل من اهتدى بهناره  
وتبعها ذلك الظل الوارف (أما بعد) فتدنا لتأت في السؤال أعلاه فكان الذي فتحه ربي في الجواب انه يقرر  
في دواوين المذهب الحنفي أن الوصية استخلاف من وجه قال الامام الزياي لانه يجعله خليفة في ماله  
وان لم تكن تلك الخافية جبراء عليه وبهذا فارق الميراث على ما بينه شرح الهداية والامام الزياي نفسه  
قالوا ان الوصية اثبات ملك جديد ولا يملك أحد اثبات الملك بدون اختياره الى آخره مقرر وه ومن جملة  
ما قاله الاحكام قدس الله تعالى ارواحهم ان أوان ثبوت حكمها بعد الموت حتى يبطل رد الوصية وقبولها  
في حياته ومن جملة ما طمعت به كتبهم انه لو أوصى لأخيه وهو وارثه ومعلوم ان الوصية لو ارث لا تصح  
ولكن عاش الموصي وولد له بعد ان مات عنه حتى صار الاخ وقت الموت ليس وارثا وصحت الوصية لانه  
وان كان وارثا وقت الإيجاب وبطل الوصية لكن لا عبرة بذلك الوقت لان المعتمد بالخلاف هو بيان  
أحكام الوصية وقت التأهل لاثبات الملك الجديد للموصي له وذلك بعدم موت الموصي وعند ذلك يثبت له  
الملك كما سمعت فالمعتبر حينئذ وجود الموصي له عند ما تزق نفس الموصي نعم ان سمي الموصي له م  
وعينهم فهذا من لوازمه ومقتضياته وجودهم حين الإيجاب للوصية لان الإشارة أو التسمية من لوازمها  
عادة الوجود والشيء اذا ثبت ثبت بجميع لوازمه كما نص عليه علماءنا ومنهم الامام الزياي في تبينه فتى  
انتفى الوجود حين الإيجاب للوصية انتفى لازم الوصية لمعين بالتسمية أو الإشارة فينتفى المأثور وهو صحة  
الوصية وتبطل وإلى هذا أشار صاحب التتارخانية وفي فتاوى الامام الكبير قاضيخان رجل أوصى لاهل  
العلم يبلغ قالوا يدخل في هذه الوصية أهل الفقه وأهل الحديث ولا يدخل فيه من يتعلم الحكمة مثل كلام  
سفيان وغيره لان هؤلاء يسمون المتقشفة لا طلبية العلم وفيها رجل أوصى وقال اعطوا من مالي بعد  
موتي مساكين سكة كذا فلما مات الموصي أتى الوصي بالمسالك الى أهل السكة فقالوا لا يزيد وليس لنا  
حاجة قال أبو القاسم رد المال الى الورثة ولولم يدفع المال الى الورثة حتى أتى على ذلك سنة مثلا ثم طلب  
المساكين قال أبو القاسم يدفع المال الى الورثة لان المساكين لما ردوا بطلت الوصية وصارت ميراثا  
الى غير ذلك من الفروع الدالة على ان المعتبر صدق الوصف العنواني وقت موت الموصي ووجود الموصي  
له اذ ذاك ولم يقل أحد انه يعتبر بوجود المساكين في السكة وقت إيجاب الوصية وكذلك يعتبر وجود من  
يصدق عليهم أولاد بنته عند زهوق نفس الموصي ويشهد لذلك فروع كثيرة من كتاب الوصية والوقف  
كما يعلم ذلك من تتبعها وقد قال خير الدين الرملي وغيره ان الوقف يستتق من الوصية وحينئذ ما تم الا  
قول واحد ومن أطلق في بطلان الوصية لعدم وقت إيجابها قائما اذا كانت لمعين كما هو العادة

والنشان في الوصايا وحينئذ فالحكم في غير محله ولا ولاد بنته الموجودين وقت موت الموصي الثالث حرة  
فقير ربه أحد ابن الخوجه في مستهل صفرا الحير من عام ١٢٩٨ اهـ كلامه وهو الذي قيل اليه نفس  
الفقير فان حضرة مفتي مصر استدل على وجود الخلاف في الحادثة بكلام الدرر وهذه عبارته وقيل فيه  
روايتان اهـ حكاه بقيل اشارة لضعفه كقول صاحب المنح وذكر بعض المشايخ ان فيه روايتين ومن  
المأثور ان القضاء مأثور بالقبض بالقول الراجح وليس كل خلاف جاء معه من الخلاف له حظ من  
النظر فالظاهر ما حققه مفتي حضرة تونس حفظ الله تعالى الجميع آمين فاحفظه فانه مهم والله تعالى  
أعلم **سئلت** عن قبول الوصية حال حيات الموصي هل يكون معتبرا كافي عن القبول  
بعد الموت فالجواب لا يكون معتبرا فلا يكفي عن القبول بعد الموت قال في التنوير وانما يصح  
قبولها بعد موته فبطل قبولها وردها قبله الا اذا مات موصيه ثم هو لا قبول فهو ولورثته اهـ والله  
تعالى أعلم **سئلت** عن بداء الفالج اذا وهب دار لابنه فقبلها وقبلها او بقيت عنده حتى مات  
المفلوج هل تكون هبته كهبة الصحيح صحيحة فالجواب نعم اذا كان لا يزداد مرضه يوما فوما قال في  
التنقيح المفلوج الذي لا يزداد مرضه كل يوم فهو كالصحيح كافي الخاتمة اهـ والله تعالى أعلم **سئلت**  
عن له زوجة ماتت ولها مال فهل يكون كفنها عليه أو في مالها فالجواب ان كفنها على زوجها وان كان  
لها مال وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو المفتي به كافي التنوير ورجحه في البحر بأنه الظاهر ونقله  
في التنقيح والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن له أبناء ثلاثة وقد أوصى لابن ابنه بمثل نصيب ابن من أبنائه  
فماذا ينوبه فالجواب انه ينوبه من التركة الربع كافي التنقيح والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
أوصى لزيد بثلاث ماله ثم أوصى لخاله بالثلث أيضا ولم يرجع عن الأولى فكيف الحال فالجواب ان  
الثلث يقسم بينهما نصفين قال في التنوير اذا أوصى بثلاث ماله ولم تجز الورثة فثلثه لهما نصفين اهـ مع  
من يدين شرحه الدرر المختار والله تعالى أعلم **سئلت** عن أوصى لزيد وعمرو بثلاث ماله والحال ان  
عمرا ميت فهل لزيد الكل فالجواب نعم له الكل قال في التنوير وبثلاثة زيدا وعمرو هو ميت لزيد كله  
قال في الدرر أي كل الثلث والاصل ان الميت أو المأثوم لا يستحق شيئا فلا يراحم غيره فصارت لزيد  
وجدار وتماه فيه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أوصى لولد زيدا بثلاثة ثم مات ولزيد أولاد ذكور  
واناث فهل يكون الثلث لهم جميعا فالجواب ما في حواشي المحقق ابن عابدين من كتاب الوقف وهذا  
نصه روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمن أوصى بثلاث ماله لولد زيدا فان وجد له ولد ذكور واناث  
لصبيه يوم موت الموصي كان بينهم وان لم يكن له ولد أصليه بل ولدوا له من أولاد الذكور والاناث كان لأولاد  
الذكور دون أولاد الاناث اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوصية بالتحقات والتهاليل واعطاء شيء  
من المال لمن يقرأ أو يهازل هل تصح أم لا فالجواب ان المحقق ابن عابدين حقق أنها لا تصح وانه  
لا ثواب للقارئ ولا للموصي لان القراءة عبادة وطاعة لله تعالى فيشترط فيها أن تكون خالصة لوجه الله تعالى  
فهي ما كانت لئلا يأخذ القارئ أو المأهل كانت غير مقبولة فالوصية بها باطلة وقد أطال رحمه الله في ذلك  
لكن عمل الناس في مشارق الارض ومقارها على اعتبار هذه الوصية وصحتها وقد رفع مثل هذا السؤال  
لشيخ الاسلام عصر الشيخ محمد العباسي المهدي مفتي الديار المصرية فأجاب بصحة هذه الوصية قال وهذا بناء  
على ما عليه عمل الامة في ديارنا في سائر الازمان من حكم الشرع والعلماء وبنيوه على فتوى المتأخرين من  
جواز أخذ الاجرة على الطاعات للضرورة وتساهل الناس وتكاسلهم في الامور الخيرية قال والتعليل  
بالضرورة وتكاسل الناس العلل به فتوى المتأخرين لا مانع من تحققه في مثل ذلك لاسيما في هذا الزمان  
وقد كثرت وتداولت أوقاف المسلمين بمثل ذلك وتجزرت به الحجج الشرعية وحكم به من حكم الشرعية

مطلب قبول الوصية انما  
يعتبر بعد موت الموصي

مطلب في هبة من بداء  
الفالج  
مطلب كفن الزوجة على  
زوجها

مطلب له أبناء ثلاثة وأوصى  
لابن ابنه بمثل نصيب ابن  
من أبنائه

مطلب فيمن أوصى بالثلث  
لزيد ثم أوصى بالثلث لعمرو  
مطلب أوصى لزيد وعمرو  
وأحدهما ميت

مطلب أوصى لولد زيد  
بالثلث وله ذكور واناث

مطلب في الوصية بالتحقات  
والتهاليل الخ



الحقيقة بين ظهور في العلم في كل زمان اه ورياستان له بقوله صلى الله عليه وسلم ما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن وبجوار أحد الاجرة على الرقية بالقرآن على البخاري وغيره والله تعالى اعلم

**سئل** عن له اولاد ثلاثة فمات أحدهم عن اولاد في حياته أبيه فانزل أبوه اولاده أي اولاد الار منزلة أيهم يأخذون مثل ما كان يأخذه لو كان حيا فهل يصح ذلك ويكفر وصية تخرج من الثالث

**الجواب** نعم هي وصية مخرجه الثالث قال في الاسماء بعد كلام في الوصية بمثل نصيب الابن ومن هذا يعلم حكم المسألة الجارية في بلادنا المشهورة بوصية التزويل وهي أن يكون لشخص أولاد فيموت أحدهم في حياته ويترك أولاد فيتركهم منزلة والداهم في الميراث اه والله تعالى أعلم **سئل** عن أوصى بثلث ماله لزيد وعاش بعد الوصية سنين وتصرف في ماله واستهلك كثيرا منه واكتسب أموالا لم تكن له وقت الوصية ثم مات فهل يأخذ الموصى له بالثلث ثلث ما خلفه مطلقا سواء كان حين الوصية أو حدث بعدها أجيبوا بنحو واو السلام عليكم **جواب** نعم يأخذ الموصى له بالثلث ثلث الخلف مطلقا قال الانقروى اذا أوصى لرجل بثلث ماله وله مال فله ذلك المال واكتسب مالا غيره فان ثلث ماله الذي اكتسبه للموصى له ولم تعلق الوصية بالمال الموجود يوم الوصية حتى لا تبطل به لانه وصية بشيء غير معين والموصى به شائع في جميع المال اه والله تعالى أعلم **سئل** عن قال أوصيت لفلان بجميع نصيبي من هذه السانية أعني البستان وهو الربيع ثم تبين أن منابه فيها النصف فهل للموصى له النصف عما بقول الموصى بجميع نصيبي أو ليس له الا الربع **الجواب** ما في الانقروية وهذا نصه قال أوصيت لفلان بجميع نصيبي من هذه الدار وهو الثلث فاذا نصيبه من الدار النصف فله النصف كله ان خرج من الثلث والبيع في هذا الخلف للوصية فان من قال لغيره بعث من فلان جميع نصيبي من هذه الدار وهو الثلث بكذا ادركها وكان نصيبه النصف فالبيع يقع على الثلث اه معزى بالتارخانية والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل أوصى أن يحجزه ويكفنه وينفذ وصيته بالثلث في وجوه البر والخير فلان بن فلان ثم مات فهل يكون فلان المذكور وصيا في التركة كلها عااما أو يختص بذكره الموصى **الجواب** انه يكون وصيا عااما في التركة كلها ولا يختص بما سمي له الموصى قال المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى في حواشي الدرمانصة وما يجب التنبيه له انه اذا أوصى الى رجل بتفريق ثلث ماله في وجوه الخير مثلا صار وصيا عااما على اولاده وتركه اه والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل أوصى لابنائه أبناءه فلان وفلان وفلان بثلاث مخلفه وليس لهم أبناء حين الوصية وقد عاش الموصى حتى مات إحدى زوجات بنيه ومات وهو حيا في بطن أمه وولدت له أمه بعد موت الموصى بنحو ثلاثة أشهر فتحقق انه كان موجودا في البطن حين موت الموصى فهل تصح هذه الوصية ويختص بها هذا الموجود **الجواب** نعم وقد نقلنا أول كتاب الوصية ما فيه شفاء العليل والله تعالى أعلم

**باب الوصى**

**جاء** في العلم انه لا ينبغي للموصى أن يقبلها لانها على خطر وعن أبي يوسف الدخول فيها أول مرة غلط والثانية خيانة والثالثة سرقة وعن الحسن لا يقدر الوصى أن يعدل ولو كان عمر بن الخطاب وقال أبو مطيع ما رأيت في مدة قضيتي عشرين سنة من يعدل في مال ابن أخيه فهاستاني ولبعضهم احذر من الواوآت أر \* بعة فتهن من المحتوف واو الوصى والولا \* بعة والوصاية والوقوف اه من رد المحتار وهذه الامور الاربعة في حد ذاتها مشروعة مرغوبة لما فيها من كثرة الثواب ان

مطلب في انزال اولاد الابن منزلة أيهم

مطلب اذا أوصى بالثلث زيد فله ثلث الخلف

مطلب ذل أوصيت بجميع نصيبي من هذه الدار وهو الربيع ثم تبين ان له النصف

مطلب أوصى أن يحجزه وينفذ وصيته فلان كان وصيا في التركة كلها

مطلب أوصى لابنائه أبناءه وهم معدومون وقت الوصية ثم حملت واحدة من زوجات بنيه ثم مات الموصى

مطلب في أنه لا ينبغي للموصى أن يقبل الوصاية

استقام فيها وسار على وفق ما أمره الله تعالى متبع الحق محتجب بالباطل لا تأخذ في الله تعالى لومة لائم سواء عنده فيها الصدق والصدق والبعيد فالتحذير منها انما هو تخوف غلبة النفس واتباع الهوى في حرام حول الحلي يشك أن يقع فيه **سئل** في معنى الحكم **جواب** ان أكثر المؤلفين من أصحابنا وغيرهم بالغوا في الترهيب والتحذير من الدخول في ولاية القضاء وشددوا في كراهة السعي فيها ورغبوا في الاعراض عنها والنفور والمهرب منها حتى تقر في أذهان كثير من الفقهاء والعلماء أن من ولي القضاء فقد سهل عليه دينه وألحق بيده الى التهلكة ورغب كما هو الافضل وساء اعتقادهم فيه قال وهذا غلط فاحش يجب الرجوع عنه والتوبة منه والواجب تعظيم هذا المنصب الشريف ومعرفة مكانته من الدين فيه بعثت الرسل وبالقيا به قامت السموات والارض وجعله النبي صلى الله عليه وسلم من النعم التي يباح الحسد عليها فقد جاء من حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا حسد الا في اثنتين رجل آتاه الله مالا فسلطه علىهلكته في الحق ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويرى محلها وجاء من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أنه عليه السلام قال هل تدرين من السابقون الى ظلم الله يوم القيامة قالوا الله ورسوله أعلم قال الذين اذا أعطوا الحق قبلوه واذا سئلوا بذلوه واذا حكموا للمسلمين حكموا كحكمهم لانفسهم وفي الحديث الصحيح سبعة يظلمهم الله تحت ظل عرشه الحديث فبدأ بالامام العادل وقال صلى الله عليه وسلم المقسطون على منابر من نور يوم القيامة على عين الرحمن وكلتا يديه يمين وقال عبد الله بن مسعود لان أفضى يوما أحب الى من عبادة سبعين عاما ومراده انه اذا قضى يوما بالحق كان أفضل من عبادة سبعين سنة فلذلك كان العدل بين الناس من أفضل أعمال البر وأعلى درجة الاجر قال الله تعالى واذا حكمتم فاحكم بينهم بالقسط ان الله يحب المقسطين فأى شيء أشرف من محبة الله تعالى **جواب** ما جاء من الاحاديث التي فيها التحذير وعيد فاعاها في حق قضاء الجور الذين **جاء** في غير الحق وتما فيه فليحفظ والله تعالى أعلم **سئل** في الوصى اذا صرف على الايتام من مالهم من غير تقدير قاض هل يعتد بصرفه ويصدق في مقدار ما صرف **الجواب** نعم وقد سئل قارئ الهداية عن ذلك فأجاب بقوله للموصى أن ينفق على الصغار ولا يحتاج في ذلك الى فرض قاض والقول قوله في مقدار ما أنفق اذا لم يكذب الظاهر وفي تحليفه خلاف اه والله تعالى أعلم **سئل** في قارئ الهداية أيضا عن الوصى اذا باع عقار اليتيم لنفقة لعدم مال ينفقه عليه بشئ المثل بغير اذن الحاكم هل ينفذ أم لا **جواب** اذا باع على هذا الوجه صح ولا يحتاج الى اذن الحاكم **سئل** أيضا عن ذي هلك من غروصى وترك صغارا وعقارا وعليه ديون فوضع البطريق يده على موجوده وباع العقار لوفاء دينه ونفقة الصغار فهل له ذلك أم قاضي المسلمين يتصرف على الصغار ولا يجوز لحاكم أهل الذمة فعل شيء من ذلك **جواب** أهل الذمة اذا كانوا يعتقون شيئا في معابداتهم ويساعاتهم يتصرفون وما يعتقون الا في الربا فانهم يمتنعون منه فاذا كان من معتقدهم أن بطريقهم يتصرف في تركتهم تركهم ولم يتصرف لهم فيه الا اذا توافوا الى حاكم المسلمين فينتدب يحكم بينهم بما يقتضيه شرع المسلمين اه **سئل** عن رجل له ابن صغير له مال ورثه من أمه هو في يديه وحفظه وهو محمود الحال نصب القاضي على الصغير المذكور والموجود أبوه بالوصف المذكور وصيا لحفظ ماله ونزعه من الاب فهل ليس له ذلك والحالة هذه **الجواب** نعم ليس للقاضي ذلك والحال ما ذكر كما أن في ذلك شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى وقال في الخبرية وقد شاهدنا من بعض القضاة في هذا الامر أعجب البهائم وهو أنهم ينصبون مع الاب الحليم وصيا ويلزمون الاب بأخذ مال ابنه من ايجته ويكتبون ذلك في محب لاتهم فلا حول ولا قوة الا بالله ان الله وانا اليه راجعون اه وقد وقع مثل ذلك في زماننا وما كنت أظن وقوعه

مطلب في ان أكثر المؤلفين بالغوا في الترهيب من الدخول في ولاية القضاء

مطلب في ان ما جاء من الاحاديث التي فيها التحذير انما هو في حق قضاء الجور

مطلب الوصى أن ينفق على الصغار من غير حاجة الى فرض قاض

مطلب القول قول الوصى فيما أنفق اذا لم يكذب الظاهر

مطلب ليس للقاضي نصب وصي على صغير مات أمه وأبوه حي محمود الحال



قبل زمانا حتى رأيت ما ذكر عن الخيرية فقلت لا حول ولا قوة الا بالله والله تعالى أعلم وهو في الخيرية  
سئل في زوجين لا وارث لواحد منهما سوى الآخر اذ ان لا يخرج من تركته واحد منهما شيئا فغير  
زوجيه في الحيلة **فاجاب** الخيلة أن يوصي كل واحد منهما الآخر بجميع ماله ولا يمنعه بيت المال  
عندئذ لا يغير وارث الله تعالى أعلم **سئلت** عن اقرار الوصي عن الميت بدين هل يعتبر أم لا  
وعلى اذا أنفق من مرقه وخبره مع جملة عياله هل له محاسبته به وأخذه من ماله **فالجواب** ان اقراره  
بدين على الميت باطل كافي الخيرية (والجواب عن الفصل الثاني) ما في القضية وهذا لفظه وصي  
ينفق على الصبي من مرقته وخبره حتى بلغ فوضع ذلك عليه ليس له ذلك الا اذا كان أنفق ليرجع عليه  
اه قال الخير الرمي **سئلت** عن رجل زيدا وصيا على أولاده فقبل منه حال حياته وبعد موته رد  
ولم يقبل هل لا يعتبر ردّه بعد قبوله حال حياته أجيبوا وتوجروا **فالجواب** انه حيث قبل أولا صح ولا  
يعتبر ردّه بعد الموت قال في التنوير من أوائل باب الوصي أوصى الى زيد وقبل عنده فان ردّ عنده يرتدّ ولا  
لا يصح الردّ بغيره فان سكّت فبات فله الردّ والقبول ولزم عقد الوصية ببيع شيء من التركة وان جهل به  
أي يكونه وصيا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوصي المختار اذا كان عاجزا عن القيام بالوصية وظهر  
عجزه للقاضي فهل له أن يستبدله بغيره **فالجواب** نعم له ذلك قال في التنوير ولو ظهر للقاضي عجزه  
أصلا استبدل غيره ولو عزل أي الوصي المختار القاضي مع أهليته لها فغذّ عنده وان جار القاضي وأثم نعم  
صح في جامع الفصولين انه لا ينزل بعزل القاضي نقله في الدر ثم نقل عن المصنف عن شيخه مانصه فقد  
ترجى عدم صحة العزل للوصي فكيف بالوظائف في الاوقاف اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
الاب اذا كان مسرفا يخاف منه على مال صغيره هل للقاضي أن ينزعه منه ويجعله في يد وصي يختاره  
للصغير **فالجواب** ما في الخانية وهو هذا ولو كان الاب حيا وخيف منه على مال ولده الصغير فان  
القاضي يخرج المال من يده اه ونقل الكفوي عن تمة الفتاوى أن الاب اذا كان مسرفا مبدرا  
للمال للقاضي أن يأخذ مال الصغير ويضعه على يد عدل الى وقت بلوغه وأفتى بذلك شيخ الاسلام على  
أفتى رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم **سئلت** عن مريض وارثه غائب فأوصى زيد على تركته  
ليقبضها ويحفظها حتى يوصلها الى الوارث ثم مات فقبض الوصي التركة ليوصلها الى الوارث فقام عليه  
أمين بيت المال وأراد تزعم التركة منه لتكون عنده حتى يأتي الوارث ويأخذها منه فهل لا يمكن  
الأمين المذكور من أخذها والحال ما ذكر **فالجواب** نعم ليس لأمين بيت المال والحالة هذه كما أفتى  
بذلك شيخ الاسلام على أفتى رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوصي اذا أنفق على اليتيم  
من ماله حيث لم يكن لليتيم مال حاضر في يده وأشهدانه بنفق عليه ليرجع في ماله اذا حضر فهل له الرجوع  
في ماله والحالة هذه **فالجواب** نعم يرجع والحالة هذه قال في التنوير وصي أنفق من ماله والحال  
أن مال اليتيم غائب فهو أي الوصي كالأب متطوع الا أن يشهدانه قرض عليه أو انه يرجع عليه ذكره في  
باب الوكالة بالخصومة والقبض وأفتى به في الحامدية من كتاب الوصية والله تعالى أعلم **سئلت**  
عن الوصي اذا دفع للصبي بعد بلوغه رشيدا ما بقي عنده من ماله ثم أنكر القبض فهل يصدق الوصي بيمينه  
في الدفع اليه **فالجواب** نعم كما أفتى بذلك الخير الرمي في كتاب الوصايا والله تعالى أعلم **سئلت**  
عن الأب اذا أوصى وصيا على ماله أولاده أو أنفق عليهم هل يصدق بيمينه **فالجواب** نعم قال في أدب  
الوصياء فلو أوصى الأب بعد ما طلب منه المال بعد البلوغ وصيا على أو أنفق عليه وهو نفقة المثل في ماله  
صدق بيمينه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن صغيره أب مسرف مبدر يخاف على ماله منه فهل  
للقاضي نزعه منه ووضعه عند أمين **فالجواب** نعم قال الرمي في حواشي جامع الفصولين نقله عن

الخانية

الخانية وله معنى القاضي أن يأخذ مال اليتيم من والده ان كان والده مسرفا مبدرا ويضعه على يد عدل  
الى أن يبلغ اليتيم اه والله تعالى أعلم **سئلت** فمات في دار الغربية وأوصى قبل موته رجلا يأخذ  
ماله ويوصله الى ورثته في وطنه فأثناء أمين بيت المال وأراد أخذه منه ليكون بيده حتى يأتيه الورثة  
فهل ليس له ذلك والحالة هذه **فالجواب** ليس له ذلك كما أفتى به شيخ الاسلام على أفتى رحمه الله  
تعالى وهو في فتاويه قبيل باب تصرفات الوصي والله تعالى أعلم **سئلت** عن وصي بتنفيذ الثلث في  
وجوه الخير اذا نفذه وصرفه فيها ثم أنكره الا يتم بعد بلوغهم هل يصدق في ذلك **فالجواب** نعم يصدق  
الوصي في ذلك بيمينه كما أفتى به في الحامدية والله تعالى أعلم **سئلت** عن أيتام قد رلهم القاضي نفقة  
لا تكفيهم فأنتفق عليهم الوصي بقدر كفايتهم زيادة على المفروض هل له ذلك ويصدق بيمينه **فالجواب**  
نعم كافي الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** فيما لو كان للميت وصي على تركته غائب ولا يعلمه القاضي  
فنصب له وصيا من طرفه ثم جاء الوصي المختار هل يكون هو الوصي المعتبر ويبلغو منسوب القاضي  
وهل تصرف وصي القاضي حال غيبة المختار نافذ جوابكم توجروا **فاجبت** نعم اذا جاء الوصي المختار  
كان هو الوصي دون منسوب القاضي وينفذ تصرف وصي القاضي حال غيبة المختار لو كانت الغيبة  
منقطعة قال اله لا يرضى الله تعالى في الدر المختار مانصه لو لم يعلم القاضي ان للميت وصيا ثم حضر  
الوصي فأراد الدخول في الوصية فله ذلك ونصب القاضي المختار لا يخرج الا قول اه قال المحقق ابن  
عابدين والوصي هو الاقل دون وصي القاضي لانه اتصل به اختيار الميت كما اذا كان القاضي عالما قال  
بقي ان تصرف الثاني بغيره الاقل هل هو نافذ والظاهر انه نافذ ولو الغيبة منقطعة وفي الاشباه ولا ينصب  
القاضي وصيا مع وجوده أي وصي الميت الا اذا غاب غيبة منقطعة أو أقر لم يرضى الدين اه والغيبة المنقطعة  
أن يكون في موضع لا تصل اليه القوافل كافي حاشية أبي السعود وفي اللؤلؤ الجية ادعى رجل ديناً على  
الميت والوصي غائب ينصب القاضي خصما عن الميت ألا ترى أنه لو كان حاضرا وأقر بالدين ينصب  
القاضي خصما عن الميت ليصل المدعى الى حقه لان اقرار الوصي على الميت لا يجوز ولا يملك المدعى أن  
يخصم الوصي فيما أقر به اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل للوصي المختار اخراج نفسه من الوصاية  
بعد قبوله **فالجواب** ليس له ذلك كافي رد المختار ثم قال والخيلة فيه شيان أحدهما أن يجعله  
الميت وصيا على أن يعزل نفسه متى شاء الثاني أن يدعى ديناً على الميت فيتمه القاضي فيخرجه اه معزيا  
الى الاشباه قال صاحب الرد والظاهر ان هذا في وصي الميت أما وصي القاضي فقد منعان البزارية انه  
يعزل نفسه بعلم القاضي تأمل وقوله فيخرجه فيه خلاف وفي الهندية عن الخصاص انه لا يخرج به بل  
يجعله للميت وصيا في مقدار الدين خاصة وبه أخذ المشايخ وعليه الفتوى اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
عن الوصي هل يملك بيع عقار الصغير لاجل نفقة الصغير أم لا **فالجواب** نعم يملك ذلك قال في الدر  
وجاز بيعه عقار صغير من أجنبي لا من نفسه بضعف قيمته أو لنفقة الصغير أو دين الميت أو وصيته مرسلة  
لانفاذها الا منه أو يكون غلاته لا تزيد على مؤنته أو خوف خرابه أو نقصانه أو كونه في يده متغلب وهذا  
لو البائع وصيلا من قبل أم أو أخ فانهم لا يملكان بيع العقار مطلقا ولا شراء غير طعام وكسوة قال ولو  
البائع أبان محمود عند النام أو مستورا الحال يجوز اه قوله أو لنفقة أي وان كان يمثل القيمة أو يغب  
يسير اه طهطاوي قال ابن عابدين وكذا يقال فيما بعده فيما يظهر بدليل فعمله مقابل الاول وقوله  
أو دين الميت أي دين على الميت لا وفاقه الا يبيعه لكن يبيع بقدر الدين فقط على المفتي به ومثال الوصية  
المرسلة وصيته عاتمة مثلا وقوله في يده متغلب كان استردّه منه الوصي ولا يئنه له وخاف أن يأخذ  
المتغلب منه بعد ذلك تمسك بما كان له من اليسر فالوصي يبيعه وان لم يكن لليتيم حاجة الى ثمنه كافي بيوع

مطلب مات في الغربية  
وأوصى رجلا ينقل ماله الى  
ورثته ليس لو كسل بيت  
المال نزعه منه

مطلب يصدق الوصي  
بيمينه فيما نفذه من الوصية

مطلب غاب الوصي المختار  
ولا يعلمه القاضي فنصب  
وصيا ثم جاء الغائب كان  
هو الوصي

مطلب ليس للموصي المختار  
اخراج نفسه

مطلب للوصي بيع عقار  
اليتيم أنفقته ونحوها

مطلب زوجان لا وارث  
لواحد منهما سوى الآخر  
أوصى كل منهما بجميع ماله  
لا تخرج

مطلب اقرار الوصي بدين  
على الميت باطل

مطلب الوصي اذا قبل  
الوصية حال حياة الموصي  
ثم ردّها بعد موته لا يعتبر ردّه

مطلب للقاضي استبدال  
الوصي المختار اذا عجز عن  
القيام بالوصية

مطلب اذا كان أب الصغير  
مسرفا نزعه منه القاضي  
مال الصغير ووضعه في يد  
عدل

مطلب ليس لأمين بيت  
المال نزعه التركة من يد  
الوصي

مطلب أشهدانه بنفق من  
ماله حال غياب مال الصبي  
ليرجع له الرجوع

مطلب يصدق الوصي في  
الدفع الى الصبي بعد رشده



الخائفة اه من الرد والله تعالى أعلم **سئلت** في وصي دين الميت الثابت بشهود من غير  
 اذن قاض هل لا يضمن ذلك الوصي فاجواب انه لا يضمن والحال هذه ففي نقول الكفوى عن  
 فتاوى شيخ الاسلام على اقتدى مانصه واذا قضى الوصي دين الميت بشهود فلا ضمان عليه وان كان  
 قضى ذلك بغير امر القاضي لانه قائم مقام القاضي في جوابه وتفريغ الذمة بقضاء الدين من حوائجه وقد  
 كان لصاحب الدين ان يأخذ دينه اذا ظفر بجنس حقه من التركة فلا وصي ان يعطيه ايضا وان لم يأمره  
 به القاضي اه وفي كتاب أدب الاوصياء مانصه قضى الوصي دين الميت بالشهود لم يضمن لاحد اه  
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوصي المختار اذا طلب من القاضي ان يقدر له أجره على عمله هل يجيبه  
 القاضي الى ذلك أم لا فاجواب انه لا يجيبه القاضي الى ذلك كما أفتى بذلك شيخ الاسلام على اقتدى  
 رحمه الله تعالى وقد نقل الكفوى عن القنية مانصه الوصي اذا نصبه القاضي وعين له أجره بقدر أجر عمله  
 جاز وأما وصي الميت فلا أجر له على الصحيح اه وقد رفع مثل هذا السؤال الى حامد اقتدى فاجاب عنه  
 بقوله نعم له أجر مثل عمله استحسننا لو محتاجا كافي الخائفة والبزازية وهو المأخوذ به كافي الخيرية وحواشي  
 الاشياء للعموى قال المنقح ابن عابدين أقول تقييده بقوله لو محتاجا موافق لما في الآية الشريفة ومن كان  
 فقيرا فليأكل بالمعروف ونص عبارة الخائفة وعن نصير للوصي أن يأكل من مال اليتيم ويركب دوابه  
 اذا ذهب في حوائج اليتيم قال بعضهم لا يجوز وهو القياس وفي الاستحسان يجوز أن يأكل بالمعروف اذا  
 كان محتاجا بقدر ما سعى اه ونحوه في البزازية وهذا صريح ان الاستحسان ان له قدر أجر مثل عمله لو محتاجا  
 وظاهره ان له ذلك وان لم يفرض له القاضي أجره لكن في جامع الفصولين عن شارح الطحاوى ولا يأكل  
 الوصي لو محتاجا الا اذا كان له أجره فليأكل قدر أجرته اه والظاهر ان هذا مبني عن القياس من أنه ليس  
 له الاكل قال في أدب الاوصياء والقياس أن لا يأكل كل يوم وقوله تعالى الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما  
 انما يأكلون الخ (قال الفقيه) ولعل قوله تعالى ومن كان فقيرا فليأكل من مال اليتيم فليأكل من مال اليتيم  
 الى اختيار الثاني وهو قول الامام قال الفقيه قال أبو ذر وهو الصحيح لانه شرع في الوصاية متبرعا فلا  
 يوجب ضمانا اه قال الاستيعابي في شرحه الا اذا كان له أجر معلوم فليأكل بقدره اه فقد ظهر بهذا  
 ان الاستحسان هو انه لا يأكل لو محتاجا ولو لم يفرض له أجره وان القياس أن لا يأكل مطلقا الا اذا فرض له  
 أجر على ما قاله الاستيعابي وان القياس هو قول الامام وصححه أبو ذر ومال اليه الفقيه وما في القنية لم يقيده  
 بالاحتياج فلا يخالف ما في الخائفة وتعامه في التنقيح والله تعالى أعلم **سئلت** عن مات عن أولاد  
 صغار وأب وأوصى وصيا على أولاده هل يكون هذا الوصي مقدا على أبي الميت وهو جده الصغار  
 فاجواب نعم قال في التنوير ووصى أبي الطفل أحق بماله من جده اه قال المحقق ابن عابدين الولاية  
 في مال الصغير للأب ثم وصيه ثم وصيه ولو بعد فلو مات الأب ولم يوص فلولاية لابي الأب ثم وصيه ثم  
 وصي وصيه فان لم يكن فللقاضي ومنصوبه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوصي بتنفيذ الوصية  
 اذا نذرها من مال نفسه هل له الرجوع في التركة فاجواب نعم له ذلك قال في التنوير وصي انفذ  
 الوصية من مال نفسه رجع مطلقا قال شارحه العلائي وعليه الفتوى در اه قال محشي ابن عابدين  
 وفي البزازية هو المختار اه وفي جامع الصغار ولومات ولم يوص لاحد وله أولاد صغار وله أب كان أبوه بمنزلة  
 الوصي في جميع ما تركة الميت لان الجد قائم مقام الأب عند عدم الأب فكان حق التصرف والحفظ في  
 ذلك له اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وصي باع عقار يقيم له من ماله ثم طلب منه باكثر مما باع  
 هل يتقضى بيع الوصي حينئذ فاجواب نعم ما في الدر المختار وهذا نصه ولو باع الوصي شيئا من مال  
 اليتيم ثم طلب منه باكثر مما باعه رجع القاضي فيه الى أهل البصيرة والامانة ان أخبره انسان منهم انه باع

مطلب قضى الدين الثابت  
 بشهود من غير اذن قاض  
 لا يضمن

مطلب الوصي المختار  
 من القاضي تقدير أجره في  
 مقابلة عمله لا يجيبه

مطلب وصي الاب مقدم  
 على الجد من الاب

مطلب الوصي بتنفيذ  
 الوصية اذا نذرها من مال  
 نفسه له الرجوع

مطلب باع الوصي عقرا في  
 دين من ماله ثم طلب منه باكثر  
 الخ

بقية وان قيمته ذلك لا يلتفت للقاضي الى من يزيد اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وصي قضى دين  
 الميت من غير امر القاضي فلما كبر اليتيم أنكر الدين على أبيه هل يضمن الوصي مادفعه حينئذ فاجبت  
 نعم يضمن الوصي مادفعه والحال ما ذكر قال في جامع الفصولين قضى وصيه ديننا ٣ بغير امر القاضي فلما  
 كبر اليتيم أنكر دينه على أبيه ضمن وصيه مادفعه لو لم يجده يئذ اذا قرب سبب الضمان وهو الدفع الى الاجنبي  
 ولو أقر به الوارث واذنى الوصي دفعه من التركة صدق اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أوصى على  
 أولاده رجلين معا لا يتصرف أحدهما وحده مات أحدهما هل يجوز تصرف الحي وحده أم لا  
 فاجواب ليس للحي منهم ان يتصرف في التركة عند الطرفين الامام ومحمد رحمه الله تعالى فيرفع  
 الامر الى الحاكم فان رأى الضم ضم اليه وان رأى أن يجعل للحي وصيا وحده جاز فيستبد حينئذ  
 بالتصرف وقال أبو يوسف يستبد الحي بالتصرف ولا يرفع الامر الى الحاكم اه من أدب الاوصياء والله  
 تعالى أعلم **سئلت** هل للوصي أن يدفع مال اليتيم لمن يعمل فيه مضاربة فاجبت نعم له ذلك  
 وله أن يعمل فيه هو مضاربة كما أفتى بذلك في البهجة ونقل عن الاختيار شرح المختار مانصه وللوصي أن  
 يدفع المال مضاربة ويعمل فيه هو مضاربة لانه قائم مقام الاب وللأب هذه التصرفات فكذا الوصي فان  
 عمل بنفسه أشهد على ذلك لان له أن يتصرف في مال الصغير اه وفي أدب الاوصياء وللوصي أن يضارب في  
 مال الصغير وأن يدفعه لاخر مضاربة وله أن يضع ويتجرو ويشارك وأن يدفعه للبضاعة والتجارة والشركة  
 وأن يفعل كل ما كان خير اليتيم اه والظاهر أن الجد كذلك يملك دفع مال اليتيم للغير مضاربة لان الجد  
 كالاب في مسائل ليست هذه منها كافي الاشياء ورد المختار من الفرائض وفي البزازية مانصه ترك  
 أولاد أو أب أو لم يوص الى أحد يملك الاب ما يملك الوصي اه وفي الخائفة ان الجد في هذه الصورة أعنى  
 صورة البزازية بمنزلة الوصي في حفظ التركة والتصرف فيها أي تصرف كان اه وفي جامع الفصولين بعد  
 ذكر الاب والجد والوصي مانصه ولكل هؤلاء ولاية التجارة بالمعروف في مال اليتيم اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن وصي تصرف في مال اليتيم بالتجارة فربح فقال كنت مضاربا والحال انه لم يشهد على  
 المضاربة في ابتداء التصرف فهل يصدق في ذلك فيأخذ لنفسه نصف الربح مثلا فاجواب انه  
 لا يصدق بدون اشارة قال في أدب الاوصياء تصرف الوصي أو الاب في مال اليتيم فربح فقال كنت مضاربا  
 لا يكون له من الربح شيء الا أن يشهد عند التصرف انه يتصرف فيه بالمضاربة وهذا في القضاء أما في الديانة  
 فيجوز له أخذ ما شرط من الربح وان لم يشهد عليه اه قال ابن عابدين بعد نقوله وقد مناهه ليس للوصي في  
 هذا الزمان أخذ مال اليتيم مضاربة اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل للقاضي التصرف في مال اليتيم  
 ببيع أو نحوه مع وجود وصي نصبه هو عليه فاجواب ليس للقاضي ذلك والحال هذه قال في القنية  
 لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه اه قال في الاشياء وعلى هذا  
 لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو من قبله اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
 الوصي اذا ظهر رت خيانته هل للقاضي عزله فاجواب نعم كما أفتى بذلك في التنقيح معزى بالادب  
 الاوصياء والله تعالى أعلم **سئلت** عن الجد أبي الاب هل يملك بيع عقار الصغير الذي هو ابن ابنه لدين  
 على الميت فاجواب ان الجد لا يملك ذلك قال في أدب الاوصياء لوصي الاب بيع التركة لقضاء الدين  
 وتنفيذ الوصية وليس للجد ذلك اه وفي الدر المختار نقله عن المنية ليس للجد بيع العقار والعروض لقضاء  
 الدين وتنفيذ الوصايا بخلاف الوصي فان له ذلك اه ونقل محشي الشامي عن الخائفة فرق أبو حنيفة بين  
 قوله بغير امر القاضي الخ لعل هذا حيث لم يكن شهود على الدين فلا ينافي ما قدمناه ويدل ذلك قوله بعد ولم يجده يئذ والله  
 تعالى أعلم

مطلب أوصى على أولاده  
 رجلين معا الخ

مطلب للوصي دفع مال  
 اليتيم مضاربة

مطلب تجر الوصي فربح  
 فقال كنت مضاربا ولم يكن  
 أشهد لا يصدق

مطلب لا يملك القاضي  
 التصرف في مال اليتيم مع  
 وجود وصي ولو منصوبا  
 من جهته

مطلب للقاضي عزل  
 الوصي اذا ظهر رت خيانته  
 مطلب لا يملك الجد بيع  
 العقار لدين على الميت



الوصي وأب الميت فلو وصى الميت ببيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية وأبو الميت له ببيعها لقضاء الدين على الأولاد لا لقضاء الدين على الميت قال تعالى لا تنفذون هذه فائدة تحفظ من الخصاف وأما محمد فأقام الحجة بقاء الاب وبقول الخصاف يبقى اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل للوصي أن يخلط نفقة الصغير مع نفقته ان كان في ذلك رفق باليتيم فاجواب نعم له ذلك كما أفتى بذلك في التمتع ولفظه اهكذا ان لم للوصي خلط النفقة المفروضة لليتمين في ماله ان كان خيرا لهما اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وصي على يتيم أقر بقبض دين والد اليتيم ممن هو عليه ثم بلغ اليتيم فطلبه من الوصي هل له ذلك ويكون تصديقه له في اقراره بقبضه فاجواب نعم كما أفتى بذلك في البهجة ونقل فيها عن القاعدة مانصه اذا أقر الوصي بقبض الدين ثم بلغ اليتيم ان شاء طالب الوصي وتكون مطالبته به تصديقه له في اقراره بالقبض أشار الى أن اقرار الوصي بالقبض لم يلزم اليتيم اه والله تعالى أعلم **سئلت** في نصب القاضي وصيا على صغير هل يشترط فيه حضور الصبي بين يدي القاضي فاجواب نعم يشترط حضوره قال في البرازية وحضور الموقوف عليه م حال النصب يعني نصب المتولي لا يشترط بخلاف ما لوجه وصي للصبي حيث يشترط حضوره الصبي اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوصي اذا مات بمجهلا لم يوص بحجها اليتيم ولم يبينه هل لا يضمن فاجواب انه لا يضمن قال في جامع الفصولين ولا يضمن الوصي عوته بمجهلا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن بيع الوصي عقار الصغير بغير فاحش هل لا يجوز واذا باع عقاره لغيره وفي العروش وفاله فهل يكون البيع باطلا فاجواب ان بيع عقاره بغير فاحش لا يجوز قال الكفوي وبغير فاحش لا يجوز **سئلت** عن الوصي اذا اشترى مال ابنه الصغير لنفسه بمثل القيمة هل يجوز فاجواب نعم يصدق في ذلك بيمينه فقد نقل الكفوي عن الننف أنه يصدق لانه أمين وكل أمين القول قوله مع يمينه اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في وصي باع مال يتيم ولم يقبض ثمنه حتى مات الوصي فهل قبض الثمن لورثة الوصي أجيبوا وتوجروا فاجواب نعم ولاية القبض لورثة الوصي أو وصيه فلو لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا كما في جامع الفصولين ونقله الكفوي والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في الاب اذا اشترى مال ابنه الصغير لنفسه بمثل القيمة هل يجوز فاجواب نعم يجوز ذلك كما أفتى به شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى وقد نقل الكفوي مانصه الاب اذا اشترى مال ابنه الصغير لنفسه بمثل القيمة أو بغيره يسير يجوز ولا يجوز بالغبن الفاحش والوصي اذا اشترى بمثل القيمة أو بغيره يسير لا يجوز بالاجماع وبأكثر من قيمته يجوز الا عند محمد اه معز بالعمادة والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في وصي صرف مالا من مال اليتيم على باب القاضي هل يضمن أم لا فاجواب ما في البرازية من الاجارة وهو هذا الوصي اذا اتفق في خصومة للصبي على باب القاضي فما كان على وجه الاجارة كأجرة المشخص والسبيل والكتاب لا يضمن وما كان على وجه الرشوة يضمن اه والمراد انه لا يضمن مقدار أجر المنزل والغبن اليسير كما في الخانية والله تعالى أعلم **سئلت** اذا ضاع بعض مال اليتيم من يد الوصي بالاعتداء ولا تقصير هل لا يضمنه فاجواب نعم لا يضمنه قال الكفوي ولوضاعت التركة في يد الوصي لا يضمن لانه أمين فيه لان له ولاية الحفظ اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوصي يودع مال اليتيم عند أمين فيضيع عنه المودع هل لا ضمان عليه فاجواب نعم لا ضمان عليه فان للوصي ايداع مال اليتيم قال العمداني في فصوله وهذا مما يجب حفظه جدا وقال الكردي الاب والقاضي مثله ولو ضاع عند المودع لا ضمان عليه ما نقله الكفوي عن الفضيلية والله تعالى أعلم **سئلت** عن

مطالب للوصي خلط نفقة الصغير مع نفقته اذا كان فيه رفق باليتيم  
مطلب في وصي أقر بقبض دين الميت الخ  
مطلب يشترط حضوره الصبي عند نصب القاضي وصيا عليه  
مطلب لا يضمن الوصي اذا مات بمجهلا  
مطلب لا يجوز بيع عقار الصغير بغير فاحش  
مطلب بيع الوصي العقار في الدين مع وجود ما يفي به من العروش لا يجوز  
مطلب ادعى الوصي دفع المال بعد الرشد يصدق بيمينه  
مطلب باع الوصي ولم يقبض الثمن حتى مات فولاية القبض لورثته  
مطلب يجوز للاب شراء مال ابنه لنفسه بمثل القيمة  
مطلب أنفق الوصي في خصومة للصبي هل يضمن  
مطلب اذا ضاع مال الصغير من يد الوصي من غير تقصير منه في الحفظ لا يضمن  
مطلب اودع الوصي مال اليتيم فضاع لا يضمن

امراة له اولاد صغير وزوج هو أبو الصغير أو وصت على ولدها المذكر كورا اجنبيا مع وجود أبيه فهو لا يملك بعد موتها التصرف في مال الطفل المذكور أم لا فاجواب انه لا يملك ذلك وانما ذلك لابييه فهو أولى من وصي الام والمسئلة في الوهبانية حيث قال ووالد طفل أو وصت الام غيره \* أحق به ان كان عدلا وأجدر وأصاها في القنية قال سئلت عن أم وصت الى أبيها وماتت عنه وعن ابن صغير وزوج هو أبو الصغير فولاية التصرف في حفظ المال لوصيها أم لاب الصغير قلت فتوقف طالبا في الكتب حتى ظفرت في الزيادات في الباب الثالث من كتاب الوصايا أن ولاية التصرف في هذا المال وولاية الحفظ للاب دون وصيها اه نقله الشرنبلالي في شرح الوهبانية وتماه فيه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وصي القاضي هل يملك بيع عقار اليتيم من ابنه أو نحوه ممن لا تقبل شهادته فاجواب انه لا يملك ذلك قال في البهجة نقلا عن البرازية وكذا لا يملك وصي القاضي البيع ممن لا تقبل له شهادته اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وصي على يتيم بلغ اليتيم وطالب منه ماله وهو لم يؤنس رشده فهل لا يدفعه اليه فاجواب نعم لا يدفعه اليه الا اذا ظهر رشده فان بلغ غير رشيد لا يدفع اليه المال في قولهم فاذا بلغ خسا وعشرين سنة دفع اليه المال عنه الامام وقال لا يدفع اليه مادام صغيرا كذا في شرح الوهبانية للشرنبلالي وهي في النظم حيث قال ولم يعط مالا بالبلوغ وصيه \* الى ما يرى منه الرشد ويظهر اه والله تعالى أعلم

**كتاب الفرائض**

**سئلت** عما يبدأ به من تركه الميت فاجواب ما في التنوير أنه يبدأ بتجهيزه من غير تقدير ولا تمييز ثم دينونه التي لها مطالب من جهة العباد ثم وصيته من ثلث ما بقي ثم يقسم الباقي بين ورثته اه والله تعالى أعلم **سئلت** اذا مات الميت وله ورثة أصحاب فروض وعصبة وغيرهم من يقدم منهم شرعا فاجواب كما في التنوير أنه يبدأ بذوي الفروض ثم بالعصبات النسبية ثم بالمتقن ثم بعصبة الذكور ثم الرذ ثم ذوي الارحام ثم بعد ذلك مولى الموالاة ثم المقر له بنسب لم يثبت ثم الموصى له بما زاد على الثلث ثم في بيت المال اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في رجل سقى زوجته دواء لاجل الحمل فماتت من ذلك الدواء هل يرثها والحالة هذه فاجواب ما في الخلاصة وهذا نصه ولو سقى امرأته دواء لاجل الحمل فشربت وماتت ان كان لا يعلم ان الدواء يقتلها لا يحرم من الميراث ولا يأثم وان كان يعلم يحرم ولا يكن هذا اذا أجبرها أما اذا أخذت الدواء بيدها وشربت لا يحرم مطلقا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن نصراني أسلم عن زوجته نصرانية ثم ماتت وهي كافرة فهل لا يرثها والحالة هذه فاجواب انه لا يرثها لان اختلاف الدين مانع من التوارث قال في الملتقى وينع الارث الرق والقتل واختلاف الملتين واختلاف الدارين حقيقة أو حكما اه ودليله من الحديث قوله عليه الصلاة والسلام لا يرث المؤمن الكافر ولا الكافر المؤمن **سئلت** عن ذي مات في دار الاسلام عن أخ شقيق في دار الحرب هل يرثه والحالة هذه فاجواب لا يرثه لاختلاف الدارين كما مر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل مات عن بنت له صلبه وعن ابن ابنه كيف تقسم التركة بينهما فاجواب ان النصف للبنت فرضا والباقي لابن الابن تصيبا والله تعالى أعلم **سئلت** عن جماعة مسافرين في سفينة واحدة غرقوا فأتوا جميعا ولا يدري من مات منهم م أولا كيف الحكم بينهم فاجواب ما نقله الكفوي وهذا نصه الفرقى والهدي اذ لم يعلم أيهم مات أولا فسال كل واحد للاحياء من ورثته ولا يرث أحد منهم من الآخرين

مطلب امرأة أو وصت على ولدها اجنبيا مع وجود أبيه لا يصح حيث كان الاب محمود الحال

مطلب لا يملك الوصي بيع عقار اليتيم من ابنه أو نحوه

مطلب لا يدفع الوصي اليه المال الا اذا ظهر رشده

مطلب فيما يبدأ به من التركة  
مطلب في بيان من يقدم من الورثة اذا كان فيهم أصحاب فروض وغيرهم  
مطلب فيمن سقى زوجته دواء ليرثها

مطلب في موانع الارث

مطلب مات ذي في دار الاسلام عن شقيق في دار الحرب لا يرثه  
مطلب مات عن بنت وعن ابن  
مطلب في حكم الفسوق والهدي اذ لم يعلم أيهم مات أولا



وهكذا في كل جماعة ما توالا يدري أيهم مات كالقسي والحق ونحوهم وهو قول عامة الصحابة والعلماء  
 اه وعزاه الى الاختيار في الفرائض والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة أعتقت عبدا وله ابن ثم  
 ماتت عن ابنتها مات العبد فهل يرثه ابن المعلقة بطريق الولاء **فالجواب** أنه يرثه بالولاء في الكفوى  
 عن الظهيرية ولاء العتاقة للعتق ولعصبته ولا يكون لعصبته عصبته (بيان) أن امرأة أعتقت عبدا وله ابن  
 وزوج وماتت المعلقة فولاء العبد لابن لأنه عصبته فان مات الابن لا يتحول ولاء العبد الى أبيه لأن الاب  
 عصبه عصبه المعلقة لا عصبته اه معزى بالتعارفانية والله ولي المتقين **سئلت** عن مات عن ابني  
 عمه وأحدهما أخوه لأمه فكيف تقسم التركة **فالجواب** أن الاخ من الام يرث بجهة الاخوة السدس  
 والباقي يقسم بينه وبين ابن الأم الآخر أنصافا بطريق التمسك بقدرت بالجهتين ففي فتاوى الانقري  
 مانصه ومن يدلي الى الميت بسببين ان كان أحدهما لا يحجب الآخر ورث بهما جميعا وان كان يحجب ورث  
 بالخاص (مثاله) اذا ترك ابني عمه وأحدهما أخوه لأمه فله السدس بالفرض والباقي بينهما بالتعصيب لأن  
 أحدي جهتي قرابته لا تحجب الاخرى فورث بهما جميعا فان ترك بنتي خالته وأحدهما أخته لاييه فلهما  
 المال كله فرضا ورثة الان أحدي جهتي قرابته لا تحجب الاخرى فورث بهما جميعا اه معزى بالفصول  
 العمادية والله تعالى أعلم **سئلت** عن اختلاف الدارين هل هو مانع من الارث حتى بين المسلمين  
**فالجواب** انه مانع من التوارث فيما بين الكفار لا فيما بين المسلمين في المنفعة الا عن التنازلية  
 مانصه وكذا اختلاف الدارين بسبب حرمان الميراث لأنه انما يستحق بالضرورة ولا ينتصر أحدهما  
 بصاحبه ولكن هذا الحكم في حق أهل الكفر لا في حق المسلمين حتى ان المسلم اذا مات في دار الاسلام وله  
 ابن مسلم في دار الكفر وأولاد ترك يرث اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن اقرباؤه ثم مات المقر عن عمه أو  
 خالة من ذوى الارحام فهل لا يرثه المقر له والحالة هذه ويكون الارث للعممة مثلا **فالجواب** قال في  
 الحامدية اقرباؤه والمقر عنه أو خالة فالارث للعممة أو الخالة لأنه لم يثبت نسبه فلا يرث الارث المعروف  
 نسبه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مات عن أب وجدته أم أب وجدته أم أم وخلفت أموالا فن  
 يرثه **فالجواب** أن هذا السؤال في تنقيح الحامدية وقد أجاب عنه بقوله يرث الاب فقط لان الجدة لاب  
 محجوبة بالاب والجدة أم أم الام محجوبة بأم الاب اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مات عن أخ  
 شقيق وأخت لاب هل تكون محجوبة به **فالجواب** نعم تكون محجوبة به فيما أخذ كل التركة ولا شيء  
 لها وقد نظمها العلامة القمي تثنى في منظومته تحفة الاقران فقال  
 ولا ترث أخت له من الاب \* مع صنوه الشقيق فاحفظ نصيب  
 وأما العكس وهو أن يموت عن أخت شقيقة وأخت لاب فالحكم فيها ان الأخت لها النصف والباقي للاخ  
 من الاب والمسألة في التنقيح والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة توفيت ولم تترك من الاقارب سوى  
 ابن أختها فهل يرثها ابن أختها أو يكون متروكا للميت المال جوابكم **فالجواب** بقوله نعم يرثها ابن  
 أختها ولا يكون لميت المال شيء أصلا لأنه مؤخر عن ذوى الارحام (في التنوير) ثم ذوى الارحام ثم مولى  
 الموالاة ثم المقر له بنسب لم يثبت ثم الموصى له بما زاد على الثلث ثم في بيت المال اه وفيه من باب توريث  
 ذوى الارحام فيما أخذ المنفرد بجميع المال اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوقت الذي يجري فيه  
 الارث هل هو الوقت الذي تقبى الموت أو الوقت الذي يعقب الموت **فالجواب** بان هذه المسألة  
 منظومة في الوهبانية قال رحمه الله تعالى

قبيل الوفاة الارث بعض يقرر \* وتخريجه لابن الهزبل يحمر  
 وفي أمة الموروث زوجة وارث \* يعلقها بالموت ذا الخلف يقرر

قال

مطلب في ولاء العتاقة

مطلب مات عن ابني عم  
أحدهما أخوه لأمه

مطلب في أن اختلاف  
الدارين انما يمنع التوارث  
فيما بين الكفار

مطلب اقرباؤه ثم مات عن  
عمة الخ

مطلب مات عن أب وجدته  
لاب وجدته أم أم فن الوارث  
مطلب مات عن شقيق  
وأخت لاب تكون محجوبة  
به

مطلب ماتت عن ابن أخت  
فقط فهو الورث

مطلب في بيان الوقت الذي  
يجري فيه الارث

قال شارحه سیدی حسن الثمینی لالی اختلاف المشايخ في الوقت الذي يجري فيه الارث قال زفر ومشايع  
 العراق أنه قبيل الموت في آخر جزء من أجزاء حياته لان الارث انتقل الى الوارث وبالموت زال ملك المورث  
 فإذا قبض على الميراث ولذا يجري التوارث بين الزوجين وبالموت ارتفعت أو انتهت الزوجية ويتوارثان بلا  
 خلاف فبأي شيء يجري الارث بينهما وقال مشايخ بلخ عقيب الموت وهو قول أبي يوسف ومحمد لان المورث  
 مادام حيا هو مالك المال من كل وجهه فلو ملكه الوارث في آخر جزء من الشيء الواحد لم يملكه كالكل كلاً  
 وهو أمر تدفعه العقول وغرة هذا الخلاف تظهر في رجل متزوج بأمة مورثه ولا وارث غيره قال لها اذا  
 مات مولدك فأنت حرة فعلى قول زفر ومن وافقه تعق وعلى قول أبي يوسف ومحمد ومن وافقه لا تعق  
 كما ذكره القدوري وقد أشار النظم الى القولين منطوقا وزفرو من وافقه بقوله بعض يقرر الخ والمفهوم  
 ان الجمهور لا يقررون عتقها اه كذا كرمه عن التهمة اه قال سیدی حسن وأقول ان العتق عندنا لا يصح  
 الا في الملك أو مضافا الى الملك وليس في المسألة تصريح بشئ منها اه وجوابه أن قوله اذا مات مولدك  
 معناه اذا دخلت في ملكي يموت مولدك فهو مضاف الى الملك قال سیدی حسن وأيضا لا يدخل لكونه  
 زوجا بل الشرط كونه لا وارث غيره على ما ذكره اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الجد مع الاخوة  
 الاشقاء أولاد اب هل يرثون معه أم لا **فالجواب** انهم لا يرثون معه عندنا ما لنا الا عظم أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى خلافا للصاحبين رحمه الله تعالى وقد نظم هذا في الوهبانية بقوله  
 وما أسقطا أولاد عن وعلة \* وقد أسقط النعمان وهو المحتر  
 قال شارحه سیدی حسن الثمینی لالی ضمير التثنية في أسقط الصاحبين قال بان الجد ترث معه الاخوة  
 الاشقاء أولاد اب ولا يرثون معه عند الامام وعليه الفتوى وأما الاخوة لأم فيسقطون بالجد اتفاقا وأولاد  
 العين هم الاخوة الاشقاء لانهم خيار الاخوة لتمام الاتصال بالابوين وأولاد العلات هم الاخوة للاب  
 لانهم أولاد الضرائر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الكفار اذا اختلفت أدیانهم هل يتوارثون فيما  
 بينهم **فالجواب** نعم يتوارثون قال السيد في شرح السراجية ثم ان الكفار يتوارثون بينهم وان اختلفت  
 دینهم لان الكفر ملة واحدة اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في رجل أقرباؤه وليس للمقر  
 وارث ثم رجع عن اقراره ومات هل يرثه المقر له والحالة هذه **فالجواب** لا يرثه والحالة هذه قال في  
 البهجة نقضه لاعتقائه القهستاني ولو أقرباؤه وليس له وارث آخر كان المال له الا اذا رجع عن اقراره فإنه لم يثبت  
 المال كافي المضمرات اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يوقف للحميل نصيب ابن واحد أو نصيب ابنتين  
 أو أكثر اجيبوا توجروا **فالجواب** بان في ذلك خلافا والمفتي به أنه يوقف له نصيب ابن واحد أو بنت  
 واحدة أيهما أكثر في السيد على السراجية وروى الخصاف رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
 أنه يوقف له نصيب ابن واحد أو ابنة واحدة أيهما أكثر وهو الاصح وعليه الفتوى اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن مات وترك أمتا تدعى الحمل وبعد موته تسعة أشهر أتت بولد فهل لا يرث هذا الولد من  
 الميت المذكور **فالجواب** نعم لا يرث منه حينئذ كما أفق بذلك شيخ الاسلام على أفندي واستدل له  
 الكفوي بما في شرح الفرائض للسيد من قوله وان كان الحمل من غيره وجاءت بالولد تسعة أشهر وأقل  
 من زمان الموت يرث ذلك الولد من الميت وان جاءت بالولد لاكثر لا يرث اه مختصره والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن ضرب بطن امرأة حامله فألقت جنينا ميتا هل يرث ويورث **فالجواب** ما في  
 البهجة وهذا نصه اعلم أن قولهم هنا أن من ولد ميت لا يرث ليس على إطلاقه لما في آخر الفتاوى الظهيرية  
 ومتى انفصل الحمل ميتا فالارث اذا انفصل بنفسه وأما اذا فصل فهو من جلة الورثة (بيان) اذا ضرب انسان  
 بطنها فأسقطت جنينا ميتا فهذا الجنين من جلة الورثة لان الشارع أوجب على الضارب الغرة وجوب

مطلب في حكم الجدة مع  
الاخوة وانهم لا يرثون معه  
عندنا

مطلب في توارث الكفار  
ولو اختلفت ملاتهم  
مطلب اقرباؤه ثم رجع في  
اقراره لا يرثه

مطلب فيما يوقف للحميل

مطلب مات عن أم تدعى  
الحمل وولدت بعد موته تسعة  
أشهر لا يرث هذا الولد

مطلب ضربت فأسقطت  
جنينا ميتا فهو من جلة الورثة



الضمان بالجناية على الحي دون الميت فاذا حكمنا بجنياته كان له الميراث ويورث عنه بدل نفسه وهو الفرة  
 اه والله تعالى أعلم **مسئلة** عن مات عن بنتين وأم لا غير فكيف تصح هذه المسألة فالجواب ان  
 للبنتين الثلثين فرضا وللأم السدس كذلك والباقي يردها عليهما فالمسألة من خمسة لانها مجموع سهامهم ففي  
 الكثر وشرحه للطائى مانصه وما فضل عن فرض ذوى الفروض ولا مستحق له يرده على ذوى الفروض  
 بقدر فرضهم الا على الزوجين فلا يرده عليهما او قد مناه في رد عليهما في زماننا الفساد بيت المال ثم مسائل  
 الرد أربعة أقسام لانه اما أن يكون من يرده عليه جنسا واحدا أو لا وكل منهما الماعن عدم من لا يرده عليه أو مع  
 وجوده أشار الى الأول بقوله فان كان من يرده عليه جنسا واحدا اعند عدم من لا يرده عليه فالمسألة من  
 عدد رؤسهم ابتداء قطعا للتطويل كبنيتين أو أختين أو جدتين والأى وان لم يكن من يرده  
 عليه جنسا واحدا بان كان جنسين أو ثلاثة لا أكثر بالاستقراء فن سهامهم أن تؤخذ  
 المسألة من سهامهم فن اثنتين لو اجتمع سدسان بكهنة وأخت لأم ومن أربعة  
 ثلاثة لو اجتمع ثلث وسدس بكهنة وأختين لأم ومن أربعة  
 لو اجتمع نصف وسدس كبنيت وبنت ابن ومن خمسة  
 لو اجتمع ثلثان وسدس كبنيتين وأم أو نصف  
 وسدسان كشقيقة وأخت لأم وجمدة  
 أو نصف وثلاث كشقيقة وأم  
 وهذا هو النوع الثاني  
 وعامه فيهما فراجع  
 والله تعالى  
 أعلم

مطلب فيمن مات عن بنتين  
 وأم لا غير كيف تقسم تركته

**خاتمة الكتاب**

يذكر فيه احوال بعض المحاضر والسجلات نافعة للفتى ان شاء الله تعالى

هو اعلم ان السجلات جمع سجل وهو لغة كتاب القاضى والمحاضر جمع محضر وهو ما كتب فيه حضور  
 المتخاصمين عند القاضى وما جرى بينهم من الاقرار من المذنب عليه أو الانكار منه والحكم بالبينه أو  
 النكول على وجهه برفع الاشتباه وكذا السجل والصك ما كتب فيه البيع والرهن والاقرار وغيرها  
 والحجة والوثيقة يتناولان الثلاثة وفي العرف الآن السجل ما كتبه الشاهدان في الواقعة وبقي  
 عند القاضى وليس عليه خط القاضى والحجة ما نقل من السجل من الواقعة وعليه علامة القاضى  
 أعلاه وخط الشاهدين أسفله وأعطى الختم كذا في حواشى الرملى على جامع الفصولين **(ورد محضر)**  
 فيه دعوى رجل زعم أنه وصى صبي من جهة أبيه ديناً لذلك الصبي على رجل فرد المحضر بعلته أنه لم يذكر  
 فيه ان الدين لهذا الصبي بأى سبب ولا بد من بيانه اذ الدين لو كان موروثا وليت وارث آخر يصير الدين  
 للصبي بالقسمة وقسمة الدين باطله والشهود لم يشهدوا بعوت الاب والابناء الى هذا المذنب ولا بد منه  
**(محضر)** في دعوى المرأة الميراث على وارث الزوج الميت ودعوى الوارث انها اصل المحتسب عن كل نصيبها  
 من الارث وعن كل الدعاوى وقبض بدل الصلح فرد المحضر بان لم يبين فيه التركة ويجوز أن يكون  
 فيها دين فلا يجوز الصلح الا باستثناء الدين عن الصلح ولو لم يكن في التركة دين يجوز أن يكون فيها من  
 جنس بدل الصلح نقد نصيبا منه قدر بدل الصلح أو يزيد فلا يجوز الصلح للربا وان لم يكن في التركة من  
 جنس بدل الصلح يجوز أن يكون فيها خلاف جنس البدل من النقد فيشترط قبض البدل في المجلس  
 وقال أبو جعفر يجوز هذا الصلح لانه يجوز أن لا يكون في التركة دين ولا جنس بدل الصلح وان كان  
 يجوز أن لا يكون نصيبا منه أقل من بدل الصلح ويجوز أن لا يكون فيها شئ من نقد آخر فاذا كركله وهم  
 وبالوهم لا يمكن ابطال الصلح **(محضر في دعوى تجهيل الوديعة)** على وارث المودع ان والده هذا قبض منى  
 كذا بضاعة وبينه وذو كرفته ومات قبل رده الى محجها واصارت ديناً في تركته وشهدوا بذلك فرد المحضر  
 بعلته أن المذنب وشهوده لم يبينوا قيمة البضاعة يوم التجهيل وانما يبينوا قيمتها يوم الدفع والواجب في مثله بيان  
 القيمة يوم التجهيل لان سبب الضمان في مثله التجهيل فيراعى القيمة يومه ذكر محمد رحمه الله تعالى أودع  
 عينا عند رجل وبعده المودع وهلك فيرهن المودع على الايداع أو على قيمته يوم الجحود قضى على المودع  
 بقيمته يوم الجحود ولو قالوا لا نعلم قيمته يوم الجحود ولكن نعلم قيمته يوم الايداع وهى كذا يقضى عليه بقيمته يوم  
 قبضه بحكم الايداع وان قالوا لا نعلم قيمته أصلا لا يوم الايداع ولا يوم الجحود فاما يقضى عليه بما يقترن قيمته  
 يوم الجحود كما في الغصب فانه اذا هلك ولم نعلم قيمته يوم غصبه فانه يقضى عليه بما يقترن قيمته يوم غصبه فعلى  
 قياس هذه المسألة ينبغي أن يقال في مسألة التجهيل اذ لم يشهد الشهود بقيمة البضاعة يوم التجهيل  
 وشهدوا بقيمتها يوم الابضاع ان يقضى بقيمتها يوم الابضاع وان قالوا لا نعرف قيمتها أصلا يقضى بما يقترن  
 قيمتها يوم الابضاع وهو الصحيح أقول فيما قالوا لا نعرف لوقال يوم التجهيل مكان يوم الابضاع لكان على قياس  
 ما مروكا نهو ومن الكاتب **(سجل)** لم يكتب فيه حكمت في مجلس قضائي في كورة كذا بل كتب فيه  
 وحكمت في وجه المتخاصمين فرد السجل بعلته أن المصير شرط نفاذ الحكم في ظاهر الرواية قالوا ليس  
 اكتب في أول السجل حضر مجلس قضائي في كورة كذا قيل هذا حكاية أول الدعوى ويجوز أن تكون  
 الدعوى في الكورة والحكم خارج الكورة فلا بد من ذكر الكورة عند ذكر الحكم لقطع هذا الاحتمال  
 ولكن هذا الطعن فاسد اذ المصير على رواية النوادر ليس بشرط نفاذ الحكم فاذا قضى القاضي بشئ خارج



المصر كان حكمه في فصل مجتهده فيه فنفذ حكمه فيصيح بمجتهده وفاقا **(محضر دعوى ولاء العتاقة)**  
 ادعى أن الميت معتق والدي فلان كان حرره والدي وارثه لي لا وارث له غيري قيل تصح الدعوى وقيل  
 تفسد وهو الصحيح لأنه لم يقل في دعواه وهو عليه والتحرير من غير الملك باطل وكذا لو ادعى رجل رقاعا لي  
 فن فبرهن الفن أنه حرره فلان يقضى لمضى الملك ولو قالت بينته حرره فلان وهو عليه تقبل بينة العتق  
**(محضر)** في شفعة فيه بيان أنواع الطلب الثلاثة فربان لم يكن في الدعوى والشهادة أن الشفيع طلب  
 الاشهاد على فور عتقته من الاشهاد وأنه أشهد على هذا المحدود والمحدود أقرب اليه من المشتري والبائع  
 ولا بد من بيان ذلك إذا الشرط هو الاشهاد على ما هو أقرب اليه من المحدود والبائع والمشتري يجب أن يعلم  
 بأن مدة طلب الاشهاد مقدرة بتمكنه من الاشهاد عند حضرة أحد الاشياء الثلاثة المذكورة والطلب  
 من المشتري يصح قبض الدار أولا والطلب من البائع يصح إذا كان الدار في يده والا لا يصح وقيل يصح  
 استحسانا لا قياسا ولو قصد ألا بعد من هذه الاشياء وترك الأقرب أن كان الكل في مصر واحد لا تبطل  
 شفته إذا مصر مع تبين أطرافه كما كان واحدا حكما قال في أدب القاضي لو احتج على الأقرب وترك  
 الطلب تبطل شفته وإن كانوا في مصرين أو في أمصار وكان أحدهما هذه الثلاثة مع الشفيع في مصر  
 واحد فتركه وذهب إلى مصر آخر بطلت شفته وإن كان الشفيع في مصر على حدة والمشتري والبائع  
 والدار كل واحد في مصر على حدة فترك الأقرب وذهب إلى الآخر تبطل شفته وقيل لا فعلى هذا لو كان  
 للأقرب طريقان فترك أحدهما وذهب إلى الآخر ما ذهب إلى أن يكون على خلاف مر **(محضر)** فيه حكم قاضي  
 سمرة فردد لوجوه أحدها أنه كان فيه حكم فلان وهو نائب قاضي سمرة فردد ولم يذكر فيه أن قاضي سمرة قد  
 مأذون بالاستخلاف **(محضر)** فيه ادعى عليه ألف درهم قيمة عين استهلكها بسمرة فردد فربان لم يمين فيه  
 المستهلك ما هو ولا بد منه لأن من الاعيان ما يضمن بعثله ولعل هذه العين تضمن بعثله فلا تجوز دعوى  
 القيمة مطلقا ولو أن أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن حق المالك لا ينقطع عن العين بنفس  
 الاستهلاك ولذا جاز الصلح عن مغصوب تلف على أكثر من قيمته وإنما ينقطع حقه عن العين وينقل إلى  
 القيمة بقضاء أو تبرأض فقبله يكون حقه في العين فتقع الدعوى في العين فلا بد من بيانه أقول على هذا  
 الأصل ينبغي أن يضمن قيمة غير المثل يوم القضاء عند أبي حنيفة كافي المثل المنقطع إذا الأصل عنده أن  
 القاصر لا يكون مشروعا مع احتمال الأصل ولا ينقطع الاحتمال الا بقضاء كافر في الصلح قال ولأنه لم  
 يذكر أن هذا القدر قيمة هذه العين بسمرة قد أو بجاري وتختلف باختلاف البلدان والمعتبر قيمة المتلف في  
 مكان الاتلاف فلا بد من بيانه أقول المعتبر قيمة في مكان الغصب لا الاتلاف على ما يوجب في أثناء المحاضر  
**(محضر)** في اثبات ملكية جمل وقد كتب يقول القاضي فلان بكورة مرو وواحيه من قبل السلطان  
 فلان حضر في مجلس الحكم بها بتاريخ كذا راجل ذكر أنه فلان بن فلان وأحضر معه خصما ذكر أنه  
 فلان بن فلان فادعى عليه بمحضرمته قالوا وفيما ذكر أني هنا خال من وجهين أحدهما أنه كتبه حضر في  
 مجلس وقد سبق ذكر كونه قاضيا بمرو وواحيه فقول به يحتمل الانصراف إلى كورة مرو والانصراف  
 إلى نواحيه وعلى تقدير الانصراف إلى نواحيه فقول به يحتمل الانصراف إلى كورة مرو والانصراف  
 الرواية واليه مال أكثر المشايخ قال وعندى أنه ليس بخال إذا مصر على رواية النوادر ليس بشرط فإذا  
 قضى خارج المصر كان قضاؤه في فصل مجتهده فيه والثاني أنه قال فادعى عليه بمحضرمته ولا بد من التصريح  
 بذلك من حضر وأمه فبينى أن يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه بمحضرمته  
 هذا المدعى عليه لأنه يحتمل أنه ادعى عليه غير هذا المدعى أو غير هذا المدعى على هذا المدعى عليه ويحتمل أنه  
 ادعى عليه عند غيبته أقول بآبائه قوله بمحضرمته قال ثم ذكر فيه جلاصفته كذا على خذته كسى صفته  
 كذا أنه كذا فبينه كذا فحضر بمجلس الحكم وأشار إليه أنه ملكه وحقه قالوا في بعض هذه الالفاظ غل

وبعض

وبعضها لا يحتاج إليه فبيان سنه وصفته وقيمه لا يحتاج إليه لأنه محضر بمجلس الحكم فتصح الدعوى  
 بالإشارة إليه بالبيان صفته وسننه وقيمه وأما الخلل فانه قال وأشار إليه أنه ملكه وحقه ونبغى أن يقول  
 إلى الجمل المحضر هذا أنه ملك المدعى هذا وحقه ثم قال وفي يد المدعى عليه بلا حق لا بد أن يقول وفي يد المدعى  
 عليه هذا بلا حق ثم ذكر ويحب عليه قصر اليد عنه ولا بد أن يقول ويجب على هذا المدعى عليه قصر يده  
 عن الجمل المدعى هذا ثم ذكر وأعاد به إلى يده وعسى لم يكن في يده بان ورثه من أبيه ولم يقبضه حتى غصبه  
 المدعى عليه فبينى أن يذكر مكان لفظ الأعادة لفظ التسليم فيقول وسلمه إلى المدعى هذا ثم ذكر بعد  
 المسألة والانتكار فأحضر المدعى جماعة ينفى أن يقول فأحضر المدعى هذا ثم ذكر في شهادة الشهود  
 شهدوا أن الجمل المدعى ملك المدعى وحقه وفي يد المدعى عليه بلا حق ولا بد أن يقول أشهد وأن الجمل المدعى  
 هذا ملك المدعى هذا وفي يد المدعى عليه هذا بلا حق وذكر عقيب ذلك وأشار إلى المتداعيين هذا وأنه لا ينبغي  
 عن ذكر الإشارة عقيب ذكر كل واحد منهما لأن اسم المتداعيين يتناول كلا منهما فحسى أشار إلى المدعى  
 عند الحاجة إلى الإشارة إلى المدعى عليه وعند ذكر الجمل يحتاج إلى ذكر الإشارة إلى الجمل إذا ذكر وأشار  
 إلى المشهود به هذا وأخرج ما يكون في المحضر والسجل أنما هو الإشارة في مواضع الإشارة في لفظ الدعوى  
 والشهادة ليرتفع الاشتباه وتصح الدعوى وذكر عقيب قوله فالتمس المدعى هذا مني الحكم فأعلنت المدعى  
 عليه ما توجه عليه من الحكم ولم يكن ذكر هذا عقيب ذكر المدعى عليه وكذا لم يذكر إلى آخر السجل لفظه  
 هذا عند ذكر المدعى عليه ولكنه تساهل في ترك الإشارة في هذه المواضع وأنما يبالغ في ذلك في الدعوى  
 والشهادة وذكر وحكمت بشيوت ملكية الجمل المذكور فيه للمدعى وبكونه في يد المدعى عليه بغير حق  
 بحضرة المتخاصمين ولم يذكر بحضرة الجمل المدعى هذا ولا بد منه إذا القاضي في المنقول يحتاج وقت الحكم  
 إلى الإشارة لما يحتاج الشاهد في شهادته إلى الإشارة إذا كان المدعى به القيمة فينبغي أن يحتاج إلى حضور  
 ما يدعى قيمته كافي الرجوع بالاستحقاق وكتب في آخره وصدر من فلان ولم يذكر وحكمت بشهادة هؤلاء  
 الشهود أو بدليل لاح عندى أو ما أشبهه فلا بد منه ليعلم أن الدعوى والشهادة كانتا بين يديه وعسى كانت  
 الدعوى والشهادة بين يدي نائبه وهو تولى الحكم بنفسه وفي مثله لم يجز الحكم فلا بد من ذكر ما يدل عليه  
 وكان قاضي بخاري كتب في آخر هذا السجل بشرائطه لا يكفي أيضا إذا القاضي لا يقف على الشرائط فلا بد  
 من البيان كما قلنا في قول القاضي شهدوا على موافقة الدعوى أنه لا يكفي لأنه لا يعرف الموافقة بين  
 الدعوى والشهادة كذا هنا **(سجل)** في اثبات وقفية أدها بشارائط فشهد بالوقفية وبالشرائط صحة  
 البعض وأجاب المحققون بفساده واختلافه في علة الفساد بعضهم قالوا لأنهم ما شهدوا بأصل الوقف  
 وبشرائطه بالشهرة وهي تجوز في أصل الوقف لا في شرائطه فلما بطلت شهادة الشرائط بطلت شهادة  
 أصل الوقف ما لان الشهادة واحدة فلما بطلت في البعض بطلت في الكل أولان الشهادة بالشهرة  
 لا تحل أي في الشرائط فإذا شهد بها فقد أتباعا لا يحل لها فسقا فلا تقبل شهادتهما وجهها ما به ليس  
 بمنزلة من الأحكام والجهل بالحكم في دار السلام لم يكن عذرا وانما علم هنا أنهم ما شهدوا بالشهرة لأنهم ما  
 شهدوا بوقف قديم مضى عليه سنون كثيرة فعلم قطعاً أنهم ما يكونوا حال حياة الواقف وكذا كل موضع شهدوا  
 بتسامع وهذا ليس بشيء عندى لأنهم ما شهدوا بوقف قديم مضى الخ ولا تثبت الشهادة بالشهرة لجواز أنهم ما  
 عابنا قاضي بوقفية هذا الموضع بالشرائط المذكورة وطريق آخر يعلم به أنهم ما شهدوا بالتسامع أن  
 يقول الشهود شهدوا بأننا شهدنا عندنا وهذا يقبل بخلاف ما لو قالوا شهدنا بأننا سمعنا من الناس لا تقبل في  
 ظاهر الجواب كما لو قال شهدنا بملكية هذا العين له لأننا هذا العين في يده يتصرف فيه تصرف المالك  
 وفي رواية تقبل وإن صرحوا بالتسامع من الناس وباليده بعضهم قالوا قد السجل لأنهم ما بينا المتولى  
 ولم يسمياه ولا نسب به بل ذكرهم مجعولا ولا التسليم إلى مجهول لا يتحقق والتسليم شرط لصحة الوقف ويعتمد



على العلة الاولى لا هذه (محضر) ادعى انه شراء من فلان وفي يدي اليد بالحق فعليه تسليمه فقبل  
فيه خلل من وجهين أحدهما انه ذكر الشراء لان نقد الثمن والمشتري اذا وجد المبيع في يده قبل نقد  
ثمنه لم يكن له ولاية أخذه من ذي اليد والثاني انه لا بد لدعي الشراء أن يقول باعه وهو ملكه أو يدكر  
التسليم أو يقول ملكي شريته منه ولم يوجد شيء من ذلك فالخاسر أن ذكر الملك من أحد الجانبين  
كافي لخصم الدعوى بطريق الشراء (محضر في دعوى غصب الحطب والعنب) ادعى أنه قطع من  
شجر كرم كذا أو قرام الحطب قيمتها كذا أو غصب من كرمه كذا أو كذا أو قرام العنب فرد بأنه لم يذ كر نوع  
الحطب والعنب وقيل هذا يستقيم في العنب لانه مثلي لافي الحطب لانه قيمتي فيبين قيمته ويكتفي به وقيل  
الاول أصح لتفاوت القيم بتفاوت النوع والصفة فان قيمة حطب شجر الجوز والقرصادا أكثر من قيمة شجر  
الحطب لافي والعنب وكذا قيمة اليابس أكثر من قيمة الرطب فلا بد من أن يبين نوع الحطب مع قيمته حتى يعلم  
انه صادق في تبين هذا القدر من القيمة (محضر في دعوى الوكيل) لا بد أن يبين انه ثبتت وكالة عنده  
وهو يومئذ كان قاضيا ولا بد أن يقول ثبتت بينه أو باقرار ولا بد أن يبين انه ثبتت وكالة عنده في البلد  
أو في القرية يوم كان قاضيا ولا بد من ذكر هذه الجملة اذ الحال مختلف بين ما ثبت عنده في المصر والقريبة  
فان القضاء يتخذ في المصر ويختلف الحال لو ثبتت بينة بين ثبوتها بينة أو باقرار لانها لو ثبتت باقرار لا يلزم  
الموكل وانما يلزم الوكيل وينبغي أن يكتب في أي مصر كان بعد تقبله القضاء اذ القاضي في غير مصر وفي فيه  
كواحد من الرعايا وينبغي أن يذكر ثبتت عنده في مجلس قضائه لجواز انه كان قاضيا فثبتت عنده هذه  
الوكالة ثم عزل ثم قلد ثانيا ولو كان كذلك ليس له أن يعمل بعمله في القضاء الاول وذكر فيه أيضا انه وكله  
في الدعاوى والخصومات ولم يذكر في جميع الدعاوى والالف واللام فيها للجنس لدخولهما على اسم الجمع  
فكانت للجنس والحكم انه يتناول الادنى مع احتمال الاعلى فيتناول خصومة واحدة وانما مجهولة فلا بد  
أن يبينها أو يقول في جميع الدعاوى والخصومات سجل فيه وجوه خلل أحدها ذكر مجلس القضاء  
ولم يقل بين يدي والثاني انه قال ثبتت الوكالة ولم يذكر انها ثبتت مشافهة أو بينة فثبتت بالمشافهة  
يجب أن يذكر وعلم القاضي الموكل والوكيل باسمهما ونسبهما والثالث انه قال وحكمت بصحة هذا  
الوقف وهذا ليس بقضاء في محله اذ الوقف صحيح جائز وفاقا والخلاف في لزوم وفي محضر دعوى الدار اذا  
كان له صك الشراء وقد تغيرت حدودها من وقت الشراء الى وقت الخصومة يكتب بعد الفراغ من الدعوى  
عند دقوله فواجب على هذا تسليم تلك الدار اليه وقد تغير بعض حدودها فصارت الكرم الذي كان لفلان ابن  
فلان يوم الشراء لفلان بن فلان وهكذا في كل صك من البيع والجاره وغيرهما وفي محضر دعوى  
الوقف اذا استولى الواقف عليه متاولا ان الصدقة غير لازمة فادعى المتولى على الواقف انه استولى عليه  
متاولا بان الصدقة غير لازمة بسبب كذا فلا بد من بيان ذلك السبب حتى لو كان الوقف غير مؤبد أو  
كان مشاعا أو شرط لنفسه نصيبا ولم يخرج من يده وأراد التحويل على ظهر صك الصدقة يذكر انه بدا  
لواقف الرجوع فيها وأعادها الى يده متاولا ان الصدقة غير لازمة  
بسبب كذا أو يتم المحضر ويقضى بصحة هذا الوقف الكل من  
جامع الفصولين والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم  
وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد أفضل خلق  
الله على الإطلاق وآله وصحبه ما بقيت  
الحاجر والاوراق ومن تبعهم  
باحسان الى يوم الدين  
والحمد لله رب  
العالمين

بحقوق الطبع محفوظة

يقول ابراهيم راضي الشرفاوى الازهرى أسره الله والمسلمين بسم كرمه السرى

يا من فقهت في دينك الحنفي من أردت به خيرا فحمدك حمد الانبغى به غير قبولك له اجرا ويا من رحمت  
جميع الامة باختلاف مذهب أئمتها تشكر لك شكر الضمايف ماسئلة وأجبت من الخلائق برمتها  
وعلى شهادة تباين لا مبعود سواك يا من بيده ملكوت السموات والارض نستشهدك حتى نقدم عليك  
وهي حجة الديك يوم العرض ونستزيدك شهادة أن سيدنا ومولانا محمد عبدك ورسولك شارع الحلال  
والحرام الذي أفتى العباد بما استفتاك عنه من أحكام دين الاسلام فوالله اللهم تحياتك المباركات  
وصلواتك الطيبات وأرسل بحائب رضوانك على جميع الآل والاصحاب وسائر علماء الاسلام الذين  
قاموا بخدمة السنة والكتاب وأما بعد فإني كتب الفتاوى وان ترايت كثرتها وبلغت الى عنان السماء  
شهرتها الا انها قديمة الاسلوب وأكثرها في هذا العصر لا يفي بالمطلوب مع اشتداد الحاجة اليها  
واعتماد أرباب القضايا عليها فقام حضرة انسان عين المجد ونور مطلع سماء السعد العالم العلامة  
الفاضل الفهامة الاستاذ الشيخ محمد كامل ابن مصطفى مفتي الديار الطرابلسية أمد الله بامداداته  
الربانية فألف هذا الكتاب على غرض جديد وطراز من الاستقامة قرت به عين مذهب الامام الاعظم  
وطابت به نفس من تصدق للفتوى وتكلم كتاب قل لفظه وجزل معناه وسهل تناوله على كل من تلقاه  
فأين منه الانقروية واليزازية وأين منه الخيرية والهندية كتاب جدير بان يقال عنه كم ترك للآخر  
الاول خصوصا وانتهى في نقله من النصوص ما عليه في المذهب المعول لا غنية عن مقتناه لطالب  
ولا بغية سواه راغب وسماء في كتاب الفتاوى الكاملية في الحوادث الطرابلسية ولاجل أن  
يتم نفعه الخاص والعام ويخرج من كثر طبعه لينشر عبقه على جميع الانام أرسل به الى الديار المصرية  
ليطبع في أحسن مطابعها البهية فتلقاه بيد المهمة العاليه وتظله بعين العناية السامية جناب  
ريحانة أهل السعادة ونبراس هام السيادة من سمت به العالي أتم سمو حضرة الجناب الانخم الحاج  
محمد الحلو المعتمد السلطاني من لدن دولة الغرب الاقصى في الديار المصرية القاطن بمصر المحروسة أسبغ  
الله عليه نعمة الوفيه فاشترك في طبعه مع حضرة المؤلف المذكور وشاركهما حضرة المحترم المتوسل  
بالنبي المسترربى التاجر بطرابلس الغرب السيد أحمد بن حيون المغربي واختار له من المطابع أحسنها  
وأدقها وأزينا ألا وهي مطبعة من شهدت له بتمام البراعة صنعته وبقدر ما يحسنه الانسان تعظيم  
قيمه حضرة صاحب المجد والوفا محمد أقيدي مصطفى فانه أجرى بها طبع

ذلك الكتاب وأينع للجاني غرر ورضه المستطاب وذلك

في أواخر شعبان سنة ثلاث عشر بعد الثلاثمائة

وألف هلاله كفاهم الله على

محاسن أعمالهم بنسبه

الكامليه

آمين



هو تقرير العالم العلامة الدراكة الفهامة حضرة السيد محمد افندي نائب مركز ولاية طرابلس  
الغرب لهذا الكتاب حفظه الله آمين

الحمد لله الذي تفرّد بالبقاء والقدم وعلم الانسان ما لم يعلم والصلاة والسلام على رسوله المبعوث الى كافة  
الامم وعلى آله وصحبه الذين درجوا مدارج الحق ببذل المساعي والهمم في امانه بهم فقد اطلعني العلامة  
الفاضل النحرير الكامل مولانا محمد كامل افندي ابن مصطفى بن محمود الطرابلسي على هذه الفتاوى  
الجليلة فوجدتها جامعة مسائل الشريعة المتبعة الجليلة لا يستغنى عنها من ابتلي بالقضاء والفتوى  
ونفعهم ما كاد ان يكون عقيما من الدعوى فهي ذخيرة في يوم المعاد وأثر خير يذكرك به بين العباد فجزاه  
الله تعالى ما هو أهله من الخيرات الوافية وأسأل الله تعالى أن يمتع بعلمه وبوجوده العباد وأن  
يستجاب الدعوات الطيبة لحضرة مولانا السلطان المعظم والحقان المغنم الغازي في عبد الحميد خان  
الثاني في أدامه الرب المجيد اللهم يا من وقف عن شرح سجلات جلاله عقول الاجلة الاعلام وكل عن  
استيفاء صحائف كاله السنة مصافح الانام اجعل سعيه مشكورا وعلى كاهل القبول محمولا وموفورا  
وعلى السنة العباد مشهورا ومذكورا وصلى الله تعالى على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم  
تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين آمين  
نائب مركز ولاية  
طرابلس غرب

هو وقرة عينه أيضا حضرة العلامة الاديب الفهامة النقيب الشيخ سالم بن المبروك السعودي الورشاني  
الطرابلسي المالكي الازهري فقال وأجاد في المقال

أدر من حديث الفضل كاساء على سمعي \* وسرني وراء السرب ربعا الى ربيع  
وعلى بما ترويه في سلف مضى \* فقد فخرت عيني بما شاهدت سمعي  
وقاخره سرى ماضى من دهوره \* بفضل همام جيد الاصل والصنع  
نسقي نسقي لودعي محقق \* سموح صفوح لين الخلق والطبع  
محمداني كمالا لنجل مصطفي \* وفرداغ في المجدي فني عن الجمع  
فأترك النعمان الام في الوري \* خير ابعاني رشيد اخطوع  
تأليفه شادت من الفضل ماعني \* وقربت الامر البعيد من النفع  
ونجم الفتاوى الكاملة شاهدي \* بهمة في النصح والبذل للوسع  
فقد أدخلت تحت القواعد ما يرى \* أيباعني من يدرك الاصل بالفرع  
وصارت هي النجم المراقب في السرى \* وسلم من رام ارتقاء الى السبع  
ولما أراد الله نشر حديثها \* واخراجها للنفع من رتبة المنع  
واعطاها مع جودة الطبع رونقا \* وحسن ختام مسكه زائد الضوع  
بداس عدها يوي اليه مؤرخا \* بمولد عيسى ثم هجرة ذي الشرع  
اليك يشير معصم الفضل قائلا \* سناء الفتاوى الكاملة للطبع  
٦١ ٥٢٠ ٢٤٠ ٩٤٠ ١٢٣ ١١٢ ٥٢٨ ٥٣٢ ١٤١

سنة ١٨٩٥ سنة ١٣١٣

انشاء الفقير الى الله تعالى سالم  
ابن المبروك السعودي  
الورشاني  
الطرابلسي



5386

سليمانية كودفانست

905